

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الجَلَبِيّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السابع

دار الفقه
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾: يجوز في «تلك» أن تكون مبتدأ والخبر «آيات الكتاب»، والمشار إليه آيات السورة. والمراد بالكتاب السورة. وقيل: إشارة إلى ما قصّ عليه من أنباء الرسل.

وهذه الجملة^(١) لا محل لها إن قيل: إن «المر» كلام مستقل^(٢)، أو قصد به مجرد التنبيه، وفي محل رفع على الخبر إن قيل: إن «المر» مبتدأ، ويجوز أن تكون «تلك» خبراً لـ «المر»، و«آيات الكتاب» بدل أو بيان. وقد تقدّم تقرير^(٣) هذا بليضاح أول الكتاب، وأعدّته...^(٤).

قوله: «والذي أنزل» يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و«الحق» خبره. الثاني: أن يكون مبتدأ، و«مِنْ رَبِّكَ» خبره، وعلى هذا فـ«الحق» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو الحق. الثالث: أن «الحق» خبر بعد خبر. الرابع: أن يكون «مِنْ رَبِّكَ الحق» كلاهما خبر واحد. قاله

(١) أي جملة «تلك آيات».

(٢) في الأصل: «كلاماً مستقلاً» وهو سهو.

(٣) انظر: الدر المصون ٨٠/١.

(٤) لفظة لم أتبينها. وفي (ش): وإعراجه بقراءته.

أبو البقاء^(١) والحوفي^(٢). [وفيه بُعد]^(٣)؛ إذ ليس هو مثل «هذا حلل حايض». الخامس: أن يكون «الذي» صفة لـ «الكتاب». قال أبو البقاء^(٤): «وَأُدْخِلَتِ الْوَاوُ [في لفظه، كما أُدْخِلَتِ]^(٥) في «النازِلين» و «الطيبين». قلت: يعني أن الواو تكون داخلية على الوصف. وفي المسألة كلام يحتاج إلى تحقيق، والزمخشري^(٦) [يُجِيزُ مَثْلَ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُ أَنَّ]^(٧) في ذلك تأكيداً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء الله تعالى في الحجر، في قوله «مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»^(٨). وقوله «في النازِلين» و «الطيبين» يشير إلى بيت الجُرْنَقِ بنت هِفَانٍ في قولها حين مَدَحَتْ قومَهَا^(٩):

٢٨٣٨ - لَا يَتَعَدَّنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فَعَطَفَ «الطيبين» على «النازِلين»، وهما صفتان لقوم^(١٠) معينين، إلا أن الفرق بين الآية والبيت واضح: من حيث إن البيت فيه عطف صفة على مثلها، والآية ليست كذلك.

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «في لفظه» ورد في أبي البقاء «في الصفة» وهو أوضح.

(٥) الكشف ٣٤٨/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) الآية ٤ من الحجر. وانظر: الكشف ٣٨٧/٢ وعبارته: «لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف».

(٨) تقدم برقم (١٦٧٤).

(٩) قوله «لقوم» مخروم في الأصل.

وقال الشيخ^(١) شيئاً يقتضي أن تكون الآية ممّا عُطِفَ فيها وَصِفَ على مثله فقال: «وأجاز الحوفي أيضاً أن يكون «الذي» في موضع رفعٍ عطفاً على «آيات»، وأجاز هو وابنُ عطية^(٢) أن يكون «الذي» في موضع خفضٍ، وعلى هذين الإعرابين يكون «الحقُّ» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو الحق، ويكون «الذي» ممّا عُطِفَ فيه الوصفُ على الوصفِ وهما لشيءٍ واحد، كما تقول «جاءني الظريفُ والعاقلُ» وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر^(٣):

٢٨٣٩- إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمَامِ
وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ

قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعله مثلَ البيتِ الذي أنشده؟

السادس: أن يكون «الذي» مرفوعاً نسقاً على «آيات» كما تقدّمتْ حكايته عن الحوفي. وجوّز الحوفي أيضاً أن يكون «الحقُّ» نعتاً لـ «الذي» حالَ عطفه على «آيات الكتاب».

وتلخّص في «الحقُّ» خمسةُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولُ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله^(٤)، أو خبرٌ لمبتدأٍ مضمّر، أو صفةٌ لـ «الذي» إذا جعلناه معطوفاً على «آيات».

(١) البحر ٣٥٩/٥.

(٢) المحرر ١٠٩/٨ (ط قطر).

(٣) تقدّم برقم (١٢١).

(٤) وهو قوله «من ربك»، كلاهما خبر واحد.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بَغِيرَ عَمَدٍ﴾: هذا الجارُّ في محل نصبٍ على الحال من «السموات»، أي: رَفَعَهَا خَالِيَةً مِنْ عَمَدٍ. ثم في هذا الكلام وجهان، أحدهما: انتفاء العَمَدِ والرؤية جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرَى. وإليه ذهب الجمهور. والثاني: أن لها عَمَدًا ولكن غيرَ مرئية. وعن ابن عباس: «ما يُذَرِّبُكَ أَنَّهُمَا بِعَمَدٍ لَا تُرَى؟»، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ مِنْ قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوه: «لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا»^(١) [وقوله:]^(٢).

٢٨٤٠- على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

وقد تقدَّم^(٣). هذا إذا قُلْنَا: إِنَّ «تَرَوْنَهَا» صفةٌ، أمَّا إذا قلنا: إنها مستأنفة - كما سيأتي - فيتعيَّن أن لا عَمَدَ لها البتة.

والعامةُ على فتح العين والميم وهو اسمُ جمعٍ^(٤)، وعبارةُ بعضهم «إنه جمعٌ»، نَظَرُ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفردة احتمالان، أحدهما: أنه عِمَاد، ونظيره إهاب وأَهَب^(٥). والثاني: أنه عمود كأَدِيم^(٦) وأَدَم وقَضِيم^(٧) وقَضَم، كذا قال الشيخ^(٨). وقال أبو البقاء^(٩): «جمع عِمَاد،

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) تقدم برقم (١٠٨٨).

(٣) انظر المسألة في: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٤) لأنه لم يكن على وزن خاص بالجمع القياسية، وانظر: اللسان (عمد)، وكونه اسم

جمع مذهب سيويه ٢٠٣/٢.

(٥) الإهاب: الجلد ما لم يُدْبَغ. وانظر: اللسان (أهَب).

(٦) الأديم: الجلد ما كان.

(٧) القضيَم: الجلد الأبيض يُكْتَب فيه.

(٨) البحر ٣٥٧/٥.

(٩) الإملاء ٦٠/٢.

أو عَمود مثل: أَدِيمَ وَأَدَمَ، وَأَفِيقَ^(١) وَأَفَقَ، وإِهَابَ وَأَهَبَ، ولا خامَسَ لها». قلت: فجعلوا فَعُولًا كَفَعِيلَ في ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ الأوزانَ لها خصوصيةٌ فلا يلزَمُ مِنْ جَمَعَ فَعِيلَ على كذا أن يُجَمَعَ عليه فَعُولٌ، فكان ينبغي أن يُنْظَرُوه بأنَّ فَعُولًا جُمِعَ على فَعَلَ.

ثم قول أبي البقاء «ولا خامَسَ لها» يعني أنه لم يُجَمَعْ على فَعَلَ إلا هذه الخمسة: عِمَادٌ، وَعَمُودٌ، وَأَدِيمُ^(٢)، وَأَفِيقُ، وإِهَابٌ، وهذا الحَصْرُ ممنوعٌ لما ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ نَحْوِ: قَضِيمٌ وَقَضَمَ. وَيُجْمَعَانِ فِي الْقِلَّةِ عَلَى «أَعْمِدَةٍ».

وقرأ أبو حَيَّوَةَ وَيَحْيَى بن وثاب «عُمْدٌ» بضمين، ومفرده يحتمل أن يكونَ عِمَادًا كَشُهَابٍ وشُهْبٍ، وكِتَابٍ وكُتِبَ، وأن يكونَ عَمُودًا/ كَرَسُولٍ [٥٢٤/ب] ورُسُلٍ، وقد قرئ في السبع: «في عَمَدٍ مُمَدَّدة»^(٣) بالوجهين. وقال ابن عطية^(٤) في عَمَدٍ: «اسم جمع عَمُودٍ، والبابُ في جمعه «عُمْدٌ» بضم الحروفِ الثلاثة كَرَسُولٍ ورُسُلٍ».

قال الشيخ^(٥): «وهذا وهمٌ، وصوابه بضم الحرفين؛ لأن الثالث هو حرف الإعراب، فلا تُعتبر ضمة في كيفية الجمع».

والعِمَادُ والعَمُودُ: ما يُعَمَّدُ به، أي: يُسَنَدُ، يقال: عَمَدْتُ الحائطَ

(١) الأفيق: الجلد لم يدبغ.

(٢) البحر ٣٥٩/٥، الكشاف ٣٤٩/٢، المحرر ١١١/٨.

(٣) الآية ٩ من الهمزة. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بضمين، والباقون بفتحيتين. السبعة ٦٩٧.

(٤) المحرر ١١١/٨.

(٥) البحر ٣٥٩/٥.

أَعْمِدُهُ عَمْدًا، أي: أَدْعَمْتُهُ فاعتمد الحائط على العِمَاد. والعَمْدُ: الأساطين. قال النابغة^(١):

٢٨٤١ - وَخَيْسَ الْجِنِّ إِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَهُمْ
يَنْبُونُ تَذْمُرَ بِالصُّفَاحِ وَالْعَمَدِ

والْعَمْدُ: هو قَصْدُ الشيء والاستناد إليه، فهو ضدُّ السهو، وعمودُ الصبح: ابتداءُ ضوئه تشبيهاً بعمود الحديد في الهيئة، والعَمْدَةُ: ما يُعْتَمَدُ عليه مِنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ، والعَمِيدُ: السَيِّدُ الَّذِي يَعْمِدُهُ النَّاسُ، أي: يَقْصِدُونَهُ.

قوله: «تَرَوْنَهَا» في الضمير المنصوب وجهان، أحدهما: أنه عائذٌ على «عَمْد» وهو أقربُ مذكور، وحينئذٍ تكون الجملةُ في محلِّ جَرٍّ صفةً لـ «عَمْد»، ويجيءُ فيه الاحتمالان المتقدمان: من كونِ العَمْدِ موجودةً، لكنها لا تُرى، أو غيرَ موجودةٍ البتة. والثاني: أن الضميرَ عائذٌ على «السموات». ثم في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها، أي: استشهد برؤيتهم لها كذلك، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «السموات»، وتكونُ حالاً مقدرةً؛ لأنها حين رَفَعِهَا^(٣) لم تكن مخلوقين، والتقدير: رَفَعَهَا مَرْتَبَةً لَكُمْ.

وقرأ أبي^(٤) «تَرَوْنَه» مراعاةً للفظ «عَمْد» إذ هو اسمُ جمعٍ. وهذه القراءة رَجَحَ بها الزمخشري^(٥) كونَ الجملةِ صفةً لـ «عَمْد».

(١) ديوانه ١٣، والمحرر ١١١/٨، والبحر ٣٥٧/٥، واللسان (عمد)، وخيس: ذُلِّل،

وتدمر: بلدة بالشام. والصفاح: حجارة عراض رقاق.

(٢) الكشف ٣٤٨/٢ - ٣٤٩.

(٣) قوله «رَفَعِهَا» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٣٥٩/٥.

(٥) الكشف ٣٤٩/٢.

وزعم بعضهم أن «تَرَوْنَهَا» خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر^(١)، أي: رَوْهَا وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعين على هذا أن تكونَ مستأنفةٌ؛ لأنَّ الطلبَ لا يقع صفةً ولا حالاً.

و «ثم» في «ثم استوى» لمجردِ العطفِ لا للترتيب؛ لأنَّ الاستواءَ على العرش غيرُ مرتَّبٍ على رَفْعِ السموات.

قوله: «يُدَبِّرُ الْأَمْرَ، يُفْصِّلُ الْآيَاتِ» قرأ العامةُ هذين الحرفين بالياء من تحت جرّياً على ضميرِ اسمِ الله تعالى، وفيهما وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - : أنهما مستأنفان للإخبارِ بذلك. والثاني: أن الأولَ حالٌ من فاعلِ «سَخَّرَ»، والثاني حالٌ من فاعلِ «يُدَبِّرُ».

وقرأ^(٢) النخعي وأبان بن تغلب: «نُدَبِّرُ الْأَمْرَ، نُفْصِّلُ» بالنون فيهما، والحسن والأعمش «نُفْصِّلُ» بالنون، «يُدَبِّرُ» بالياء. قال المهدوي: «لم يُخْتَلَفْ في «يُدَبِّرُ»، يعني أنه بالياء، وليس كما ذَكَرَ لِمَا قَدَّمْتُهُ عن النخعي وأبان بن تغلب.

آ. (٣) والرؤاسي: الثوابت وهي الجبال، وفَوَاعِلُ الوصفِ لا يَطْرُدُ إلا في الإناث، إلا أن المكسّر ممّا لا يَعْقِلُ يجري مجرى جمعِ الإناث، وأيضاً فقد كَثُرَ استعمالُهُ كالجوامدِ فُجِّمَ كحائضٍ وحوايطٍ وكاهلٍ وكواهلٍ. وقيل: هو جمعُ راسِيَةٍ، والهاء للمبالغة، والرُّسُو: الثبوت قال^(٣):

(١) قوله «ومعناه الأمر» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) الإتحاف (تحقيق شعبان إسماعيل) ١٥٩/٢، ونصَّ على أن الحسن قرأ «نُدَبِّرَ»، وكذا في الشواذ ٦٦، وانظر: البحر ٣٦٠/٥.

(٣) البيت للأحوص، وهو في مستدرک ديوانه ٣٧٢، واللسان (رسا) برواية «سوى خالذات»، والمحرر ١١٥/٨. والخالذات هنا: الأثافي. ويرمن: يبرحن. والهامد: الرماد الساكن. والأشعث: هنا الوتد. والفهر: ضرب من الحجر يكون ملء الكف.

٢٨٤٢- بِهِ خَالِدَاتٌ مَا يَرْمَنَ وَهَامِدٌ
وَأَشَعْتُ أَرْسَتُهُ الْوَلِيدَةُ بِالْفِهْرِ

قوله: «وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «جَعَلَ» بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين مِنْ كُلِّ، وهو ظاهر. والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «اثنين»؛ لَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ. والثالث: أَنْ يَتِمَّ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ «وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» فَيَتَعَلَّقَ بِـ «جَعَلَ» الأولى عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَطَفِ الْمَفْرَدَاتِ، يَعْنِي عَطَفَ عَلَى مَعْمُولٍ «جَعَلَ» الأولى، تَقْدِيرُهُ: أَنَّهُ جَعَلَ فِي الْأَرْضِ كَذَا وَكَذَا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَيَكُونُ جَعَلَ الثَّانِي مُسْتَأْنَفًا».

و «يُغِيثِي اللَّيْلَ» تَقْدِمُ الْكَلَامَ^(٢) فِيهِ وَهُوَ: إِمَّا مُسْتَأْنَفٌ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْأَفْعَالِ قَبْلَهُ.

آ. (٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «قِطْعٌ» وَ «جَنَاتٍ»: إِمَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِ قَبْلَهُ. وَقُرِئَ^(٣) «قِطْعًا مُتَجَاوِرَاتٍ» بِالنَّصْبِ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، عَلَى إِضْمَارِ «جَعَلَ».

وَقَرَأَ^(٤) الْحَسَنُ «وَجَنَاتٍ» بِكسْرِ التاء وفيها أوجه، أحدها: أَنَّهُ جَرَّ عَطْفًا عَلَى «كُلِّ الثَّمَرَاتِ»: الثَّانِي: أَنَّهُ نَصَبٌ نَسَقًا عَلَى «رُوحَيْنِ اثْنَيْنِ» قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). الثَّالِثُ: نَصْبُهُ نَسَقًا عَلَى «رَوَاسِي». الرَّابِعُ: نَصْبُهُ بِإِضْمَارِ

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) فِي الْآيَةِ ٥٤ مِنَ الْأَعْرَافِ. وَانْظُرْ: الدَّرُ الْمَصْنُون ٣٤١/٥. وَالسَّبْعَةُ ٣٥٧.

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ. انْظُرْ: الْإِتْحَافُ ١٥٩/٢. وَالْبَحْرُ ٣٦٣/٥.

(٤) الْإِتْحَافُ ١٥٩/٢، وَالْبَحْرُ ٣٦٣/٥.

(٥) الْكَشَافُ ٣٤٩/٢.

«جَعَلَ» وهو أولى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله . قال أبو البقاء^(١) : «ولم يقرأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنصب» .

قوله : «وَزَرَعٌ ونخيلٌ صِنَوَانٌ وغيرُ صِنَوَانٍ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع في الأربعة ، والباقون بالخفض . فالرفعُ في «زَرَعٌ ونخيلٌ» للنسقي على «قَطَعٌ» وفي «صِنَوَانٍ» لكونه تابِعاً لـ «نخيلٍ» ، و«غيرُ» لعطفه عليه .

وعاب الشيخ^(٣) علي ابن عطية^(٤) قوله «عطفاً على «قطع»»^(٥) قال : «وليسَتْ عبارةً محررةً؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنَوَانٌ» . قلت : ومثل هذا غيرٌ معيبٍ لأنه عطفٌ محققٌ ، غايةٌ ما فيه أنَّ بعضَ ذلك تابعٌ ، فلا يُقدَحُ في هذه العبارة .

والخفضُ مراعاةً لـ «أعنان» . وقال ابن عطية^(٦) : «عطفاً على «أعنان»» ، وعابها الشيخ^(٧) بما تقدَّم ، وجوابه ما تقدَّم .

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة وقالوا : ليس الزرعُ من الجنات ، رُوي ذلك عن أبي عمرو^(٨) . وقد أُجيب عن ذلك : بأنَّ الجنةَ احتَوَتْ على النخيلِ والأعنانِ والزرعِ كقوله : «جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ

(١) الإملاء ٦١/٢ .

(٢) السبعة ٣٥٦ ، الحجة ٣٦٩ ، التيسير ١٣١ ، الإتحاف ١٦٠/٢ ، البحر ٣٦٣/٥ .

(٣) البحر ٣٦٣/٥ .

(٤) المحرر ١١٦/٨ .

(٥) عبارة البحر «عطفاً على أعنان» وهي تحريف .

(٦) المحرر ١١٦/٨ .

(٧) البحر ٣٦٣/٥ .

(٨) البحر ٣٦٣/٥ .

وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زُرْعًا^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: [٥٢٥/أ] المعنى: ونبات / زرع فَعَطَفَهُ على المعنى». قلت: ولا أدري ما هذا الجواب؟ لأن الذي يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نبات الزرع، وأي فرق؟

وَالصَّنَوَانُ: جَمْعُ صِنُو كَقِنَوَانٍ جَمْعُ قِنُو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام^(٣). وَالصَّنَوُ: الْفَرْعُ، يَجْمَعُهُ وَفِرْعَاءُ آخَرُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَأَصْلُهُ الْمَثَلُ، وَفِي الْحَدِيثِ^(٤): «عَمَّ الرَّجُلُ صِنُو أَبِيهِ»، أي: مثله، أو لأنهما يجمعهما أصل واحد.

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الصَّادِ. وَقُرَأَ^(٥) السَّلْمِيُّ وَابْنُ مَصْرُوفٍ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بِضَمِّهَا^(٦)، وَهِيَ لُغَةٌ قَيْسٍ وَتَمِيمٍ، كَذُئِبٍ وَذُؤْبَانٍ. وَقُرَأَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ بِفَتْحِهَا، وَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعُ تَكْسِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أُنْبِيَّهِ فَعَلَانٍ، وَنَظِيرُ «صَنَوَانٍ» بِالْفَتْحِ «السَّعْدَانُ»^(٧). هَذَا جَمْعُهُ فِي الْكثَرَةِ، وَأَمَّا فِي الْقِلَّةِ فَيُجْمَعُ عَلَى أَصْنََاءٍ كَحِمْلٍ وَأَحْمَالٍ.

قوله: «يُسْقَى» قرأه^(٨) بالياء من تحت ابن عامر وعاصم، أي: يُسْقَى

(١) الآية ٣٢ من الكهف.

(٢) الإملاء ٦١/٢.

(٣) في الآية ٩٩. وانظر: الدر ٧٢/٥.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، ٢١ باب في تعجيل الزكاة، ٢٧٥/٢، وأحمد في مسنده ٩٤/١.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٣/٥، المحتسب ٣٥١/١، المحرر ١١٨/٨، الشواذ ٦٦.

(٦) وهي رواية القوَّاس عن حفص، عن عاصم كما في السبعة ٣٥٦.

(٧) السَّعْدَانُ: شَوْكُ النَّخْلِ مَفْرَدُهُ «سَعْدَانَةٌ».

(٨) السبعة ٣٥٦، التيسير ١٣١، البحر ٣٦٣/٥، الإتحاف ١٦٠/٢.

ما ذُكِرَ، والباقون بالتاء مِنْ فوقِ مراعاةً للفظِ ما تقدم، وللتأنيث في قوله «بعضُها».

قوله: «ونُفِضَ» قرأه^(١) بالياء مِنْ تحتِ مبنياً للفاعل الأخوان، والباقون بنونِ العظمة^(٢). ويحيى بن يعمر وأبو حيوة «يُفَضِّل» بالياء مبنياً للمفعول^(٣)، «بعضُها» رفعاً. قال أبو حاتم: «وَجَدْتُهُ كذلك في مصحف يحيى بن يعمر» وهو أولُ مَنْ نَقَطَ المصاحفَ. وتقدَّم الخلاف^(٤) في «الأكل» في البقرة^(٥).

و «في الأكل» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثاني: أنه حال من «بعضها»، أي: نُفِضَ^(٦) بعضُها مأكولاً، أي: وفيه الأكل، قاله أبو البقاء^(٧)، وفيه بُعدٌ مِنْ جهة المعنى والصناعة.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فَعَجَبْتُ قَوْلَهُمْ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه خبرٌ مقدَّم، و«قولهم» مبتدأ مؤخرٌ، ولا بد مِنْ حَذْفِ صفةٍ لَتَيِّمِ الفائدة، أي: فَعَجَبْتُ أَيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء ما ذكرته مِنْ الوصفِ المقدَّر، ولا يَضُرُّ^(٨) حينئذٍ كونُ خبره معرفةً،

(١) قوله «ونُفِضَ قرأه» مخروم في الأصل.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٣٥٧، البحر ٣٦٣/٥، التيسير ١٣١، الإتحاف ١٦٠/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) قوله «للمفعول» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) قوله «وتقدم الخلاف في» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) الآية ٢٦٥، وانظر: الدر ٥٩٣/٢. وقرأ بسكون الكاف نافع وابن كثير. انظر: الإتحاف ١٦٠/٢.

(٦) قوله «نُفِضَ» مخروم في الأصل.

(٧) الإملاء ٦١/٢.

(٨) قوله «ولا يضر» مخروم في الأصل.

وهذا كما أعرب سيويه^(١) «كم» مِنْ «كم مَالِك» و«خير» مِنْ «اقصِد رجلاً خيراً منه أبوه» مبتدأين لمسوّغ الابتداء بهما، وخبرهما معرفة. قاله الشيخ^(٢) وللنزاع فيه مجال.

على أَنَّ هناك عِلَّة لا تَنَاتِي ههنا: وهي أَنَّ الذي حَمَلَ سيويه على ذلك في المسألتين أَنَّ أكثر ما يقع موقع «كم» و«خير» ما هو مبتدأ، فلذلك حَكَم عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه.

الثالث: أَنَّ «عجب» مبتدأ بمعنى مُعْجَب، و«قولهم» فاعلٌ به، قاله أبو البقاء^(٣)، ورَدَّ عليه الشيخ^(٤): بأنهم نَصُّوا على أَنَّ «فَعَلًا» و«فُعْلَةً» و«فِعْلًا» يَنُوب عن مفعولٍ في المعنى ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجلٍ ذُبِح كِبْشُهُ، ولا عُرفَ ماؤُهُ، ولا قَبِضَ مَالُهُ. قلت: وأيضاً فإن الصفات لا تعملُ إلَّا إذا اعتمدتُ على أشياء مخصوصة، وليس منها هنا شيءٌ.

قوله: «أإذا كنا تراباً إنا لفي خَلْقٍ جديد» يجوز في هذه الجملة الاستفهامية وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها منصوبة المحلِّ لحكايتها بالقول. والثاني: أنها وما في خَيْرِها في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «قولهم»، وبه بدأ الزمخشري^(٥)، ويكون بدل كلِّ مِنْ كلِّ، لأنَّ هذا هو نفسُ قولهم. و«إذا» هنا ظرفٌ محضٌ، وليس فيها معنى الشرط، والعامل فيها مقدرٌ يُفسِّره «لَفي خَلْقٍ جديد» تقديره: إذا كنا تراباً نُبْعَثُ أو نُحْشَر، ولا يَعْمَلُ فيها «خَلْقٌ

(١) انظر: المسألة في الكتاب ٢٢٩/١ - ٢٣٠، ١٦٦/١.

(٢) البحر ٣٦٦/٥.

(٣) الإملاء ٦١/٢.

(٤) البحر ٣٦٦/٥.

(٥) الكشف ٣٤٩/٢.

جديد» لأنَّ ما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها أيضاً «كُنَّا» لإضافتها إليها.

واختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشرًا، وهو في أحد عشر موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ مِنْ تعيينها وبيان مراتب القراء فيها، فإنَّ في ضبطها عُسراً يسهل بعون الله تعالى:

أما المواضع المذكورة، فأولها ما في هذه السورة. الثاني والثالث كلاهما في «الإسراء» وهما: «إِذَا كُنَّا عِظَاماً وَرُفَاتاً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقاً جَدِيداً» موضعان^(١) الرابع: في «المؤمنون»^(٢). «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ»، / وفي «النمل»^(٣): «إِذَا كُنَّا تُرَاباً [وَأَبَاؤُنَا] إِنَّا لَمُخْرَجُونَ». وفي [٥٢٥/ب] «العنكبوت»^(٤): «إِنكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، إِنكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ». وفي «آل عمران»^(٥): «إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَتَيْنَا بِهَا خَلْقاً جَدِيداً». وفي «الصافات» موضعان^(٦)، وفي الواقعة^(٧) موضع: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ». وفي «النازعات»^(٨): «إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ، إِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً».

(١) الآية ٤٩، والآية ٩٨.

(٢) الآية ٨٢.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ٢٨ - ٢٩.

(٥) الآية ١٠.

(٦) الآية ١٦: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ».

الآية ٥٣: «إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً إِنَّا لَمَدِينُونَ».

(٧) الآية ٤٧.

(٨) الآية ١١.

هذه هي المواضع المختلف فيها، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء ففيه طريقان، أحدهما بالنسبة إلى ذكر القراء، والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور وهذا الثاني أقرب، فلذلك بدأت به فأقول: هذه المواضع تنقسم قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع، لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان^(١)، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصافات، وقد عرفت أعيانها مما تقدم.

أما حكمها^(٢): فإن نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ويُخبران في الثاني، وأن ابن عامر يُخبر في الأول، ويستفهم في الثاني^(٣)، وأن الباقرين يستفهمون في الأول والثاني.

وأما القسم الثاني: فأوله [ما في سورة النمل]^(٤)، وحكمه: أن نافعاً يُخبر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابن عامر والكسائي يعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويُخبران في الثاني، وأن الباقرين يستفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه: أن نافعاً وابن كثير وابن عامر وحفصاً يُخبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقرين يستفهمون فيهما.

(١) وهي الإسراء.

(٢) ثمة اختلاف في كتب القراءات، وذلك لاختلاف الرواة عن القراء. انظر: السبعة ٣٥٧، الإتحاف ١٦٠/٢، البحر ٣٦٥/٥، التيسير ١٣٢، الحجة ٣٧٠، النشر ٣٧٢/١.

(٣) قوله «الثاني» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعاً والكسائي يستفهماً^(١) في الأول، ويُخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الرابع ما في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعاً وابن عامر والكسائي يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

وأما الطريق الآخر بالنسبة إلى القراء فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب، الأولى: أن نافعاً - رحمه الله - قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس. المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصاً قرأا بالاستفهام في الأول والثاني، إلا الأول من العنكبوت فقرأه بالخبر. المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول، وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما. المرتبة الرابعة: الباقيون - وهم أبو عمرو وحمزة وأبو بكر - قرؤوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالف أحد منهم أصله، وإنما ذكرت هذين الطريقين لُعُسرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات.

ثم الوجه في قراءة من استفهم في الأول والثاني قصد المبالغة في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعاده في الثانية تأكيداً له، والوجه في قراءة من أتى به مرة واحدة حصول المقصود به؛ لأن كل جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكر في إحداها حصل الإنكار في الأخرى، وأما من خالف أصله في شيء من ذلك فلا تباع الأثر.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال مقدرة من «السيئة» قاله أبو البقاء^(٢).

(١) الأصل: «يستفهما» وهو سهو. (٢) الإملاء ٦١/٢.

قوله: «وقد خَلَّتْ» يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على فتح الميم وضمّ المثلثة، الواحدة «مَثَلَةٌ»، كسَمَرَةٍ وَسَمَرَاتٍ^(١)، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: «العقوباتُ المستأصلاتُ كَمَثَلَةٍ قَطَعَ الأذن والأنف ونحوهما»، سُمِّيَتْ بذلك لما بين العقاب والمُعاقَب من المماثلة كقوله: «وجزاءٌ سيئةً سيئةً مثلها»^(٢)، أو لأخْذِها من المِثَال بمعنى القِصاص، يقال: أَمَثَلْتُ الرجلَ مِنْ صاحِبِه وأَقْصَصْتِه، بمعنى واحد، أو لأخْذِها مِنْ ضَرْبِ المَثَلِ لِعِظَمِ شأنِها.

وقرأ^(٣) ابن مُضَرَّف بفتح الميم وسكون الثاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في «مَثَلَةٌ». / وقرأ ابن وثَّاب بضمّ الميم وسكونِ الثاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمش ومجاهدٌ بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما.

فأما الضمُّ والإسكانُ فيجوز أن يكونَ أصلاً بنفسه لغة، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قراءةٍ مِنْ ضمِّهما. وأما ضمُّهما فيُحتملُ أيضاً أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ إتباعاً مِنْ قراءةِ الضمِّ والإسكان نحو: العُسْرُ في العُسْرِ، وقد عُرِفَ ما فيه.

قوله: «على ظلمهم» حال من «للناس». والعامل فيها قال أبو البقاء^(٤): «مغفرة» يعني أنه هو العامل في صاحبها.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌّ من مبتدأ وخبر. الثاني: أن «لكلِّ قومٍ» متعلّقٌ بهادٍ، و«هادٍ» نسَقٌ على مقدّر، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكل قوم. وفي هذا

(١) السمرة: ضرب من شجر الطلح.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٦/٥، الشواذ ٦٦، المحاسب ٣٥٣/١.

(٤) الإملاء ٦١/٢.

الوجه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجاء، وفيه خلاف تقدم. ولما ذكر الشيخ^(١) هذا الوجه لم يذكر هذا الإشكال، ومن عاداته ذكره راداً به على الزمخشري^(٢). الثالث: أن هادياً خبر مبتدأ محذوف تقديره: [إنما أنت منذر]^(٣)، وهو لكل قوم هادٍ، ف «للكل» متعلق به أيضاً.

ووقف ابن كثير^(٤) على «هادٍ» و «واقٍ»^(٥) حيث وقعا، وعلى «والٍ»^(٦) هنا [وباقٍ]^(٧) في النحل بإثبات^(٨) الياء، وحذفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، ونقل عن ورش أنه خير في الوقف [بين الياء وحذفها، والباب]^(٩) هو كل منقوص منون غير منصوب.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ﴾: يجوز في الجلالة وجهان، أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمرة، [أي: هو الله، وهذا]^(١٠) على قول من فسر هادياً بأنه هو الله تعالى، فكان هذه الجملة تفسير له، وهذا عن الزمخشري بقوله^(١١): «وأن يكون المعنى: هو الله تفسيراً لهادٍ على الوجه الأخير، ثم ابتداء

(١) البحر ٣٦٧/٥.

(٢) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى هذا الوجه. انظر: الكشف ٣٥٠/٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) السبعة ٣٦٠، الإتحاف ١٦١/٢، التيسير ١٣٣، النشر ١٣٧/٢، البحر ٣٦٨/٥.

(٥) الآية ٣٤ من الرعد «وما لهم من الله من واقٍ».

(٦) الآية ١١ من الرعد «وما لهم من دونه من والٍ».

(٧) الآية ٩٦ من النحل «وما عند الله باقٍ».

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٩) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١٠) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١١) الكشف ٣٥١/٢.

فقال: «يَعْلَم». والثاني: أن الجلالة مبتدأ و«يَعْلَمُ» خبرها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ.

قال الشيخ^(١): «وَيَعْلَمُ هنا متعديةٌ إلى واحدٍ، لأنه لا يُراد هنا النسبةُ، إنما المرادُ^(٢) تعلقُ العلم بالمفردات». قلت^(٣): وإذا كانت كذلك كانت عِرفانيةً، وقد قَدِّمْتُ أنه لا ينبغي أن يجوزَ نسبةُ هذا إلى الله تعالى، وحَقَّقْتُه فيما تقدَّم، فعليك باعتباره في موضعه من سورة الأنفال^(٤).

قوله: «ما تَحْمِلُ»: «ما» تحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن تكون موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوفٌ، أي: ما تحمله. والثاني: أن تكون مصدريةً فلا عائد. والثالث: أن تكون استفهاميةً، وفي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«تَحْمِلُ» خبره، والجملة معلقةٌ للعلم. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بـ«تَحْمِلُ» قاله أبو البقاء^(٥)، وهو أولى، لأنه لا يُخْرَجُ إلى حَذْفِ عائدٍ، ولا سيما عند البصريين فإنهم لا يُجيزون «زيدٌ ضربت»، ولم يذكر الشيخ^(٦) غيرَ هذا، ولم يتعرض لهذا الاعتراض.

و«ما» في قوله «وما تَغِيضُ... وما تَزْدَادُ» محتملةٌ للأوجه المتقدمة. وغاض وزاد سُمِعَ بتعديهما ولزومهما، فلك أن تدَّعي حَذْفَ العائدِ على القول بتعديهما، وأن تجعلها مصدريةً على القول بمصدرهما.

قوله: «عنده» يجوزُ أن يكونَ مجرورَ المحلِّ صفةً لشيءٍ، أو مرفوعه

(١) البحر ٣٦٩/٥.

(٢) قوله «المراد» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «قلت» مخروم في الأصل.

(٤) انظر: الدر ٦٣٠/٥.

(٥) الإملاء ٦٢/٢.

(٦) أي غير كونها استفهاماً مبتدأ و«تَحْمِلُ» خبره. البحر ٣٦٩/٥.

صفة لـ «كل»، أو منصوبه ظرفاً لقوله «بمقدار» أو ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به الجار لوقوعه خبراً.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾: يجوز أن يكون مبتدأ وخبره «الكبير المتعال»، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو عالم. وقرأ زيد بن علي «عالم» نصباً على المدح. ووقف ابن كثير^(١) وأبو عمرو في رواية على ياء «المتعال» وصلاً ووقفاً، وهذا هو الأشهر في لسانهم، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً لحذفها في الرسم. واستسهل سيبويه^(٢) حذفها في الفواصل والقوافي ولأن «أل» تعاقب التنوين، فحذفت^(٣) معها إجراء لها مجراها.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ﴾: في «سواء» وجهان، أحدهما: أنه خبر مقدم، و«مَنْ أَسْرَ» و«مَنْ جَهَرَ» هو المبتدأ، وإنما لم يثن الخبر لأنه في الأصل مصدر، وهو هنا بمعنى مُسْتَوٍ، وقد تقدم الكلام فيه أول هذا الموضوع^(٤)، و«منكم» على هذا حال من الضمير المستتر في «سواء» لأنه بمعنى «مُسْتَوٍ». قال أبو البقاء^(٥): «ويضعف أن يكون حالاً من الضمير في «أَسْرَ» أو «جَهَرَ» لوجهين، أحدهما: تقديم ما في الصلة على الموصول أو الصفة على الموصوف، والثاني: تقديم الخبر على «منكم»،

(١) السبعة ٣٥٨. وأبو عمرو في رواية عبد الوارث.

(٢) الكتاب ٢٨٩/٢. قال: «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف: يحذف في الفواصل والقوافي».

(٣) أي فحذفت الياء مع أل إجراء للياء مع أل مجرى نون التنوين مع أل، والأوضح أن يقول: مجراه، أي مجرى التنوين.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٧/١.

(٥) الإملاء ٦٢/٢.

وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ». قلت: [قوله] ^(١) «وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ» يعني بعده وبعد [٥٢٦/ب] المبتدأ، وإلا يَصِرْ / كَلَامُهُ لَا مَعْنَى لَهُ.

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداء به لوصفه بقوله «مِنْكُمْ» وأَعْرَبَ سيويوه ^(٢) «سواءً عليه الخير والشر» كذلك. وقول ابن عطية ^(٣) أن سيويوه ضَعَّفَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ ابْتِدَاءٌ بِنَكْرَةٍ، غَلَطَ عَلَيْهِ.

قوله: «وساربٌ بالنهار» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على «مُسْتَخْفٍ»، ويُرادُ بـ «مَنْ» حينئذ اثنان، وحَمَلَ المبتدأ الذي هو لفظة «هو» على لفظها فأفرده، والخبر على معناها فتناه. الوجه الثاني: أن يكون عطفاً على «مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ» لا على مُسْتَخْفٍ وحده. ويُرجَّح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري ^(٤). قال رحمه الله: «فإن قلت: كان حقُّ العبارة أن يُقال: «وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ بِالنَّهَارِ» حتى يتناول معنى الاستواء المستخفي والسارب، وإلا فقد تناول واحداً هُوَ مُسْتَخْفٍ وساربٌ. قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن قوله «وساربٌ» عطْفٌ على «مَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ» لا على «مُسْتَخْفٍ». والثاني: أنه عَطْفٌ على «مُسْتَخْفٍ»، إلا أن «مَنْ» في معنى الاثنين، كقوله ^(٥):

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ — ٢٨٤٣

كأنه قيل: سواءً منكم اثنان ^(٦): «مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وساربٌ بالنهار».

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكتاب ١/٢٢٩ — ٢٣٠.

(٣) المحرر ٨/١٣٢.

(٤) الكشف ٢/٣٥١.

(٥) تقدم برقم (١٢٣٣).

(٦) قوله «اثنان» مخروم في الأصل.

قلت: وفي عبارته بقوله «كان حقُّ العبارة كذا» سوء أدب. وقوله: «كقوله: «نَكُنْ مِثْلَ مَنْ» يشير إلى البيت المشهور في قصة بعضهم^(١) مع ذئب يخطبه:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذئبُ يَصْطَحِبَانِ

وليس في البيت حَمْلٌ على اللفظ والمعنى، إنما فيه حَمْلٌ على المعنى فقط، وهو مقصوده. وقوله «ولا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسَارِبٌ» لو قال بهذا قائل لأصاب الصواب، وهو مذهب ابن عباس ومجاهد، ذهباً إلى أن المستخفي والسارب شخص واحد، يَسْتَخْفِي^(٢) بالليل وَيَسْرُبُ بالنهار ليرى تصرفه في الناس.

الثالث: أن يكون على حذف «مَنْ» الموصولة، أي: وَمَنْ هُوَ سَارِبٌ، وهذا إنما يَتَمَشَّى عند الكوفيين، فإنهم يُجِيزُونَ حَذْفَ الموصول، وقد تقدّم استدلالهم ذلك.

والسَّارِبُ: اسمُ فاعِلٍ مِنْ سَرَبَ يَسْرُبُ، أي: تَصَرَّفَ كيف شاء. قال^(٣):

٢٨٤٤- أَنَّنِي سَرَبْتِ وَكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبٍ وَتَقَرَّبُ الْأَحْلَامُ غَيْرَ قَرِيبٍ
وقال آخر^(٤):

٢٨٤٥- وَكُلُّ أَنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

(١) هو الفرزدق.

(٢) قوله «يستخفي» مخروم في الأصل.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم وهو في ديوانه ١٥، واللسان (سرب)، والمحرر ١٣٤/٨، والبحر ٣٥٨/٥.

(٤) تقدم برقم (١٦٣).

أي: متصرفٌ كيف تَوَجَّه، لا يدفعه أحدٌ عن مَرَعَى، يَصِفُ قومه
بالمَنعة والقوة.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾: الضميرُ فيه أربعة أوجه، أحدها:
أنه عائِدٌ على «مَنْ» المكررة، أي: لِمَنْ أَسْرَ القولَ وَلِمَنْ جَهَرَ به وَلِمَنْ
استخفى وَسَرَبَ مُعَقِّبات، أي: جماعة من الملائكة يَعْقُبُ بعضهم بعضاً.
الثاني: أنه يعود على «مَنْ» الأخيرة، وهو قولُ ابنِ عباس. قال ابنُ عطية^(١):
«والمُعَقِّبات على هذا: حَرَسُ الرَّجُلِ وَجَلَاوِزُهُ»^(٢) الذين يَحْفَظُونَهُ. قالوا:
والآيةُ على هذا في الرؤساء الكفار، واختاره الطبري^(٣) في آخرين، إلا أنَّ
الماوردي^(٤) ذكر على هذا التأويل أن الكلامَ نفيٌّ، والتقدير: لا يَحْفَظُونَهُ.
وهذا ينبغي أن [لا]^(٥) يُسْمَعَ البتة، كيف يَبْرُزُ كلامٌ موجبٌ ويُراد به نفي؟
وَحَذَفُ «لا» إنما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعاً في جوابِ قسمٍ نحو: «تالله
تَفْتَأُ»^(٦) وقد تقدَّم تحريره، وإنما معنى الكلام - كما قال المهدوي -
يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ فِي ظَنِّهِ وزعمه.

الثالث: أن الضميرَ في «لَهُ» يعود على الله تعالى ذِكْرُهُ، وفي
«يَحْفَظُونَهُ» للعبد، أي: لله ملائكةٌ يَحْفَظُونُ العبدَ من الآفات، ويحفظون
عليه أعماله، قاله الحسن.

الرابع: عَوْدُ الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يَجْرَ له ذِكْرٌ
قريبٌ، ولتقدَّم ما يُشعر به في قوله: «لولا أنزَلَ عليه»^(٧).

(٢) الجلاوِزة: ج جَلَوَاز وهو الشرطيُّ.

(١) المحرر ١٣٦/٨.

(٣) التفسير ١١٧/١٣، ١٢٣/١٣.

(٤) تفسير الماوردي ٣٢١/٢.

(٥) سقطت «لا» سهواً من الأصل وثبتت في (ش).

(٦) الآية ٨٥ من سورة يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(٧) الآية ٨ من الأنعام.

ومُعَقَّبَات: جمع «مُعَقَّب» بزنة مُفَعَّل، مِنْ عَقَّبَ الرجلُ إذا جاء على عَقِبِ الآخر؛ لأنَّ بعضَهُم يُعَقَّبُ بعضاً، أو لأنهم يُعَقَّبُونَ ما يتكلم به. وقال الزمخشري^(١): «والأصلُ مُعَقِّبَات، فأُدْغِمَت التاءُ في القافِ كقوله^(٢): «وجاء المُعَذَّرُونَ»، أي: المُعْتَذِرُونَ»، ويجوز «مُعَقَّبَات» بكسر العين ولم يُقرأ به. وقال الشيخ^(٣): «وهذا وهمٌ فاحشٌ لا تُدْغِمُ التاءُ في القاف، ولا القاف في التاء، لا مِنْ كلمةٍ ولا مِنْ كلمتين، وقد نصَّ التصريفيون على أن القاف والكاف كلُّ منهما يُدْغِمُ في الآخر، ولا يدْغِمان في غيرهما، ولا يُدْغِمُ غيرهما فيهما. وأمَّا تشبيهه بقوله: «وجاء المُعَذَّرُونَ» فلا يتعيَّن أن يكون أصله «المُعْتَذِرُونَ» وقد تقدَّم توجيهه^(٤)، وأنه لا يتعيَّن ذلك فيه. وأمَّا قوله «يجوز» «مُعَقَّبَات» بكسر العين فهذا لا يجوز لأنه بناء على أن أصله «مُعَقِّبَات» فأُدْغِمَت التاءُ في القاف، وقد بيَّنَّا أن ذلك وهمٌ فاحشٌ»./

[٥٢٧/أ]

وفي «مُعَقَّبَات» احتمالان، أحدهما: أن يكون جمع «مُعَقَّبَةٍ» بمعنى مُعَقَّبٍ والتاء للمبالغة كعلامة ونسابة، أي: مَلِكٌ مُعَقَّبٌ، ثم جُمِعَ كعلامات ونسابات. والثاني: أن يكون «مُعَقَّبَةٍ» صفةً لجماعة، ثم جُمِعَ هذا الوصف. وذكر ابن جرير^(٥) أن «مُعَقَّبَةٍ» جمعُ مُعَقَّبٍ، وشبه ذلك برجل ورجل ورجالات. قال الشيخ^(٦): «وليس كما ذُكِرَ، إنما ذلك كَجَمَلٍ وجمال

(١) الكشف ٣٥٢/٢.

(٢) الآية ٩٠ من التوبة.

(٣) البحر ٣٧١/٥.

(٤) انظر: الدر ٩٦/٦.

(٥) التفسير ١١٥/١٣.

(٦) البحر ٣٧١/٥.

وجَمَالَات، ومُعَقَّبَةٌ ومُعَقَّبَاتٌ إنما هي كضاربة وضاربات. ويمكن أن يُجَابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُطْلِقَ مِنْ حيث الاستعمالُ على جمع مُعَقَّب، وإن كان أصله أن يُطْلَقَ على مؤنث «مُعَقَّب»، فصار مثل «الواردة» للجماعة الذين يَرُدُّون، وإن كان أصله للمؤنثة من جهة أن جموع التفسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملة المؤنثة في الإخبار وَعَوْد الضمير، ومنه قولهم «الرجال وأعضاؤها»، [و«العلماء ذاهبة إلى كذا»، وتشبيهه^(١)] ذلك برجل ورجال ورجالات من حيث المعنى لا الصناعة.

وقرأ^(٢) أَبِي إبراهيم وعُبَيْد الله بن زياد^(٣) «له مَعَاقِبُ». قال الزمخشري^(٤): [«جمع مُعَقَّب أو»^(٥) مُعَقَّبَةٌ، والياء عوضٌ من حذف إحدى القافين في التفسير». قلت: ويوضح هذا ما قاله ابنُ جني^(٦)، فإنه قال: «معاقيب تكسير [مُعَقَّب بسكون العين]^(٧) وكسر القاف كُمُطْعِم ومَطَاعِم، ومُقَدِّم ومَقَادِم، فكأنَّ مُعَقَّباً جُمِعَ على مَعَاقِبَةٍ، ثم جُعِلَتِ الياء في «معاقيب» عوضاً^(٨) من الهاء المحذوفة في مَعَاقِبَةٍ».

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «ذاهبة» في البحر: قائلة.

(٢) البحر ٣٧٢/٥، الكشف ٣٥٢/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) عبید الله بن زياد بن أبيه أمير العراق أبو حفص، سفك الدماء، أبغضه المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه، قُتِلَ سنة سبعٍ وستين. سير أعلام النبلاء ٥٤٥/٣.

(٤) الكشف ٣٥٢/٢.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وضبط محقق المحتسب «معقب» بفتح العين وتشديد القاف المكسورة.

(٨) قوله «عوضاً» مخروم في الأصل.

قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوزُ أن يتعلّق بمُعَقَّبَاتٍ، و«مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الظرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجه تامٌّ عند قوله «وَمِنْ خَلْفِهِ». وعَبَّرَ أبو البقاء^(١) عن هذه الأوجه بعبارةٍ مُشْكَلَةٍ هذا شَرْحُهَا، وهي قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يكونَ صفةً لمُعَقَّبَاتٍ، وأن يكونَ ظرفاً^(٢)، وأن يكونَ حالاً مِنْ الضمير الذي فيه، فعلى هذا يتم الكلامُ عنده. انتهى.

ويجوزُ أن يتعلّق^(٣) بـ «يحفظونه»، أي: يحفظونه مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ. [فلن قلت: كيف يتعلّق حرفان]^(٤) متحدان لفظاً ومعنى بعامِلٍ واحد^(٥): وهما «مِنْ» الداخلةُ على «بَيْنَ» و«مِنْ» الداخلةُ على «أَمْرِ اللَّهِ؟» فالجواب أن «مِنْ» الثانيةً مغايرةٌ للأولى في المعنى كما ستعرفه.

قوله «يَحْفَظُونَهُ» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنّ في الجارِّ الواقع خبراً. و«مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» متعلّقُ به، و«مِنْ»: إمّا للسبب، أي: بسبب أمرِ الله، - ويدلُّ له قراءة^(٦) علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة «بَأَمْرِ اللَّهِ». وقيل: المعنى على هذا: يحفظون عمله بإذن الله، فحذف المضافَ - وإمّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء^(٧): «مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون «مِنْ» على

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) قوله «ظرفاً» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) أي: ويجوز أن يتعلّق «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ».

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) العامل «يحفظونه».

(٦) البحر ٣٧٢/٥، المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) الإملاء ٦٢/٢.

- الرعد -

بابها» يعني أَنَّ يُرَادَ بِأَمْرِ اللَّهِ نَفْسُ مَا يُحْفَظُ مِنْهُ كَمَرَدَةِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، فَتَكُونُ «مِنْ» لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ. وَجَوَزَ أَيْضاً أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «عَنْ»، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَعْنَى يَلِيقُ بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

ويجوز أن تتعلَّقَ ^(١) بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمُعَقَّبَاتٍ أَيْضاً، فيجِيءُ الوصفُ بثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ فِي بَعْضِ الْأَوَجِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ: بِكَوْنِهَا ^(٢) مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَبِكَوْنِهَا تَحْفَظُهُ، وَبِكَوْنِهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَلَكِنْ يَتَقَدَّمُ الْوَصْفُ بِالْجُمْلَةِ عَلَى الْوَصْفِ بِالْجَارِ، وَهُوَ جَائِزٌ فَصِيحٌ. وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ كَمَا زَعَمَ الْفَرَاءُ ^(٣) وَغَيْرُهُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

قوله: «وَإِذَا أَرَادَ الْعَامِلُ فِي «إِذَا» مُحذوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِهَا عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ: لَمْ يُرَدْ، أَوْ وَقَعَ، وَنَحْوُهُمَا، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا جَوَابُهَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلُهَا.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرِينَ نَاصِبَهُمَا مُحذوفٌ، أَيْ: يَخَافُونَ خَوْفًا وَيَطْمَعُونَ طَمَعًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِّرِينَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، وَفِي صَاحِبِ الْحَالِ حَيْثُ ذِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولُ «يُريْكُمْ» الْأَوَّلِ، أَيْ: خَائِفِينَ طَامِعِينَ، أَيْ: تَخَافُونَ صَوَاعِقَهُ، وَتَطْمَعُونَ فِي مَطَرِهِ، كَمَا قَالَ الْمُتَنَبِّي ^(٤):

٢٨٤٦- فَتَى كَالسَّحَابِ الْجُونِ يُخْشَى وَيُرْتَجَى
يُرْجَى الْحَيَا مِنْهَا وَتُخْشَى الصَّوَاعِقُ

(١) أَيْ «مِنْ أَمْرِ اللَّهِ».

(٢) أَيْ بِكَوْنِ الْمُعَقَّبَاتِ.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ لَهُ ٦٠/٢.

(٤) الْدِيَوَانُ ٨٦/٣. وَالْجُونُ: مُفْرَدُهَا جَوْنٌ وَهُوَ الْأَسْوَدُ.

والثاني : أنه البرق، أي : يريكموه حال كونه ذا خوفٍ وطمع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمعٌ على المبالغة، والمعنى كما تقدّم. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ذكره أبو البقاء^(١)، ومنعه الزمخشري^(٢) بعدم اتحاد الفاعل، يعني أن فاعل الإراءة وهو الله تعالى غير فاعل الخوف والطمع وهو ضمير المخاطبين، فاختلف فاعل الفعل المُعَلَّل وفاعل العلة. وهذا يمكن أن يجاب عنه : بأن المفعول في قوة الفاعل، فإن معنى «يُريكم» يجعلكم رائيين، فتخافون وتطمعون، ومثله في المعنى قول / النابغة الذبياني^(٣) :

[٥٢٧/ب]

٢٨٤٧- وَحَلَّتْ بِيوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِراً
جِذَاراً عَلَى أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَ حَرَائِرَا

فـ «جِذَاراً» مفعولٌ من أجله، وفاعله هو المتكلم، والفعل المُعَلَّل الذي هو «حَلَّتْ» فاعله «بيوتي»، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لما كان التقدير: وَأَحَلَّتْ بِيوتِي جِذَاراً صَحَّ ذلك.

وقد جَوَّزَ الزمخشري^(٤) ذلك أيضاً على حَذْفِ مضاف فقال: «إلا على تقدير حَذْفِ المضاف، أي: إرادة خوفٍ وطمع». وجَوَّزه أيضاً على أن بعض المصادر ناب عن بعض، يعني: أن الأصل: يُريكم البرق إخافة وإطماعاً؛ فإن المرئي والمُخِيف والمُطْمِع هو الله تعالى، وناب «خوف» عن

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) الكشف ٣٥٢/٢.

(٣) تقدم الأول برقم (٢١٠٠). والثاني في ديوانه ١٣٤، والكتاب ١/١٨٥، وابن يعيش ٥٤/٢. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول: أحللت بيوتي في مواضع مرتفعة خوفاً منك وحفظاً لنفسي ونسوتي كيلا يصيبهن السُّبِّي.

(٤) الكشف ٣٥٢/٢.

- الرعد -

إخافة، و«طمع» عن إطماع نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(١)، على أنه قد ذهب جماعة منهم ابن خروف^(٢) إلى أن اتحاد الفاعل ليس بشرط.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ﴾: يجوز أن تكون الجملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكون حالاً. وظاهر كلام الزمخشري^(٣) أنها حالٌ مِنْ مفعول «يُصِيب»، فإنه قال: «وقيل: الواو للحال، [أي: فيصيب بها مَنْ يشاء في حال جدالهم]»^(٤)، وجعلها غيره حالاً من مفعول «يشاء».

قوله: «وهو شديد المحال» [هذه الجملة حالٌ من الجلالة]^(٥) الكريمة، ويضعف استئنافها. وقرأ العامة بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب^(٥):

٢٨٤٨- لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ وَمِحَالُهُمْ عَدُوًّا مِحَالِكَ
وقال الأعشى^(٦):

٢٨٤٩- فَرْعُ نَبْعٍ يَهْتَزُّ فِي غُصْنِ الْمَجْدِ
يد عظيم الندى شديد المحال
والمحال أيضاً: أشد المكايدة والمماكرة، يقال: ماحله مُمَاحَلَةٌ، ومنه:

-
- (١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٢١.
(٣) الكشف ٢/٣٥٣.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٥) اللسان (محل)، والمحمر ٨/١٤٨، والبحر ٥/٣٥٨.
(٦) ديوانه ٧، والبحر ٥/٣٥٨، والمحمر ٨/١٤٨، واللسان (محل). والنبع: شجر صلب.

تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكَلَّفَ له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: «هو النُّقْمَةُ». وقال ابنُ عرفة: «هو الجدال» [وفيه على هذا] ^(١) مقابلةٌ معنويةٌ كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجدال.

[واختلفوا في ميمه] ^(١): فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحَلِّ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنه فعالٌ كمهاد. وقال القتيبي ^(٢): إنه من الحيلة، وميمُه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنتُ. وقد غلَّطه الأزهري ^(٣) وقال: «لو كان مفعلاً من الحيلة لظهرت ^(٤) مثل: مزود ^(٥) ومحول ومحور».

وقرأ ^(٦) الأعرج والضحاك بفتحها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورها، وهو مذهبُ ابن عباس، فإنه فسره بالحوَل وفسره غيره بالحيلة. وقال الزمخشري ^(٧): «وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه مَفْعَلٌ مِنْ حالٍ يحولُ محالاً، إذا احتال، ومنه «أحولُ مِنْ ذئب» ^(٨)، أي: أشدُّ حيلةً، ويجوز أن يكونَ المعنى: شديدُ الفقر، ويكونَ مثلاً في القوَّة والقدرة، كما جاء «فساعدُ الله أشدُّ، ومُوساه أحدُّ»؛ لأنَّ الحيوانَ إذا اشتدَّ محالُه كان منعوتاً بشدةِ القوَّة والاضطلاع بما يعجزُ عنه غيره، ألا ترى إلى قولهم: «فقرته الفاقة» ^(٩) وذلك أنَّ الفقارَ عمودُ الظهر وقوامه».

(١) مخروم في الأصل.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٢٢٦. وانظر: اللسان (محل).

(٣) تهذيب اللغة ٩٥/٥.

(٤) أي الواو. وانظر: الممتع ٤٨٧/٢.

(٥) المزود: وعاء الزاد.

(٦) البحر ٣٧٦/٥، المحتسب ٣٥٦/١، الشواذ ٦٦.

(٧) الكشف ٣٥٣/٢.

(٨) مجمع الأمثال ٢٢٨/١.

(٩) الفاقة: الداهية.

آ. (١٤) وقوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوة الحق كقوله: «ولدار الآخرة^(١)» على أحد الوجهين. وقال الزمخشري^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: أن تُضاف الدعوة إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضاف الكلمة إليه في قوله «كلمة الحق»^(٣). والثاني: أن تُضاف إلى الحق الذي هو الله على معنى دعوة المدعو الحق الذي يسمع فيجيب». قال الشيخ^(٤): «وهذا الوجه الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآله إلى تقدير: لله دعوة الله كما تقول: لزيد دعوة زيد، وهذا التركيب لا يصح». قلت: وأين هذا ممَّا قاله الزمخشري حتى يردَّ عليه به؟

قوله: «والذين يَدْعُونَ» يجوز أن يُراد بالذين المشركون، فالواو في «يَدْعُونَ» عائدة، ومفعوله محذوف وهو الأصنام، والواو في «لا يَسْتَجِيبُونَ» عائِد على مفعول «يَدْعُونَ» المحذوف، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتهم إياه معاملتهم. والتقدير: والمشركون الذين يَدْعُونَ الأصنام لا تستجيب لهم الأصنام إلا استجابةً كاستجابة باسط كَفِّه، أي: كاستجابة الماء من بَسَطَ كَفِّه إليه، يطلب منه أن يَبْلُغَ فاه، والماء جماد لا يَشْعُرُ بِبَسَطِ كَفِّه ولا بعطشه، ولا يَقْدِرُ أن يُجِيبَهُ وَيَبْلُغَ فاه، قال معناه الزمخشري^(٥). ولَمَّا ذكر أبو البقاء^(٦) قريباً من ذلك وقَدَّرَ التقدير المذكور قال: «والمصدر في هذا التقدير مضاف

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الكشف ٣٥٤/٢.

(٣) قال بعد ذلك: «للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحق مختصة به وأنها بمعزل عن الباطل...».

(٤) البحر ٣٧٦/٥.

(٥) الكشف ٣٥٤/٢. وقال بعد ذلك: «وكذلك ما يدعونه جماد لا يحس بدعائهم ولا يستطيع إجابتهم».

(٦) الإملاء ٦٣/٢.

إلى المفعول كقوله: «لا يَسَامُ الإنسانُ مِنْ دعاءِ الخير»^(١)، وفاعلُ هذا المصدرِ مضمَّرٌ هو ضميرُ الماءِ، أي: لا يُجيبونهم إلا كما يُجيب الماءُ باسطاً كفه إليه، والإجابةُ هنا كنايةٌ عن الانقياد. /

[أ/٥٢٨]

ويجوز أن يُرادَ بالذين الأصنامُ، أي: والآلهة الذين يَدْعُونهم مِنْ دُونِ الله لا يستجيبون لهم بشيءٍ إلا استجابةً، والتقديرُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله. وإنما جَمَعَهُم جَمَعَ العقلاء: إمَّا للاختلاط؛ لأنَّ الآلهةَ عقلاءَ وجمادَ، وإمَّا لمعاملتهم إياها معاملَةَ العقلاءِ في زعمهم، فالواوُ في «يَدْعُونَ» للمُشركين، والعائدُ المحذوفُ للأصنام، وكذا واوُ «يستجيبون».

وقرأ اليزيديُّ^(٢) عن أبي عمرو «تَدْعُونَ» بالخطاب وهي مُقَوِّةٌ للوجهِ الثاني، ولم يذكرِ الرمخشريُّ^(٣) غيره.

قوله: «لِيَبْلُغَ» اللامُ متعلِّقةٌ بـ «باسط» وفاعلُ «لِيَبْلُغَ» ضميرُ الماءِ. قوله: «وما هو ببالِغِه» في «هو» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه ضميرُ الماءِ. والهاءُ في «ببالِغِه» للفم، أي: وما الماءُ ببالِغٍ فيه. الثاني: أنه ضميرُ الفم، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما الفمُ ببالِغٍ الماءِ؛ إذ كلُّ واحدٍ منهما لا يبلُغُ الآخرَ على هذه الحالِ، فنسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ وعدمُها صحيحتان. الثالث: أن يكونَ ضميرُ الباسطِ، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما باسطُ كَفِّهِ إلى الماءِ ببالِغٍ الماءِ. ولا يجوزُ^(٤) أن يكونَ «هو» ضميرُ الباسطِ، وفاعلُ «ببالِغِه» مضمراً والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، لأنه حينئذٍ يكونُ

(١) الآية ٤٩ من فصلت.

(٢) البحر ٣٧٦/٥.

(٣) الكشف ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: الإملاء ٦٣/٢.

من باب [جَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ] ^(١) له، ومتى كان كَذَا لَزِمَ إِبْرَازُ الْفَاعِلِ فَكَانَ التَّرْكِيْبُ هَكَذَا ^(٢): وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ الْمَاءُ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ فِي «بِبَالِغِهِ» لِلْمَاءِ جَازَ أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرُ الْبَاسِطِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَالْكَافُ فِي «كَبَاسِطٍ»: إِمَّا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ ^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤): «وَالْكَافُ فِي «كَبَاسِطٍ» إِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفًا كَانَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَمِيرٌ». قُلْتُ: وَكَوْنُ الْكَافِ اسْمًا فِي الْكَلَامِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ، بَلِ الْأَخْفَشُ ^(٥)، وَيَعْنِي بِالْمَوْصُوفِ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ الَّذِي قَدَّرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطَوْعًا وَكَرْهًا﴾: إِمَّا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِمَّا حَالٌ، أَيْ: طَائِعِينَ وَكَارِهِينَ، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ. وَقَرَأَ أَبُو مِجْلَزٍ ^(٦): «وَالْإِيصَالُ» بِالْيَاءِ قَبْلَ الصَّادِ. وَخَرَّجَهَا ابْنُ جَنِي ^(٧) عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ «أَصَلَ» كضَارَبَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الْأَصِيلِ، كَأَصْبَحَ، أَيْ: دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مَخْرُومٍ فِي الْأَصْلِ، أَثْبَتَاهُ مِنْ (ش).

(٢) لَمْ يَقُلْ: وَمَا الْبَاسِطُ بِبَالِغِ الْمَاءِ الْبَاسِطِ. فَالتَّقْدِيرُ الْمَمْنُوعُ أَنْ تَعِيدَ الضَّمِيرَ فِي «بِبَالِغِهِ» عَلَى الْبَاسِطِ وَتَضْمُرَ فِي «بَالِغِ» الْفَاعِلَ، لِأَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا ذَلِكَ وَجَبَ التَّصْرِيحُ بِالْفَاعِلِ وَهُوَ فِي الْآيَةِ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ١٤١/١.

(٤) الْإِمْلَاءُ ٦٣/٢.

(٥) انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الدَّرُ الْمَصُونُ ١٥٤/١. وَالْأَخْفَشُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» لَمْ يَصْرُحْ بِاسْمِ الْكَافِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٦) الْبَحْرُ ٣٧٨/٥، الْكَشَافُ ٣٥٥/٢.

(٧) الْمُحْتَسِبُ ٣٥٦/١.

و«ظلالهم» عطف على «مَنْ». و«بالغدو» متعلقٌ بيسجد، والباء بمعنى في، أي: في هذين الوقتين.

آ. (١٦): وقرأ^(١) الأخوان وأبو بكر عن عاصم «يسْتوي»^(٢) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أن الفاعل مجازيُ التانيث، فيجوز في فعله التذكير والتانيث، كنظائر له مرّت.

وقوله «أَمْ هَلْ» هذه «أَمْ» المنقطعة، فتقدّر بـ «هل» والهمزة عند الجمهور، وبـ «هل» وحدها عند بعضهم، وقد تقدّم ذلك محرراً، وقد يتقوّى بهذه الآية مَنْ يرى تقديرها بـ «هل» فقط بوقوع «هل» بعدها، فلو قدّرناها بـ «هل» والهمزة لزم اجتماع حرفي معنى، فتقدّر بـ «هل» وحدها ولا تقوية له، فإنّ الهمزة قد جامعَت «هل» في اللفظ كقول الشاعر^(٣):

أهل رَأُونَا بَوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ ٢٨٥٠ -

فأولّى أن يجامعها تقديرًا. ولقائل أن يقول: لا نُسلم أن «هل» هذه استفهامية بل بمعنى «قد»، وإليه ذهب جماعة، وإن لم يجامعها همزة كقوله تعالى: «هل أتى على الإنسان حينٌ»^(٤)، أي: قد أتى، فهنا أولّى، والسماع قد ورد بوقوع «هل» بعد «أَمْ» وبعدمه. فمن الأول هذه الآية، ومن الثاني

(١) السبعة ٣٥٨، التيسير ١٣٣، البحر ٣٧٩/٥، الحجة ٣٧٢، الإنحاف ١٦١/٢.

(٢) أي الثانية.

(٣) صدره:

سائل فوارس يربوعٍ بشدّتنا

والبيت لزيد الخيل، وهو في المقتضب ٤٤/١، والخصائص ٤٦٣/٢،

وابن عيش ١٥٢/٨، والهمع ٧٧/٢، والدرر ٩٥/٢. والشدة: الحملة.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

ما بعدها^(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَمْ جَعَلُوا»، وقد جمع الشاعر أيضاً بين الاستعمالين في قوله^(٢):

٢٨٥١- هل ما عَلِمْتَ وما اسْتُودِعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

[٥٢٨/ب] / والجملة من قوله «خَلَقُوا» صفةٌ لشركاء.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿أَوَدِيَّةٌ﴾: هو جمعٌ وادٍ، وجمعُ فاعِلٍ على أَفْعَلَةٍ، قال أبو البقاء^(٣): «شاذٌّ، ولم نَسْمَعْهُ في غيرِ هذا الحرف، ووجهه: أَنَّ فاعِلاً قد جاء بمعنى فَعِيلٍ، وكما جاء فَعِيلٌ وأَفْعَلَةٌ كَجَرِيْبٍ^(٤) وأَجْرِبَةٍ، كذلك فاعِلٌ»، قلت: قد سَمِعَ فاعِلٌ وأَفْعَلَةٌ في حرفين آخرين، أحدهما: قولهم: جائز^(٥) وأَجْوَزَةٌ، والثاني: نَاحِيَةٌ وَأَنْحِيَةٌ^(٦). قوله: «بَقَدَرِهَا» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «سَأَلْتُ»، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أَوَدِيَّةٍ». وقرأ العامةُ بفتح الدال، وزيد^(٧) بن علي والأشهب العقيلي وأبو عمرو في روايةٍ بسكونها، وقد تقدَّم ذلك في سورة البقرة^(٨).

-
- (١) أي في الآية التي يعربها.
(٢) البيتان للعقمة بن عبدة، وهما في ديوانه، وسيبويه ٤٨٧/١، والشجري ٣٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، والمفضليات ٣٩٧، والمشكوم: المجازى.
(٣) الإملاء ٦٣/٢.
(٤) الجريب: مكيال.
(٥) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: اللسان (جوز).
(٦) الناحية: الجانب، وثمة ناذٍ وأندية.
(٧) الإتحاف ١٦١/٢، البحر ٣٨١/٥. (٨) انظر: الدر المصون ٤٨٨/٢.

و «احتمل» بمعنى حَمَلَ فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نَكَّر الأودية وعَرَّف السَّيْلَ؛ لأنَّ المطر يَنْزِلُ في البَقاع على المناوبة، فتَسِيلُ بعضُ أودية الأرض دونَ بعضٍ، وتعريفُ السَّيْلِ لأنه قد فُهِمَ من الفعل قبله وهو «فسالت» وهو لو ذُكِرَ لكان نكرةً، فلَمَّا أُعيدَ أُعيدَ بلفظ التعريفِ نحو: «رأيت رجلاً فأكرمت الرجل» [والزَّبد: وَضَرُ الغَلِيانِ وَخَبْثُهُ] ^(١) قال النابغة ^(٢):

٢٨٥٢- فما الفُراتُ إذا هَبَّ الرياحُ له
تَرمي غوارِبُه العِبرَينَ بالزَّبدِ

وقيل: هو ما يَحْتَمِلُه السَّيْلُ مِنْ غُشَاءٍ ونحوه، وما يرمي به [على] ضِفَّتُهُ مِنَ الحَبَابِ ^(٣). وقيل: هو ما يَطْرَحُه الوادي إذا جاش ماؤه، وارتفعت ^(٤) أمواجه. وهي عباراتٌ متقاربة. والزَّبد: المستخرجُ من اللبن. قيل: مشتقٌّ مِنْ هذا لِمِشَابَهَتِهِ إياه في اللون، ويقال: زَبَدْتُهُ زَبْدًا، أي: أعطيته مالاً، يُضْرَبُ به المثلُ في الكثرة، وفي الحديث: «غَفِرْتُ لَهُ ذَنْبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» ^(٥).

قوله: «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» هذا الجارُّ [خبر مقدَّم، ومبتدؤه «زَبَدٌ»] ^(٦). و«مثلُه» صفةُ المبتدأ، والتقدير: ومن الجواهر التي هي كالنحاس والذهب

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) ديوانه ٢٢، والبحر ٣٥٨/٥. وغواربه: أمواجه مفردة: غارب، وغارب كل شيء: ما ارتفع منه. وعبراه: شطاه، مفردة غير.

(٣) الحباب: ما يظهر على وجه الماء من أثر الريح، أو الفقاقيع.

(٤) قوله «وارتفعت» مخروم في الأصل.

(٥) رواه البخاري: فتح الباري ٢٠٦/١١، ٨٠ كتاب الدعوات، ٦٥ فضل التسييح، وأحمد ١٥٨/٢، وابن ماجه ١٢٥٣/٢، ٣٣ كتاب الأدب، ٥٦ فضل التسييح..

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

— الرعد —

والفضة زَبَدٌ، أي: خَبِثَ مثله، أي: مثل زَبَدِ الماء، ووجه المماثلة: أن كلاً منهما ناشئ من الأكدار.

وَقَرَأَ^(١) الأخوان وحفص «يُوقِدُونَ» بالياء من تحت، أي: الناس، والباقون بالتاء من فوق على الخطاب.

و «عليه» متعلق بـ «يُوقِدُونَ». وأما «في النار» ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ يوقدون، وهو قول الفارسي^(٢) والحويني وأبي البقاء^(٣). الثاني: أنه متعلق بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكي^(٤) وغيره. ومنعوا تعلقه بـ «يُوقِدُونَ» لأنهم زعموا أنه لا يُوقَد على شيء إلا وهو في النار، وتعلق حرف الجر بـ «يُوقِدُونَ» يقتضي تخصيص حال من حال أخرى. وهذا غير لازم. قال أبو علي^(٥): «قد يُوقَد على الشيء وإن لم يكن في النار، كقوله تعالى: «فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطِّينِ»^(٦) والطِّين لم يكن فيها، وإنما يُصْبِهَ لَهَا، وأيضاً فقد يكون ذلك على سبيل التوكيد كقوله تعالى: «وَلَا طَائِرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ»^(٧).

قوله: «ابتغاء» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعول من أجله. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال، أي: مُتَبَغِّينَ حَلِيَّةً، و «حَلِيَّةٌ» مفعول معنى. «أو متاعٍ» نَسَقَ على «حَلِيَّةٍ»، فالحَلِيَّةُ ما يُتَزَيَّنُ به، والمَتَاعُ: ما يَقْضُونَ به.

(١) السبعة ٣٥٨، الحجة ٣٧٣، التيسير ١٣٣، البحر ٣٨١/٥، الإنحاف ١٦٢/٢.

(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٣) الإملاء ٦٣/٢.

(٤) ليس في «المشكل» و «الكشف» إشارة إلى ذلك.

(٥) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٦) الآية ٣٨ من القصص.

(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

حَوَائِجَهُمْ كَالْمَسَاحِي^(١) مِنَ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهَا. وَ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ لابتداءِ الغاية، أي: وَمِنْهُ يَنْشَأُ رَبْدٌ مِثْلُ رَبْدِ الْمَاءِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ، بِمَعْنَى: وَبَعْضُهُ رَبْدٌ.

قَوْلُهُ: «جُفَاءً» حَالٌ. وَالْجُفَاءُ: قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «الْمُتَفَرِّقُ». يُقَالُ: جَفَّتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، أَي: قَطَعَتْهُ وَفَرَّقَتْهُ. وَقِيلَ: الْجُفَاءُ: مَا يَرْمِي بِهِ السَّيْلُ. يُقَالُ: جَفَّتِ الْقِدْرُ بَرِيدَهَا تَجْفَأُ، وَجَفَّ السَّيْلُ بِرَبْدِهِ وَأَجْفَأَ وَأَجْفَلَ، وَبِاللَّامِ قَرَأَ رُؤْيَةُ بْنُ الْعِجَاجِ^(٢). قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُقْرَأُ بِقِرَاءَةِ رُؤْيَةٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الْفَارَ» يَعْنِي أَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ جَافٍ. قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ ثَنَاءُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣) عَلَيْهِ أَوَّلَ الْبَقَرَةِ، وَذَكَرَ فَصَاحَتِهِ. وَقَدْ وَجَّهُوا قِرَاءَتَهُ بِأَنَّهَا مِنْ أَجْفَلَتِ الرِّيحُ الْغَنَمَ، أَي: فَرَّقَتْهُ قِطْعًا فَهِيَ فِي الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِالْهَمْزَةِ.

وَفِي هَمْزَةِ «جُفَاءً» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا أَصْلٌ لِثَبُوتِهَا فِي تَصَارِيفِ هَذِهِ الْمَادَّةِ كَمَا رَأَيْتُ. وَالثَّانِي: بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ، وَكَأَنَّهُ مَخْتَارٌ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَادَّةَ جَفَا يَجْفُو لَا يَلِيقُ مَعْنَاهَا هُنَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ.

قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ يَضْرِبُ» / الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَي: مِثْلُ ذَلِكَ [أ/٥٢٩] الضَّرْبُ يَضْرِبُ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَضْرِبُ» وَبِهِ بَدَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥). قَالَ: «أَي: كَذَلِكَ يَضْرِبُ الْأَمْثَالَ لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا، وَلِلْكَافِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا».

(١) الْمِسْحَاةُ: أَدَاةٌ تُقْسَرُ بِهَا الْأَرْضُ وَتَجْرَفُ.

(٢) الْبَحْرُ ٣٨٢/٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٠٥/٩، وَالشَّوَاذُ ٦٦.

(٣) الْكَشَافُ ٢٦٤/١.

(٤) الْإِمْلَاءُ ٦٣/٢.

(٥) الْكَشَافُ ٣٥٦/٢.

والْحُسْنَى صفةٌ لمصدرٍ «استجابوا»، أي: استجابوا الاستجابة الحُسْنَى .
وقوله: «لو أن لهم ما في الأرض» كلامٌ مبتدأٌ في ذِكرٍ ما أعَدَّ لغيرِ
المستجيبين». قال الشيخ^(١): «والتفسيرُ الأولُ أَوْلَى» يعني به أن «للذين»
خبرٌ مقدَّم، و«الحُسْنَى» مبتدأٌ مؤخرٌ كما سيأتي إيضاحُه.

قال: «لأن فيه ضَرْبُ الأمثالِ غيرُ مقيِّدٍ بمثل هذين، واللَّهُ تعالى قد
ضَرْبَ أمثالاً كثيرةً في هذين وفي غيرهما، ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين،
بخلاف قولِ الزمخشريِّ، فكما ذَكَرَ ما لغيرِ المستجيبين من العقابِ ذَكَرَ
ما للمستجيبين من الثوابِ؛ ولأنَّ تقديرَه بالاستجابة الحُسْنَى مُشعرٌ بتقييدِ
الاستجابة، ومقابلها ليس نفي الاستجابة مطلقاً، إنما مقابلها نفيُ
الاستجابة^(٢) الحُسْنَى، واللَّهُ تعالى قد نفي الاستجابة مطلقاً، ولأنَّه على قوله
يكون قوله «لو أن لهم ما في الأرض» مُفْلَتاً أو كالمُفْلَتِ^(٣)؛ إذ يصير المعنى:
كذلك يَضْرِبُ اللَّهُ الأمثالَ للمؤمنين وللکافرين لو أن لهم ما في الأرض،
فلو كان التركيبُ بحرفِ رابطٍ «لو»^(٤) بما قبلها زال التفلُّت، وأيضاً فيوهمُ
الاشتراكُ في الضمير، وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً.

قلت: قوله «لأن فيه ضَرْبُ الأمثالِ غيرُ مقيِّدٍ» ليس في قولِ الزمخشري
ما يقتضي التقييدَ. وقوله: «ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين» إلى آخره،
ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤخذُ مِنْ فحواءِ ثوابهم. وقوله «واللَّهُ تعالى نفيُ
الاستجابة مطلقاً» ممنوعٌ؛ بل نفي تلك الاستجابة الأولى، لا يُقال: فَتَبَيَّنَتْ
استجابةٌ غيرُ حُسْنَى؛ لأنَّ هذه الصفةَ لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أنَّ الاستجابةَ

(١) البحر ٣٨٣/٥.

(٢) قوله «الاستجابة» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «كالمفلة» مخروم في الأصل.

(٤) قوله «لو بما قبلها» مخروم في الأصل.

الله لا تكون إلا حُسنِي. وقوله: «يَصِيرُ مُفْلِتًا» كيف يكون مُفْلِتًا مع قول الزمخشري: [كلام] مبتدأ في ذُكر ما أَعَدَّ لَهُمْ؟ وقوله: «وأيضاً فيوهِمُ الاشتراك» كيف يُتَوَهَّمُ هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله «وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً» فإذا عُلِمَ كيف يُتَوَهَّمُ؟

والوجه الثاني: أن يكون «للذين» خبراً مقدّماً، والمبتدأ «الحُسنِي»، و«الذين لم يَسْتَجِيبُوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون «والذين لم يستجيبوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين استجابوا، لانفعائهم دون غيرهم.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾: كقوله: «أَفَلَمْ» وقد تقدّم تقريرُ القولين فيه، ومذهب الزمخشري^(١) فيه بُعدُ هنا.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ﴾: يجوز أن يكون نعتاً لأولي أو بدلاً منه أو بياناً له، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فعل، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطفٌ عليه. و«أولئك لهم عُقْبَى الدار» خبره.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ وَجْهِ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً له وهو الظاهر، وأن يكون حالاً، أي: مُبْتَغِينَ، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.

قوله: «عُقْبَى الدار» يجوز أن يكون مبتدأ، خبره الجارُّ قبله، والجملة خبرٌ «أولئك»، ويجوز أن يكون «لهم» خبرٌ «أولئك» و«عُقْبَى» فاعلٌ بالاستقرار.

(١) مذهب الزمخشري تقدير فعل قبل الفاء عطف عليه ما بعده والهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير. انظر: الدر المصون ٣٢٨/١، والزمخشري في هذا الموضع لم يقدّر شيئاً.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «عقبى»، وأن يكون بياناً، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر، وأن يكون مبتدأ خبره «يَدْخُلُونَهَا» وقرأ النخعي^(١) «جنة» بالإنفراد. وتقدّم الخلاف في «يَدْخُلُونَهَا»^(٢).

والجملة من «يَدْخُلُونَهَا» تحتل الاستئناف أو الحالية المقدرة.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على الواو، وأغنى الفصل بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل، وأن يكون منصوباً على المفعول معه، وهو مرجوح.

وقرأ^(٣) ابن أبي عبله «صَلَحَ» بضم اللام، وهي لغة مَرْجُوحَة.

قوله: «مِنْ آبَائِهِمْ» في محلّ الحال من «مَنْ صَلَحَ» و«مِنْ» لبيان الجنس. وقرأ^(٤) عيسى الثقفي «وَدُرِّيَّتِهِمْ» بالتوحيد.

قوله: «سَلَامٌ» الجملة محكيّة بقول مضمّر، والقول المضمّر حال من فاعل «يَدْخُلُونَ»، أي: يَدْخُلُونَ قائلين.

[٥٢٩/ب]

/ قوله: «بِمَا صَبَرْتُمْ» متعلّق بما تعلّق به «عليكم»، و«ما» مصدرية، أي: بسبب صبركم. ولا يتعلّق بـ «سَلَامٌ» لأنه لا يُفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

(١) البحر ٣٨٦/٥.

(٢) يعني بذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين إذا جرى الوصف على غير من هوله فهل يجب إبراز الضمير؟

(٣) البحر ٣٨٧/٥، الكشف ٣٥٨/٢.

(٤) البحر ٣٨٧/٥.

قاله أبو البقاء^(١). وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يتعلّق بـ «سلام»، أي: نُسَلِّم عليكم ونُكْرِمكم بصبركم»، ولمّا نقله عنه الشيخ^(٣) لم يُعترض عليه بشيء. والظاهر أنه لا يُعترض عليه بما تقدّم؛ لأنّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدرى وفعل، وهذا المصدر ليس من ذلك. والباء: إمّا سببية كما تقدّم، وإمّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَل صبركم، أي: بما احتملتُم مَشاقّ الصبر. وقيل: «بما صَبَرْتُم» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هذا الثواب الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور «فِنِعَم» بكسر النون وسكون العين، وابن يعمر^(٥) بالفتح والكسر، وقد تقدّم أنها الأصل كقوله^(٦):

٢٨٥٣ - نِعَم السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

وابن وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيف الأصل، ولغة تميم تسكين عين فعل مطلقاً. والمخصوص بالمدح محذوف، أي: الجنة.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾: مبتدأ، والجملة من قوله «أولئك لهم اللعنة» خبره. والكلام في اللعنة كالكلام في «عُقْبَى الدار»^(٧).

(١) الإملاء ٦٤/٢.

(٢) الكشف ٣٥٨/٢. (٣) البحر ٣٨٧/٥.

(٤) انظر لغات «نعم» في الخزانة ١٠١/٤.

(٥) البحر ٣٨٧/٥، المحتسب ٣٥٦/١.

(٦) البيت لطرفة وصدره:

خالتي والنفس قدماً إنهم

وهو في ديوانه ٧٢، والمحتسب ٣٥٧/١، والخزانة ١٠١/٤. والشطر:

مفردها شطير، يعني الغريب. (٧) من الآية ٢٢.

آ. (٢٦) وقرأ زيد بن علي «ويَقْدُر» بضم العين.

قوله: «وفرحوا» هذا استئناف إخبار. وقيل: بل [هو عطف على صلة «الذين»]^(١) قبله. وفيه نظر: من حيث الفصل بين أبعاض الصلة بالخبر، وأيضاً فإن هذا ماضٍ وما قبله مستقبل، ولا بد من التوافق في الزمان^(٢)، إلا أن يُقال: المقصود استمرارهم^(٣) بذلك، وإن الماضي متى وقع صلة صلح للمضي والاستقبال.

قوله: «وما الحياة الدنيا في الآخرة»، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجار في موضع الحال تقديره: وما الحياة القريبة كائنة في جنب الآخرة إلا متاع، ولا يجوز تعلُّقه بالحياة ولا بالدنيا لأنهما لا يقعان في الآخرة.

آ. (٢٧) والضمير في «عليه» عائد على الله تعالى، أي: إلى دينه وشريعته. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ﴾: يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ خبره الموصول الثاني^(٤)، وما بينهما اعتراض. [الثاني: أنه بدل]^(٥) مِنْ «مَنْ أَنَاب». الثالث: أنه عطف بيان له. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمّر. الخامس: أنه منصوب بإضمار فعل.

قوله: «بذكر الله» يجوز أن يتعلّق بـ «تطمئن» فتكون الباء سببية، أي:

(١) البحر ٣٨٨/٥.

(٢) وهو قوله «والذين ينقضون»، وما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) هذا الشرط غير وارد في الصلوات المعطوفة

(٤) مخروم في الأصل.

(٥) وهو قوله «الذين آمنوا».

(٦) مخروم في الأصل.

بسبب ذِكْر الله . وقال أبو البقاء^(١) : « ويجوز أن يكونَ مفعولاً به ، أي :
الطمأنينةُ تحْصُلُ بِذِكْرِ الله ، الثاني^(٢) : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ
« قلوبُهم » ، أي : تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللَّهِ » .

آ . (٢٩) قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ﴾ : فيه أوجه : أن
يكونَ بدلاً من « القلوب » على حَذْفِ مضاف ، أي : قلوب الذين آمنوا ، وأن
يكونَ بدلاً مِنْ « مَنْ أَنَابَ » ، وهذا على قولٍ مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأول
بدلاً مِنْ « مَنْ أَنَابَ » ، وإلا كانَ يَتَوَالَى بدلان . وأن يكونَ مبتدأً ،
و « طَوَّبَى لَهُم » جملةٌ خبرية . وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَر . وأن يكونَ منصوباً
بإضمارِ فعلٍ . والجملةُ مِنْ « طَوَّبَى لَهُم » على هذين الوجهين حالٌ مقدَّرة ،
العامِلُ فيها « آمَنُوا وَعَمِلُوا » .

وواوُ « طَوَّبَى » منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطَّيِّب ، وإنما قُلِبَتْ لأجلِ
الضمة قبلها^(٣) كمُوسِر ومُوقِن من اليُسْر واليقين . واختلفوا فيها : ف قيل : هي
اسمٌ مفردٌ مصدرٌ كِبْشَرى ورُجعى ، مِنْ طاب يطيب . وقيل : بل هي جمعُ
« طَيِّبَةٍ » كما قالوا : كُوسَى في جمع كَيْسَةٍ ، وَضُوقَى في جمع ضَيْقَةٍ . ويجوز
أن يقال : « طَيِّبَى » بكسر الفاء وكذلك الكَيْسَى والضَيْقَى . وهل هي اسمٌ
لشجرةٍ بعينها أو اسمٌ للجنة بلغة الهند أو الحبشة ؟ خلافٌ مشهور .

وجاز الابتداء بـ « طَوَّبَى » : إمَّا لأنها عَلِمَ لشيءٍ بعينه ، وإمَّا لأنها نكرةٌ في
معنى الدعاء كَسَلام عليك ووَيْلُ له ، كذا قال سيوريه^(٤) . وقال ابن مالك : « إنه

(١) الإملاء ٦٤/٢ .

(٢) أي مما أجازهُ أبو البقاء .

(٣) وكونها اسماً . انظر : الممتع ٤٩٣/٢ .

(٤) الكتاب ١٦٦/١ .

يُلْتَزَم رَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا نَوَاسِخُهَا. وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، أَي: وَجَعَلَ لَهُمْ طُوبَى، وَقَدْ يَتَأَيَّدُ ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ^(١) عَيْسَى الثَّقَفِيِّ «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِنَصْبِ النُّونِ. قَالَ^(٢): «إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «طُوبَى»، وَإِنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ». قَالَ ثَعْلَبُ: «وَطُوبَى عَلَى هَذَا مَصْدَرٌ كَمَا قَالُوا: سَقِيًّا». وَخَرَجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ صَاحِبُ «اللُّوَامِحِ» عَلَى النِّدَاءِ كـ «يَا أَهْلَ»^(٣) عَلَى الْفَوْتِ^(٤)، يَعْنِي أَنَّ «طُوبَى» تَصَافُ لِلضَّمِيرِ، وَاللَّامُ / مَقْحَمَةٌ، كَقَوْلِهِ^(٥):

يا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ ٢٨٤٥ -

و [قوله] ^(٦):

٢٨٥٥ - يا بُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتِرَاحُوا

وَلِذَلِكَ سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنْ «بُوسَ» كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا طَيِّبَاهُمْ، أَي: مَا أَطْيَبَهُمْ وَأَحْسَنَ مَا بِهِمْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧): «وَمَعْنَى طُوبَى لَكَ: أَصَبْتَ خَيْرًا وَطَيِّبًا، وَمَحَلُّهَا النَّصْبُ أَوْ الرِّفْعُ كَقَوْلِكَ: طَيِّبًا لَكَ وَطَيِّبٌ لَكَ، وَسَلَامًا لَكَ، وَسَلَامٌ لَكَ، وَالْقِرَاءَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِالنَّصْبِ وَالرِّفْعِ تَدُلُّكَ عَلَى مَحَلِّيَّهَا، وَاللَّامُ فِي «لَهُمْ»^(٨) لِلْبَيَانِ، مِثْلَهَا فِي «سَقِيًّا لَكَ». فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَنْصَرِّفُ وَلَا تَلْزَمُ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) البحر ٣٩٠/٥، والإتحاف ١٦٢/٢.

(٢) نسب أبو حيان هذا القول لثعلب. البحر ٣٩٠/٥.

(٣) الآية ٨٤ من يوسف.

(٤) أي يندب ما فاته.

(٥) تقدم برقم (٤٠٠).

(٦) تقدم برقم (٢٧٠٠).

(٧) الكشف ٣٥٩/٢.

(٨) الأصل: «لَكَ» وهو سهو.

- الرعد -

وقرأ^(١) مَكْوَزَةُ الأعرابي «طَيْبَى» بكسرِ الطاءِ لِتَسْلَمَ الياءُ نحو:
يُبِضُ^(٢) وَمَعِيشَةُ^(٣).

وَقُرِئَ^(٤) «وَحُسْنَ مَابٌ» بفتح النون ورفع «مَاب» على أنه فعلٌ
ماضٍ، أصله «حُسْن» فَتَقَلَّتْ ضَمَّةُ العينِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدح،
كقولهم^(٥):

— ٢٨٥٦ — حُسْنَ ذَا أَدْبَا

و«مَابٌ» فاعله.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ﴾: الكافُ في محلِّ
نصبٍ كنظائرها. قال الزمخشري^(٦): «مثلُ ذلك الإرسالِ أَرْسَلْنَاكَ، يعني:
أَرْسَلْنَاكَ إرسالاً له شأن». وقيل: الكافُ متعلِّقةٌ بالمعنى الذي في قوله «إِنَّ

(١) في البحر ٣٩٠/٥ «بكرة»، وفي الكشف ٣٥٩/٢ - كما في السمين - «مكوزة»،
وفي الشواذ ٦٧ «مكورة» ولم أقف عليه.

(٢) أصلها «يُبِضُ» جمع أبيض كَصُفْرُ جمع أصفر، ولو لم تكسر الباء لقلنا: بُوض.
المتنع ٤٥٨.

(٣) تابع السمينُ الزمخشريَّ في هذا المثال، ولعله لا يصحُّ لأنَّ أصلها مَعِيشَةٌ، نُقِلَتْ
كسرة الياءِ إلى العين الساكنة فأين تغيير الضم إلى الكسر؟

(٤) البحر ٣٩٠/٥.

(٥) تمامه:

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا
أَعْطَيْهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا

وهو لسهم بن حنظلة الغنوي، في اللسان «حسن»، والأصمعيات ٥٦،

والخزانة ١٢٣/٤.

(٦) الكشف ٣٥٩/٢.

اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي^(١)» أي: «كما أنفذ الله هذا كذلك أرسلناك»^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «الذي يظهر لي أن المعنى: كما أجرينا العادة بأن الله يُضِلُّ وَيَهْدِي لا الآيات المقترحة، فكذلك أيضاً فعلنا في هذه الأمة: أرسلناك إليها بوحى لا بآيات مقترحة».

وقال أبو البقاء^(٤): «كذلك» [التقدير:]^(٥) الأمر كذلك فجعلها في موضع رفع. وقال الحوفي: «الكاف للتشبيه في موضع نصب، أي: كَفَعْلُنَا الهداية والإضلال». والإشارة بـ «ذلك» إلى ما وُصِفَ به نفسه مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.

قوله: «قَدْ خَلَتْ» جملة [في محل جرّ صفة]^(٦). و«لَتَلَوَّ» متعلّق بـ «أَرْسَلْنَاكَ».

قوله: «وَهُمْ يَكْفُرُونَ» يجوز أن تكون هذه الجملة استثنائية وأن تكون حالية، والضمير في «وَهُمْ» عائذ على «أمة» من حيث المعنى، ولو عاد على لفظها لكان التركيب «وهي تكفر». وقيل: الضمير عائذ على «أمة» وعلى «أمم». وقيل: على الذين قالوا: «لولا أنزل»^(٧).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾: جوابها محذوف، أي: لكان هذا القرآن، لأنه في غاية ما يكون من الصحة. وقيل: تقديره:

(١) الآية ٢٧.

(٢) ذكر ابن عطية هذا القول في تفسيره ١٦٩/٨.

(٣) المحرر ١٦٩/٨.

(٤) الإملاء ٦٤/٢.

(٥) زيادة من (ش) والإملاء.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٧) في الآية ٢٧.

لما آمنوا. ونُقِلَ عن الفراء^(١) أنَّ جوابَ «لو» هي الجملة من قوله «وهم يكفرون» ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، وما بينهما اعتراضٌ. وهذا في الحقيقة دالٌّ على الجوابِ. وإنما حُذِفَت التاءُ في قوله «وَكُلُّمُ بِهِ الْمَوْتَى» وَبَتَّتْ في الفعلين قبله لأنه من باب التغليب؛ لأنَّ «الْمَوْتَى» يشمل المذكَرَ والمؤنث^(٢).

قوله: «أَفَلَمْ يَنْتَسِ الَّذِينَ أَصْلُ الْيَأْسِ: قَطَعَ الطَّمَعُ عَنِ الشَّيْءِ وَالْقُنُوطُ فِيهِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ ههنا: فقال بعضهم: هو هنا على بابهِ، والمعنى: أفلم ينتسِ الذين آمنوا من إيمانِ الكفار من قريش، وذلك أنهم لما سألوا هذه الآياتِ طمِعوا في إيمانهم وطلبوا نزولَ هذه الآياتِ ليؤمنَ الكفار، وعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ فقال: أفلم ينتسوا من إيمانهم، قاله الكسائي. وقال الفراء^(٣): «أَوْقَعَ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً فقال: أفلم ينتسوا علماً، يقول: أَيْتَسَهُمُ الْعِلْمُ مَضْمِراً، كما تقول في الكلام: يَنْتَسَتْ مِنْكَ أَنْ لَا تَفْلَحَ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَلِمَهُ عِلْماً»، قال: فَيَنْتَسَتْ بِمَعْنَى عَلِمَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِعَ، فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى ذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ».

وقال ابن عطية^(٤): «ويحتمل أن يكونَ «اليأس» في هذه الآية على بابهِ، وذلك: أَنَّهُ لَمَّا أَبْعَدَ إِيْمَانَهُمْ فِي قَوْلِهِ: «وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا» عَلَى التَّأْوِيلِ فِي الْمَحْذُوفِ الْمُقَدَّرِ قَالَ فِي هَذِهِ: أَفَلَمْ يَنْتَسِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ إِيْمَانِ هَؤُلَاءِ عِلْماً مِنْهُمْ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً».

(١) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٢) الأقرب أن يقول: إن جمع التكسير يجوز في فعله التأنيث والتذكير.

(٣) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٤) المحرر ١٧٢/٨.

وقال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يتعلّق «أَنْ لَوْ يَشَاءُ» بِأَمْنَوْا عَلَى: أَوْلَم يَقْنُطُ عَنْ إِيْمَانٍ هَؤُلَاءِ الْكَفَرَةُ الَّذِينَ آمَنُوا بِأَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً وَلَهْدَاهُمْ» وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

[٥٣٠/ب] وقال الشيخ^(٢): «وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرُوهُ: وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ تَامٌ عِنْدَ قَوْلِهِ «أَفَلَمْ يَنْتَسِبِ الَّذِينَ آمَنُوا» وَهُوَ تَقْرِيرٌ، أَي: قَدْ يَنْتَسِبِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ إِيْمَانِ الْمَعَانِدِينَ، وَ«أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ» جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، أَي: وَأَقْسِمُ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَسَمِ وَجُودُ «أَنْ» مَعَ «لَوْ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

٢٨٥٧- أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً

وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ

وقول الآخر^(٤):

٢٨٥٨- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ

وقد ذكر سيبويه^(٥) أَنَّ «أَنْ» تَأْتِي بَعْدَ الْقَسَمِ، وَجَعَلَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦) رَابِطَةً لِلْقَسَمِ بِالْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا.

(١) الكشف ٣٦١/٢.

(٢) البحر ٣٩٢/٥.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في المغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢، ويروى «ولا العتيق».

(٤) البيت للمسيب بن علس، وهو في الكتاب ٤٥٥/١، وابن يعيش ٩٤/٩، والخزانة ٢٢٤/٤، والمغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٥/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ٥٢٨/١.

وقال بعضهم: «بل هو هنا بمعنى عَلِمَ وَتَبَيَّنَ. قال القاسم بن معن^(١) وهو من ثقات الكوفيين: «هي لغة هوازن»^(٢). وقال ابن الكلبي: «هي لغة حي من النخع»^(٣)، ومنه قول رباح بن عدي^(٤):

٢٨٥٩ - أَلَمْ تَيْشَسِ الْأَقْوَامُ أَنِي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا
وقول سحيم^(٥):

٢٨٦٠ - أَقُولُ لَهُم بِالشَّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي

أَلَمْ تَيْشَسُوا أَنِي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمِ

وقول الآخر^(٦):

٢٨٦١ - حَتَّى إِذَا يَشَسَ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا

غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَغْصَامُهَا

ورَدَّ الفراء^(٧) هذا وقال: «لَمْ أَسْمَعْ يَشَسْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ». ورَدَّ عليه: بَأَنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَيَسْدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةً^(٨) علي وابن عباس وعكرمة وابن أبي مُلَيْكَةَ^(٩) والجحدري وعلي بن الحسين وابنه

(١) من علماء الكوفة بالعربية والفقه والحديث. له: النوادر في اللغة وغريب المصنف. توفي سنة ١٧٥، أو ١٨٨. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٦٣.

(٢) وهذا قول أبي عبيد في «لغات القبائل» ص ١٥٠.

(٣) النخع: قبيلة باليمن. انظر: القاموس (نخع).

(٤) المحتسب ٣٥٧/١، البحر ٣٩٢/٥. (٥) تقدم برقم (٩٤٤).

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١١، والبحر ٣٩٢/٥، والغضف: المسترخية الأذان.

الدواجن: المعودة للصيد. قافل: يابس. أغصامها: قلائدها. والواو في «أرسلوا» زائدة.

(٧) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٨) البحر ٣٩٣/٥، المحتسب ٣٥٧/١، والشواذ ٦٧، والقرطبي ٩/٣٢٠.

(٩) عبد الله بن عبيد الله أبو بكر، التابعي، روى عن إسماعيل بن عبد الملك. توفي سنة ١١٧. طبقات ابن الجزري ٤٣/١.

زيد وجعفر بن محمد وابن يزيد المدني^(١) وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بديمة^(٢): «أولم يتبين»، من تبين كذا إذا عرفته. وقد افترى من قال: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعس»، وكان أصله «أفلم يتبين» فسوى هذه الحروف فتوهم أنها سين».

قال الزمخشري^(٣): «وهذا ونحوه مما لا يصدق في [كتاب الله الذي لا يأتيه]^(٤) الباطل من [بين] يديه ولا من خلفه، وكيف يخفى هذا حتى يبقى بين دفتي الإمام، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحتاطين في دين الله، المهيمين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها المبنى، هذه والله فريضة، ما فيها مريضة». وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «وقيل: إنما استعمل اليأس بمعنى العلم، لأن الآيس^(٦) عن الشيء عالم بأنه لا يكون، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف والنسيان والترك لتضمن ذلك».

ويُحتمل في «أن» قولان، أحدهما: أنها المخففة من الثقيلة فاسمها ضمير الشأن، والجملة الامتناعية بعدها خبرها، وقد وقع الفصل بـ «لو»، و «أن» وما في حيزها إن علقناها بـ «آمنوا» تكون في محل نصب أو جر على

(١) كذا في الأصل، وفي البحر: «أبوزيد المزني»، وفي المحتسب: «أبوزيد المدني» ولعله الصحيح وهو نزيل البصرة مقبول من الرابعة كما في تقريب التهذيب ٦٨٥.

(٢) علي بن بديمة الجزري، رمي بالتشيع. وثقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٦. انظر في ترجمته: التقريب ٣٩٨، ميزان الاعتدال ١١٥/٣.

(٣) الكشف ٣٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٥) الكشف ٣٦٠/٢.

(٦) الكشف: «اليأس»، واستعمل المصنف لغة القلب المكاني: آيس.

الخلاف بين الخليل وسيبويه^(١)، إذ أصلها الجر بالحرف، أي: آمَنُوا بأن لو يشاء الله، وإن عَلَّقْنَاهَا بِـ «يَيْشَس» على أنه بمعنى «عَلِمَ» كانت في محل نصبٍ لَسَدَّهَا مَسَدَّ المفعولين.

والثاني: أنها رابطة بين القَسَمِ والمُقَسَمِ عليه كما تقدم^(٢).

قوله: «أَوْ تَحُلْ» يجوز أن يكونَ فاعله ضمير الخطاب [أي:] أَوْ تَحُلْ أنت يا محمد، وأن يكونَ ضمير القارعة، وهذا أبين، أي: تُصِيبُهُم قَارِعَةٌ، أَوْ تَحُلْ القارعة.

وقرأ^(٣) ابن جبير ومجاهد «يَحُلْ» بالياء مِنْ تحت، والفاعل على ما تقدم: إمَّا ضميرُ القارعة، وإنما ذُكِرَ الفعلُ لأنها بمعنى العذاب، أو لأن التاء للمبالغة، والمراد قارع، وإمَّا ضميرُ الرسول، أتى به غائباً. وقرأ أيضاً «مِنْ ديارهم» جمعاً^(٤) وهي واضحة.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾: «مَنْ» موصولة، صلتهَا «هو قائم» والموصولُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: كَمَنْ ليس كذلك مِنْ شركائهم التي لا تَضُرُّ ولا تنفع. ودلَّ على هذا المحذوفِ قوله «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ»، ونحوه قوله تعالى: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ»^(٥) تقديره: كَمَنْ قَسَا قلبه، يَدُلُّ عليه «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» وإنما حَسَّنَ حَذْفَهُ كَوْنُ الخبرِ مقابلاً للمبتدأ. وقد جاء منفياً كقوله: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ

(١) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له ٥٢٨/١.

(٣) البحر ٣٩٣/٥.

(٤) البحر ٣٩٣/٥، الشواذ ٦٧.

(٥) الآية ٢٢ من الرمز.

كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(١) «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»^(٢).

قوله: «وَجَعَلُوا» يجوز أن يكون استثناءً وهو الظاهر، جيء به للدلالة على الخبر المحذوف كما تقدم تقريره. وقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُقدَّر ما يقع خبراً للمبتدأ، ويُعطَفَ عليه «وجعلوا»، وتمثله: أَمَنْ هو بهذه الصفة لم يوحدوه، / وجعلوا له وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شركاء. [٥٣١/أ] قال الشيخ^(٤): «وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله «وجعلوا لله: أي له»، وفيه حذف الخبر عن المقابل، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً. وقيل: الواو للحال والتقدير: أَمَنْ هو قائم على كل نفس موجود، والحال أنهم جعلوا له شركاء، فأقيم الظاهر - وهو الله - مقام المضمرة، تقريراً للإلهية وتصريحاً بها.

وقال ابن عطية^(٥): «ويظهر أن القول مرتبط بقوله: «وجعلوا لله شركاء»، كأن التقدير: أَمَنْ له القدرة والوحدانية، ويُجَعَلُ له شريك، أَهْلُ أن ينتقم ويعاقب أم لا؟». وقيل: «وجعلوا» عطف على «استهزىء» بمعنى: ولقد استهزؤوا وجعلوا.

وقال أبو البقاء^(٦): «هو معطوف على «كسبت»، أي: وبجعلهم لله شركاء».

(١) الآية ١٧ من النحل.

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) الكشف ٣٦١/٢.

(٤) البحر ٣٩٤/٥.

(٥) المحرر ١٧٥/٨.

(٦) الإملاء ٦٤/٢.

قوله: «أَمْ تُنَبِّئُونَهُ» أم هذه منقطعة مقدرة بـ «بل» والهمزة، والاستفهام للتوبيخ: بل أننبئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوه: «قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ»^(١)، فجعل الفاعل ضميراً عائداً على الله، والعائد على «ما» محذوف، تقديره: بما لا يعلمه الله، وقد تقدم في تلك الآية أن الفاعل ضمير يعود على «ما» وهو جائز هنا أيضاً.

قوله: «أَمْ بَظَاهِرٍ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَنْقُطَةٌ.» و«الظاهر» هنا قيل: الباطل. وأنشدوا^(٢):

٢٨٦٢- أَغَيَّرْنَا أَلْبَانَهَا وَلِحُومَهَا وَذَلِكَ عَارِياً بَنَ زَيْطَةَ ظَاهِرُ
أي باطل، وفُسرَ مجاهدٌ «بكذب» وهو^(٣) موافقٌ لهذا. وقيل: «أَمْ» متصلة، أي: أننبئونه بظاهر لا حقيقة له.

قوله: «وَصُدُّوا» قرأ^(٤) الكوفيون «وَصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وفي غافر «وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ»^(٥) كذلك. وباقي السبعة مبنيين للفاعل. و«صَدَّ» جاء لازماً ومتعدياً فقرأه الكوفة من المتعدي فقط، وقراءة الباقيين تحتل أن يكون من المتعدي ومفعوله محذوف، أي: وَصُدُّوا غَيْرَهُمْ أَوْ أَنْفُسَهُمْ، وأن يكون مِنَ اللّازِمِ، أي: أَعْرَضُوا وَتَوَلَّوْا.

وقرأ^(٦) ابنُ وثاب «وَصِدُّوا» و«صِدُّ عَنِ السَّبِيلِ» بكسر الصاد، وهو

(١) الآية ١٨ من يونس.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٣٩٥/٥، والقرطبي ٣٢٣/٩.

(٣) قوله «وهو» مخروم في الأصل.

(٤) السبعة ٣٥٩، التيسير ١٣٣، الحجة ٣٧٤، البحر ٣٩٥/٥، النشر ٢٩٨/٢.

(٥) الآية ٣٧. وانظر السبعة ٥٧٠ - ٥٧١.

(٦) الإنحاف ١٦٢/٢، البحر ٣٩٥/٥، القرطبي ٣٢٣/٩. وانظر في تخريج آية غافر:

البحر ٤٦٦/٧، والقرطبي ٣١٥/١٥.

مبني للمفعول، أجزاه مُجرى قِيلَ وبيِع، فهو كقراءة^(١) «رَدَّتْ إلينا»،
[وقوله: ^(٢)]

٢٨٦٣- وما جِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حَلَمَائِنَا
وقد تقدم.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾: مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: فيما قصصنا، أو فيما يُتلى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ، وعلى هذا فقوله «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء^(٣): «فعلى هذا «تجري» حالٌ من العائد المحذوف في «وَعِدَ»، أي: وَعِدَهَا مُقَدَّرًا جَرَيَانُ أَنْهَارِهَا». ونَقَلَ عن الفراء^(٤) أنه جعل الخبر قوله «تجري». قال: «وهذا خطأ عند البصريين». قال: «لأنَّ المَثَلَ لَا تَجْرِي مِنْ تَحْتِ الْأَنْهَارِ، وإنما هو من صفاتِ المضافِ إليه، وشُبَّهَتْ: أَنَّ المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فهو كقوله «صِفَةٌ زَيْدٌ أَنَّهُ طَوِيلٌ»، ويجوز أن يكون «تجري» مستأنفاً.

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء نَقَلَ نحوه الزمخشري^(٥). ونَقَلَ غيره عن الفراء^(٦) في الآية تأويلين آخرين، أحدهما: على حذف لفظية «أَنْهَا» والأصل: صِفَةُ الْجَنَّةِ أَنَّهَا تَجْرِي، وهذا منه تفسيرٌ معنًى لا إعراب، وكيف

(١) الآية ٦٥ من يوسف وهي قراءة علقمة ويحيى والأعمش. انظر: الدر المصون ٥١٩/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٨).

(٣) الإملاء ٦٥/٢.

(٤) معاني القرآن ٦٥/٢.

(٥) الكشف ٣٦٢/٢.

(٦) معاني القرآن ٦٥/٢.

يَحْذِفُ «أنها» من غير دليل. والثاني^(١): أَنَّ لفظة «مثل» زائدة، والأصل: الجنة تجري مِنْ تحتها الأنهار، وزيادة «مثل» كثيرة في لسانهم، ومنه «ليس كمثله [شيء]»^(٢) «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم»^(٣) وقد تقدّم.

وقال الزمخشري^(٤): «وقال غيره: - أي سيويه^(٥) - الخبر «تجري مِنْ تحتها الأنهار» كما تقول: صفة زيدٍ أسمى». قال الشيخ^(٦): «وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكون «تجري» خبراً عن الصفة، ولا «أسمى» خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّلُ «تجري» على إسقاط «أَنَّ» ورفع الفعل، والتقدير: أن تجري، أي: جريانها».

وقال الزجاج^(٧): «مَثَلُ الجنة جَنَّةٌ تجري، على حَذْفِ الموصوفِ تمثيلاً لما غاب عنا بما نشاهده». وردَّ عليه أبو عليّ قال: «لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبه؛ لأنَّ الجنة التي قَدَّرَهَا جَنَّةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبه عبارةٌ عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجنةُ جَنَّةٌ فلا تكون المماثلة، والجمهورُ على أن المَثَل هنا بمعنى الصفة فليس هنا ضَرْبُ مَثَلٍ، فهو كقوله تعالى: «ولله المَثَلُ الأعلى»^(٨) وأنكر أبو علي أن تكون بمعنى الصفة، وقال: معناه الشبه.

(١) لم يرد هذا التأويل عند الفراء في هذه الآية.

(٢) الآية ١١ من الشورى.

(٣) الآية ١٣٧ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١٤٠/٢.

(٤) الكشف ٣٦٢/٢.

(٥) انظر مذهب سيويه في ذلك: الكتاب ٧١/١.

(٦) البحر ٣٩٦/٥.

(٧) معاني القرآن ١٤٩/٣ بعبارة قريبة.

(٨) الآية ٦٠ من النحل.

وقرأ^(١) عليّ وابن مسعود «أمثال الجنة»، أي: صفاتها.

و«أكلها دائم» كقوله «تَجْرِي» في الاستئناف التفسيري أو الخيرية أو الحالية. وقد تقدّم خلاف القراءة فيه في البقرة^(٢).

آ. (٣٦) قوله تعالى: [﴿وَلَا أُشْرِكُ﴾] : قرأ نافع^(٣) في رواية عنه برفع «ولا أُشْرِكُ» وهي تحتل القطع، أي: وأنا لا أُشْرِكُ، وقيل: هي حالٌ. وفيه نظر؛ لأنَّ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبِتِ في عدم مباشرة واو الحال له.

آ. (٣٧) و: ﴿حُكْمًا﴾ : حال / من مفعول «أنزلناه». والكاف في «كذلك» نصب، أي: وكما يسرنا هؤلاء للفرح، وهؤلاء لإنكار البعض كذلك أنزلناه حُكْمًا. [٥٣١/ب]

آ. (٣٩): وقرأ^(٤) أبو عمرو وابن كثير وعاصم: «وَيُثْبِتُ» مخففاً مِنْ أَثْبَتَ، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزة للتعدية. ولا يصحُّ أن يكون التضعيف للتكثير؛ إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعول «يُثْبِتُ» محذوف، أي: ويُثْبِتُ ما يشاء.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ : جوابٌ للشرط قبله. قال الشيخ^(٥): «والذي تقدّم شرطان؛ لأنَّ المعطوف على الشرط شرطٌ: فأما كونه جواباً للشرط الأول فليس بظاهر؛ لأنه لا يترتب عليه؛ إذ يصير

(١) البحر ٣٩٦/٥، مغاني القرآن للفراء ٦٥/٢.

(٢) الآية ٢٦٥. وانظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٣) البحر ٣٩٧/٥، القرطبي ٣٢٦/٩.

(٤) السبعة ٣٥٩، الحجة ٣٧٤، التيسير ١٣٤، البحر ٣٩٩/٥، القرطبي ٣٢٩/٩.

(٥) البحر ٣٩٩/٥.

المعنى: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ ما نَعِدُّهُمْ من العذابِ فإنَّما عليك البلاغُ، وإما كونه جواباً للشرط الثاني وهو «أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إنَّ ما نَتَوَفَّيَنَّكَ فإنَّما عليك البلاغُ، ولا يترتب جوابُ (١) التبليغِ عليه - على وفاته عليه السلام - لأنَّ التكليفَ ينقطعُ عند الوفاة، فيحتاج إلى تأويل: وهو أن يُقدَّرَ لكل شرطٍ ما يناسبُ أن يكون جزاءً مترتباً عليه، والتقدير: وإما نُرِيَنَّكَ بعضَ الذي نَعِدُّهُمْ فذلك شافيك من أعدائك، أو: إنَّ نَتَوَفَّيَنَّكَ قبل خَلْقِهِ لهم فلا لَوْمَ عليك ولا عَتَبَ.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿نَنْقُصُهَا﴾: حال: إما من فاعل «نأتي» أو من مفعوله. وقرأ (٢) «نَنْقُصُهَا» بالتضعيف الضحَّاك، عدَّاه بالتضعيف.

قوله: «لا مُعَقَّبٌ» جملةٌ حالية، وهي لازمةٌ. والمُعَقَّبُ: الذي يكرُّ على الشيء، فيبطله. قال لبيد (٣):

٢٨٦٤ - طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾: قرأ (٤) ابنُ عامرٍ والكوفيون «الكفار» جمع تكسير، والباقون «الكافر» (٥) بالافراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله «الكافرون» جمع سلامة.

(١) البحر: «وجوب»، وهي أنسب.

(٢) البحر ٤٠٠/٥، والشواذ ٦٧ ونسبها إلى عطية العوفي.

(٣) صدره:

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوْحِ وَهَاجَهُ

وهو في ديوانه ١٢٨، وابن يعيش ٢/٢٤، الخزانة ١/٣٣٤، الهمع

١٤٥/٢، الدرر ٢/٢٠٢.

(٤) السبعة ٣٥٩، والبحر ٤٠١/٥، التيسير ١٣٤، الحجة ٣٧٥، النشر ٢/٢٩٨.

(٥) مخروم في الأصل.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ : العامة [على فتح ميم] ^(١) «مَنْ»، وهي موصولة، وفي محلها أوجه، أحدها: أنها مجبورة المحل نسقاً على لفظ الجلالة، أي: بالله وبمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب كعبد الله بن سلام ونحوه. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي] ^(٢) فاعلة، والباء زائدة ^(٣) فيها. الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وَمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب أَعْدَلُ وأَمْضَى قولاً.

و«عنده عِلْمُ الكتاب» يجوز أن يكون الظرف صلة، و«عِلْمُ» فاعل به. واختاره الزمخشري ^(٤)، وتقدّم تقريره، وأن يكون مبتدأ وما قبله الخبر، والجملة صلة لـ «مَنْ».

والمراد بمَنْ عنده عِلْمُ الكتاب: إمّا ابنُ سلام ^(٥) أو جبريل أو الله تعالى. قال ابن عطية ^(٦): «وَيُعْتَرِضُ هَذَا الْقَوْلُ بَأَنَّ فِيهِ عَطْفُ الصِّفَةِ ^(٧) عَلَى الْمَوْصُوفِ ^(٨) وَلَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا تُعْطَفُ الصِّفَاتُ». واعترض الشيخ ^(٩) عليه بأن «مَنْ» لَا يُوصَفُ بِهَا

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) الكشف ٣٦٥/٢، وقال: «يرتفع العلم بالمقدر في الظرف فيكون فاعلاً؛ لأن الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل».

(٥) عبد الله بن سلام الإسرائيلي أبو يوسف، توفي سنة ثلاث وأربعين. انظر: التقريب ٣٠٧.

(٦) المحرر ١٩٠/٨.

(٧) وهي «مَنْ» عند ابن عطية.

(٨) وهو «بالله».

(٩) البحر ٤٠١/٥.

ولا بغيرها من الموصولات إلا ما استثنى^(١)، وبأن عطف الصفات بعضها على بعض لا يجوز إلا بشرط الاختلاف^(٢).

قلت: ابن عطية إنما عني الوصف المعنوي لا الصناعي، وأما شرط الاختلاف فمعلوم.

وقرأ^(٣) علي وأبي وابن عباس وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن ابن أبي بكرة^(٤) والضحاك وابن أبي إسحاق ومجاهد في خلق كثير «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ» جعلوا «مِنْ» حرف جر، و«عِنْدِهِ» مجرور بها، وهذا الجار هو خبر مقدم، و«عِلْمُ» مبتدأ مؤخر. وقرأ علي أيضاً والحسن وابن السَّمِيع «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ» يجعلون «مِنْ» جارة، و«عِلْمُ» مبنياً للمفعول، و«الكتاب» رفع به. وقرأ كذلك إلا أنه بتشديد^(٥) «عِلْمُ». والضمير في «عنده» على هذه القراءة لله تعالى فقط. وقرأ أيضاً «وَمِنْ» بإعادة الباء الداخلة على الجلالة.

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

-
- (١) نحو «الذي والتي» وفروعهما.
 - (٢) قال أبو حيان: ويعني ابن عطية: «لا تقول: مررت بزيد والعالم».
 - (٣) انظر في قراءاتها: الإنحاف ١٦٣/٢، البحر ٤٠٢/٥، المحتسب ٣٥٨/١، القرطبي ٣٣٦/٩، الشواذ ٦٧.
 - (٤) نُفَيْع بن الحارث الثقفي البصري ثقة من الثانية. مات سنة ست وتسعين. تقريب التهذيب ٣٣٧.
 - (٥) الأصل «بتشد» وهو سهو.

سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

أ. (١) قوله تعالى: ﴿كَتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾: يجوز أن يرتفع خبراً لـ «الر» إن قلنا إنها مبتدأ، والجملة بعده صفة، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة، أي: هذا كتاب، وأن يرتفع بالابتداء، وخبره الجملة بعده، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة تقديرًا. تقديره: كتاب أي كتاب، يعني عظيماً من بين الكتب السماوية.

قوله: «لَتُخْرِجَ» متعلق بـ «أَنْزَلْنَاهُ» وقُرِئَ^(١) «لَيُخْرِجَ النَّاسُ» بفتح الباء وضمّ الراء مِنْ خَرَجَ يُخْرِجُ، «النَّاسُ» رفعاً على الفاعلية.

قوله: «بِإِذْنٍ» يجوز أن يتعلّق بالإخراج، أي: بتسهيله وتيسيره، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «تُخْرِجَ»، أي: مأذوناً لك.

قوله: «إِلَى صِرَاطٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من قوله «إِلَى النُّورِ» بإعادة العامل، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالجاء^(٢) لأنه من معمولاتِ العاملِ في

(١) البحر ٤٠٣/٥، الكشف ٣٦٥/٢، وقال في الشواذ ٦٨: «رواية عن ابن عامر وأبي الدرداء».

(٢) أي بقوله «بِإِذْنِ رَبِّهِمْ».

المُبْدَل منه^(١). والثاني: أنه متعلّق بمحذوفٍ على أنه جوابُ سؤالٍ مقدّر، كأنه قيل: إلى أيّ نور؟ فقيل: إلى صراط.

أ. (٢) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾: قرأ^(٣) نافع وابن عامر برفع الجلالة والباقون - وزواها الأصمعيُّ عن [نافع]^(٤) - بالجرّ.

فأما الرفعُ فعلى وجهين، أحدهما: أنه مبتدأ، خبره الموصولُ بعده، أو محذوفٌ تقديره: الله الذي له ما في السموات وما في الأرض العزيز الحميد، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو الله، وذلك على المدح.

وأما الجرُّ فعلى البدلِ عند أبي البقاء^(٥) والحوفي وابن عطية^(٦)، والبيان عند الزمخشري^(٧) قال: «لأنه جَرَى مَجْرَى الأسماءِ الأعلامِ لعلّيته على المعبودِ بحق كالنجم للثريا». قال الشيخ^(٨): «وهذا التعليل لا يتم إلا أن يكون أصله الإله، ثم فُعِلَ فيه ما تقدّم أول هذا الموضوع». وقال الأستاذ ابن عصفور^(٩): «لا تَقَدَّمُ صفةٌ على موصوفٍ إلا حيث سُمِعَ، وهو قليلٌ، وللعرب فيه وجهان، أحدهما: أن تتقدّم الصفة بحالها، وفيه

(١) العامل في المبدل منه هو «لتخرج».

(٢) السبعة ٣٦٢، التيسير ١٣٤، القرطبي ٣٣٩/٩، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ١٦٦/٢،

البحر ٤٠٤/٥، المحرر ١٩٤/٨.

(٣) سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر وابن عطية.

(٤) الإملاء ٦٥/٢.

(٥) المحرر ١٩٥/٨.

(٦) الكشف ٣٦٥/٢.

(٧) البحر ٤٠٤/٥.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٨/١.

إعرابان للنحويين، أحدهما: أن تُعَرَّبَ صفةً متقدمةً. والثاني: أن يُجعل / [٥٣٢/أ] الموصوفُ بدلاً من صفته. الثاني من الأولين: أن تُضَيَّفَ الصفةُ إلى الموصوف^(١). فعلى هذا يجوز أن يُعَرَّبَ «العزیز الحمید» صفةً متقدمة^(٢)، ومن مجيء تقديم الصفة قوله^(٣):

٢٨٦٥- والمؤمن العائذات الطير يمسحها رُكبان مكة بين الغيل والسند
وقول الآخر^(٤):

٢٨٦٦- وبالطويل العمر عمراً خيِّدراً

يريد: الطير العائذات، وبالعمر الطويل. قلت: وهذا فيما لم يكن الموصوفُ نكرةً، أمّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخر: وهو أن تنتصب تلك الصفة على الحال^(٥).

قوله: «وَوَيْلٌ» مبتدأ، جاز الابتداء به لأنه دعاء كـ «سلامٌ عليكم»^(٦). و«للكافرين» خبره. و«من عذاب» متعلّق بالويل. ومنعه الشيخ^(٧): لأنه يلزم

(١) قال: «إذا قدّمتها عليه كقراءة «وأنه تعالى جُدُّ ربنا» وأصله: ربنا الجُدُّ أي العظيم، فقدّمت الصفة وحذفت منها الألف واللام، وأضيفت إلى الموصوف.

(٢) وقوله «اللّه» موصوف متأخر.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٠، وشرح الجمل ٢١٨/١، والبحر ٤٠٤/٥. والمؤمن: الله الذي آمن الطير في الحرم، العائذات من عادَت بالحرَم. الغيل والسند: أجمتان بين مكة ومِنى قال أبو حيان: «فلوجاء على الكثير لكان التركيب: والمؤمن الطير العائذات».

(٤) تقدم برقم (٤٠٩).

(٥) كقوله: لميّة موحشاً طلل.

(٦) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٧) البحر ٤٠٤/٥.

منه الفصلُ بين المصدرِ ومعموله، وقد تقدّم لك بحثٌ في ذلك^(١) : وهو أنَّ ذلك ممنوعٌ حيث يتقدّر المصدرُ بحرفٍ مصدريٍّ وفِعْلٍ، ولذلك جَوَزُوا تَعْلُقَ «بما صَبَرْتُمْ»^(٢) بـ «سلام» ولم يَعتَرَضُوا عليه بشيءٍ، وقد تقدّم ذلك في السورة قبلها، ولا فرقَ بين الموضعين.

وقال الزمخشريُّ^(٣) : «فإن قلتَ : ما وجهُ اتصالِ قوله : «مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ» بالويل ؟ قلتَ : لأنَّ المعنى يُؤَوَّلُونَ^(٤) مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ». قال الشيخ^(٥) : «فظاهرُهُ يدلُّ على تقدير عاملٍ يتعلّقُ به «مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ». ويجوز أن يتعلّقَ بمحذوفٍ لأنّه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سَلَامَةٌ مِنَ الاعتراضِ المتقدّم، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالخبر.

آ. (٣) قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ﴾ : يجوز أن يكون مبتدأ خبره «أولئك» وما بعده، وأن يكون خبرَ مبتدأٍ مضمّرٍ، أي : هم الذين، وأن يكون منصوباً بإضمارِ فعلٍ على المدح فيهما، وأن يكون مجروراً على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ، قاله الزمخشريُّ^(٦) وأبو البقاء^(٧) والحوفيُّ وغيرُهم. وردّه الشيخ^(٨) بأنّ فيه الفَصْلَ بأجنبي وهو قوله «مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ» قال : «ونظيره إذا كان صفةً أن تقول : «الدارُ لزيدٍ الحسنةُ القُرْشِيَّةُ» وهذا لا يجوز، لأنك

(١) انظر: الدر المصون الورقة ٥٢٩ ب.

(٢) الآية ٢٤ من الرعد.

(٣) الكشف ٣٦٥/٢.

(٤) الأصل : يولون، والتصحيح من «الكشاف».

(٥) البحر ٤٠٤/٥.

(٦) الكشف ٣٦٦/٢.

(٧) الإملاء ٦٦/٢.

(٨) البحر ٤٠٤/٥ والرّد للوجه الأخير وهو النعت.

- إبراهيم -

فَصَلَّتْ بين زيد وصفته بأجنبيٍّ منهما وهو صفةُ الدار، وهو لا يجوز،
والتركيبُ الفصيحُ أن تقول: الدارُ الحسنةُ لزيدِ القرشيِّ، أو: الدارُ لزيدِ
القرشيِّ الحسنةُ.

و«يَسْتَجِيبُونَ»: استفعلَ فيه بمعنى أفعَلَ كاستجابَ بمعنى أجابَ،
أو يكونُ على بابهِ، وضُمِّن معنى الإيثار، ولذلك تعدَّى به على.

وقرأ الحسن^(١) «ويُصِدُّون» مِنْ أَصَدَّ، وَأَصَدَّ مَنْقُولٌ مِنْ صَدَّ اللّازِمُ،
والمفعولُ محذوفٌ، أي: غيرهم، أو أنفسهم.

و«يَبْغُونَهَا عِوَجًا» تقدَّم مثله^(٢).

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾: يجوز أن يكونَ حالاً،
أي: إلّا متكلِّماً بلغةِ قومه. وقرأ العامةُ «بلسان» بزنةِ «كِتَاب»، أي: بلغةِ
قومه. وأبو الجوزاء^(٣) وأبو السَّمال وأبو عمران الجوني «بِلُسْنٍ» بكسر اللام
وسكون السين. وفيه قولان، أحدهما: أنهما بمعنى واحدٍ كالرَّيش والرَّياش.
والثاني: أن اللسانَ يُطْلَقُ على العضوِ المعروف وعلى اللغة، وأمَّا اللُّسَنُ
فخاصٌّ باللغة، ذكره ابن عطية^(٤) وصاحب «اللوامح».

وأبو رجاء وأبو المتوكل والجحدريُّ «بِلُسْنٍ» بضمِّ اللام والسين وهو
جمع «لسان» ككِتَابٍ وكُتِبَ. وقرئ بسكونِ السين فقط، وهو تخفيفٌ
للقراءة قبله، نحو: رُسُلٌ في رُسُلٍ، وكُتِبَ في كُتُبٍ.

والهاءُ في «قومه» الظاهرُ عَوْدُهَا على «رسول» المذكور. وعن

(١) الإتحاف ١٦٦/٢، البحر ٤٠٤/٥، الشواذ ٦٨.

(٢) الآية ٩٩ من آل عمران.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٥٩/١، والبحر ٤٠٥/٥، الشواذ ٦٨.

(٤) المحرر ٢٠٠/٨.

- إبراهيم -

الضحاك: أنها تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، وغلّطوه في ذلك؛ إذ يصير المعنى: أن التوراة وغيرها أنزلت بلسان العرب، ليُبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم التوراة.

قوله: «فِيضِلُّ» استئناف إخبار، ولا يجوز نصبه عطفاً على ما قبله، لأن المعطوف كالمعطوف عليه في المعنى، والرسول أُرْسِلَ للبيان لا للإضلال. قال الزجاج^(١): «لو قرئ بنصبه على أن اللام لامُ العاقبة جاز».

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿أَنْ أَخْرِجُ﴾: يجوز أن تكون «أن» مصدرية، أي: بأن أَخْرِجُ. والباء في «بآياتنا» للحال، وهذه^(٢) للتعدية. ويجوز أن تكون مفسرة للرسالة. وقيل: بل هي زائدة، وهو غلط.

قوله: «وَدَكَّرْهُمْ» يجوز أن يكون منسوقاً على «أَخْرِجُ» فيكون من التفسير، وأن لا يكون منسوقاً، فيكون مستأنفاً. و«أيام الله» عبارة عن نعمه، كقوله^(٣):

٢٨٦٧- وَأَيَّامٌ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ عَصَيْنَا الْمَلَكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا
أَوْ نَقِمَهُ، كقوله^(٤):

٢٨٦٨- وَأَيَّامُنَا مَشْهُورَةٌ فِي عَدُونَا

ووجهه: أن العرب تتجوز فتُسندُ الحَدَثَ / إلى الزمان مجازاً، وتُضيفه إليها^(٥) كقولهم: نهارٌ صائمٌ، وليلٌ قائمٌ، ومكرٌ الليل.

(١) معاني القرآن ١٥٤/٣ بعبارة قريبة.

(٢) في «أخرج».

(٣) تقدم برقم (٤٧).

(٤) لم أهتم إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٤٠٦/٥.

(٥) كذا في الأصل والنسخ، والسياق: إليه، أي: إلى الزمان.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْجَاكُمْ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ «نعمة». الثاني: أن يكون بـ «عليكم» ويوضح ذلك ما ذكره الزمخشري^(١) فإنه قال: «إِذْ أَنْجَاكُمْ ظرفٌ للنعمة بمعنى الإِنعام، أي: إِنْعامه عليكم ذلك الوقت. فإن قلت: هل يجوزُ أن يتصَبَّ بـ «عليكم»؟ قلت: لا يَخْلُو: إمَّا أن يكونَ صلةً للنعمة بمعنى الإِنعام، أو غيرَ صلة إذا أردت بالنعمة العَطِيَّة، فإذا كان صلةً لم يعمل فيه، وإذا كان غيرَ صلةً بمعنى: اذكروا نعمةَ الله مستقرةً عليكم عَمَلٌ فيه. ويتبيَّن الفرقُ بين الوجهين: أنك إذا قلت: «نعمة الله عليكم» فإنَّ جَعَلْتَهُ صلةً لم يكن كلاماً حتى تقول: فائضة أو نحوها، وإلاَّ^(٢) كان كلاماً. والثالث: أنه بدلٌ من «نعمة»، أي: اذكروا وقتَ إنجائكم وهو مِن بدلِ الاشتمال.

قوله: «وَيَذَّبَحُونَ» حالٌ أخرى من «آل فرعون». وفي البقرة^(٣) دون واو لأنه قَصِد به التفسيرُ فالسُّوم هنا غيرُ السُّوم هناك.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾: يجوزُ أن يكونَ نَسْقاً على «إِذْ أَنْجَاكُمْ»، وأن يكونَ منصوباً بـ «اذكروا» مفعولاً لا ظرفاً. وجوز فيه الزمخشري^(٤) أن يكونَ نَسْقاً على «نعمة» فهو من قولِ موسى، والتقدير: وإذ قال موسى: اذكروا نعمةَ الله واذكروا حين تأذَّن. وقد تقدَّم^(٥) نظيرُ ذلك في الأعراف. وقرأ^(٦) ابن محيصن «يَذَّبَحُونَ» مخففاً.

(١) الكشاف ٣٦٧/٢.

(٢) أي وإن لم تجعله صلة كان كلاماً.

(٣) الآية ٤٩ «يسومونكم سوء العذاب يذَّبَحُونَ».

(٤) الكشاف ٣٦٨/٢.

(٥) الآيات: ٦٩، ٧٤، ٨٦.

(٦) البحر ٤٠٧/٥.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿قَوْمِ نُوحَ﴾: بدل أو عطف [بيان].

قوله: «والذين مِنْ بعدهم» يجوز أن يكونَ عطفًا على الموصول الأول، أو على المبدل منه، وأن يكونَ مبتدأً، خبره «لا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ»، و«جاءَتْهُمْ» خبر آخر. وعلى ما تقدّم يكون «لا يعلمهم» حالاً من «الذين»، أو من الضمير في «مِنْ بعدهم» لوقوعه صلة^(١)، وهذا عنى أبو البقاء^(٢) بقوله: «حال من الضمير في «مِنْ بعدهم»، ولا يُريد به الضمير المجرور؛ لأنّ مذهبه مَنْعُ الحال من المضاف إليه، وإن كان بعضهم جَوّزه في صور. وجَوّز أيضاً^(٣) هو والزمخشري^(٤) أن تكون استئنافاً.

وقال الزمخشري^(٥): «والجملة مِنْ قوله «لا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ» اعتراضٌ. وردّ عليه الشيخ^(٦) بأنّ الاعتراض إنما يكون بين جزأين أحدهما يطلب الآخر، ولذلك لمّا أعرب الزمخشري «والذين» مبتدأً و«لا يعلمهم» خبره، قال^(٧): «والجملة مِنْ المبتدأ والخبر اعتراضٌ». واعترضه الشيخ أيضاً بما تقدّم. ويمكن أن يُجاب عنه في الموضعين: بأنّ الزمخشري يمكن أن يعتقد أنّ «جاءَتْهُمْ» حالٌ مما تقدّم، فيكون الاعتراض واقعاً بين الحال وصاحبها، وهذا كلامٌ صحيح.

قوله: «فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ» يجوز أن تكون الضمائر للكفار،

(١) التقدير: والذين استقروا من بعدهم غير عالم بهم إلا الله.

(٢) الإملاء ٦٦/٢.

(٣) أي في جملة «لا يعلمهم».

(٤) الكشاف ٣٦٨/٢ ولكنه لم يذكر الاستئناف، بل ذكر الاعتراض.

(٥) الكشاف ٣٦٨/٢.

(٦) البحر ٤٠٨/٥.

(٧) الكشاف ٣٦٨/٢.

أي: فَرَدَّ الكفارُ أيديهم في أفواههم من الغيظ. و«في» على بابها من الظرفية، أو فَرَدُّوا أيديهم على أفواههم ضحكاً واستهزاءً. فـ«في» بمعنى على، أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وما نطقوا به من قولهم: إِنَّا كَفَرْنَا، فهي بمعنى إلى. ويجوز أن يكون المرفوع للكفار والآخران للرسل^(١)، على أن يُراد بالأيدي النعم، أي: رَدُّوا نِعَمَ الرُّسُل وهي نصائحهم في أفواه الرسل، لأنهم إذا كَذَّبُوها كأنهم رَجَعُوا بها من حيث جاءت على سبيل المثل. [ويجوز أن يُراد هذا المعنى، والمراد بالأيدي الجوارح]^(٢). ويجوز أن يكون الأولان للكفار، والآخر للرسُل، أي: فَرَدَّ الكفارُ أيديهم في أفواه الرسل، أي: أَطْبَقُوا أفواههم، يشيرون إليهم بالسكوت، أو وَضَعُوا على أفواههم يمنعونهم بذلك من الكلام.

وقيل: «في» هنا بمعنى الباء. قال الفراء^(٣): «قد وَجَدْنَا من العرب مَنْ يجعل «في» موضعَ الباء. يُقال: أَدْخَلَكَ بِالْجَنَّةِ، وفي الْجَنَّةِ، وأنشد^(٤):

٢٨٦٩- وأرغبُ فيها عن لَقِيطٍ ورَهْطِهِ ولكنني عن سِنَسٍ لست أرغبُ

أي: أرغبُ بها. وقال أبو عبيدة^(٥): «هذا ضَرْبُ مَثَلٍ، تقول العرب: «رَدَّ يَدَهُ فِيهِ»، إذا أمسَكَ عن الجوابِ»، وقاله الأخفش^(٦) أيضاً. وقال

(١) المرفوع الواو في «ردوا» والآخران هم: في «أيديهم» وهم في «أفواههم».

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) معاني القرآن له ٧٠/٢.

(٤) لم أهتم إلى قائله وهو في الفراء ٧٠/٢، والبحر ٤٠٩/٥. وسنسب: حَيٍّ من طييء.

(٥) مجاز القرآن ٣٣٦/١. وسقطت التاء من «عبدة» في الأصل سهواً، إلا أن يكون أبو عبيد وأبو عبيدة قد قالوا النص نفسه.

(٦) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

القتيبي^(١): «لم نسمع أحداً يقول: «رَدَّ يده في فيه» إذا تَرَكَ ما أَمَرَ به». ورُدَّ عليه، فإنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

وقرأ طلحة^(٢) «تَدْعُونَا» بإدغام نونِ الرفع في نونِ الضمير، كما تَدْعَم في نونِ الوقاية.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾: يجوز في «شَكٌّ» وجهان، أظهرهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ، والأولُ أَوْلَى، بل كان ينبغي أن يَتَعَيَّنَ لأنه يلزمُ مِنَ الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبيٍّ وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبياً؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزءِ من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» بنصب «أحسن» صفةً ورفع «الكحلُ» فاعلاً بأفْعَل، ولم يَضُرَّ الفصلُ به بين أفْعَل وبين «مِنْ» لكونه كالجزءِ مِنْ رافعه، ولم يُجِيزُوا رَفَعَ «أحسن» خبراً مقدِّماً و«الكحلُ» مبتدأ مؤخر، لثلا يلزم الفصلُ بين أفْعَل وبين «مِنْ» بأجنبي. ووجهُ الاستشهادِ من هذه المسألة: أنهم جعلوا المبتدأ أجنبياً بخلاف الفاعل، ولهذه المسألة موضعٌ غيرُ هذا.

وقرأ العامةُ «فاطِرٍ» بالجرِّ. وفيه وجهان: النعتُ والبديهةُ، قاله أبو البقاء^(٣). وفيه نظر؛ فإنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ، ولو جعله عطفَ بيانٍ كان أسهل. قال الزمخشريُّ^(٤): «أُدْخِلْتَ همزةُ الإنكارِ على الظرف؛ لأنَّ

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٠.

(٢) البحر ٤٠٩/٥.

(٣) الإملاء ٦٦/٢.

(٤) الكشف ٣٦٩/٢.

- إبراهيم -

الكلام ليس في الشك، إنما هو في المشكوك فيه، وأنه لا يحتمل الشك
لظهور الأدلة وشهادتها عليه. [١/٥٣٣]

وقوله: «لِيَغْفِرَ» اللام متعلقة بالدعاء، أي: لأجل غفران ربكم،
كقوله^(١):

٢٨٧٠- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورَا فَلَبَّى فَلَبَّى يَدَيَّ مِسُورَا
ويجوز أن تكون اللام معدية كقولك: دَعَوْتُكَ لزيد، وقوله: «إِذْ تَدْعُونَ
إِلَى [الإيمان]»^(٢). والتقدير: يَدْعُوكُمْ إِلَى غفرانِ ذُنُوبِكُمْ.

وقوله: «أَنْ تَصُدُّونَا» العامة على تخفيف النون. وقرأ طلحة^(٣) بتشديدها
كما شدد «تَدْعُونَا»^(٤). وفيها تخريجان، أحدهما: ما تقدّم في نظيرتها على
أَنْ تَكُونَ «أَنْ» هي المخففة لا الناصبة، واسمها ضمير الشأن، وشدّ عَدَمُ
الفصل بينها وبين الجملة الفعلية. والثاني: أنها الناصبة، ولكنْ أَهْمِلْتُ
حَمَلًا عَلَى «ما» المصدرية، كقراءة «أَنْ يُتِمَّ»^(٥) برفع «يُتِمَّ». وقد تقدّم
القول فيه.

و«مِنْ» في «مِنْ ذُنُوبِكُمْ» قيل: مزيدة. وقيل: تبعية. وقيل:
بمعنى البدل، أي: بدل عقوبة ذُنُوبِكُمْ، كقوله: «أَرَضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ
الْآخِرَةِ»^(٦).

(١) تقدم برقم (١٩٢٦).

(٢) الآية ١٠ من غافر.

(٣) البحر ٤١٠/٥.

(٤) في الآية ٩ وقد مرّ تخريجها.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ» وهي قراءة مجاهد وابن عباس.

الدر المصون ٤٦٣/٢.

(٦) الآية ٣٨ من التوبة.

قوله: «تُرِيدُونَ» يجوز أن يكون صفةً ثانيةً لـ «بَشَرٌ»، وحُمِلَ على معناه؛ لأنه بمنزلة القوم والرَّهْط، كقوله: «أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا»^(١) وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ﴾: يجوز أن يكون خبر «كان»: «لنا»، و«أَنْ نَأْتِيَكُمْ» اسمها، أي: وما كان لنا إتيانكم بسلطان^(٢). و«إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» حال. ويجوز أن يكون الخبر «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ» و«لنا» تبيين.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا﴾: كقوله: «وما لنا أَنْ لَا نَقَاتِلَ»^(٣) وقد تقدّم. و«لَنْصَبِرَنَّ» جواب قسم. وقوله: «ما آذَيْتُمُونَا» يجوز أَنْ تكون «ما» مصدرية، وهو الأرجح لعدم الحاجة إلى رابطٍ ادَّعِيَ حَذْفَهُ على غير قياس. والثاني أنها موصولة اسمية، والعائد محذوف على التدرّج؛ إذ الأصل: آذَيْتُمُونَا بِهِ، ثم حُذِفَتِ الباء، فَوَصَلَ الفعلُ إليه بنفسه. وقرأ^(٤) الحسن بكسر لام الأمر في «فَلْيَتَوَكَّلْ» وهو الأصل.

آ. (١٣) : و ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ﴾ : جواب قسمٍ مقدّر، كقوله: «وَلَنْصَبِرَنَّ»^(٥).

قوله: «أَوْ لَتَعُودَنَّ» في «أَوْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على بابها مِنْ كونهَا لأحد الشيئين. والثاني: أنها بمعنى «حتى». والثالث: أنها بمعنى «إلا»، كقولهم: «لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي». والقولان الأخيران مردودان؛ إذ

(١) الآية ٦ من التغابن.

(٢) الأصل «بسورة» وهو سهو.

(٣) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٤) المحنّسب ٣٥٩/١، البحر ٤١١/٥.

(٥) في الآية ١٢.

لا يَصِحُّ تركيبُ «حتى» ولا تركيبُ «إلا» مع قوله «لَتَعُوذُنَّ» بخلافِ المثال المتقدم.

والْعَوْدُ هنا: يُحتمل أن يكونَ على بابِه، أي: لَتَرْجِعْنَ. و«في مِلَّتِنَا» متعلِّقٌ به، وأن يكونَ بمعنى الصيرورة، فيكونَ الجارُّ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، ولم يذكُرْ الزمخشريُّ^(١) غيره. [قال:] «فإن قلت: كأنهم على مِلَّتِهِمْ حتى يَعُودُوا فيها. قلت: معاذَ اللَّهِ، ولكنَّ الْعَوْدَ بمعنى الصيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العرب كثرةً فاشيةً، لا تكاد تسمعهم يستعملون «صار»، ولكن «عاد»: ما عُدْتُ أراه، عاد لا يكلمني، ما عاد لفلان مالٌ، أو خاطبوا به كلُّ رسولٍ ومَنْ آمَنَ به، فَعَلَّبُوا في الخطاب الجماعةَ على الواحد». فقوله «أو خاطبوا» إلى آخره هو الوجهُ الأولُ بالتأويلِ المذكور^(٢)، وهو تأويلٌ حسنٌ.

قوله: «لَنُهْلِكَنَّ» جوابُ قسمٍ مضمَر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أحدهما: أنه على إضمارِ القول، أي: قال: لَنُهْلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرى الإيحاءَ مُجرى القول لأنه ضَرَبَ منه.

وقرأ^(٣) أبو حَيَوَةَ «لَيُهْلِكَنَّ»، و«لَيُسَكِّنَنَّكم» بياء الغيبة مناسبةً لقوله «رَبُّهُمْ».

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، وهو مُشارٌ به إلى توريث الأرض. و«لِمَنْ خاف» الخبر. و«مَقامي» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مُقَحَّمٌ وهو بعيدٌ؛ إذ الأسماء لا تُقَحَّم. الثاني: أنه مصدرٌ مضافٌ للفاعل.

(١) الكشف ٣٧٠/٢.

(٢) أي وجه «أو» لأحد الشيئين بتأويل «عاد» بمعنى صار.

(٣) البحر ٤١١/٥، الكشف ٣٧٠/٢.

قال الفراء^(١): «مقامي: مصدر [مضاف]^(٢) لفاعله، أي: قيامي عليه بالحفظ». الثالث: أنه اسم مكان. قال الزجاج: «مكان وقوفه بين يدي الحساب، كقوله «ولمَن خاف مقامَ ربه»^(٣).

قوله: «وعيد» أثبت الياء هنا وفي (ق) في موضعين: «كلُّ كَذَّبِ الرسلَ فحقَّ وعيد»^(٤)، «فذكر بالقرآن مَنْ يخافُ وعيد»^(٥) وصلًا وحذفها وقفًا ورش عن نافع^(٦)، وحذفها الباقون وصلًا ووقفًا.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا﴾: العامةُ على «استفتحوا» فعلاً ماضياً، وفي ضميره أقوال، أحدها: أنه عائد على الرسل الكرام، ومعنى الاستفتاح: الاستنصار، «إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ»^(٧) وقيل: طلب الحكم من الفتاحة^(٨). الثاني: أن يعود على الكفار، أي: استفتح أمم الرسل عليهم، كقوله: «فأمطر علينا حجارة من السماء»^(٩). وقيل: عائد على الفريقين لأنَّ كلاً طلب النصر على صاحبه. وقيل: يعود على قريش لأنهم في سني الجذب استمطروا فلم يمطروا، وهو على هذا مستأنف، وأمّا على غيره من الأقوال فهو عطف على قوله «فأوحى إليهم».

(١) لم يرد في «معاني القرآن».

(٢) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٤٦ من سورة الرحمن. ولم يرد قول الزجاج في «معاني القرآن».

(٤) الآية ١٤.

(٥) الآية ٤٥.

(٦) الإنحاف ١٦٧/٢، والتيسير ١٣٥، السبعة ٣٦٤، النشر ٣٠١/١.

(٧) الآية ١٩ من الأنفال.

(٨) الفتاحة: الحكم أو الحكومة أو أن تحكم بين خصمين. اللسان: (فتح).

(٩) الآية ٣٢ من الأنفال.

وقرأ^(١) ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ وابنُ محيصن «استفتحوا» على لفظ [٥٣٣/ب] الأمر، أمراً للرسل بطلبِ النصر، وهي مقويّة لعوده في المشهورة على الرسل. والتقدير: قال لهم: لنهلكنّ وقال لهم: استفتحوا.

قوله: «وخاب» هو في قراءة العامة عطفت على محذوفٍ تقديره: انتصروا وظفروا وخاب. ويجوز أن يكون عطفاً على «استفتحوا» على أن الضمير فيه للكفار. وفي غيرها^(٢) على القول المحذوف، وقد تقدّم أنه يُعطف الطلبُ على الخبر وبالعكس.

آ. (١٦) و «مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ»: جملةٌ في محل جرّ صفةٍ لـ «جبارٍ». ويجوز أن تكون الصفة وحدها الجار، و «جهنّم» فاعلٌ به. وقوله: «وُسُقَى» صفةٌ معطوفةٌ على الصفة قبلها، جملةٌ فعلية على اسمية. وإن جعلت الصفة من الجار وحده، وعَلَّقْتَه بفعلٍ كان من عطفت فعلية على فعلية. وقيل: عطفت على محذوف، أي: يُلْقَى فيها وُسُقَى.

و «وراء» هنا على بابها. وقيل: بمعنى «أمام» فهو من الأضداد، وهذا عنى الزمخشري^(٣) بقوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» وأنشد^(٤):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وهو قولُ أبي عبيدة^(٥) وقطرب وابن جرير^(٦). وقال الآخرُ في

(١) الإتحاف ١٦٧/٢، المحتسب ٣٥٩/١، البحر ٤١٢/٥.

(٢) أي على قراءة «استفتحوا» أمراً.

(٣) الكشف ٣٧١/٢. و «هذا» مفعول مقدم.

(٤) تقدم برقم (٩٢٨).

(٥) مجاز القرآن ٣٧٧/١.

(٦) تفسير الطبري ١٩٤/١٣.

ذلك^(١) :

٢٨٧٢- أَيْرُجُو بنو مروانَ سَمْعِي وطاعتي
وقومي تميمٌ والفلاةُ ورائيا
أي : قُدَّامي . وقال آخر^(٢) :

٢٨٧٣- أليس ورائي إن تَرَاحَتْ مَنِيَّتِي
لُزُومُ الْعَصَا تُحْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ
وقال ثعلب : « هو اسمٌ لِمَا تَوَارَى عَنْكَ ، سواءَ كان خَلْفَكَ أم قُدَّامَكَ » .
قوله : « مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » في « صديد » ثلاثة أوجه . أحدها : أنه نعتٌ
لـ « ماء » وفيه تأويلان ، أحدهما : أنه على حَذْفِ أداة التشبيه ، أي : ماءٌ مثل
صديد ، وعلى هذا فليس الماء الذي يَشْرَبُونَهُ صَدِيداً ، بل مثله . والثاني : أن
الصديدَ لَمَّا كان يُشَبِّه الماءَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ ماءً ، وليس هو ماءً حَقِيقَةً ، وعلى هذا
فيكونون يشربون نفسَ الصديد المُشَبِّهِ للماء . وهو قول ابن عطية^(٣) . وإلى
كونه صفةً ذَهَبَ الحوفي وغيره . وفيه نظيرٌ ؛ إذ ليس بمشتقٍ ، إلا على مَنْ فَسَّرَهُ
بأنه صَدِيدٌ بمعنى مَصْدُودٍ ، أَخَذَهُ مِنَ الصَّدِّ ، فَكَانَهُ لِكِرَاهِيَّتِهِ مَصْدُودٌ عَنْهُ ،
أي : يَمْتَنَعُ عَنْهُ كُلُّ أَحَدٍ .

الثاني : أنه عطفُ بيانٍ ، وإليه ذهب الزمخشري^(٤) ، وليس مذهب^(٥)
البصريين جريانه في النكرات ، إنما قال به الكوفيون ، وتبعهم الفارسي أيضاً .
الثالث : أن يكون بدلاً . وأعرب الفارسي « زيتونة » مِنْ قَوْلِهِ : « [يُوقَدُ] مِنْ

(١) البيت لسوار بن المضرب ، وهو في اللسان : (وري) ، ومجاز القرآن ١/٣٣٧ .

(٢) البيت للبيد ، وهو في ديوانه ١٧٠ ، واللسان : (وري) .

(٣) المحرر ٨/٢١٩ .

(٤) الكشف ٢/٣٧١ . (٥) انظر : الارتشاف ٢/٦٠٥ .

شجرة مباركة زَيْتُونَةٍ^(١) عطفَ بيان أيضاً.

والصُّدِيدُ: ماءٌ يسيل من أجساد أهل النار. وقيل: ما حال بين الجلد واللحم من القيح.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ﴾: يجوز أن تكون الجملة صفة لـ «ماء»، وأن تكون حالاً من الضمير في «يُسْقَى»، وأن تكون مستأنفة^(٢). و«تَجَرَّعَ» تفعل وفيه احتمالات، أحدها: أنه مطاوع لجَرَّعْتُهُ نحو: عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ. والثاني: أن يكون للتكلف نحو: تَحَلَّم، أي: يتكلف جَرَّعَهُ، ولم يذكر الزمخشري^(٣) غيره. الثالث: أنه دالٌّ على المهلة نحو: فَهَمَّتْهُ، أي: يتناوله شيئاً فشيئاً بالجرع، كما يفهم شيئاً فشيئاً بالفهم. الرابع: أنه بمعنى جَرَعَ المجرد نحو: «عَدَوْتُ الشيء» و«تَعَدَّيْتُهُ».

«ولا يكاد يُسِيغُهُ»، أي: لم يقاربْ إساغته فكيف بحصولها؟ كقوله: «لم يكذِّ يراها»^(٤) وستأتي إن شاء الله.

قوله: «وَمِنْ ورائه عذابٌ غليظٌ» في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه عائدٌ على «كل جبار». والثاني: أنه عائدٌ على العذاب المتقدم.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: — وهو مذهبُ سيبويه^(٥) — أنه مبتدأ محذوف الخبر تقديره: فيما يتلى عليكم مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وتكون الجملة من قوله «أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ» مستأنفة جواباً

(١) الآية ٣٥ من النور.

(٢) الأصل: «مستأنفاً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٣٧١/٢.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

لسؤال مقدر، كأنه قيل: كيف مثْلهم؟ فقيل: كيت وكيت. والمَثْلُ استعارة للصفة التي فيها غرابة كقولك: صفة زيد: عِرْضُهُ مَصُونٌ، وماله مبدول.

الثاني: أن يكون «مَثْل» مبتدأ، و«أعمالهم» مبتدأ ثانٍ، و«كرماد» خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. قال ابن عطية^(١): «وهذا عندي أرجح الأقوال، وكأنك قلت: المتحصّل في النفس مثلاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة». وإليه نحا الحوفي. قال الشيخ^(٢): «وهو لا يجوز لأن الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابط فيها يربطها بالمبتدأ^(٣)، وليست نفس المبتدأ فتستغني عن رابط». قلت: بل الجملة نفس المبتدأ، فإن نفس مثْلهم هو نفس أعمالهم كرماد في أن كلا منهما لا يفيد شيئاً، ولا يبقَى له أثر، فهو نظير قولك: / «هَجِيرِي»^(٤) أبي بكر لا إله إلا الله».

[٥٣٤/أ]

الثالث: أن «مَثْل» مزيدة، قاله الكسائي والفراء^(٥): أي: الذين كفروا أعمالهم كرماد، فالذين مبتدأ و«أعمالهم» مبتدأ ثانٍ و«كرماد» خبره. وزيادة الأسماء ممنوعة.

الرابع: أن يكون «مَثْل» مبتدأ، و«أعمالهم» بدل منه، على تقدير: مَثْل أعمالهم، و«كرماد» الخبر. قاله الزمخشري^(٦)، وعلى هذا فهو بدل كل من كل، على حذف المضاف كما تقدّم.

الخامس: أن يكون «مَثْل» مبتدأ، و«أعمالهم» بدل منه بدل اشتمال،

(١) المحرر ٢٢١/٨.

(٢) البحر ٤١٥/٥.

(٣) الذي هو «مَثْل» فَخَلَّتْ مِنْ رَابِطٍ يَعُودُ عَلَيْهِ.

(٤) أي عادته وشأنه. انظر: النهاية ٢٤٦/٥.

(٥) لم يشر في إعرابه لها إلى مسألة الزيادة. انظر: معاني القرآن ٧٢/٢.

(٦) الكشف ٣٧٢/٢.

و«كرماد» الخبر، كقول الزبّاء^(١):

٢٨٧٤- ما للجمال مَشِيهاً وثيداً أَجْنَدلاً يَحْمِلُنْ أُمَ حديداً
والسادس: أن يكون «مَثَل» مبتدأ، و«أعمالهم» خبره، أي: مَثَلُ
أعمالهم، فحذف المضاف. و«كرماد» على هذا خبرٌ مبتدأٌ محذوف، وقال
أبو البقاء^(٢) حين ذكر وجهَ البدل: «ولو كان في غير القرآن لجاز إبدالُ
«أعمالهم» من «الذين» وهو بدلُ اشتغال»، يعني أنه كان يُقْرَأُ «أعمالهم»
مجرورةً، لكنه لم يُقْرَأْ به.

و«الرمادُ» معروفٌ، وهو^(٣) ما سَحَقَتْهُ النارُ من الأجرام، وجمعه في
الكثرة على رُمْدٍ، وفي القلة على أَرَمْدَةٍ كَجَمَادٍ وَجُمْدٍ وَأَجْمَدَةٍ، وجمعه على
«أَرَمْدَاءٍ» شاذٌّ. والرَّمَادُ: السَّنَةُ أيضاً، السَّنَةُ: المَحَلُّ، أَرَمَدَ الماءُ، أي: صار
بلون الرماد، والأَرَمْدُ: ما كان على لونِ الرماد. وقيل للبعوض «رُمْد» لذلك،
ويقال: رَمَادٌ رَمِيدٌ، أي: صار هباءً.

قوله: «اشْتَدَّتْ به الريحُ» في محلٍّ جَرَّ صفةً لرماد، و«في يومٍ» متعلِّقٌ
بـ «اشْتَدَّتْ».

قوله: «عاصِفٍ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه على تقدير: عاصِفٍ ريحُه،
أو عاصِفِ الريح، ثم حُذِفَ «الريحُ» وجُعِلَتِ الصفةُ لليوم مجازاً كقولهم:
«يَوْمٌ ماطرٌ» و«ليلٌ نائمٌ». قال الهروي: «فَحُذِفَتْ لتَقْدِمُ ذِكْرُهَا، كما قال^(٤):

(١) معاني القرآن للفراء ٧٣/٢، والأشموني ٤٦/٢، الهمع ١٥٩/١، الدرر ١٤١/١.
والوثيد: ذو صوت شديد.

(٢) الإملاء ٦٧/٢.

(٣) انظر: اللسان: (رمد).

(٤) لم أهتم إلى قائله وتماحه، وهو في القرطبي ٣٥٣/٩. والبحر ٤١٥/٥.

٢٨٧٥- إذا جاء يومٌ مظلّمٌ الشمسِ كاسفٌ

أي: كاسفُ الشمسِ.

الثاني: أنه على النسب، أي: ذي عُصُوفٍ كلابين وتاير.

الثالث: أنه خُفِضَ على الجوار، أي: كان الأصلُ أن يتبع العاصفُ الريحَ في الإعراب فيقال: اشتدَّتْ به الريحُ العاصفُ في يومٍ، فلمَّا وقع بعد اليومِ أُعْرِبَ بإعرابه، كقولهم: «جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وفي جعلِ هذا من باب الخفضِ على الجوارِ نظراً، لأنَّ مِنْ شرطه: أن يكون بحيث لو جعل صفةً لما قُطِعَ عن إعرابه لَصَحَّ كالمثال المذكورِ، وهنا لو جعلته صفةً للريح لم يَصَحَّ لتخالفهما تعريفاً وتنكيراً في هذا التركيب الخاص.

وقرأ^(١) الحسن وابنُ أبي إسحاق بإضافة «يومٍ» لـ «عاصفٍ». وهي على حذفِ الموصوفِ، أي: في يومٍ ريحٍ عاصِفٍ، فحذفَ لفهم المعنى الدالُّ على ذلك. ويجوز أن يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفته عند مَنْ يَرَى ذلك نحو: بَقْلَةُ الْحَمَقَاءِ.

ويقال: ريحٌ عاصِفٌ ومُعَصِفٌ، وأصله من العَصْفِ، وهو ما يُكْسَرُ مِنَ الزَّرْعِ فقليل ذلك للريحِ الشديدة لأنها تَعْصِفُ، أي: تكسِرُ ما تَمُرُّ عليه. قوله: «لا يَقْدِرُونَ» مستأنفٌ، ويَضَعُفُ أن يكونَ صفةً ليومٍ على حذفِ العائد، أي: لا يَقْدِرُونَ فيه، و«مِمَّا كَسَبُوا» متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنَّ حالَ من «شيءٍ» إذ لو تأخَّرَ لكانَ صفةً. والتقديرُ: على شيءٍ مِمَّا كَسَبُوا.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: قرأ^(٢) أبو عبد الرحمن بسكونِ

(١) المحتسب ٣٦٠/١، القرطبي ٣٥٤/٩، البحر ٤١٥/٥.

(٢) البحر ٤١٥/٥، المحتسب ٣٦٠/١.

الراء وفيها وجهان، أحدهما: أنه أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقف. والثاني: أنَّ العربَ حَذَفَتْ لَامَ الكلمة عند عدمِ الجازمِ فقالوا: «ولو تَرَ ما الصبيانُ» فلما دخل الجازمُ تخيلوا أن الراءَ محلُّ الجزمِ، ونظيره: لم أُبْلِ، فإنَّ أصله أبا لي، ثم حذفوا لامه رفعاَ فلما جزموه لم يَعتَدُوا بلامه، وتوهَّموا الجزم في اللام.

والرؤية هنا قلبيةَّة فـ «أَنَّ» في محلِّ المفعولين أو أحدهما على الخلاف. وقرأ^(١) الأخوان هنا «خالق السموات والأرض» «خالق» اسمُ فاعلٍ مضافاً لما بعده، فلذلك خفضوا ما عطفَ عليه وهو الأرض. وفي النور: «خالقُ كُلِّ دابةٍ»^(٢) اسمُ فاعلٍ مضافاً لما بعده. والباقون «خلق» فعلاً ماضياً، ولذلك نصبوا «الأرض»، و«كُلَّ دابةٍ»، فكسرةُ «السموات» في قراءة الأخوين خفضٌ، وفي قراءةٍ غيرهما نصبٌ. / ولوقيل بأنه في قراءة الأخوين [٥٣٤/ب] يجوزُ نَصْبُ «الأرض» على أحدِ وجهين: إمَّا على المحلِّ، وإمَّا على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، فتكون «السموات» منصوبةً لفظاً وموضعاً، لم يمتنع، ولكن لم يُقرأ به.

و«بالحق» متعلِّقٌ بـ «خلق» على أن الباءَ سببيةٌ، وبمحذوفٍ على أنها حاليةٌ: إمَّا من الفاعلِ، أي: مُحِقِّقاً، وإمَّا من المفعولِ، أي: ملتبسةٌ بالحق.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿تَبَعاً﴾: يجوز أن يكونَ جمع «تابع» كخادمٍ وخَدَمٍ وغائبٍ وَغَيْبٍ، ويجوزُ أن يكونَ مصدرأً نحو: قومٌ عَدَلٌ، ففيه ثلاثةُ التأويلاتِ المشهورة^(٣).

قوله: «مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» في «مِنْ» و«مِنْ» أوجهٌ، أحدها: أنَّ

(١) البحر ٤١٦/٥، السبعة ٣٦٢، النشر ٢٩٨/٢، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ١٦٧/١.

(٢) الآية ٤٥.

(٣) أي تأويل المصدر باسم الفاعل، أو تقدير مضاف، أي: ذوكذا، أو على إرادة المبالغة حتى كأنه نفس العدل. انظر: أوضح المسالك ٤٧٢.

« مِنْ » الأولى للتبيين، والثانية للتبعيض، تقديره: مُغْنُونَ عنا بعض الشيء الذي هو عذاب الله، قاله الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «هذا يقتضي التقديم في قوله «من شيء» على قوله «مِنْ عذاب الله»؛ لأنه جَعَلَ «من شيء» هو المُبَيَّن بقوله من عذاب، و«مِنْ» التبيينية مقدَّم عليها ما تُبيِّن ولا يتأخَّر. قلت: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ «مِنْ عذاب الله» لو تأخَّر عن «شيء» كان صفةً له ومُبيِّنًا، فلمَّا تقدَّم انقلب إعرابه من الصفة إلى الحال، وأما معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّر.

الثاني: أن تكونا للتبعيض معاً بمعنى: هل أنتم مُغْنُونَ عنا بعض شيء هو بعض عذاب الله؟ أي: بعض بعض عذاب الله، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهذا يقتضي أن يكونَ بدلاً، فيكونَ بدلَ عامٍّ مِنْ خاصٍّ^(٥)، وهذا لا يُقال؛ فإنَّ بَعْضِيَّةَ الشيء مطلقَةٌ، فلا يكون لها بعضٌ». قلت: لا نزاع أنه يُقال: بعضُ البعض، وهي عبارة متداولةٌ، وذلك البعضُ المُتَبَعُّضُ هو كُلُّ لأبعاضِهِ بعضٌ لكُلِّه، وهذا كالجنسِ المتوسطِ هونوعٍ لما فوقه، جنسٌ لما تحته.

الثالث: أنَّ «مِنْ» في «مِنْ شيء» مزيِّدة، و«مِنْ» في «مِنْ عذاب» فيها وجهان، أحدهما: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها في الأصل صفةٌ لشيء، فلمَّا تقدَّمت نُصِبَت على الحال. والثاني: أنها تتعلَّقُ بنفسِ «مُغْنُونَ» على أن يكون «من شيء» واقعاً موقعَ المصدر، أي: غنى. ويوضح هذا ما قاله

(١) الكشف ٣٧٣/٢

(٢) البحر ٤١٧/٥

(٣) الكشف ٣٧٣/٢

(٤) البحر ٤١٧/٥

(٥) قال: لأنَّ «من شيء» أعمُّ من قوله «من عذاب الله».

أبو البقاء^(١)، قال: «وَمِنْ زَائِدَةٍ، أَي: شيئاً كائناً من عذاب الله، ويكون محمولاً على المعنى تقديره: هل تمنعون عنا شيئاً؟ ويجوز أن يكون «شيء» واقعاً موقع المصدر، أي: غنى، فيكون «مِنْ عَذَابِ اللَّهِ» متعلقاً بـ «مُغْنُونَ». وقال الحوفي أيضاً: «وَمِنْ عَذَابِ اللَّهِ» متعلق بـ «مُغْنُونَ»، و«مِنْ» في «مِنْ» شيء» لاستغراق الجنس زائدة للتوكيد».

قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْنَا» إلى آخره، فيه قولان، أحدهما: أنه مِنْ كلام المستكبرين. والثاني: أنه من كلام المستكبرين والضعفاء معاً. وجاءت كل جملة مستقلة من غير عاطف دلالة على أَنَّ كلاً من المعاني مستقل بنفسه كافٍ في الإخبار. وقد تقدّم الكلام في التسوية والهمزة بعده في أول البقرة^(٢).

وَالْجَزَعُ: عَدَمُ احْتِمَالِ الشَّدَّةِ. قال امرؤ القيس^(٣):

٢٨٧٦- جَزَعْتُ وَلَمْ أَجْزَعْ مِنَ الْبَيْنِ مَجْزَعاً
وَعَزَّيْتُ قَلْباً بِالْكَوَاعِبِ مُوَلَعاً

وقال الراغب^(٤): «أَصْلُ الْجَزَعِ: قَطْعُ الْحَبْلِ مِنْ نَصْفِهِ يُقَالُ: جَزَعْتُهُ فَأَنْجَزَعُ، وَلِتَصَوُّرِ الانْقِطَاعِ فِيهِ قِيلَ: جَزَعُ الْوَادِي لِمُنْقَطَعِهِ، وَلَانْقِطَاعِ اللَّوْنِ بِتَغْيِيرِهِ. قِيلَ لِلْخَرَزِ الْمَتْلُونِ: جَزَعٌ، وَاللَّحْمُ الْمُجْزَعُ مَا كَانَ ذَا لَوْنَيْنِ، وَالْبُسْرَةُ الْمُجْزَعَةُ أَنْ يَبْلُغَ الْإِرْطَابُ نَصْفَهَا، وَالْجَارِعُ خَشْبَةٌ تُجْعَلُ فِي وَسْطِ الْبَيْتِ تُلْقَى عَلَيْهَا رُؤُوسُ الْخَشَبِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَكَأَنَّهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ تَصَوُّراً لَجَزَعِهِ لِمَا حُمِلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِبَاءِ أَوْ لِقَطْعِهِ وَسْطَ الْبَيْتِ» وَالْجَزَعُ أَخْصَصُ مِنَ الْحَزْنِ، فَإِنَّ الْجَزَعَ حُزْنٌ يَصْرِفُ الْإِنْسَانَ عَمَّا هُوَ بِصَدْدِهِ.

(٢) الدر المصون ١/١٠٥.

(١) الإملاء ٢/٦٧.

(٣) ديوانه ٢٤٠، والبحر ٥/٤١٤.

(٤) المفردات ٩٢.

- إبراهيم -

والمَحِيصُ: يكون مصدراً ويكون مكاناً. ويقال: جاض^(١) بالضاد المعجمة وجَيْضاً، بها^(٢) وبالجيم.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿وَعَدَ الْحَقُّ﴾: يجوز أن يكون من إضافة الموصوفِ لصفته، أي: الوعد الحق، وأن يراد بالحق صفة الباري تعالى، أي: وَعَدَكُمْ الله وَعَدَهُ، وأن يراد بالحقُّ البعثُ والجزاء على الإجمال، فتكون إضافةً صريحةً.

قوله: «إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناء منقطع لأنَّ دعاءه ليس من جنس السلطان وهو الحُجَّةُ البَيِّنَةُ. والثاني: أنه متصل، لأنَّ القدرة على حَمْلِ الإنسان على الشرِّ تارة تكون بالقَهْر، وتارة تكون بقوة الداعية^(٣) في قلبه، وذلك بالسوسة إليه فهو نوع من التسلُّط.

وقرىء^(٤) «فَلَا يَلُومُونِي» بالياء من تحت على الالتفات، كقوله^(٥): «حتى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم».

قوله: «بِمُصْرَخِي» العامة على فتح الياء؛ لأنَّ الياء المدغم فيها تَفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها^(٦) كسرُ ثاين. وقرأ^(٧) حمزة بكسرها، وهي لغة بني يَرْبُوع. وقد اضطربت أقوال الناس في هذه القراءة اضطراباً شديداً: فَمِنْ مُجْتَرِيءٍ

(١) جاض: عدل عن القصد.

(٢) أي بالضاد.

(٣) (ش): الباعث.

(٤) البحر ٥/٤١٩، وتسبها في الشواذ ٦٨ إلى مبشر بن عبيد.

(٥) الآية ٢٢ من يونس.

(٦) الأفضح أن يقول: ولا سيما قبلها.

(٧) الإتحاف ٢/١٦٧، السبعة ٣٦٢، الحجة ٣٧٧، البحر ٥/٤١٩، النشر ٢/٢٩٨،

القرطبي ٩/٣٥٧. وهي قراءة الأعمش أيضاً.

- إبراهيم -

عليها مُلَحَّنٍ لِقَارِئِهَا، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا مِنْ غَيْرِ ضَعِيفٍ، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا بِضَعِيفٍ.
قال حسين الجعفي: «سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه». وهذه
الحكاية تُحكى عنه بطرق كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها: «سألت أبا عمرو
وقلت: إن أصحاب النحو يُلَحِّنُونَهَا فِيهَا فَقَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ أَيْضاً، إِنَّمَا أَرَادَ
تَحْرِيكَ الْيَاءِ، فَلَسْتُ تَبَالِي إِذَا حَرَكْتُهَا إِلَى أَسْفَلَ أَمْ إِلَى فَوْقٍ». وعنه: مَنْ
شَاءَ فَتَحَ، وَمَنْ شَاءَ كَسَرَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا بِالْخَفْضِ حَسَنَةٌ. وعنه قال:
قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقُرْآنِ فَوَجَدْتُهُ بِهِ عَالِماً، فَسَأَلْتُهُ عَنْ
شَيْءٍ [مِنْ] قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَاسْتَشَعْرْتُهُ «وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي» بِالْجَرِّ فَقَالَ: هِيَ
جَائِزَةٌ، فَلَمَّا أَجَازَهَا وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ أَخَذْتُ بِهَا.

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات
إليه لأنه علّم من أعلام القرآن واللغة والنحو، وأطلع على ما لم يطلع عليه
[مَنْ فَوْقَ السَّجِسْتَانِي] ^(١):

٢٨٧٧- وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَفِي قَرَنٍ

لم يستطع صَوْلَةُ الْبُزْلِ الْقِنَاعِيسِ ^(٢)

ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات: منها أن الكسر على أصل التقاء
الساكنين، وذلك أن/ ياء الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، [٥٣٥/أ]
فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين. الثاني: أنها تُشَبِّهُ هَاءَ الضمير في أن كلا
منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير تُوصَلُ بِوَائٍ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً،
وبياء إذا كانت مكسورة، وتُكْسَرُ بَعْدَ الْكُسْرَةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ، فَتُكْسَرُ كَمَا تُكْسَرُ
الهاء في «عليه»، وينوיר بوعٍ يَصِلُونَهَا بِيَاءٍ، كَمَا يَصِلُ ابْنُ كَثِيرٍ ^(٣) نحو:

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) تقدم برقم (٤٧٦).

(٣) انظر: النشر ٣٠٤/١.

- إبراهيم -

«عليه» بياء، فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة، إذ أصله يقتضي عدمها. وزعم قطرب أيضاً أنها لغة بني يربوع، قال: يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد^(١):

٢٨٧٨ - ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ قال لها: هل لك ياتافي

أنشده الفراء^(٢) وقال: «فإن يك ذلك صحيحاً فهو ممّا يلتقي من الساكنين»^(٣). وقال أبو علي^(٤): «قال الفراء في كتاب «التصريف» له: زعم القاسم بن معن أنه صواب، وكان ثقة بصيراً».

وممن طعن عليها أبو إسحاق قال^(٥): «هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردوئة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف». وقال أبو جعفر^(٦): «صار هذا إدغاماً»^(٧)، ولا يجوز أن يُحمل كتابُ الله تعالى على الشذوذ. وقال الزمخشري^(٨): «هي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول»^(٩):

٢٨٧٩ - قال لها: هل لك ياتافي قالت له: ما أنت بالمرضي

وكانه قد راء الإضافة ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر

(١) من أرجوزة للأغلب العجلي. وهو في معاني القرآن للفراء ٧٦/٢، والمحتسب ٤٩/٢، والخزانة ٢٥٧/٢. والماضي: الذي لا يتوانى وبعده:

قالت له: ما أنت بالمرضي

وانظر بحثاً مفصلاً حول الموضوع في: الخزانة ٢٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٧٦/٢.

(٣) ثم قال: «فيخفف الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح».

(٤) الحجة (خ) ٣٠٢/٣. (٥) معاني القرآن ١٥٩/٣.

(٦) وهو النحاس في «إعراب القرآن ١٨٣/٢».

(٧) في «إعراب القرآن»: صار هذا بإجماع لا يجوز.

(٨) الكشف ٣٧٤/٢.

(٩) تقدم برقم (٢٨٧٨).

لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة حيث قبلها ألف نحو: «عصاي» فما بالها وقبلها ياء؟ فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء^(١) وقعت [ساكنة]^(٢) بعد حرف صحيح ساكن فحُرِّكَت بالكسر على الأصل. قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

قال الشيخ^(٣): «أما قوله «واستشهدوا لها بيت مجهول» فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم يقولون: «ما في أفعل» بكسر الياء». قلت: الذي ذكر صاحب هذا الرجز هو الشيخ أبو شامة، قال: «ورأيتُه أنا في أول ديوانه، وأول هذا الرجز^(٤)»:

٢٨٨٠- أقبل في ثوبٍ معافريٍّ عند اختلاط الليل والعشي

ثم قال الشيخ^(٥): «وأما التوجيه الذي ذكره فهو توجيه القراءة^(٦) نقله عنه الزجاج. وأما قوله في غضون كلامه «حيث قبلها ألف» فلا أعلم «حيث» تضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف نحو: «قعد زيد حيث أمام^(٧) عمرو بكر» فيحتاج هذا التركيب إلى سماع. قلت: إطلاق النحاة قولهم: إنها

(١) أي الثانية.

(٢) من الكشف.

(٣) البحر ٤١٩/٥.

(٤) الخزائن ٢٥٨/٢. ومعافر: حي من همدان وإليهم تنسب الثياب المعافرية. والأصل «ثوبِي» وهو تصحيف. وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٥٥١.

(٥) البحر ٤١٩/٥.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٧٦/٢، وللزجاج ١٥٩/٣.

(٧) الأصل: «أمامه» والتصويب من البحر.

- إبراهيم -

تضاف إلى الجمل كافٍ في هذا، ولا يُحتاج [إلى] تتبّع كل فردٍ فردٍ، مع إطلاقهم القوانين الكلية.

ثم قال: وأما قوله «ياء الإضافة إلى آخره» قد^(١) روي سكون الياء بعد الألف، وقد قرأ بذلك القراء نحو «محيائي»^(٢). قلت: مجيء السكون في هذه الياء لا يفيد ههنا، وإنما كان يفيد لو جاء بها مكسورة بعد الألف فإنه محلُّ البحث. وأنشد النحاة بيت الذيباني بالكسر والفتح، وهو قوله^(٣):

٢٨٨١- عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

وقال الفراء^(٤) في كتاب «المعاني» له: «وقد خَفَضَ الياء من «بُصْرِيٍّ» الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً، حدّثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش، ولعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلّم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في «بُصْرِيٍّ» خافضة للفظ كلّ، والياء للمتكلم خارجة من ذلك». قال: «ومما نرى أنهم وهموا فيه قوله «نولّهُ ما تولّى ونُصِّلَهُ جهنّم»^(٥) بالجزم في الهاء». ثم ذكر غير ذلك.

وقال أبو عبيد: «أما الخفض فإننا نراه غلطاً، لأنهم ظنوا أن الباء تكبير كل ما بعدها، وقد كان في القراء من يجعله لحناً، ولا أحب أن أبلغ به هذا كلّ، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها».

(١) الفصح: فقد.

(٢) الآية ١٦٢ من الأنعام. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٢٣٨/٥.

(٣) ديوانه ٥٥، والمحتسب ٤٩/٢، وأمالى الشجري ١٨٠/٢، وعمرو هو ابن الحارث بن أبي شمر. ليست بذات عقارب: لا يكدّها ولا يمتّها.

(٤) معاني القرآن ٧٥/٢.

(٥) الآية ١١٥ من النساء وهي قراءة أبي عمرو وحزمة وأبي بكر. انظر: الإتحاف

قال الأخفش^(١): «ما سَمِعْتُ بهذا مِنْ أحدٍ من العرب ولا من أحدٍ من النحويين». قال النحاس^(٢): «فصار هذا^(٣) إجماعاً».

قلت: ولا إجماع. فقد تقدّم ما حكاه الناس من أنها لغةٌ ثانيةٌ لبعض العرب. وقد انتدب لنُصرة هذه القراءة أبوعليّ الفارسيّ، قال في «حُجَّتِه»^(٤): «وجهُ ذلك أن الياءَ لَيْسَتْ تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ في موضعٍ نصبٍ أو جرٍّ، فالياءُ في النصبِ والجرِّ كالياءِ فيهما، وكالكافِ في «أكرمْتُكَ» و«هذا لك»، فكما أن الياءَ قد لحقَّتْها الزيادةُ في هذا: لَهُوْ، وضَرَبَهُوْ، / ولحقَّ [ب/٥٣٥] الكاف أيضاً الزيادةُ في قولٍ مَنْ قال «أَعْطَيْتُكَاه» و«أَعْطَيْتُكِيَه» فيما حكاه سيبويه^(٥)، وهما^(٦) أختا الياءِ، ولحقَّتْ التاءُ الزيادةُ في قول الشاعر^(٧):

٢٨٨٢- رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ وَمَا أَخْطَأْتِ [في] الرَّمِيَةِ

كذلك ألحقوا الياءَ الزيادةَ مِنَ المَدِّ فقالوا: «فِيٌّ»، ثم حُذِفَتِ الياءُ الزائدةُ على الياءِ كما حُذِفَتِ الزيادةُ مِنَ الهاءِ في قولٍ مَنْ قال^(٨):

٢٨٨٣- لَهُ أَرْقَانِ

وزعم أبو الحسن أنها لغةٌ.

(١) معاني القرآن له ٣٧٥/٢.

(٢) إعراب القرآن له ١٨٣/٢.

(٣) أي كونها غير جائزة.

(٤) الحجة (خ) ٣٠٢/٣.

(٥) الكتاب ٢٩٦/٢.

(٦) أي الكاف والياء.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في الحجة (خ) ٣٠٢/٣. والارتشاف ٤٦٣/١. وأصمى الرمية: أنفذها وبنغي قطع همزة «الرمية» للوزن العروضي على رواية إسقاط «في».

(٨) تقدم برقم (١٣٣٧).

قلت: مراد أبي علي بالتنظير بالبيت في قوله: «لَهُ أَرْقَان» حَذَفُ الصلّة، واتفق أن في البيت أيضاً حَذَفُ الحركة، ولو مثَّل بنحو «عليه» و «فيه» لكان أولى.

ثم قال الفارسي: «كما حُذِفَت الزيادة من الكاف فقليل: أُعْطِيَتْكُهُ وَأُعْطِيَتْكِهِ، كذلك حُذِفَت الياء اللاحقة للياء كما حُذِفَت من أُخْتِيْهَا، وأُقِرَّتْ الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر». قال: «فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة - وإن كان غيرها أَفْشَى منها، وَعَضَدَهُ مِنَ الْقِيَاسِ ما ذكرنا - لم يَجُزْ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ لَحْنٌ لِاسْتِقَامَةِ^(١) ذَلِكَ فِي السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، وما كان كذلك لا يكون لحناً».

قلت: وهذا التوجيه هو توضيحٌ للتوجيه الثاني الذي قَدِّمْتُ ذِكْرَهُ. وأما التوجيه الأولُ فأوضحه الفراء أيضاً، قال الزجاج^(٢): «أجاز الفراء^(٣) على وجهٍ ضعيفٍ الكسرَ لأنَّ أصلَ التقاء الساكنين الكسرُ». قال الفراء: «ألا ترى أنهم يقولون: مُذَّ اليوم، ومُذَّ اليوم، والرفعُ في الذال هو الوجهُ، لأنه أصلُ حركة «منذ»، والخفضُ جائزٌ، فكذلك الياء من «مُضْرَحِيٌّ» خُفِضَتْ ولها أصلٌ في النصب».

قلت: تشبيهُ الفراءِ المسألةَ بـ«مذ اليوم» فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ الأولَ صحيحٌ، لم يتوالَّ قبله كَسْرٌ بخلافِ ما نحن فيه، وهذا هو الذي عناه الزمخشريُّ^(٤) بقوله فيما قَدِّمْتُهُ عنه: «فكأنها^(٥) وَقَعَتْ بعد حرفٍ صحيحٍ».

(١) الحجة: «لاستقامة».

(٢) معاني القرآن له ١٥٩/٣.

(٣) معاني القرآن له ٧٥/٢.

(٤) الكشف ٣٧٥/٢.

(٥) الكشف: فكأنها ياء.

- إبراهيم -

وقد اضطرب النقلُ عن الفراء في هذه المسألة كما رأيتُ: مِنْ نَقْلِ بعضهم عنه التخطئة مرةً، والتصويبَ أخرى، ولعل الأمر كذلك، فإنَّ العلماء يُسألون فيجيبون بما يحضُّرهم حال السؤال وهي مختلفةٌ.

التوجيهُ الثالثُ: أنَّ الكسرَ للإتباع لما بعدها، وهو كسرُ الهمزِ من «إني» كقراءة «الحمد لله»^(١)، وقولهم: بغير وشيعير وشهيد، بكسر أوائلها إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيفٌ جداً.

التوجيه الرابع: أنَّ المسوَّغ لهذا الكسرِ في الياء وإن كان مستثلاً أنَّها لَمَّا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلها قَوِيَتْ بالإدغام، فأشبهتِ الحروفَ الصَّحاحَ فاحتملتِ الكسرَ؛ لأنه إنما يُسْتَقَلُّ فيها إذا خَفَتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن حركات الإعراب تجري على المشدِّد وما ذاك إلاَّ لإلحاقه بالحروف الصَّحاح.

والمُضْرَخُ: المُغِيثُ يُقال: اسْتَضْرَخْتُهُ فَأَصْرَخَنِي، أي: أعانني، وكأنَّ همزته للسُّلْب، أي: أزال صُراخي. والصَّارِخ هو المستغيثُ. قال الشاعر^(٢):

٢٨٨٤- ولا تَجْزَعُوا إِنِّي لَكُمْ غَيْرُ مُضْرَخٍ
وليس لكم عندي غَناءٌ ولا نَصْرُ

ويقال: صَرَخَ يَصْرُخُ صَرِخاً وَصُراخاً وَصَرِخَةً. قال^(٣):

(١) الآية ١ من الفاتحة، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر المصون ٤١/١.

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، والقرطبي ٣٥٧/٩، والبحر ٤١٤/٥.

(٣) البيت لسلامة بن جندل وهو في المحرر ٢٢٨/٨، والقرطبي ٣٥٧/٩، والبحر ٤١٤/٥. والظنايب: ج: ظُنْبُوب وهو حرف الساق اليابس من قدم البعير، وقرع الظنبوب: أن يقرعه الرجل ليركبه، والمراد سرعة الإجابة.

٢٨٨٥- كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارْخٌ فَنَزَعُ
كَانَ الصَّارِخُ لَهُ قَرَعُ الظَّنَائِبِ

يريد: كان بدل الإصراخ، فحذف المضاف، وأقام مصدرَ الثلاثي مقام مصدرِ الرباعي نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(١).

والصَّريخُ: القومُ المُستَصْرِخُونَ قال^(٢):

٢٨٨٦- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّريخَ رَأَيْتَهُمْ
مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

والصَّريخُ أيضاً: المُغِيثُونَ فهو من الأضداد، وهو محتملٌ أن يكون وَصْفاً على فَعِيلٍ كَالْخَلِيطِ، وأن يكون مصدراً في الأصل. وقال: «فلا صريخ لهم»^(٣) فهذا يُحتمل أن يكون مصدراً، وأن يكون فعلاً بمعنى المُفْعِل، أي: فلا مُصْرِخَ لهم، أي: ناصر، وتَصْرِخُ: تكَلَّفَ الصَّراخَ.

قوله: «بما أشركتموني» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى الذي. ثم في المراد بهذا الموصول وجهان، أحدهما: أنه الأصنام، تقديره: بالصنم الذي أطعتموني كما أطعتموه، كذا قال أبو البقاء^(٤)، والعائدُ محذوفٌ، فقَدَّرَه أبو البقاء: بما أشركتموني به، ثم حُذِفَ، يعني بعد حذف الجارِّ ووصولِ / الفعلِ إليه، ولا حاجةً إلى تقديره مجروراً بالباء؛ لأنَّ هذا الفعلَ متعدِّاً لواحدٍ نحو: شَرَكْتُ زَيْداً، فلَمَّا دَخَلَتْ همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْه ثانياً هو العائدُ، تقول: أَشْرَكْتُ زَيْداً عَمراً، جعلته شريكاً له. الثاني: أنه الباري

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) تقدم برقم (٦٣٥).

(٣) الآية ٤٣ من يس: «وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم».

(٤) الإملاء ٦٨/٢.

تعالى، أي: بما أشركتموني، أي: بالله تعالى، والكلام في العائد كما تقدّم، إلا أن فيه إيقاع «ما» على مَنْ يَعْلَمُ، والمشهور فيها أنها لغير العاقل.

قال الزمخشري^(١): «ونحو «ما» هذه «ما» في قولهم: سبحان ما سَخَرَكُنَّ»، ومعنى إشراكهم الشيطان بالله تعالى طاعتهم له فيما كان يُزَيِّئُهُ لهم مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. قال الشيخ^(٢): «ومن مَنَعَ ذلك جَعَلَ «سبحان» عَلَمًا للتسبيح كما جعل «بَرَّة» عَلَمًا لِلْمَبَرَّةِ، و«ما» مصدرية ظرفية»، أي: فيكون على حذف مضاف، أي: سبحان صاحب تسخيركُنَّ؛ لأن التسبيح لا يليق إلا بالله.

الثاني من الوجهين الأولين^(٣): أنها مصدرية، أي: بإشراككم إياي.

قوله: «مِنْ قَبْلُ» متعلّق بـ «كَفَرْتُ» على القول الأول، أي: كفرْتُ مِنْ قَبْلُ، حين أُبَيِّنْتُ السجودَ لِأَدَمَ بِالَّذِي أَشْرَكْتُمُونِيَهُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وبـ «أَشْرَكْتُ» على الثاني، أي: كفرْتُ الْيَوْمَ بِإِشْرَاكِكُمْ إِيَّاي مِنْ قَبْلِ هَذَا الْيَوْمِ، أي في الدنيا، كقوله: «وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ»^(٤) هذا قول الزمخشري^(٥). وأما أبو البقاء^(٦) فإنه جَوَّزَ تَعَلُّقَهُ بِكَفَرْتُ بِأَشْرَكْتُمُونِي، من غير ترتيبٍ على كون «ما» مصدرية أو موصولة فقال: «وَمِنْ قَبْلُ: متعلّق بِأَشْرَكْتُمُونِي، أي: كفرْتُ الْآنَ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ. وقيل: هي متعلّقة بـ «كَفَرْتُ»، أي: كَفَرْتُ مِنْ قَبْلِ إِشْرَاكِكُمْ فَلَا أَنْفَعَكُمْ شَيْئًا».

(١) الكشف ٣٧٥/٢.

(٢) البحر ٤٢٠/٥.

(٣) في إعراب «بما أشركتمون».

(٤) الآية ١٤ من فاطر.

(٥) الكشف ٣٧٥/٢.

(٦) الإملاء ٦٨/٢.

وقرأ^(١) أبو عمرو بإثبات الياء في «أشركتموني» وصلاً وحذفها وقفاً، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً.

وهنا تمّ كلام الشيطان. وقوله «إن الظالمين» من كلام الله تعالى، ويجوز أن يكون من كلام الشيطان. و«عذاب» يجوز رفعه بالجار قبله على أنه الخبر^(٢)، وعلى الابتداء وخبره الجار.

أ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿وَأُدْخِلْ﴾: قرأ العامة «أُدْخِلْ» ماضياً مبنياً للمفعول، والفاعل الله أو الملائكة. والجسن^(٣) وعمرو بن عبيد «وَأُدْخِلْ» مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو الله تعالى، فمحل الموصول على الأول رفع، وعلى الثانية نصب.

قوله: «بإذن ربهم» في [قراءة] العامة يتعلق بأُدْخِلْ، أي: أَدْخَلُوا بأمره وتيسيره. ويجوز تعلّقه بمحذوف على أنه حال، أي: ملتبسين بأمر ربهم، وجوز أبو البقاء^(٤) أن يكون من تمام «خالدين» يعني أنه متعلّق به، وليس بممتنع. وأما على قراءة الشيخين فقال الزمخشري^(٥): «فيم تتعلّق في القراءة الأخرى، وقولك «وَأُدْخِلْ أنا بإذن ربهم» كلام غير مُلْتَم؟ قلت: الوجه في هذه القراءة أن يتعلق بما بعده، أي: تحييتهم فيها سلاماً بإذن ربهم». وردّ عليه الشيخ^(٦) هذا بأنه لا يتقدّم معمول المصدر عليه^(٧).

(١) ونافع كذلك في رواية إسماعيل بن جعفر وابن جَمَاز. انظر: السبعة ٣٦٤، التيسير ١٣٥، النشر ٣٠١/٢، الإنحاف ١٦٨/٢.

(٢) على تقدير: إن الظالمين استقر بهم العذاب.

(٣) الإنحاف ١٦٨/٢، البحر ٤٢٠/٥، القرطبي ٣٥٨/٩، المحتسب ٣٦١/١.

(٤) الإملاء ٦٨/٢.

(٥) الكشف ٣٧٦/٢.

(٦) البحر ٤٢٠/٥.

(٧) «بإذن ربهم» معمول للمصدر «تحييتهم» والمصدر ينحل بحرف مصدرى وفعل.

وقد علّقه غير الزمخشري بأدخِل، ولا تنافر في ذلك؛ لأن كل أحد يعلم أن المتكلم - في قوله: وأدخِل أنا - هو الربُّ تعالى. وأحسن من هذين أن تتعلّق في هذه القراءة بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدّم تقريره. و«تحيّتهم» مصدرٌ مضاف لمفعوله، أي: يُحيّهم الله أو الملائكة. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله، أي: يُحيي بعضهم بعضاً. ويعضد الأول: «والملائكة يَدْخُلون عليهم من كل بابٍ سلامٌ عليكم»^(١). و«فيها» متعلّق به.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «ضَرَبَ» متعدية لواحدٍ، بمعنى: اعتمد مثلاً، ووضعهُ، و«كَلِمَةً» على هذا منصوبةٌ بمضمرٍ، أي: جعل كلمةً طيبةً كشجرة طيبة، وهو تفسيرٌ لقوله «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا» كقولك: «شَرَفَ الأميرُ زيداً كسائه حُلَّةً، وحمله على فرسٍ»، وبه بدأ الزمخشري^(٢). قال الشيخ^(٣): «وفيه تكلفٌ إضمار لا ضرورة تدعو إليه». قلت: بل معناه محتاج إليه فيضطرُّ إلى تقديره محافظةً على لَمَح هذا المعنى الخاص.

الثاني: أن «ضَرَبَ» متعدية لاثنيين لأنها بمعنى «صَيَّرَ»، لكن مع لفظ «المَثَل» خاصة، وقد تقدّم تقريرُ هذا أولَ هذا الموضوع، فتكون «كَلِمَةً» مفعولاً أول، و«مَثَلًا» هو الثاني، فيما تقدّم.

الثالث: أنه متعدّد لواحدٍ وهو «مَثَلًا» و«كَلِمَةً» بدلٌ منه، و«كشجرة» خبرٌ مبتدأ بمضمرٍ، أي: هي كشجرة طيبة، وعلى الوجهين قبله تكون «كشجرة» نعتاً لـ «كَلِمَةً».

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٢.

(٣) البحر ٤٢١/٥.

وَقُرِئَ^(١) «كَلِمَةٌ» بِالرَّفْعِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَيْرٌ مُبْتَدَأٍ مَضْمَرٌ، أَي: هُوَ، أَي: الْمَثَلُ كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ، وَتَكُونُ «كَشَجَرَةً» عَلَى هَذَا نَعْتًا لِكَلِمَةٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ«كَشَجَرَةً» خَبَرُهُ.

وَقَرَأَ^(٢) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ «ثَابِتٌ أَصْلُهَا». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتَ: قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ أَقْوَى مَعْنًى؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ أَنَسٍ أُجْرِيَتْ الصَّفَةُ عَلَى «الشَّجَرَةِ» / وَإِذَا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبَوْهُ»^(٤) قَائِمٌ [ب/٥٣٦] فَهُوَ أَقْوَى مِنْ «بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوْهُ» لِأَنَّ الْمُخْبَرَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْأَبُ لَا رَجُلٌ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «أَصْلُهَا ثَابِتٌ» فِي مَحَلٍّ جَرَّ نَعْتًا لَشَجَرَةٍ.

آ. (٢٥): «تُوْتِي أَكُلَهَا»: وَيَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ تَكُونَا مُسْتَأْنَفَتَيْنِ. وَجُوزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) فِي «تُوْتِي» أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، أَي: تَرْتَفِعُ مُؤَيَّةً. وَتَقْدَمُ^(٦) الْخِلَافُ فِي «أَكُلَهَا» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقُرَاءِ.

آ. (٢٦): وَقُرِئَ «وَمَثَلٌ» بِنَصْبٍ «مَثَلٌ» عَطْفًا عَلَى «مَثَلٌ»^(٧) الْأَوَّلِ، وَ«اجْتُثَّتْ» صِفَةٌ لَشَجَرَةٍ. وَمَعْنَى «اجْتُثَّتْ»: بَلَغَتْ جُسَّتَهَا، أَي: شَخَصَهَا، وَالْجُسَّةُ: شَخْصُ الْإِنْسَانِ قَاعِدًا وَنَائِمًا يُقَالُ: اجْتُثَّتُ الشَّيْءُ، أَي: اقْتَلَعْتُ، فَهُوَ افْتِعَالٌ مِنْ لَفْظِ الْجُسَّةِ، وَجُسَّتُ الشَّيْءُ: قَلَعْتُهُ. قَالِ لَقِيطٌ

(١) البحر ٤٢١/٥.

(٢) المحتسب ٣٦٢/١، البحر ٤٢٢/٥.

(٣) الكشف ٣٧٦/٢.

(٤) الأصل: «أَبُو» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٥) الإملاء ٦٨/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٧) فِي الْآيَةِ ٢٤.

الإيادي^(١):

٢٨٨٧- هو الجلاء الذي يَجْتُ أَصْلَكُمْ

فَمَنْ رَأَى مِثْلَ ذَا يَوْمًا وَمَنْ سَمِعَا

وقال الراغب^(٢): «جُثَّة الشيء شَخْصُهُ النَّاتِيءُ، وَالْمَجْثَةُ: مَا يُجَثُّ بِهِ، وَالْجَيْثَةُ: لِمَا يَأْتِي جُثَّتُهُ بَعْدَ طَحْنِهِ^(٣)، وَالْجُثْجَاثُ نَبْتُ».

و«مِنْ قَرَارٍ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِالْجَارِ قَبْلَهُ لِعِظَمِهِ عَلَى النَّفْيِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً. وَالْجَمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ: إِمَّا نَعْتُ لَشَجَرَةٍ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ «اجْتُثَّتْ».

آ. (٢٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِالْقَوْلِ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: تَعَلَّقَهُ بِ«يُثْبِتُ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِ«آمَنُوا».

قَوْلُهُ: «فِي الْحَيَاةِ» مَتَعَلِّقٌ بِ«يُثْبِتُ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالثَّابِتِ.

آ. (٢٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَدِّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا﴾: فِيهِ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْأَصْلَ بَدَّلُوا شُكْرَ نِعْمَةِ [اللَّهِ]^(٤) كُفْرًا، كَقَوْلِهِ: «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ»^(٥) [أَيِ]^(٦): شُكْرَ رِزْقِكُمْ، وَجَبَّ عَلَيْهِمُ الشُّكْرُ فَوَضَعُوا مَوْضِعَهُ الْكُفْرَ.

(١) ديوانه ٤٧، البحر ٤١٤/٥، والقرطبي ٣٦٢/٩. وقوله «يومًا» جاءت في الديوان «رأيًا».

(٢) المفردات ٨٨.

(٣) قال في اللسان (جثث): «النخلة التي كانت نواة فحُفِرَ لها وحُمِلَتْ بِجُرْثُومَتِهَا».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) الآية ٨٢ من الواقعة.

(٦) زيادة من (ش).

الثاني: أنهم بَدَّلُوا نَفْسَ النعمة كُفْرًا، على أنهم لَمَّا كَفَرُوا سَلَبُوا، فَبَقُوا مَسْلُوبِي النعمة موصوفين بالكفر حاصلًا لهم. قالهما الزمخشري (١). قلت: وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذْفِ مضاف على هذا، وقد تقدَّم أن «بَدَّلَ» يتعدَّى لاثنين، أوْلُهُما من غير حرف، والثاني بالباء، وأن المجرور هو المتروك، والمنصوب هو الحاصل، ويجوز حَذْفُ الحرف، فيكون المجرور بالباء هنا هو «نعمة» لأنها المتروكة. وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أَنَّ قول الحوفي وأبي البقاء (٢) أَنَّ «كُفْرًا» هو المفعول الثاني ليس بجيد؛ لأنه هو الذي يَصِلُ إليه الفعل بنفسه لا بحرف الجر، وما كان كذا فهو المفعول الأول.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «دار». الثاني: أنه عطفٌ بيانٍ لها. وعلى هذين الوجهين فالإحلال يقع في الآخرة. الثالث: أَنَّ يَنْتَصِبَ على الاشتغال بفعلٍ مقدر، وعلى هذا فالإحلال يقع في الدنيا، لأنَّ قوله «جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا» واقعٌ في الآخرة.

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن أبي عتبة (٣) «جَهَنَّمَ» بالرفع، على أنها مبتدأ، والجملة بعدها الخبر. وتحتمل قراءة ابن أبي عتبة وجهًا آخر: وهو أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمر، و«يَصْلَوْنَهَا» حالٌ: إمَّا مِنْ «قومهم»، وإمَّا مِنْ «دار»، وإمَّا مِنْ «جَهَنَّمَ». وهذا التوجيه أولى من حيث إنه لم يتقدَّم ما يرجح النصب، ولا ما يجعله مساويًا، والقراء الجماهير على النصب، فلم يكونوا يتركوا الأفضح، إلاَّ لأن المسألة ليست من الاشتغال في شيء. وهذا الذي ذكرته أيضًا مرجح لنصبه على البدلية أو البيان على انتصابه على الاشتغال.

(١) الكشاف ٣٧٧/٢.

(٢) الإملاء ٦٨/٢.

(٣) البحر ٤٢٤/٥.

والبوار: الهلاك، قال الشاعر^(١):

٢٨٨٨- فلم أرَ مثلَهُمُ أبطالَ حربٍ غداةَ الرُّوعِ إِذْ خِيفَ البوارُ
وأصلُهُ من الكَسَادِ، كما قيل: كَسَدَ حَتَّى فَسَدَ، وَلَمَّا كَانَ الكَسَادُ يُوْدِي
إِلَى الفسادِ والهِلاكِ أُطْلِقَ عَلَيْهِ البَوار. ويقال: بارِئُورُ بَواراً وبُوراً، ورجل
حائِرٌ بائِرٌ، وقوله تعالى: «وكنتم قوماً بُوراً»^(٢) يحتمل أن يكون مصدراً وُصِفَ
به الجمعُ، وأن يكونَ جمعَ بائرٍ في المعنى. ومن وقوعِ «بُور» على الواحد
قوله^(٣):

٢٨٨٩- يا رسولَ المَلِكِ إِنَّ لِساني
رائِقٌ ما فَتَقْتُ إِذْ أنا بُورُ
أي: هالِكٌ.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿لِيَضْلُوا﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا:
«وجعلوا لله أنداداً ليضلُّوا» بفتح الياء، والباقون بضمِّها، مِنْ «أَضَلَّهُ». واللامُ
هي لامُ الجرِّ مضمرةٌ «أنَّ» بعدها، وهي لامُ العاقبةِ لَمَّا كان مألَّهُم إلى
كذلك. ويجوز أن تكونَ للتعليل. وقيل: هي مع فتحِ الياءِ للعاقبةِ فقط،
ومع ضمِّها محتملةٌ للوجهين، كأنَّ هذا القائلَ تَوَهَّم أنهم لم يجعلوا الأندادَ
لضلالِهِم، وليس كما زعم؛ لأنَّ منهم مَنْ كفرَ عناداً، واتخذَ الآلهةَ ليضلَّ
بنفسِهِ.

(١) لم أهتمَّ إلى قائله، وهو في البحر ٤١٤/٥، والقرطبي ٣٦٥/٩.

(٢) الآية ١٢ من الفتح.

(٣) البيت لعبد الله بن الزبيرى أوسفيان بن الحارث، وهو في مجاز القرآن ٣٤٠/١،
واللسان (بور)، والمحرر ٢٤٢/٨.

(٤) التيسير ١٣٤، القرطبي ٣٦٥/٩، الحجة ٣٧٨، النشر ٢٩٩/٢، البحر ٤٢٥/٥.

- إبراهيم -

قوله: «فإن مصيركم إلى النار» إلى النار» خبر «إن». و«المصير» مصدر ل صار التامة، أي: فإن مرجعكم كائن إلى النار. وأجاز الحوفي أن يتعلق «إلى النار» بـ «مصيركم». وقد ردّ هذا بعضهم بأنه لو جعلناه مصدراً^(١) صار بمعنى انتقل، و«إلى النار» متعلق به، بقيت «إن» بلا خبر، لا يقال: خبرها حيثئذ محذوف؛ لأنّ حذفه في مثل هذا يقل، وإنما يكثر حذفه إذا كان الاسم نكرة/ والخبر ظرفاً أو جاراً كقوله^(٢): [١/٥٣٧]

٢٨٩٠- إن محلاً وإن مُرتحلاً وإن في السفر ما مضى مهلاً

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «يُقيموا» مجزومٌ بلام أمرٍ محذوفٍ تقديره: ليقيموا، فحذفت وبقي عملها، كما يُحذف الجارُ ويبقى عمله، كقوله^(٣):

٢٨٩١- محمدٌ تقدّ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

يريد: لتقد. أشده سيويه^(٤)، إلا أنه خصّه بالشعر. قال الزمخشري^(٥): «ويجوز أن يكون «يُقيموا» و«يُنفقوا» بمعنى: ليقيموا وليُنفقوا، ويكون هذا هو المَقُول. قالوا: وإنما جاز حذف اللام لأنّ الأمر الذي هو «قُلْ» عَوَضَ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة ويُنفقوا ابتداءً بحذف اللام لم يُجز». قلت: وإلى قريبٍ من هذا نحا ابن مالك^(٦) فإنه جعل حذف

(١) الأصل: «مصدر» وهو سهو.

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢٨٤/١، والخصائص ٢٧٣/٢.

وابن عيش ١٠٣/١، والخزانة ٣٨١/٤، والهمع ١٣٦/١، والدرر ١١٣/١.

(٣) تقدم برقم (٢٢٨٩).

(٤) الكتاب ٤٠٨/١.

(٥) الكشف ٣٧٨/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣.

هذه اللام على ضربٍ: قليل وكثير ومتوسط. فالكثير: أن يكون قبله قولٌ بصيغة الأمر كالأية الكريمة، والقليل: أن لا يتقدّم قولٌ كقوله: «محمّدٌ تقدّ البيت، والمتوسط^(١): أن يتقدّم بغير صيغة الأمر كقوله^(٢):

٢٨٩٢- قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا يَبْذَنُ فَلَانِي حَمُوءَهَا وَجَارُهَا

الثاني: أن «يُقيموا» مجزوم على جوابِ «قُلْ»، وإليه نحا الأخفش^(٣) والمبرد^(٤). وقد ردّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزمُ من قوله لهم: «أقيموا» أن يفعلوا، وكم من تخلف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأن المراد بالعباد المؤمنين، ولذلك أضافهم إليه تشریفاً، والمؤمنون متى أمرهم أمثلوا.

الثالث: أنه مجزومٌ على جوابِ المقولِ المحذوفِ تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأنفقوا، يُقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء^(٥): - وعزاه للمبرد^(٦) - «كذا ذكره جماعة ولم يتعرضوا لإفساده. وهو فاسد لوجهين، أحدهما: أن جوابَ الشرطِ يُخالفُ الشرطَ: إمّا في الفعلِ أو في الفاعلِ أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعلِ والفاعلِ فهو خطأً كقولك: قم تقم، والتقديرُ على ما ذكرَ في هذا الوجه: إن يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أن الأمرَ المقدّرَ للمواجهة، و«يُقيموا» على لفظ الغيبة وهو خطأ، إذا كان الفاعل

(١) وسمّاه القليل الجائز في الاختيار.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣، والعيني ٤٤٤/٤، والهمع ٥٦/٢، والدرر ٧١/٢، وضرائر الشعر للقيرواني ١٥٠.

(٣) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك، وممن نقل هذا القول منسوباً للأخفش ابن الشجري في «الأمال» ١٩٢/٢.

(٤) مذهبه في المقتضب ٨٤/٢ أن «يقيموا» ليس جواباً لـ «قُلْ» ولكن المعنى: قل لعبادي أقيموا يقيموا.

(٥) الإملاء ٦٩/٢.

(٦) المقتضب ٨٤/٢.

- إبراهيم -

واحدًا». قلت: أمّا الإفسادُ الأولُ فقريبٌ، وأمّا الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبي أطعني يُطعَكَ، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال.

الرابع: أن التقدير: إن ثَقُلَ لهم: أقيموا، يُقيموا. وهذا مرّوي عن سيويه^(١) فيما حكاه ابن عطية^(٢). قلت: وهذا هو القول الثاني.

الخامس: قال ابن عطية^(٣): «يَحْتَمِلُ أن يكونَ «يُقيموا» جوابَ الأمرِ الذي يعطينا معناه قوله «قُلْ»؛ وذلك أن تجعلَ قوله «قُلْ» في هذه الآية بمعنى بَلِّغْ وأدِّ الشريعةَ يُقيموا».

السادس: قال الفراء^(٤): «الأمرُ معه شرطٌ مقدّرٌ تقول: «أَطِيعِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ». والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أن ما قبله ضَمَّنَ فيه الأمرُ نفسه معنى الشرط، وفي هذا قُدِّرَ فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِنْ غيرِ تضمينٍ.

السابع: قال الفارسي^(٥): «إنَّه مضارعٌ صُرفَ عن الأمرِ إلى الخبرِ ومعناه: أقيموا». وهذا مردودٌ؛ لأنه كان ينبغي أن يُثَبِّتَ نَوْنَهُ الدالَّةَ على إعرابه. وأجيبَ عن هذا بأنه بُنِيَ لوقوعه موقعَ المبني، كما بُنِيَ المنادى في نحو: «يا زيد» لوقوعه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذِفَتْ نَوْنُهُ تخفيفاً على

(١) الكتاب ١/٤٥١ - ٤٥٢ بعبارة محتملة.

(٢) المحرر ٨/٢٤٤.

(٣) المحرر ٨/٢٤٥.

(٤) معاني القرآن ٧٧/٢ بعبارة محتملة.

(٥) المسائل الحليات ١٠٧، ومذهبه في شرح الأبيات المشككة ٦٥ على تقدير حذف اللام.

حَدَّ حَدْفَهَا فِي قَوْلِهِ ^(١) «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تَوْمِنُوا، وَلَا تَوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا».

وفي معمول «قُلْ» ثلاثة أوجه، أحدها: الأمر المقدر، أي: قُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. الثاني: أنه نفسُ «يُقيموا» على ما قاله ابنُ عطية ^(٢). الثالث: أنه الجملةُ من قوله «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ» إلى آخره، قاله ابن عطية ^(٣). وفيه تفكيكٌ للنظم، وجعلُ الجملةِ «يُقيموا الصلاة» إلى آخره مُفْلَتاً مِمَّا قَبْلَهُ وبعده، أو يكونُ جواباً فَصَلَ به بين القولِ ومعموله، لكنه لا يترتبُ على قولٍ ذلك إقامة الصلاة والإنفاق، إلا بتأويلٍ بعيدٍ جداً.

قوله: «سِرّاً وَعَلَانِيَةً» في نصبهما ثلاثة أوجه، أحدها: أنهما حالان ممَّا تقدَّم، وفيهما ثلاثة التأويلات في «زيد عَدْل»، أي: ذوي سر وعلانية أو مُسرِّين ومُعَلِّنين، أو جُعِلُوا نَفْسَ السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ مبالغَةً. الثاني: أنهما منصوبان على الظرف، أي: وَقَتِي سِرّاً وَعَلَانِيَةً. الثالث: أنهما/ منصوبان [٥٣٧/ب] على المصدر، أي إنفاق سِرّاً وإنفاق علانية.

قوله: «مَنْ قَبْلَ» متعلِّقٌ بـ «يُقيموا» و«يُنْفِقوا»، أي: يفعلون ذلك قبل هذا اليوم.

وقد تقدَّم خلاف القراء في «لَا يَبَّعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ» ^(٤). والخِلَالُ: الْمُخَالَةُ وهي المصاحبة. يقال: خَالَتُهُ خِلَالاً وَمُخَالَةً. قال طرفة ^(٥):

٢٨٩٣- كُلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَتُهُ لَا تَرِكَ اللَّهُ لَهُ وَاضِحَةً

(١) سبق تخريجه. انظر: الدر ٢٤٧/٣.

(٢) المحرر ٢٤٥/٨.

(٣) المحرر ٢٤٥/٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٣٨/٢.

(٥) ديوانه ١١٨، واللسان (وضح). والواضحة: الأستان التي تبدو عند الضحك.

وقال امرؤ القيس^(١):

٢٨٩٤ - صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُمْ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى
ولستُ بِمَقْلِي الْخِلَالِ وَلَا قَالَ

وقال الأخفش^(٢): «خِلَالٌ جَمْعاً لُحْلَةً، نحو: بُرْمَةٌ وَبِرَامٌ»^(٣).

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾: يجوز أن يتعلّق بأنزَل،
و«مِنْ» لا ابتداء الغاية، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «ما» لأنه صفة،
في الأصل، وكذلك «مِنَ الثمرات» في الوجهين.

وجَوَزَ الزمخشري^(٤) وابنُ عطية^(٥) أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس،
أي: رَزَقًا هو الثمرات. ويُردُّ عليهما: بأنَّ التي للبيان إنما تجيء بعد المبهم.
وقد يُجاب عنهما: بأنهما أرادا ذلك من حيث المعنى لا الإعراب. وقد تقدّم
الكلامُ في ذلك في البقرة^(٦).

و«بأمره» يجوز أن يكونَ متعلّقاً بـ «تَجْرِي»، أي: بسببه، أو بمحذوفٍ
على أنها للحال، أي: ملتبسةً به.

آ. (٣٣) قوله تعالى: و﴿دَائِبِينَ﴾: حالٌ مِنَ الشمسِ والقمرِ،
وتقدّم اشتقاقُ الدَّأْبِ^(٧).

(١) ديوانه ٣٥، والمحرر ٢٤٥/٨. والمقلي: المُبْغَض، والقالي: المَبْغُض.

(٢) معاني القرآن ٣٧٦/٢. ولكنّه مثل بَقْلَةٍ وَقِلَال.

(٣) البرّمة: القَدْر من الحجارة.

(٤) الكشف ٣٧٩/٢.

(٥) المحرر ٢٤٦/٨.

(٦) انظر: الدر ١٩٣/١.

(٧) انظر: الدر ٣٩/٣.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: العامة على إضافة «كُلِّ» إلى «ما». وفي «مِنْ» قولان، أحدهما: أنها زائدة في المفعول الثاني، أي: كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وهذا إنما يتأتى على قول الأخفش^(١). والثاني: أن تكون تبعيضية، أي: آتاكم بعض جميع ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعول محذوف، تقديره: وآتاكم شيئاً مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وهو رأي سيويه^(٢).

و «ما» يجوز فيها أن تكون موصولة اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة، والمصدر واقع موقع المفعول، أي: مَسْئُولُكُمْ. فإن كانت مصدرية فالضمير في «سَأَلْتُمُوهُ» عائد على الله تعالى، وإن كانت موصولة أو موصوفة كان عائداً عليها، ولا يجوز أن يكون عائداً على الله تعالى، وعائد الموصول أو الموصوف محذوف؛ لأنه: إمّا أن يُقدَّر متصلاً: سَأَلْتُمُوهُ أو منفصلاً: سَأَلْتُمُوهُ إياه، وكلاهما لا يجوز فيه الحذف لما قدَّمْتُ لك أول البقرة في قوله «وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ».

وقرأ^(٤) ابن عباس ومحمد بن علي^(٥) وجعفر بن محمد والحسن والضحاك وعمرو بن فائد وقتادة وسلام ويعقوب ونافع في رواية: «مِنْ كُلِّ» منونة. وفي «ما» على هذه القراءة وجهان، أحدهما: أنها نافية، وبه بدأ الزمخشري فقال^(٦): «وما سَأَلْتُمُوهُ نفي»، ومحله النصب على الحال، أي:

(١) لا يشترط الأخفش أن تسبق بنفي وأن تدخل على نكرة. انظر: معاني القرآن ٩٨/١. ومذهبه في إعراب هذه الآية على غير ذلك. انظر: المعاني ٣٧٦/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: الدر ٩٥/١.

(٤) الشواذ ٦٨، الإتحاف ١٦٩/٢، المحتسب ٣٦٣/١، البحر ٤٢٨/٥.

(٥) وهو الباقر وتقدمت ترجمته.

(٦) الكشف ٣٧٩/٢.

آتاكم من جميع ذلك غير سائليه». قلت: ويكون المفعول الثاني هو الجار من قوله « مِنْ كُلِّ »، كقوله: «وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ»^(١).

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، هي المفعول الثاني لاتاكم. وهذا التخريج الثاني أولى، لأن في الأول منافاة في الظاهر لقراءة العامة. قال الشيخ^(٢): «ولما أحس الزمخشري بظهور التنافي بين هذه القراءة وبين تلك قال^(٣): «ويجوز أن تكون « ما » موصولة على: وآتاكم مِنْ كُلِّ ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلح أحوالكم ولا معاشكم إلا به، فكانكم طلبتموه أو سألتموه بلسان الحال، فتأول «سألتموه» بمعنى ما احتجتم إليه».

قوله: «نعمة» في معنى المنعم به، وخُتِمَت هذه بـ «إنَّ الإنسانَ لظَلُومٌ»، ونظيرتها في النحل بـ «إنَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»^(٤)، لأن في هذه تقدّم قوله «ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً»^(٥)، وبعده «وجعلوا لله أنداداً»^(٦) فجاء قوله «إنَّ الإنسانَ» شاهداً بقبح مَنْ فَعَلَ ذلك، فناسب ختمها بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدة تفصيلات وبالع فيها، وذكر قوله «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(٧)، أي: مَنْ أوجَدَ هذه النعم السابق ذكرها كَمَنْ لم يَقْدِرْ منها على شيء، فذكر أيضاً أنَّ مِنْ جملة تفضلاته اتصافه بهاتين الصفتين.

(١) الآية ٢٣ من النمل.

(٢) البحر ٤٢٨/٥.

(٣) الكشف ٣٧٩/٢.

(٤) الآية ١٨ من النحل.

(٥) الآية ٢٨ من إبراهيم.

(٦) الآية ٣٠ من إبراهيم.

(٧) الآية ١٧ من النحل.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾: مفعولا الجعل التصييري، وقد تقدّم تحريره في البقرة^(١). قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: أي فرق بين قوله «اجْعَلْ هذا بلداً آمناً»^(٣) وبين قوله «هذا البلد آمناً»؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وفي الثاني أن يخرجَه من صفته كان عليها من الخوف إلى ضدها من الأمن، كأنه قال: هو بلد مخوف فاجعله آمناً».

قوله: «وَأَجْنِبْنِي» يُقال: جَنَبَهُ شَرًّا، / وَأَجَنَبَهُ إِيَّاهُ، ثلاثياً ورباعياً، وهي [أ/٥٣٨] لغة نجد، وجَنَبَهُ إِيَّاهُ مشدداً، وهي لغة الحجاز، وهو المَنعُ، وأصله من الجانب. وقال الراغب^(٤): «وقوله تعالى: «وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ» مِنْ جَنَبْتُهُ عَنْ كَذَا، أي: أَبَعَدْتُهُ مِنْهُ. وقيل: مِنْ جَنَبْتُ الْفَرَسَ كَأَنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَقُودَهُ عَنْ جَانِبِ الشَّرِّ بِالطَّافِ مِنْهُ وَأَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ».

و«أَنْ نَعْبُدَ» على حَذْفِ الحرف، أي: عَنْ أَنْ. وقرأ^(٥) الجحدري وعيسى الثقفي «وَأَجْنِبْنِي» بقطع الهمزة مِنْ أَجَنَبَ.

آ. (٣٦) والضميرُ في «إِنَّهِنَّ» و«أَضَلَّلَنْ» عائِدُ على الأصنام لأنها جمعُ تكسيرٍ غيرِ عاقلٍ. وقوله «مَنِي»، أي: مِنْ أَشْيَاعِي.

قوله: «وَمَنْ عَصَانِي» شرط، ومحلُّ «مَنْ» الرفعُ بالابتداء، والجوابُ «فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» والعائدُ محذوفٌ، أي: لَهُ.

(١) انظر: الدر ١/١٩٢.

(٢) الكشف ٢/٣٧٩.

(٣) الآية ١٢٦ من البقرة.

(٤) المفردات ١٠٠.

(٥) البحر ٥/٤٣١، والمحتسب ١/٣٦٣، والشواذ ٦٨.

- إبراهيم -

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾: يجوز أن يكون المفعول محذوفاً، وهذا الجار صفته، أي: أسكنت ذريةً مِنْ ذريتي. ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدة عند الأخفش^(١).

قوله: «بوادٍ»، أي: في وادٍ، نحو: هو بمكة.

قوله: «عند بَيْتِكَ» يجوز أن يكون صفةً لـ «وادي». وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون بدلاً منه»، يعني أنه يكون بدل بعضٍ مِنْ كُلِّ، لأنَّ الوادي أعظمُ مِنْ حضرة البيت. وفيه نظرٌ، من حيث إنَّ «عند» لا تتصرف.

قوله: «لِيُقيموا» يجوز أن تكون هذه اللام لام أمرٍ، وأن تكون لام علة. وفي متعلقها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بِأَسَكَنْتُ وهو ظاهرٌ، ويكون النداء معترضاً. الثاني: أنها متعلقةٌ بِاجْتَنِبْنِي، أي: اجْتَنِبْهُم الأضنامَ لِيُقيموا، وفيه بُعدٌ.

قوله: «أفئدة من الناس» العائمة على «أفئدة» جمع «فؤاد» كغراب وأغربة. وقرأ^(٣) هشام عن ابن عامر بياء بعد الهمزة، ف قيل: إشباع، كقوله^(٤):
يُجَبِّك عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ ٢٨٩٥ -

(١) قدّر الأخفش في معاني القرآن ٣٧٧ المفعول محذوفاً والجار صفة له، ولم يقدر زيادة «مِنْ».

(٢) الإملاء ٦٩/٢.

(٣) الإتحاف ١٧٠/٢، البحر ٤٣٢/٥، النشر ٢٩/٢، التيسير ١٣٥.

(٤) لم أهد إلى قائله، وصدره:

تُجَبِّكُ نَفْسِي مَا حَيَّيْتُ فَلِنْ أُمْتُ

وهو في رصف المباني ١٣، وورد في الأصل قبل قوله «يجبك» حتى، وهي

مقحمة.

أي: تَرَب، وكقوله^(١):

٢٨٩٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عُقَدَ الْأَذْنَابِ

وقد طعن جماعة على هذه القراءة وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر فكيف يُجْعَلُ في أفصح كلام؟ وزعم بعضهم أن هشاماً إنما قرأ بتسهيل الهمزة بين بين، فظنّها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، قال: «كما تُوهَم عن أبي عمرو اختلاسه في «بارئكم»^(٢) و«يأمركم»^(٣) أنه سَكَن». وهذا ليس بشيء فإن الرواة أجل من هذا.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «إفادة» بزنة «رفادة»، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مصدراً لإفاد كأقام إقامة، أي: ذوي إفادة، وهم الناس الذين يُنتَفَعُ بهم. والثاني: أن يكون أصلها «وفادة» فأبدلت الواو همزة نحو: إشاح وإعاء.

وقرأت أم الهيثم^(٥) «أفودة» بواو مكسورة، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون جمع «فواد» المُسَهَّل: وذلك^(٦) أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها يَطْرُدُ قَلْبُهَا وَاوًا نحو: جُون^(٧)، ففعل في «فواد» المفرد ذلك، فأقرت في الجمع على حالها. والثاني: قال صاحب «اللوامح»: «هي جمع وفد». قلت: فكان ينبغي أن يكون اللفظ «أوفدة» بتقديم الواو، إلا أن يُقال: إنه

(١) تقدم برقم (١٤٦٢).

(٢) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤١٦/١.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٤٣٣/٥، والشواذ ٦٨.

(٥) لم أقف على ترجمتها.

(٦) انظر: الممتع ٣٦٢/١.

(٧) الجُون: ج جُونة وهي سلة مستديرة مغطاة جلدًا، يُجعل فيها الطيب والياب.

جَمَعَ « وَفَدًا » على « أَوْفَدَ » ثم قلبه فوزنه أَعْفَلَة ، كقولهم : آرام في أَرَام^(١) وبابه ، إلا أنه يَقْلُ جمعُ فَعَلٍ على أَفْعَلَة نحو : نَجَد وأنجدة^(٢) ، وَوَهِيَ^(٣) وأوهية . وأم الهيثم امرأة تُقَل عنها شيء من اللغة .

وقرىء « آفدة » بزنة ضاربة ، وهي تحتل وجهين ، أحدهما : أن تكون مقلوبة من أفئدة بتقديم الهمزة على الفاء فَقَلِبَتِ الهمزة ألفاً ، فوزنها أَعْفَلَة كآرام في أَرَام . والثاني : أنها اسم فاعلٍ مِنْ أَفَدَ يَأْفُد ، أي : قَرَّب ودنا ، والمعنى : جماعة آفدة ، أو جماعات آفدة .

وقرىء « آفدة » بالقصر ، وفيها وجهان أيضاً ، أحدهما : أن يكون اسم فاعلٍ على فِعْلٍ كَفَرِحَ فهو فَرِح . [والثاني] : أن تكون مخففة من « أفئدة » . بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وحذف الهمزة .

و « من الناس » في « مِنْ » وجهان ، أحدهما : أنها لا ابتداء الغاية . قال الزمخشري^(٤) : « ويجوز أن تكون « مِنْ » لا ابتداء الغاية كقولك : « القلبُ مني سقيم » تريد : قلبي ، كأنه قيل : أفئدة ناسٍ ، وإنما نَكَّرَتِ المضاف في هذا التمثيل لتأكيد « أفئدة » لأنها في الآية نكرة ، ليتناول بعض الأفئدة » . قال الشيخ^(٥) : « ولا يَظْهَر كونها للغاية ؛ لأنه ليس لنا فِعْلٌ يُبْتَدَأُ فيه بغاية^(٦) ينتهي إليها ، إذ / لا يَصِحُّ جَعْلُ ابتداء الأفئدة من الناس » .

[٥٣٨/ب]

(١) آرام جمع رثم وأصله أفعال أَرَام ثم حدث فيه قلب مكاني بتقديم العين وتسكينها فصار أَرَام . اجتمعت همزتان متحركتان وساكنة فقلبت الثانية من جنس الأولى فصار آرام على وزن أعفال ورسمه آرام .

(٢) النجد : ما ارتفع من الأرض .

(٣) الوهي : الشق في الشيء .

(٤) الكشف ٣٨٠/٢ .

(٥) البحر ٤٣٢/٥ .

(٦) البحر : لغاية .

- إبراهيم -

والثاني : أنها للتبعيض ، وفي التفسير : لو لم يقل « من الناس » لحجّ الناس كلهم .

قوله : « تَهْوِي » هذا هو المفعول الثاني للجعل . والعامة « تَهْوِي » بكسر العين بمعنى : تُسْرِعُ وتَطِيرُ شوقاً إليهم . قال (١) :

٢٨٩٧ - وإذا رَمَيْتَ به الفِجَاجَ رَأَيْتَهُ يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوِيَّ الْأَجْدَلِ وَأَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، كقوله (٢) :

٢٨٩٨ - حتى إذا مَا هَوَتْ كَفُّ الْغَلَامِ لَهَا طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيَشِهَا بَتَكُ

وإنما عُدِّي (٣) بـ « إلى » لأنه ضُمِّنَ معنى « تميل » ، كقوله (٤) :

٢٨٩٩ - تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الْهَدْيَ مَا مُؤْمِنُ الْجَنِّ كَأَنْجَاسِهَا

وقرأ (٥) أمير المؤمنين علي وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر ابن محمد ومجاهد بفتح الواو ، وفيه قولان ، أحدهما : أَنَّ « إلى » زائدة ، أي : تهوَاهم . والثاني : أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى تَنَزَّعَ وتميل ، ومصدرُ الأول على « هَوِيَّ » ، كقوله (٦) :

(١) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٤/٢ ، واللسان « خرم » ، والمحرو ٢٥٤/٨ . والفجج : ج فج وهو الطريق ، والمخارم : في رؤوس الجبال . والأجدل : الصقر .

(٢) تقدم برقم (١٦٥٢) .

(٣) أي في الآية .

(٤) لم أعتد إلى قائله وهو في المحرر ٢٥٤/٨ ، والبحر ٤٣٣/٥ برواية « كأجاسها » .

(٥) المحتسب ٣٦٤/١ ، والبحر ٤٣٣/٥ ، والشواذ ٦٩ .

(٦) تقدم برقم (٢٨٩٧) .

- إبراهيم -

٢٩٠٠ - يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيَّ الْأَجْدَل

والثاني على «هَوَى». وقال أبوالبقاء^(١): «معناها متقاربان إلا أن هَوَى - يعني بفتح الواو - متعذ بنفسه، وإنما عُدِّيَ بِإِلَى حَمَلًا عَلَى تَمِيلٍ».

وقرأ^(٢) مسلمة بن عبد الله: «تُهَوَى» بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول مِنْ «أهوى» المنقول مِنْ «هَوِيَّ» اللّازم، أي: يُسْرِعُ بِهَا إِلَيْهِمْ.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿عَلَى الْكِبَرِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن «على» على بابها من الاستعلاء المجازي. والثاني: أنها بمعنى مع كقوله^(٣):

٢٩٠١ - إِنِّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي
أَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ تُؤْكَلُ الْكَتِفُ

قاله الزمخشري^(٤). ومحلُّ هذا الجارِّ النصبُ على الحالِ من الباءِ في «هَبْ لِي».

قوله: «لَسَمِيعُ الدَّعَاءِ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون فعيل مثالَ مبالغَةٍ مضافاً إلى مفعوله، وإضافته مِنْ نصبٍ، وهذا دليلٌ لسيبويه^(٥) على أن فَعِيلًا يعملُ عملَ اسمِ الفاعل، وإن كان قد خالف جمهور البصريين والكوفيين.

(١) الإملاء ٦٩/٢.

(٢) المحتسب ٣٦٤/١، البحر ٤٣٣/٥، ومسلمة بن عبد الله بن ربيعي السجني الدمشقي. قال ابن حجر: مقبول من السادسة. التقريب ٥٣١، وهناك الفهري البصري النحوي. له اختيار في القراءة، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢٩٨/٢.

(٣) لم أتهتد إلى قائله وهو في البحر ٤٣٤/٥، والكشاف ٣٨١/٢.

(٤) الكشاف ٣٨١/٢.

(٥) الكتاب ٥٦/١.

الثاني: أن الإضافة ليست من نصب، وإنما هو كقولك: «هذا ضاربُ زيدٍ أُمس». الثالث: أن سميعاً مضافاً لمرفوعه ويُجعلُ دعاءُ الله سميعاً على المجاز، والمراد سماع الله، قاله الزمخشري^(١).

قال الشيخ^(٢): «وهو بعيدٌ لاستلزامه أن يكون من الصفة المشبهة والصفة متعدية، وهذا إنما يتأتى على قولِ الفارسي فإنه يُجيز أن تكون الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بشرط أمن اللبس نحو: «زيد ظالمُ العبيد» إذا عُلِمَ أن له عبيداً ظالمين، وأما هنا فاللبسُ حاصلٌ؛ إذ الظاهرُ أنه من إضافة المثال للمفعول لا للفاعل».

قلت: واللبسُ أيضاً هنا مُنتَفٍ لأن المعنى على الإسناد المجازي كما تقرر فانتفى اللبسُ.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾: عطفٌ على المفعول الأول لـ «اجعلني»، أي: واجعل بعضَ ذُرِّيَّتِي مقيمَ الصلاة. وهذا الجارُ في الحقيقة صفةٌ لذلك المحذوف، أي: وبعضاً من ذريتي.

قوله: «وتَقَبَّلْ دعائي»^(٣) قرأ^(٤) أبو عمرو وحمزة وورش بإثبات الياء وصلّاً وحذفها وقفاً، والبزِّي بإثباتها في الحالين، والباقون بحذفها وصلّاً ووقفاً، وقد روى بعضهم إثباتها وقفاً أيضاً.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿وَلِوَالِدَيْ﴾: العامةُ على «والِدَيَّ» بألفٍ

(١) الكشاف ٣٨١/٢.

(٢) البحر ٤٣٤/٥.

(٣) رسمها على القراءة الثانية كما سيأتي.

(٤) الإتحاف ١٧١/٢، السبعة ٣٦٣، البحر ٤٣٤/٥، التيسير ١٣٥، النشر ٣٠١/٢.

- إبراهيم -

بعد الواو وتشديد الياء، وابن جبير^(١) كذلك، إلا أنه سَكَن الياء أَرَاد والده وحده كقوله^(٢) «واغفر لأبي».

وقرأ الحسين بن علي ومحمد وزيد ابنا علي بن الحسين وابن يعمر «ولولدي» دون ألف، تثنية وَلَدَ، ويعني بهما إسماعيل وإسحاق، وأنكرها الجحدريُّ بأنَّ في مصحف أبي «ولأبوي» فهي مفسرة لقراءة العامة.

وروي عن ابن يعمر أنه قرأ «ولولدي» بضم الواو وسكون الياء، وفيها تأويلان، أحدهما: أنه جمع «وَلَدَ» كأَسَد في «أَسَد»، وأن يكون لغة في الولد كالحزن والحزن، والعدم والعُدم، والبخل والبخل، وعليه قول الشاعر^(٣):

٢٩٠٢- فليت زياداً كان في بطن أمه

وليت زياداً كان ولَدَ حمار

وقد قُرئ بذلك في مريم^(٤) والزخرف^(٥) ونوح^(٦) في السبعة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. و«يوم» نصبٌ بـ «اغفر».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿ليوم﴾: أي: لأجل يوم، فاللام للعلّة وقيل: بمعنى إلى، أي: للغاية. وقرأ العامة «يُوخِّرُهُم» بالياء لتقدّم اسم الله

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٦٥/١، البحر ٤٣٥/٥، الشواذ ٦٩.

(٢) الآية ٨٦ من الشعراء.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في اللسان (ولد)، والمحرر ٢٥٧/٨، والبحر ٤٣٥/٥.

(٤) الآية ٧٧ من مريم وقراءة ضم الواو وسكون اللام لحمزة والكسائي. السبعة ٤١٢.

(٥) الآية ٨١.

(٦) الآية ٢١.

- إبراهيم -

الكريم. وقرأ^(١) الحسن والسلمي والأعرج وخلائق - وتروى عن أبي عمرو - «نُوخِرهم» بنون العظمة. و«تَشْخَصُ» صفة لـ «يوم» ومعنى شُخْوصِ البصر حِدَّةُ النظرِ وَعَدَمُ استقراره في مكانه، ويقال^(٢): شَخَصَ سَهْمُهُ وَبَصَرُهُ وَأَشْخَصَهُمَا صَاحِبُهُمَا، وَشَخَصَ بَصَرُهُ: لَمْ يَطْرِفْ جَفْنُهُ، ويقال: شَخَصَ / مِنْ بَلَدِهِ، أَي: بَعْدَ، وَالشَّخْصُ: سَوَادُ الْإِنْسَانِ الْمَرْتِيٍّ مِنْ [أ/٥٣٩] بعيد.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رَوْوِسِهِمْ﴾: حالان من المضاف المحذوف؛ إذ التقدير: أصحاب الأبصار، إذ يقال: شَخَصَ زَيْدٌ بَصَرَهُ، أَوْ تَكُونُ الْأَبْصَارُ دَلَّتْ عَلَى أَرْبَابِهَا فَجَاءَتْ الْحَالُ مِنَ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٣). وقيل: «مُهْطِعِينَ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أَي: يُبْصِرُهُمْ مُهْطِعِينَ. ويجوز في «مُقْنِعِي» أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مُهْطِعِينَ» فَتَكُونُ حَالاً مُتَدَاخِلَةً. وإضافة «مُقْنِعِي» غَيْرُ حَقِيقَةٍ فَلِذَلِكَ وَقَعَتْ حَالاً.

والإهطاع: قيل: الإسراعُ في المشي قال^(٤):

٢٩٠٣ - إِذَا دَعَانَا فَأَهْطَعْنَا لِدَعْوَتِهِ

دَاعٍ سَمِيعٌ فَلَفَّقُونَا وَسَاقُونَا

(١) الإتحاف ١٧١/٢، البحر ٤٣٥/٥، القرطبي ٣٧٦/٩، السبعة ٣٦٣، وقال: إنها رواية عباس عن أبي عمرو.

(٢) انظر: اللسان (شخص).

(٣) الإملاء ٧٠/٢.

(٤) البيت لعمران بن حِطَّان وهو في المحرر ٢٥٩/٨، والبحر ٤٢٩/٥. ولف: جمع.

وقال (١):

٢٩٠٤ - وَبِمُهْطَعٍ سُوحٍ كَانَ عِنَانُهُ

في [رأس] جَذَعٍ

وقال أبو عبيدة (٢): «قد يكون الإسراع وإدامة النظر». وقال الراغب (٣):

«هَطَعَ الرجلُ بصره إذا صَوَّبَهُ، وَبَعِيرٌ مُهْطَعٌ إِذَا صَوَّبَ عُنُقَهُ». وقال الأخفش (٤): «هو الإقبالُ على الإصغاء» وأنشد (٥):

٢٩٠٥ - بِدِجْلَةٍ دَارَهُمْ وَلَقَدْ أَرَاهُمْ

بِدِجْلَةٍ مُهْطِعِينَ إِلَى السَّمَاعِ

والمعنى: مُقْبِلِينَ بِرُؤُوسِهِمْ إِلَى سَمَاعِ الدَّاعِي. وَقَالَ ثَعْلَبُ: «أَهْطَعَ

الرجلُ إِذَا نَظَرَ بِذُلٍّ وَخُشُوعٍ، لَا يُقْلِعُ بَصَرَهُ»، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ فَقَدْ سَمِعَ فِيهِ: أَهْطَعَ وَهَطَعَ رُبَاعِيًّا وَثَلَاثِيًّا.

(١) تمامه:

في رأس جَذَعٍ مِنْ أَوَالِ مُشْدَبٍ

وهو في مجاز القرآن ٣٤٢/١، والبحر ٤٢٩/٥، والمحزر ٢٥٩/٨. والبيت بهذه الرواية لم أهتم إلى قائله، وثمة رواية ثانية في اللسان منسوبةً لأنيف بن حَبَلَةَ:

أَمَّا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ فَكَأَنَّهُ لِلْعَيْنِ جَذَعٌ مِنْ أَوَالِ مُشْدَبٍ

والسرح: السريعة. وأوال: قرية بالبحرين.

(٢) لم يزد في مجاز القرآن ٣٤٢/١ على قوله «أي مسرعين».

(٣) المفردات ٥٤٣.

(٤) ليس في «معاني القرآن».

(٥) البيت لابن مفرغ، وهو في ديوانه ١٦٧، والمحزر ٢٥٩/٨، واللسان (هطع)،

والقرطبي ٢٧٩/٩، ومجاز القرآن ٣٤٣/١.

- إبراهيم -

والإقناع: رَفَعَ الرأسَ وإدَامَةُ النظر من غير التفاتٍ إلى غيره، قاله القتيبي^(١) وابن عرفة، ومنه قوله يَصِفُ إبلاً ترعى أعالى الشجر فترفع رؤوسها^(٢):

٢٩٠٦- يُبَاكِرنَ العِضَاءَ بِمُقْنَعَاتٍ نَوَاجِذُهُنَّ كَالْحِدَا الوَقِيعِ
ويقال: أَقْنَعَ رأسه، أي: طَاطَاهَا وَنَكَّسَهَا فهو من الأضداد، والقناعة:
الاجْتِزَاءُ باليسير، ومعنى قَنِعَ بكذا: ارتفع رأسه عن السؤال، وفَمَّ مُقْنَعٌ:
مَعْطُوفُ الأَسنانِ إلى^(٣) داخله ورجلُ مُقْنَعٍ بالتشديد. ويقال: قَنِعَ يَقْنَعُ
قَنَاعَةً وَقَنَعًا إِذَا رَضِيَ، وَقَنَعَ قَنُوعًا إِذَا سَأَلَ، فوقع الفرقُ بالمصدر^(٤).

وقال الراغب^(٥): «قال بعضهم: «أصلُ هذه الكلمة مِنَ القِنَاعِ، وهو ما يُغْطِي الرأسَ، والقَانِعُ مَنْ [لا] يُلْحُحُ فِي السُّؤالِ فَيَرْضَى بما يَأْتِيهِ كقوله^(٦)»:

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٣.

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والقرطبي ٣٧٧/٩، والمحزر ٢٦٠/٨، ومجاز القرآن ٣٤٣/١، واللسان: قنع. ويباكرن: يبادرن ويعاجلن. والعشاء: أعظم الشجر. والمقنعات: رؤوس مرفوعات والمقنع في الأصل: الفم القوي وعطف أسنانه للداخل. الحدأ: جمع جدأ وهي الفأس. الوقيع: المحدد. شبه أسنان الإبل بالفؤوس الحادة.

(٣) الأصل: «إليه» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٤) انظر: القاموس (قنع).

(٥) المفردات ٤١٣.

(٦) زيادة من «المفردات».

(٧) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والمفردات ٤١٣، واللسان: (قنع). والمفاقر: وجوه الفقر. والقنوع: السؤال والتذلل للمسألة. وجملة «يصلحه» حال. أي: قيام المرء على حفظ ماله أفضل له من التبذير وذل السؤال.

- إبراهيم -

٢٩٠٧- لَمَالُ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيُغْنِي مَفَاقرَهُ أَغْفٌ مِنَ الْقُنُوعِ
ورجل مَقْنَعٌ يَقْنَعُ بِهِ. قال (١):

٢٩٠٨-

شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

والرُّؤُوسُ: جمع رَأْسٍ وهو مُؤَنَّثٌ، وَيُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَرُوسٍ،
وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى رُؤُوسٍ، وَالْأَرَأْسُ: الْعَظِيمُ الرَّأْسِ، وَيُعَبَّرُ بِهَا عَنِ الرَّجُلِ
الْعَظِيمِ كَالْوَجْهِ، وَالرَّئِيسُ مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ، وَرِئَاسُ السَّيْفِ مَقْبَضُهُ، وَشِئَاءُ
رَأْسَاءِ اسْوَدَّتْ رَأْسَهَا.

قوله: «لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ» فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ أَيْضاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي
«مُقْنَعِي». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنْ «مُقْنَعِي» كَذَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٢)، يَعْنِي أَنَّهُ
يَحُلُّ مَحَلَّهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً.

وَالطَّرْفُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، وَأُطْلِقَ عَلَى الْفَاعِلِ لِقَوْلِهِمْ: «مَا فِيهِمْ عَيْنٌ
تَطْرِفُ»، [وَلَعَلَّهُ] (٣) هُنَا الْعَيْنُ. قَالَ (٤):

٢٩٠٩- وَأَغْضُ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارَتِي
حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي مَأْوَاهَا

(١) صدره:

وَبَايَعْتُ لَيْلَى بِالْخَلَاءِ وَلَمْ يَكُنْ

وَهُوَ لِلْبَيْتِ، وَقَوْلُهُ «عُدُولٌ» اسْمٌ «يَكُنْ». وَالْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ (قَنَعٌ) وَالْمُفْرَدَاتُ
٤١٤.

(٢) الإملاء ٧٠/٢.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٣٠٨، والقرطبي ٣٧٧/٩.

- إبراهيم -

والطَّرْفُ: الجَفْنُ أيضاً، يقال: ما طَبَّقَ طَرْفَهُ - أي: جَفَنَهُ - على الآخر، والطَّرْفُ أيضاً تحريك الجَفْنِ.

قوله: «وَأَفْعِدْتُهُمْ هَوَاءً» يجوز أن يكون استئنافاً، وأن يكون حالاً، والعاملُ فيه: إمَّا «يَرْتَدُّ»، وإمَّا ما قبله من العوامل. وأفرد «هواء» وإن كان خبراً عن جمعٍ لأنه في معنى: فارغة متخرقة، ولو لم يقصد ذلك لقال: «أَهْوِيَّة» ليطابق الخبر مبتدأه.

والهواء: الخالي من الأجسام، ويُعبر به عن الجبن، يقال: جَوْفُهُ هَوَاءٌ، أي: فارغ، قال زهير^(١):

٢٩١٠ - كَانَ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ
مِنَ الظُّلْمَانِ جُوجُوهُ هَوَاءٍ
وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه^(٢):

٢٩١١ - وَأَنْتَ مُجَوِّفٌ نَجَبٌ هَوَاءٍ
النَّجَبُ: الذي أَخَذَتْ نُحْبَتَهُ، أي: خِيَارَهُ.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: مفعول ثانٍ لـ «أَنْذِرْ»، أي: خَوْفُهُمْ عَذَابَ يَوْمٍ، كذا قدره أبو البقاء^(٣)، وفيه نظر؛ إذ يُؤول إلى قولك: أَنْذِرْ عَذَابَ يَوْمٍ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ، فلا حاجة إلى ذلك. ولا جائز أن يكون ظرفاً

(١) ديوانه ٦٣، والمحرر ٢٦٢/٨، والقرطبي ٣٧٨/٩، يصف ناقته. الرحل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب عليه، والصعل: الصغير الرأس، والجوجؤ: الصدر، يشبه ناقته في سرعتها بالظليم - وهو ذكر النعام - فكان رَجُلُهَا فوقه.

(٢) ديوانه ١٨، والمحرر ٢٦٢/٨، وصدره:

أَلَا أَبْلَغُ أَبَا سَفِيَّانٍ عَنِي

(٣) الإملاء ٧٠/٢.

له، لأنَّ ذلك اليوم لا إنذار فيه، سواء قيل: إنه يومُ القيامة، أو يومُ لهلاكهم، أو يومُ يلقاهم الملائكة. وقوله: «نُجِبَ» جوابُ الأمر.

قوله: «أو لم تكونوا» قال الزمخشري^(١): «على إرادة القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بطراً وأشراً، وأن يقولوه بلسان الحال حيث بنوا شديداً وأملوا بعيداً».

و«مالك» جوابُ القسم، وإنما جاء بلفظ الخطاب، لقوله: «أَقْسَمْتُ» ولو جاء بلفظ المُقسِّمين لقل: ما لنا. وقدَّر الشيخ^(٢) ذلك القول من قول الله تعالى أو الملائكة، أي: فيقال لهم: أو لم تكونوا. وهو عندي أظهر من الأول، أعني جريان القول من غيرهم لا منهم.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِنِ﴾: أصلُ «سَكَنَ» التعدي بـ «في» كما في هذه الآية، وقد يتعدى بنفسه. قال الزمخشري^(٣): «السكنى من السكون الذي هو اللَّبْثُ، وأصلُ تَعَدَّيْهِ بـ «في» كقولك: قَرَأَ في الدار، وأقام فيها، وغني فيها، ولكنه لما نُقِلَ إلى سكونٍ خاص تصرف فيه، فقل: «سَكَنَ الدار» كما قيل: تَبَوَّأَهَا وَأَوَّطَنَهَا، ويجوز أن يكون من السُّكُون، أي: قَرَأُوا فيها واطمأنوا».

قوله: «وَتَبَيَّنَ» فاعله مضمَرٌ لدلالة الكلام عليه، [أي]: حالهم وخبرهم وهلاكهم. و«كيف» نَصَبٌ بِفَعْلُنَا، وجملَةُ الاستفهام ليست معمولَةً لـ «تَبَيَّنَ»؛ لأنه من الأفعال التي لا تُعَلَّقُ، ولا جائز أن يكون «كيف» فاعلاً؛

(١) الكشف ٣٨٣/٢.

(٢) البحر ٤٣٦/٥.

(٣) الكشف ٣٨٣/٢.

لأنها: إما شرطية أو استفهامية، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدمه، والفاعل لا يتقدم عندنا.

وقال بعض الكوفيين: «إن جملة «كيف فعلنا» هو الفاعل»، وهم يُجيزون أن تكون الجملة فاعلاً، وقد تقدم هذا قريباً في قوله تعالى: «ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه»^(١).

والعامة على «تبيين» فعلاً ماضياً. وقرأ^(٢) عمر بن الخطاب والسلمي في رواية عنه: «ونبين» بضم النون الأولى والثانية، مضارع «بين»، وهو خبر مبتدأ مضمرة، والجملة حال، أي: ونحن نبين. وقرأ السلمي - فيما نقل المهدوي - كذلك إلا أنه سكن النون للجزم نسقاً على «تكونوا»، فيكون داخلاً في حيز التقرير.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وعند الله مكرهم﴾: يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لفاعله كالأول بمعنى: أن مكرهم الذي مكروه جزاؤه عند الله تعالى، أو للمفعول، بمعنى: أن عند الله مكرهم الذي يَمَكُرهم به، أي: يُعَذِّبهم. قالهما الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يصح إلا إن كان «مكر» يتعدى بنفسه كما قال هو، إذ قدر: يَمَكُرهم به، والمحفوظ أن «مكر» لا يتعدى إلى مفعول به بنفسه. قال تعالى: «وإذ يَمْكُر بك الذين كفروا»^(٥)، وتقول: زيدٌ مَمَكُورٌ به، ولا يُحفظ «زيدٌ مَمَكُورٌ» بسبب كذا».

(١) الآية ٣٥ من يوسف. وانظر: الدر ٤٩٤/٦.

(٢) البحر ٤٣٦/٥، القرطبي ٣٧٩/٩.

(٣) الكشف ٣٨٣/٢.

(٤) البحر ٤٣٧/٥.

(٥) الآية ٣٠ من الأنفال.

قوله «لِتَرْوُلَ» قرأ العامة بكسر اللام، والكسائي^(١) بفتحها فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها^(٢) نافية واللام لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفي، وفي «كان» حينئذ قولان، أحدهما: أنها تأمة، والمعنى: تحقير مكرهم، أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي كالجبال في ثوبتها وقوتها. ويؤيد كونها نافية قراءة^(٣) عبد الله: «وما كان مكرهم». القول الثاني: أنها ناقصة، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوف واللام متعلقة به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جرته، كما هو مذهب الكوفيين، وقد تقرر هذا في آخر آل عمران^(٤).

الوجه الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة. قال الزمخشري^(٥): «وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لشدته، أي: وإن كان مكرهم معداً لذلك». وقال ابن عطية^(٦): «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أي: وإن كان شديداً^(٧)، إنما يفعل لتذهب به عظام الأمور» فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففة لأنه إثبات.

والثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أي: وإن كان مكرهم معداً لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه. وقد رجح الوجهان الأخيران على الأول^(٨) وهو أنها نافية؛ لأن فيه

(١) الإتخاف ١٧١/٢، البحر ٤٣٧/٥، السبعة ٣٦٣، الحجة ٣٧٩، النشر ٣٠٠/٢.

(٢) أي «إن».

(٣) البحر ٤٣٨/٥، الشواذ ٦٩.

(٤) الدر المصون ٥٠٧/٣.

(٥) الكشف ٣٨٣/٢.

(٦) المحرر ٢٦٤/٨.

(٧) الأصل: «شديد» وما أثبتاه من ابن عطية، وفي نقل البحر عنه «شديداً بما».

(٨) أي رجح كونها مخففة أو شرطية على كونها نافية.

- إبراهيم -

معارضة لقراءة الكسائي^(١)، وذلك أن قراءته تُؤذَن بالإِثبات، وقراءة غيره تُؤذَن بالنفي.

وقد أجاب بعضهم عن ذلك بأن الحال في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظامٍ غيرِ الإسلامِ ومُعجزاته كمكرهم صلاحية إزالتها، وفي قراءة الجماعة مُشارٌ بها إلى ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تَعَارُض؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفيًا وإثباتًا.

وأما قراءة الكسائي ففي «إن» وجهان: مذهبُ البصريين، أنها المخففة واللام فارقة، ومذهبُ الكوفيين: أنها نافية واللام بمعنى «إلا»، وقد تقدّم تحقيقُ المذهبين.

وقرأ^(٢) عمرٌ وعليٌ وعبد الله وزيد بن علي وأبوسلمة^(٣) وجماعة «وإن كاد مكرهم لتزول» كقراءة الكسائي إلا أنهم جعلوا مكان نون «كان» دالًّا فعلًا مقاربة، وتخريجها كما تقدّم، ولكن الزوال غير واقع. وقرئ^(٤) «لَتَزُول» بفتح اللامين. وتخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغة مَنْ يفتح لام «كي».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿مُخْلِيفٌ وَعَدِهِ﴾: العامة على إضافة «مُخْلِيفٌ» إلى «وعده» وفيها وجهان، أظهرهما: أن «مُخْلِيفٌ» يَتَعَدَّى لاثنيين كفعليه، فقدّم المفعول الثاني، وأضيف إليه اسمُ الفاعل تخفيفاً نحو: «هذا

(١) الذي قرأ بفتح لام «لتزول».

(٢) الشواذ ٦٩، والمحتسب ٣٦٥/١، والبحر ٤٣٧/٥، والطبري ٣٨٠/٩.

(٣) وهو أبوسلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله. وقيل:

إسماعيل، ثقة مكثر. توفي سنة ٩٤ أو ١٠٤. تقريب التهذيب ٦٤٥.

(٤) البحر ٤٣٨/٥.

- إبراهيم -

[٥٤٠/١] كاسِي جُبَّةً زَيْدًا قال الفراء^(١) وقطرب: «لَمَّا تَعَدَّى / إِلَيْهِمَا جَمِيعًا لَمْ يُبَالِ
بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ». وقال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَا قِيلَ: مُخْلِفَ رُسُلِهِ
وَعَدَهُ، وَلَمْ قَدَّمَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ؟ قُلْتَ: قَدَّمَ الْوَعْدَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ
لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ ثُمَّ قَالَ «رُسُلُهُ» لِيُؤْذَنَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخْلِفْ وَعْدَهُ أَحَدًا - وَلَيْسَ
مِنْ شَأْنِهِ إِخْلَافُ الْمَوَاعِيدِ - كَيْفَ^(٣) يُخْلِفُهُ رُسُلُهُ؟

وقال أبو البقاء^(٤): «هُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِمْ^(٥) :

٢٩١٢- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

وَأَنشُدْ بَعْضَهُمْ نَظِيرَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٦) :

٢٩١٣- تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وَسَائِرُهُ بِأَدِ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

وَالْحُسْبَانُ هُنَا: الْأَمْرُ الْمُنْتَفِي، كَقَوْلِهِ^(٧) :

٢٩١٤- فَلَا تَحْسَبَنَّ أَنِّي أَضِلُّ مَنِئِيَّتِي

فَكُلُّ أَمْرِيءٍ كَأَسَ الْجِمَامِ يَذُوقُ

(١) معاني القرآن ٧٩/٢.

(٢) الكشف ٣٨٤/٢.

(٣) الأفصح: فكيف.

(٤) الإملاء ٧١/٢. وانظر: معاني القرآن للفراء ٨٠/٢.

(٥) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ٨٩/١، وأسالي الشجري ٢٥٠/٢، وابن يعيش

٢/٤٥، والخزانة ١/٤٨٥، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ٩٢/١، ومعاني القرآن ٨٠/٢، والمحرر الوجيز

٨/٢٦٦، والهمع ٢/١٢٣، والدرر ٢/١٥٦. والبيت في وصف هاجرة جعلت

الثيران تدخل رؤوسها في الظل من شدة الحر.

(٧) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤٣٨.

الثاني: أنه متعّد لواحد، وهو «وعده»، وأما «رُسَلَه» فمنصوبٌ بالمصدر، فإنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدرِيٍّ وفعلٍ تقديرُه: مُخْلِيفٌ ما وعدَ رُسَلَه، فـ «ما» مصدريةٌ لا بمعنى الذي.

وقرأت (١) جماعةً «مُخْلِيفٌ وعده رُسَلَه» بنصبٍ «وعده» وجرٍّ «رُسَلَه» فصلاً بالمفعولِ بين المتضايقين، وهي كقراءة ابن عامرٍ «قَتْلُ أولادهم شركائهم» (٢). قال الزمخشري (٣) جرأةً منه: «وهذه في الضعْفِ كَمَنْ قرأ «قَتْلُ أولادهم شركائهم».

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ﴾: يجوز فيه عدةٌ أوجهٍ، أحدها: أن يكون منصوباً بـ «انتقام»، أي: يقع انتقامُه في ذلك اليوم. الثاني: أن ينتصبَ بـ «اذكر». الثالث: أن ينتصبَ بما يتلخص من معنى «عزيز ذو انتقام». الرابع: أن يكون بدلاً من «يوم يأتيهم» (٤). الخامس: أن ينتصبَ بـ «مُخْلِيفٌ». السادس: أن ينتصبَ بـ «وَعْدَه»، و «إِنَّ» وما بعدها اعتراضٌ. ومنع أبو البقاء (٥) هذين الأخيرين، قال: «لأنَّ ما قبل «إِنَّ» لا يعمل فيما بعدها». وهذا غيرُ مانعٍ لأنه كما تقدّم اعتراضٌ فلا يُبالى به فاصلاً.

وقوله «والسّمواتُ» تقديرُه: وتُبَدَّلُ السّمواتُ غيرَ السّمواتِ. وفي التبدّل قولان: هل هو متعلّق بالذات أو بالصفة؟ وإلى الثاني ميلٌ

(١) البحر ٢٤٤/٥، الكشف ٣٨٤/٢، المحرر ٢٦٦/٨.

(٢) الآية ١٣٧ من الأنعام. وانظر: الدر ١٦١/٥.

(٣) الكشف ٣٨٤/٢.

(٤) في الآية ٤٤.

(٥) الإملاء ٧١/٢.

ابن عباس، وأنشد^(١):

٢٩١٥- فما الناس بالناس الذين عهدتْهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

وقرىء^(٢) «نُبدل» بالنون «الأرض» نصباً، و«السموات» نسق عليه.

قوله: «وَبَرَزُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة، أي: وَيَبْرُزُونَ، كذا قدره أبو البقاء^(٣)، يعني أنه ماضٍ يُراد به الاستقبال، والأحسن أنه مثل «ونادى أصحاب النار»^(٤) «ونادى أصحاب الجنة»^(٥) «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٦) «أتى أمر الله»^(٧) لتحقيق ذلك.

والثاني: أنها حالٌ من الأرض، و«قد» معها مُرادَةٌ، قاله أبو البقاء^(٨)، ويكون الضميرُ في «بَرَزُوا» للخلقِ دَلَّ عليهم السياق، والرباطُ بين الحال وصاحبها الواو.

وقرأ^(٩) زيد بن علي «وَبَرَزُوا» بضم الباء وكسر الراء مشددةً على التكثير في الفعل ومفعوله.

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكشاف ٣٨٤/٢، والبحر ٤٣٩/٥.

(٢) البحر ٤٤٠/٥.

(٣) الإملاء ٧١/٢.

(٤) الآية ٥٠ من الأعراف.

(٥) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٦) الآية ٢ من الحجر.

(٧) الآية ١ من النحل.

(٨) الإملاء ٧١/٢.

(٩) البحر ٤٤٠/٥.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿مُقَرَّنِينَ﴾: يجوز أن يكون حالاً على أنها بصرية، وأن يكون مفعولاً ثانياً على أنها علمية. و«في الأصفاد» متعلق به. وقيل: بمحذوفٍ على أنه حالٌ أو صفةٌ «مُقَرَّنِينَ». والمُقَرَّنُ: مَنْ جُمِعَ فِي الْقَرْنِ، وهو الحبلُ الذي يُربط به، قال^(١):

٢٩١٦ - وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ
وقال آخر^(٢):

٢٩١٧ - والخيرُ والشرُّ مَلْزُوزَانِ فِي قَرْنٍ

.....

وفي التفسير: أَنَّ كُلَّ كَافِرٍ يُقَرَّنُ مَعَ شَيْطَانِهِ فِي سِلْسَلَةٍ.
والأصفاد: جمعُ صَفَدٍ وهو الغُلُّ والقيد، يُقال: صَفَدَهُ يَصْفِدُهُ صَفْدًا: قَيْدَهُ، والاسمُ: الصَّفَدُ، وَصَفَدَهُ مُشَدِّدًا لِلتَّكْثِيرِ. قال^(٣):
٢٩١٨ - فَأَبُوا بِالنَّهَائِبِ وَالسَّبَايَا وَأَبْنَا بِالْمُلُوكِ مُصَفَّدِينَ
والصَّفَادُ مثْلُ الصَّفَدِ، وَأَصْفَدَهُ، أَي: أَعْطَاهُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ.
وقيل: بَلْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْقَيْدِ وَفِي الْعِطَاءِ.
قال النابغة^(٤):

(١) تقدم برقم (٤٧٦).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم برقم (٥٠٦).

(٤) تقدم برقم (٢٧٨).

فلم أَعْرِضْ - أبيت اللعن - بالصَّفْدِ

أي: بالإعطاء، وسُمِّيَ العطاء صَفْدًا لأنه يُقَيَّدُ مَنْ يعطيه ومنه «أنا مَغْلُولُ أياديك، وَأَسِيرُ نِعْمَتِكَ».

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطَرَانٍ﴾: مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من «المجرمين»، وإمَّا من «مُفَرَّنين»، وإمَّا من ضميره. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهر.

والسَّرابِيلُ: الثياب. وسَرَبَلْتُهُ، أي: أَلْبَسْتُهُ السَّرْبَالَ. قال^(١):

أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَه

وَيُطْلَقُ على ما يُحَصَّنُ في الحَرْبِ، من الدَّرْعِ وشبهه، قال تعالى: «وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ»^(٢).

والقَطَرَانُ: ما يُسْتَخْرَجُ مِنْ شَجَرٍ، فَيُطْبَخُ وتُطْلَى به الإبلُ الجُرْبُ لِيَذْهَبَ جَرَبُهَا بِجِدَّتِهِ، وهو أَفْضَلُ الأشياءِ للاشتعال به. وفيه لغات: قَطَرَانُ [ب/٥٤٠] بفتح / القاف وكسر الطاء، وهي قراءةُ العامة. وقَطَرَانُ بزنة سَكْرَان وبها قرأ^(٣) عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب. وقال أبو النجم^(٤):

لَبَّسَهُ الْقَطْرَانُ وَالْمُسُوحَا

(١) تقدم برقم (٢٢٧٣).

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٢٤٠/٥، القرطبي ٣٨٥/٩، والمحتسب ٣٦٦/١، الشواذ ٧٠.

(٤) القرطبي ٣٨٥/٩.

- إبراهيم -

وَقَطْرَانِ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الطَّاءِ بَزْنَةِ سِرْحَانٍ^(١)، وَلَمْ يُقْرَأْ بِهَا فِيمَا عَلِمْتُ.

وَقَرَأَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنُ «بَقَطِرٍ» بَفَتْحِ الْقَافِ وَكُسْرِ الطَّاءِ وَتَنْوِينِ الرَّاءِ، «آِنْ» بِوُزْنِ عَانٍ^(٢)، جَعَلُوهُمَا كَلِمَتَيْنِ. وَالْقَطِرُ: النَّحَاسُ، وَالْآنِي: اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أُنَى يَأْنِي، أَيُ: تَنَاهَى فِي الْحَرَارَةِ كَقَوْلِهِ: «وَبَيْنَ حَمِيمٍ آِنْ»^(٣)، وَعَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَيْسَ بِالْقَطِرَانِ، وَلَكِنَّهُ النَّحَاسُ الَّذِي يَصِيرُ بَلَوْنُهُ».

وَقُرِئَ^(٤): «وَتَغَشَّى» بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ، أَيُ: وَتَغَشَّى، فَحُذِفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ.

وَقُرِئَ^(٥) بِرَفْعِ «وَجُوهُهُمْ» وَنَصْبِ «النَّارِ» عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، جَعَلَ وَرُودَ الْوُجُوهِ النَّارَ غَشِيَانًا.

وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «وَتَغَشَّى» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «حَالٌ أَيْضًا»، يَعْنِي أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَعْْنِي أَنَّهَا حَالٌ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مَضَارِعٌ مُثَبَّتٌ.

آ. (٥١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهَانِ. أَوَّلَاهُمَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ «بَرَزُوا»، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ «وَتَرَى» جُمْلَةٌ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَتَعَلِّقِ وَالْمَتَعَلَّقِ بِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، أَيُ: فَعَلْنَا بِالْمَجْرُمِينَ

(١) السرحان: الذئب.

(٢) العاني: الأسير.

(٣) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٤) البحر ٤٤١/٥، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى ابن مسعود.

(٥) البحر ٤٤٠/٥ من غير نسبة.

(٦) الإملاء ٧١/٢.

ذلك لِيَجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ؛ لأنه إذا عاقب المجرمَ أثاب الطائعَ.

آ. (٥٢) وقوله تعالى: ﴿هَذَا﴾: إشارة إلى ما تقدّم من قوله: «فلا تَحْسَبَنَّ»^(١) إلى هنا، أو إلى كل القرآن نُزِلَ مَنزِلَةً الحاضر.

قوله: «وَلْيُنذِرُوا» فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بمحذوف، أي: وَلْيُنذِرُوا به أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ.

الثاني: أنه معطوف على محذوف، ذلك المحذوف متعلق بـ «بلاغ»، تقديره: لِيُنْصَحُوا وَلْيُنذِرُوا. الثالث: أن الواو مزيدة و«لِيُنذِرُوا» متعلق بـ «بلاغ»، وهو رأي الأخفش^(٢)، نقله الماوردي^(٣). الرابع: أنه محمول على المعنى، أي: لِيَلْغُوا وَلْيُنذِرُوا. الخامس: أن اللام لام الأمر. قال بعضهم: وهو حسن لولا قوله «وَلْيَذْكُرْ» فإنه منصوب فقط. قلت: لا محذور في ذلك فإن قوله «وَلْيَذْكُرْ» ليس معطوفاً على ما تقدّمه، بل متعلق بفعلٍ مقدر، أي: وَلْيَذْكُرْ أَنْزَلْنَاهُ وَأَوْحَيْنَاهُ. السادس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر. التقدير: هذا بلاغٌ وهو لِيَذْكُرْ^(٤)، قاله ابن عطية^(٥). السابع: أنه عطْفٌ مفردٍ على مفردٍ، أي: هذا بلاغٌ وإنذار، قاله المبرد، وهو تفسيرٌ معنى لا إعراب. الثامن: أنه معطوف على قوله «لِيُخْرِجَ النَّاسَ»^(٦) في أول السورة. وهذا

(١) الآية ٤٧ من السورة نفسها.

(٢) لم يذكر الأخفش هنا شيئاً في «معاني القرآن». وانظر أمثلة على إثباته زيادة الواو في: معاني القرآن له ١/١٢٥.

(٣) لم يرد في تفسيره.

(٤) كذا في الأصل، والصواب كما في ابن عطية: «وهو لينذروا».

(٥) المحرر ٨/٢٧٤.

(٦) الآية ١.

- إبراهيم -

غريبٌ جداً. التاسع: قال أبو البقاء^(١): «المعنى: هذا بلاغٌ للناسِ ولِلإِنذار، فتعلّق بالبلاغ أو بمحذوف إذا جَعَلْتَ «لِلنّاس» صفةً، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ تقديره: وَلِيُنذِرُوا به أَنْزِلْ وتُلي». قلت: فيؤدي التقدير إلى أَنَّ يَبْقَى التركيب: هذا بلاغٌ لِلإِنذار، والإِنذارُ لا يتأتّى فيه ذلك.

وقرأ العامة: «لِيُنذِرُوا» مبنياً للمفعول، وقرأ^(٢) مجاهد وحמיד بن قيس: «وَلِيُنذِرُوا» بقاءً مضمومة وكسرِ الذال، كأنّ البلاغَ للعموم والإِنذار للمخاطبين.

وقرأ^(٣) يحيى بن عُمارة الذارع^(٤) عن أبيه، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي^(٥) «وَلِيُنذِرُوا» بفتح الياء والذال مِنْ نَذَرٍ بالشيء، أي: عَلِمَ به فاستعدّ له، قالوا: ولم يُعرف له مصدرٌ فهو كَعَسَى وغيرها من الأفعال التي لا مصادِرَ لها.

[تَمَّت بِحَمْدِ اللَّهِ]

(١) الإملاء ٧١/٢.

(٢) البحر ٤٤١/٥.

(٣) البحر ٤٤١/٥، القرطبي ٣٨٥/٩، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي عمار الذارع عن أبيه.

(٤) يحيى بن عُمارة، ويقال ابن عَبَاد الكوفي مقبول. قال في تقريب التهذيب ص ٥٩٤: «من الرابعة».

(٥) لم أقف على ترجمته.

سورة الحجر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾: تقدّم نظيرُها في أولِ الرعد^(١). والإشارة بـ «تلك» إلى ما تضمّنته السورة، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. وقيل: إشارة إلى الكتب السالفة. وتنكير القرآن للتفخيم.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا﴾ ﴿رُبَّ﴾: فيها قولان، أحدهما: أنها حرف جرّ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن^(٣) وابن الطّراوة أنها اسم. ومعناها التقليل على المشهور. وقيل: تفيد التكثير. وقيل: تفيد التكثير في مواضع الافتخار كقوله^(٤):

٢٩٢٢- فإرْبُ يومٍ قد لَهَوْتُ ولسيلةٍ
بأنسةٍ كأنها خطٌ تمثالٍ

(١) الآية ١.

(٢) الكشاف ٣٨٥/٢.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣٧٨ أنها حرف اتصل بـ «ما» ليتكلم بالفعل بعدها.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٩، والهمع ٢٦/٢، والدرر ١٨/٢. والأنسة: المرأة ذات أنس. وخط تمثال: نقش صورة.

وقد أُجيب عن ذلك: بأنها لتقليل النظير. ودلائل هذه الأقوال في النحو^(١). وفيها لغات كثيرة أشهرها: «رُب» بالضم والتشديد، أو التخفيف، وبالثانية قرأ^(٢) نافع وعاصم. و«رَبَّ» بالفتح مع / التشديد والتخفيف، ورُبَّ ورَبَّ بالضم والفتح مع السكون فيهما. وتتصل تاء التأنيث بكل ذلك، وبالتاء قرأ طلحة^(٣) بن مصرف وزيد بن علي: رُبَّتْما. وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكان والفتح كُثِمَتْ ولات، فتكثر الألفاظ، ولها أحكام كثيرة منها: لزوم تصديرها، ومنها تنكير مجرورها. وقوله^(٤):

٢٩٢٣- رُبَّما الجاملُ المُؤبِّلُ فيهمُ وعَنَاجِجُ بينهنَّ المَهاري
ضرورة في رواية مَنْ جَرَّ «الجامل». وتَجَرُّ ضميراً لازماً للتفسير بنكرة بعده، يُستغنى بشيئها وجمعها وتأنيتها عن تشية الضمير وجمعه وتأنيته كقوله^(٥):

٢٩٢٤-

ورُبَّه عَطِياً أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَةٍ

-
- (١) انظر: المغني ١٧٩، رصف المباني ١٨٨، الارتشاف ٤٥٥/٢.
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإتحاف ١٧٣/٢، البحر ٤٤٤/٥، التيسير ١٣٥، القرطبي ١/١٠، النشر ٣٠١/٢.
(٣) البحر ٤٤٤/٥، والكشاف ٣٨٦/٢، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي السَّمال.
(٤) تقدم برقم (٢٢٨٧).
(٥) لم أهدد إلى قائله، وثمة روايتان في صدره، في اللسان: (رب):
كائِنْ رَأَيْتُ وَهَآيَا صَدَعٍ أَعْظَمِهِ
وفي العيني ٢٥٧/٣:
وَأِ رَأَيْتُ وَشَيْكاً صَدَعٍ أَعْظَمِهِ
وَرَأَيْتُ: أَصْلَحْتُ، وَشَيْكاً: سَرِيعاً، الصَّدَعُ: الشَّق. وَالْعَطِبُ: الْهَالِك.

والمطابقة نحو: «رُبَّهما رجلين» نادرة^(١). وقد يُعطف على مجرورها ما أُضيف إلى ضميره نحو: «رُبَّ رجلٍ وأخيه». وهل يلزم وَصْفُ مجرورها ومُضَيِّ ما يتعلّق به؟ خلاف، والصحيحُ عدمُ ذلك. فَمِنْ مجيئه غير موصوفٍ قولُ هند^(٢):

٢٩٢٥- يا رُبَّ قائلَةٍ غداً يا لهفَ أمّ معاوية
ومن مجيء المستقبلِ قوله^(٣):

٢٩٢٦- فإنْ أَهْلِكَ فَرَبٌّ فتى سِيكِي عَليّ مَهْدَبٍ رَخَصِ البَنانِ
وقولها: «يا رُبَّ قائلَةٍ غداً» البيت، وقول سليم^(٤):

٢٩٢٧- ومعتصمٍ بالحيّ من خشية الرّدى سُرْدَى وغازٍ مُشْفِقٍ سَيُوبِ
فإنْ حَرَفَ التنفيسِ و«غداً» خَلَّصاه للاستقبال.

و«ما» في «رُبَّما» تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها المهيئة، بمعنى: أن «رُبَّ» مختصةٌ بالأسماء، فلَمَّا جاءت «ما» هيأت دخولها على الأفعال. وقد تقدّم نظيرُ ذلك في «إنَّ» وأخواتها، وتكفُّها أيضاً عن العمل كقوله^(٥):

٢٩٢٨- رُبَّما الجاملُ المُوبِّلُ

في روايةٍ مَنْ رَفَعَه، كما جَرَى ذلك في كاف التشبيه. والثاني: أنْ

(١) الأصل: «نادر» وهو سهو.

(٢) هند بنت عتبة، وهو في المغني ١٨٣، والهمع ٢٨/٢، والدرر ٢٢/٢.

(٣) البيت لجحدر بن مالك اللص، وهو في أمالي القالي ٢٨٢/١، والمغني ١٨٣، والخزانة ٣٨٤/٤.

(٤) سليم القشيري، وهو في البحر ٤٤٤/٥.

(٥) تقدم برقم (٢٢٨٧).

« ما » نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها، والعائد على « ما » محذوف، تقديره: رَبُّ شَيْءٍ يَوْدُهُ الَّذِينَ كَفَرُوا.

وقوله «يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا» مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ مُضِيَّ مُتَعَلِّقِهَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَمَنْ التَزَمَ ذَلِكَ قَالَ: لَأَنَّ الْمُتَرَقَّبَ فِي أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَعَ لَا مُحَالَةً، فَجَبَّرَ عَنْهُ بِالْمَاضِي تَحْقِيقاً لَوُقُوعِهِ، كَقَوْلِهِ: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(١) وَنَحْوِهِ.

قوله: «لو كانوا» يجوز في «لو» أن تكون الامتناعية، وحينئذ يكون جوابها محذوفاً، تقديره: لو كانوا مسلمين لَسُرُّوا بذلك، أو لَخَلَصُوا مِمَّا هُمْ فِيهِ. ومفعول «يَوْدُ» محذوف على هذا التقدير، أي: رَبُّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا النجاة، دَلَّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ.

والثاني: أنها مصدرية عند مَنْ يَرَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي الْبَقَرَةِ^(٢). وحينئذ يكون هذا المصدر هو المفعول للودادة، أي: يَوْدُونَ كَوْنَهُمْ مُسْلِمِينَ، إِنْ جَعَلْنَا «ما» كَافَةً، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا نَكْرَةً كَانَتْ «لو» وَمَا فِي حَيْزِهَا بَدَلًا مِنْ «ما».

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿ذَرُّهُمْ﴾: هذا لَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ مَاضٍ إِلَّا قَلِيلًا اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِـ «تَرَكَ»، بَلْ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ الْمَضَارِعُ نَحْوُ: «وَيَذَرُّهُمْ»^(٣). وَمِنْ مَجِيءِ الْمَاضِيِّ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذَرُّوا الْحَبْشَةَ مَا وَذَرْتَكُمْ»^(٤)، وَمِثْلُهُ: دَغْ

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) انظر: الدر المصون ١٣/٢.

(٣) الآية ١٨٦ من الأعراف.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ «وَذَرْتَكُمْ».

- الحجر -

وَيَدْعُ، ولا يقال «وَدَّعَ» إلا نادراً، وقد قرئ^(١) «ما وَدَّعَكَ» مخففاً، وأنشدوا قوله^(٢):

٢٩٢٩- سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَّعَهُ
و«يَأْكُلُوا» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وقد تقدَّم أن «تَرَكَ» و«ذَرَّ»
يكونان بمعنى صَيَّرَ، فعلى هذا يكون المفعولُ الثاني محذوفاً، أي: ذَرَّهُمْ
مُهْمِلِينَ، ولا يكونوا^(٣) هو الثاني ولا حالاً؛ إذ كان يجب رفعه.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ﴾: فيه أوجه، أحدها:
- وهو الظاهر- أنها واوُ الحال، ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعل الحال
وحدها الجار، ويرتفع «كتابٌ» به فاعلاً. والثاني: أن تجعل الجار خبراً
مقدماً، و«كتاب» مبتدأ والجملةُ حالٌ، وهذه الحال لازمة.

الثاني: أن الواو مزيدة، وأيد هذا قوله بقراءة ابن أبي عبلة^(٤) «إلا لها»
بإسقاطها. والزيادة ليست بالسهلة.

الثالث: أن الواو داخلةٌ على الجملة الواقعة صفةً تأكيداً، قال
الزمخشري^(٥): «/والجملة واقعةٌ صفةٌ لقرية، والقياس أن لا تتوسط هذه الواو [٥٤١/ب]
بينهما كما في قوله: «وما أهلكتنا من قريةٍ إلا لها مُنْذِرُونَ»^(٦) وإنما توسَّطتْ

(١) الآية ٣ من الضحى. وهي قراءة عروة بن الزبير وابن عباس وآخرين. البحر

٤٨٥/٨، المحتسب ٣٦٤/٢.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في اللسان: (ودع).

(٣) لعله يعني أن جملة «يأكلوا» لا تكون مفعولاً ثانياً.

(٤) البحر ٤٤٥/٥.

(٥) الكشف ٣٨٧/٢.

(٦) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

- الحجر -

لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما تقول^(١): «جاءني زيد عليه ثوبه، وجاءني وعليه ثوبه». وقد تبع الزمخشري في ذلك أبو البقاء^(٢) تعالى: وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالى: «وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»^(٣).

قال الشيخ^(٤): «ولا نعلم أحداً قاله من النحويين، وفي محفوطي أن ابن جني^(٥) سبّهما إلى ذلك». ثم قال الشيخ: «وهومبني على جواز أن ما بعد «إلا» يكون صفة، وقد منعوا ذلك. قال الأخفش: «لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا». ثم قال: وأما نحو: «ما جاءني رجل إلا راكب» على^(٦) تقدير: إلا رجلاً راكب، وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم». وقال أبو علي^(٧): «تقول: ما مررت بأحدٍ إلا قائماً، قائماً» حال، ولا تقول: إلا قائم، لأن «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف». وقال ابن مالك - وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري في قوله «ما مررت بأحدٍ إلا زيد خير منه»: إن الجملة بعد «إلا» صفة لـ «أحد» -: «إنه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي، فلا يلتفت إليه»، وأبطل قوله: إن الواو توسّطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

قلت: قول الزمخشري قوي من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تدخل عليها واقعة صفة. ويقوّيه أيضاً ما نظره به

(١) أي في جملة الحال. (٢) الإملاء ٧٢/٢.

(٣) الآية ٢١٦. (٤) البحر ٤٤٥/٥.

(٥) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢.

(٦) الأنصح «فعلي»، وقوله «أما» لم يرد في البحر.

(٧) انظر: المسائل البصريات ٨٤١/٢.

من الآية الأخرى في قوله «إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ» وَيُقَوِّيه أيضاً قراءة ابن أبي عبلة المتقدمة.

وقال منذر بن سعيد: «هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو، ومنه قوله تعالى: «حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(١).

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿مِنْ أُمَّةٍ﴾: فاعل «تَسْبِقُ»، و«مِنْ» مزيدة للتأكيد، وحُمِلَ على لفظ «أُمَّة» في قوله «أَجَلُهَا» فأفرد وأنث. وعلى معناها في قوله «وما يَسْتَأْخِرُونَ» فَجَمَعَ وَذَكَرَ. وَحَذَفَ متعلق «يَسْتَأْخِرُونَ»، تقديره: «عنه» للدلالة عليه، ولوقوعه فاصلةً.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾: العامة على «نُزِّلَ» مشدداً مبنياً للمفعول، وزيد بن علي^(٢) «نَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا﴾: حرف تحضيض كهلاً، وتكون أيضاً حرف امتناع لوجود، وذلك كما أن «لولا» مترددة بين هذين المعنيين، وقد عُرِفَ الفرق بينهما: وهو أن التحضيضية لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً كقوله^(٣):

٢٩٣٠ - لولا الكمي المقتنعا

والامتناعية لا يليها إلا الأسماء لفظاً أو تقديراً عند البصريين. وقوله^(٤):

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) البحر ٤٤٦/٥.

(٣) تقدم برقم (٧٠٢).

(٤) تقدم برقم (٥٢٠).

٢٩٣١- ولولا يَحْسَبُونَ الْحِلْمَ عَجْزاً لَمَّا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ احتمالي

مؤول خلافاً للكوفيين. فَمِنْ مجيء «لوما» حرف امتناع قوله^(١):

٢٩٣٢- لَوْما الحياء ولوما الدين عُبْتُكما

ببعض ما فيكما إذ عُبْتُما عَوْرِي

واختُلِفَ فيها: هل هي بسيطة أم مركبة؟ فقال الزمخشري^(٢): «لو» رُكِبَتْ مع «لا» ومع «ما» لمعنيين^(٣)، وأما «هل» فلم تُرْكَبْ إلا مع «لا» وحدها للتحضيض. واختُلِفَ أيضاً في «لوما»: هل هي أصل بنفسها أو فرع على «لولا»؟ وأن الميم مبدلة من اللام كقولهم^(٤): خالته وخالمتة فهو خلي وخلمي، أي: صديقي. وقالوا: استولى عليّ كذا، واستوى عليه بمعنى؟ خلاف مشهور. وهذه الجملة من التحضيض دالة على جواب الشرط بعدها.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾: قرأ^(٥) أبو بكر: «ما تُنَزِّلُ» بضم التاء وفتح النون والزاي مشددة مبنياً للمفعول، «الملائكة» مرفوعاً لقيامه مقام فاعله، وهو موافق لقوله: «ونُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً»^(٦)، ولأنها لا تُنَزِّلُ إلا بأمر من الله، فغيرها هو المُنَزَّلُ لها وهو الله تعالى.

وقرأ الأخوان وحفص بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الزاي

(١) تقدم برقم (٥٢٤).

(٢) الكشف ٣٨٧/٢.

(٣) قال: «وهما معنى امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض».

(٤) انظر: اللسان (ولي) ونسب هذا القول إلى الأصمعي.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف ١٧٤/٢، القرطبي ٤/١٠، الحجة ٣٨١، السبعة

٣٦٦، البحر ٤٤٦/٥.

(٦) الآية ٢٥ من الفرقان.

مشددةً مبنياً للفاعل المعظم، وهو الباري تعالى، «الملائكة» نصباً مفعولاً بها، وهو موافق لقوله تعالى «ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة»^(١)، ويناسب قوله قبل ذلك «وما أهلكنا»^(٢)، وقوله بعده «إنا نحن نزلنا»^(٣) وما بعده من ألفاظ التعظيم. والباقون من السبعة «ما تنزل» بفتح التاء والنون والزاي / مشددة، [أ/٥٤٢] و«الملائكة» مرفوعة على الفاعلية، والأصل: تنزل بئانين، فحذفت إحداهما، وقد تقدم تقريره في «تذكرون»^(٤) ونحوه، وهو موافق لقوله «تنزل الملائكة والروح فيها»^(٥).

وقرأ زيد بن علي «ما نزل» مخففاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» مرفوعة بالفاعلية، وهو كقوله «نزل به الروح الأمين»^(٦).

قوله: «إلا بالحق» يجوز تعلقه بالفعل قبله، أو بمحذوف على أنه حال من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبس بالحق. وجعله الزمخشري^(٧) نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا تنزلاً ملتبساً بالحق.

قوله: «إذن» قال الزمخشري^(٨): «إذن» حرف جواب وجزاء؛ لأنها جواب لهم، وجزاء الشرط مقدر، تقديره: ولو نزلنا الملائكة ما كانوا منظرين وما آخر عذابهم.

(١) الآية ١١١ من الأنعام.

(٢) الآية ٤ من الحجر.

(٣) الآية ٩ من الحجر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٥) الآية ٤ من القدر.

(٦) الآية ١٩٣ من الشعراء.

(٧) الكشاف ٣٨٧/٢.

(٨) الكشاف ٣٨٧/٢.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿نَحْنُ﴾: إمّا مبتدأ، وإمّا تأكيد، ولا يكون فصلاً لأنه لم يقع بين اسمين. والضمير في «له» للذكر، وهو الظاهر. وقيل: للرسول عليه السلام.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا﴾: مفعوله محذوف، أي: أرسلنا رسلاً من قبلك، ف «مَنْ قَبْلِكَ» يجوز أن يتعلّق بـ «أَرْسَلْنَا»، وأن يتعلّق بمحذوف، على أنه نعت للمفعول المحذوف.

و «في شَيْعِ الْأَوَّلِينَ» قال الفراء^(١): «هو من إضافة الموصوف لصفته، والأصل: في الشَّيْعِ الأولين كصلاة الأولى، وجانب الغربي^(٢). والبصريون^(٣) يؤوّلونه^(٣) على حذف الموصوف، أي: في شَيْعِ الأمم الأولى، وجانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ﴾: قال الزمخشري^(٤) «حكاية حال ماضية؛ لأن «ما» لا تدخل على مضارع إلا وهو في موضع الحال، ولا على ماضٍ إلا وهو قريب من الحال». وهذا الذي ذكره هو الأكثر في لسانهم، لكنه قد جاءت مقارنة للمضارع المراد به الاستقبال كقوله تعالى: «قُلْ ما يكون لي أن أبْدله من تلقاء نفسي»^(٥)، وأنشدوا للأعشى يمدح النبي صلى الله عليه وسلم^(٦):

(١) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

(٢) الإنصاف ٤٣٦/٢.

(٣) الأصل: «يؤوله» وهو سهو.

(٤) الكشف ٣٨٨/٢.

(٥) الآية ١٥ من يونس.

(٦) ديوانه ١٣٧، والبحر ٤٤٧/٥. وما يغب: ما ينقطع وما يبطئ.

٢٩٣٣- له صَدَقَاتُ مَا يَغِبُّ نَوَالُهَا وليس عطاء اليوم مانعاً غداً

وقول أبي ذؤيب^(١):

٢٩٣٤- أودى بني وأودعوني حسرة عند الرقاد وعبرة ما تقلع

قوله: «إلا كانوا» هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول «يأتيهم». ويجوز أن تكون صفة لـ «رسول» فيكون في محلها وجهان: الجر باعتبار اللفظ، والرفع باعتبار الموضع، وإذا كانت حالاً فهي حال مقدرة.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَسْأَلُكَ﴾: يجوز في الكاف أن تكون مرفوعة المحل على أنها خبر مبتدأ مضمرة، أي: الأمر كذلك، و«نَسْأَلُكَ» مستأنف. ويجوز أن تكون منصوبة المحل: إمّا نعتاً لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك السُّلْكِ ونحوه نَسْأَلُكَ، أي: نَسْأَلُكَ الذُّكْرَ، وإمّا حالاً من المصدر المقدّر.

والهاء في «نَسْأَلُكَ» يجوز عَوْدُهَا للذُّكْر، وهو الظاهر. وقيل: يعود للاستهزاء. وقيل: على الشُّرك.!

آ. (١٣) والهاء في: ﴿بِهِ﴾: يجوز عَوْدُهَا على ما تقدّم من الثلاثة، ويكون تأويل عَوْدُهَا على الاستهزاء والشُّرك، أي: لا يؤمنون بسببه. وقيل: للرسول، وقيل: للقرآن. وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون حالاً، أي: لا يؤمنون مُسْتَهْزِئِينَ» قلت: كأنه جعل «بِهِ» متعلقاً بالحال المحذوف قائماً مقامها، وهو مردود؛ لأن الجار إذا وقع حالاً أو نعتاً أو صلة أو خبراً تعلق بكونٍ مطلقٍ لا خاصٍ، وكذا الظرف.

(١) ديوان الهذليين ٢/١، والمفضليات ٤٢١، والبحر ٤٤٧/٥.

(٢) الإملاء ٧٢/٢.

- الحجر -

ومحلُّ «لا يُؤمنون» النصبُ على الحال، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ، لأنها بيانٌ لقوله «كذلك نَسَلُكُهُ».

وقوله «وقد خَلَّتْ سَنَةُ الْأَوَّلِينَ» استئناف.

وَالسَّلْكُ: الإدخال. يقال: سَلَكْتُ الْخَيْطَ فِي الْإِبْرَةِ، ومنه «ما سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ»^(١) يقال: سَلَكَهُ وَأَسْلَكَهُ، أي: نَظَّمَهُ، قال الشاعر^(٢):

وَكُنْتُ لِرِزَارِ خَصْمِكَ لَمْ أَعْرِدْ وَقَدْ سَلَكُوكَ فِي أَمْرِ عَصِيبٍ
وقال الآخر في «أَسْلَكْ»^(٣):

٢٩٣٦- حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطَرَّدُ الْجَمَالَةُ الشُّرْدَا

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿فَظَلُّوا﴾: هي الناقصة، والضميرُ في «فَظَلُّوا» عائِدٌ على الكفارِ الْمُفْتَحِ^(٤) لهم البابُ. وقيل: يعودُ على الملائكة. وقرأ^(٥) الأعمشُ وأبو حَيوة «يَعْرِجُونَ» بكسر الراء، وهي لغةٌ هَذِيلٌ في عَرَجٍ يَعْرِجُ، أي: صَعِدَ.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿سُكِّرَتْ﴾: قرأ^(٦) ابن كثير «سُكِّرَتْ»

(١) الآية ٤٢ من المدثر

(٢) تقدم برقم (٢٦٩٢)، والشرط الأول منه مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٣) البيت لعبد مناف بن ربیع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (سلك)، والمحرر ٢٨٧/٨. وقائدة: ثنية جبل. والشَّلُّ: الطرد. والجمالة: أصحاب الجمال. والشرد: جمع شرد.

(٤) كذا في الأصل، والأقرب: المفتوح.

(٥) الإنحاف ١٧٤/٢، البحر ٤٤/٥.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، النشر ٣٠١/٢، الإنحاف ١٧٤/٢، البحر ٤٤٨/٥، الحجة ٣٨٢، القرطبي ٨/١٠، الشواذ ٧٠، المحتسب ٣/٢.

مبنياً للمفعول مخفف الكاف، وباقي السبعة كذلك، إلا أنهم شددوا الكاف.
والزهري « سَكَرَتْ » بفتح السين وكسر الكاف خفيفة مبنياً للفاعل.
فأما القراءة الأولى فيجوز أن تكون بمعنى المشددة، فإن التخفيف
يُصلح للقليل والكثير، وهما مأخوذتان من « السَّكْر » بكسر السين
وهو السُّدُّ، فالمعنى: حُبِسَتْ أبصارنا وسُدَّتْ. وقيل: بمعنى عُطِبَتْ. وقيل:
بمعنى أُخِذَتْ. وقيل: بمعنى سُجِرَتْ. وقيل: المشدَّد مِنْ سَكْرِ الماء،
والمخفَّف بمعنى سُجِرَتْ. / وقيل: المشدَّد مِنْ سَكْرِ الماء^(١) بالكسر، [٥٤٢/ب]
والمخفَّف مِنْ سَكْرِ الشَّرَاب بالضم.

والمشهور أن « سَكْر » لا يتعدَّى فكيف بُني للمفعول؟ فقال
أبو علي^(٢): « ويجوز أن يكون سُمِعَ متعدياً في البصر » والذي قاله المحققون
مِنْ أهل اللغة أن « سَكْر »: إن كان من سَكْرِ الشَّرَاب، أو مِنْ سَكْرِ الرِّيح^(٣)،
فالتضعيف فيه للتعدية، وإن كان مِنْ سَكْرِ الماءِ فالتضعيفُ للتكثير لأنه متعدُّ
مخففاً، وذلك أنه يُقال: سَكَرَتْ^(٤) الرِّيحُ تَسْكُرُ سَكْرًا إذا رَكَدَتْ، وَسَكِرَ
الرجُلُ مِنَ الشَّرَابِ سَكْرًا إذا رَكَدَ ولم يَنْفُذْ^(٥) لحاجته، فهذان قاصران،
فالتضعيفُ فيهما للتعدية. ويقال: سَكَرَتْ الماءُ في مجاريه: إذا مَنَعَتْهُ مِنَ
الجَرِيِّ، فهذا متعدُّ، فالتضعيفُ فيه للتكثير.

(١) لم أقف على هذا المصدر، وإنما يقال: « سَكْر » لما سُدَّ به، ومصدر هذا الفعل
سَكْر.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣١٢.

(٣) مصدر سَكَرَتْ الرِّيحُ: سُكُوزًا وَسَكْرَانًا، ولم أقف على ما ذكره المؤلف. انظر:
اللسان (سك).

(٤) ضبطها المؤلف « سَكِرَتْ » ولم أجده.

(٥) لم ينفذ: لم يمض.

وأما قراءة ابن كثير فإن كانت مِنْ سَكَّرِ الماءِ فواضحةٌ لأنه متعدٍّ، وإن كانتْ مِنْ سَكَّرِ الشَّرَابِ أو سَكَّرِ الرِّيحِ فيجوز أن يكون الفعلُ استُعْمِلَ لازماً تارةً ومتعدياً أخرى، نحو: رَجَعَ زَيْدٌ، وَرَجَعَهُ غَيْرُهُ، وَسَعَدَ وَسَعَدَهُ غَيْرُهُ.

وقال الزمخشري^(١): «وَسُكِّرَتْ: حُيِّرَتْ، أو حُبِسَتْ مِنَ السُّكْرِ أو السُّكْرِ، وُقِرَى «سُكِّرَتْ» بالتخفيف، أي: حُبِسَتْ كما يُحْبَسُ النُّهْرُ مِنَ الْجَرِيِّ» فجعل قراءة التشديد محتملةً لمعنيين، وقراءة التخفيف لمعنى واحدٍ.

وأما قراءة الزُّهْرِيِّ^(٢) فواضحةٌ، أي: عُطِبَتْ. وقيل: هي مطاوعُ أَسَكَّرْتُ المكانَ فَسَكَّرَ، أي: سَدَدْتُهُ فأنسَدَ.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا﴾: يجوز أن يكون بمعنى خَلَقْنَا، فيتعلَّق به الجارُّ، وأن يكون بمعنى صَيَّرْنَا، فيكون مفعولُهُ الأولُ «بُروجا»، ومفعولُهُ الثاني الجارُّ، فيتعلَّق بمحذوف.

و«لِلنَّازِطِينَ» متعلِّقٌ بـ «زَيْنَاهَا». والضميرُ للسماء. وقيل: للبروج، وهي الكواكب، زَيْنَاهَا بالضوء. والنظر عينيٌّ. وقيل: قلبيٌّ. وحُذِفَ متعلِّقُهُ لِيُعَمَّ.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ﴾: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: في محلِّ نصب على الاستثناء المتصل، والمعنى: فإنها لم تُحَفَظْ منه، قاله غيرُ واحدٍ. الثاني: منقطع، ومحلُّه النصبُ أيضاً. الثالث: أنه بدلٌ

(١) الكشف ٢/٣٨٩.

(٢) سَكِّرَتْ.

مِنْ «كل شيطان» فيكون محلُّه الجرَّ، قاله الحوفي وأبو البقاء^(١). وفيه نظر؛ لأن الكلامَ موجبٌ. الرابع: أنه نعتٌ لـ «كل شيطان»، فيكون محلُّه الجرُّ على خلافٍ في هذه المسألة. الخامس: أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وخبره الجملةُ مِنْ قوله «فَاتَّبَعَهُ». وإنما دَخَلَتِ الفاءُ لأنَّ «مَنْ»: إمَّا شرطيةٌ، وإمَّا موصولةٌ مُشَبَّهَةٌ بالشرطية، قاله أبو البقاء^(٢)، وحيثُذ يكونُ من بابِ الاستثناء المنقطع.

والشَّهَابُ: الشُّعْلَةُ من النار، وسُمِّيَ بها الكوكبُ لِشِدَّةِ ضوئه وبريقه، ويُجمع على شُهَبٍ في الكثرة، وأشهبه. والشَّهْبَةُ: بياضٌ مختلطٌ بسوادٍ تشبيهاً بالشهاب لا اختلاطه بالدخان، ومنه كَتَبَتْ شُهْبَاءُ لسوادِ القومِ وبياضِ الحديد، وَمِنْ ثَمَّ غَلِطَ النَّاسُ في إطلاقهم الشَّهْبَةَ على البياضِ الخالصِ.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾: «الأرض» نصبٌ على الاشتغال، ولم يُقرأ بغيره؛ لأنه راجعٌ مِنْ حيثِ العطفُ على جملةٍ فعليةٍ قبلها، وهي قوله «ولقد جَعَلْنَا في السَّمَاءِ بُرُوجاً»^(٣).

قال الشيخ^(٤): «ولمَّا كَانَتْ هذه الجملةُ بعدها جملةٌ فعليةٌ كان النصبُ أَرْجَحَ مِنَ الرفعِ». قلت: لم يُعَدُّوا هذا من القرائنِ المَرَّجَّةِ للنصب، إنما عَدُّوا عطفها على جملةٍ فعليةٍ قبلها لا عطفَ جملةٍ فعليةٍ عليها، ولكنه القياسُ، إذ تُعْطَفُ فيه فعليةٌ على مثلها بخلافِ ما لَوَرَفَعَتْ، إذ تُعْطَفُ فعليةٌ على اسميةٍ، لكنهم لم يعتبروا ذلك. والضميرُ في «فيها» للأرض. وقيل: للرواسي. وقيل: لهما.

(٢) الإملاء ٧٣/٢.

(١) الإملاء ٧٣/٢.

(٣) الآية ١٦.

(٤) البحر ٤٥٠/٥.

قوله: «مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» يجوز في «مَنْ» أن تكون تبعيضية وهو الصحيح، وأن تكون مزيده عند الكوفيين والأخفش^(١).

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ﴾: يجوز في «مَنْ» خمسة أوجه، أحدها: - وهو قول الزجاج^(٢) - أنه منصوب بفعلٍ مقدرٍ تقديره: وَأَعَشْنَا مَنْ لَسْتُمْ له برازقين، كالعبيد والدواب/ والوحوش. الثاني: أنه منصوب عطفاً على «معاش»، أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لَسْتُمْ له برازقين من الدواب المتفجع بها. الثالث: أنه منصوب عطفاً على محلّ «لكم». الرابع: أنه مجرور عطفاً على «كم» المجرور باللام، وجاز ذلك مِنْ غير إعادة الجار على رأي الكوفيين وبعض البصريين، وقد تقدّم تحقيقه في سورة البقرة، عند قوله «وكفر به والمسجد»^(٣). الخامس: أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين جَعَلْنَا له فيها معاش، وُسِّمِعَ من العرب «ضربتُ زيداً وعمرو» برفع «عمرو» مبتدأ، محذوف الخبر، أي: وعمرو ضربته.

و «مَنْ» يجوز أن يُراد بها العقلاء، أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين مِنْ مواليكُم الذين تزعمون أنكم ترزقونهم، وأن يُراد بها غيرهم، أي: وَمَنْ لَسْتُمْ له برازقين من الدواب، وإن كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم، وإليه ذهب جماعة من المفسرين. ويجوز أن يُراد بها النوعان، وهو حَسَنٌ لفظاً ومعنى.

(١) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. وانظر أمثلة على ذلك في «معاني القرآن»: ٩٨، ٢٠٩، فلا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بموجب.

(٢) معاني القرآن ١٧٧/٣.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر ٣٩٤/٢.

- الحجر -

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾: «إِنْ» نافية، و«مِنْ» مزيدة في المبتدأ، و«عندنا» خبره، و«خزائنه» فاعلٌ به لاعتماده، ويجوز أن يكونَ «عندنا» خبراً لما بعده، والجملة خبرُ الأول، والأولُ أولى لقرب الجارِّ من المفرد.

قوله: «إِلَّا بِقَدَرٍ» يجوزُ أن يتعلّق بالفعل قبله، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: إلّا ملتبساً بقَدَرٍ.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿لَوَاقِحَ﴾: حالٌ مقدرةٌ من «الرياح». وفي اللواقح أقوال، أحدها: أنه جمع «مُلْقِح» لأنه مِنْ أَلْقَحَ يُلْقِحُ فهو مُلْقِحٌ، فحَقُّهُ مَلَاقِح، فَحُذِفَتِ الميمُ تخفيفاً. يقال: أَلْقَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، كما يقال: أَلْقَحَ الفحلُ الأثني. ومثله الطوائح، وأصله «المَطَاوِح» لأنه مِنْ أَطاح يُطِيح قال^(١):

٢٩٣٧- لِيُنِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وهذا قول أبي عبيدة^(٢).

والثاني: أنها جمع لاقِح يُقال: لَقِحَتِ الرِّيحُ: إِذَا حَمَلَتِ الْمَاءَ. وقال الأزهري^(٣): «حواملُ تحملُ السَّحَابَ كقولك: أَلْقَحَتِ الناقةُ فَلَقِحَتْ، إِذَا حَمَلَتِ الْجَنِينَ فِي بَطْنِهَا، فَشَبَّهَتْ الرِّيحُ بِهَا، ومنه قوله^(٤)»:

(١) تقدم برقم (١٢٠١).

(٢) المجاز ١/٣٤٨.

(٣) تهذيب اللغة ٤/٥٦.

(٤) تقدم برقم (٥٣٦).

٢٩٣٨- إِذَا لَقِيتَ حَرْبَ عَوَانٍ مُّضِرَّةً

ضُرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عُضُلٌ

والثالث: أنها جمع « لاقح » على النسب كلابن وتامر، أي: ذات لقاح؛ لأنَّ الرِّيحَ إِذَا مَرَّتْ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ مَرَّتْ عَلَى السَّحَابِ وَالْمَاءِ كَانَ فِيهَا لِقَاحٌ، قاله الفراء^(١). وقد تقدّم الخلاف في « معاش » في الأعراف^(٢)، وفي « يُنْزَلُ »^(٣)، وفي « الرِّيح »^(٤) في البقرة. ولم يبقَ هنا إلا مَنْ أفرَدَ « الرِّيحَ »، فإنه يُقال: كيف نصب الحال مجموعةً عن مفردٍ؟ وقد تقدم أن المراد به الجنس وهو جمع في المعنى فلا محذور.

قوله: « فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ » يقال: أسقاه وسقاه وسيأتي بيانهما في السورة بعدها فإنه قرئ بهما^(٥). واتصل الضميران هنا لاختلافهما رتبة^(٦)، ولو فصل ثانيهما لجاز عند غير سيبويه^(٧)، وهذا كما تقدّم في قوله « أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا »^(٨). قوله: « وما أنتم له بخازنين » جملة مستأنفة و « له » متعلّق بـ « خازنين ».

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿لَنَحْنُ﴾: « نحن » يجوز أن يكون مبتدأ،

(١) معاني القرآن ٨٧/٢ عبارة قريية.

(٢) الآية ١٠، وانظر: الدر ٢٥٧/٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٥١١/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

(٥) في الآية ٦٦ من النحل «نسيكم ممّا في بطونه». وانظر: السبعة ٣٧٤.

(٦) رتبة الأول الخطاب، ورتبة الثاني الغيبة.

(٧) الكتاب ٣٨٤/١ - ٣٨٥. وانظر: أوضح المسالك ٥١.

(٨) الآية ٢٨ من هود. وانظر: الدر ٣١٥/٦.

و « نُحْيِي » خبره، والجملة خبر « إِنَّا ». ويجوز أن يكون تأكيداً لـ « نا » في « إِنَّا »، ولا يجوز أن يكون فضلاً لأنه لم يَقَعْ بين اسمين، وقد تقدّم نظيره. وقال أبو البقاء^(١): « لا يكون فضلاً لوجهين، أحدهما: أن بعده فعلاً، والثاني: أن معه اللام. قلت: الوجه الثاني غلط فإنّ / لام التوكيد لا يمتنع دخولها على الفصل، نصّ النحاة^(٢) على ذلك، ومنه قوله تعالى: « إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ »^(٣) جَوَزُوا فيه الفصل مع اقترانه باللام.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ ﴾: « مِنْ » لابتداء الغاية أو للتبعض. والصلصال: قال أبو عبيدة^(٤): « هو الطين المختلط بالرمل، ثم يجف، فيُسمع له صلصلة، أي: تصوّت ». وقال الزمخشري^(٥): « الطين اليابس الذي يصلصل من غير طبخ، فإذا طُبِخَ فهو فخار ». وقال أبو الهيثم: « هو صوت اللجام^(٦) وما أشبهه كالقَعْقَعَة في الثوب ». وقال الزمخشري أيضاً^(٧): « قالوا: إذا تَوَهَّمَتْ في صوته مدّاً فهو صليل، وإن تَوَهَّمَتْ فيه ترجيعاً^(٨) فهو صلصلة. وقيل: هو من تضعيف « صلّ » إذا أَتَنَ ». انتهى. وصلصال هنا بمعنى مُصلصل كززال بمعنى مُزلزل، ويكون فَعْلال أيضاً مصدراً نحو: الزلزال. ويجوز كسره أيضاً^(٩).

(١) الإملاء ٧٣/٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ١٣٢.

(٣) الآية ٦٢ من آل عمران.

(٤) المعجاز ٣٥٠/١ بعبارة قريبة.

(٥) الكشف ٣٩٠/٢.

(٦) اللجام: الحديد في فم الفرس.

(٧) الكشف ٣٩٠/٢.

(٨) الأصل « جيعاً » وهو سهو والتصحيح من الكشف.

(٩) انظر: اللسان (زلل)، ومعاني القرآن للزجاج ٣٥١/٥.

وفي وزن هذا النوع أعني ما تكررت فاؤه وعينه خلاف، فقليل: وزنه فَعْفَع، كُرِّرَتْ الفاء والعين ولا لَامَ للكلمة، قاله الفراء وغيره. وهو غَلَطُ لَأَنَّ أَقْلَ الأصول ثلاثة: فاء وعين ولام. الثاني: أَنَّ وَزَنَهُ فَعْفَلٌ وهو قول الفراء. الثالث: أَنَّهُ فَعْلٌ بتشديد العين وأصله صَلَّلٌ، فلما اجتمع ثلاثة أمثال أبدل الثاني من جنسِ فاءِ الكلمة وهو مذهبُ كوفي^(١). وخصَّ بعضهم هذا الخلاف بما إذا لم يختلَّ المعنى بسقوط الثالث نحو: لَمَلَمَ وَكَبَكَ فَإِنَّكَ تقول فيهما: لَمْ وَكَبَ، فلو لم يَصِحَّ المعنى بسقوطه نحو: سَمِسَمَ، قال: فلا خلاف في أصالة الجميع.

قوله: «مِنْ حَمًا» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ فِي مَحَلٍّ جَرَّ صِفَةً لَصَلْصَالٍ، فيتعلَّقُ بمحذوف. والثاني: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «صَلْصَالٍ» بإعادة الجارِّ.

والْحَمَاءُ: الطَّيْنُ الْأَسْوَدُ الْمُتَيَّنُّ. قال الليث: «وَاحِدُهُ حَمَاءَةٌ بِتَحْرِيكِ الْعَيْنِ»، جعله اسمَ جنسٍ، وقد غَلِطَ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَالُوا: لَا يُقَالُ إِلَّا «حَمَاءَةٌ» بِالْإِسْكَانِ، وَلَا يُعْرَفُ التَّحْرِيكُ، نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٢) وَجَمَاعَةٌ، وَأَنشَدُوا لِأَبِي الْأَسْوَدِ^(٣):

٢٩٣٩- يَجِيءُ بِمِلْئِهَا طَوْرًا وَطَوْرًا يَجِيءُ بِحَمَاءَةٍ وَقَلِيلِ مَاءٍ
فَلَا تَكُونُ «الْحَمَاءَةُ» وَاحِدَةً «الْحَمَاءُ» لاختلاف الوزنين^(٤).

(١) وَلَمْ لَا يَكُونُ فَعْلَلٌ مِنَ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ؟

(٢) عبارة أبي عبيدة في المجاز ٣٥١/١ «وهو جميع حماءة» وضبطها المحقق بتسكين الميم كما يقرر السمين وأبو حيان، في حين أن صاحب اللسان (حماء) يقول: «وقال أبو عبيدة: واحدة الحماء حماءة كقصة واحدة القصب».

(٣) ديوانه ١٢٦، والبحر ٤٤٣/٥.

(٤) يعني المؤلف أن المفرد «حماءة» والجمع «حماء» فلا يكون من باب ما يُفَرَّقُ بَيْنَ مَفْرَدِهِ وَجَمْعِهِ بِالتَّاءِ لاختلاف وزن المفرد عن وزن الجمع، وما يفرق بين مفردة وجمعه بالتاء يكون فيهما الوزن واحدًا مثل تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ.

- الحجر -

والمَسْنُون: المَصْبُوبُ مِنْ قولهم: سَنَنْتُ الشرابَ كأنَّه لِرطوبتِهِ جُعِلَ مَصْبُوباً كغيره من المائعات، فكأنَّ المعنى: أفرغ صورة إنسانٍ كما تُفَرِّغُ الجواهرُ المذابة. قال الزمخشري^(١): «وَحَقُّ مَسْنُونٍ بِمعنى مُصَوَّرٍ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَصَلْصَالٍ، كَأَنَّهُ أَفْرَغَ الحَمَأَ فَصَوَّرَ مِنْهُ تَمَثَّالَ شَخْصٍ». قلت: يعني أنه يصيِّرُ التقدير: مِنْ صَلْصَالٍ مُصَوَّرٍ، ولكن يلزم تقديم الوصفِ المؤولِ على الصريح إذا جَعَلْنَاهُ «مِنْ حَمَأٍ» صِفَةً لَصَلْصَالٍ، أمَّا إذا جَعَلْنَاهُ بدلاً مِنْهُ فلا. وقيل: مَسْنُونٌ مُصَوَّرٌ، مِنْ سُنَّةِ الوجهِ وهي صورته. قال الشاعر^(٢):

٢٩٤٠ - تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ

وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ سَنَنْتُ الحجرَ بالحجر: إذا حَكَكَتْهُ بِهِ، فالذي يَسِيلُ بينهما «سَنِينٌ» ولا يكون إلا مُتَيْنًا». وقيل: المَسْنُون: المنسوبُ إليه، والمعنى: يُنسَبُ إليه ذُرِّيَّةٌ، وكأنَّ هذا القائل أخذهُ مِنَ الواقع. وقيل: هو من أسِنَ الماءُ إذا تَغَيَّرَ، وهذا غَلَطٌ لاختلافِ المادتين.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾: منصوبٌ على الاشتغال، وَرُجِّحَ نصبُهُ لعطفِ جملته على جملةٍ فعلية. والجَانُّ أو الجنُّ وهو إبليس كآدم أبي الإنس. وقيل: اسمٌ لجنسِ الجنِّ.

(١) الكشف ٣٩٠/٢.

(٢) عجزه:

مَلَسَاءُ لَيْسَ بِهَا خَالٌ وَلَا نَدَبٌ

وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٩/١، والقرطبي ٢٢/٩، واللسان (سنن). والمقرفة: التي دنت من الهجينة. والندب: أثر الجرح.

(٣) الكشف ٣٩٠/٢.

وقرأ^(١) الحسن « والجآن » وقد تقدّم القول في ذلك في أواخر الفاتحة^(٢).

و « من قبل » و « من نار » متعلقان بـ « خَلَقْنَا » ؛ لأن الأولى لا ابتداء الغاية والثانية للتبعض، وفيه دليل على أن « من » لا ابتداء الغاية في الزمان، وتأويل البصريين^(٣) له ولنظائره بعيد.

[٥٤٤/أ] والسّموم: ما يقتل من إفراط الحرّ من شمسٍ أو ريحٍ أو نارٍ / لأنها تدخل في المَسَام فتقتل. وقيل: السّموم ما كان ليلاً، والحرور ما كان نهاراً.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾ : تأكيد ثانٍ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت، خلافاً لبعضهم. قال أبو البقاء^(٤): « لكان حالاً [لا] توكيداً » يعني أنه يُفيد إفادة الحال مع أنه توكيد، وفيه نظر؛ إذ لا منافاة بينهما بالنسبة إلى المعنى. ألا ترى أنه يجوز « جاؤوني جميعاً » مع إفادته للتوكيد، وقد تقدّم لك تحرير هذا وحكاية ثعلب مع ابن قادم^(٥).

(١) الإتحاف ١٧٥/٢، البحر ٤٥٣.

(٢) الدر المصون ٧٤/١.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. الإنصاف ٣٧٠.

(٤) الإملاء ٧٤/٢، وعبارته: « وزعم بعضهم أنها أفادت ما لم تُفد «كلهم» وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدة، وهذا بعيد... ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً ».

(٥) المسألة التي تقدمت حول الفرق بين: « جاؤوا جميعاً » و « جاؤوا معاً ». انظر: الدر المصون ٢٩٨/١، وابن قادم هو محمد بن عبد الله بن قادم أبو جعفر، أستاذ ثعلب، له الكافي والمختصر وغريب الحديث. توفي سنة ٢٥١. انظر: الوافي بالوفيات ٢٩٥/٣، البغية ١٤٠/١.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿لَا سَجْدَ﴾: هذه لامُ الجحود.

وقوله «فَقَعُوا لَهُ»^(١) يجوز أن تتعلّق اللامُ بالفعل قبلها، وأن تتعلّق بساجدين. وقد تقدم نظائر ألفاظ هذه القصة في البقرة^(٢) والأعراف^(٣).

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿إِلَى يَوْمٍ﴾: يجوز أن يتعلّق بالاستقرار في «عليك»، ويجوز أن يتعلّق بنفسِ اللعنة.

آ. (٣٩) والضميرُ في: ﴿لَهُمْ﴾: لذريّة آدم، وإن لم يَجِرْ لهم ذِكْرٌ للعالمِ بهم.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ﴾: «هذا» إشارة إلى الإخلاص المفهوم من «المُخْلِصِينَ». وقيل: «هذا»، أي: انتفاء تزيينه وإغوائه. و«عليّ»، أي: مَنْ مرَّ عليه مرَّ عليّ، أي على رضواني وكرامتي. وقيل: على بمعنى إلى، نُقِلَ عن الحسن.

وقرأ^(٤) الضحّاك وأبو رجاء وابن سيرين ويعقوب في آخرين «عليّ»، أي: عالٍ مرتفع.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتْبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء متصل؛ لأن المراد بعبادي العموم طائعتهم وعاصيهم، وحيثُ يُلْزَمُ استثناء الأكثر من الأقل، وهي مسألة خلاف.

(١) عاد إلى الآية ٢٩.

(٢) الآية ٣٤.

(٣) الآية ١١.

(٤) المحتسب ٣/٢، الإتحاف ١٧٥/٢، البحر ٤٥٤/٥، القرطبي ٢٨/١٠.

والثاني : أنه منقطع ؛ لأن الغاوين لم يندرجوا في « عبادي » ؛ إذ المراد بهم الخُلص ، والإضافة إضافة تشریف .

آ . (٤٣) : ﴿ أَجْمَعِينَ ﴾ : تأكيد . وقال ابن عطية^(١) : « تأكيد فيه معنى الحال » وفيه جنوح لِمَنْ يَرَى اتحاد الوقت^(٢) .

قوله : « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » في « أَجْمَعِينَ » وجهان أظهرهما : أنه تأكيد للضمير . والثاني : أنه حال منه ، والعامِلُ فيه معنى الإضافة ، قاله أبو البقاء^(٣) . وقد عرفت خلاف الناس في مجيء الحال من المضاف إليه . ولا يعمل فيها الموعِدُ إن أريد به المكان ، فإن أريد به المصدرُ جاز أن يعمل لأنه مصدر ، ولكن لا بدَّ مِنْ حَذْفِ مضاف ، أي : مكان موعدهم .

آ . (٤٤) قوله تعالى : ﴿ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ ﴾ : يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة وهو الظاهر ، ويجوز أن تكون خبراً ثانياً ، ولا يجوز أن تكون حالاً من « جهنم » لأن « إِنَّ » لا تعمل في الحال ، قاله أبو البقاء^(٤) ، وقياس ما ذكره في ليت وكأن ولعل من أخواتها ، مِنْ عملها في الحال ، لأنها بمعنى تَمَنَيْتُ وشَبَّهْتُ وترَجَّيْتُ : أن تعمل^(٥) فيها « إِنَّ » أيضاً ؛ لأنها بمعنى أَكْذَبْتُ ، ولذلك عَمِلَتْ عَمَلَ الفعل ، وهي أصلُ الباب .

قوله : « منهم » يجوز أن يكون حالاً مِنْ « جُزء » لأنه في الأصل صفة

(١) المحرر ٣١٦/٨ .

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٠ من هذه السورة .

(٣) الإملاء ٧٤/٢ .

(٤) الإملاء ٧٤/٢ .

(٥) قوله « أن تعمل » خبر « قياس » .

له، فلَمَّا قُدِّمَتْ انتصَبَتْ حالاً. ويجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في الجارِّ، وهو «لكلِّ بابٍ»، والعاملُ في هذه الحالِ ما عَمِلَ في هذا الجارِّ. ولا يجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «مَقْسُومٍ» لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبل الموصوفِ. ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «بابٍ» لأنَّ البابَ ليس من الناس.

وقرأ^(١) أبو جعفر بتشديد الزَّاي من غير همزٍ، كأنه ألقى حركةَ الهمزة على الزاي، ووقَّفَ عليها فَشَدَّهَا، كقولهم: «خالدٌ»، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

آ. (٤٥): وكَسَرَ عَيْنَ ﴿عَيُونٍ﴾: منكراً و«العيون» مُعرِّفاً حيث وقع ابنُ كثير^(٢) والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان. والباقيون بالضمِّ وهو الأصل.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا﴾: العائمة على وَضَلِ الهمزة من دَخَلَ يَدْخُلُ. وقد تقدَّم خلافُ القراء في حركةِ هذا التنوين^(٣) / لالتقاء [٥٤٤/ب] الساكنين في البقرة. وقرأ^(٤) يعقوب بفتح التنوين وكسر الخاء. وتوجيهها: أنه أمرٌ مِنْ أَذْخَلَ يَدْخُلُ، فلَمَّا وقع بعد «عيون» ألقى حركة الهمزة على التنوين لأنها همزة قطع، ثم حذفها. والأمرُ مِنَ الله تعالى للملائكة، أي أَدْخِلُوهَا إياهم.

وقرأ^(٥) الحسن ويعقوب أيضاً «أَدْخِلُوهَا» ماضياً مبنياً للمفعول، إلا أنَّ

(١) يعني لفظة «جزء». انظر: الإتحاف ١٧٥/٢، المجتبى ٤/٢، البحر ٤٥٥/٥.

(٢) التيسير ١٣٦، النشر ٢٢٦/٢، البحر ٤٥٦/٥، الإتحاف ١٧٦/٢.

(٣) في قوله «عيونٍ ادخلوها».

(٤) البحر ٤٥٦/٥، ورسمها «وعيونٌ دَخِلُوهَا».

(٥) الإتحاف ١٧٦/٢، البحر ٤٥٦/٥، القرطبي ٣٢/١٠.

يعقوب ضمّ التنوين، ووجهه: أنه أخذه من أدخل رباعياً، فالقى حركة همزة القطع على التنوين، كما ألقى حركة المفتوحة في قراءته الأولى. والحسن^(١) كسره على أصل التقاء الساكنين، ووجهه: أن يكون أجرى همزة القطع مجرى همزة الوصل في الإسقاط.

وقراءة الأمر على إضمار القول، أي: يُقال لأهل الجنة: ادخلوها. أو يُقال للملائكة: ادخلوها إياهم. وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً من غير إضمار قول.

قوله: «بسلام» حال، أي: ملتبسين بالسلامة، أو مُسلماً عليكم.

قوله: «آمين» حال أخرى وهي بدلٌ مما قبلها: إمّا بدلٌ كلٍ من كلٍ، وإمّا بدلٌ اشتمال؛ لأنَّ الأمنَ مُشتملٌ على التحية أو بالعكس.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿إِخْوَانًا﴾: يجوز فيه أن يكون حالاً من «هم» في «صدورهم»، وجاز ذلك لأنَّ المضاف جزء المضاف إليه. وقال أبو البقاء^(٢): «والعامل فيها معنى الإلصاق». ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «ادخلوها» على أنها حالٌ مقدرة، كذا قال أبو البقاء^(٣)، ولا حاجة إليه، بل هي حالٌ مقارنة، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «آمين»، وأن يكون حالاً من الضمير في قوله «في جنات».

قوله «على سُرُرٍ» يجوز أن يتعلّق بنفس «إخواناً» لأنه بمعنى متصافين على سُرر. قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظرٌ من حيث تأويل جامدٍ بمشتق بعيدٍ

(١) رسم قراءته وعيون دخلوها.

(٢) الإملاء ٧٥/٢.

(٣) الإملاء ٧٥/٢.

(٤) الإملاء ٧٥/٢.

منه . و «متقابلين» على هذا حال من الضمير في «إخواناً»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لإخوان، وعلى هذا فـ «متقابلين» حال من الضمير المستكنّ في الجارّ. ويجوز أن يتعلّق بـ «متقابلين»، أي: متقابلين على سرّ، وعلى هذا فـ «متقابلين» حال من الضمير في «إخواناً» أو صفةٌ لـ «إخواناً» ويجوز نصبه على المدح، يعني أنه لا يمكن أن يكون نعتاً للضمير فلذلك قُطِعَ.

والسرّ: جمع سرّير وهو معروف. ويجوز في «سرّ» ونحوه ممّا جُمِعَ على هذه الصيغة من مضاعفٍ فعيل فتَح العين تخفيفاً، وهي لغة كلبٍ وتميم فيقولون: سرّ ودلّ في جمع: سرير ودليل.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾: يجوز أن تكون هذه مستأنفةً، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في «متقابلين». والنَّصَب: التَّعَبُ. يُقال منه: نَصَبٌ يَنْصَبُ فهو نَصَبٌ وناصِب، وأنْصَبَنِي كذا. قال^(١):

٢٩٤١- تَأَوَّبَنِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصَبٌ

وَهَمٌّ نَاصِبٌ، أي: ذو نَصَبٍ كـ لابنٍ وتامرٍ. قال النابغة^(٢):

٢٩٤٢- كَلِّبَنِي لَهُمَّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ

و «منها» متعلّق بـ «مُخْرِجِينَ».

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿أَنَا الْغَفُورُ﴾: يجوز في «أنا» أن يكون تأكيداً، وأن يكون مبتدأً، وأن يكون فصلاً.

(١) لم أهد إلى قائله وتمامه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٢) تقدم برقم (٢٧٣٩).

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿هُوَ الْعَذَابُ﴾: يجوز في «هو» الابتداء والفصل، ولا يجوز التوكيد؛ إذ المظهر لا يؤكد بالمضمر.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: في «إذ» وجهان: أحدهما: أنه مفعول بفعلٍ مقدر، أي: اذكر إذ دخلوا. والثاني: أنه ظرفٌ على بابِه. وفي العامل فيه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ تقديره: خبر «ضيف». والثاني: أنه نفس «ضيف». وفي توجيه ذلك وجهان، أحدهما: أنه لما كان في الأصل مصدرًا اعتبر ذلك فيه، وبدلٌ على اعتبار مصدريته بعد الوصفِ به عدم مطابقتها لما قبله تثنيةً وجمعاً وتأنيساً في الأغلب، ولأنه قائم مقام وصفٍ، والوصفُ يعمل. والثاني: أنه على حذفٍ مضاف، أي: أصحاب ضيف إبراهيم، أي: ضيافته، فالمصدرُ باقٍ على حاله فلذلك عمِلَ.

[٥٤٥/أ] وقال أبو البقاء^(١): - بعد أن قَدَّر أصحابُ ضيافته - / «والمصدرُ على هذا مضافٌ إلى المفعول». قلت: وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ إضافتهُ لفاعله، إذ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو...^(٢).

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿لَا تَوَجَّلْ﴾: العامة على فتح التاء، مِنْ وَجَلٍ كَشَرِبٍ يَشْرَبُ، والفتحُ قياسُ فَعِلَ، إلا أنَّ العربَ آثَرَتْ يَفْعَلُ بالكسرِ في بعضِ الألفاظِ إذا كانتَ فاوُهَ واوًا نحو: يَثْقُ.

وقرأ^(٣) الحسن «تَوَجَّل» مبنياً للمفعول من الإيجال. وقرئ^(٤) «لَا تَاجَلْ»

(١) الإملاء ٧٥/٢.

(٢) بياض في الأصل وأسقطته النسخ الأخرى، من قوله: «إذ النبي ﷺ هو».

(٣) الإتحاف ١٧٧/٢، البحر ٤٥٨/٥، المحتسب ٤/٢.

(٤) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أبي معاذ. وانظر: البحر ٤٥٨/٥.

والأصل «تَوَجَّل» كقراءة العامة، إلا أنه أبدل من الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وإن لم تتحرك، كقولهم^(١): تابة وصامة، في تَوْبَةٍ وَصَوْمَةٍ، وَسَمِعَ: «اللهم تقبل تابتي وصامتي». وقرئ^(٢) أيضاً «لا تَوَاجَّل» من المواجهة.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْهُمُونِي﴾: قرأ^(٣) الأعرج «بَشِّرْهُمُونِي» بإسقاط أداة الاستفهام، فتحتمل الإخبار، وتحتمل الاستفهام وإنما حذف أداته للعلم بها.

قوله: «على أن مَسْنِي» في محل نصبٍ على الحال. وقرأ^(٤) ابن محيصن «الكُبُر» بزنة قُفْل.

قوله: «فِيمَ تُبَشِّرُونَ» «بِمَ» متعلق بـ «تُبَشِّرُونَ»، وقُدِّمَ وجوباً لأن له صدر الكلام. وقرأ العامة بفتح النون مخففةً على أنها نونُ الرفع، ولم يُذكرْ مفعولُ التبشير. وقرأ^(٥) نافع بكسرهما، والأصل «تُبَشِّرُونِي» فَحَذَفَ الياءَ مجتزئاً عنها بالكسرة. وقد غلطه أبو حاتم وقال: «هذا يكونُ في الشعرِ اضطراراً».

وقال مكي^(٦): «وقد طَعَنَ في هذه القراءة قومٌ لِبُعْدِ مَخْرَجِهَا فِي

(١) قال في اللسان (توب): «فأما قوله:

تُبَّتْ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي وَصَمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي
إنما أراد: توبتي وصومتي، فأبدل الواو ألفاً لضربٍ من الخفة».

(٢) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أصحاب عبد الله.

(٣) البحر ٥/٤٥٨.

(٤) البحر ٥/٤٥٨.

(٥) السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٣٠٢، البحر ٥/٤٥٨، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٣،

الإتحاف ٢/١٧٧.

(٦) الكشف ٢/٣١.

- الحجر -

العربية؛ لأنَّ حَذَفَ النونِ التي تصحب الياء لا يَحُسُّنُ إلا في شِعْرِ، وإن قُدِّرَ حَذَفَ النونِ الأولى حَذَفَتْ عَلِمَ الرفع من غيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسَرُها قَبِيحٌ، إنما حَقُّها الفتح. وهذا الطعن لا يُلْتَفَتُ إليه لأنَّ ياءَ المتكلمِ قد كَثُرَ حَذْفُها مجتزأً عنها بالكسرة، وقد قرئ بذلك في قوله: «أفغيرَ [الله] تَأْمُرُونِي»^(١) كما سيأتي بيانه.

ووجهه: أنه لما اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرى نون الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم مَنْ أدغم، ومنهم مَنْ حذف. ثم اختلف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟ وقد قَدِّمْتُ دلائلَ كلِّ قولٍ مستوفاةً في سورة الأنعام^(٢). وقرأ ابنُ كثير بتشديدِها مكسورة، أدغم الأولى في الثانية وحذف ياءَ الإضافة. والحسن أثبت الياء مع تشديد النون. ويرجح قراءة مَنْ أثبت مفعول «تُبشرون» وهو الياء قوله: «قالوا بَشْرناك».

آ. (٥٥): ﴿وَالْحَقُّ﴾ : متعلقٌ بالفعل قبله، وَيَضَعُفُ أن يكون حالاً، أي: بَشْرناك ومعنا الحق.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ : هذا الاستفهامُ معناه النفي؛ ولذلك وقع بعده الإيجابُ بـ «إلا». وقرأ^(٣) أبو عمرو والكسائي «يَقْنِطُ» بكسر عَيْنِ هذا المضارع حيث وقع، والباقون بفتحها، وزيد بن علي والأشهبُ بضمِّها. وفي الماضي لغتان: قَنِطَ بكسر النون، يَقْنِطُ بفتحها،

(١) الآية ٦٤ من الزمر، ولم أرَ مَنْ نصَّ على قراءة حذف الياء، قالوا: إن نافعاً قرأ بفتح الياء في «تأمروني» ولم يفتحها ابن عامر: السبعة ٥٦٣، والمؤلف نفسه في إعرابه للآية في سورة الزمر لم يُشِرْ إلى ذلك.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥/٥، الآية ٨٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٤٥٩/٥، السبعة ٣٦٧، الحجة ٣٨٣، التيسير ١٣٦، الإنحاف ١٧٧/٢.

وَقَنَطَ بفتحها يَقْنِطُ بكسرها، ولولا أَنَّ القراءة سُنَّةٌ متبعةٌ لكان قياسُ مَنْ قَرَأَ «يَقْنِطُ» بالفتح أن يقرأ ماضيه «قَنِطَ» بالكسر، لكنهم أجمعوا على فتحه في قوله تعالى في قوله^(١): «مَنْ بَعْدَ مَا قَنَطُوا»^(٢). والفتحُ في الماضي هو الأكثر ولذلك أُجمِعَ عليه. ويُرجَّح قراءة «يَقْنِطُ» بالفتح قراءة أبي عمرو في بعض الروايات «فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَنِطِينَ»^(٣) كَفَرِحَ يَقْرَحُ فهو فَرِحَ^(٤). والقنوط: شدة اليأس من الخير.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾: فيه [أوجه] أحدها: أنه مستثنى متصلٌ على أنه مستثنى من الضمير المستكن في «مجرمين» بمعنى: أَجْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا آلَ لُوطٍ فإنهم لم يُجْرِمُوا، ويكون قوله «إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ» / [٥٤٥/ب] استئناف إخبار بنجاتهم لكونهم لم يُجْرِمُوا، ويكون الإرسال حينئذ شاملاً للمجرمين ولآلِ لوط، لإهلاك أولئك، وإنجاء هؤلاء.

والثاني: أنه استثناء منقطع؛ لأنَّ آلَ لوط لم يَنْدَرَجُوا في المجرمين البتة. قال الشيخ^(٥): «وإذا كان استثناءً منقطعاً فهو ممَّا يجبُ فيه النصب؛ لأنه من الاستثناء الذي لا يمكن تَوَجُّه العاملِ إلى المستثنى فيه؛ لأنهم لم يُرْسَلُوا إليهم، إنما أُرْسِلُوا إلى القوم المجرمين خاصة، ويكون قوله «إِنَّا

(١) قوله «في قوله» مقحمة في الأصل.

(٢) الآية ٢٨ من الشورى.

(٣) الآية ٥٥ من الحجر. وانظر: القرطبي ٣٦/١٠، الإتحاف ١٧٧/٢ منسوبة إلى الحسن.

(٤) وجه الترجيح أن قراءته «من القنطين» تعني أنه اسم فاعل من فَعَلَ يَقْعَلُ، وقد نصوا على أنَّ قياس اسم الفاعل من فَعَلَ اللازم: فَعَلَ. ابن عقيل ٤٢٥/١.

(٥) البحر ٤٦٠/٥.

لمُنْجُوهُمْ» جَرَى مجرى خبر «لكن» في اتصاله بآل لوط، لأن المعنى: لكن آل لوط مُنْجُوهُمْ. وقد زعم بعض النحويين في الاستثناء المنقطع المقدّر بـ «لكن» إذا لم يكن بعده ما يَصْحُح أن يكون خبراً أن الخبر محذوف، وأنه في موضع رفع لجريان «إلا» وتقديرها بـ «لكن».

قلت: وفيه نظر؛ لأن قولهم: لا يتوجّه عليه العامل، أي: لا يمكن، نحو: «ضحك القوم إلا حمارهم»، و«صهلت الخيل إلا الإبل». وأمّا هذا فيمكن الإرسال إليهم من غير منع. وأمّا قوله «لأنهم لم يُرسلوا إليهم» فصحيح لأن حكم الاستثناء كله هكذا، وهو أن يكون خارجاً عن ما حكم به عن الأول، لكنه لو تسلّط عليه لصحّ ذلك، بخلاف ما ذكرته من أمثلتهم.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿إلا امرأته﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء من آل لوط. قال أبو البقاء^(١): «والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ كقولك: «له عندي عشرة إلا أربعة إلا درهما» فإن الدرهم يُستثنى من الأربعة، فهو مضاف إلى العشرة، فكانك قلت: أحد عشر إلا أربعة، أو عشرة إلا ثلاثة»

الثاني: أنها مستثناءة من الضمير المجرور في «مُنْجُوهُمْ». وقد منع الزمخشري الوجه الأول، وعيّن الثاني فقال^(٢): «فإن قلت: فقوله «إلا امرأته» ممّ استثنى؟ وهل هو استثناء من استثناء؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله «لمُنْجُوهُمْ» وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يقال: أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأته، كما اتحد في قول المطلق: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين

(١) الإملاء ٧٦/٢.

(٢) الكشف ٣٩٣/٢.

إلا واحدة، وقول المَقْرُ لفلان: عليّ^(١) عشرة إلا ثلاثة إلا درهماً، وأمّا الآية فقد اختلف الحكماء لأن «إلا آل لوط» متعلّق بـ «أرسلنا» أو بمجرمين، و«إلا امرأته» قد تعلّق بقوله «لمنّجّوهم» فأني يكون استثناء من استثناء؟

قال الشيخ^(٢): «ولمّا استسلف الزمخشري أن «امراته» استثناء من الضمير في لمنّجّوهم» أني^(٣) أن يكون استثناء من استثناء؟ ومَنْ قال إنه استثناء من استثناء فيمكن تصحيح قوله بأحد وجهين، أحدهما: أنه لما كان «امراته» مستثنى من الضمير في «لمنّجّوهم» وهو عائذ على آل لوط صار كأنه مستثنى من آل لوط، لأنّ المضمّر هو الظاهر. والوجه الآخر: أن قوله «إلا آل لوط» لما حَكَمَ عليهم بغير الحكم الذي حَكَمَ به على قوم مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم فجاء قوله «إنّا لمنّجّوهم أجمعين» تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آل لوط لم يُرسل إليهم بالعذاب، ونجاتهم مرتبة على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظير قولك: «قام القوم إلا زيدا لم يَقُمْ»، أو «إلا زيدا فإنه لم يَقُمْ»، فهذه الجملة تأكيد لما تَصَمَّن الاستثناء من الحكم على ما بعد إلا بضدّ الحكم السابق على المستثنى منه، فـ «إلا امرأته» على هذا التقرير الذي قرّرناه مستثنى من آل لوط، لأنّ الاستثناء ممّا جيء به للتأسيس أوّلَى من الاستثناء ممّا جيء به للتأكيد.

وقرأ^(٤) الأخوان «لمنّجّوهم» مخفّفاً، وكذلك خَفَّفَا أيضاً فَعَلَ هذه الصفة في قوله تعالى في العنكبوت^(٥): «لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ» وكذلك خَفَّفَا أيضاً

(١) قوله «عليّ» غير واضح في الأصل.

(٢) البحر ٤٦٠/٥.

(٣) عبارة البحر «لم يجوّز»، وعبارة السمين على تقدير الفاء، أي: فأني.

(٤) الإتحاف ١٧٨/٢، السبعة ٣٦٧، النشر ٢٥٨/٢، التيسير ١٣٦، البحر ٤٦٠/٥.

(٥) الآية ٣٢ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

قوله فيها^(١): «إِنَّا مُنْجُوكَ»، فهما جاريان على سَنَنِ واحد. وقد وافقهما [أ/٥٤٦] ابنُ كثير/ وأبو بكر على تخفيف «مُنْجُوكَ» كأنهما جمعا بين اللغتين. وباقي السبعة بتشديد الكل، والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان مِنْ نَجَّى وَأَنْجَى كَأَنْزَلَ وَنَزَلَ، وقد نُطِقَ بفعلهما قال: «فَلَمَّا نَجَّاهُمْ»^(٢)، وفي موضعٍ آخر «أَنْجَاهُمْ»^(٣).

قوله: «قَدَّرْنَا»^(٤) أبو بكر^(٥) بتخفيف [الدال]^(٦) والباقون بتشديدها، وهما لغتان: قَدَّرَ وَقَدَّرَ، وهذا الخلافُ أيضاً جارٍ في سورة النمل^(٧).

قوله: «إِنَّهَا» كُسِرَتْ من أجل اللام في خبرها وهي معلقة لما قبلها، لأنَّ فِعْلَ التقديرِ يُعَلِّقُ إجراءً له مُجْرَى العِلْمِ: إمَّا لكونه بمعناه، وإمَّا لأنَّه مترتبٌ عليه. قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: لِمَ جاز تعليقُ فِعْلِ التقدير في قوله «قَدَّرْنَا إِنَّهَا»، والتعليق من خصائص أفعال القلوب؟ قلت: لتضمين فِعْلِ التقدير معنى العِلْمِ». قال الشيخ^(٩): «وَكُسِرَتْ «إِنَّهَا» إجراءً لفعل التقدير مُجْرَى العِلْمِ». قلت: وهذا لا يَصِحُّ علةً لكسرها، إنما يَصْلُحُ علةً لتعليقها الفعل قبلها، والعلة في كسرها ما قَدَّمْتُهُ في وجود اللام ولولاها لَفُتِحَتْ.

(١) الآية ٣٣ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٢) الآية ٣٥ من العنكبوت.

(٣) الآية ٢٣ من يونس.

(٤) الأصل «قدرناها» وهو سهو.

(٥) الإتحاف ١٧٨/٢، البحر ٤٦٠/٥، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٤، النشر ٣٠٢/٢.

(٦) مخروم في الأصل.

(٧) الآية ٥٧ «قَدَّرْنَاها» وقرأ أبو بكر بالتخفيف. البحر ٨٦/٧.

(٨) الكشف ٣٩٤/٢.

(٩) البحر ٤٦٠/٥.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿بَلْ جِئْنَاكَ﴾: إضرابٌ عن المفعول المحذوف تقديره: ما جئناك بما يُنكر، بل جئناك.

آ. (٦٥) وقد تقدّم الخلاف في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَ﴾: قطعاً ووصلاً في هود^(١). وقرأ^(٢) اليمانيُّ فيما نقل ابن عطية^(٣) وصاحب «اللوامح» «فَسِرَ» من السَّير. وقرأت^(٤) فرقة «بِقَطْع» بفتح الطاء. وقد تقدّم في يونس^(٥): أن الكسائيَّ وابن كثير قرآه بالسكون في يونس في قوله «قطعاً»، والباقون بالفتح.

قوله: «حيث تُومَرون» «حيث» على بابها مِنْ كونها ظرفٌ مكانٍ مبهم، ولإيهامها تعدّي إليها الفعل من غير واسطة على أنه قد جاء في الشعر تعدّيهِ إليها بـ «في» كقوله^(٦):

٢٩٤٣- فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعِفٌ

وزعم بعضهم أنها هنا ظرفُ زمانٍ، مستدلاً بقوله «بِقَطْعٍ من الليل»، ثم قال: «وأمضُوا حيث تُومَرون»، أي: في ذلك الزمان. وهو ضعيفٌ، ولو كان كما قال لكان التركيب: حيث أمِرتُم، على أنه لوجاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالة.

(١) الآية ٨١ من هود. وانظر: الدر ٣٦٤/٦.

(٢) البحر ٤٦١/٥.

(٣) المحرر ٣٣٣/٨.

(٤) البحر ٤٦١/٥.

(٥) آية ٢٧. وانظر: الدر المصون ١٨٦/٦.

(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٦٢، والكتاب ٢٢٢/١، والخزانة ٢٩٩/٢. الشريد: الطريد، والمزعف: الصريع.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ﴾: ضَمَّنَ القضاء معنى الإيحاء، فلذلك تَعَدَّى تَعْدِيَّتَهُ بـ «إلى»، ومثله: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١).

قوله: «ذلك الأمر» «ذلك» مفعول القضاء، والإشارة به إلى ما وَعَدَ من إهلاك قومِهِ، و «الأمر»: إمَّا بَدَلٌ منه أو عطفُ بيانٍ له.

قوله: «أَنْ دَابِرَ» العامةُ على فتح «أَنْ» وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها بَدَلٌ مِنْ «ذلك» إذا قلنا: «الأمر» عطفُ بيان. الثاني: أنها بَدَلٌ من «الأمر» سواء قلنا: إنها بيانٌ أو بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ. والثالث: أنه على حَذْفِ الجارِّ، أي: بَأَنَّ دَابِرَ، ففيه الخلافُ المشهور^(٢).

وقرأ^(٣) زيد بن علي بكسرها؛ لأنه بمعنى القول، أو على إضمار القول. وعَلَّلَهُ الشَّيْخُ^(٤) بَأَنَّهُ لَمَّا عَلَّقَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ كُسِرَ. وفيه النظرُ المتقدم^(٥).

قوله: «مُضْجِحِينَ» حالٌ من الضمير المستتر في «مَقْطُوعٌ» وإنما جُمِعَ حَمَلًا على المعنى، وجعله الفراء^(٦) وأبو عبيد خبراً لـ «كان» مضمرة، قالوا:

(١) الآية ٤ من الإسراء.

(٢) أي: هل هو في محل جر أو نصب؟ وانظر: الدرر المصون ٢١٢/١.

(٣) البحر ٤٦١/٥، الكشف ٣٩٥/٢.

(٤) البحر ٤٦١/٥، وعبارته أوضح «لَمَّا ضَمَّنَ قَضَيْنَا» معنى أَوْحَيْنَا، فكان المعنى: أَعْلَمْنَا، عَلَّقَ الْفِعْلُ فَكُسِرَ «إِنْ» وَلَمَّا كَانَ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْإِيحَاءِ مَعْنَاهُ الْقَوْلُ كُسِرَ «إِنْ».

(٥) يعني بذلك أَنَّ كَوْنُ الْفِعْلِ «قَضَى» بِمَعْنَى عِلْمٍ لَا يُسَوِّغُ كَسْرَ هَمْزَةِ «إِنْ». وانظر إعرابه للآية (٦٠) قبل قليل.

(٦) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

«تقديره: إذا كانوا مُصْبِحِينَ نحو: «أَنْتَ مَاشِياً أَحْسَنُ مِنْكَ رَاكِباً». وهو تَكْلُفٌ. و«مُصْبِحِينَ» داخلين في الصُّبْحِ فهي تَامَةٌ.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾: حال.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي﴾: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون «بناتي» مفعولاً بفعلٍ مقدر، أي: تَزَوَّجُوا هؤُلاءِ. و«بناتي» بيانٌ أو بدلٌ. الثاني: أن يكون «هُؤَلَاءِ بَنَاتِي» مبتدأً وخبراً^(١) ولا بُدَّ مِنْ شَيْءٍ محذوفٍ تَتِمُّ به الفائدة، أي: فَتَزَوَّجُوهُنَّ. الثالث: أن يكون «هُؤَلَاءِ» مبتدأً، و«بناتي» بدلٌ أو بيان، والخبرُ محذوفٌ، أي: هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ، كما جاء في نظيرتها^(٢).

قوله «فَلَا تَفْضَحُونِ»^(٣): الْفَضْحُ وَالْفَضِيحَةُ البَيَانُ وَالظُّهُورُ، وَمِنْهُ فَضَحَهُ الصُّبْحُ قَالَ^(٤):

٢٩٤٤- وَلَاخَ ضَوْءُ هِلَالِ اللَّيْلِ يَفْضَحُنَا

مِثْلَ الْقَلَامَةِ قَدْ قُصَّتْ مِنَ الظُّفْرِ

إِلَّا أَنَّ الْفَضِيحَةَ اخْتَصَّتْ بِمَا هُوَ عَارٌ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ ظُهُورِهِ.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ﴾: مبتدأ، محذوف الخبر وجوباً، ومثله: لَا يَمُنُّ اللَّهُ. و«إنهم» وما في حيزه جوابُ القسمِ تقديره:

(١) الأصل «وخبر» وهو سهو.

(٢) «هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ» الآية ٧٨ من هود.

(٣) عاد إلى الآية ٦٨.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٤٥٦/٥. برواية «هلالٍ كاد يفضحنا».

لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي إِنَّهُمْ . وَالْعَمْرُ وَالْعُمْرُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ هُوَ الْبَقَاءُ ،
[٥٤٦/ب] إِلَّا أَنَّهُمْ التَّزَمُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ^(١) . قَالَ / الزَّجَاجُ^(٢) : «لأنه أَخَفُّ عَلَيْهِمْ ،
وَهُمْ يُكْثِرُونَ الْقَسَمَ بِـ «لَعَمْرِي» وَ «لَعَمْرُكَ» . وَلَهُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : أَنَّهُ
مَتَى اقْتَرَنَ بِلَا مِ الْإِبْتِدَاءُ لَزِمَ فِيهِ الرُّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَحُذِفَ خَبَرُهُ ، لِسَدِّ جَوَابِ
الْقَسَمِ مَسَدَّهُ . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَصِيرُ صَرِيحاً فِي الْقَسَمِ ، أَي : يَتَّعِنُ فِيهِ ، بِخِلَافِ
غَيْرِهِ نَحْوُ : عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَلْزَمُ فَتْحُ عَيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ لَامُ
الْإِبْتِدَاءِ جَازَ نَصْبُهُ بِفَعْلٍ مَقْدَرِ نَحْوِ : عَمَرَ اللَّهُ لِأَفْعَلٍ ، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فِي الْجَلَالَةِ
وَجِهَانِ : النِّصْبُ وَالرُّفْعُ ، فَالنِّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَفِي ذَلِكَ
مَعْنِيَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأَصْلَ : أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، أَي : بِوَصْفِكَ اللَّهُ تَعَالَى
بِالْبَقَاءِ ، ثُمَّ حُذِفَ زَوَائِدُ الْمَصْدَرِ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَعْنَى : عِبَادَتِكَ اللَّهُ ،
وَالْعَمْرُ : الْعِبَادَةُ ، حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ «عَمَرْتُ رَبِّي» ، أَي : عَبَدْتَهُ ، وَفُلَانٌ
عَامِرٌ رَبَّهُ ، أَي : عَابَدَهُ .

وَأَمَّا الرُّفْعُ : فَعَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ . قَالَ الْفَارَسِيُّ : «مَعْنَاهُ : عَمَّرَكَ
اللَّهُ تَعْمِيرًا» . وَقَالَ الْأَخْفَشُ : «أَصْلُهُ : أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، فَحُذِفَ زَوَائِدُ
الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلُ وَالْبَاءُ فَانْتَصَبَ ، وَجَازَ أَيْضاً ذِكْرُ خَبَرِهِ فَتَقُولُ : عَمَّرَكَ قَسَمِي
لَأَقُومَنَّ ، وَجَازَ أَيْضاً ضَمُّ عَيْنِهِ ، وَيُنْشَدُ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ^(٣) :

٢٩٤٥- أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيَا سُهَيْلاً عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

(١) انظر: المقتضب ٣٢٧/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٨٣/٣ .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٩٥ ، وابن يعيش ٩١/٩ ، والمقتضب ٣٢٩/٢ ، والخزانة ٢٣٨/١ ، واللسان (عمن) .

ويجوزُ دخولُ باءِ الجرِّ عليه، نحو: بَعْمَرِكَ لأفعلن^(١). قال:

٢٩٤٦- رُفِي بَعْمَرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمُنَى ثُمَّ امْطَلِينَا
وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، فلا يُقطع عنها، ويضاف لكل شيء. وزعم بعضهم أنه لا يُضاف إلى الله. قيل: كأنَّ قائل هذا توهم أنه لا يُستعمل إلا في الانقطاع، وقد سُمع إضافته للباري تعالى. قال الشاعر^(٢):

٢٩٤٧- إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بِنَوْقُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبَنِي رِضَاهَا
ومنع بعضهم إضافته إلى ياء المتكلم. قال: لأنه حَلَفَ بحياة المُقْسِم، وقد وَرَدَ ذلك، قال النابغة^(٣):

٢٩٤٨- لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ -
لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقَارِغُ

وقد قَلَبَتْهُ الْعَرَبُ بِتَقْدِيمِ رَأْيِهِ عَلَى لَامِهِ فَقَالُوا: «رَعْمَلِي»، وهي رديئة. والعامَّة على كسر «إِنَّ» لوقوع اللام في خبرها. وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية الجَهْضَمِيِّ^(٥) بفتحها. وتخريجها على زيادة اللام وهي كقراءة

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ١٣٧، والمحاسب ٤٣/١، والهمع ٤١/٢، والدرر ٤٦/٢.

(٢) تقدم برقم (٧٧).

(٣) ديوانه ٤٩، والكتاب ٢٥٢/١، والخزانة ٤٢٦/١. والأقارغ: الذي وشوا به.

(٤) البحر ٤٦٢/٥، الشواذ ٧١، وقال: إنها عن نصر أبيه عن أبي عمرو.

(٥) أبو الحسن علي بن نصر الجهضمي البصري، من أصحاب الخليل وسيبويه، محدث ثقة صدوق. توفي سنة ١٨٧. انظر: البغية ٢١١/٢، تاريخ العلماء النحويين للتوحي ٨٩، طبقات النحويين ٧٥.

ابن جبير: «إلا أنهم ليأكلون الطعام»^(١) بالفتح.

والأعمش^(٢) «سَكِرْهم»^(٣) دون تاء. وابن أبي عبله «سَكِرَاتهم» جمعاً. والأشهبُ «سُكِرْتهم» بضم السين.

و«يَعْمَهُونَ» حال: إمّا من الضمير المستكن في الجار، وإمّا من الضمير المجرور بالإضافة. والعامل: إمّا نفس «سَكِرَة» لأنها مصدر، وإمّا معنى الإضافة.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿مُشْرِقِينَ﴾: حالٌ مِنْ مفعول «أَخَذْتهم»، أي: داخلين في الشروق.

آ. (٧٤): والضميرُ في «عَالِيهَا سَافِلَهَا» للمدينة. وقال الزمخشري^(٤): «لقرى قومٍ لوطٍ». ورُجِحَ الأولُ بأنه تقدّم ما يعود عليه لفظاً بخلاف الثاني.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: متعلّقٌ بمحذوف على أنه صفةٌ لآيات. والأجودُ أَنْ يتعلّقَ بنفس «آياتٍ» لأنها بمعنى العلامات. والتَّوَسَّمُ تَفَعَّلٌ مِنَ الوَسْمِ، والوَسْمُ: أصلُه التَّثَبُّتُ والتَّفَكُّرُ، مأخوذٌ مِنَ الوَسْمِ، وهو التأثير بحديدةٍ في جلد البعير أو غيره. وقال ثعلب: «الواسم: الناظرُ إليك مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ»، وفيه معنى التَّثَبُّت. وقيل: / أصلُه: استقصاء [١/٥٤٧]

(١) الآية ٢٠ من الفرقان. وانظر البحر ٤٩٠/٦، شرح الرضي ٣٥٦/٢.

(٢) انظر في قراءتها: الشواذ ٧١، البحر ٤٦٢/٥، المحرر ٣٤١/٨.

(٣) اختلفوا في ضبط السين بين الفتح والضم.

(٤) الكشف ٣٩٦/٢.

التعريف يُقال: تَوَسَّمتُ، أي: تَعَرَّفتُ مُستَقْصِياً وجوهَ التعرُّف. قال^(١):

٢٩٤٩- أَوْ كَلِمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ

بَعَثْتُ إِلَيَّ عَرِيفَهَا يَتَوَسَّمُ

وقيل: هو تَفَعُّلٌ من الوَسْمِ، وهو العَلَامَةُ: تَوَسَّمتُ فيكَ خيراً، أي:

ظَهَرَ لَهُ مِيسْمُهُ عَلَيْكَ. قال ابن رَوَاحَةَ فِي النَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢):

٢٩٥٠- إِنِّي تَوَسَّمتُ فِيكَ الْخَيْرَ أَعْرِفُهُ

وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي ثَابِتُ الْبَصَرِ

وقال آخر^(٣):

٢٩٥١- تَوَسَّمتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ مَهَابَةً

عَلَيْهِ وَقُلْتُ: الْمَرْءُ مِنْ آلِ هَاشِمٍ

ويُقال: اتَّسَمَ الرَّجُلُ: إِذَا اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عَلَامَةً يُعَرِّفُ بِهَا، وَتَوَسَّمَ: إِذَا

طَلَبَ كَلَامَ الْوَسْمِيِّ، أي: الْعَشْبِ النَّابِتِ فِي أَوَّلِ مَطَرٍ [الرَّيْعِ]^(٤).

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿وَإِنهَا لِبَسْبِيلٍ﴾: الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ

على المدينة أو القرى. وقيل: على الحجارة. وقيل: على الآيات.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ﴾: «إِنْ» هي

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري، وهو في الكتاب ٢/٢١٥، والأصمعيات ١٢٧، والمنصف ٦٦/٣.

(٢) القرطبي ٤٣/١٠، المحرر ٣٤٣/٨.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٣/١٠، والمحرر ٣٤٢/٨.

(٤) زيادة من اللسان (وسم) وفي (ش): «في أول المطر».

- الحجر -

المخففة واللام فارقة، وقد تقدّم حكم ذلك^(١). والأَيَكَةُ: الشجرة الملتفة، واحدة الأَيَكِ. قال^(٢):

٢٩٥٢- تَجَلُّوْا بِقَادِمَتِي حَمَامَةِ أَيَكَةٍ بَرْدًا أَسِفًا لِشَاتِهِ بِالْإِثْمِ

ويقال: لَيْكَةُ. وسيأتي بيان هذا عند اختلاف القراء فيه إن شاء الله تعالى في الشعراء^(٣).

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿وَأَنبِئَا لِبِإِمَامٍ﴾: في ضمير التثنية أقوال، أَرْجَحُهَا: عَوْدُهُ عَلَى قَرِيَّتَيْ قَوْمِ لُوطٍ وَأَصْحَابِ الْأَيْكَةِ وَهُمْ قَوْمٌ شُعَيْبٌ لَتَقْدِمُهُمَا ذِكْرًا. وقيل: يعودُ على لُوطٍ وَشُعَيْبٍ، وشُعَيْبٌ لَمْ يَجْرِلْ لَهُ ذِكْرٌ، وَلَكِنْ دَلَّ عَلَيْهِ ذِكْرُ قَوْمِهِ. وقيل: يعودُ على الخبرين: خبر إهلاك قومِ لُوطٍ، وخبر إهلاك قومِ شعيب. وقيل: يعودُ على أصحابِ الأَيْكَةِ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ؛ لَأَنَّهُ مُرْسَلٌ إِلَيْهِمَا فَذِكْرُ أَحَدِهِمَا مُشْعِرٌ بِالْآخَرِ.

آ. (٨٣): و «مُضْبِحِينَ» حالٌ كما تقدّم، وهي تامة.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ﴾: يجوز أن تكون نافية، أو استفهامية فيها معنى التعجب. و «ما»^(٤) يجوز أن تكون مصدرية، أي: كَسَبُهُمْ، أو موصوفة، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوف، أي: شيءٌ يَكْسِبُونَهُ، أو الذي يَكْسِبُونَهُ.

(١) انظر: الدر ١٥٥/٢.

(٢) البيت للنابعة، وهو في ديوانه ٣٦، والقرطبي ٤٥/١٠. وقادمتا الحمامة: الريشتان في مقدم الجناحين، شبه لون شفيتها بهما، ويبقى السواد مع بياض الأسنان، وهذا مما يُتَرَزَّنُ بِهِ. وَأَسِفٌ: حُشِي بِهِ.

(٣) الآية ١٧٦. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز. السبعة ٤٧٣.

(٤) في قوله «ما كانوا».

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: نعت لمصدر محذوف، أي: خَلَقًا ملتبساً بالحق.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَاهُ﴾: فيه أقوال، أحدها: أنَّ الكاف متعلق بـ «آتيناك»، وإليه ذهب الزمخشري^(١) فإنه قال^(٢): «أي: أنزلنا عليك مثل ما أنزلنا على أهل الكتاب، وهم المقتسمون الذين جعلوا القرآن عِصِينَ». والثاني: أنه نعت لمصدر محذوف منصوب بـ «آتيناك» تقديره: آتيناك إتياناً^(٣) كما أنزلنا. الثالث: أنه منصوب نعتاً لمصدر محذوف، ولكنه مُلاقٍ لـ «آتيناك» من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، تقديره: أنزلنا إليك إنزالاً كما أنزلنا، لأنَّ «آتيناك» بمعنى أنزلنا إليك. الرابع: أنه نعت لمصدر محذوف، العامل فيه مقدر أيضاً تقديره: متعنهم تمتعاً كما أنزلنا، والمعنى: نَعَمْنَا بعضهم كما عَذَّبْنَا بعضهم. الخامس: أنه صفة لمصدر دلَّ عليه «النذير» والتقدير: أنا النذير إنذاراً كما أنزلنا، أي: مثل ما أنزلناه.

السادس: أنه نعت لمفعول محذوف، الناصب له «النذير»، تقديره: النذير عذاباً، كما أنزلنا على المُقْتَسِمِينَ، وهم قوم صالح لأنهم قالوا: «لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ»^(٤) فَأَقْسَمُوا على ذلك، أو يُراد بهم قريش حين قَسَمُوا القرآن إلى سِحْرِ وَشِعْرِ وافتراء. وقد ردَّ بعضهم هذا بأنه يلزم منه إعمال الوصف موصوفاً، وهو غير جائز عند البصريين، جائز عند الكوفيين، فلو عمل ثم وُصِفَ جاز عند الجميع.

(١) الكشاف ٣٩٨/٢.

(٢) أقحم في الأصل بعد «قال»: «الزمخشري».

(٣) الأصل «إتيا» وسقطت «نأ» سهواً.

(٤) الآية ٤٩ من النمل.

السابع : أنه مفعولٌ به ، ناصبه « النذير » أيضاً . قال الزمخشري^(١) :
« والثاني : أن يتعلّق بقوله : « وقل : إني أنا النذيرُ المبين ، أي : وأنذِرُ قريشاً
مثل ما / أنزلنا من العذابِ على المقتسمين ، يعني اليهودَ وهو ما جرى على
قُرَيْظَةَ والنضير » . وهذا مردودٌ بما تقدم من إعمال الوصفِ موصوفاً . [٥٤٧/ب]

الثامن : أنه منصوبٌ نعتاً لمفعولٍ به مقدرٍ ، والناصبُ لذلك
المحذوفُ مقدّرٌ أيضاً لدلالة لفظِ « النذير » عليه ، أي : أنذِرْكم عذاباً مثل العذابِ
المنزّلِ على المقتسمين ، وهم قومُ صالحٍ أو قريشٍ ، قاله أبو البقاء^(٢) ،
وكانه قرّرَ مِنْ كونه منصوباً بلفظِ « النذير » لما تقدّم من الاعتراضِ البصريِّ .

وقد اعترض ابنُ عطيةٍ على القول السادس فقال^(٣) : « والكافُ من قوله
« كما » متعلّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره : وقل إني أنا النذيرُ المبينُ عذاباً كما
أنزلنا^(٤) ، فالكافُ اسمٌ في موضع نصبٍ ، هذا قولُ المفسّرين . وهو عندي
غيرُ صحيح ، لأن « كما أنزلنا » ليس مما يقوله محمدٌ عليه السلام ، بل هو مِنْ
كلامِ اللَّهِ تعالى ، فينفصلُ الكلامُ ، وإنما يترتّبُ هذا القولُ بأن الله تعالى قال
له : أنذِرْ عذاباً كما . والذي أقول في هذا : « المعنى : وقل : إني أنا النذيرُ
المبين ، كما قال قبلكَ رسلنا ، وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك . ويُحتملُ أن
يكونَ المعنى : وقل إني أنا النذيرُ المُبينُ ، كما قد أنزلنا في الكتبِ أنك
ستأتي نذيراً ، على أن المُقتسمين أهلُ الكتاب » . انتهى .

(١) الكشاف ٣٩٨/٢ .

(٢) الإملاء ٧٧/٢ .

(٣) المحرر ٣٥٤/٨ .

(٤) عبارة المطبوعة : « النذير بعذاب كالذي أنزلنا » .

وقد اعتذر بعضهم^(١) عَمَّا قاله أبو محمد فقال: «الكاف متعلقةٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى تقديره: أنا النذيرُ بعذابٍ مثلِ ما أنزلنا، وإن كان المُنزَّلُ اللهُ، كما يقول بعضُ خواصِّ المَلِكِ: أَمَرْنَا بِكَذَا، وإن كان المَلِكُ هو الأمر، وأمَّا قولُ أبي محمدٍ: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ كما أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كَلَامَ^(٢) غيرُ منتظمٍ، ولعلَّ أصله: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كما أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ، كذا أصلحه الشيخ^(٣) وفيه نظرٌ: كيف يُقدَّرُ ذلك والقرآنُ ناطقٌ بخلافه: وهو قوله «على المُقْتَسِمِينَ»؟

التاسع: أنه متعلِّقٌ بقوله «لَنَسْأَلَنَّهُمْ»^(٤) تقديره: لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ مثلَ ما أَنْزَلْنَا.

العاشر: أنَّ الكافَ مزيدةٌ تقديره: أنا النذيرُ المُبينُ ما أنزلناه على المُقْتَسِمِينَ، ولا بدَّ مِنْ تأويلِ ذلك: على أنَّ «ما» مفعولٌ بالنذيرِ عند الكوفيين فإنهم يُعْمِلُونَ الوصفَ الموصوفَ^(٥)، أو على إضمارِ فعلٍ لائقٍ، أي: أَنْذَرَكُمْ ما أنزلناه كما يليقُ بمذهبِ البصريين.

الحادي عشر: أنه متعلِّقٌ بـ «قل» التقدير: وَقُلْ قولاً كما أَنْزَلْنَا على المُقْتَسِمِينَ: إِنَّكَ نَذِيرٌ لَهُمْ، فالقولُ للمؤمنين في النَّذارةِ كالقولِ للكفارِ المُقْتَسِمِينَ؛ لثلاثِ تظنُّ أنْ إِنْذَارَكَ للكفارِ مخالِفٌ لِإِنْذَارِ المؤمنين، بل أنت في وصفِ النَّذارةِ لهم بمنزلةٍ واحدةٍ، تُنذِرُ المؤمنَ كما تُنذِرُ الكافرَ، كأنه قال: أنا النذيرُ المُبينُ لكم ولغيركم.

(١) انظر: البحر ٤٦٩/٥.

(٢) الأفصح: فكلام.

(٣) البحر ٤٦٩/٥.

(٤) في الآية ٩٢.

(٥) الوصف «النذير» ووصف بالمبين.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا﴾: فيه أوجه، أظهرها: أنه نعتٌ للمقتسمين. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه بيانٌ له. الرابع: أنه منصوبٌ على الذمِّ. الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر. السادس: أنه منصوبٌ بالنذير المبين، قاله الزمخشري^(١)، وهو مردودٌ بإعمال الوصف الموصوفٍ عند البصريين، وتقدّم تقريره.

و«عُضَيْن» جمع «عِصَّة» وهي الفِرْقَةُ، ف«العِصَيْن» الفِرْق، ومعنى جَعَلَهُمُ الْقُرْآنَ كَذَلِكَ: أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهُ شِعْراً، وَبَعْضُهُمْ سِحْراً، وَبَعْضُهُمْ كِهَانَةً، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ. وقيل: الْعِصَّةُ: السَّحَرُ بِلُغَةِ قَرِيشٍ، يَقُولُونَ: هُوَ عَاضِيَةٌ وَهِيَ عَاضِيَةٌ. قال^(٢):

٢٩٥٣- أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقْدِ الْعَاضِيَةِ الْمُعْضِيَةِ

وفي الحديث^(٣): «لَعَنَ الْعَاضِيَةَ وَالْمُسْتَعْضِيَةَ»، أي: السَّاحِرَةَ وَالْمُسْتَسْجِرَةَ. وقيل: هُوَ مِنَ الْعِصَةِ، وَهُوَ الْكَذِبُ وَالْبُهْتَانُ. يقال: عَضِيَهُ عَضِيَهُاً وَعَضِيَهًُ، أي: رَمَاهُ بِالْبُهْتَانِ، وَهَذَا قَوْلُ الْكِسَائِيِّ. وقيل: هُوَ مِنَ الْعِصَاهِ، وَهِيَ شَجَرُهُ شَوْكٌ مُؤَذٍّ، قَالَ الْفَرَّاءُ^(٤).

وفي لام «عِصَّة» قولان يَشْهَدُ لِكُلِّ مَنِهْمَا التَّصْرِيفُ: الْوَاوُ، لِقَوْلِهِمْ: عِصَوَاتٍ، وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْعُصْوِ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْ كُلِّ، وَلِتَصْغِيرِهَا عَلَى عِصِيَّةٍ، وَالْهَاءُ^(٥)

(١) الكشف ٣٩٨/٢.

(٢) لم أهدِ إلى قائله، وهو في اللسان (عضه)، والقرطبي ٥٩/١٠.

(٣) انظر: النهاية ٢٥٥/٣.

(٤) لم يرد هذا المعنى في كتابه «معاني القرآن».

(٥) قوله «والهاء» معطوفٌ على قوله: «الواو».

/ لقولهم : عُضِيَّهَ وعَاضِيَهَ وعَاضِيَهَ وَعَضِيَهَ^(١) ، وفي الحديث^(٢) : [أ/٥٤٨] «لا تَعْضِيَهَ في ميراثٍ» وفُسِّرَ بأنَّ لا تَفَرِّقَ فيما يَضُرُّ بالوَرَثَةِ ، تَفَرِّقُهُ كَسِيفٍ يُكْسَرُ بِنَصْفَيْنِ فَيَنْقُصُ ثَمَنُهُ .

وقال الزمخشري^(٣) : «عضين : أجزاء ، جمع عِضَّة ، وأصلها عِضْوَةٌ فَعْلَةٌ ، مِنْ عَضَا الشاةَ إِذَا جَعَلَهَا أَعْضَاءً . قال^(٤) :

وليسَ دينُ اللَّهِ بالمُعَضَّى -٢٩٥٤-

وَجُمِعَ عِضَّةٌ عَلَى عِضَيْنِ ، كما جُمِعَ سَنَةٌ وَثْبَةٌ^(٥) وَطَبَّةٌ^(٦) ، وبعضهم يُجْرِي النونَ بالحركاتِ مع الياء ، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك^(٧) ، وحينئذٍ ثَبَّتْ نونُهُ في الإِضافَةِ فيقال : هذه عِضْيُنُكَ .

آ . (٩٤) قوله تعالى : ﴿ فَاَصْدَعْ ﴾ : أصلُ الصَّدْعِ : الشَّقُّ ، صَدَعْتُهُ فَاَنْصَدَعْتُ ، أي : شَقَقْتُهُ فَاَنْشَقَّ ، ومنه التفرقةُ أيضاً كقوله : «يومئذٍ يَصْدَعُونَ»^(٨) .

(١) بغير عَاضِيَهَ وَعَضِيَهَ : يرعى العضاه . وثمة معنى آخر وهو قولهم للساحر : عاضه ، وللساحرة : عاضيه ، وللسحر : عِضَّة ، وللنميمة : عِضَّة .

(٢) سنن البيهقي ١٠/١٣٣ . وانظر : النهاية ٣/٢٥٦ .

(٣) الكشف ٢/٣٩٨ .

(٤) البيت لرؤبة من قصيدته التي مطلعها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضَى

وهو في ديوانه ٨١ ، والمحزر ٨/٣٥٦ .

(٥) الثَّبةُ : الجماعة ، جمعه ثُبُونٌ وَثَبَاتٌ .

(٦) الطَّبَّةُ : حَدُّ السيف وما أشبهه ، جمعه ظَبُونٌ وَطَبَا .

(٧) انظر : الدر المصون ٤/٣٦١ .

(٨) الآية ٤٣ من الروم .

وقال^(١):

٢٩٥٥ - كَأَنَّ بَيَاضَ غِرَّتِهِ صَدِيعٌ

والصَّدِيعُ: ضوء الفجر لانشقاق الظلمة عنه، ومعنى « فاصدَعُ » :
فأفرق بين الحق والباطل وأفصل بينهما. وقال الراغب^(٢): « الصَّدْعُ شِقٌّ فِي
الْأَجْسَامِ الصُّلْبَةِ كَالرُّجَاجِ وَالْحَدِيدِ، وَصَدَعْتُهُ بِالتَّشْدِيدِ فَتَصَدَّعَ، وَصَدَعْتُهُ
بِالتَّخْفِيفِ فَانْصَدَعَ، وَصُدَاعُ الرَّأْسِ مِنْهُ لَتَوَهُمِ الْإِنْشِقَاقِ فِيهِ، وَصَدَعْتُ
الْفَلَاةَ، أَي: قَطَعْتُهَا » مِنْ ذَلِكَ، كَأَنَّهُ تَوَهُمٌ تَفْرِيقُهَا.

و « ما » في « يَمَا تُؤَمِّرُ » مصدرية أو بمعنى الذي، والأصل: تُؤَمِّرُ بِهِ،
وهذا الفعل يَطْرُدُ حَذْفُ الْجَارِ مَعَهُ، فَحَذَفُ الْعَائِدِ فَصِيحٌ، وَلَيْسَ هُوَ كَقَوْلِكَ
« جَاءَ الَّذِي مَرَرْتُ » وَنَحْوَهُ^(٣):

٢٩٥٦ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ

والأصل: بِالْخَيْرِ. وقال الزمخشري^(٤): « وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مَا »
مصدرية، أَي: بِأَمْرِكَ، مصدرٌ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ». انتهى. وهو كلامٌ
صحيحٌ. وَنَقَلَ الشَّيْخُ^(٥) عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: « وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ يُرَادُ بِهِ « أَنْ »

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وصدره:

تَرَى السَّرْحَانَ مُفْتَرِشاً يَدِيهِ

وهو في ديوانه ١٣٣، واللسان (صدع)، والبحر ٤٧٠/٥.

(٢) المفردات ٢٧٦. (٣) تقدم برقم (٢٢١). (٤) الكشف ٣٩٩/٢.

(٥) لم ينقل الشيخ عن الزمخشري ذلك، وليست هذه عبارة الزمخشري، وإنما قال
الشيخ: « وهذا ينبغي على مذهب مَنْ يُجَوِّزُ أَنْ الْمَصْدَرُ يُرَادُ بِهِ « أَنْ » والفعل المبني
للمفعول » البحر ٤٧٠/٥.

- الحجر -

والفعل المبني للمفعول». ثم قال الشيخ^(١): «والصحيح أن ذلك لا يجوز». قلت: الخلاف إنما هو في المصدر المصريح به: هل يجوز أن ينحل لحرف مصدر وفعل مبني للمفعول أم لا يجوز ذلك؟ خلاف مشهور، أما أن الحرف المصدري هل يجوز فيه أن يوصل بفعل مبني للمفعول نحو: «يعجبني أن يكرم عمرو» أم لا يجوز؟ فليس محل النزاع.

* * *

[انتهت سورة الحجر]

* * *

(١) البحر ٥/٤٧٠.

سورة النحل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾: في «أتى» وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه ماضٍ لفظاً مستقبلاً معنى؛ إذ المراد به يوم القيامة، وإنما أُبرز في صورة ما وَقَعَ وانقضى تحقيقاً له ولصِدْقِ المخبر به. والثاني: أنه على بابه، والمراد به مقدّماته وأوائله، وهو نصرُ رسوله صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فلا تَسْتَعْجِلُوهُ» في الضمير المنصوب وجهان، أظهرهما: أنه للأمر، فإنه هو المُحَدَّثُ عنه. والثاني: أنه لله، أي: فلا تستعجلوا عذابه.

قوله: «عَمَّا يُشْرِكُونَ» يجوز أن تكون «ما» مصدرية فلا عائد عند الجمهور^(١)، أي: عن إشراكهم به غيره، وأن تكون موصولة اسمية.

وقرأ العامة: «فلا تَسْتَعْجِلُوهُ» بالتاء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين. وابن جبير^(٢) بالياء من تحت عائداً على الكفار أو المؤمنين.

(١) لأنها حرف عندهم. وعند الأخفش وابن السراج أنها اسم.

(٢) البحر ٤٧٢/٥، الشواذ ٧٢.

وقرأ الأخوان^(١): «تُشْرِكُونَ» بتاء الخطاب جرياً على الخطاب في «تَسْتَعِجِلُوهُ» والباقون بالياء عَوْداً على الكفار. وقرأ الأعمش وطلحة والجحدري وجم غفير بالتاء من فوق في الفعلين.

آ. (٢) قوله تعالى: «يُنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ»: قد تقدّم الخلاف في «يُنْزَلُ» بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة^(٢). وقرأ^(٣) زيد بن علي والأعمش وأبو بكر عن عاصم «تُنْزَلُ» مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاء من فوق، «الملائكة» رفعاً لقيامه مقام الفاعل وقرأ الجحدري كذلك، إلا أنه خفف الزاي. وقرأ الحسن والأعرج وأبو العالية والمفضل عن عاصم «تَنْزَلُ» بتاء واحدة من فوق، وتشديد الزاي مبنياً للفاعل، والأصل: «تَنْزَلُ» بتائين. وقرأ ابن أبي عبله «تُنْزَلُ» بنونين وتشديد الزاي، «الملائكة» نصباً، وقتادة كذلك، إلا أنه بالتخفيف. قال / ابن عطية^(٤): «وفيهما شذوذ» ولم يبين وجه ذلك، ووجهه: أن ما قبله وما بعده مضمّر غائب، وتخریجه على الالتفات.

قوله: «بِالرُّوحِ» يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «الملائكة»، أي: ومعهم الروح. قوله: «مِنْ أَمْرِهِ» حال من «الرُّوحِ». و«مِنْ»: إمّا لبيان الجنس، وإمّا للتبعض.

(١) قراءة الأخوين بالخطاب هنا في الفعلين: في الآية ١ والآية ٣، وعبرة المصنف توهم أن قراءة الأخوين بالخطاب مقصورة على الآية ١. انظر: التيسير ١٢١، والنشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٢/١٨٠، والبحر ٥/٤٧٢، والحجة ٣٨٥، والشواذ ٧٢.

(٢) الآية ٩٠. انظر: الدر المصون ١/٥١١، والسبعة ٣٧٠.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٣٧٠، البحر ٥/٤٧٣، القرطبي ١٠/٦٧، الحجة ٣٨٥، الشواذ ٧٢، المحرر ٨/٣٦٧.

(٤) المحرر ٨/٣٦٧.

قوله: «أَنْ أَنْذِرُوا» في «أَنْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها المفسرة؛ لأنَّ الوحيَ فيه ضربٌ من القول، والإنزالُ بالروح عبارةٌ عن الوحي. الثاني: أنها المخففة من الثقلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ تقديره: أَنْ الشَّانَ أقولُ لكم: إنه لا إله إلا أنا، قاله الزمخشري^(١). الثالث: أنها المصدرية التي من شأنها نصبُ المضارع ووصلت بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأن قم»، وقد مضى لنا فيه بحثٌ.

فإن قلنا: إنها المفسرة فلا محلَّ لها، وإن قلنا: إنها المخففة أو الناصبة ففي محلِّها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مجرورة المحلَّ بدلاً من «الروح»؛ لأنَّ التوحيدَ رُوحٌ تحيا به النفوس. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ على إسقاطِ الخافض كما هو مذهبُ الخليل. والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على إسقاطه وهو مذهبُ سيويه^(٢)، والأصل: بأنَّ أَنْذِرُوا، فلَمَّا حُذِفَ الجارُّ جَرى الخلافُ المشهورُ.

قوله: «أَنه لا إله إلا أنا» هو مفعولُ الإنذارِ والإنذار قد يكونُ بمعنى الإعلام، يقال: نَذَرْتُهُ وأنذَرْتَهُ بكذا، أي: أعلمُوهُم التوحيدَ. وقوله «فأتقون» التفاتٌ إلى التكلمِ بعد الغيبة.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾: متعلِّقٌ بـ «خَلَقَ» و «مِنْ»

(١) الكشف ٢/٤٠٠.

(٢) تقدم لنا أن هذه النسبة لسيويه ليست دقيقة، فهو يرى أن المحلَّ هو الجرُّ، والخليل يرى النصب كما في الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥. وانظر: الدر المصون ١/٢١١ - ٢١٢، ومعاني القرآن للفراء ١/١٤٨.

- النحل -

لابتداء الغاية. والنُّطْفَةُ: القَطْرَةُ من الماء، نَطَفَ رأسه ماءً، أي: قَطَرَ. وقيل: هي الماء الصافي ويُعَبَّرُ بها عن ماء الرجل، ويُكْنَى بها عن اللؤلؤة، ومنه صَبِيٌّ مُنْطَفٌ: إذا كان في أذنه لؤلؤة، ويقال: ليلة نَطُوف: إذا جاء فيها مطرٌ. والناطِف: ما سال من المائعات، نَطَفَ يَنْطِفُ، أي: سال فهو ناطِفٌ. وفلانٌ يَنْطِفُ بسوءٍ.

قوله: «فإذا هو خَصِيمٌ» عَطَفَ هذه الجملة على ما قبلها. فإن قيل^(١): الفاء تدلُّ على التعقيب، ولا سيما وقد وُجِدَ معها «إذا» التي تقتضي المفاجأة، وكونه خصيماً مبيناً لم يَعْقُبْ خَلْقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ، إنما تَوَسَّطَتْ بينهما وسائط كثيرة. فالجواب من وجهين، أحدهما: أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يؤول إليه، كقوله تعالى: «أَعَصِرْ خَمْراً»^(٢). والثاني: أنه أشار بذلك إلى سُرْعَةِ نَسْيَانِهِمْ مَبْدَأَ خَلْقِهِمْ. وقيل: ثُمَّ وسائطٌ محذوفة. والذي يظهر أن قوله «خَلَقَ» عبارة عن إيجاده وتربيته إلى أن يبلغ حدَّ هاتين الصفتين.

و«خصيم» فَعِيلٌ، مثالُ مبالغَةٍ مِنْ خَصَمَ بمعنى اختصم، ويجوز أن يكون مُخَاصِمٌ كالخَلِيطِ والجَلِيسِ.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾: العامةُ على النصبِ وفيه وجهان، أحدهما: نصبٌ على الاشتغال، وهو أرجحُ من الرفعِ لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ^(٣). والثاني: أنه نصبٌ على عَطْفِهِ على «الإنسان»، قاله

(١) انظر: الإملاء ٢/٧٨.

(٢) الآية ٣٦ من يوسف.

(٣) وهي قوله «خلق الإنسان».

الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢)، فيكون «خَلَقَهَا» على هذا مؤكّداً، وعلى الأول مفسّراً. وقُرىء^(٣) في الشاذّ «والأنعام» رفعاً وهي مَرْجُوحَةٌ.

قوله: «لكم فيها دِفءٌ» يجوز أن يَتَعَلَّقَ «لكم» بـ «خَلَقَهَا»، أي: لأجلكم ولمنافعكم، ويكون «فيها» خبراً مقدّماً، «ودِفءٌ» مبتدأ مؤخر. ويجوز أن يكونَ «لكم» هو الخبر، و«فيها» متعلّق بما تعلّق به الخبر، أو يكونَ «فيها» حالاً من «دِفءٍ» لأنه لو تأخّر لكان صفةً له، أو يكونَ «فيها» هو الخبر، و«لكم» متعلّق بما تعلّق به، أو يكونَ حالاً من «دِفءٍ» قاله أبو البقاء^(٤). ورَدّه الشيخ^(٥) بأنه إذا كان العاملُ في الحال معنوياً فلا يتقدّم على الجملة بأسرها، لا يجوز: «قائماً في الدار زيدٌ» فإن تأخّرت نحو: «زيدٌ في الدار قائماً» جاز بلا خلافٍ، أو توسّطتْ/ فخلافٌ، أجازته الأخصُّ، ومنعه [٥٤٩/أ] غيره.

قلت: ولقائل أن يقول: لَمَّا تقدّم العاملُ فيها وهي معه جاز تقديمها عليه بحالها، إلّا أن يقول: لا يُلزَمُ من تقديمها عليه وهو متأخّرُ تقديمها عليه وهو متقدّم، لزيادة القبح.

وقال أبو البقاء^(٦) أيضاً: «ويجوز أن يرتفع «دِفءٌ» بـ «لكم» أو بـ «فيها» والجملة كلّها حالٌ من الضمير المنصوب». قال الشيخ^(٧):

(١) الكشف ٤٠١/٢.

(٢) المحرر ٣٧١/٨.

(٣) البحر ٤٧٥/٥.

(٤) الإملاء ٧٨/٢.

(٥) البحر ٤٧٤/٥.

(٦) الإملاء ٧٨/٢.

(٧) البحر ٤٧٤/٥.

«ولا تُسمَّى جملة؛ لأنَّ التقدير: خلقها كائناً^(١) لكم فيها دفء، أو خلقها لكم كائناً فيها دفء» قلت: قد تقدَّم الخلاف^(٢) في تقدير متعلِّق الجارِّ إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً: هل يُقدَّرُ فعلاً أو اسماً؟ ولعلَّ أبا البقاء نحا إلى الأول، فتسميته له جملةً صحيحٌ على هذا.

والدَّفء اسمٌ لما يُدْفأ به، أي: يُسَخَّن، وجمعه أدفَاء، ودَفِيءٌ يومُنَا فهو دَفِيءٌ، ودَفِيءُ الرجلُ يَدْفَأُ دَفَاءَةً ودَفَاءٌ فهو دَفْآنٌ، وهي دَفْأَى، كسَكْرَانٍ وسَكْرَى. والمُدْفَأَةُ بالتخفيف والتشديد^(٣): الإبلُ الكثيرةُ الوبرِ والشحمِ. قيل: الدَّفءُ: إنتاجُ الإبلِ وألبانها، وما يُنتفع به منها.

وقرأ^(٤) زيدُ بنُ عليٍّ «دِفْ» بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاء، والزهرِيُّ كذلك، إلا أنه شدَّد الفاء، كأنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ نحو قولهم: «هذا فُرْخٌ» بالتشديد وقفاً. وقال صاحب «اللوامح»^(٥): «ومَنهم مَن يَعْوِضُ من هذه الهمزة فيشدَّد الفاءَ، وهو أحدُ وجهي حمزة بن حبيب وقفاً». قلت: التشديد وقفاً لغةً مستقلةً، وإن لم يكن ثمَّ حَذْفٌ من الكلمة الموقوفِ عليها.

قوله: «ومنها تأكلون» «مِنْ» هنا لا ابتداء الغاية، والتبعض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: تقديمُ الظرفِ مؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يُوكَلُ مِنْ غيرِها. قلت: الأكل منها هو الأصلُ الذي يعتمدُه الناسُ، وأمَّا غيرها مِنْ البَطِّ والدَّجاجِ ونحوها من الصَّيْدِ فكغيرِ المُعتدِّ به».

(١) سقط قوله «كائناً» من مطبوعة البحر.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٨/١.

(٣) بالتشديد: المُدْفَأَةُ اللسان (دفاً).

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٧/٢، البحر ٤٧٥/٥، الإتحاف ١٨١/٢.

(٥) انظر: البحر ٤٧٥/٥.

(٦) الكشف ٤٠١/٢.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾: كقولہ: «لکم فیہا دِفء»^(١). و «حین» منصوبٌ بنفس «جمال»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له، أو معمولٌ لما عمل في «فيها» أو في «لکم».

وقرأ^(٢) عكرمة والضحاك «حيناً» بالتثنية على أن الجملة بعده صفةٌ له، والعائدُ محذوفٌ، أي: حيناً تُريحون فيه، وحيناً تُسرحون فيه، كقولہ تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ»^(٣).

وَقُدِّمَتْ الْإِرَاحَةُ عَلَى السَّرْحِ؛ لِأَنَّ الْأَنْعَامَ فِيهَا أَجْمَلُ لِمَلِّ بَطُونِهَا وَتَحْفَلُ ضُرُوعِهَا.

وَالْجَمَالُ: مصدرُ جَمُلَ بضم الميم يَجْمُلُ فهو جميل، وهي جميلة. وحكى الكسائي جَمَلَاءَ كَحَمَرَاءَ، وأنشد^(٤):

٢٩٥٧- فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَدِرٍ طَالِعٍ بَذَتْ الْخَلْقَ جَمِيعاً بِالْجَمَالِ

ويقال: أراح الماشية وهراحها بالهاء بدلاً من الهمزة. وسرح الإبل يسرحها سرحاً، أي: أرسلها، وأصله أن يُرسلها لترعى السرح، والسرح شجرٌ له ثمرٌ، الواحدة سرحة. قال^(٥):

٢٩٥٨- أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرْحَةَ مَالِكٍ
على كل أفنانٍ العِضَاءِ تَسْرُوقُ

(١) الآية المتقدمة: ٥.

(٢) البحر ٤٧٦/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) الآية ٢٨١ من البقرة.

(٤) لم أهتم إلى فائله، وهو في ابن يعيش ١٥/١، واللسان (جمل).

(٥) تقدم برقم (٧٨).

وقال^(١):

٢٩٥٩- بَطَلُ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمٍ
ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ إِرسَالٍ، وَاسْتَعِيرَ أَيْضاً لِلطَّلَاقِ فَقَالُوا: سَرْحُ فَلَانٍ
امْرَأَتِهِ، كَمَا اسْتَعِيرَ الطَّلَاقُ أَيْضاً مِنْ إِطْلَاقِ الْإِبِلِ مِنْ عَقْلِهَا^(٢). وَاعْتَبِرَ مِنْ
السَّرْحِ الْمُضِيِّ فَقِيلَ: نَاقَةٌ سَرْحٌ، أَي: سَرِيعَةٌ قَالَ^(٣):

٢٩٦٠- ... سَرْحُ الْيَدَيْنِ

وَحَذَفَ مَفْعُولِي «تُرِيحُونَ» وَ«تَسْرَحُونَ» مِرَاعَةً لِلْفَوَاصِلِ مَعَ الْعِلْمِ
بِهِمَا.

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَكُونُوا﴾: صِفَةٌ لـ «بِلَدٍ» وَ«إِلَّا بِشَقٍّ»
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي «بِالْفَيْهِ»، أَي: لَمْ تَبْلُغُوهُ إِلَّا مَلْتَبِسِينَ بِالْمَشَقَّةِ.
وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الشَّيْنِ. وَقَرَأَ^(٤) أَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوِيَ عَنْ نَافِعٍ
وَأَبِي عَمْرٍو بِفَتْحِهَا. فَقِيلَ: هُمَا مُصْدِرَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَي: الْمَشَقَّةُ، فَمِنْ
الْكَسْرِ قَوْلُهُ^(٥):

٢٩٦١- رَأَى إِبِلًا تَسْعَى، وَيَحْسِبُهَا لَهُ أَخِي نَصَبٍ مِنْ شِقِّهَا وَدُوُوبٍ

(١) تقدم برقم (١٨٣٢).

(٢) الْعُقْلُ: جِ عِقَالٌ وَهُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يُعْقَلُ بِهِ الْبَعِيرُ.

(٣) تقدم برقم (١٥٨٩). وَأَقْحَمْتُ «كَأَنَّهَا» فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ «الْيَدَيْنِ».

(٤) الْإِتْحَافُ ١٨١/٢، الْمُحْتَسَبُ ٧/٢، الْبَحْرُ ٤٧٦/٥، الْقُرْطُبِيُّ ٧٢/١٠.

(٥) الْبَيْتُ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبٍ وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (شَقٌّ)، وَرَوَايَةٌ صَدَرَتْ فِيهِ:

وَذِي إِبِلٍ يَسْعَى

وَالْمَحْرَرُ ٣٧٣/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ٧٢/١٠، وَالْبَحْرُ ٤٧٦/٥.

أي: مِنْ مَشَقَّتْهَا. / وقيل: المفتوح المصدر، والمكسور الاسم. [٥٤٩/ب]
وقيل: بالكسر نصف الشيء. وفي التفسير: إلا بنصف أنفسكم، كما تقول:
«لَمْ تَنْلَهُ إِلَّا بَقِيعَةً مِنْ كَيْدِكَ» على المجاز.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ﴾: العامة على نصبها نسقاً على
«الأنعام». وقرأ^(١) ابن أبي عبيدة برفعها على الابتداء والخبر محذوف، أي:
مخلوقة أو معدة لتركبوها، وليس هذا ممّا ناب فيه الجار مناب الخبر لكونه
كوناً خاصاً.

قوله: «وزينة» في نصبها أوجه، أحدها: أنها مفعول من أجله، وإنما
وصل الفعل إلى الأول باللام في قوله: «لتركبوها» وإلى هذا بنفسه لاختلال
شرط في الأول، وهو عدم اتحاد الفاعل، فإن الخالق الله، والراكب
المخاطبون بخلاف الثاني.

الثاني: أنها منصوبة على الحال، وصاحب الحال: إمّا مفعول
«خَلَقَهَا»، وإمّا مفعول «لتركبوها»، فهو مصدر أقيم مقام الحال.

الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل، فقدّره الزمخشري^(٢) «وخلقها
زينة». وقدّره ابن عطية^(٣) وغيره «وجعلها زينة».

الرابع: أنه مصدر لفعل محذوف، أي: وَيَتَزَيَّنُونَ بها زينة.
وقرأ قتادة^(٤) عن ابن عباس «لَتَرْكَبُوهَا زينةً» بغير واو، وفيها الأوجه

(١) البحر ٤٧٦/٥، القرطبي ٧٣/١٠.

(٢) الكشف ٤٠٢/٢، ولكن تقديره هذا وردّ على قراءة إسقاط الواو.

(٣) المحرر ٣٧٤/٨.

(٤) البحر ٤٧٦/٥، المحتسب ٨/٢، المحرر ٣٧٤/٨.

المتقدمة، ويزيد أن تكونَ حالاً من فاعل «لتركبوها»، أي: تركبونها مُتَرَبِّينَ بها.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾: الضميرُ يعود على السبيل لأنها تُؤنَّثُ: «قل هذه سبيلي»^(١)، أو لأنها في معنى سُبُل، فَأُنْثِ على معنى الجمع.

والْقَصْدُ مصدرٌ يُوصَفُ به فهو بمعنى قاصِد، يُقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصِدٌ، أي: مستقيم كأنه يَقْصِدُ الوجهَ الذي يَوْمُهُ السَّالِكُ لَا يَعْدِلُ عنه. وقيل: الضمير يعود على الخلائق، ويؤيده قراءة عيسى وما في مصحف عبد الله: «ومنكم جائِرٌ»، وقراءة عليٍّ: «فمنكم جائِرٌ» بالفاء.

وقيل: أل في السبيل للعَهْد، فعلى هذا يعود الضميرُ على «السبيل» التي يتضمَّنُها معنى الآية كأنه قيل: ومن السبيل، فأعاد عليها وإن لم يَجِرْ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ مقابلَها يَدُلُّ عليها. وأمَّا إذا كانت أل للجنس فتعودُ على لفظها.

والجَوْرُ: العُدُولُ عن الاستقامة. قال النابغة^(٣):

— ٢٩٦٢ —

يَجُورُ بِهَا الْمَلَأُحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) البحر ٤٧٧/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) هذا سهو؛ لأن البيت لطرفة، وصدره:

عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنْ

وهو في ديوانه ٧، والقرطبي ٨١/١٠. والسفينة منسوبة إلى عَدُولَى قرية بالبحرين.

وقال آخر^(١):

٢٩٦٣- ومن الطريقة جائر وهدي

قَصْدُ السَّبِيلِ ومنه ذُو دَخَلٍ

وقال أبو البقاء^(٢): «وَقَصْدُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى إِقَامَةِ السَّبِيلِ وَتَعْدِيلِ السَّبِيلِ، وليس مصدرَ قَصَدْتُهُ بِمَعْنَى أَتَيْتُهُ».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿مَاءٌ لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ﴾: يجوز في «لكم» أن يتعلّق بـ «أَنْزَلَ»، ويجوز أن يكون صفةً لـ «ماء»، فيتعلّق بمحذوف، فعلى الأول يكون «شراب» مبتدأ و«منه» خبره مقدّم عليه، والجملة أيضاً صفةً لـ «ماء» وعلى الثاني يكون «شراب» فاعلاً بالظرف، و«منه» حالٌ من «شراب»^(٣). و«مِنْ» الأولى للتبعية، وكذا الثانية عند بعضهم، لكنه مجاز لأنه لما كان سَقِيَهُ بالماء جُعِلَ كأنه من الماء كقوله^(٤):

٢٩٦٤- أَسْنِمَةُ الْأَبَالِ فِي رَبَابَةٍ

أي: في سحابة، يعني به المطر الذي يَنْبُتُ به الكلأ الذي تأكله الإبلُ فَتَسْمُنُ أَسْنِمَتُهَا.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «هو على حذف مضاف إما من الأول، يعني

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٣٨، والقرطبي ٨١/١٠. والدخل: الفساد.

(٢) الإملاء ٧٨/٢.

(٣) تقديره «منه» حالاً من شراب لأن الصفة إذا تقدّمت على الموصوف كانت حالاً، وتقدير الأصل: شراب مستقر منه، ثم صار التقدير: مستقراً منه شراب، فشراب فاعل بهذه الحال. ويجوز أن يتعلّق «منه» بالفعل استقراً فلا يكون ثمة حال.

(٤) تقدم برقم (٢١٧٩).

- النحل -

قبل الضمير، أي: مِنْ سَقِيهِ وَجْهَتِهِ شَجَرٌ، وإمّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي: شُرْب شجر أو حياة شجر». وجعل أبو البقاء^(١) الأولى للتبعيض والثانية للسبية، أي: بسببه، ودلّ عليه قوله: «يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ».

والشَّجَرُ هنا: كُلُّ نَبَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى الْكَلَأِ، وفي الحديث: «لَا تَأْكُلُوا الشَّجَرَ فَإِنَّهُ سُحْتٌ»^(٢) يعني الكَلَأَ، ينهى عن تحجّر^(٣) المباحات المحتاج إليها بشدة. وقال^(٤):

٢٩٦٥- نَطَعُمُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ

وهو مجاز؛ لأنَّ الشجرَ ما كان له ساقٌ.

قوله: «فِيهِ تُسَيَّمُونَ» هذه صفةٌ أخرى لـ «مَاءٍ». والعامّة على «تُسيّمون» بضمّ الياء مِنْ أَسَامٍ، أي: أَرْسَلَهَا لِتَرْعَى، وزيد^(٥) بن علي بفتحها، فيحتمل أن يكون متعدياً، ويكون فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى، ويحتمل أن يكون لازماً على حذف مضاف، أي: تَسَيَّمُ مواشيَكُمْ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿يُنْبِتُ﴾: تحتل هذه الجملة الاستئناف والتبعية كما في نظيرتها^(٦). ويقال: «أَنْبَتَ اللَّهُ الزَّرْعَ» فهو مُنْبِتٌ، وقياسه

(١) الإملاء ٧٩/٢.

(٢) نسب ابن عطية هذا القول لعكرمة بلفظ «لَا تَأْكُلُوا ثَمَرَ الشَّجَرِ...» المحرر ٣٨٠/٨، ولم أجده حديثاً، وانظر: البحر ٤٧٨/٥ وممن ذهب إلى أن الشجر هنا الكَلَأُ ابن قتيبة واستشهد بقول عكرمة. انظر: تفسير غريب القرآن له ٢٤٢. وفي رواية الزمخشري في الكشاف ٤٠٣/٢: «لَا تَأْكُلُوا ثَمَرَ الشَّجَرِ...».

(٣) لعله مِنْ «حَجَّرَ الْأَرْضَ» إذا وضع على حدودها أعلاماً بالحجارة ونحوها لحيازتها.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٧٨/٥. (٥) البحر ٤٧٨/٥.

(٦) لعله يعني بنظيرتها الجملة وقعت رأس آية، فإمّا أن تكون تابعة لما قبلها أو تستأنف كلاماً جديداً.

مُنَّبَتْ. وقيل: «أُنْبِتَ» قد يجيء لازماً كـ «نَبَتَ»، أنشد الفراء^(١):

٢٩٦٦- رأيت ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتهم

قَطِيناً لهم حتى إذا أُنْبِتَ البَقْلُ

وأباه الأصمعي، والبيتُ حجةٌ عليه، وتأويلُه بـ «أُنْبِتَ البَقْلُ نفسه» على المجاز بعيدٌ جداً.

وقرأ^(٢) أبو بكر «نُبِّتَ» بنون العظمة، / والزهري «نُبِّتَ» بالتشديد. [٥٥٠/أ]
والظاهر أنه تضعيف المتعدي. وقيل: بل للتكرير. وقرأ أُبَي «يُنْبِتُ» بفتح
الياء وضم الباء، «الزَّرْعُ» وما بعده رفعٌ بالفاعلية.

آ. (١٢): وقد تقدّم خلافُ القراءة في رفع «الشمس» وما بعدها
ونصبها، وتوجيه ذلك في سورة الأعراف^(٣).

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأْ﴾: عطفت على «الليل» قاله
الزمخشري^(٤) يعني ما خَلَقَ فيها من حيوانٍ وشَجَرٍ. وقال أبو البقاء^(٥): «في
موضعٍ نصبٍ بفعلٍ محذوف، أي: وَخَلَقَ وَأُنْبِتَ». كأنه استبعد تَسْلُطَ
«سَخَّرَ» على ذلك فقدّر فعلاً لائقاً. و«مختلفاً» حالٌ منه، و«ألوانه»
فاعلٌ به.

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١١١، والمحتسب ٨٩/٢، واللسان (نبت). والقطين: سكان الدار. يريد أن الناس يقيمون بينهم وقت القحط حتى يخصبوا.

(٢) السبعة ٣٧٠، البحر ٤٧٨/٥، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٦، النشر ٣٠٢/٢،
الإتحاف ١٨١/٢.

(٣) الآية ٥٤. وانظر الدر ٣٤٣/٥.

(٤) الكشف ٤٠٤/٢.

(٥) الإملاء ٧٩/٢.

- النحل -

وَحَتَمَ الآية الأولى بالتفكير؛ لأن ما فيها يحتاج إلى تأملٍ ونظر، والثانية بالعقل؛ لأن مدار ما تقدم عليه، والثالثة بالتذكُّر؛ لأنه نتيجة ما تقدم. وجمع «آيات»^(١) في الثانية دون الأولى والثالثة؛ لأن ما ينط بها أكثر، ولذلك ذكر معها العقل.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿ مِنْهُ لَحْمًا ﴾: يجوز في «منه» تعلُّقه بـ «لتأكلوا»، وأن يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. و«مِنْ» لا ابتداء الغاية أو للتبويض، ولا بُدَّ مِنْ حذفٍ مضاف، أي: مِنْ حيوانه.

و«طَرِيًّا» فَعِيلٌ مِنْ طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً كَسَرَوْ^(٢) يَسْرُو سَرَاوَةً. وقال الفراء: «بل يقال: طَرِي يَطْرِي طَرَاوَةً وَطَرَاءً مثل: شَقِي يَشْقَى شَقَاوَةً وَشَقَاءً». والطَرَاوَةُ ضدُّ اليُبُوسَةِ، أي: غَضًّا جديدًا. ويقال: الثِيَابُ الْمُطَرَّاءُ. والإِطْرَاءُ: مَدَحٌ تَجَدَّدَ ذِكْرُهُ، وأما «طَرَأَ» بالهمز فمعناه طَلَعَ.

قوله: «حِلْيَةً» الحِلْيَةُ: اسمٌ لما يُتَحَلَّى به، وأصلها الدلالة على الهيئة كالعِمَّة والخِمَرَةِ. و«تَلْبَسُونَهَا» صفةٌ. و«منه» يجوز فيه ما جاز في «منه»^(٣) قبله. وقوله «وَتَرَى» جملةٌ معترضةٌ بين التعليلين وهما «لتأكلوا» و«لِتَبْتَغُوا»، وإنما كانت اعتراضاً لأنها^(٤) خطابٌ لواحد بين خطابين لجمع.

قوله: «فيه» يجوز أن يتعلَّق بـ «ترى»، وأن يتعلَّق بـ «مواخِر» لأنها

(١) في الآية ١٢.

(٢) سَرَوْ: شَرَفَ.

(٣) في قوله «لتأكلوا منه».

(٤) قوله «لأنها» غير واضح في الأصل.

بمعنى شواق^(١)، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ «مَواخير»، أو مِنْ الضمير المستكن فيه.

و «مَواخير» جمع ماخِرة، والمَخَرُ: الشَّقُّ، يُقال: مَخَرَتِ السفينةُ البحرَ، أي: شَقَّتْهُ، تَمَخَّرَهُ مَخَرًا وَمُخَوْرًا. ويقال للُسْفُنِ: بَنَاتُ مَخَرٍ وَمَخَرٍ وبَخَرٍ بالميم، والباء بدل منها^(٢). وقال الفراء^(٣): «هو صوتُ جَرِيِ الفُلْكِ». وقيل: صوتُ شِدَّةِ هُبُوبِ الرِّيحِ. وقيل: «بَنَاتُ مَخَرٍ» لِسَحَابٍ يَنْشَأُ صَيْفًا، وَاِئْتَمَخَرْتُ الرِّيحَ وَاِئْتَمَخَرْتُهَا، أي: اسْتَقْبَلْتُهَا بِأَنْفِكَ. وفي الحديث^(٤): «اسْتَمَخِرُوا الرِّيحَ، وَأَعِدُّوا النُّبْلَ» يعني في الاستنجاء، والماخور: الموضع الذي يُباع فيه الخمر. و «تَرَى» هنا بَصَرِيَّةٌ فقط.

قوله: «وَلِتَبْتَغُوا» فيه ثلاثة أوجهٍ: عطْفُه على «لتأكلوا»، وما بينهما اعتراضٌ - كما تقدّم - وهذا هو الظاهر. ثانيها: أنه عطْفٌ على عِلَّةٍ محذوفةٍ تقديره: لتبتغوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن الأنباري، ثالثها: أنه متعلّق بفعلٍ محذوفٍ، أي: فَعَلْ ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلّفٌ لا حاجةٌ إليه.

(١) لعله جمع «شاقّة» لأن المواخير جمع ماخرة وهي التي تشق، كما سيأتي. ونصّ على هذا الجمع صاحب اللسان في (شقق).

(٢) ونقل الفارسي العكس فاشتقه من البخار. وقال: «فهذا يدلّك على أن الميم في «مخر» بدل من الباء في بخر». انظر: اللسان (مخر).

(٣) معاني القرآن ٩٨/٢.

(٤) لم أقف عليه حديثاً، وفي المحرر ٣٨٧/٨ هو قولٌ منسوبٌ لواصل مولى أبي عيينة «فليتَمَخَّرِ الرِّيحَ»، وفي النهاية ٣٠٥/٤: «ومنه حديث سُراقَة... واستمخروا الرِّيحَ». وفي النهاية ١٠/٥ «أَعِدُّوا النُّبْلَ» هي الحجارة الصُّغار التي يُسْتَنْجَى بها، واحدتها نُبْلَةٌ.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَمِيدَ﴾: ، أي: كراهة أَنْ تَمِيدَ،
أو: لثلاً تَمِيدَ.

قوله: «وأنهاراً» عطفت على «رَواسي» لأنَّ الإلقاء بمعنى الخلق.
وإدعاء ابن عطية^(١) أنه منصوب بفعلٍ مضمر، أي: وجعل فيها أنهاراً، ليس
كما ذكره. وقدّره أبو البقاء^(٢): «وشقَّ فيها أنهاراً» وهو مناسب، و«سُبلاً»،
أي: ودلّ، أو: وجعل فيها طُرُقاً.

آ. (١٦): و ﴿وعلاماتٍ﴾، أي: ووضَعَ فيها علاماتٍ.

قوله تعالى: ﴿وبالنجم﴾: متعلّق بـ «يهتدون». والعامّة على
فتح النون وسكون الجيم بالتوحيد ففعل: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجذّي
أو الثريّا. وقيل: بل هو اسمُ جنسٍ. وقرأ^(٣) ابن وثاب بضمّهما، والحسنُ
بضمّ النون فقط، وعكسَ بعضهم النّقلَ عنهما.

فأما قراءة الضمتين ففيها تخريجان، أظهرهما: أنها جمعٌ صريحٌ لأنَّ
[٥٥٠/ب] فعلاً يُجمع على فُعَل نحو: سَقَفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهْنٌ. / والثاني: أنَّ
أصله النجوم، وفَعَلَ يُجمع على فُعُول نحو: فَلَسٌ وفُلُوسٌ، ثم خُفِفَ
بَحَذَفِ الواو كما قالوا: أَسَدٌ وأُسُودٌ وأُسُدٌ. قال أبو البقاء^(٤): «وقالوا في
خِيَامٍ: خَيْمٌ، يعني أنه نظيره، من حيث حَذَفُوا منه حرفَ المدِّ. وقال

(١) المحرر ٣٨٨/٨.

(٢) الإملاء ٧٩/٢.

(٣) المحتسب ٨/٢، الإتحاف ١٨٢/٢، البحر ٤٨٠/٥، الشواذ ٧٢.

(٤) الإملاء ٧٩/٢.

ابن عصفور: إن قولهم «النُّجْمُ مِنْ ضرورة الشعر» وأنشد^(١):

٢٩٦٧- إن السذي قَضَىٰ بذا قاضٍ حَكَمُ
أن تَرَدَّ الماء إذا غابَ النُّجْمُ

يريد: النجوم، كقوله^(٢):

٢٩٦٨- حتى إذا ابْتَلَّتْ حَلَاقِيْمُ الحُلُقُ

يريد الحُلُقُ.

وأما قراءة الضمّ والسكون ففيها وجهان، أحدهما: أنها تخفيفٌ من الضم. والثاني: أنها لغةٌ مستقلة.

وتقديمُ كلٍّ من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاص. قال الزمخشري^(٣):
«فإن قلت: قوله «وبالنجم هم يهتدون» مُخَرَّجٌ عن سَنَنِ الخِطَابِ، مقدّم فيه النجم^(٤)، مُقَحَّمٌ فيه [هم]^(٤)، كأنه قيل: وبالنجم خصوصاً هؤلاء خصوصاً يهتدون، فَمَنْ المراد بهم؟ قلت: كأنه أراد قريشاً، كان لهم اهتداء بالنجوم في مسائرهم، وكان لهم به عِلْمٌ لم يكن لغيرهم فكان الشكرُ عليهم أوجبَ ولهم أَلْزَمٌ».

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾: إن أريد بـ «مَنْ لَا يَخْلُقُ» جميعُ ما عُبِدَ مِنْ دُونِ الله كان ورودُ «مَنْ» واضحاً؛ لأن العاقلَ

(١) لم أهدئ إلى قائله، وهو في الخصائص ١٣٤/٣، والمحتسب ١٩٩/١، واللسان (نجم)، والبحر ٤٨١/٥. ولم أقف على البيت في كتاب الضرورات لابن عصفور.

(٢) لم أهدئ إلى قائله، وهو في الخصائص ١٣٤/٣، واللسان (حلق)، والبحر ٤٨١/٥.

(٣) الأصل «النجوم» والتصحيح من «الكشاف».

(٤) من الكشاف.

- النحل -

يُغْلَبُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُعْبَرُ عَنِ الْجَمِيعِ بِـ «مَنْ» وَلَوْ جِيءَ بِـ «مَا» أَيْضاً لَجَازَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْأَصْنَافُ فَفِي إِيْقَاعِ «مَنْ» عَلَيْهِمْ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: إِجْرَاؤُهُمْ لَهَا مُجَرًى أُولَى الْعِلْمِ فِي عِبَادَتِهِمْ إِيَّاهَا وَاعْتِقَادِ أَنَّهَا تَضُرُّ وَتَنْفَعُ كَقَوْلِهِ^(١):

٢٩٦٩- بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهَا

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعْبَرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ

فَأَوْقَعَ عَلَى السَّرْبِ «مَنْ» لَمَّا عَامَلَهَا مَعَامَلَةَ الْعُقَلَاءِ. الثَّانِي: الْمَشَاكَلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَخْلُقُ. الثَّالِثُ: تَخْصِيصُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ التَّبَايُنُ بَيْنَ مَنْ يَخْلُقُ وَبَيْنَ مَنْ لَا يَخْلُقُ مِنْ أُولَى الْعِلْمِ، وَأَنَّ غَيْرَ الْخَالِقِ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ الْبَتَّةَ، فَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ عِبَادَةُ الْجَمَادِ الْمُنْحَطِّ رَتَبَةً، السَّاقِطِ مَنْزَلَةً عَنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ أُولَى الْعِلْمِ كَقَوْلِهِ: «أَلْهَمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا»^(٢) إِلَى آخِرِهِ؟ وَأَمَّا مَنْ يُجَبِّزُ إِيْقَاعَ «مَنْ» عَلَى غَيْرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ كَقَطْرَبِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتُ: هُوَ الْإِزَامُ لِلَّذِينَ عَبَدُوا الْأَوْثَانَ وَنَحْوَهَا، تَشْبِيهاً بِاللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ جَعَلُوا غَيْرَ الْخَالِقِ مِثْلَ الْخَالِقِ، فَكَانَ حَقُّ الْإِزَامِ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: أَفَمَنْ لَا يَخْلُقُ كَمَنْ يَخْلُقُ؟ قُلْتُ: حِينَ جَعَلُوا غَيْرَ اللَّهِ مِثْلَ اللَّهِ لِتَسْمِيَتِهِمْ بِاسْمِهِ، وَالْعِبَادَةَ لَهُ، جَعَلُوا اللَّهَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ وَشَبَّهُوا

(١) الْبَيْتَانِ لِلْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ وَهَمَا فِي دِيَوَانِهِ ١٤٣، وَالْعَيْنِي ٤٣١/١، وَالْهَمْعُ

٩١/١، وَالْدَّرَرُ ٦٩/١.

(٢) الْآيَةُ ١٩٥ مِنْ الْأَعْرَافِ.

(٣) الْكَشَافُ ٤٠٥/٢.

بها، فأنكر عليهم ذلك بقوله «أَفَمِنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ».

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ﴾: قرأ العامة «تُسْرُونَ» و «تُعْلِنُونَ» بناء الخطاب. وأبو جعفر^(١) وشيبة بالياء مِنْ تحت.

آ. (٢٠): وقرأ^(٢) عاصم وحده «يَدْعُونَ» بالياء، والباقون بالتاء مِنْ فوق. وقرئ^(٣) «يُدْعُونَ» مبنياً للمفعول. وهنَّ واضحات.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً ثانياً، أي: وهم يُخْلَقُونَ وهم أمواتٌ. ويجوز أن يكون «يُخْلَقُونَ» و «أَمْوَاتٌ» كلاهما خبراً من باب: «هذا حُلُو حَامِض» ذكره أبو البقاء^(٤)، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمّر، أي: هم أمواتٌ.

قوله: «غَيْرُ أَحْيَاءٍ» يجوز فيه ما تقدم، ويكون تأكيداً. وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غيرُ أَحْيَاءٍ لِيَرْفَعَ بِهِ تَوْهَمَ أَنَّ قَوْلَهُ «أَمْوَاتٌ» فيما بعد إذ قال تعالى: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٦). قلت: وهذا لا يُخْرِجُهُ عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك.

قوله: «أَيَّانَ يُبْعَثُونَ» «أَيَّانَ» منصوبٌ بما بعده لا بما قبله لأنه استفهامٌ،

(١) المحرر ٣٩٢/٨، وفي القرطبي ٩٤/١٠: «أنها رواية هبيرة عن حفص عن عاصم». وانظر: السبعة ٣٧١.

(٢) السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٢/٢، البحر ٤٨٢/٥، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٧.

(٣) وهي قراءة محمد اليماني. الشواذ ٧٢، البحر ٤٨٢/٥.

(٤) الإملاء ٧٩/٢.

(٥) الإملاء ٧٩/٢.

(٦) الآية ٣٠ من الزمر.

وهو مُعلَّق لـ « يَشْعُرُونَ » فجملته في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ ، هذا هو الظاهرُ. وفي الآية قولٌ آخرُ: وهو أن « أَيَّانَ » ظرفٌ لقوله « إلهكم إلهٌ واحدٌ » يعني أن الإلهَ واحدٌ يومَ القيامةِ ، ولم يدعِ أحدُ الإلهيةِ في ذلك اليومِ بخلاف أيام الدنيا ، فإنه قد وُجد فيها مَنْ ادَّعى ذلك ، وعلى هذا فقد تمَّ الكلامُ على قوله « يَشْعُرُونَ » ، إلا أن هذا القولُ مُخرِجٌ لـ « أَيَّانَ » عن موضوعها - وهو: إمّا/ الشرطُ ، وإمّا الاستفهامُ - إلى محضِ الظرفيةِ بمعنى وقت ، مضافٌ للجملة بعده كقولك: « وقتٌ تذهبُ عمرو منطلقٌ » فوقتٌ منصوبٌ بمنطلقٍ ، مضافٌ لتذهب .

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾: قد تقدّم الكلامُ على هذه اللفظةِ في سورة هود^(١) . والعامةُ على فتحِ الهمزةِ مِنْ « أَنْ اللَّهَ » وكسرها عيسى الثقفي^(٢) ، وفيها وجهان ، أظهرهما: الاستئناف . والثاني: جريانُ « لَا جَرَمَ » مجرى القسمِ فتتلقَّى بما يتلقَّى به . وقال بعضُ العرب: « لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا فَارَقْتُكَ » وهذا عندي يُضعِفُ كونها للقسم لتصريحه بالقسم بعدها ، وإن كان الشيخ^(٣) أتى بذلك مُقَوِّياً لجريانها مجرى القسم .

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿مَاذَا أُنْزِلَ﴾: قد تقدّم الكلامُ على « مَاذَا » أولَ البقرة^(٤) . وقال الزمخشري^(٥): « أو مرفوعٌ بالابتداءِ بمعنى: أيُّ شيءٍ أنزلَه ربُّكم ؟ » قال الشيخ^(٦): « وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين » . يعني مِنْ

(١) انظر: الدر المصون ٣٠٣/٦ .

(٢) البحر ٤٨٣/٥ ، الشواذ ٧٢ .

(٣) البحر ٤٨٣/٥ .

(٤) الدر ٢٢٩/١ .

(٥) الكشف ٤٠٦/٢ .

(٦) البحر ٤٨٤/٥ .

كونه حَذَفَ عائده المنصوب نحو: «زَيْدٌ ضَرِبْتُ» وقد تقدَّم خلافُ الناس في هذا، والصحيحُ جوازه.

والقائمُ مقامَ فاعلٍ «قِيلَ» الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ «مَاذَا أُنْزِلَ» لأنها المَقُولَةُ، والبصريون يَأْبُون ذلك، ويجعلون القائمُ مقامَه ضميرَ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامَ الفاعلِ، والفاعلُ المحذوفُ: إمَّا المؤمنون، وإمَّا بعضهم، وإمَّا المقتسمون^(١).

وقرىء^(٢) «أساطير» بالنصب، على تقدير: أُنْزِلَ أساطيرٌ على سبيل التهكُّم، أو ذُكِرْتُمْ أساطيرٌ، والعامةُ برفعه على خبر مبتدأ مضمَّر، أي: المنزلُ أساطيرٌ على سبيل التهكُّم، أو المذكورُ أساطيرٌ. وللزمخشري^(٣) هنا عبارةٌ فظيعةٌ يقف منها الشَّعْرُ.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لامُ الأمرِ الجازمةُ على معنى الحَثِّ عليهم، والصَّغَارِ الموجِبِ لهم، وعلى هذا فقد تَمَّ الكلامُ عند قوله «الأولين»، ثم اسْتُؤْنِفَ أَمْرُهُمْ بذلك. الثاني: أنها لامُ العاقبة، أي: كان عاقبةُ قولهم ذلك، لأنهم لم يقولوا «أساطير» لِيَحْمِلُوا، فهو كقوله تعالى^(٤) «ليكون لهم عَذْوًا وَحَزَنًا»، وقوله^(٥):
 ٢٩٧٠- لِدُّوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

(١) الذين اقتسموا مداخل مكة يُتَفَرَّون عن رسول الله ﷺ إذا سألهم عنه وفود الحجاج. انظر: الكشف ٤٠٦/٢.

(٢) البحر ٤٨٤/٥.

(٣) انظر: الكشف ٤٠٦/٢.

(٤) الآية ٨ من القصص.

(٥) تقدم برقم (١٩٣٢).

- النحل -

الثالث: أنها للتعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه تعليل مجازي. قال الزمخشري^(١): «واللام للتعليل من غير أن يكون غرضاً نحو قولك: خرجت من البلد مخافة الشر». والثاني: أنه تعليل حقيقة. قال ابن عطية^(٢): - بعد حكاية وجه لام العاقبة - «ويُحتمل أن تكون صريح لام كي، على معنى: قدّر هذا لكذا» انتهى. لكنه لم يعلّقها بـ «قالوا» إنما قدّر لها علة «كيلا»^(٣)، وهو قدّر هذا، وعلى قول الزمخشري يتعلّق بـ «قالوا»؛ لأنها ليست لحقيقة العلة. و«كاملة» حال.

قوله: «ومن أوزار» فيه وجهان، أحدهما: أن «من» مزيّدة، وهو قول الأخفش^(٤)، أي: وأوزار الذين على معنى: ومثل أوزار، كقوله: «كان عليه وزرها وورر من عمل بها»^(٥). والثاني: أنها غير مزيّدة وهي للتبويض، أي: وبعض أوزار الذين. وقدّر أبو البقاء^(٦) مفعولاً حذف وهذه صفته، أي: وأوزاراً من أوزار، ولا بدّ من حذف «مثل» أيضاً.

وقد منع الواحدي أن تكون «من» للتبويض قال: «لأنه يستلزم تخفيف الأوزار عن الأتباع، وهو غير جائز لقوله عليه السلام «من غير أن ينقص من أوزارهم شيء» لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزار

(١) الكشف ٤٠٦/٢.

(٢) المحرر ٣٩٨/٨.

(٣) قوله «علة كيلا» غير واضح في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها هنا. وانظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) «ومن سنّ سنّة سيئة...». حديث رواه ابن ماجه: المقدمة ٧٤/١، ١٤ باب من سنّ سنّة، وابن حنبل في المسند ٣٥٧/٤.

(٦) الإملاء ٧٩/٢.

- النحل -

الأتباع». قال الشيخ^(١): «والتي لبيان الجنس لا تتقدّر هكذا، إنما تتقدّر: والأوزار التي هي أوزار الذين، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير».

قوله: «بغير علم» حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه مفعول «يُضِلُّونهم»، أي: يُضِلُّون مَنْ لا يعلم أنهم ضالّال، قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنه الفاعل، ورُجِّح هذا بأنه هو المُحدِّث عنه. وقد تقدّم^(٣) الكلام في إعراب نحو «ساء ما يزيرون»، وأنها قد تجري مجرى بُس.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾: «مِنْ» لا ابتداء الغاية، أي: من ناحية القواعد، أي: أتى أمر الله وعذابه.

قوله: «مِنْ فوقهم» يجوز أن يتعلّق بـ «خَرَّ» وتكون «مِنْ» لا ابتداء الغاية، ويجوز/ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حال من «السقف» وهي [٥٥١/ب] حال مؤكّدة؛ إذ السقف لا يكون تحتهم. وقال جماعة^(٤): ليس قوله «مِنْ تحتهم» تأكيداً؛ لأنّ العرب تقول: «خَرَّ علينا سَقَفٌ»، ووقع علينا حائط» إذا كان يملكه وإن لم يقع عليه، فجاء بقوله «مِنْ فوقهم» ليُخرج هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وَقَعَ وكانوا تحته فهلكوا. وهذا معنى غير طائل، والقول بالتأكيد أنصَح منه.

والعامة على «بُنيانهم». وفرقة^(٥): «بِنِيَّتَهُمْ». وفرقة — منهم أبو جعفر —

(١) البحر ٤٨٤/٥.

(٢) الكشف ٤٠٦/٢.

(٣) الدر ٥٩٧/٤.

(٤) نسبه القرطبي ٩٧/١٠ إلى ابن الأعرابي.

(٥) المحرر ٤٠٠/٨، البحر ٤٨٥/٥.

« بَيَّتَهُمْ »^(١). والضحاك « بَيَّوتَهُمْ ».

والعامة أيضاً « السَّقْفُ » مفرداً. وفرقة^(٢) بفتح السين وضَمَّ القاف بزنة عَضُد، وهي لغة في السَّقْف، ولعلها مخففة من المضموم، وكَثُر استعمال الفرع لِحَقَّتِهِ كقول تميم: « رَجُلٌ »، ولا يقولون: « رَجُلٌ ». وقرأ الأعرج « السَّقْفُ » بضميتين. وزيد بن علي بضم السين وسكون القاف، وقد تقدّم مثل ذلك في قراءة «وبالنَّجْمِ هم يَهْتَدُونَ»^(٣).

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾: مبتدأ وخبر^(٤). والعامة على « شركائي » ممدوداً. وسَكُنَ ياء المتكلم فرقة^(٥)، فتَحَذَفُ^(٦) وصلأ لالتقاء الساكنين. وقرأ البزي بخلافٍ عنه بقصره^(٧) مفتوح الياء. وقد أنكر جماعة هذه القراءة، وزعموا أنها غير مأخوذ بها؛ لأنَّ قصر الممدود لا يجوز إلاَّ ضرورة. وتعجب أبو شامة من أبي عمرو الداني حيث ذكرها في كتابه^(٨) مع ضعفها، وترك قراءاتٍ شهيرة واضحة.

(١) ثمة اختلاف في القارئ والقراءة، ففي المحرر ٤٠٠/٨: وقرأ جعفر بن محمد «بَيَّتَهُمْ»، وفي الشواذ ٧٢: أبو جعفر محمد بن علي «بَيَّتَهُمْ». وفي البحر ٤٨٥/٥: «وقرأ جعفر «بَيَّتَهُمْ». وأثبتنا في النص عبارة الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٨٥/٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦ من النحل، وهي قراءة الحسن.

(٤) المبتدأ «شركائي» و«أين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٢/٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ٩٨/١٠، النشر ٣٠٣/٢، البحر ٤٨٥/٥.

(٦) أي الياء.

(٧) أي قصر الممدود: شُرَكَائِي.

(٨) التيسير ١٣٧.

قلت: وقد رُوي عن ابن كثير أيضاً قَصْرُ التي في القصص^(١)، ورُوي عنه أيضاً قَصْرُ «ورائي» في مريم^(٢)، ورُوي عنه قبل أيضاً قَصْرُ «أن رآه استغنى» في العلق^(٣)، فقد رُوي عنه قَصْرُ بعض الممدودات، فلا تَبْعُدُ رواية ذلك عنه هنا، وبالجمله فَقَصْرُ الممدود ضعيف، ذكره غير واحد لكن لا يَصِلُ به إلى حَدِّ الضرورة.

قوله: «تُشَاقُونَ»: نافع^(٤) بكسر النون خفيفةً والأصل: تُشَاقُونِي، فَحَذَفَهَا مجتزئاً عنها بالكسرة، والباقون بفتحها خفيفةً، ومفعولُه محذوف، أي: تُشَاقُونَ المؤمنين أو تُشَاقُونَ اللَّهَ، بدليل القراءة الأولى. وقد ضَعُفَ أبو حاتم هذه القراءة، أعني قراءة نافع. وقرأت فرقةً بتشديدها مكسورةً، والأصل: تُشَاقُونِي فأدغم، وقد تقدّم تفصيل ذلك في «أُتَحَاجُونِي»^(٥) و«فبم تُبَشِّرُونَ»^(٦) وسيأتي في قوله تعالى «أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي»^(٧).

قوله: «اليوم» منصوب بالخزي، وعَمِلَ المصدرُ وفيه أل. وقيل: هو منصوب بالاستقرار في «على الكافرين» إلا أن فيه فضلاً بالمعطوف بين العامل ومعموله، واعتُفِرَ ذلك لأنهم يَتَسَعُّون في الظروف.

أ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ﴾: يجوز أن يكونَ

(١) الآية ٦٢.

(٢) الآية ٥.

(٣) الآية ٧.

(٤) السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٣/٢، الحجة ٣٨٨، النشر ٣٠٣/٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ٩٨/١٠، البحر ٤٨٦/٥.

(٥) الآية ٨٠ من الأنعام. وانظر: الدر ١٥/٥.

(٦) الآية ٥٤ من الحجر. وانظر: الدر، الورقة ٥٤٥ أ.

(٧) الآية ٦٤ من الزمر.

الموصول مجرور المحل نعتاً لما قبله، أو بدلاً منه، أو بياناً له، وأن يكون منصوباً^(١) على الذم، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبر قوله «فَالْقَوَا السَّلَمَ» والفاء مزيدة في الخبر، قاله ابن عطية^(٢)، وهذا لا يجيء إلا على رأي الأخفش^(٣) في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً، نحو: «زيد فقام»، أي: قام. ولا يتوهم أن هذه الفاء هي التي تدخل مع الموصول المتضمن معنى الشرط؛ لأنه لو صرح بهذا الفعل مع أداة الشرط لم يجز دخول الفاء عليه^(٤)، فما ضمن معناه أولى بالمنع، كذا قاله الشيخ^(٥)، وهو ظاهر. وعلى الأقوال المتقدمة خلا القول الأخير يكون «الذين» وصلته داخلاً في المقول، وعلى القول الأخير لا يكون داخلاً فيه.

وقرأ «يَتَوَفَّاهُمْ» في الموضعين^(٦) بالياء حمزة^(٧)، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان مما تقدم في قوله^(٨) «فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ» «فَنَادَاهُ». وقرأت فرقة بإدغام إحدى التاءين في الأخرى^(٩)، في مصحف عبد الله «تَوَفَّاهُم» بتاء واحدة، وهي مُحْتَمِلَةٌ للقراءة بالتشديد على الإدغام، وبالتخفيف على حذف إحدى التاءين.

(١) الأصل: «منصوب» وهو سهو. (٢) المحرر ٤٠٣/٨.

(٣) لم يُشر الأخفش في هذا الموضع إلى زيادة الفاء، وانظر مذهبه في معاني القرآن له: ١٢٤.

(٤) أي لم يجز دخول الفاء على جواب الشرط «أَلْقُوا» لأنه ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء.

(٥) البحر ٤٨٦/٥.

(٦) الموضع الثاني في الآية ٣٢.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٣٠٣/٢، القرطبي ١٠١/١٠، التيسير ١٣٧، الإتحاف ١٨٤/٢، المحرر ٤٠٨/٨.

(٨) الآية ٣٨ من آل عمران. وانظر: الدر ١٥٠/٣.

(٩) نسبها في الشواذ ٧٣ إلى ابن كثير.

و «ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ» حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ «تَتَوَفَّاهُمْ» و «تَتَوَفَّاهُمْ» يجوز أن يكونَ مستقبلًا على بابه إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، وأن يكونَ ماضياً على حكاية الحال إن كان واقعاً يوم القيامة.

قوله: «فَالْقَوَا» يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه خبر الموصول وقد تقدّم فساده. الثاني: أنه عطفت على «قال الذين». الثالث: أن يكونَ مستأنفاً، والكلامُ قد تمَّ عند قوله «أنفُسِهِمْ»، ثم عاد بقوله «فَالْقَوَا» إلى حكاية كلام المشركين يومَ القيامة، فعلى هذا يكونَ قوله «قال الذين أوتوا العلم» إلى قوله «أنفُسِهِمْ» جملةً اعتراض. الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «تَتَوَفَّاهُمْ» قاله أبو البقاء^(١)، وهذا إنما يتمشى على أن «تَتَوَفَّاهُمْ» بمعنى المُضِيِّ، ولذلك لم يذكر أبو البقاء في «تَتَوَفَّاهُمْ» سواء.

قوله: «ما كنَّا نعملُ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون تفسيراً للسَّلم الذي ألقوه؛ لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى: «فَالْقَوَا إِلَيْهِمُ الْقَوْلُ»^(٢)، قاله أبو البقاء^(٣)، ولو قال: «يحكي ما هو بمعنى القول» كان أوفق لمذهب الكوفيين. الثاني: أن يكونَ «ما كنَّا» منصوباً بقولٍ مضمّر، ذلك الفعلُ منصوب على الحال، أي: فَالْقَوَا السَّلم قائلين ذلك. / و «مِنْ سَوْءٍ» مفعول «نعمل»، [٥٥٢/أ] زِيدَتْ فِيهِ «مِنْ»، و «بلى» جوابُ لـ «ما كنَّا» فهو إيجابٌ له.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿فَلْيُبْشِرْ﴾: هذه لامُ التأكيد، وإنما دَخَلَتْ على الماضي لجموده وقُرْبِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، أي: جهنم.

(١) الإملاء ٨٠/٢.

(٢) الآية ٨٦ من النحل.

(٣) الإملاء ٨٠/٢.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿خَيْرًا﴾: العائمة على نصبه، أي: أنزل خيرًا. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ رَفَعَ الأول^(٢) ونَصَبَ هذا؟ قلت: فصلًا بين جواب المُقَرِّ وجواب الجاحد». يعني أن هؤلاء لَمَّا سُئِلُوا لم يَتَلَعَّمُوا، وأطبقوا الجواب على السؤال بينًا مكشوفًا مفعولًا للإنزال فقالوا: خيرًا، وأولئك عَدَلُوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس هو من الإنزال في شيء.

وزيد بن علي^(٣): «خيرٌ» بالرفع، أي: المُنزَل خيرٌ، وهي مؤيدة لجعل «ذا» موصولة، وهو الأحسن لمطابقة الجواب لسؤاله، وإن كان العكس جائزًا، وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٤).

قوله: «الذين أَحَسُّوا في هذه الدنيا حسنة» هذه الجملة يجوز فيها أوجه، أحدها: أن تكون منقطعة مما قبلها، إخبار استئناف بذلك. الثاني: أنها بدلٌ من «خيرًا». قال الزمخشري^(٥): «هو بدل من «خيرًا» حكاية لقول الذين اتَّقَوْا، أي: قالوا هذا القول فقدم تسميته خيرًا ثم حكاها». الثالث: أن هذه الجملة تفسير لقوله «خيرًا»؛ وذلك أن الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه: مَنْ أَحَسَّنْ فِي الدُّنْيَا بِالطَّاعَةِ حَسَنَةً فِي الدُّنْيَا وَحَسَنَةً فِي الْآخِرَةِ.

وقوله: «في هذه الدنيا» الظاهر تعلقه بـ «أَحَسُّوا»، أي: أَوْقَعُوا الحسنة في دار الدنيا. ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوفٍ على أنه حال من

(١) الكشف ٤٠٧/٢.

(٢) وهو قوله «ماذا أنزل ربكم؟ قالوا أساطير الأولين» الآية ٢٤.

(٣) البحر ٤٨٧/٥.

(٤) الدر المصون ٢٢٩/١.

(٥) الكشف ٤٠٧/٢.

« حَسَنَةٌ » إذ لو تأخر لكان صفةً لها، وَيَضَعُفُ تعلقه بها نفسها لتقدمه عليها^(١).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح فيجيء فيها ثلاثة الأوجه: رفعها بالابتداء، والجملة المتقدمة خبرها، أو رفعها خبر المبتدأ المضمرة، أو رفعها بالابتداء والخبر محذوف، وهو أضعفها، وقد تقدم تحقيق ذلك. ويجوز أن يكون «جَنَّاتُ عَدْنٍ» خبر مبتدأ مضمرة لا على ما تقدم، بل يكون المخصوص محذوفاً، تقديره: وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ دَارُهُمْ هِيَ جَنَّاتُ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) «وَلِنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ دَارُ الْآخِرَةِ». ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: «يَدْخُلُونَهَا»، ويجوز أن يكون الخبر مضمراً تقديره: لهم جَنَّاتُ عَدْنٍ، ودل على ذلك قوله «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ».

والعامة على رفع «جَنَّاتُ» على ما تقدم. وقرأ^(٣) زيد بن ثابت والسُّلَمِيُّ «جَنَّاتٍ» نصباً على الاشتغال بفعل مضمرة تقديره: يَدْخُلُونَ جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا، وهذه تُقَوِّي أن يكون «جَنَّاتُ» مبتدأ، و«يَدْخُلُونَهَا» الخبر في قراءة العامة.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «وَلِنَعْمَ دَارٍ» بقاء التانيث مرفوعة بالابتداء، و«دَارٍ» خفض بالإنشائية، و«جَنَّاتُ عَدْنٍ» الخبر. و«يَدْخُلُونَهَا» في جميع ذلك نصب على الحال، إِلَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ خَبَرًا لـ «جَنَّاتِ عَدْنٍ».

(١) في هذا نظر، فلو كانت «حسنة» صفةً لجاز تعلق «في هذه الدنيا» بها ولو تقدمت.

(٢) الكشف ٤٠٨/٢.

(٣) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٧/٨.

(٤) البحر ٤٨٨/٥.

وقرأ^(١) نافع في رواية «يَدْخُلُونَهَا» بالياءِ مِنْ تحت مبنياً للمفعول، وأبو عبد الرحمن «تَدْخُلُونَهَا» بقاء الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: «تَجْرِي» يجوز أن يكون منصوباً على الحال مِنْ «جنات» قاله ابن عطية^(٢)، وأن يكون في موضع الصفة لـ «جنات» قاله الحوفي، والوجهان مبنيان على القول في «عَدَنَ»: هل هو معرفة لكونه علماً، أو نكرة، فقاتل الحال لَحَظَ الأول، وقاتل النعت لحَظَ الثاني.

قوله: «لهم فيها ما يشاءون» الكلام في هذه الجملة كالكلام في الجملة قبلها، والخبر: إمَّا «لهم» وإمَّا «فيها».

قوله: «كذلك» الكاف في محل نصب على الحال من ضمير المصدر، أو نعت لمصدرٍ مقدر، أو في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمرة، أي: الأمر كذلك. و«يَجْزِي الله المتقين» مستأنف.

آ. (٣٢): و«الذين تتوفاهم» يَحْتَمِل ما ذكرناه فيما تقدّم، إذا جعلنا «يقولون» خبراً فلا بُدَّ مِنْ عائِدٍ محذوفٍ، أي: يقولون لهم، وإذا لم نجعله خبراً كان حالاً من «الملائكة» فيكون «طيبين» حالاً مِنَ المفعول، و«يقولون» حالاً مِنَ الفاعل. وهي يجوز أن تكون حالاً مقارنةً إن كان القول واقعاً في الدنيا، ومقدّرةً إن كان واقعاً في الآخرة.

و«ما» في «بما» مصدرية، أو بمعنى الذي، والعائد محذوف.

آ. (٣٣) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾: وقد تقدّم في

(١) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٨/٨.

(٢) المحرر ٤٠٨/٨.

- النحل -

آخر الأنعام^(١) أن الْأَخَوَيْنِ يَقْرَأَنِ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ، والباقيين يقرؤون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لكونه تانيثاً مجازياً.

آ. (٣٤) وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهُمْ﴾: عطف على «فَعَلَ الَّذِينَ» وما بينهما اعتراض.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكون تفسيرية؛ لأن البَعَثَ^(٢) يتضمن قولاً، وأن تكون مصدرية، أي: بَعَثْنَاهُ بِأَنْ اعْبُدُوا.

قوله: «مَنْ هَدَى» و «مَنْ حَقَّتْ» يجوز أَنْ تكون موصولة، وأن تكون نكرة موصوفة، والعائد على كلا التقديرين محذوف من الأول.

آ. (٣٧) وقرأ العامة «إِنْ تَحْرَصْ»: بكسر الراء مضارع «حَرَصَ» بفتحها، وهي اللغة العالية لغة الحجاز. والحسن^(٣) وأبو حنيفة «تَحْرَصْ» بفتح الراء مضارع «حَرَصَ» بكسرها، وهي لغة لبعضهم، وكذلك النخعي، إلا أنه زاد واواً قبل «إِنْ» فقرأ «وإن تَحْرَصْ».

قوله: «لَا يَهْدِي» قرأ^(٤) الكوفيون «يَهْدِي» بفتح الياء وكسر الدال،

(١) انظر: الدر المصون ٢٣٢/٥.

(٢) في قوله «ولقد بعثنا».

(٣) البحر ٤٩٠/٥، المحتسب ٩/٢، الشواذ ٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٣٠٤/٢، الإتحاف ١٨٤/٢، التيسير ١٣٧،

البحر ٤٩٠/٥، القرطبي ١٠٤/١٠.

وهذه القراءة تحتل وجهين، أحدهما: أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله، أي: لا يَهْدِي الله مَنْ يُضِلُّه، فـ «مَنْ» مفعول «يَهْدِي»، ويؤيده قراءة أَبِي «فَإِنَّ اللهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يُضِلُّ، وَلِمَنْ أَضَلَّ»^(١)، وأنه في معنى قوله: «وَمَنْ يُضِلِّلِ اللهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ»^(٢).

والثاني: أن يكون الموصول هو الفاعل، أي: لا يَهْدِي الْمُضِلُّونَ، و«يَهْدِي» يجيء في معنى يهتدي. يقال: هداة فَهْدَى، أي: اهتدى. ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله «يَهْدِي» بتشديد الدالِ المكسورة، فَأَدْغَم. ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاءِ على الإتياع، وتحقيقه تقدّم في يونس^(٣). والعائد على «مَنْ» محذوف: «مَنْ يُضِلُّ»، أي: الذي يُضِلُّه الله.

وبالقون «لَا يُهْدَى» بضمّ الياءِ وفتح الدالِ مبنياً للمفعول، و«مَنْ» قائم مقام فاعله، وعائده محذوف أيضاً.

وجوّز أبو البقاء^(٤) في «مَنْ» أن يكون مبتدأ و«لَا يَهْدِي» خبره، يعني: مقدّم عليه. وهذا خطأ؛ لأنه متى كان الخبر فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخره نحو: «زَيْدٌ لَا يَضْرِبُ»، ولو قَدِّمَتْ لالتبس بالفاعل.

وقرئ «لَا يُهْدَى» بضمّ الياءِ وكسر الدالِ. قال ابن عطية^(٥): «وهي

(١) الظاهر أن المؤلف ينقل عن أَبِي هذه القراءة معتمداً على الزمخشري ٤٠٩/٢، ويبدو أن لأبي قراءتين: الأولى «لِمَنْ يُضِلُّ»، والثانية: «لِمَنْ أَضَلَّ»، انظر: الشواذ ٧٣، والبحر ٤٩٠/٥.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف. وسقطت الواو من الأصل سهواً، من قوله «وَمَنْ».

(٣) الدر المصون ١٩٩/٦.

(٤) الإملاء ٨١/٢.

(٥) المحرر ٤١٤/٨.

ضعيفة». قال الشيخ^(١): «وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ «هَدَى» لازمٌ بمعنى اهتدى لم تكن ضعيفة؛ لأنه أدخل همزة التعدية على اللازم، فالمعنى: لا يُجْعَلُ مهتدياً مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ».

وقوله: «ومالهم» حُمِلَ على معنى «مَنْ»، فلذلك جُمِعَ.
وَقُرِئَ^(٢) «مَنْ يَضِلُّ» بفتح الياء مِنْ «ضَلَّ»، أي: لا يَهْدِي مَنْ ضَلَّ
بنفسه.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا﴾: ظاهره أنه استئناف خبر،
وجعله الزمخشري^(٣) نَسَقاً على «وقال الذين أشركوا»، إيذاناً بأنهما كَفَرَتَانِ
عظيمتان.

قوله: «وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا» هذان منصوبان على المصدر المؤكّد، أي:
وَعَدَ ذَلِكَ، وَحَقُّ حَقًّا. وقيل: «حَقًّا» نعتٌ لـ «وَعَدَ» والتقدير: بلى يَبْعَثُهُمْ
وَعَدَ بِذَلِكَ. وقرأ^(٤) الضحاك: «وَعَدَ عَلَيْهِ حَقٌّ» برفعيهما على أَنَّ وَعَدًا خَبَرُ
مبتدأ مضمّر، أي: بلى يَبْعَثُهُمْ وَعَدَ عَلَى اللَّهِ، و«حَقٌّ» نعتٌ لـ «وَعَدَ»،

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ﴾: هذه اللامُ متعلّقةٌ بالفعلِ المقدرِ
بعد حرفِ الإيجاب، أي: بلى يَبْعَثُهُمْ لِيُبَيِّنَ.

آ. (٤٠) وقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾: قد تقدّم ذلك في

(١) البحر ٥/٤٩٠.

(٢) البحر ٥/٤٩٠.

(٣) الكشف ٢/٤٠٩.

(٤) البحر ٥/٤٩٠.

- النحل -

البقرة^(١). واللام في «لشيء» وفي «له» لام التبليغ كهي في: «قلت له قم». وجعلها الزجاج^(٢) للسبب فيهما، أي: لأجل شيء، أن نقول لأجله، وليس بواضح. وقال ابن عطية^(٣): «وقوله تعالى «أَنْ نَقُولَ» يُنْزَلُ مَنْزِلَةً المصدر، كأنه قال: قولنا، ولكن «أَنْ» مع الفعل تعطي استقبالا^(٤) ليس في المصدر في أغلب أمرها، وقد تجيء في مواضع لا يُلْحَظُ فيها الزمن كهذه الآية، وكقوله: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ»^(٥) إلى غير ذلك».

قال الشيخ^(٦): «وقوله «في أغلب أمرها» ليس بجيد بل تدل على المستقبل في جميع أمورها، وقوله «وقد تجيء إلى آخره» لم يفهم ذلك من «أَنْ»، إنما فهم من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله لأنه لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى، ونظيره: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٧)، و«كان» تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى / متصف بذلك في كل زمن. [٥٥٣/١]

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿حَسَنَةً﴾: فيها أوجه، أحدها: أنها نعت لمصدر محذوف، أي: تبوئة حسنة. والثاني: أنها منصوبة على المصدر الملاقى لعامله في المعنى؛ لأن معنى «لَتُبَوَّئُنَّهُمْ»: لَنُحَسِّنَ إِلَيْهِمْ. الثالث: أنها مفعول ثانٍ لأن الفعل قبلها مضمّن معنى: لَنُعْطِيَنَّهُمْ. و«حسنة» صفة

(١) انظر: الدر ٨٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٩٩/٣ عبارة قريبة.

(٣) المحرر ٤١٨/٨.

(٤) قوله «استقبالا» ورد في «المحرر» وما نقله عنه أبو حيان: «استئنافاً».

(٥) الآية ٢٥ من الروم.

(٦) البحر ٤٩٢/٥.

لموصوفٍ محذوفٍ، أي: داراً حسنة، وفي تفسير الحسن: داراً حسنة، وهي المدينة. وقيل: تقديره: منزلة حسنة وهي الغلبة على أهل المشرق والمغرب وقيل: «حسنة» بنفسها هي المفعول من غير حذفٍ موصوفٍ.

وقرأ^(١) أمير المؤمنين وابن مسعود ونعيم بن مسيرة: «لَتُؤَيِّنَهُمْ» بالشاء المثناة والياء، مضارع أَتَوَى المنقول بهمزة التعدية مِنْ تَوَى بمعنى أقام، وسيأتي أنه قُرىء بذلك في السبع في العنكبوت^(٢)، و«حسنة» على ما تقدّم. ونزید أنه يجوز أن يكونَ على نَزَعِ الخافضِ، أي: في حسنة.

والموصول^(٣) مبتدأ، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره. وفيه ردٌّ على ثعلب حيث منَعَ وقوعَ جملة القسم خبراً. وجَوَزَ أبو البقاء^(٤) في «الذين» النصبَ على الاشتغال بفعلٍ مضميرٍ، أي: لَتُبَوِّئَنَّ الذين. وردّه الشيخ^(٥): بأنه لا يجوز أن يُفسَّرَ عاملاً إلا ما جاز أن يعمل، وأنت لو قلت: «زيداً لأضربن» لم يَجُزْ، فكذا لا يجوزُ «زيداً لأضربنه».

وقوله: «لو كانوا يَعْلَمُونَ» يجوز أن يعودَ الضميرُ على الكفار، أي: لو كانوا يَعْلَمُونَ ذلك لرجعوا مسلمين، أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرة والإحسان، كما فعل غيرهم.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى «هم»

(١) المحتسب، ٩٠/٢، البحر ٤٩٢/٥، والمحزر ٤٢١/٨. وأمير المؤمنين هنا علي رضي الله عنه.

(٢) الآية ٥٨ وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٥٠٢.

(٣) في قوله «والذين هاجروا».

(٤) الإملاء ٨١/٢. (٥) البحر ٤٩٣/٥.

- النحل -

أو نصبٌ على «أمدح»، ويجوز أن يكونَ تابعاً للموصول قبله نعتاً أو بدلاً أو بياناً فمحله محله.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾: قد تقدّم في آخر يوسف^(١). وقرأت^(٢) فرقة «يُوحِي»، أي: الله.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَات﴾: فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه متعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رجالاً» فيتعلّق بمحذوفٍ، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مُصاحِبين لها. وهو وجهٌ حسنٌ ذكره الزمخشري^(٣) لا محذور فيه. الثاني: أنه متعلّق بـ «أرسلنا» ذكره الحوفيُّ والزمخشريُّ^(٤) وغيرهما، وبه بدأ الزمخشريُّ قال: «يتعلّق بـ «أرسلنا» داخلاً تحت حكم الاستثناء مع «رجالاً»، أي: وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: «ما ضربتُ إلا زيداً بالسَّوطِ»؛ لأنَّ أصله: ضربتُ زيداً بالسَّوطِ. وضعفه أبو البقاء^(٥) بأنَّ ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعدها إذا تمَّ الكلامُ على «إلا» وما يليها. قال: «إلا أنه قد جاء في الشعر^(٦)»:

٢٩٧١- نَبَّهْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

قال الشيخ^(٧): «وما أجازَه الحوفيُّ والزمخشريُّ لا يُجيزُه البصريون،

(١) الآية ١٠٩ من يوسف. وانظر: الدر ٥٦١/٦.

(٢) البحر ٤٩٣/٥، المحرر ٤٢٣/٨، ولم يُشر المؤلف إلى قراءة «يُوحِي» وهي قراءة الجمهور ما عدا حفصاً. انظر: السبعة ٣٧٣، المحرر ٤٢٣/٨.

(٣) الكشف ٤١١/٢. (٤) الكشف ٤١١/٢.

(٥) الإملاء ٨١/٢.

(٦) لم أهتم إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١٠١/٢، والإملاء ٨١/٢، والعيني

٤٩٢/٢، والتصريح ٨٤/١، والبحر ٤٩٤/٥.

(٧) البحر ٤٩٤/٥.

إذ لا يُجيزون أن يقع بعد «إلا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أوتابع لذلك، وما ظنَّ بخلافه^(١) قُدِّرَ له عاملٌ. وأجاز الكسائي أن يليها معمولٌ ما قبلها^(٢) مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ، وما ضَرَبَ إلا زيدٌ عمراً وما مرَّ إلا زيدٌ بعمرٍ، ووافقه ابنُ الأنباري في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله^(٣)، فما قالاه^(٤) يتمشَّى على قولِ الكسائي والأخفش.

الثالث: أنه يتعلَّقُ بأرسلنا أيضاً، إلا أنه على نية التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً، حتى لا يكون ما بعد «إلا» معمولين متأخرين لفظاً ورتبةً داخلين تحت الحصر لما قبل «إلا»، حكاه ابنُ عطية^(٥).

الرابع: أنه متعلِّقٌ بـ «نُوحِي» كما تقول: «أُوحِي إليه بحق»، ذكره الزمخشري^(٦) وأبو البقاء^(٧). الخامس: أن الباءَ مزيدةٌ في «بالبينات» وعلى هذا فيكون «بالبينات» هو القائم مقامُ الفاعل^(٨) لأنها هي الموحاة. السادس: أن الجارَّ متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القائم مقامِ الفاعل، وهو «إليهم»^(٩)

(١) أي معمول لما قبل «إلا».

(٢) الأصل «بعدها» وهو سهو، والتصحيح من البحر.

(٣) زاد في البحر: والحال. وعديل الظرف الجارُّ والمجرور.

(٤) أي الحوفي والزمخشري.

(٥) المحرر ٨/٤٢٤ - ٤٢٥، ولم يحك التعليل الذي ذكره.

(٦) الكشف ٢/٤١١.

(٧) الإملاء ٢/٨١.

(٨) في قراءة غير حفص: «يُوحَى»، وعلى قراءة حفص يكون مفعولاً.

(٩) في قراءة غير حفص: «يُوحَى»، وعلى قراءة حفص يكون «بالبينات» متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المجرور في «إليهم».

ذكرهما أبو البقاء^(١)، وهما ضعيفان جداً معني وصناعة.

[٥٥٣/ب] السابع: أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «لا تعلمون» على أَنْ الشرط / في معنى التبكيت والإلزام، كقول الأجير: «إِنْ كُنْتُ عَمِلْتُ لَكَ فَأَعْطِنِي حَقِّي». قال الزمخشري^(٢): «وقوله: «فاسألوا أهل» اعتراض على الوجه المتقدم» ويعني بقوله «فاسألوا» الجزاء وشرطه، وأمّا على الوجه الأخير فعدم الاعتراض واضح.

الثامن: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ جَوَاباً لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: بِمِ أُرْسِلُوا؟ فَقِيلَ: أُرْسِلُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ. كَذَا قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣)، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيرِ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤): «يُعْثُوا»؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِلدَّالِّ عَلَيْهِ لَفْظاً وَمَعْنًى.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿السيِّئات﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنَّهُا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، أَي: الْمَكْرَاتِ السَّيِّئَاتِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) غَيْرَهُ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى تَضْمِينِ «مَكْرُوا» عَمِلُوا وَفَعَلُوا، وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَقَوْلُهُ: «أَنْ يَخْشِفَ اللَّهُ» مَفْعُولٌ^(٦) بـ «أَمِنْ». الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بـ «أَمِنْ»، أَي: أَمِنُوا الْعُقُوبَاتِ السَّيِّئَاتِ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ «أَنْ يَخْشِفَ اللَّهُ» بَدَلٌ مِنْ «السيِّئات».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿عَلَى تَخَوُّفٍ﴾: مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، فَإِنَّهُ حَالٌ لِمَا مِنْ فَاعِلٍ «يَأْخُذْهُمْ»، وَإِمَّا مِنْ مَفْعُولِهِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٧).

(٢) الكشف ٤١١/٢.

(١) الإملاء ٨١/٢.

(٣) الكشف ٤١١/٢.

(٤) الإملاء ٨١/٢.

(٥) الكشف ٤١١/٢.

(٦) الأصل: «مفعولاً» ولعله سهو.

(٧) الإملاء ٨١/٢.

والظَّاهِرُ كونه حالاً من المفعولِ دونَ الفاعلِ^(١).

والتَّخَوُّفُ: التَّنْقُصُ. حكى الزمخشري^(٢) أن عمر بن الخطاب سألهم على المنبر عنها فسكتوا، فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا: التَّخَوُّفُ: التَّنْقُصُ قال: فهل تعرف [العرب]^(٣) ذلك في أشعارها؟ قال: نعم. قال شاعرنا وأنشد^(٤):

٢٩٧٢- تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قَرِداً كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فقال عمر: «أيها الناس، عليكم بديوانكم لا يَضِلُّ». قالوا: وما ديواننا؟ قال: «شعرُ الجاهلية، فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكم».

قلت: وكان الزمخشريُّ نَسَبَ البيتَ قبل ذلك لزهير، وكأنه سهو، فإنه لأبي كبير الهذلي^(٥)، ويؤيد ذلك قول الرجل: «قال شاعرنا»، وكان هُذَلِيًّا كما حكاه هو. وقيل: التَّخَوُّفُ: الخوف.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا﴾: قرأ^(٦) الأخوان «تَرَوْا» بالخطاب جرّياً على قوله «فإنَّ ربَّكم»، والباقون بالياء جرّياً على قوله: «أفأَمَنَ

(١) لا أرى جواز الحال من الفاعل على أي وجه، إن لم يكن على اللغة التي سيذكرها.

(٢) الكشف ٤١١/٢.

(٣) من الكشف.

(٤) نسبه الزمخشري (٤١١/٢) إلى زهير وليس في ديوانه، ونسبه في اللسان لابن مقبل (اللسان: خوف) وهو في المحرر ٤٢٧/٨، والقرطبي ١١٠/١٠. والتامك: السَّنام. والقرد: الذي تراكم لحمه من السَّمَن. والنبعة: ضرب من الشجر الصلب. والسَّفَن: المبرّد. ويروى البيت: تَخَوَّفَ السَّيْرُ.

(٥) لم يرد في ديوان الهذليين.

(٦) الإتحاف ١٨٤/٢، البحر ٤٩٦/٥، التيسير ١٣٧، القرطبي ١١١/١٠.

الذين مكروا». وأما قوله: «ألم يَرَوْا إِلَى الطير»^(١) فقرأه حمزة أيضاً بالخطاب، ووافقه ابن عامر فيه، فحصل من مجموع الآيتين أَنَّ حمزة بالخطاب فيهما، والكسائي بالخطاب في الأول والغيبة في الثاني، وابن عامر بالعكس، والباقون بالغيبة فيهما.

فأما توجية الأولى فقد تقدّم، وأما الخطاب في الثانية فَجَرِيّاً على قوله «والله أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أَمْهَاتِكُمْ»^(٢). وأما الغيبة فَجَرِيّاً على قوله «وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(٣) إلى آخره، وأما تفرقة الكسائي وابن عامر بين الموضعين فجمعاً بين الاعتبارين وأنَّ كلا منهما صحيح.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» هذا بيان لما في قوله: «مَا خَلَقَ اللَّهُ» فإنها موصولة بمعنى الذي. فإن قلت: كيف يُبَيِّنُ الموصول - وهو مبهم - بـ «شيء» وهو مبهم، بل أَبْهَمُ ممّا قبله؟ فالجواب أن شيئاً قد اتضح وظهر بوصفه بالجملة بعده، وهي «يتفياً ظلاله».

قال الزمخشري^(٤): «وما موصولة بـ «خَلَقَ اللَّهُ» وهو مبهم، بيانه «مِنْ شَيْءٍ يتفياً ظلاله». وقال ابن عطية^(٥): «وقوله «مِنْ شَيْءٍ» لفظ عام في كل ما اقتضته الصفة مِنْ قوله «يتفياً ظلاله» فظاهر هاتين العبارتين أن جملة «يتفياً ظلاله» صفة لشيء، وأما غيرهما^(٦) فإنه قد صرّح بعدم كون الجملة صفة فإنه قال: «والمعنى: من شيء له ظل من

(١) من الآية ٧٩ من النحل. وانظر: القرطبي ١٠/١٥٢، والنشر ٢/٣٠٤.

(٢) من الآية ٧٨ من النحل.

(٣) من الآية ٧٣ من النحل.

(٤) الكشف ٢/٤١١ - ٤١٢.

(٥) المحرر ٨/٤٣٠.

(٦) انظر: البحر ٥/٤٩٦.

جبلٍ وشجرٍ وبناءٍ وجسمٍ قائمٍ . وقوله «يتفياً ظلاله» إخبارٌ عن قوله «من شيء» ليس بوصفٍ له، وهذا الإخبارُ يدلُّ على ذلك الوصفِ المحذوفِ الذي تقديرُه: هو له ظلٌّ وفيه تكلفٌ لا حاجةٌ له، والصفةُ أبينُ. و«من شيء» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على جهةِ البيان، أي: أَعْنِي مِنْ شَيْءٍ.

والتفْيُؤُ: تَفْعُلُ مِنْ فَاءٍ يَفْيُءٌ، أي: رَجَعَ، و«فاء» قاصرٌ، فإذا أُريدَ تعديته عُدِّي بالهمزة كقوله تعالى: «ما أفاء/ الله على رسوله»^(١) أو بالتضعيف [٥٥٤/أ] نحو: فَيَّا الله الظِّلَّ فَتَفْيًا. وَتَفْيًا مطاوعٌ فهو لازمٌ. ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله^(٢) (٣):

٢٩٧٣- طَلَبْتُ ربيعَ ربيعةِ المُمرَى لها وَتَفْيَاتُ ظلاله مَمْدودا
وَاخْتَلَفَ فِي الْفَيْءِ فَقِيلَ: هُوَ مُطْلَقُ الظِّلِّ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الزَّوَالِ
أَوْ بَعْدَهُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَعْنَى الْآيَةِ ههنا. وقيل: «ما كان [قبل]»^(٤) الزوال فهو ظلٌّ فقط، وما كان بعده فهو ظلٌّ وَفْيٌ، فالظلُّ أعمُّ، يُرَوَى ذلك عن رؤية ابن العجاج^(٥). وقيل: بل يختصُّ الظِّلُّ بما قبل الزوالِ والفَيْءُ بما بعده. قال الأزهري^(٦): «تَفْيُؤُ الظلالِ رجوعُها بعد انتصافِ النهارِ، فالتفْيُؤُ لا يكون

(١) الآية ٧ من الحشر.

(٢) ديوانه ٤١١/١، والبحر ٤٩٦/٥. والمُمرَى: مِنْ مَرَبْتُ الناقة إذا مسحتَ ضَرْعَهَا ليدراً، ويروى المُمهي مِنْ أَمْهَيْتُ الحبل: إذا أرخيته. وقوله «ظلاله» ينبغي أن يقرأ بإشباع كسرة الظاء ليستقيم الوزن العروضي لأنه من الكامل.

(٣) قال أبو حيان (البحر ٤٩٦/٥): «ويحتاج ذلك إلى نقله من كلام العرب متعدياً».

(٤) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش). (٥) انظر: اللسان (فيا).

(٦) معجم تهذيب اللغة ٥٧٨/١٥. وقوله «فالتفْيُؤُ» إلى آخر النص يحكيه الأزهري عن أبي طالب النحوي وليس من كلامه.

إلا بالعشي، وما انصرفت عنه الشمس، والظل ما يكون بالغداة، وهو ما لم تنله [الشمس]^(١) قال الشاعر^(٢):

٢٩٧٤ - فلا الظل من برد الضحى تستطيعه
ولا الفيء من برد العشي تذوق

وقال امرؤ القيس أيضاً^(٣):

٢٩٧٥ - تيممت العين التي عند ضارج يفيء عليها الظل عزمضها ظام

وقد خطأ ابن قتيبة^(٤) الناس في إطلاقهم الفيء على ما قبل الزوال، وقال: إنما يُسطلق على ما بعده، واستدل بالاشتقاق، فإن الفيء هو الرجوع وهو متحقق ما بعد الزوال، فإن الظل يرجع إلى جهة المشرق بعد الزوال بعدما نسخته الشمس قبل الزوال.

وقرأ^(٥) أبو عمرو «تتفياً» بالتاء من فوق مراعاةً لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب، والباقون بالياء لأنه تأنيث مجازي.

وقرأ العامة «ظلاله» جمع ظل، وعيسى^(٦) بن عمر «ظُلُّهُ» جمع

(١) من تهذيب اللغة.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي وهو في ديوانه ٤٠، والمحرر ٨/٤٣٠، والبحر ٤٩٦/٥، واللسان (فيأ).

(٣) ملحق ديوانه ٤٧٦، واللسان (عزمض)، والبحر ٤٩٦/٥. وضارج: اسم موضع، والعزمض: الطحلب. والأصل «العين الذي» ولعله سهو.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٤٣، تأويل مشكل القرآن ٤١٦.

(٥) السبعة ٣٧٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ٢/١٨٥، البحر ٤٩٦/٥، القرطبي ١١١/١٠.

(٦) المحتسب ٢/١٠، البحر ٤٩٦/٥.

« ظِلَّةٌ » كغُرْفَةٍ وَغُرْفٌ. قال صاحب « اللوامح » في قراءة عيسى^(١) « ظِلَّةٌ » :
« والظِّلَّةُ : الغَيْمُ ، وهو جِسْمٌ ، وبالكسر الفَيءُ وهو عَرَضٌ ، فرأى عيسى أنَّ
التَفْيؤَ الذي هو الرجوعُ بالأجسامِ أَوْلَى منه بالأعْراضِ ، وأمَّا في العامة فعلى
الاستعارة ».

قوله : « عن اليمين » فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أنها تتعلّق بـ « يتفياً » ،
ومعناها المجاوزة ، أي : تتجاوز الظلالَ عن اليمينِ إلى الشّمالِ . الثاني : أنها
متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « ظلاله » . الثالث : أنها اسمٌ بمعنى
جانب ، فعلى هذا تتصّبُّ على الظرف .

وقوله : « عن اليمين والشّمالِ » فيه سؤالان ، أحدهما : ما المراد باليمين
والشّمالِ ؟ والثاني : كيف أفرد الأولَ وجمع الثاني ؟ وأجيب عن الأول
بأجوبة ، أحدها : أنَّ اليمينَ يمينُ الفَلَكِ وهو المشرقُ ، والشّمالُ شمالُه وهي
المغرب ، وخصَّ هذان الجانبان لأنَّ أقوى الإنسانِ جانباه وهما يمينُه وشماله ،
وجعل المشرقَ يميناً ؛ لأنَّ^(٢) منه تظهر حركةُ الفَلَكِ اليومية .

الثاني : البلدةُ التي عَرَضُها أَقلُّ مِنْ مَيْلِ الشمسِ تكون الشمسُ صيفاً
عن يمينِ البلدِ فيقع الظلُّ عن يمينهم .

الثالث^(٣) : أنَّ المنصوبَ للعبرة : كُلُّ جِرمٍ له ظِلٌّ كالجبلِ والشجرِ ،
والذي يترتّبُ فيه الإيمانُ والشّمالُ إنما هو البشرُ فقط ، لكنَّ ذِكرَ الإيمانِ
والشّمالِ هنا على سبيل الاستعارة .

(١) انظر : البحر ٤٩٦/٥ .

(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن .

(٣) انظر : المحرر ٤٣٣/٨ .

- النحل -

الرابع: قال الزمخشري^(١): «أولم يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنَ الْأَجْرَامِ
التي لها ظلالٌ متفيضةٌ عن أيمانها وشمائلها عن جانبي كل واحدٍ منها وشقيقه
استعارةٌ من يمين الإنسان وشماله لجانبي الشيء، أي: تَرَجُّعٌ من جانبٍ
إلى جانب». وهذا قريبٌ مما قبله.

وأجيب عن الثاني^(٢) بأجوبة، أحدها: أن الابتداء يقع من اليمين
وهو شيء واحد، فلذلك وحَّد اليمينَ ثم يَنْتَقِصُ شيئاً فشيئاً، حالاً بعد حالٍ/
فهو بمعنى الجمع، فصَدَقَ على كلِّ حالٍ لفظُ «الشمال»، فتَعَدَّدَ بتعددِ
الحالات. وإلى قريبٍ منه نحا أبو البقاء^(٣).

والثاني: قال الزمخشري^(٤): «واليمين بمعنى الأيمان» يعني أنه مفردٌ
قائمٌ مقامَ الجمع، وحينئذٍ فهما في المعنى جمعان كقوله «وَيُولُونِ الدُّبُرَ»^(٥)،
أي: الأدبار.

الثالث: قال الفراء^(٦): «كأنه إذا وَحَّدَ ذَهَبَ إلى واحدٍ من ذواتِ
الظلال، وإذا جَمَعَ ذَهَبَ إلى كلها» لأنَّ قوله «مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ» لفظُه
واحدٌ ومعناه الجمعُ، فعبَّرَ عن أحدهما بلفظِ الواحدِ كقوله تعالى: «وَجَعَلَ
الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ»^(٧) وقوله: «خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ»^(٨).

(١) الكشف ٤١٢/٢.

(٢) وهو: كيف أفرد الأول وجمع الثاني؟

(٣) الإملاء ٨١/٢.

(٤) الكشف ٤١٢/٢.

(٥) الآية ٤٥ من القمر.

(٦) معاني القرآن ١٠٢/٢.

(٧) الآية ١ من الأنعام.

(٨) الآية ٧ من البقرة.

- النحل -

الرابع: أنا إذا فَسَّرْنَا اليمينَ بالمشْرِقِ كانت النقطةُ التي هي مَشْرِقُ الشمسِ واحدةً بعينها، فكانت اليمينُ واحدةً، وأمَّا الشَّمَالُ فهي عباراتٌ عن الانحرافاتِ الواقعةِ في تلك الظلالِ بعد وقوعِها على الأرضِ وهي كثيرةٌ، فلذلك عَبَّرَ عنها بصيغةِ الجمعِ.

الخامس: قال الكرمانى: «يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالشَّمَالِ الشِّمَالُ وَالْخَلْفُ وَالْقُدَامُ؛ لِأَنَّ الظِّلَّ يَفِيءُ مِنَ الْجِهَاتِ كُلِّهَا، فَيُدْىءُ بِالْيَمِينِ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ التَّفَيُّؤِ مِنْهَا أَوْ تَيَمُّنًا بِذِكْرِهَا، ثُمَّ جَمَعَ الْبَاقِيَ عَلَى لَفْظِ الشَّمَالِ لِمَا بَيْنَ الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ مِنَ التَّضَادِّ، وَنَزَلَ الْقُدَامَ وَالْخَلْفَ مَنْزِلَةَ الشَّمَالِ لِمَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْيَمِينِ مِنَ الْخِلَافِ».

السادس: قال ابن عطية^(١): «وما قال بعضُ الناس: مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ أَوَّلُ وَقْعَةٍ^(٢) لِلظِّلِّ بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ الْآخِرُ الْغُرُوبُ^(٣) هي عن الشَّمَالِ؛ وَلِذَلِكَ جَمَعَ الشَّمَالِ وَأَفْرَدَ الْيَمِينَ، فَتَخْلِيطُ مِنَ الْقَوْلِ، وَيَسْتَلُ مِنْ جِهَاتٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِذَا صَلَّيْتَ الْفَجْرَ كَانَ مَا بَيْنَ مَطْلَعِ الشَّمْسِ وَمَغْرِبِهَا ظِلًّا ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ عَلَيْهِ الشَّمْسَ دَلِيلًا، فَقَبَضَ إِلَيْهِ الظِّلَّ، فَعَلَى هَذَا فَأَوَّلُ ذُرُورٍ^(٤) الشَّمْسِ فَالظِّلُّ عَنْ يَمِينٍ مُسْتَقْبِلِ الْجَنُوبِ، ثُمَّ يَبْدَأُ الْانْحِرَافُ فَهُوَ عَنِ الشَّمَالِ؛ لِأَنَّهُ حَرَكَاتٌ كَثِيرَةٌ وَظِلَالٌ مُتَقَطَعَةٌ فَهِيَ شَمَالٌ كَثِيرَةٌ، فَكَانَ الظِّلُّ عَنِ الْيَمِينِ مُتَصِلًا وَاحِدًا عَامًّا لِكُلِّ شَيْءٍ».

(١) المحرر ٤٣٤/٨.

(٢) المحرر: دفعة.

(٣) المحرر: إلى الغروب.

(٤) الأصل: دور.

— النحل —

السابع : قال ابن الضائع^(١) : «أَفْرَدَ وَجَمَعَ بالنظر إلى الغائتين ؛ لأنَّ ظِلَّ الغَدَاةِ يَضْمَعُ حُلًّا حتى لا يبقى منه إلا اليسيرُ، فكانه في جهةٍ واحدة، وهي في العَشِيِّ على العكس لاستيلائه على جميع الجهات، فَلَحِظْتَ الغائتان في الآية. هذا من جهة المعنى، وأما مِنْ جهة اللفظ ففيه مطابقة؛ لأنَّ «سُجِّدًا» جمع فطابقه جَمْعُ الشَّمَائِلِ لاتصاله به، فَحَصَلَ في الآية مطابقةُ اللفظ للمعنى وَلَحِظْهُمَا معًا، وتلك الغايةُ في الإعجاز»^(٢).

قوله : «سُجِّدًا» حالٌ مِنْ «ظلاله» و«سُجِّدًا» جمع ساجد كشاهد وشهد، ورايع ورُكِع.

قوله : «وهم داخرون» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها : أنها حالٌ من الهاء في «ظلاله». قال الزمخشري^(٣) : «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق الله مِنْ شيءٍ له ظِلٌّ وَجُمِعَ بالواو والنون؛ لأنَّ الدُّخُورَ من أوصافِ العقلاء، أو لأن في جملة ذلك مَنْ يَعْقِلُ فَعُلِبَ».

وقد ردَّ الشيخ^(٤) هذا : بأن الجمهور لا يُجيزون مجيء الحال من المضاف إليه، وهو نظيرُ : «جاءني غلامٌ هندي ضاحك» قال : «ومنَّ أجاز مجيئها منه إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء جَوَزَ الحالية منه هنا، لأنَّ الظِّلَّ كالجزء إذ هو ناشيء عنه».

الثاني : أنها حالٌ من الضمير المستتر في «سُجِّدًا» فهي حالٌ متداخلة.

(١) علي بن محمد الكتامي، أبو الحسن، لازم الشُّلُوبين، له إملاء على الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠. انظر : البغية ٢/٢٠٤.

(٢) انظر : البحر ٥/٤٩٧.

(٤) البحر ٥/٤٩٨.

(٣) الكشف ٢/٤١٢.

الثالث: أنها حالٌ مِنْ « ظلاله » فينتصبُ عنه حالان .

ثم لك في هذه الواو اعتباران، أحدهما: أن تجعلها عاطفةً حالاً على مثلها فهي عاطفةٌ، وليست بواو حال، وإن كان خُلُوَ الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأي . وممن صَرَّح بأنها عاطفةٌ أبو البقاء^(١) . والثاني: أنها واوُ الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العاملُ حالين؟ فالجوابُ أنه جاز ذلك لأنَّ الثانيةَ بدلٌ من الأولى، فإن أُريد بالسجود التذللُ والخضوعُ فهو/ بدلٌ كلٍ من كل، وإن أُريد به حقيقته فهو بدلٌ [٥٥٥/أ] اشتمالٍ؛ إذ السجودُ مشتملٌ على الدُّخور، ونظير ما نحن فيه: «جاء زيد ضاحكاً وهو شاكٍ» فقولك «وهو شاكٍ» يحتملُ الحاليةَ من «زيد» أو من ضمير «ضاحكاً» .

والدُّخور: التواضعُ قال^(٢):

٢٩٧٦- فلم يَبْقَ إلا داخِرُ في مُحَيِّسٍ وَمُنْجَرٍ في غير أرضِكَ في جُحْرِ
وقيل: هو القهْرُ والغلبةُ . ومعنى داخِرُونَ: أَذِلَّاءُ صاغِرُونَ .

آ . (٤٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾: يجوز أن يكونَ بياناً لما في السموات وما في الأرض، ويكونَ لله تعالى في سمائه خَلْقٌ يَدْبُونَ كما يَدْبُ الخَلْقُ الذي في الأرض . ويجوز أن يكونَ بياناً لما في الأرض فقط . قال

(١) الإملاء ٨٢/٢ .

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٩٧٩/٢ . ونسبه في اللسان (خيس) إلى الفرزدق، وهو في المحرر ٤٣٦/٨، والقرطبي ١١١/١٠، والبحر ٤٨٧/٥ . والمخيس: السجن . والمنجحر: الداخل في الجحر .

الزمخشري^(١): «فإن قلت: فهلاً جيءَ بـ «مَنْ» دون «ما» تغليبا للعقلاء من الدوابِّ على غيرهم؟ قلت: لأنه لوجيءَ بـ «مَنْ» لم يكن فيه دليلٌ على التغليب فكان متناولاً للعقلاء خاصةً فجيءَ بما هو صالحٌ للعقلاء وغيرهم إرادةً العموم».

قال الشيخ^(٢): «وظاهر السؤال تسليمُ أنَّ «مَنْ» قد تشمل العقلاء وغيرهم على جهة التغليب، وظاهر الجواب تخصيصُ «مَنْ» بالعقلاء، وأنَّ الصالحَ للعقلاء [وغيرهم]^(٣) «ما» دون «مَنْ» وهذا ليس بجواب؛ لأنه أورد السؤال على التسليم، ثم أورد الجواب على غير التسليم، فصار المعنى: أنَّ «مَنْ» يُغلبُ بها والجواب لا يُغلبُ بها، وهذا في الحقيقة ليس بجواب».

قوله: «وهم لا يَسْتَكْبِرُونَ» يجوز أن تكون الجملة استثناءً أخبر عنهم بذلك، وأن تكون حالاً مِنْ فاعلٍ «يَسْجُدُ».

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ﴾: يجوز فيها أن تكون مفسرةً لعدم استكبارهم، كأنه قيل: ما لهم لا يَسْتَكْبِرُونَ؟ فأجيب بذلك، ويُحتمل أن تكون حالاً مِنْ فاعلٍ «لا يَسْتَكْبِرُونَ» ومعنى «يخافون ربهم»، أي: عقابه.

قوله: «مَنْ فوقهم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلق بـ «يخافون»، أي: يخافون عذاب ربهم كائناً مِنْ فوقهم؛ لأنَّ العذاب إنما ينزل مِنْ فوق. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «ربهم» أي يخافون ربهم عالياً عليهم، قاهراً لهم، كقوله تعالى: «وهو القاهر فوق عباده»^(٤).

(٢) البحر ٤٩٩/٥.

(١) الكشف ٤١٢/٢.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٤) الآية ١٨ من الأنعام.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿ اِثْنَيْنِ ﴾ : فيه قولان، أحدهما: أنه مؤكد لـ «إِلَهَيْنِ» وعليه أكثر الناس، و«أَتَّخِذُ» على هذا يحتمل أن تكون متعدية لواحد، وأن تكون متعدية لاثنيين، والثاني منها محذوف، أي: لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اِثْنَيْنِ معبوداً.

والثاني: أن «اِثْنَيْنِ» مفعول أول، وإنما أُخِّرَ، والأصل: لا تَتَّخِذُوا اِثْنَيْنِ إِلَهَيْنِ، وفيه بُعد.

وقال أبو البقاء^(١): «هو مفعول ثانٍ» وهذا كالغلط إذ لا معنى لذلك البتة، وكلام الزمخشري هنا يُفهم أنه ليس بتأكيد فإنه قال^(٢): «فإن قلت: إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنيين، فقالوا: عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة؛ لأنَّ المعدود عارٍ عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة إلى أن يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجه قوله تعالى «إِلَهَيْنِ اِثْنَيْنِ»؟ قلت: الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفراد أو الثنية دَلٌّ على شيئين: على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أُريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يُساق إليه الحديث هو العددُ شُفِعَ بما يؤكد العدد، فدلَّ به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: إله، ولم تؤكد به الواحد لم يحسن، وخُيِّلَ أنك تُثبِتُ الإلهية لا الوحدانية».

وقال الشيخ^(٣): «لَمَّا كان الاسمُ الموضوع للإفراد والثنية قد يُتَجَوَّزُ به فِراد به الجنس نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، وقول

(١) الإملاء ٨٢/٢، واستبعده أبو البقاء.

(٢) الكشف ٤١٣/٢.

(٣) البحر ٥٠١/٥.

٢٩٧٧- فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكِّي وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوَّلَهَا الْكَلَامَ

أَكَّدَ الموضوعَ لهما بالوصفِ فقيل: إلهين اثنين، وقيل: إله واحد». قوله: «فَيَايَا» منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ مقدرٍ بعده، يُفسَّرُ هذا الظاهرُ، أي: إياي ارهبوا فارهبون. وقدَّرَ ابنُ عطية^(٢) «ارهبوا إياي فارهبون». قال الشيخ^(٣): «وهو ذُهوْلٌ عن القاعدةِ النحويةِ، وهي أَنَّ المفعولَ إذا كان ضميراً منفصلاً والفعلُ متعدِّاً لواحدٍ وَجَبَ تأخيرُ الفعلِ نحو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»^(٤) ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ إلا في ضرورةٍ كقوله^(٥):

٢٩٧٨- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وهذا قد مرَّ تقريرُهُ في أولِ البقرة^(٦). وقد يُجاب عن ابنِ عطية: بأنه لا يَقْبَحُ في الأمورِ التقديريةِ ما يقبحُ في [الأمورِ] اللفظيةِ. وفي قوله: «فَيَايَا» التفاتٌ من غَيْبَةٍ وهي قوله «وقال الله» إلى تكلُّمٍ وهو قوله «فَيَايَا» ثم التفت إلى الغَيْبَةِ أيضاً في قوله «وله ما في السموات».

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ﴾: حالٌ من «الدِّينِ» العاملُ فيها

(١) لم أهتم إلى قائله، مع كثرة تداوله، وهو في البحر ٥/٥٠١.

(٢) المحرر ٨/٤٣٨.

(٣) البحر ٥/٥٠١.

(٤) الآية ٥ من الفاتحة.

(٥) تقدم برقم (٨١٥).

(٦) انظر: الدر المصون ١/٥٩، ٢/٢٣٥.

- النحل -

الاستقرار المتضمن الجار الواقع خبراً. والواصب: الدائم، قال حسان^(١):
٢٩٧٩ - غَيْرَتُهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ وَهَزِيمٌ رَعْدُهُ وَاصِبٌ
[وقال أبو الأسود^(٢) :

٢٩٨٠ - لَا أَبْتَغِي الْحَمْدَ الْقَلِيلَ بِقَاوُهُ
يَوْمًا بِذِمِّ الدَّهْرِ أَجْمَعَ وَاصِبًا
وَالْوَصْبُ: العليل لمداومة السقم له. وقيل^(٣): مِنَ الْوَصْبِ
وهو التَّعَبُ، ويكون حينئذٍ على النسب، أي: ذَا وَصْبٍ؛ لأن الدين فيه
تكاليف ومشاغ على العباد، فهو كقوله^(٤):

٢٩٨١ - أَصْحَى فَوَادِي بِهِ فَاتِنَا
أي: ذَا فُتُونٍ. وقيل: الْوَاصِبُ: الْخَالِصُ.

وقال ابن عطية^(٥): «والواو في قوله: «وله ما في السموات» عاطفة على
قوله «إله واحد»، ويجوز أن تكون واو ابتداء». قال الشيخ^(٦): «ولا يُقال
واو ابتداء إلا لواو الحال، ولا تظهر هنا الحال». قلت: وقد يُطلقون واو

-
- (١) ديوانه ٢٨٢، وهومن المديد، والمحرر ٤٣٩/٨، والبحر ٥٠٠/٥، تسفي: تحمل
التراب. والهزيم: السحاب الممطر. يصف مكاناً غيَّرتُه الرِّيحُ والأمطار.
(٢) ديوانه ٣٧، والقرطبي ١١٤/١٠، والمحرر ٤٣٩/٨، والمجاز ٣٦١/١.
(٣) نسب أبو حيان هذا القول لابن الأنباري. انظر: البحر ٥٠١/٥.
(٤) تمامه:

رَخِيمُ الْكَلَامِ قَطِيعُ الْقِيَا م
ولم أهنِّد إلى قائله، وهو في اللسان (فتن)، والبحر ٥٠١/٥، والمحرر ٤٤٠/٨.

(٥) المحرر ٤٣٨/٨، وقد عاد إلى أول الآية.

(٦) البحر ٥٠١/٥.

الابتداء، ويريدون وأَوَّ الاستئناف، أي: التي لم يُقَصِّدْ بها عطف ولا تَشْرِيكَ، وقد نصُّوا على ذلك فقالوا: قد يُوتَى بالواو أول كلامٍ من غير قَصْدٍ إلى عطفٍ. واستدلُّوا على ذلك بإتيانهم بها في أول قصائدهم وأشعارهم، وهو كثيرٌ جداً. ومعنى قوله (١) «عاطفة على قوله «إلهٌ واحدٌ»، أي: أنها عطفَتْ جملةً على مفرد، فيجب تأويلها بمفرد لأنها عطفَتْ على الخبر فيكون خبراً، ويجوز على كونها عاطفةً أن تكون عاطفةً على الجملة بأسرها، وهي قوله «إنما هو إلهٌ واحدٌ» وكأنَّ ابن عطية قَصَدَ بواو الابتداء هذا، فإنها استئنافيةٌ.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ﴾: يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً، والجاءَ صلُّتها، وهي مبتدأ، والخبرُ قوله «فَإِنَّ اللَّهَ» والفاءُ زائدةٌ في الخبر لتضمين الموصول معنى الشرط، تقديره: والذي استقرَّ بكم. و«من نعمةٍ» بيان للموصول. وقدَّر بعضهم متعلِّقٌ «بكم» خاصاً فقال: «وما حلَّ بكم أو نزل بكم» وليس بجيدٍ؛ إذ لا يُقدَّر إلا كونٌ مطلقٌ.

والثاني: أنها شرطية، وفعلُ الشرط بعدها محذوفٌ وإليه نحا الفراء (٢)، وتبعه الحوفيُّ وأبو البقاء (٣). قال الفراء: «التقدير: وما يكنَّ بكم». وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحذفُ فعلٌ إلا بعد «إن» خاصةً، في موضعين، أحدهما: أن يكون في باب الاشتغال نحو: «وإنَّ أحدَ من المشركين استجارك» (٤) لأنَّ المحذوفَ في حكم المذكور. والثاني: أن تكون «إن» متلوَّةً بـ «لا»

(١) أي قول ابن عطية.

(٢) معاني القرآن ٢/١٠٤.

(٣) الإملاء ٢/٨٢.

(٤) الآية ٦ من التوبة.

النافية، وأنْ يَدُلَّ على الشرط ما تقدّمه من الكلام كقوله^(١):
٢٩٨٢- فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَلَا يَعْلُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ
أي: وإن لا تُطَلِّقَهَا، فَحَذَفَ لدلالة قوله « فَطَلَّقَهَا » عليه فإن لم توجَد
« لا » النافية، أو كانت الأداة غيرَ « إن » لم يُحذف إلا ضرورةً، مثال
الأول^(٢):

٢٩٨٣- قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كان غنياً مُعْدِماً قالت: وَإِنْ
أي: وإن كان غنياً رَضِيَّتَهُ. ومثال الثاني^(٣):
٢٩٨٤- صَعْدَةَ نَابِتَةً فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا السَّرِيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ
وقول الآخر^(٤):

٢٩٨٥- فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
قوله: «فإليه تَجَارُونَ» الفاء جوابُ «إذا». والجُؤارُ رَفْعُ الصوتِ، قال
رؤبة يصفُ راهباً^(٥): /

[أ/٥٥٧]

-
- (١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٠، والإنصاف ٧٢، وشرح النصريح ٢٥٢/٢،
والعيني ٤٣٥/٤، والهمع ٦٢/٢، والدرر ٧٨/٢. والمفرق: وسط الرأس.
(٢) تقدم برقم (٢٧٠). وقوله «غنياً» كذا في الأصل. والمشهور «فقيراً».
(٣) البيت لكعب بن جعيل أو لحسام بن ضرار. وهو في الكتاب ٤٥٨/١، والمقتضب
٧٥/٢، وأمالى الشجري ٣٣٢/١، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة
٤٥٧/١. والصعدة: القناة المستوية. الحائر: المكان المطمئن الوسط تحيّر فيه
المياه. يشبه قَدَّ المرأة بقناة.
(٤) تقدم برقم (١٦٦).
(٥) البيت للأعشى وليس لرؤبة، وهو في الديوان ٥٣، والمحزر ٤٤٢/٨. والقصيدة في
مديح قيس بن معديكرب.

- النحل -

٢٩٨٦- يُرَاحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِكِ كِ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُورًا

ومنهم مَنْ قَيَّده بالاستغاثه، وأنشد الزمخشري^(١):

٢٩٨٧- جَارُ سَاعَاتِ النِّيامِ لِرَبِّهِ

وقيل: الجُور كالجوار، جَارُ الثور وخَارَ واحد، إلا أن هذا مهموز العين وذاك معتلها. وقال الراغب^(٢): «جَار إذا أفرط في الدعاء والتضرع، تشبيهاً بجُورِ الوَحْشِيَّاتِ».

وقرأ^(٣) الزهري: «تَجَرُون» بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، كما قرأ نافع «رَدَأ»^(٤) في «رَدءاً».

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿إِذَا كُشِفَ﴾: «إذا» الأولى شرطية والثانية فجائية جوابها. وفي الآية دليل على أن «إذا» الشرطية لا تكون معمولاً لجوابها؛ لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

وقرأ^(٥) قتادة «كاشَفَ» على فاعل. قال الزمخشري^(٦): «بمعنى فَعَلَ، وهو أقوى مِنْ «كَشَفَ» لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة».

قوله: «منكم» يجوز أن يكون صفة لـ «فريق» و«مِنْ» للتبعض، ويجوز أن تكون للبيان. قال الزمخشري^(٧): «كأنه قال: إذا فريق كافر، وهم أنتم».

(١) أساس البلاغة ٥٠ (جار) ولم أقف على البيت.

(٢) المفردات ١٠٣.

(٣) المحتسب ١٠/٢، البحر ٥٠٢/٥.

(٤) من الآية ٣٤ من القصص. وانظر: السبعة ٤٩٤.

(٥) المحتسب ١٠/٢، البحر ٥٠٢/٥، الشواذ ٧٣.

(٦) الكشف ٤١٣/٢. (٧) الكشف ٤١٣/٢.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لام كي، وهي متعلقة بـ «يُشْرِكُونَ»، أي: إن إشراكهم سيُبه كفرهم به. الثاني: أنها لام الصيرورة، أي: صار أمرهم إلى ذلك. الثالث: أنها لام الأمر، وإليه نحا الزمخشري^(١).

وقرأ^(٢) أبو العالية - ورواها مكحول^(٣) عن أبي رافع^(٤) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم «فَيَمْتَعُوا» بضم الياء مِنْ تَحْتُ، ساكن الميم مفتوح التاء، مضارعٌ مُتَعٍ مبنياً للمفعول. «فسوف يَعْلَمُونَ» بالياء مِنْ تَحْتُ أيضاً. وهذا المضارع في هذه القراءة يجوز أن يكون حَذَفُ النون فيه: إمّا للنصب عطفاً على «ليكفروا» إن كانت لام كي، أو للصيرورة، وإمّا للنصب أيضاً، ولكن على جواب الأمر إن كانت اللام للأمر. ويجوز أن يكون حَذَفُها للجزم عطفاً على «ليكفروا» إن كانت للأمر أيضاً.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾: الضمير في «يَعْلَمُونَ» يجوز أن يكون للكفار، أي: لما لا يعلم الكفار، ومعنى لا يَعْلَمُونها: أنهم يُسَمُّونها آلهة، ويعتقدون أنها تضر وتنفع وتسمع، وليس الأمر كذلك. ويجوز أن يكون للآلهة وهي الأصنام، أي: لأشياء غير موصوفة بالعلم.

(١) الكشف ٤١٤/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥٠٢/٥، المحتسب ١١/٢، الشواذ ٧٣.

(٣) مكحول بن أبي مسلم الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، محدث. قال الزهري: «لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا». توفي سنة ١١٢ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١٠١/١، ميزان الاعتدال ١٩٨/٣.

(٤) اختُلف في اسمه بين: إبراهيم وأسلم وثابت وهرمز، القبطي. مات في أول خلافة علي. انظر: تقريب التهذيب ٦٣٩.

- النحل -

و «نصيياً» هو المفعول الأول، والجارُّ قبله هو الثاني، أي: ويُصَيِّرون للأصنام نصيياً. و «مما رَزَقْنَاهُمْ» يجوز أن يكون نعتاً لـ «نصيياً»، وأن يتعلَّق بالجعل. ف «مِنْ» على الأول للتبويض، وعلى الثاني للابتداء.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن هذا جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر، أي: يجعلون لله البنات، ثم أخبر أن لهم ما يشتهون. وجوز الفراء^(١) والحوفي^(٢) والزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤) أن تكون «ما» منصوبةً المحلَّ عطفاً على «البنات» و «لهم» عطفٌ على «لله»، أي: ويجعلون لهم ما يشتهون.

قال الشيخ^(٥): «وقد ذهلوا عن قاعدة نحوية: وهو أنه لا يتعدَّى فعلُ المضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنٍّ وفي عَدَمٍ وفَقْدٍ، ولا فرق بين أن يتعدَّى الفعل بنفسه أو بحرف الجر، فلا يجوز: «زيدٌ ضربه»، أي: ضربَ نفسه، ولا «زيدٌ مرَّ به»، أي: مرَّ بنفسه، ويجوز: «زيدٌ ظنَّ قائماً»، و «زيدٌ فقَّده» و «عَدِمه»، أي: ظنَّ نفسه قائماً وفَقَد نفسه وعَدِمها^(٥). إذا تقرَّر هذا فَجَعَلَ «ما» منصوبةً عطفاً على «البنات» يؤدي إلى [٥٥٧/ب] تعدِّي فعلِ المضمير المتصل وهو واو/ «يَجْعَلُونَ» إلى ضميره المتصل،

(١) معاني القرآن ١٠٥/٢.

(٢) الكشف ٤١٤/٢.

(٣) عبارة أبي البقاء وقيل «ما» في موضع نصب عطفاً على «نصيياً». الإملاء ٨٢/٢.

(٤) البحر ٥٠٣/٥ - ٥٠٤.

(٥) قال بعد ذلك: «والضمير المجرور بالحرف كالمنصوب المتصل، فلا يجوز: زيد غضب عليه تريد: غضب على نفسه».

وهو «هم» في «لهم»^(١). انتهى ملخصاً.

وما ذكره^(٢) يحتاج إلى إيضاحٍ أكثرٍ مِنْ هذا فأقول فيها مختصراً: اعلم أنه لا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمر المتصل ولا فعلِ الظاهرِ إلى ضميرِهما المتصل، إلا في بابِ ظَنٍّ وأخواتِها من أفعالِ القلوب، وفي فَقَدٍ وَعَدِمٍ، فلا يجوز: «زيد ضربه» ولا «ضربه زيد»، أي: ضَرَبَ نفسه. ويجوز: «زيد ظنَّه قائماً»، وظنَّه زيدٌ قائماً، و«زيد فَقَدَه وَعَدِمَه»، و«فَقَدَه وَعَدِمَه زيد»، ولا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمر المتصل إلى ظاهره في بابٍ من الأبواب، لا يجوز: «زيداً ضرب»، أي: ضَرَبَ نفسه.

وفي قولي: «إلى ضميرِهما المتصل» قيدان أحدهما: كونه ضميراً فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع نحو: «زيدٌ ضَرَبَ نفسه» و«ضَرَبَ نفسه زيدٌ». والثاني: كونه متصلاً، فلو كان منفصلاً جاز نحو: «زيدٌ ما ضَرَبَ إلا إياه»، و«ما ضَرَبَ زيدٌ إلا إياه»، وعِلْلُ هذه المسألة وأدلتها موضوعها غيرُ هذا الموضوع، وقد اتَّقتُها في «شرح التسهيل».

وقال مكي^(٣): «وهذا لا يجوزُ عند البصريين، كما لا يجوز جعلتُ لي طعاماً، إنما يجوز: جعلتُ لنفسي طعاماً، فلو كان لفظُ القرآن «ولأنفسهم ما يَشْتَهون» جاز ما قال الفراء عند^(٤) البصريين. وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليلٍ وبَسْطٍ كثير». قلت: ما أشار إليه من المَنع قد عرفتُه والله الحمدُ مما قدَّمْتَه لك.

(١) وقال: فهو نظير «زيد غضب عليه».

(٢) قوله «ما ذكره» من (ش) وفي الأصل رُسِمَتْ: عده.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٦/٢.

(٤) تكرر قوله «عند» في الأصل.

وقال الشيخ^(١) بعد ما حكى أن «ما» في موضع نصبٍ عن الفراء ومن تبعه: «وقال أبو البقاء^(٢) - وقد حكاه - وفيه نظرٌ قلت: وأبو البقاء لم يجعل النظر في هذا الوجه، إنما جعله في تضعيفه بكونه يؤدي إلى تعدي فعل المضمَر المتصل إلى ضميره المتصل في غير ما استثنى فإنه قال: «وضَعَف قومٌ هذا الوجه وقالوا: لو كان كذلك لقال: ولأنفسهم، وفيه نظرٌ فجعل النظر في تضعيفه لا فيه.

وقد يُقال: وجهُ النظر الممتنع تعدي ذلك الفعل، أي: وقوعه على ما جرَّ بالحرف نحو: «زيدٌ مرَّ به» فإن المرور واقعٌ بزيد، وأمَّا ما نحن فيه فليس الجعل واقعاً بالجاعلين، بل بما يشتَهون، وكان الشيخ يعترض دائماً على القاعدة المتقدمة بقوله تعالى: «وهزِّي إليك بجذع النخلة»^(٣) «واضمم إليك جناحك»^(٤) والجوابُ عنهما ما تقدَّم: وهو أن الهزَّ والضمَّ ليسا واقعين بالكاف، وقد تقدَّم لنا هذا في مكانٍ آخر، وإنما أعدَّته لصعوبته وخصوصية هذا بزيادة فائدة.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾: يجوز أن تكونَ على بابها من كونها تدلُّ على الإقامة نهراً على الصفة المسندة إلى اسمها، وأن تكونَ بمعنى صار، وعلى التقديرين فهي ناقصة، و«مُسَوِّدًا» خبرها. وأمَّا «وجهه» ففيه وجهان، المشهور - وهو المتبادر إلى الذهن - أنه اسمها. والثاني: أنه

(١) البحر ٥٠٣/٥.

(٢) الإملاء ٨٢/٢.

(٣) الآية ٢٥ من مريم.

(٤) الآية ٣٢ من القصص.

بدل من الضمير المستتر في « ظل » بدل بعض من كل، أي: ظل أحدهم وجهه، أي: ظل وجه أحدهم.

قوله: «كَظِيم» يجوز أن يكون بمعنى فاعل، وأن يكون بمعنى مفعول كقوله «وهو مَكْظُوم»^(١). والجملة حال^(٢) من الضمير في « ظَلَّ »، أو من «وجهه»، أو من الضمير في «مُسَوِّدًا». وقال أبو البقاء^(٣) هنا: «فلو قرئ «مُسَوِّدًا» يعني بالرفع لكان مستقيماً، على أن تجعل اسم « ظَلَّ » مضمراً^(٤)، والجملة خبرها». وقال في سورة الزخرف^(٥): «ويُقرآن بالرفع على أنه مبتدأ وخبر في موضع خبر « ظَلَّ ».

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿يَتَوَارَى﴾: يحتمل أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً ممّا كانت الأولى حالاً منه، إلا [مِنْ] «وجهه» فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في «كظيم».

قوله: «مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءٍ» يعلّق هنا جارّان بلفظ واحد لاختلاف معنهما؛ فإن الأولى للابتداء، والثانية للعلّة، أي: من أجل سُوءٍ ما بُشِّر به.

قوله «أَيُّمَسِّكُهُ». قال أبو البقاء^(٦): «في موضع الحال تقديره: يتوارى متردداً: هل يُمسكه أم لا»، وهذا خطأ عند النحويين؛ لأنهم نصّوا على أن

(١) «إذ نادى وهو مكظوم» الآية ٤٨ من القلم.

(٢) الأصل: «حالاً» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٨٢/٢.

(٤) الأصل: «مضمراً» وهو سهو.

(٥) في الآية ١٧ «ظَلَّ وَجْهَهُ مُسَوِّدًا وهو كظيم». الإملاء ٢٢٧/٢. ولم أجد من نسب هذه القراءة، وانظر فيها القرطبي ٧٠/١٦.

(٦) الإملاء ٨٢/٢.

الحال لا تقع (١) جملة طلبية. والذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولة لشيء محذوف هو حال من فاعل «يتوارى» المتمم للكلام، أي: يتوارى ناظراً أو مفكراً: أَيْمِسْكُهُ عَلَى هُون.

[٥٥٨/أ] والعامّة على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ «ما» وقرأ (٢) / الجحدري «أَيْمِسْكُهَا»، «أُم يَدْشُهَا» مُرَاعَاةً لِلأُنْثَى أو لمعنى «ما». وقرأ «أَيْمِسْكُهُ أُم يَدْشُهَا»

والجحدري (٣) وعيسى قرأ على «هَوَان» بزنة «قَذَالٍ»، وفرقة على «هَوْنٍ» بفتح الهاء، وهي قِلَقَةٌ هنا؛ لأن «الهَوْن» بالفتح الرّفْقُ واللين، ولا يناسب معناه هنا، وأمّا «الهَوَان» فبمعنى هَوْن المضمومة.

قوله: «على هَوْن» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من الفاعل، وهو مَرْوِيٌّ عن ابن عباس فإنه قال: يُمْسِكُهُ مع رضاه بهوان نفسه وعلى رغم أنفه.

والثاني: أنه حال من المفعول، أي: يُمْسِكُهَا ذَلِيلَةً مُهَانَةً. والدُّسُّ: إخفاء الشيء وهو هنا عبارة عن الوأد.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَتْهُمْ الْكَذِبُ﴾: العامّة على أن «الكَذِبَ» مفعول به، و«أَنَّ لَهُمُ الْحَسَنَى» بدلٌ منه بدلٌ كلٍّ مِنْ كلٍّ، أو على إسقاط الخافض، أي: بَأَنَّ لَهُمُ الْحَسَنَى.

(١) قوله «لا تقع» مخروم في الأصل.

(٢) القرطبي ١١٧/١٠، البحر ٥٠٤/٥.

(٣) القرطبي ١١٧/١٠، البحر ٥٠٤/٥.

وقرأ^(١) الحسن «أَلَسْتَهُمْ» بسكون التاء تخفيفاً، وهي تُشبه تسكين لامٍ «بلى ورُسُلنا لديهم يكتبون»^(٢)، وهمزة «بارئكم»^(٣) ونحوه.

والأَلْسِنَةُ جمع «لسان» مراداً به التذكير^(٤) فجمع كما يُجمعُ فِعَالُ المذكر نحو: جِمار وأَحْمِرَة، وإذا أُريد به التأنيثُ جُمِعَ جمعَ أَفْعَلٍ كذِرَاعٍ وأَذْرَعٍ.

وقرأ^(٥) معاذ بن جبل «الكُذْبُ» بضم الكاف والذال ورفع الباء، على أنه جَمْعُ كَذُوبٍ كَصُوبٍ وَصُبُرٍ، وهو مقيسٌ، وقيل: جمع كاذبٍ نحو: شارب^(٦) وشُرْفٍ، كقولها^(٧):

٢٩٨٨- أَلَا يَا حَمْرُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءِ

لكنه غيرُ مقيسٍ، وهو حينئذٍ صفةٌ لـ «أَلَسْتَهُمْ»، وحينئذٍ يكون «أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَى» مفعولاً به. وقد تقدّم الكلامُ في «لَا جَرَمَ»^(٨) مستوفى في هود. قوله: «وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ» قرأ نافع^(٩) بكسرِ الراء اسمَ فاعلٍ مِنْ أَفْرَطَ

(١) البحر ٥٠٦/٥.

(٢) الآية ٨٠ من الزخرف. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.

(٣) الآية ٥٤ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٤.

(٥) البحر ٥٠٦/٥، المحتسب ١١/٢.

(٦) الشارف: الناقة المسنة.

(٧) تقدم برقم (١٧٥٥).

(٨) انظر: الدر ٣٠٣/٦.

(٩) السبعة ٣٧٤، الإتخاف ١٨٥/٢، النشر ٣٠٤/٢، البحر ٥٠٦/٥، الحجة ٣٩١،

التيسير ١٣٨.

إذا تجاوزَ، فالمعنى: أنهم يتجاوزون الحدَّ في معاصي الله تعالى. فافْعَلْ هنا قاصراً. والباقون بفتحها اسمَ مفعولٍ مِنْ أَفْرَطُتْهُ، وفيه معنيان، أحدهما: أنه مِنْ أَفْرَطُتْهُ خلفي، أي: تركته ونسيته، حكى الفراء^(١) أن العرب تقول: أَفْرَطْتُ مِنْهُمْ ناساً، أي: خَلَقْتُهُمْ، والمعنى: أنهم مَنَسِيُونَ متروكون في النار. والثاني: أنه مِنْ أَفْرَطُتْهُ، أي: قَدَّمْتُه إلى كذا، وهو منقولٌ بالهمزة مِنْ فَرَطَ إلى كذا، أي: تقدَّم إليه، كذا قال الشيخ^(٢)، وأنشد للقطامي^(٣):

٢٩٨٩ - واستَعَجَلُونَا وكانوا مِنْ صحَابَتِنَا كما تَعَجَّلَ فُرَاطٌ لِيُورَادِ

فَجَعَلَ «فَرَطَ» قاصراً و«أفراط» منقولاً. وقال الزمخشري^(٤): «بمعنى يتقدَّمون إلى النار، ويتعجلون إليها، مِنْ أَفْرَطُتْ فُلَاناً وفَرَطُتْهُ إذا قَدَّمْتَهُ إلى الماء»، فجعل فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى، لا أن أَفْعَلَ منقولٌ مِنْ فَعَلَ، والقولان محتملان، ومنه «الْفَرَطُ»، أي: المتقدم. قال عليه السلام^(٥): «أنا فَرَطُكُمْ على الحوض»، أي: سابقكم. ومنه^(٦) «واجعله فَرَطاً وذخراً»، أي: متقدماً بالشفاعة وتثقيلاً الموازين.

وقرأ^(٧) أبو جعفر - في رواية - «مُفَرِّطُونَ» بتشديد الراء مكسورة مِنْ

(١) معاني القرآن ١٠٧/٢.

(٢) البحر ٥٠٦/٥.

(٣) اللسان (فرط)، والمحزر ٤٥٢/٨.

(٤) الكشف ٤١٥/٢.

(٥) رواه البخاري: الفتح كتاب الرقاق ٤٦٣/١١، ٥٣ باب في الحوض. ابن حنبل ٢٥٧/١.

(٦) رواه البخاري: الفتح كتاب الجنائز ٢٠٣/٣، ٦٥ باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنابة، ابن ماجة كتاب الزهد ١٤٤٠/٢، ٣٦ باب ذكر الحوض.

(٧) الإنحاف ١٨٥/٢، البحر ٥٠٦/٥، القرطبي ١٢١/١٠، النشر ٣٠٤/٢.

فَرَطَ فِي كَذَا: أَي: قَصَّرَ، وفي رواية: مفتوحة، مِنْ فَرَطْتَهُ مُعَدِّىً بِالتَّضْعِيفِ مِنْ فَرَطَ بِالتَّخْفِيفِ، أَي: تَقَدَّمَ وَسَبَقَ.

وقرأ^(١) عيسى بن عمر والحسن «لَا جَرَمَ إِنَّ لَهُمُ النَّارَ وَإِنَّهُمْ بِكسِرِ «إِنَّ» فِيهِمَا عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ قَسَمٍ أَغْنَتْ عَنْهُ «لَا جَرَمَ».

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة حكاية حالٍ ماضية، أي: فهو ناصرهم، أو آتية، ويراد باليوم يوم القيامة، هذا إذا عاد الضمير على «أُمَمٍ» وهو الظاهر.

وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) أَنْ يَعُودَ عَلَى قَرِيشٍ، فَيَكُونَ حكايةً حالٍ فِي الْحَالِ لَا ماضيةً وَلَا آتيةً، وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى «أُمَمٍ» وَلَكِنْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: فَهُوَ وَلِيُّ أَمْثَالِهِمُ الْيَوْمَ. وَاسْتَبَعَدَهُ الشَّيْخُ^(٣)، وَكَأَنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ «الْيَوْمَ» فَإِنَّهُ ظَرَفَ حَالِيًّا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ عَلَى حكايةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ أَوِ الْآتِيَةِ^(٤).

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا انْتَصَبَا عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ مِنْ أَجْلِهِمَا، وَالنَّاصِبُ «أَنْزَلْنَا»، وَلَمَّا اتَّحَدَ الْفَاعِلُ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ وَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَتَّحِدْ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَّا لِيُبَيِّنَ»؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْإِنْزَالِ اللَّهُ، وَفَاعِلَ التَّبْيِينِ الرَّسُولُ / وَصَلَ [٥٥٨/ب]

(١) البحر ٥٠٦/٥.

(٢) الكشف ٤١٦/٢.

(٣) البحر ٥٠٧/٥.

(٤) ليس هذا وجه الاستبعاد من الشيخ؛ لأن الشيخ نفسه أقر تقدير الحال الماضية أو الآتية، وإنما وجه الاستبعاد كما يقول «لاختلاف الضمائر من غير ضرورة تدعو إلى ذلك».

- النحل -

الفعل إلى العلة بالحرف ففيل: «إلا لتبين»، أي: لأن تبين، على أن هذه اللام لا تلزم من جهة أخرى: وهي كون مجرورها «أن». وفيه خلاف في خصوصية هذه المسألة.

وهذا معنى قول الزمخشري^(١) فإنه قال: «معطوفان على محل «لتبين» إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعول لهما، لأنهما فعل الذي أنزل الكتاب، ودخلت اللام على «لتبين» لأنه فعل المخاطب لا فعل المنزل، وإنما ينتصب مفعولاً له ما كان فعل الفاعل^(٢) الفعل المعلن». قال الشيخ^(٣): «قوله «معطوفان على محل «لتبين» ليس بصحيح؛ لأن محله ليس نصباً فيعطف منصوب [عليه]^(٤)، ألا ترى أنه لو نصبه لم يجز لاختلاف الفاعل».

قلت: الزمخشري لم يجعل النصب لأجل العطف على المحل، إنما جعله بوصول الفعل إليهما لاتحاد الفاعل كما صرح به فيما حكى عنه أنفاً، وإنما جعل العطف لأجل التشريك في العلوية لا غير، يعني أنهما علتان، كما أن «لتبين» علة. ولئن سلمنا أنه نصب عطفاً على المحل فلا يضر ذلك. قوله^(٥): «لأن محله ليس نصباً ممنوع، وهذا ما لا خلاف فيه: من أن محل الجار والمجرور النصب لأنه فضلة، إلا أن يقوم مقام مرفوع، ألا ترى إلى تخريجهم قوله «وأرجلكم»^(٦) في قراءة النصب على العطف على محل

(١) الكشف ٤١٦/٢.

(٢) الكشف: فاعل.

(٣) البحر ٥٠٧/٥.

(٤) من البحر.

(٥) أي قول أبي حيان.

(٦) الآية ٦ من المائدة، والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر

المصون ٢٠٩/٤.

«برؤوسكم»، ويُجيزون «مَرَزْتُ بزيدٍ وعمراً» على خلافٍ في ذلك، بالنسبة إلى القياسِ وعدمه لا في أصلِ المسألة. وهذا بحثٌ حسنٌ تركه المَرْدُودُ عليه.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مفسرةً للعبارة، كأنه قيل: كيف العبارة؟ فقيل: نُسْقِيكُمْ من بينِ فَرِثٍ ودمٍ لبناً خالصاً. ويجوز أن تكونَ خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملةُ جوابٌ لذلك السؤالِ، أي: هي، أي: العبارةُ نُسْقِيكُمْ، ويكون كقولهم^(١): تَسْمَعُ بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ من أن تَراه.

وقرأ^(٢) نافع وابنُ عامر وأبو بكر «نُسْقِيكُمْ» بفتح النون هنا وفي المؤمنين^(٣). والباقون بضمِّها فيهما. واختلف الناس: هل سَقَى وأسْقَى لغتان^(٤) بمعنى واحدٍ أم بينهما فرق؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنى، وأنشد جمعاً بين اللغتين^(٥):

٢٩٩٠ - سَقَى قومي بني مَجْدٍ وأسْقَى نُمَيْراً والقبائلَ من هلالٍ

دعا للجميع بالسَّقْيِ والخِضْبِ. و«نُمَيْراً» هو المفعول الثاني، أي: ماءً نُمَيْراً. وقال أبو عبيد: «مَنْ سَقَى الشَّفَةَ: سَقَى فقط، وَمَنْ سَقَى الشَّجَرَ والأَرْضَ: أسْقَى، وللداعي لأرضٍ بالسَّقْيَا وغيرها: أسْقَى فقط». وقال

(١) مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٢/٣٠٤، البحر ٥/٥٠٨، القرطبي ١٠/١٢٣، الحجة ٣٩١، الإنحاف ٢/١٨٦.

(٣) الآية ٢١.

(٤) الأصل: «لغتين» وهو سهو.

(٥) تقدم برقم (٤٩١).

- النحل -

الأزهري^(١): «العرب تقول لكل ما كان من بطون الأنعام، ومن السماء، أو نهر يجري: أَسْقَيْتُ، أي: جَعَلْتُ شَرْباً له وجَعَلْتُ له منه سُقياً، فإذا كان للشفة قالوا: سَقَى، ولم يقولوا: أَسْقَى».

وقال الفارسي^(٢): «سَقَيْتُهُ حَتَّى رَوَى، وَأَسْقَيْتُهُ نَهْراً، أي: جَعَلْتُهُ له شَرْباً». وقيل: سَقَاه إذا ناوله الإناء ليشرب منه، ولا يُقال مِنْ هذا: أَسَقَاه.

وقرأ^(٣) أبو رجاء «يُسْقِيكُمْ» بضم الياء من أسفل وفي فاعله وجهان، أحدهما: هو الله تعالى، الثاني: أنه ضمير النعم المدلول عليه بالأنعام، أي: نَعْمًا يُجْعَلُ لَكُمْ سُقياً. وقرئ^(٤) «تَسْقِيكُمْ» بفتح التاء من فوق^(٥). قال ابن عطية^(٦): «وهي ضعيفة». قال الشيخ^(٧): «وَضَعْفُهَا عِنْدَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ أَنْتَ فِي «تَسْقِيكُمْ»، وَذَكَرَ فِي قَوْلِهِ «مِمَّا فِي بَطُونِهِ»، وَلَا ضَعْفَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ؛ لِأَنَّ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ بَاعْتِبَارِينَ». قلت: وَضَعْفُهَا عِنْدَهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: وَهُوَ أَنَّ الْمَقْصُودَ الْاِمْتِنَانُ عَلَى الْخَلْقِ فَنِسْبَةُ السَّقْيِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمَلَائِمُ، لَا نِسْبَتُهُ إِلَى الْأَنْعَامِ.

قوله: «مِمَّا [فِي] بَطُونِهِ» يجوز أن تكون «مِنْ» للتبعية، وأن تكون لابتداء الغاية. وعاد الضمير هنا على الأنعام مفرداً مذكراً. قال

(١) تهذيب اللغة ٢٢٨/٩.

(٢) الحجة (خ) ٣٣٢/٣.

(٣) البحر ٥٠٨/٥.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ١٨٦/٢، البحر ٥٠٨/٥، القرطبي ٣٠٤/١٠، النشر ١٢٣/١٠.

(٥) الأصل: «أسفل» وهو سهو كما يبدو من المناقشة التالية.

(٦) المحرر ٤٥٦/٨.

(٧) البحر ٥٠٨/٥.

الزمخشري^(١): «ذكر سيويه^(٢) الأنعام في باب «ما لا ينصرف» في الأسماء المفردة الواردة على أفعال كقولهم: ثوبٌ أكْيَاش^(٣)، ولذلك رَجَعَ الضميرُ إليه مفرداً، وأما «في بطونها»^(٤) في سورة المؤمنين فلأنَّ معناه جمع. ويجوز أن يُقال في «الأنعام» وجهان، أحدهما: أن يكون تكسير «نعم» كأجبال في جبل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع [كنعم]^(٥)، فإذا دُكِّرَ فكما يُدَكَّرُ «نعم» في قوله^(٦):

٢٩٩١- في كل عام نَعَمُ تَحْوُونُهُ
يَلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونُهُ

وإذا أنثَ ففيه وجهان: أنه تكسير «نعم»، وأنه في معنى الجمع.

قال الشيخ^(٧): «أما ما ذكره عن سيويه ففي كتابه في: «هذا باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل ما نصّه^(٨): «وأما أجمال وفُلُوس فإنها تنصرف وما أشبهها؛ لأنها ضارعت الواحد/ ألا ترى أنك تقول: أقوال [٥٥٩/أ] وأقاول، وأعراب وأعاريب وأيْدٍ وأيادٍ، فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل

(١) الكشف ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ١٧/٢.

(٣) الأصل: «أسمال» وهو تحريف، والتصويب من الكتاب والكشاف والبحر. والأكْيَاش: ضرب من برود اليمن.

(٤) الآية ٢١.

(٥) من الكشف.

(٦) البيت لقيس بن حصين الحارثي وهو في الكتاب ٦٥/١، والخزانة ١٩٦/١، واللسان (نعم)، والعيني ٥٢٨/١.

(٧) البحر ٥٠٩/٥.

(٨) الكتاب ١٦/٢.

- النحل -

ومفاعيل^(١)، كما يَخْرُجُ إليه الواحد إذا كُسِّرَ للجمع. وأمَّا مَفَاعِلَ ومفاعيل فلا يُكْسَرُ، فلا يَخْرُجُ^(٢) الجمعُ إلى بناءٍ غيرِ هذا؛ لأن هذا البناء هو الغاية، فلمَّا ضارَعَتِ الواحدَ صُرِفَتْ. ثم قال: «وكذلك الفُعُولُ لو كَسَّرْتَ مثل الفُلُوسِ لَأَنَّ تُجْمَعَ جميعاً لأَخْرَجْتَهُ إلى فَعَائِلَ، كما تقول: جَدُودُ^(٣) وجَدَائِدَ وركوب وركائب، ولو فَعَلْتَ ذلك بِمَفَاعِلَ ومفاعيل لم تجاوزْ هذا البناء، ويُقَوِّي ذلك أَنَّ بعضَ العربِ يقول: أُتِيَّ^(٤) فَيَضُمُّ الألفَ. وأمَّا أَفْعَالٌ فقد يقع للواحد، مِنَ العربِ مَنْ يقول: هو الأنعام، قال الله عز وجل «نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ». وقال أبو الخطاب: «سَمِعْتُ مِنَ العربِ مَنْ يقول: هذا ثوبٌ أَكْيَاشٌ».

قال^(٥): «والذي ذكر سيبويه هو الفرق بين مَفَاعِلَ ومفاعيل وبين أَفْعَالٍ وفُعُولَ، وإن كان الجميعُ أُنْبِيَةً للجمع من حيث إن مَفَاعِلَ ومفاعيل لا يُجْمَعَانِ وَأَفْعَالاً وفُعُولاً قد يَخْرُجَانِ إلى بناءٍ يُشَبِّه مَفَاعِلَ أو مفاعيلَ، فلمَّا كانا قد يَخْرُجَانِ إلى ذلك انصرفا، ولم ينصرفْ مَفَاعِلَ ومفاعيلَ لِشَبِّهِ ذَيْنِكَ بالمفرد؛ من حيث إنه يمكن جمعهما وامتناعُ هذين من الجمع، ثم قَوِيَ شَبَّهُهُمَا بالمفرد بأنَّ بعضَ العربِ يقول في أُتِيَّ: «أُتِيَّ» بضمِّ الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فُعُولٌ من غير المصدرِ للمفرد، وبأنَّ بعضَ العربِ قد يُوقَعُ أَفْعَالاً للمفرد من حيث أفرد الضميرَ فيقول: «هو الأنعام»، وإنما يعني أَنَّ ذلك^(٦) على سبيل المجاز؛ لأن الأنعام في

(١) إذا كُسِّرَ للجمع.

(٢) كذا في الأصل، وفي الكتاب والبحر: «فَيَخْرُجُ» والمعنى واحد.

(٣) الجدود: النعجة التي قلُّ لبنها من غير بأس.

(٤) للواحد. والآتي: النهر يسوقه الرجل إلى أرضه.

(٥) أي أبو حيان.

(٦) كرَّر المؤلف في نسخة الأصل السطر السابق بعد قوله «أن ذلك».

معنى النَّعَم، والنَّعَمُ مفردٌ كما قال^(١):

٢٩٩٢- تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالنَّعَمَ الْمُفْدَى

وَقَلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا أَقِيمِي

ولذلك قال سيبويه^(٢): «وَأَمَّا أَفْعَالٌ فَقَدْ^(٣) يَقَعُ لِلوَاحِدِ» فقوله «قد يقع للواحد» دليلٌ على أنه ليس ذلك بالوضع، فقولُ الزمخشري^(٤) «أنه ذكره في الأسماء المفردة على أَفْعَالٍ» تحريفٌ في اللفظ، وفهمٌ عن سيبويه ما لم يُرَدِّهِ. ويَدُلُّ على ما قلناه أَنَّ سيبويه حين ذَكَرَ أبنيةَ الأسماء المفردة نَصَّ على أَنَّ أَفْعَالاً ليس من أبنيتها. قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادةُ من بنات الثلاثة^(٥): «وليس في الكلام أَفْعِيلٌ ولا أَفْعُولٌ ولا أَفْعَالٌ ولا أَفْعِيلٌ ولا أَفْعَالٌ، إلا أن تُكْسَرَ عليه اسماً للجمع». قال^(٦): «فهذا نصٌّ منه على أَنَّ أَفْعَالاً لا يكون في الأسماء المفردة».

قلت: الذي ذكره الزمخشريُّ هو ظاهرٌ عبارة سيبويه وهو كافٍ في تسويغ عَوْدِ الضمير مفرداً، وإن كان أَفْعَالٌ قد يقع موقعَ الواحد مجازاً فإنَّ ذلك ليس بضائرٍ فيما نحن بصدده، ولم يُحَرِّفْ لفظه، ولم يَفْهَمْ عنه غيرَ مراده، لما ذَكَرْتُهُ من هذا المعنى الذي قَصَدَهُ.

وقيل: إنما ذَكَرَ الضميرَ لأنه يعودُ على البعض وهو الإناث؛ لأنَّ الذكورَ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢.

(٢) الكتاب ١٧/٢.

(٣) الأصل «قد».

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢.

(٦) أي أبو حيان.

- النحل -

لا أَلْبَانَ لها، فكأنَّ العِبرةَ هي في بعض الأنعام. وقال الكسائي^(١): «أي في بطون ما ذَكَرَ». قال المبرد: «وهذا شائع في القرآن، قال تعالى: «إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ»^(٢)، أي: ذَكَرَ هذا الشيء. وقال تعالى: «فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ: هَذَا رَبِّي»^(٣)، أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي، لا يجوز: جَارِيَتُكَ ذَهَبَ». قلت: وعلى ذلك خُرُجُ قوله^(٤):

٢٩٩٣- فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّيعُ الْبَهَقِ

أي: كأنَّ المذكورَ. وقيل: جمعُ التَّكْسِيرِ فيما لا يَعْقِلُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْجَمَاعَةِ وَمُعَامَلَةَ الْجَمْعِ، ففي هذه السورة اعتُبرَ معنى الجمع، وفي سورة [٥٥٩/ب] الْمُؤْمِنِينَ^(٥) اعتُبرَ معنى الجماعة، ومن الأول قولُ الشاعر^(٦):

٢٩٩٤- مِثْلُ الْفَرَاخِ نَتِفَتْ حَوَاصِلُهُ

وقيل: لأنه يَسُدُّ مَسَدَهُ وَاحِدٌ يُفْهِمُ الْجَمْعَ، فإنه يَسُدُّ مَسَدَهُ «نَعَمْ»، و«نَعَمْ» يُفْهِمُ الْجَمْعَ، ومثله قوله^(٧):

(١) معاني القرآن للفراء ١٠٩/٢.

(٢) الآية ١١ من عبس.

(٣) الآية ٧٨ من الأنعام.

(٤) تقدم برقم (٥٣٩).

(٥) الآية ٢١ «مما في بطونها».

(٦) لم أمتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، ١٠٩/٢، واللسان (نعم)،

والمحرر ٤٥٦/٨، وثمة رواية «نَتَقَّتْ»، أي سَمِنَتْ. والحوصلة: أسفل البطن.

(٧) تقدم برقم (١٥٣٩).

وطابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدَ

لأنه يَسُدُّ مَسَدَهَا لَبَنٌ، ومثله قولهم «هو أحسنُ الفتيان وأجملُهُ»، أي: أحسنُ فتًى، إلا أن هذا لا ينقاس عند سيويوه وأتباعه.

وذكر أبو البقاء^(١) ستة أوجه، تقدّم منها في غضون ما ذكرته خمسة. والسادس: أنه يعود على الفحل؛ لأن اللبن يكون مِنْ طَرَقِ الفحلِ الناقّة، فأصلُ اللبنِ [ماء] ^(٢) الفحلِ قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اللبن وإن نُسِبَ إلى الفحلِ فقد جَمَعَ البطون، وليس فحلُ الأنعام واحداً ولا للواحد بطون. فإن قال: أراد الجنس فقد ذُكِرَ». يعني أنه قد تقدّم أن التذكير باعتبار جنس الأنعام فلا حاجة إلى تقدير عَوْدِهِ على «فحل» المراد به الجنس. قلت: وهذا القول نقله مكي^(٣) عن إسماعيل القاضي^(٤) ولم يُعَقِّبه بنكير.

قوله: «من بين فَرَثٍ» يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بالسقي، على أنها لا ابتداء الغاية، فإن جَعَلْنَا ما قبلها كذلك تَعَيَّن أن يكونَ مجرورها بدلاً مِنْ مجرور «مِنْ» الأولى؛ لثلاثا يتعلّق عاملان متحدان لفظاً ومعنى بعامل واحد وهو ممتنع. وهو مِنْ بدل الاشتمال؛ لأن المكانَ مشتمِلٌ على ما حَلَّ فيه. وإن جعلتها للتبعيض هان الأمر.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «لَبَناً»؛ إذ لو تأخّرت

(١) الإملاء ٨٣/٢.

(٢) من أبي البقاء.

(٣) المشكل ١٨/٢.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي، وَلِيَ قضاء جانبي بغداد في خلافة المتوكل، له «معاني القرآن» كان ابن مجاهد يقول: «القاضي إسماعيل أعلم بالتصريف مني». توفي سنة ٢٨٢. انظر: البغية ٤٤٣/١.

- النحل -

لَكَانَتْ مَعَ مَجْرُورِهَا نَعْتًا لَهُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَأِنَّمَا تَقْدَمُ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْعِبْرَةِ، فَهُوَ قِمْنٌ بِالتَّقْدِيمِ».

الثالث: أَنَّهَا مَعَ مَجْرُورِهَا حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ قَبْلَهَا.

وَالْفَرْثُ: فُضَالَةٌ مَا يَبْقَى مِنَ الْعَلْفِ فِي الْكِرْشِ، وَكَثِيفٌ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَكْلِ فِي الْمَعْيِ. وَيُقَالُ: فَرَثَ كَيْدَهُ، أَي: فَتَّهَا، وَأَفْرَثَ فَلَانٌ فَلَانًا: أَوْقَعَهُ فِي بَلِيَّةٍ تَجْرِي مَجْرَى الْفَرْثِ.

قَوْلُهُ: «لَبَنًا» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِنُسْقِي. وَقَرَأَ^(٢) «سَيِّغًا» بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ بَزْنَةً «سَيِّدًا»، وَتَصْرِيْفُهُ كَتَصْرِيْفِهِ. وَخَفَّفَهُ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ نُحَيْلٍ: مَيَّتَ وَهَيْنَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا؛ إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ «سَوَّغًا» كَقَوْلِ^(٣).

آ. (٦٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ﴾: فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَنُسْقِيكُمْ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ، أَي: مِنْ عَصِيرِهَا، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ «نُسْقِيكُمْ» قَبْلَهُ عَلَيْهِ». قَالَ: «وَتَتَّخِذُونَ: بَيَانٌ وَكَشْفٌ عَنْ كَيْفِيَةِ^(٥) الْإِسْقَاءِ». وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «خَلَقَ لَكُمْ وَجَعَلَ^(٧) لَكُمْ».

(١) الْكَشَافُ ٤١٦/٢.

(٢) انْظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْبَحْرُ ٥١٠/٥، الْمَحْتَسَبُ ١١/٢، الشَّوَاذُ ٧٣، الْمَجَرَّرُ ٤٥٧/٨.

(٣) فَلَا مُوجِبَ لِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءَ فَتَنْصَحُ الْوَاوِ، وَأَمَّا سَيِّغٌ فَهُوَ قِيلٌ، وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ قَبْلَ قَلْبِهَا يَاءً وَادْغَامُ الْيَاءِ فِي الْيَاءِ.

(٤) الْكَشَافُ ٤١٧/٢.

(٥) الْكَشَافُ: كَنَهُ.

(٦) الْإِمْلَاءُ ٨٣/٢.

(٧) الْإِمْلَاءُ: أَوْجَعَلَ.

وما قَدَّرَه الزمخشريُّ أَلْبِقُ، لا يُقال: لا حاجةٌ إلى تقدير «نُسْقِيكُمْ» بل قوله «ومن ثمراتٍ» عطْفٌ على قوله «مِمَّا في بطونه» فيكون عَطَفَ بعضَ متعلقاتِ الفعلِ الأولِ على بعضٍ، كما تقول: «سَقَيْتُ زَيْدًا من اللبن ومن العسل» فلا يحتاج إلى تقديرِ فعلٍ قبل قولك «من العسل»، لا يُقال ذلك لأنَّ «نُسْقِيكُمْ» الملفوظُ به وقع تفسيراً لِعِبْرَةِ الأنعام فلا يَلِيقُ تَعَلُّقُ هذا به، لأنه ليس من العِبْرَةِ المتعلقةِ بالأنعام. قال الشيخ^(١): «وقيل: متعلِّقٌ بـ «نُسْقِيكُمْ». فيكونُ معطوفاً على «مِمَّا في بطونه» أو بـ «نُسْقِيكُمْ» محذوفةً دَلٌّ عليها «نُسْقِيكُمْ». انتهى. ولم يُعْقِبْه بنكير، وفيه ما قَدَّمْتُهُ آنفاً.

الثاني: أنه متعلِّقٌ بـ «تَتَّخِذُونَ» و«منه» تكريرٌ للظرفِ توكيداً نحو: «زَيْدٌ في الدارِ فيها» قاله الزمخشريُّ^(٢). وعلى هذا فالهاءُ في «منه» فيها سِتَّةُ أوجهٍ: أحدها: أنها تعودُ على المضافِ المحذوفِ الذي هو العَصِيرُ، كما رَجَعَ في قوله «أُوْهُمْ قَائِلُونَ»^(٣) إلى الأهلِ المحذوفِ. الثاني: أنها تعودُ على معنى الثمراتِ لأنها بمعنى الثَّمَرِ. الثالث: أنها تعودُ على النخيلِ. الرابع: أنها تعودُ على الجنسِ. الخامس: أنها تعودُ على البعضِ. السادس: أنها تعودُ على المذكورِ.

الثالث من الأوجهِ الأولِ: أنه معطوفٌ على قوله «في الأنعام»، فيكونُ في المعنى خبراً عن اسمِ «إِنَّ» في قوله: «وإنَّ لكم في الأنعامِ لِعِبْرَةً»، التقدير: وإنَّ لكم في الأنعام ومن ثمراتِ النخيلِ لِعِبْرَةً، ويكونُ قوله «تَتَّخِذُونَ» بياناً وتفسيراً لِلْعِبْرَةِ كما وقع «نُسْقِيكُمْ» تفسيراً لها أيضاً.

(١) البحر ٥/٥١٠.

(٢) الكشف ٢/٤١٧.

(٣) الآية ٤ من الأعراف «وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بَيَّاتاً أو هم قائلون».

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف فقدّره الطبري^(١): «ومن ثمرات النخيل ما تتخذون»/ قال الشيخ^(٢): «وهو لا يجوز على مذهب البصريين». قلت: وفيه نظر؛ لأنّ له أن يقول: ليست «ما» هذه موصولة، بل نكرة موصوفة، وجاز حذف الموصوف والصفة جملة، لأن في الكلام «من»، ومتى كان في الكلام «من» أطرد الحذف نحو: «منا ظعن ومنا أقام» ولهذا نظره مكّي^(٣) بقوله تعالى: «وما منّا إلا له مقام»^(٤)، أي: إلا من له مقام. قال: «فحذفت «من» لدلالة «من» عليها في قوله «وما منّا». ولما قدّر الزمخشري^(٥) الموصوف قدّره: ثمر تتخذون، ونظّره بقول الشاعر^(٦):

يَرْمِي بِكُفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبُشْرِ - ٢٩٩٦

تقديره: بكفي رجل، إلا أن الحذف في البيت شاذ لعدم «من»: ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه قال^(٧): «وقيل: هو صفة لمحذوف تقديره: شيئاً تتخذون منه، بالنصب، أي: وإن من ثمرات النخيل. وإن شئت «شيء» بالرفع بالابتداء، و«من ثمرات» خبره».

والسّكر: - بفتحين - فيه أقوال، أحدها: أنه من أسماء الخمر، كقول الشاعر^(٨):

(١) تفسير الطبري ١٤/١٣٣.

(٢) البحر ٥/٥١٠.

(٣) المشكل ٢/١٩.

(٤) الآية ١٦٤ من الصفات.

(٥) الكشاف ٢/٤١٧.

(٦) تقدم برقم (٢١٠٩) (٧) الإملاء ٢/٨٣.

(٨) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/٢٠٨، والقرطبي ١٠/١٢٨، وتفسير الماوردي ٢/٣٩٨. والمزاء: ضرب من النبيذ.

٢٩٩٧- بش الصُّحاة وبش الشُّرْب شَرِبُهُمْ

إذا جَرَى فِيهِم المُرَاء والسُّكْرُ

الثاني : أنه في الأصل مصدرٌ، ثم سُمِّيَ به الخمرُ. يقال : سَكِرَ يَسْكُرُ سُكْرًا وَسَكْرًا، نحو: رَشِدَ يَرشُدُ رُشْدًا ورَشْدًا.

قال الشاعر^(١):

٢٩٩٨- وجاؤونا بهم سَكْرَ علينا فَأَجَلَى اليَوْمَ والسُّكْران صاحي

قاله الزمخشري^(٢). الثالث : أنه اسمٌ للخلِّ بلغة الحبشة^(٣)، قاله ابن عباس. الرابع : أنه اسمٌ للعصير ما دام حُلُوءًا، كأنه سُمِّيَ بذلك لماله لذلك لو تَرَكَّ. الخامس : أنه اسمٌ للطَّعم قاله أبو عبيدة^(٤)، وأنشد^(٥) :

٢٩٩٩- جَعَلَتْ أَعْرَاضَ الكرامِ سَكْرًا

أي : تتقلَّبُ بأعراضهم. وقيل في البيت : إنه من الخمر، وإنه إذا انتهك أعراض الناس كأنه تَحَمَّرَ بها.

وقوله : «وَرِزْقًا حَسَنًا» يجوز أن يكونَ مِنْ عطف المغايرات،

(١) البيت لغني بن مالك العقيلي وهو في المشوف المعلم ٣٦٠/١، واللسان (سكر)، وشواهد الكشف ٤١٧/٤. ورواه في اللسان «سُكْرًا»، ثم قال : أراد «سُكْرًا». وأجلى بمعنى جلا أي : انكشف، يقول : جاؤونا غضاباً علينا ولكننا هزمتناهم.

(٢) الكشف ٤١٧/٢.

(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٠/١٢٨، ولم يرد في «لغات القبائل» لأبي عبيد.

(٤) المجاز ١/٣٦٣.

(٥) نسبة في المجاز لجندل، وروايته فيه :

جَعَلَتْ عَيْبَ الأكرمين سَكْرًا

وهو في القرطبي ١٠/١٢٩، واللسان (سكر)، ٥١١/٥.

- النحل -

وهو الظاهر. وفي التفسير: أنه كالزبيب والنخل ونحو ذلك، وأن يكون من عطف الصفات بعضها على بعض، أي: تتخذون منه ما يجمع بين السكر والرزق الحسن كقوله^(١):

٣٠٠٠ - إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ

البيت.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّخِذِي﴾: يجوز أن تكون مفسرة، وأن تكون مصدرية. واستشكل بعضهم كونها مفسرة. قال: «لأنَّ الوَحْيَ هنا ليس فيه معنى القول؛ إذ هو إلهام لا قول فيه». وفيه نظر؛ لأنَّ القول لكل شيء بحسبه.

والنخل: يذكر ويؤنث على قاعدة أسماء الأجناس. والتانيث فيه لغة الحجاز^(٢)، وعليها جاء «أَنْ اتَّخِذِي». وقرأ^(٣) ابن وثَّاب «النحل» فيُحتمل أن يكون لغة مستقلة، وأن يكون إتباعاً.

و«من الجبال» «مِنْ» فيه للتبعيض؛ إذ لا يتهيأ لها ذلك في كل جبل ولا شجر. وتقدم القول^(٤) في «يَعْرُشُونَ»، وَمَنْ قرأ بالكسر والفتح في الأعراف.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿ذُلَّلاً﴾: جمع ذُلُول. ويجوز أن تكون حالاً من السُّبُل، أي: ذُلَّلها لها الله تعالى، كقوله: «هو الذي جَعَلَ لَكُمْ

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) وهو ما اعتمده القراء في المذكر والمؤنث ٨٥.

(٣) القرطبي ١٠/١٣٣، البحر ٥/٥١١.

(٤) انظر: الدر ٥/٤٤١. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر.

– النحل –

الأَرْضَ ذُلُولًا^(١)، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ «اسْلُكِي»، أي: مطيعةً منقادةً. وفي التفسير المعنيان منقولان.

وانتصابُ «سُبُلٍ» يجوز أن يكونَ على الظرفية، أي: فاسْلُكِي ما أَكَلْتَ في سُبُلِ رَبِّكَ، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النُّورَ^(٢) ونحوه عَسَلًا، وأن يكونَ مفعولاً به، أي: اسْلُكِي الطرقَ التي أَفْهَمَكَ وَعَلَّمَكَ في عَمَلِ العسل.

و«مِنْ» في «مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ» يجوز أن تكونَ تبعيضيةً، وأن تكونَ للابتداء على معنى: أنها تَأْكُلُ شيئاً ينزل من السماء شِبْهَ التَّرَنُّجِينِ^(٣) على وَرَقِ الشجر وثمارها، لا أنها تَأْكُلُ نَفْسَ الثمرات، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا» التفاتٌ وإخبارٌ بذلك، ولوجاء على الكلام الأول لقيـل: مِنْ بَطُونِكَ. والهاء في / «فيه» تعودُ على «شَرَابٍ»، [٥٦٠/ب] وهو الظاهر، وقيل: تعودُ على القرآن.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ التعليل، و«كي» بعدها مصدريةٌ ليس إلا، وهي ناصبةٌ بنفسِها للفعلِ بعدها، وهي ومنصوبُها في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ باللام، واللامُ متعلقةٌ بـ «يُرَدُّ». وقال الحوفي: «إنها لامُ كي، وكي للتأكيد» وفيه نظر؛ لأنَّ اللامَ للتعليل و«كي» مصدريةٌ لا إشعارَ لها بالتعليل والحالة هذه، وأيضاً فعملُها مختلفٌ.

(١) الآية ١٥ من الملك.

(٢) ش: النور المر. والنُّور: الزهر.

(٣) شيء حلوي يسقط على الشجر، انظر: اللسان (متن).

الثاني : أنها لأم الصَّيرورة.

قوله : « شيئاً » يجوز فيه التنازع ؛ وذلك أنه تقدمه عامِلان : « يَعْلَمُ » و « عِلْمٌ ». فعلى رأي البصريين - وهو المختار - يكون منصوباً بـ « عِلْمٌ » ، وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ « يَعْلَمُ » . وهو مردود ؛ إذ لو كان كذلك لأَضْمَرَ في الثاني ، فكان يُقال : لكيلا يعلم بعد عِلْمٍ إياه شيئاً .

آ . (٧١) قوله تعالى : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ : في هذه الجملة أوجه ، أحدها : أنها على حَذْفِ أداة الاستفهام تقديره : أَفَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، ومعناه النفي ، أي : ليسوا مُسْتَوِينَ فِيهِ . الثاني : أنها إخبارٌ بالتساوي ، بمعنى : أن ما تُطْعَمُونَهُ وتُلْبَسُونَهُ لمماليكم إنما هو رِزْقِي أَجْرِيْتُهُ على أيديهم ، فهم فيه سواءٌ . الثالث : قال أبو البقاء^(١) : « إنها واقعة موقع فعل » ، ثم جَوَزَ في ذلك الفعلِ وَجْهَيْنِ ، أحدهما : أنه منصوبٌ في جوابِ النفي تقديره : فما الذين فَضَّلُوا برادِي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فَيَسْتَوُوا . والثاني : أنه معطوفٌ على موضع « برادِي » فيكون مرفوعاً تقديره : فما الذين فَضَّلُوا يَرُدُّونَ فما يَسْتَوُونَ .

وقرأ^(٢) أبو بكر « تَجَحَّدُونَ » بالخطابِ مراعاةً لقوله « بعضكم » ، والباقون بالغيبة مراعاةً لقوله « فما الذين فَضَّلُوا » .

آ . (٧٢) قوله تعالى : ﴿ وَحَقَّةٌ ﴾ : في « حَقَّةٌ » أوجه . أظهرها : أنه معطوفٌ على « بنين » بقيد كونه من الأزواج ، وفُسِّرَ هنا بأنه

(١) الإملاء ٨٤/٢ . وعبارته « الجملة من المبتدأ والخبر هنا واقعة موقع الفعل والفاعل . . . » .

(٢) السبعة ٣٧٤ ، النشر ٣٠٤/٢ ، الإتحاف ١٨٦/٢ ، البحر ٥١٥/٥ ، الحجة ٣٩٢ .

أولاد الأولاد. الثاني: أنه من عطف الصفات لشيء واحد، أي: جعل لكم بنين خدماً، والحفدة: الخدم. الثالث: أنه منصوب بـ «جعل» مقدرةً، وهذا عند من يفسر الحفدة بالأعوان^(١) والأصهار، وإنما احتيج إلى تقدير «جعل» لأن «جعل» الأولى مقيدة بالأزواج، والأعوان والأصهار ليسوا من الأزواج.

والحفدة: جمع حافد كخادم وخدم. وفيهم للمفسرين أقوال كثيرة، واشتقاقهم من قولهم: حقد يحقد حقدًا وحفودًا وحقدانًا، أي: أسرع في الطاعة. وفي الحديث^(٢): «إليك نسعى ونحفد»، أي: نُسرع في طاعتك. قال الأعشى^(٣):

٣٠٠١ - كَلَفْتُ مَجْهُولَهَا نُوقًا يَمَانِيَةً إِذَا الْحُدَاةُ عَلَى أَكْسَائِهَا حَفَدُوا
وقال الآخر^(٤):

٣٠٠٢ - حَفَدَ الْوَلَائِدُ حَوْلَهُنَّ وَأَسْلَمَتْ بِأَكْفُهُنَّ أَرْمَةً الْأَجْمَالِ
ويستعمل «حقد» أيضاً متعدياً. يقال: حقدني فهو حافدٌ، وأنشد^(٥):

٣٠٠٣ - يَحْفِدُونَ الضَّيْفَ فِي أَبْيَاتِهِمْ كَرَمًا ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرَ ذُلٍّ

-
- (١) العين في الأصل غير واضحة. وفي (ش): الإخوان.
(٢) قطعة من قنوت عمر في صلاة الفجر. انظر: المغني والشرح الكبير ٧٨٦/١.
(٣) ليس في ديوانه، ونسبه الماوردي في تفسيره ٤٠٢/٢ إلى الراعي، وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٤٣/١٠، والمحرر ٤٦٨/٨. والأكساء: ج كُسي وهو مؤخر العجز. وقوله «حفدوا» ضبطه في الأصل بكسر الفاء ولم أجده، لعله سهو.
(٤) البيت لجميل وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٤٣/١٠، واللسان (حفد)، والمجاز ٣٦٤/١، والمحرر ٤٦٧/٨. ونسبه أبو عبيد في غريب الحديث ٣٧٤/٣ إلى الأخطل، وليس في ديوانه.
(٥) البيت لطرفة وليس في ديوانه، وهو في تفسير الماوردي ٤٠٢/٢، والبحر ٥٠٠/٥.

- النحل -

وحكى أبو عبيدة^(١) أنه يقال: «أَحْفَدَ» رباعياً. وقال بعضهم:
«الْحَفْدَةُ: الْأَصْهَارُ، وَأُنْشِدَ^(٢)»:

٣٠٠٤- فلو أن نفسي طَاوَعْتَنِي لِأَصْبَحْتُ لَهَا حَفْدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرٌ
ولكنها نَفْسٌ عَلَيَّ أَبْيَّةٌ عِيُوفٌ لِإَصْهَارِ اللَّثَامِ قَدُورٌ

ويقال: سَيْفٌ مُحَفَّدٌ، أي: سَرِيعُ الْقَطْعِ. وقال الأصمعيُّ: «أَصْلُ
الْحَفْدِ: مَقَارِبَةُ الْخَطْوِ».

و «مِنْ» في «من الطيبات» للتبعية.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿ شَيْئاً ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه
منصوبٌ على المصدر، أي: لَا يَمْلِكُ لَهُمْ مَلَكٌ، أي: شَيْئاً مِنَ الْمَلِكِ.
والثاني: أنه بدلٌ مِنْ «رِزْقاً»، أي: لَا يَمْلِكُ لَهُمْ شَيْئاً. وهذا غيرُ مفيدٍ؛
إذ من المعلوم أن الرزقَ شيءٌ من الأشياء، ويؤيد ذلك: أن البدلَ يأتي لأحدٍ
معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيانٌ؛ لأنه أعمُّ، ولا تأكيد. الثالث:
أنه منصوبٌ بـ «رِزْقاً» على أنه اسمُ مصدرٍ، واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ
المصدرِ على خلافٍ في ذلك.

ونقل مكِّي^(٣) أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ عند البصريين إلا في شعرٍ^(٤).

قلت: وقد اختلفتِ النقلةُ/ عن البصريين: فمنهم مَنْ نَقَلَ الْمَنْعَ، ومنهم مَنْ

(١) ليس في المجاز، ولعله أبو عبيد فقد حكى هذه اللغة في غريب الحديث ٣٧٥/٣.

(٢) البيت لجميل. وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/١٤٤، واللسان (حفد)،
والبحر ٥٠٠/٥.

(٣) المشكل ٢٠/٢.

(٤) انظر: المساعد ٢٣٩/٢.

— النحل —

نَقَلَ الجَوَازَ. وقد ذكر الفارسي^(١) انتصابه بـ «رَزْقاً» كما تقدّم. ورَدَّ عليه ابنُ الطَّراوة بأن الرَزْقَ اسم المرزوق كالرَّعِي والطَّنْ. ورَدَّ على ابنِ الطَّراوة: بأن الرَزْقَ بالكسر أيضاً مصدرٌ، وقد سَمِعَ فيه ذلك. قلت: فظاهرُ هذا أنه مصدرٌ بنفسه لا اسمٌ مصدرٍ.

وقوله: «من السموات» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «يملك»، وذلك على الإعرابين الأوَّلين في نصبِ «شيئاً». الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رَزْقاً». الثالث: أن يتعلَّقَ بنفس «رَزْقاً» إن جعلناه مصدرًا. وقال ابن عطية^(٢): — بعد أن ذكر إعمال المصدرِ منوَّناً — «والمصدرُ يعمل مضافاً باتِّفاق؛ لأنه في تقدير الانفصالِ، ولا يعمل إذا دخله الألف واللام؛ لأنه قد توغَّل في حالِ الأسماءِ، ويُعَدُّ عن الفعلية، وتقدير الانفصالِ في الإضافة حسنٌ عمله، وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشاعر^(٣):

٣٠٠٥ — ضَعِيفُ النكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

[وقوله^(٤)]:

٣٠٠٦ — .. فَلَـمَ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

(١) الإيضاح المعصدي ١٥٥/١.

(٢) المحرر ٤٧١/٨.

(٣) تقدم برقم (٢٦٩٧).

(٤) تمامه:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولِيَ الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ

وهو للمرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي، وهو في الكتاب ٩٩/١، وابن يعيش ٩/٦، والخزانة ٤٣٩/٣، والهمع ٩٢/٢، والدرر ١٢٥/٢.

قال الشيخ^(١): «أما قوله «باتفاق»: إن عني من البصريين فصحيح، وإن عني من النحويين فليس بصحيح؛ إذ قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يعمل. فإن وُجد بعده منصوب أو مرفوع قُدِّر له عاملاً. وأما قوله «في تقدير الانفصال» فليس كذلك؛ لثلاث تكون إضافته غير محضة، كما قال به ابن الطراوة وابن برهان^(٢). ومذهبهما فاسد؛ لأن هذا المصدر قد نُعت وأُكِّد بالمعرفة^(٣). وقوله «لا يعمل» إلى آخره ناقضه بقوله «وقد جاء عاملاً» إلى آخره.

قلت: فغاية ما في هذا أنه نحا إلى أقوالٍ قال بها غيره. وأما المناقضة فليست صحيحة؛ لأنه عني أولاً أنه لا يعمل في السَّعة، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيده فقال: «في قول الشاعر».

قوله: «ولا يستطيعون» يجوز في الجملة وجهان: العطف على صلة «ما»، والإخبار عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستئناف، ويكون قد جُمع الضمير العائد على «ما» باعتبار معناها؛ إذ المراد بذلك آلهتهم، ويجوز أن يكون الضمير عائداً على العابدين.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ﴾: يجوز في «مَنْ» هذه أن

(١) البحر ٥/١٦٥.

(٢) عبد الواحد بن علي، صاحب العربية واللغة، قرأ على عبد السلام البصري وابن بطة، مات سنة ٤٥٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٣) معروف أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، والإضافة المحضة تفيده، فإذا كانت غير محضة فهي في تقدير الانفصال، نحو: حسن الوجه، أي: حسن وجهه، فإذا كانت إضافة المصدر غير محضة فكيف جاز أن يُنعت ويؤكد بالمعرفة؟ نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً الشديد.

تكون موصولة، وأن تكون موصوفة. واختاره الزمخشري^(١) قال: «كأنه قيل: وحرّاً رزقناه، ليطابق عبداً». ومحلّها النصب عطفاً على «عبداً». وقد تقدّم الكلام^(٢) في المثل الواقع بعد «ضرب».

قوله: «سراً وجَهراً» يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: إنفاق سراً وجهراً، ويجوز أن يكون حالاً.

قوله: «هل يستوون» إنما جمع الضمير وإن تقدّمه اثنان؛ لأن المراد جنس العبيد والأحرار المدلول عليهما بعبد وبمن رزقناه. وقيل: على الأغنياء والفقراء المدلول عليهما بهما أيضاً. وقيل: اعتباراً بمعنى «من» فإن معناها جمع، راعى معناها بعد أن راعى لفظها.

قوله: «وأنتم لا تعلمون»^(٣) حذف مفعول العلم اختصاراً أو اقتصاراً.

آ. (٧٦): والكُلُّ: الثقل، والكُلُّ: العيال، والجمع: كُلول. والكُلُّ: مَنْ لا وَلَدَ له ولا والد، والكُلُّ أيضاً: اليتيم، سُمي بذلك لثقله على كافله. قال الشاعر^(٤):

٣٠٠٧- أَكُولُ لِمَالِ الْكُلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ

إذا كان عَظُمُ الْكُلِّ غَيْرَ شَدِيدِ

قوله: «أينما يُوجَّهه لا يأت» شرط وجزاؤه. وقرأ^(٥) ابن مسعود

(١) الكشاف ٢/٤٢٠.

(٢) انظر: الورقة ٥٣٦ أ.

(٣) عاد إلى الآية ٧٤.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (كلل)، والمحرر ٨/٤٧٧، والقرطبي

١٤٩/١٠.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ١١/٢، البحر ٥/٥٢٠، الشواذ ٧٣.

- النحل -

واين وثاب وعلقمة «يُوجَّه» بهاء ساكنة للجزم. وفي فاعله وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الباري تعالى، ومفعوله محذوف، تقديره كقراءة العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكون «يُوجَّه» لازماً بمعنى تَوَجَّه، يقال: وَجَّه وَتَوَجَّه بمعنى.

وقرأ علقمة أيضاً وطلحة كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجه، أحدها: أن «أينما» ليست هنا شرطية و«يُوجَّه» خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: [٥٦١/ب] أينما هو يُوجَّه، أي: الله تعالى، والمفعول محذوف/ أيضاً، وحُذِفَتِ الياءُ مِنْ «لَا يَأْتِ» تخفيفاً، كما حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ «يَوْمَ يَأْتِ»^(١) و«إِذَا يَسِرُ»^(٢). وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّ «أَيْنَمَا» إِمَّا شَرْطٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ فَقَطْ، وَالْإِسْتِفْهَامُ هُنَا غَيْرُ لَاتِقٍ. وَالثَّانِي: أَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ حُذِفَتْ تَخْفِيفاً لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ، وَهَذِهِ الْهَاءُ هِيَ هَاءُ الضَّمِيرِ فَلَمْ يُجْلَها جَزْمٌ. ذَكَرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي.

الثالث: أن «أينما» أَهْمِلَتْ حَمَلاً عَلَى «إِذَا» لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْأَخُوَّةِ فِي الشَّرْطِ^(٣)، كَمَا حُمِلَتْ «إِذَا» عَلَيْهَا فِي الْجَزْمِ فِي نَفْسِ الْمَوَاضِعِ، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْ «يَأْتِ» تَخْفِيفاً أَوْ جِزْماً عَلَى التَّوْهَمِ، وَيَكُونُ «يُوجَّه» لَازِماً بِمَعْنَى يَتَوَجَّه كَمَا تَقَدَّمَ.

[وقرأ عبدُ الله أيضاً^(٤)]. وقال أبو حاتم^(٥) - وقد حكى هذه القراءة^(٦) - «هذه ضعيفة؛ لأنَّ الجَزْمَ لَازِمٌ» وكأنه لم يعرف توجيهها.

(١) «يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ» الآية ١٠٥ من هود. وانظر: الدر ٣٨٧/٦.

(٢) «وَاللَّيْلُ إِذَا يَسِرُ» الآية ٤ من الفجر.

(٣) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥٢/٥.

(٤) ما بين معقوفين لعله مقحم في الأصل، فهو لم يذكر قراءة، وكذا في النسخ. وقد تقدمت قراءة عبد الله بن مسعود في أول الآية: يُوجَّه.

(٥) انظر: البحر ٥٢٠/٥. (٦) أي قراءة علقمة «يُوجَّه».

- النحل -

وقرأ علقمة وطلحة أيضاً «يُوجَّه» بهاء واحدة ساكنة للجزم والفعل مبني للمفعول، وهي واضحة.

وقرأ ابن مسعود أيضاً «تُوجَّهه» كالعامة، إلا أنه بناء الخطاب وفيه التفتات.

وفي الكلام حذف، وهو حذف المقابل لقوله «أحدهما أبكم» كأنه قيل: والآخر ناطق متصرف في ماله، وهو خفيف على مولاه، أينما يُوجَّهه يأت بخير. ودل على ذلك قوله: «هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل».

ونقل أبو البقاء^(١) أنه قرئ «أينما توجَّه» فعلاً ماضياً، فاعله ضمير الأبكم.

وقوله: «ومن يأمر» الراجع أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المرفوع في «يستوي»، وسوَّغَه الفصل بالضمير. والنصب على المعية مرجوح. «وهو على صراط» الجملة: إما استئناف أو حال.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾: أي: أو أمر، فالضمير للأمر، والتقدير: أو أمر الساعة أقرب من لمح البصر.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾: الجملة حال من مفعول «أخرجكم»، أي: أخرجكم غير عالمين. و«شيئاً» إما مصدر، أي: شيئاً من العلم، وإما مفعول به. والعلم هنا العرفان. وقد تقدَّم الكلام في «أمهاتكم» في النساء^(٢).

(١) الإملاء ٨٤/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٣.

- النحل -

قوله: « وَجَعَلَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أخرجكم » فيكون داخلاً فيما أخبر به عن المبتدأ، ويجوز أن يكون مستأنفاً.

والأفيدة: جمع « فؤاد » وقد تقدّم^(١). وقال الرازي: « إنما جمع جمع قلة؛ لأن أكثر الناس مشغولون بأفعال بهيمية فكانهم لا فؤاد لهم ». وقال الزمخشري^(٢): « إنه من الجموع التي استعملت للقلة والكثرة، ولم يُسمع فيها غير القلة، نحو: « شُوع »^(٣) فإنها للكثرة، ويستعمل في القلة، ولم يُسمع غير شُوع ». كذا قال، وفيه نظر. سُمع منهم « أشساع » فكان ينبغي أن يقول: غلب شُوع.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿ مَا يُمْسِكُهُنَّ ﴾: يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير المستتر في « مُسَخَّرَاتٍ »، ويجوز أن تكون من « الطير »، ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿ سَكَنَّا ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً أول، على أن الجعل تصيير، والمفعول الثاني أحد الجارّين قبله. ويجوز أن يكون الجعل بمعنى الخلق فيتعدى لواحد. وإنما وحّد السكن لأنه بمعنى ما تسكنون فيه، قاله أبو البقاء^(٤). وقد يُقال: إنه في الأصل مصدر، وإليه ذهب ابن عطية^(٥) فتوحيده واضح. إلا أن الشيخ^(٦) منع كونه مصدراً، ولم يذكر

(١) انظر: الدر المصون ١١٠/٥.

(٢) الكشف ٤٢٢/٢.

(٣) شُوع النعل: قبالتها الذي يُشدُّ إلى السير.

(٤) الإملاء ٨٤/٢.

(٥) المحرر ٤٨١/٨.

(٦) البحر ٥٢٣/٥.

وَجْهَ المنعِ ، وكأنه اعتمد على قول أهل اللغة أن « السَّكَنَ » فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ والنَّقْضِ بمعنى المقبوض والمنقوض ، وأنشد الفراء^(١) :

٣٠٠٨ - جاء الشتاء ولمّا أتخذ سكناً

يا ويح نفسي من حفر القراميص

قوله : « يَوْمَ ظَعْنِكُمْ » قرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين ؛ والباقون بإسكانها ، وهما لغتان بمعنى كالنَّهْر والنَّهَر . وزعم بعضهم أن الأصل الفتحُ ، والسكون تخفيف لأجل حرفِ الحلق كالشَّعْر في الشعر .

قوله : « أثنائاً » فيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوبٌ عطفاً على « بيوتاً » ، أي : وجعل لكم من أصوافها أثنائاً ، وعلى هذا فيكون قد عطف مجروراً على مجرور ومنصوباً على منصوبٍ ، ولا فصلَ هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوف حيثذ . وقال أبو البقاء^(٣) : « وقد فصلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بالجار والمجرور وهو قوله « ومن أصوافها » ، وهو ليس بفصلٍ مستقبحٍ كما زعم في « الإيضاح »^(٤) ؛ لأنَّ الجارَ والمجرورَ مفعول ، وتقديماً / مفعولٍ على مفعولٍ [٥٦٢/أ] قياساً . وفيه نظرٌ ؛ لما عرفت من أنه عطفُ مجرورٍ على مثله ومنصوبٍ على مثله .

والثاني : أنه منصوبٌ على الحالِ ، ويكون قد عطفَ مجروراً على مثله ، تقديره : وجعل لكم من جلود الأنعام ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها بيوتاً

(١) لم أهتم إلى قائله ، وهو في اللسان (قرمص) ، والبحر ٥/٥٢٣ . والقرماص : حفرة يستدفئ فيها الإنسان من البرد .

(٢) السبعة ٣٧٥ ، النشر ٢/٣٠٤ ، الإتحاف ٢/١٨٧ ، البحر ٥/٥٢٣ ، الحجة ٣٩٣ .

(٣) الإملاء ٢/٨٤ .

(٤) وهو للفارسي ، ولم أجد هذا القول في « الإيضاح » .

- النحل -

حال كونها أثاثاً، ففَصَلَ بالمفعول بين المتعاطفين . وليس المعنى على هذا، إنما هو على الأول .

وقوله : «كَلَمَحَ الْبَصَرُ»^(١) : اللَّمَحُ مصدرُ لَمَحَ يَلْمَحُ لَمْحاً وَلَمَحَاناً، أي : أَبْصَرَ بسرعة . وقيل : أصله من لَمَحَ البرق، وقولهم «لَارَيْنَكَ لَمْحاً باصراً»^(٢)، أي : أمراً واضحاً .

وقوله «في جَوِّ السماء»^(٣) : الْجَوُّ : الهواء، وهو ما بين السماء والأرض . قال^(٤)

٣٠٠٩ - فَلَسْتَ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وقيل : الْجَوُّ ما يلي الأرضَ في سَمَتِ الْعُلُوِّ، واللُّوحُ والسُّكَاكُ^(٥) أبعدُ منه .

وقوله : «ظَعِنَكُمْ» مصدرُ ظَعَنَ، أي : ارْتَحَلَ، وَالظَّعِينَةُ الْهُودُجُ فِيهِ الْمَرَأَةُ، وإلا فهو مُحْمَلٌ، ثم كَثَرَتْ حَتَّى قِيلَ لِلْمَرَأَةِ : ظَعِينَةٌ .

وقال أهل اللغة : الْأَصَوافُ لِلضَّأْنِ، وَالْأَوْبَارُ لِلْإِبِلِ، وَالشَّعْرُ لِلْمَعِزِ . وَالْأَثَاثُ : مَتَاعُ الْبَيْتِ إِذَا كَانَ كَثِيراً . وَأَصْلُهُ مِنْ أَثَّ الشَّعْرُ وَالنَّبَاتُ إِذَا كَثُفَا وَتَكَاثَرَا . قال امرؤ القيس^(٦) :

(١) عاد إلى الآية ٧٧ .

(٢) انظر : اللسان (لمح) .

(٣) في الآية ٧٩ .

(٤) تقدم برقم (٢٢٧) .

(٥) اللوح والسُّكَاكُ : الهواء بين السماء والأرض .

(٦) تقدم برقم (١٧٤٦) .

٣٠١٠ - وَفَرَعٍ يُغَشِّي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقَنْسِي النَخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ
ونساء أُنْثَاثُ، أي: كثيرات اللحم، كَأَنَّ عَلَيْهِنَّ أُنْثَاثًا، وَتَأْتَتْ فُلَانُ:
كَثُرَ أَثَاثُهُ. وقال الزمخشري^(١): «الأثاث ما جَدُّ مِنْ فَرَشِ الْبَيْتِ، وَالْخُرَيْثِيُّ:
مَا قَدَّمَ مِنْهَا»، وَأُنْشِدَ^(٢):

٣٠١١ - تَقَادَمَ الْعَهْدُ مِنْ أُمِّ الْوَلِيدِ بِنَا
دَهْرًا وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ خُرَيْثِيًّا

وهل له واحدٌ من لفظه^(٣)؟ فقال الفراء: لا. وقال أبو زيد: «واحدة:
أُنْثَاثَةٌ، وَجَمْعُهُ فِي الْقَلَّةِ «أُنْثَةٌ، كَبَتَاتٌ»^(٤) وَأَيْتَةٌ». قال الشيخ^(٥): «وفي الكثير
على «أُنْثٍ». وفيه نظر؛ لِأَنَّ^(٦) فَعَالًا الْمُضْعَفُ يَلْزَمُ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ فِي الْقَلَّةِ
وَالكَثْرَةِ، وَلَا يُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ إِلَّا فِي لَفْظَتَيْنِ شَدَّتَا، وَهَمَا: عُنُنٌ وَحُجُجٌ
جَمَعَ عِنَانٌ^(٧) وَحِجَاجٌ^(٨)، وَقَدْ نَصَّ النِّحَاةُ عَلَى مَنَعِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِمَا،
فَلَا يَجُوزُ: زِمَامٌ وَزُمَمٌ بَلْ أَرْمَةٌ. وقال الخليل: «الأثاثُ والمَتَاعُ واحدٌ،
وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا لِاخْتِلَافِ لَفْظَيْهِمَا كَقَوْلِهِ^(٩):

(١) الكشاف ٥٢١/٢ في تفسيره لقوله تعالى: «هم أحسنُ أُنْثَاثًا».

(٢) لم أهتمدِ إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٥٦٤/٤.

(٣) انظر: اللسان «أُنْثٌ».

(٤) البتات: متاع البيت.

(٥) البحر ٥١٨/٥.

(٦) انظر: شرح الشافية ١٢٦/٢، وحكم فَعَالٌ هو حكم فَعَالٍ.

(٧) عِنَانُ اللَّجَامِ: السَّيْرُ الَّذِي تُمَسِّكُ بِهِ الدَّابَّةُ. وهذا الجمع نادر والكثير أعَنَّة. انظر:

اللسان (عنن).

(٨) الحجاج: بالكسر والفتح: العظم المستدير حول العين. انظر: اللسان (حجج).

(٩) تقدم برقم (٤٦٥).

- النحل -

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً ٣٠١٢

[وقوله ^(١)]:

..... ٣٠١٣

..... أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿ أَكْثَنَانَا ﴾ : جمع « كَنَ » وهو ما حَفِظَ مِنَ الرِّيحِ والمطر، وهو في الجبل: الغار.

قوله: « تَقِيْكُمْ الْحَرَّ » قيل: حُذِفَ المَعْطُوفُ لِفَهْمِ المَعْنَى، أي: والبرْدُ كقوله ^(٢):

٣٠١٤ - كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا

أي: ويُدْهَا، وقيل: لا حاجة إلى ذلك لأن بلادهم حارة. وقال الزجاج ^(٣): « اقتصصر على ذِكْرِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّ مَا يَقِيهِ يَقِي الْبَرْدَ ». وفيه نظر للاحتياج إلى زيادةٍ لكثرةِ لوقاية البرد.

قوله: « كَذَلِكَ يُتِمُّ »، أي: مِثْلَ ذَلِكَ الْإِتِمَامِ السَّابِقِ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وقرأ ^(٤) ابن عباس: « تَتِمُّ » بفتح التاء الأولى، « نِعْمَتُهُ » بالرفع على الفاعلية. وقرأ ^(٥) أيضاً « نِعْمَهُ » جمع « نعمة » مضافةً لضمير الله تعالى. وعنه ^(٦): « لَعَلَّكُمْ تَسْلُمُونَ » بفتح التاء واللام مضارع « سَلِمَ » من

(١) تقدم برقم (٤٦٦). (٢) تقدم برقم (٦٨٨).

(٣) معاني القرآن ٢١٥/٣.

(٤) البحر ٥٢٤/٥، القرطبي ١٦١/١٠.

(٥) البحر ٥٢٤/٥.

(٦) البحر ٥٢٤/٥، القرطبي ١٦١/١٠.

السَّلامَة ، وهو مناسبٌ لقوله «تَقِيَّكُمْ بِأَسْكُمْ» ؛ فإنَّ المرادَ به الدُّرُوعُ الملبوسةُ في الحرب .

آ . (٨٢) قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ : يجوز أن يكونَ ماضياً ، ويكونَ التَّفَاتُ من الخطابِ المتقدِّم ، وأن يكونَ مضارعاً ، والأصل : تَوَلَّوْا بِنَاءَيْنِ ، فحذف نحو : «تَنَزَّلُ»^(١) و «تَذْكُرُونَ»^(٢) ، ولا التَّفَاتُ على هذا بل هو جارٍ على الخطابِ السابق .

قوله : «فإنما عليك البلاغُ» هو جوابُ الشرط ، وفي الحقيقة جوابُ الشرطِ محذوفٌ ، أي : فأنتَ معذورٌ ، وإنما ذلك على إقامةِ السببِ مُقَامَ المسببِ ؛ وذلك لأنَّ تبليغَه سببٌ في عُذْرِهِ ، فأقيم السببُ مُقَامَ المُسَبَّبِ .

آ . (٨٣) قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ : جِيءَ بـ «ثُمَّ» هنا للدلالةِ على أنَّ إنكارَهم أمرٌ مستبعدٌ بعد حصولِ المعرفة ؛ لأنَّ مَنْ عَرَفَ النعمةَ حَقَّه أن يَعْتَرِفَ لا أن يُنْكِرَ .

آ . (٨٤) قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ ﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكر . الثاني : بإضمارِ «خَوْفَهُمْ» . الثالث : تقديره (٣) : ويومَ نَبْعَثُ وقعوا في أمرٍ عظيم . الرابع : أنه معطوفٌ على ظرفٍ محذوف ، أي : ينكرونها اليومَ ويومَ نَبْعَثُ .

/ قوله : «ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ» قال الزمخشري^(٤) : «فإن قلتَ : ما معنى «ثُمَّ» [٥٦٢/ب]

(١) الآية ٤ من سورة القدر .

(٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام .

(٣) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش) .

(٤) الكشف ٤٢٣/٢ .

- النحل -

هذه؟ قلت: معناه أنهم يُمَنُّونَ بعد شهادة الأنبياء بما هو أطم منه^(١)، وهو أنهم يُمَنُّونَ الكلام، فلا يُؤَدَّنُ لهم في إلقاء معذرة ولا إدلاء بحجة. انتهى. ومفعول الإذن محذوف، أي: لا يُؤَدَّنُ لهم في الكلام، كما قاله الزمخشري، أو: في الرجوع إلى الدنيا.

قوله: «ولاهم يُسْتَعْتَبُونَ»، أي: لا تُزال عُتَبَاهُمْ، وهي ما يُعْتَبُونَ عليها ويُلامون. يقال: اسْتَعْتَبْتُ فلاناً بمعنى أَعْتَبْتُهُ، أي: أزلت عُتَبَاهُ، واستفعل بمعنى أَفْعَلَ غير مُسْتَكْرٍ. قالوا: اسْتَدْنَيْتُ فلاناً، وأَدْنَيْتُهُ، بمعنى واحد. وقيل: السين على بابها من الطلب، ومعناه: أنهم لا يُسألُونَ أن يَرْجِعُوا عما كانوا عليه في الدنيا، فهذا استعتابٌ معناه طَلَبُ عُتَبَاهُمْ. وقال الزمخشري^(٢): «ولاهم يُسْتَرْضَوْنَ»، أي: لا يُقال لهم: أَرْضُوا رَبَّكُمْ؛ لأن الآخرة ليست بدارٍ عملٍ. وسيأتي لهذا مزيد بيان إن شاء الله في سورة حم السجدة^(٣)؛ لأنه أَلْيَقُ به لاختلاف القراء فيه.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾: هذه الفاء وما في حيزها جوابٌ «إذا»، ولا بُدُّ من إضمار مبتدأ قبل هذه الفاء، أي: فهو لا يُخَفَّفُ، لأنَّ جواب «إذا» متى كان مضارعاً لم يَحْتَجْ إلى فاءٍ سواءً كان موجِباً كقولهِ تعالى: «وَإِذَا تَلَّيْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ»^(٤) أم منفياً نحو: «إِذَا جَاءَ زَيْدٌ لَا يَكْرُمُكَ».

(١) الكشف: «منها». وأطمُّ منه مِنْ «طَمَّ» إذا كَثُرَ وعلا.

(٢) الكشف ٤٢٣/١.

(٣) «وإن يَسْتَعْتَبُوا فما هم من المُعْتَبِينَ» الآية ٢٤ من فصلت. وقرأ الحسن وآخرون «يُسْتَعْتَبُوا... المُعْتَبِينَ». انظر: البحر ٤٩٤/٧، والمحتسب ٢٤٥/٢.

(٤) الآية ٧٢ من سورة الحج.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿السَّلَامُ﴾: العائمة على فتح السين واللام. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية بسكون اللام. ومجاهد بضم السين واللام، وكأنه جمع «سَلَام» نحو قَذَال وقُذُل، والسَّلَام والسَّلَم واحد، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة النساء^(٢).

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «زُدْنَاهُمْ» وهو واضح. وجوز ابن عطية^(٣) أن يكون «الذين كفروا» بدلاً من فاعل «يَفْتَرُونَ»، ويكون «زُدْنَاهُمْ» مستأنفاً. ويجوز أن يكون «الذين كفروا» نصباً على الذم أو رفعاً عليه، فيُضْمَرُ الناصب والمبتدأ وجوباً.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿تَبْيَاناً﴾: يجوز أن يكون في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله وهو مصدر، ولم يَجِءْ من المصادر على هذه الزنة إلا لفظان: هذا وتلقاء، وفي الأسماء كثير نحو: التَّمْسَاح والتَّمْثَال. وأما المصادر فقياسها فتح الأول دلالة على التكثير كالتطواف والتجوال. وقال ابن عطية^(٤): «إن التَّيَّان اسم وليس بمصدر»، والنحويون على خلافه.

قوله: «للمسلمين» متعلق بـ «بُشْرَى»، وهو متعلق من حيث المعنى بـ «هدى ورحمة» أيضاً. وفي جواز كون هذا من التنازع نظر من حيث لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بالمعطوف حال إعمالك غير الثالث فتأمل. وقياس مَنْ جَوَزَ التنازع في فعل التعجب والتزم إعمال الثاني لثلا يلزم الفصل أن يُجَوَزَ هذا على هذه الحالة.

(١) البحر ٥٢٦/٥ - ٥٢٧، وقال في المحرر ٤٩١/٨: إنها رواية يعقوب عنه.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٩/٤.

(٣) المحرر ٤٩١/٨. (٤) المحرر ٤٩٣/٨.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾: مصدر مضاف لمفعوله ولم يذكر متعلقات العدل والإحسان والبغي ليعم جميع ما يُعدّل فيه، ويحسن به إليه، ويُبغى فيه؛ فلذلك لم يذكر المفعول الثاني للإيتاء، ونصّ على الأول حَضاً عليه لإدلائه بالقرابة، فإنّ إيتاءه صدقة وصلة.

قوله: «يَعْظُكُمْ» يجوز أن يكون مستأنفاً في قوة التعليل للأمر بما تقدّم، أي: إنّ الوعظ سبب في أمره لكم بذلك. وجوّز أبو البقاء^(١) أن يكون حالاً من الضمير في «يُنْهَى»، وفي تخصيصه الحال بهذا العامل فقط نظراً؛ إذ يظهر جعله حالاً من فاعل «بأمر» أيضاً، بل أولى؛ فإنّ الوعظ يكون بالأوامر والنواهي، فلا خصوصية له بالنهي.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾: متعلّق بفعل النهي. والتوكيد مصدر وكُد يُوكَد بالواو، وفيه لغة أخرى: أكّد يُوكَد بالهمز، وهذا كقولهم: ورّخت الكتاب وأرّخته، وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحق^(٢)؛ لأنّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادّعاء كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر.

وتبع مكي^(٣) الزجاج في ذلك ثم قال: «ولا يحسن أن يقال: الواو بدل من الهمزة، كما لا يحسن أن يقال ذلك في «أحد»؛ إذ أصله «وحد»، فالهمزة بدل من الواو. يعني أنه لا قائل بالعكس، وكذلك تبعه في ذلك الزمخشري^(٤) أيضاً. و«توكيدها» مصدر/ مضاف لمفعوله.

(١) لم يرد هذا في مطبوعة «الإملاء».

(٢) معاني القرآن ٢١٧/٣. وهو الزجاج.

(٣) المشكل ٢٠/٢.

(٤) الكشف ٤٢٥/٢.

– النحل –

وأدغم أبو عمرو الدال في التاء، ولا ثاني له في القرآن، أعني أنه لم تُدغم دال مفتوحة بعد ساكن^(١) إلا في هذا الحرف.

قوله: «وقد جعلتم» الجملة حال: إما من فاعل «تَنقَضُوا»، وإما من فاعل المصدر، وإن كان محذوفاً.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿أُنكَاثًا﴾: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه حال من «غزَلها». والأنكاث: جمع نَكَث بمعنى مَنكُوث، أي: منقوض. والثاني: أنه مفعول ثانٍ لتضمين «نَقَضْتُ» معنى «صَيَّرْتُ». وجوز الزجاج^(٢) فيه وجهاً ثالثاً وهو: النصب على المصدرية؛ لأنَّ معنى نَقَضْتُ: نَكَّثْتُ، فهو مُلاقٍ لعامله في المعنى.

قوله: «تَتَّخِذُونَ» يجوز أن تكون الجملة حالاً من واو «تكونوا» أو من الضمير المستتر في الجار، إذ المعنى: لا تكونوا مُشبهين كذا حال كونكم متَّخذين.

قوله: «دَخَلًا بينكم» هو المفعول الثاني لـ «تَتَّخِذُونَ». والدَّخَلُ: الفساد والدَّغْلُ^(٣). وقيل: «دَخَلًا»: مفعول من أجله. وقيل: الدَّخَلُ: الدخال في الشيء ليس منه.

قوله: «أَنْ تكونَ»، أي: بسبب أَنْ تكونَ، أو مخافة أَنْ تكونَ. و«تكونَ» يجوز أَنْ تكونَ تامةً، فتكون «أُمَّةٌ» فاعلها، وأن تكونَ ناقصةً، فتكون «أُمَّةٌ» اسمها، و«هي» مبتدأ، و«أَرَبِيٌّ» خبره. والجملة في محلِّ

(١) الدال المفتوحة دال «بَعْدَ»، والساكن العين فيها. وانظر: الإتحاف ١/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧.

(٣) الدغل: عيب في الأمر يفسده.

— النحل —

نصب على الحال، على الوجه الأول، وفي موضع الخبر على الثاني .
وجوز الكوفيون أن تكون «أمة» اسمها، و«هي» عماد، أي: ضمير فصل،
و«أربى» خبر «تكون»، والبصريون لا يجيزون ذلك^(١) لأجل تنكير الاسم،
فلو كان الاسم معرفة لجاز ذلك عندهم .

قوله: «به» يجوز أن يعود الضمير على المصدر المنسبك من «أن
تكون» تقديره: إنما يتلوكم الله بكون أمة، أي: يختبركم بذلك . وقيل: يعود
على «الربا» المدلول عليه بقوله «هي أربى» وقيل: على الكثرة، لأنها في
معنى الكثير . قال ابن الأنباري: «لما كان تأنيثها غير حقيقي حُمِلَتْ على
معنى التذكير، كما حُمِلَتْ الصيحة على الصياح» ولم يتقدم للكثرة لفظ،
ولما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله «هي أربى» .

آ . (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَتَزَلْ﴾: منصوب بإضمار «أن» على
جواب النهي .

قوله: «بما صدّدتم»: «ما» مصدرية، و«صدّدتم» يجوز أن يكون من
الصدود، وأن يكون من الصّد، ومفعوله محذوف . ونُكِرَتْ «قَدَمٌ»: قال
الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ وُحِّدَتِ الْقَدَمُ وَنُكِرَتْ؟ قلت: لاستعظام أن
تَزَلَّ قَدَمٌ واحدةً عن طريق الحق بعد أن ثَبَّتَ عليه فكيف بأقدام كثيرة؟» .

قال الشيخ^(٣): «الجمع تارة يُلْحَظُ فيه المجموع من حيث
هو مجموع، وتارة يُلْحَظُ فيه كل فردٍ فردٍ . فإذا لُوْحِظَ فيه المجموع كان

(١) قال سيوريه: «هذا باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً، ويكن بمنزلة اسم
مبتداً . . . لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة» . انظر: الكتاب ٣٩٧/١ .

(٢) الكشف ٤٢٧/٢ .

(٣) البحر ٥٣٢/٥ - ٥٣٣ .

الإِسْنَادُ معتبراً فيه الجمعيّة، وإذا لُوْحِظَ فيه كُلُّ فَرْدٍ فَرْدٍ كَانَ الإِسْنَادُ مطابقاً للفظ الجمع كثيراً، فَيُجْمَعُ ما أُسْنَدَ إليه، ومطابقاً لكلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ فَيُفْرَدُ، كقوله تعالى: «وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ» لَمَّا كَانَ لُوْحِظَ فِي قَوْلِهِ «لَهُنَّ» معنى لكلِّ واحدة، ولو جاء مُراداً به الجمعيّة أو الكثيرُ في الوجهِ الثاني لَجُمِعَ المتكأ، وعلى هذا المعنى يُحْمَلُ قول الشاعر^(١):

٣٠١٥- فَإِنِّي وَجَدْتُ الضَّامِرِينَ مُتَاعُهُمْ يَمُوتُ وَيَفْنَى فَارْضِيخِي مِنْ وَعَائِيَا

أي: رأيتُ كُلَّ ضامِرٍ؛ ولذلك أَفْرَدَ الضميرَ في «يَمُوتُ وَيَفْنَى» ولَمَّا كَانَ المعنى: لا يَتَّخِذُ كُلُّ واحدٍ منكم جاء «فَتَزِلُّ قَدَمٌ»، مراعاةً لهذا المعنى، ثم قال: وَتَذَوُّقُوا، مراعاةً للمجموع [أو]^(٢) لِلْفَتْحِ الجمع على الوجهِ الكثيرِ إذا قلنا: إن الإِسْنَادَ لكل فردٍ فردٍ، فتكون الآية قد تعرَّضَتْ للنهي عن اتخاذ الأَيْمَانِ دَخَلاً باعتبار المجموع، وباعتبار كل فردٍ فردٍ، ودَلَّ على ذلك بإفراد «قَدَمٌ» وبِجْمَعِ الضمير في «وَتَذَوُّقُوا».

قلت: وبهذا التقدير الذي ذكره الشيخ يفوت المعنى الجَزُلُ الذي اقتنصه أبو القاسم من تنكير «قَدَمٌ» وإفرادها. وأمَّا البيتُ المذكورُ فإنَّ النُحَوِينَ خَرَجَوْهُ على أن المعنى: يموت مَنْ نَمَّ، وَمَنْ ذُكِرَ، فأفرد الضمير لذلك لما لا لِمَا ذَكَرَ.

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾: مبتدأ وخبر. والنَّفَادُ:

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٥/٥٣٣، والمساعد ٨٨/١. قال ابن عقيل في المساعد: «أي يموتون فأفرد الضمير، كأنه قال: يموت من ذكره». وارضخي: أعطي.

(٢) زيادة من البحر.

الفناء والذهاب يقال^(١): نَفَذَ بكسر العين يَنْفِذُ بفتحها نَفَاداً وَنُفُوداً. وأما « نَفَذَ » بالذال المعجمة ففَعْلُهُ نَفَذَ بالفتح يَنْفِذُ بالضم، وسيأتي. ويقال: أَنْفَذَ القومُ: فَنِي زَادَهُمْ، وَخَصَّمُ مُنَافِذٌ، لِيُنْفِذَ حِجَّةَ صَاحِبِهِ، يقال: نَافَذْتُهُ فَنَفَذْتُهُ.

وقوله « باقٍ » قد تقدّم الكلام في الوقف عليه في الرعد^(٢).

قوله: « وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا^(٣) » ابن كثير وعاصم وابن ذكوان « وَلَنَجْزِيَنَّ » بنون العظمة، التفتاتاً من الغيبة إلى التكلم. وتقدّم تقرير الالتفات. والباقون [ب/٥٦٣] بياء الغيبة رجوعاً إلى الله لتقدّم ذكره العزيز في قوله تعالى / « وما عند الله باقٍ ».

وقوله: « بأحسن ما كانوا » يجوز أن تكون أفعل على بابها من التفضيل، وإذا جازاهم بالأحسن فلأن يُجَازِيَهُم بالحسن من باب الأولى. وقيل: ليست للتفضيل، وكأنهم قرأوا من مفهوم أفعل؛ إذ لا يلزم من المجازاة بالأحسن المجازاة بالحسن. وهو وهم لما تقدّم من أنه من مفهوم الموافقة بطريق الأولى.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿ مِنْ ذَكَرٍ ﴾: « مِنْ » للبيان فتعلق بمحذوف، أي: أعني مِنْ ذَكَرٍ. ويجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعل « عَمِلَ ». قوله: « وهو مؤمن » جملة حالية أيضاً.

(١) انظر: المفردات ٥٠٠.

(٢) وقف ابن كثير عليها بالياء. انظر: الإتحاف ١٨٩/٢. وانظر: الدر المصون: الزوقة ٥٢٦ أ.

(٣) البحر ٥٣٣/٥، الإتحاف ١٨٩/٢، القرطبي ١٧٣/١، الحجة ٣٩٣، السبعة ٣٧٥.

قوله: «وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ» راعى معنى «مَنْ» فَجَمَعَ الضميرَ بعد أن راعى لفظها فَأَفْرَدَ فِي «فَلَنُحْيِيَنَّهُ» وما قبله، وقرأ العامة «وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ» بنون العظمة مراعاة لما قبله. وقرأ ابنُ عامر^(١) في رواية بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكونَ على إضمارِ قَسَمٍ ثانٍ، فيكونَ من عطفِ جملةٍ قَسَمِيَّةٍ على قَسَمِيَّةٍ مثلها، حَذَفْنَا وبقي جواباها.

ولا جائز^(٢) أن يكونَ مِنْ عطفِ جوابٍ على جوابٍ لإفضائه إلى إخبارِ المتكلم عن نفسه بإخبارِ الغائب، وهو لا يجوزُ. لو قلت: «زيد قال^(٣)»: واللَّهِ لَأُضْرِبَنَّ هَذَا وَلَيَنْفِيَنَّهَا» تريد: وَلَيَنْفِيَنَّهَا زَيْدٌ، لم يَجْزُ. فَإِنْ أَضْمَرْتُ قَسَمًا آخَرَ جاز، أي: وقال: واللَّهِ لَيَنْفِيَنَّهَا؛ لأنَّ لك في مثلِ هذا التركيبِ أن تحكي لفظه، ومنه «وَلَيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى»^(٤) وأن تحكي معناه، ومنه «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا»^(٥) ولوجاء على اللفظ لقل: ما قلنا.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾: أي: فإذا أَرَدْتَ، فأضمرت الإرادة. قال الزمخشري^(٦): «لأنَّ الفعلَ يوجد عند القصدِ والإرادة من غير فاصلٍ وعلى حسبه، فكان منه بسببِ قوي وملاسةٍ ظاهرة». وقال ابن عطية^(٧): «ف» إذا^(٨) وَصْلَةٌ بين الكلامين، والعربُ تستعملها في مثل

(١) في البحر ٥٣٤/٥، والمحزر ٥٠٥/٨: قراءة نافع في رواية عنه.

(٢) انظر: البحر ٥٣٤/٥.

(٣) البحر: «قلت»، وغير واضحة في نسخة الأصل.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٦) الكشف ٤٢٨/٢.

(٧) المحزر ٥٠٧/٨.

(٨) عبارة المحزر: الفاء في «فإذا» واصلة.

- النحل -

هذا، وتقدير الآية: فإذا أَخَذْتَ في قراءة القرآن فاستَعِذْ. قلت: وهذا هو مذهب الجمهور من القراء والعلماء، وقد أخذ بظاهر الآية، فاستعاذ بعد أن قرأ، من الصحابة أبو هريرة، ومن الأئمة مالك وابن سيرين، ومن القراء حمزة.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿بِهِ يُشْرِكُونَ﴾: يجوز أن يعود الضمير على الشيطان، وهو الظاهر؛ لتحد الضمائر. والمعنى: والذين هم مشركون بسببه. وقيل: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله. ويجوز أن يعود على «ربهم».

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها اعتراضية بين الشرط وجوابه. والثاني: أنها حالية، وليس بظاهر. وقوله: «إنما أنت مُفْتَرٍ» نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراء بأنواع من المبالغات: الحصر والخطاب واسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار. ومفعول «لا يَعْلَمُونَ» محذوف للعلم به، أي: لا يعلمون أن في نسخ الشرائع وبعض القرآن حكماً بالغة.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ﴾: متعلق بـ «نَزَّلَهُ». و«هَدَى وبشرى» يجوز أن يكونا عطفاً على محل «لِيُثَبِّتَ» فيُنْصَبَانِ، أو على لفظه باعتبار المصدر المؤول فيَجْرَانِ. وقد تقدّم كلام^(١) الزمخشري في نظيرهما، وما ردّ به الشيخ، وما ردّ به عليه. وجوز أبو البقاء^(٢) ارتفاعهما خبري مبتدأ محذوف، أي: وهو هُدى، والجملة حال.

(١) انظر: الورقة ٥٥٨ ب من الدر المصون.

(٢) الإملاء ٨٥/٢.

وقرىء^(١) «لِيُثَبَّتَ» مخففاً مِنْ أَثَبَّتَ.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي﴾: العائمة على إضافة «لسان» إلى ما بعده. واللسان: اللغة. وقرأ^(٢) الحسن «اللسان» معرّفاً بآل، و«الذي» نعتٌ له. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: لا محلّ لها لاستئنافها، قاله الزمخشري^(٣). والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «يقولون»، أي: يقولون ذلك والحال هذه، أي: علّمهم بأعجوبة هذا البشر وإبانة عريّة هذا القرآن كان ينبغي أن يمنّهم من تلك المقالة، كقولك: «تَشْتُمُ فلاناً وهو قد أحسن إليك»، أي: وعلمك بإحسانه إليك كان يمنّك مِنْ شَتْمِهِ، قاله الشيخ^(٤). ثم قال: «وإنما ذهب إلى الاستئناف لا إلى الحال؛ لأنّ مِنْ مذهبه أن مجيء الحال جملة اسمية من غير وإشاذ، وهو مذهب مرجوح تبع فيه الفراء»^(٥).

و«أعجمي» خبرٌ على كلتا القراءتين. والأعجمي: مَنْ لم يتكلّم بالعربية. وقال الراغب^(٦): «العَجَمُ خلافُ العرب، والأعجميُّ منسوبٌ إليهم، والأعجم مَنْ في لسانه عَجَمَةٌ عربيّاً كان أو غيرَ عربي؛ اعتباراً بقلة فهمه من العُجَمَةِ»^(٧). والأعجميُّ منسوبٌ إليه، ومنه قيل للبهيمة «عَجَمَاء» من حيث

(١) نسبها ابن خالويه في الشواذ ٧٤ إلى أبي حيوة. وانظر: البحر ٥٣٦/٥.

(٢) المحتسب ١٢/٢، البحر ٥٣٦/٥، الشواذ ٧٤.

(٣) الكشف ٤٢٩/٢.

(٤) البحر ٥٣٧/٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٦٦/٢.

(٦) المفردات ٣٢٣.

(٧) المفردات: «عن العجم».

- النحل -

إنها لا تُبَيَّن، و«صلاة النهار عَجْماء»^(١)، أي: لا يُجهرُ فيها. والمعجم^(٢):
النَّوَى لاختفائه. وحروف المعجم^(٣)، قال الخليل: «الحروف المقطعة لأنها
أعجمية» قال بعضهم: معناه أنَّ الحروف المجردة لا تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه
الموصولة. وأعجمتُ الكتابَ ضدَّ أعربتُه، وأعجمتُه: أزلتُ عجمته كأشكيتُه،
أي: أزلتُ شكايته، وسيأتي لهذا أيضاً مزيدٌ بيانٍ إن شاء الله في الشعراء،
وحَم السجدة. وتقدَّم خلافُ القراء في «يُلجِدُون» في الأعراف^(٤).

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾: يجوز فيه أوجه،
أحدها: أن يكونَ بدلاً من «الذين لا يؤمنون»، أي: إنما يفترى الكذبَ مَنْ
كفر. الثاني: أنه بَدَلٌ مِنْ «الكاذبون». والثالث: / مِنْ «أولئك» قاله
الزمخشري^(٥)، فعلى الأول يكون قوله «وأولئك هم الكاذبون» جملةً معترضةً
بين البَدَلِ والمُبَدَلِ منه.

واستضعف الشيخ^(٦) الأوجه الثلاثة فقال: «لأنَّ الأولَ يقتضي أنه
لا يفترى الكذبَ إلا مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانه، والوجودُ يَقْضِي أَنَّ المفترى
مَنْ لا يؤمن، سواءً كفر بالله من بعدِ إيمانه، أم لا^(٧)، بل الأكثرُ الثاني
وهو المفترى» قال: «وأما الثاني فيؤولُ المعنى إلى ذلك؛ إذ التقديرُ:
وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم مَنْ كفر بالله من بعدِ إيمانه، والذين

(١) حديث الحسن. انظر: النهاية ١٨٧/٣.

(٢) وفيه لغة ثانية: عَجَم.

(٣) انظر: اللسان (عجم).

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٥.

(٥) الكشف ٤٣٠/٢.

(٦) البحر ٥٤٠/٥.

(٧) أي لم يؤمن قط.

لا يؤمنون هم المُفْتَرُونَ. وأمّا الثالثُ فكذلك؛ إذ التقديرُ: إنّ المشارَ إليهم هم مَنْ كَفَرَ بالله من بعد إيمانه، مُخْبِرًا عنهم بأنهم الكاذبون.

الوجه الرابع: أن ينتصبَ على الذمِّ، قاله الزمخشري^(١). الخامس: أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمِرٍ على الذمِّ أيضاً. السادس: أن يرتفعَ على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: فعلِهم غضبٌ لدلالة ما بعد «مَنْ» الثانيةِ عليه.

السابع: أنها مبتدأٌ أيضاً، وخبرُها وخبرُ «مَنْ» الثانيةِ أيضاً قوله «فعلِهم غَضَبٌ»، قاله ابن عطية^(٢)، قال: «إذ هو واحدٌ بالمعنى؛ لأنَّ الإخبارَ في قوله «مَنْ كَفَرَ بالله» إنما قَصَدَ به الصنفُ الشارحُ بالكفر». قال الشيخ^(٣): «وهذا وإن كان كما ذكر، إلا أنهما جملتان شرطيتان، وقد فصل بينهما بأداة الاستدراك، فلا بد لكلِّ واحدةٍ منهما على انفرادها من جوابٍ لا يشتركان فيه، فتقديرُ الحذفِ أَجْرَى على صناعةِ الإعرابِ، وقد ضَعُفُوا مذهبَ الأخفشِ في ادّعائه أَنَّ قوله «فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين»^(٤)، وقوله «فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ» جوابُ «أمّا»، و«إنَّ» هذا، وهما أداتا شرطٍ وَلَيْتَ إحداهما الأخرى».

(١) الكشف ٤٣٠/٢.

(٢) المحرر ٥١٦/٨.

(٣) البحر ٥٣٩/٥.

(٤) «فأمّا إن كان من المقرّبين فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وجنةٌ نعيم، وأمّا إن كان من أصحابِ اليمين فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين». الآيات ٨٨ — ٩١ من الواقعة. وقُدِّرَ الأخفش في «معاني القرآن» ٤٩٣، «فله رَوْحٌ وريحان» لـ «أمّا» الأولى، وقُدِّرَ «فيقال سلام لك» لـ «أمّا» الثانية.

- النحل -

الثامن: أن تكون « مَنْ » شرطية وجوابها مقدرٌ تقديره: فعلیهم غضبٌ؛ لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه. وقد تقدّم أن ابن عطية^(١) جعل الجزاء لهما معاً، وتقدّم الكلام معه فيه.

قوله: «إلا مَنْ أكره» فيه أوجه، أحدها: أنه مستثنى مقدّم من قوله «فعلیهم غضبٌ من الله»^(٢)، وهذا يكون فيه منقطعاً؛ لأنّ المكره لم يشرح بالكفر صدرًا. وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل: ليس بمقدّم فهو كقول لييد^(٤)»:

٣٠١٦- ألا كل شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

فظاهر كلامه يدلُّ على أن بيت لييد لا تقديم فيه، وليس كذلك فإنه ظاهرٌ في التقديم جداً.

الثاني: أنه مستثنى من جواب الشرط، أو من خبر المبتدأ المقدر، تقديره: فعلیهم غضبٌ من الله إلا مَنْ أكره، ولذلك قدر الزمخشري جزاء الشرط قبل الاستثناء، وهو استثناء متصل؛ لأنّ الكفر يكون بالقول من غير اعتقاد كالمكره، وقد يكون - والعياذ بالله - باعتقاد، فاستثنى الصنف الأول. قوله: «وقلبه مطمئن» جملةٌ حاليةٌ، أي: إلا مَنْ أكره في هذه الحالة.

قوله: «ولكن مَنْ شرح» الاستدراك واضح؛ لأنّ قوله: «إلا مَنْ أكره»

(١) المحرر ٨/٥١٦.

(٢) الأصل: «فأولئك علیهم غضبٌ» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٢/٨٦.

(٤) تقدم برقم (٣٨٤).

(٥) الكشف ٢/٤٣٠.

- النحل -

قد يَسْبِقُ الوهمُ إلى الاستثناء مطلقاً فاستدرك هذا . وقوله «وقلبه مطمئن» لا ينفي ذلك الوهم . و«مَنْ»^(١) : إما شرطية أو موصولة ، ولكن متى جُعِلَتْ شرطية فلا بدَّ من إضمار مبتدأ قبلها ؛ لأنه لا يليها^(٢) الجملُ الشرطية ، قاله الشيخ^(٣) ثم قال : «ومثله»^(٤) :

٣٠١٧ - ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

أي : ولكن أنا متى يَسْتَرْفِدُ وإنما لم تقعِ الشرطية بعد « لكن » لأنَّ الاستدراك لا يقع في الشُّروط . هكذا قيل ، وهو ممنوع .

آ . (١٠٧) قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ : مبتدأ وخبر ، كنظائر مَرَّتْ ، والإشارة بـ «ذلك» إلى ما ذُكِرَ من الغضبِ والعذاب ؛ ولذلك وُحِدَ كقوله : «بين ذلك»^(٥) و[قوله]^(٦) :

٣٠١٨ - كأنه في الجِلْدِ

وقد مرَّ ذلك .

آ . (١١٠) قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ : في خبر « إِنَّ » هذه ثلاثة أوجهٍ ، أحدها : أنه قوله «لَغُفُورٌ رَحِيمٌ» ، و«إِنَّ رَبَّكَ» . الثانيةُ واسمُها تأكيدٌ للأولى واسمُها ، فكانه قيل : ثم إِنَّ رَبَّكَ إِنَّ رَبَّكَ لغفورٌ

(١) في قوله «مَنْ شرح» .

(٢) أي «لكن» لا تلي «مَنْ» .

(٣) البحر ٥٣٩/٥ .

(٤) تقدم برقم (١٩٠) .

(٥) من الآية ٦٨ من البقرة . وانظر : الدر المصون ٤١٩/١ .

(٦) تقدم برقم (٥٣٩) .

رحيم، وحيثُذِ يجوز في قوله «للذين» وجهان: أن يتعلّق بالخبرين على سبيل التنازع، أو بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنه قيل: الغفران والرحمة للذين هاجروا. الثاني: أن الخبر هو نفس الجار بعدها كما تقول: إنَّ زيدا لك، أي: هو لك لا عليك بمعنى هو ناصرهم لا خاذلهم، قال معناه الزمخشري^(١) [ثم قال «كما يكون المَلِكُ للرجل لا عليه، فيكون مَحْمِيًّا مَنفُوعًا»^(٢)].

[٥٦٤/ب] الثالث: أن خبر الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، / يعني أنه محذوف لفظاً لدلالة ما بعده عليه، وهذا معنى قول أبي البقاء^(٣): «وقيل: لا خبر لـ «إنَّ» الأولى في اللفظ؛ لأنَّ خبر الثانية أغنى عنه» وحيثُذِ لا يَحْسُنُ رَدُّ الشيخ عليه بقوله^(٤): «وهذا ليس بجيدٍ لأنه ألغى حكم الأولى، وجعل الحكمَ للثانية، وهو عكس ما تقدّم ولا يجوز».

قوله: «مَنْ بعد ما فُتِنُوا» قرأ^(٥) ابنُ عامر «فَتَنُوا» مبنياً للفاعل، أي: فَتَنُوا أَنْفُسَهُمْ، فإن عاد الضميرُ على المؤمنين فالمعنى: فَتَنُوا أَنْفُسَهُمْ بما أَعْطُوا المشركين من القولِ ظاهراً، أو أنهم لَمَّا صبروا على عذابِ المشركين فكأنهم فَتَنُوا أَنْفُسَهُمْ، وإن عاد على المشركين فهو واضح، أي: فَتَنُوا المؤمنين.

والباقون «فُتِنُوا» مبنياً للمفعول. والضميرُ في «بعدها» للمصادرِ المفهومة من الأفعالِ المتقدمة، أي: مِنْ بعد الفتنة والهجرة والجهاد والصبر. وقال

(١) الكشف ٤٣٠/١.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش) والكشاف.

(٣) الإملاء ٨٦/٢.

(٤) البحر ٥٤١/٥.

(٥) السبعة ٣٧٦، البحر ٥٤١/٥، الإنحاف ١٩٠/٢، التيسير ٣٩٥.

ابن عطية^(١): «عائذ على الفتنة أو الفعلة أو الهجرة أو التوبة».

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾: يجوز أن ينتصب بـ «رحيم»، ولا يلزم من ذلك تقييد رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رجم في هذا اليوم فرحمته في غيره أولى وأحرى، وأن ينتصب بـ «اذكر» مقدرة، وراعى معنى «كل» فأنت الضمائر في قوله «تجادل» إلى آخره، ومثله^(٢):
 ٣٠١٩- جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل.....

إلا أنه زاد في البيت الجمع على المعنى، وقد تقدم ذلك أول هذا الموضوع. وقوله «وهم لا يظلمون» حمل على المعنى فلذلك جمع.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿وَالْخَوْفِ﴾: العامة على جرّ «الخوف» نسقاً على «الجوع»، وروى^(٣) عن أبي عمرو نصبه، وفيه أوجه، أحدها: أن يعطف على «لباس». الثاني: أن يعطف على موضع «الجوع»؛ لأنه مفعول في المعنى للمصدر. التقدير: «أن ألبسهم الجوع والخوف»، قاله أبو البقاء^(٤)، وهو بعيد؛ لأنّ اللباس اسم ما يلبس، وهو استعارة بليغة كما سأنبهك عليه. الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل قاله أبو الفضل الرازي. [الرابع: أن يكون على حذف مضاف، أي: ^(٥) ولباس

(١) المحرر ٥٢٥/٨.

(٢) تقدم برقم (٢٤٨).

(٣) وهي رواية علي بن نصر وآخرين عنه، ورواية اليزيدي وغيره عنه بالجر. انظر: السبعة ٣٧٦، والإتحاف ١٩٠/٢، والبحر ٥٤٣/٥، والقرطبي ١٩٤/١٠.

(٤) الإملاء ٨٦/٢.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

الخوف، ثم حُذِفَ وأقيم [المضاف إليه] ^(١) مُقَامَهُ قاله الزمخشري ^(٢).
 ووجه الاستعارة ما قاله الزمخشري ^(٣)، فإنه قال: «فإن قُلْتَ: الإِذاقَةُ
 واللباسُ استعارتان فما وجهُ صِحَّتِهِمَا؟ والإِذاقَةُ المستعارةُ مُوقَّعةٌ على اللباسِ
 المستعار فما وجهُ صِحَّةِ إيقاعِها عليه؟ قلت: الإِذاقَةُ جَرَتْ عندهم مَجْرَى
 الحقيقةِ لشيوعِها في البلايا والشدائد وما يَمَسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانُ
 البؤسَ والضَّرَّ، وأذاقه العذابُ، شَبَّهَ ما يُدْرِكُ مِنْ أثرِ الضرِّ والألمِ بما يُدْرِكُ
 مِنْ طَعْمِ المرِّ والبَشَعِ، وأمَّا اللباسُ فقد شَبَّهَ به لاشتمالِهِ على اللباسِ
 ما غَشِيَ الإنسانَ والتبسَ به من بعضِ الحوادثِ. وأمَّا إيقاعُ الإِذاقَةِ على
 لباسِ الجوعِ والخوفِ فلأنه لَمَّا وقعَ عبارةً عَمَّا يُغَشَى منهما ويُلبَسُ، فكأنه
 قيل: فأذاقهم ما غَشِيهم من الجوعِ والخوفِ. ولهم في هذا طريقان،
 أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له كما نَظَرَ إليه ههنا، ونحوه قول
 كثير ^(٤):

٣٠٢٠- غَمَرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلِقَتْ لَضَحَكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ

استعار الرداء للمعروف لأنه يَصُونُ عِرْضَ صاحبه صَوْنَ الرداء لما يُلقَى
 عليه، ووصفه بالغمر الذي هو وصفُ المعروف والنوال، لا وصفُ الرداء،
 نظراً إلى المستعار له. والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار كقوله ^(٥):

(١) زيادة من (ش). (٢) الكشف ٤٣٢/٢.

(٣) الكشف ٤٣١/٢.

(٤) ديوانه ٢٨٨، واللسان (غمس)، والمشوف المعلم ٥٥٤/٢. وغمر الرداء: كثير
 المعروف، ورقاب المال: أنفسه. وغلقت: حصلت للموهوب له ويُس من ردها.

(٥) لم أهتم إلى قائلهما، وهما في الكشف ٤٣٢/٢، وشرح شواهد ٤٠٩/٤.

والاعتجار: الاعتماد. قال في شرح شواهد الكشف: «والمعنى: ينازعني هذا
 الرجل سيفي الذي أصون به نفسي وعرضي. فقلت له: أمهل في هذه المنازعة

- النحل -

٣٠٢١- يُنَازِعَنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرِو بْنِ بَكْرٍ
لِي الشَّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونَكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشْطَرٍ

أراد بردائه سيفه ثم قال: «فاعتجر منه بشطر» فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال: «فكساهم لباس الجوع والخوف»، ولقال كثير: «صافي الرداء إذا تبسم». انتهى. وهذا نهاية ما يُقال في الاستعارة.

وقال ابن عطية^(١): «لما باشرهم ذلك صار كاللباس، وهذا كقول الأعشى^(٢)»:

٣٠٢٢- إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى جِيدَهَا تَثَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسًا

ومثله قوله تعالى: «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ / لهنَّ»^(٣)، ومثله قول [أ/٥٦٥] الشاعر^(٤):

٣٠٢٢- وَقَدْ لَبَسْتُ بَعْدَ الزَّبِيرِ مُجَاشِعٌ
لِبَاسَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدِّمَا

كَأَنَّ الْعَارَ لَمَّا بَاشَرَهُمْ وَلَصِقَ بِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَبَسُوهُ.
وقوله: «فأذاقهم» نظير قوله تعالى: «دُقْ إِنَّكَ [أنت] العزيزُ

لأنني أفاسمك في هذا الطرف الذي في يميني وهو قائم السيف فخذ فاعتجر بطرفه الآخر وهو صدره، واشتر به رأسك».

(١) المحرر ٥٢٨/٨.

(٢) تقدم برقم (٨٦١). والقائل هو النابغة الجعدي لا الأعشى.

(٣) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٤) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٤٦، والمحرر ٥٢٨/٨، والبحر ٥٤٣/٥.

الكریم»^(١)، ونظیر قول الشاعر^(٢):

۳۰۲۳- دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْشُ وَذُقْ

وفي قراءة عبد الله «فأذاقها الله الخوف والجوع»، وفي مصحف أبي «لباس الخوف والجوع».

وقوله: «بأنعم الله» أتى بجمع القلّة، ولم يقل «ينعم الله» جمع كثرة تنبيهاً بالأدنى على الأعلى؛ لأنّ العذاب إذا كان على كفران الشيء القليل فكونه على النعم الكثيرة أولى.

و «أنعم» فيها قولان، أحدهما: أنها جمع «نعمة» نحو: شدة: أشد. قال الزمخشري^(٤): «جمع» نعمة «على ترك الاعتداد بالتاء كدُرْع وأدُرْع». وقال قطرب^(٥): «هي جمع نُعم، والنُّعم: النعيم، يقال: «هذه أيام طُعمٍ ونُعم». وفي الحديث^(٦): «نادى مُنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمؤسم بمنى: «إنها أيام طُعمٍ ونُعمٍ فلا تصوّموا».

قوله: «بما كانوا» يجوز أن تكون مصدرية، أو بمعنى الذي، والعائد

(١) الآية ٤٩ من الدخان.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في المحرر ٥٢٩/٨، والبحر ٥٤٣/٥. وحسا الطائر الماء: شربه.

(٣) البحر ٥٤٣/٥ - ٥٤٤.

(٤) الكشف ٤٣١/٢.

(٥) انظر: المحرر ٥٢٧/٨.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٣٦٩/١. وفي المسند ٢٢٩/٢ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام طعمٍ وذكر الله. قال مرة: أيام أكل وشرب».

محذوف، أي: بسبب صنعمهم أو بسبب الذي كانوا يصنعونه. والواو في «يَصْنَعُونَ» عائدة على أهل المعذَّب. قيل: قرية، وهي نظيرة قوله «أوهم قائلون»^(١) بعد قوله «وكم من قرية أهلكناها».

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾: صرَّح هنا بالنعمة لتقدُّم ذِكْرها مع مَنْ كفر بها، ولم يَجِئْ ذلك في البقرة، بل قال: «وَاشْكُرُوا لِلَّهِ»^(٢) لَمَّا لم يتقدَّم ذلك، وتقدَّم نظائرها هنا.

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾: العائمة على فتح الكاف وكسر الذال ونصب الباء. وفيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على المفعول به وناصبه «تَصِفُ» و«ما» مصدرية، ويكون معمول القول الجملة من قوله «هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ» و«لِمَا تَصِفُ» علة للنهي عن القول بذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ لأجل وَصْفِ أَلْسِنَتِكُمُ الْكَذِبَ، وإلى هذا نحا الزَّجَّاجُ^(٣) والكسائي، والمعنى: لا تُحَلِّلُوا ولا تُحَرِّمُوا لأجل قولٍ تَنطِقُ به أَلْسِنَتُكُمْ من غير حُجَّةٍ.

الثاني: أن ينتصب^(٤) مفعولاً به للقول، ويكون قوله: «هَذَا حَلَالٌ» بدلاً من «الكذب» لأنه عينه، أو يكون مفعولاً بمضمر، أي: فيقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، و«لِمَا تَصِفُ» علة أيضاً، والتقدير: ولا تقولوا الكذب

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الآية ١٧٢ من البقرة «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا

لله ...».

(٣) معاني القرآن ٢٢٢/٣.

(٤) أي «الكذب».

- النحل -

لوصفِ ألسنتِكُم. وهل يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازعِ على هذا الوجهِ، وذلك: أن القولَ يَطْلُبُ «الكذب» و«تَصِفُ» أيضاً يطلبه، أي: ولا تَقُولُوا الكذبَ لما تصفه ألسنتُكم؟ فيه نظرٌ.

الثالث: أن ينتصبَ على البديلِ من العائدِ المحذوفِ على «ما» إذا قلنا: إنها بمعنى الذي؛ التقدير: لما تصفه، ذكر ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء^(١). الرابع: أن ينتصبَ بإضمارِ أعني، ذكره أبو البقاء^(٢)، ولا حاجةَ إليه، ولا معنى عليه.

وقرأ^(٣) الحسن وابن يعمر وطلحةُ «الكذب» بالخفضِ وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من الموصولِ، أي: ولا تقولوا لوصفِ ألسنتِكُم الكذبَ، أولُ الذي تصفه ألسنتُكم الكذبَ، جعله نفسَ الكذبِ لأنه هو. والثاني: ذكره الزمخشري^(٤) أن يكونَ نعتاً لـ «ما» المصدرية. وردَّه الشيخ^(٥): بأنَّ النحاةَ نصُّوا على أن المصدرَ المنسبَ مِنْ أَنْ والفعلَ لا يُنْعَتُ، لا يُقال: «يعجبني أن تخرجَ السريعُ» ولا فرقٌ بين هذا وبين باقي الحروفِ المصدرية.

وقرأ^(٦) ابن أبي عبلة ومعاذ بن جبل بضمِّ الكاف والذال، ورفعِ الباءِ

(١) الإملاء ٨٦/٢.

(٢) الإملاء ٨٦/٢.

(٣) الإنحاف ١٩٠/٢، البحر ٥٤٥/٥، القرطبي ١٩٦/١٠، المحتسب ١٢/٢.

(٤) الكشف ٤٣٣/٢.

(٥) البحر ٥٤٥/٥، وقال بعد هذا: «بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به، وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب».

(٦) المحتسب ١٢/٢، البحر ٥٤٥/٥، القرطبي ١٩٦/١٠.

صفةً للآلسنة كَصُبُورٍ وَصُبِيرٍ، أو جمع كاذِبٍ كشَارِفٍ وَشُرُفٍ^(١)، أو جمع « كِذَابٍ » نحو: كِتَابٌ وَكُتِبَ.

وقرأ مُسَلِّمَةُ بْنُ مُحَارِبٍ فيما نقله ابن عطية^(٢) كذلك، إلا أنه نصب الباء، وفيه ثلاثة أوجه، ذكرها الزمخشري^(٣). أحدها: أن تكون منصوبةً على الشتم، يعني وهي في الأصل نعتٌ للآلسنة كما في القراءة قبلها. الثاني: أن تكون بمعنى الكلام الكواذب، يعني أنها مفعولٌ بها، والعامل فيها: إمَّا « تَصِفُ »، وإمَّا القول/ على ما مرَّ، أي: لا تقولوا الكلام الكواذب، [٥٦٥/ب] أو لما تَصِفُ ألسنتكم الكلام الكواذب. الثالث: أن يكون جمع الكِذَابِ مِنْ قولك « كَذِبَ كِذَابًا » يعني فيكون منصوباً على المصدر؛ لأنه مِنْ معنى وَصَفَ الآلسنة فيكون نحو: كُتِبَ في جمع كِتَابٍ، وقد قرأ الكسائي: « ولا كِذَابًا »^(٤) بالتخفيف كما سيأتي في النبأ.

قوله: « لِيَتَفَتَرُوا » في اللام ثلاثة أوجه، أحدها: قال الواحدي: « إنه بدلٌ مِنْ «لِما تَصِفُ» لأنَّ وصفهم الكذب هو افتراءٌ على الله ». قال الشيخ^(٥): « فهو على تقدير جعلٍ « ما » مصدريةً، أمَّا إذا كانت بمعنى الذي فاللام فيها ليست للتعليل فيبدل منها ما يُفهمُ التعليل، وإنما اللام في «لِما » متعلقةٌ بـ « لا تقولوا » على حَدِّ تَعَلُّقِها في قولك: لا تقولوا لِما أَحَلَّ اللَّهُ: هذا

(١) الشارف من الدواب: الميسر. وثمة جموع أخرى. شوارف وشُرُف وشُرُوف. انظر: اللسان (شرف).

(٢) المحرر ٥٣٦/٨ «الكُذْبُ».

(٣) الكشاف ٤٣٣/٢.

(٤) الآية ٣٥ من النبأ. وانظر: السبعة ٦٦٩.

(٥) البحر ٥٤٥/٥ - ٥٤٦.

- النحل -

حرام، أي: لا تُسَمُّوا الحلالَ حراماً وكما تقول: لا تقلْ لزيدٍ عمراً، أي: لا تُطلِّقْ عليه هذا الاسم». قلت: وهذا وإن كان ظاهراً، إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل، وإن كانت بمعنى الذي.

الثاني: أنها للصيرورة إذ لم يفعلوه لذلك الغرض.

الثالث: أنها للتعليل الصريح، ولا يبعد أن يصدر عنهم مثل ذلك.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، و«قليل» خبره، وفيه نظرٌ للابتداء بكرةٍ من غير مُسَوِّغ. فإن ادَّعي إضافته نحو: متاعهم قليل، فهو بعيدٌ جداً. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: بَقَاؤُهُمْ^(١) أو عَيْشُهُمْ^(٢) أو منفعتُهُمْ^(٣) فيما هم عليه.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: متعلِّقٌ بـ «حَرَّمْنَا» أو بـ «قَصَصْنَا» والمضافُ إليه «قَبْلُ» تقديرُه: وَمِنْ قَبْلِ تَحْرِيمِنَا عَلَى أَهْلِ مِلَّتِكَ.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾: أي: مِنْ بَعْدِ عَمَلِ السَّوْءِ والتوبة والإصلاح، وقيل: على الجهالة. وقيل: على السوء؛ لأنه في معنى المعصية.

و«بجهالة» حالٌ مِنْ فاعِلِ «عَمِلُوا».

(١) وهو تقدير العكبري في الإملاء ٨٧/٢.

(٢) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٥٣٨/٨.

(٣) وهو تقدير الزمخشري في الكشاف ٤٣٣/٢.

آ. (١٢٠) قوله تعالى: ﴿أُمَّةٌ﴾: تُطْلَقُ الْأُمَّةُ^(١) على الرجل الجامع لخصالٍ محمودة. وقيل: فُعْلَةٌ تدل على المبالغة، وإلى المعنى الأول نَظَرَ ابْنُ هَانِيٍّ في قوله^(٢):

٣٠٢٤- وليس لله بِمُسْتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمُ فِي وَاحِدٍ

آ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿شَاكِرًا﴾: يجوز أن يكون خبراً ثالثاً، أو حالاً مِنْ أَحَدِ الضَّمِيرَيْنِ فِي «قَانِتًا» أو «حَنِيفًا».

قوله: «لِأَنْعَمِهِ» يجوز تعلُّقه بـ «شَاكِرًا» أو بـ «اجْتَبَاهُ»، و «اجْتَبَاهُ»: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ آخر لـ كان. و «إِلَى صِرَاطٍ» يجوز تعلُّقه بـ «اجْتَبَاهُ» وبـ «هَدَاهُ» على قاعدة التنازع.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا﴾: قال الزمخشري^(٣): «فِي «ثُمَّ» هذه ما فيها مِنْ تعظيم منزلته وإجلالٍ مَحَلَّه، والإيذانُ بأنَّ أَشْرَفَ ما أُوتِيَ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ مِنَ الْكِرَامَةِ وَأَجَلُّ ما أُولِيَ مِنَ النِّعْمَةِ اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤) مِنْ قَبْلِ أَنِهَا دَلَّتْ عَلَى تَبَاعُدِ هَذَا النِّعَةِ فِي الرِّبَةِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ النُّعُوتِ الَّتِي أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا».

قوله: «أَنْ اتَّبَعَ» يجوز أن تكون المفسرة، وأن تكون المصدرية فتكون مع منصوبها مفعول الإيحاء.

(١) انظر: البحر ٥/٥٤٧.

(٢) وهو أبو نواس، ديوانه ٣٤٩/١، دلائل الإعجاز ١٥٢، والبحر ٥/٥٤٧.

(٣) الكشف ٢/٤٣٤.

(٤) عبارة الكشف «اتباع ملته» وكتبها السمين ثم شطبها.

– النحل –

قوله: « حنيفاً » حال، وتقدم تحقيقه في البقرة^(١). وقال ابن عطية^(٢): « قال مكي^(٣): ولا يكون – يعني حنيفاً – حالاً من « إبراهيم » لأنه مضاف إليه، وليس كما قال؛ لأن الحال قد تعمل فيها حروف الجر إذا عملت في ذي الحال كقولك « مررتُ بزيد قائماً ». قلت: ما ذكره مكي من امتناع الحال من المضاف إليه فليس^(٤) على إطلاقه لما تقدم تفصيله في البقرة^(٥). وأما قول ابن عطية: إن العامل الخافض فليس كذلك، إنما العامل ما تعلق به الخافض، ولذلك إذا حُذِفَ الخافض، نُصِبَ مخفوضه.

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ﴾: العامة على بنائه للمفعول، وأبو حيوة^(٦) على بنائه للفاعل، « السَّبَبُ » مفعول به.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿ ادْعُ ﴾: يجوز أن يكون مفعوله مراداً، أي: ادعُ الناس، وأن لا يكون، أي: افعل الدعاء. و« بالحكمة » حال، أي: ملتسباً بها.

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا ﴾: العامة على المُفَاعَلة، وهي بمعنى فَعَلَ كسافر، وابن سيرين^(٧) « عَقَّبْتُمْ » بالتشديد بمعنى: قَفَّيْتُمْ فَقَفُّوا بمثل ما فعل بكم. وقيل: تَبَعْتُمْ^(٨). والباء مُعَدِّيَّةٌ، وفي قراءة ابن سيرين: إمَّا

(١) الآية ١٣٥. وانظر: الدر المصون ١٣٦/٢.

(٢) المحرر ٥٤٣/٨.

(٣) المشكل ٢٢/٢.

(٤) على تقدير زيادة الفاء، أو توهم «أما» قبلها.

(٥) انظر: الدر المصون ١٣٦/٢.

(٦) الشواذ ٧٤، الإتحاف ١٩١/٢، البحر ٥٤٩/٥.

(٧) المحتسب ١٣/٢، البحر ٥٤٩/٥.

(٨) وهو تقدير ابن جني في المحتسب، والأول تقدير أبي حيان.

للسببية، وإمّا مزيدة.

قوله: « للصّابرين » يجوز أن يكون عاماً، أي: الصبرُ خيرٌ لجنس الصابرين، وأن يكون من وقوع الظاهر موقع المضر، أي: صبرُكم خيرٌ لكم.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِاللَّهِ﴾: أي: بمعونته فهي للاستعانة.

قوله: «في ضيق» ابن كثير^(١) هنا، وفي النمل^(٢)؛ بكسر الصاد، والباقون بالفتح. ف قيل: لغتان بمعنى في هذا المصدر، كالقول والقيل. وقيل: المفتوح مخفف من «ضيق» كميت في «ميت»، أي: في أمرٍ ضيق. وردّه الفارسي^(٣): بأنّ الصفة غير خاصة بالموصوف فلا يجوز ادعاء الحذف، ولذلك جاز: «مررت بكاتب» وامتنع «بأكل».

قوله: «مما يَمْكُرُونَ» متعلق بـ «ضيق». و «ما» مصدرية أو بمعنى الذي، والعائد محذوف.

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

(١) السبعة ٣٧٦. وقال: «وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر، عن نافع وخلف، عن المسيبي، عن نافع، وهو وهم في روايتهما جميعاً». وانظر: البحر ٥٥٠/٥، القرطبي ٢٠٣/١٠، الحجة ٣٩٥، النشر ٣٠٥/٢، الإنحاف ١٩١/٢.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) الحجة (خ) ٣٣٦/٣، فمذهب الفارسي كما بسطه في البحر ٥٥٠/٥ أنهما لغتان، لأنه لو كان مخففاً من «ضيق» لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول: «رأيت ضاحكاً»، فإنما تخصص الإنسان، ولو قلت: «رأيت بارداً» لم يَحْسُنْ، و «ضيق» لا يخص الموصوف.

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ﴾: قد تقدّم الكلام عليه مستوفى أول البقرة^(١). و«أُسْرِي» و«سَرَى» لغتان، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة هود^(٢)، وأن بعضهم خصَّ «أُسْرِي» بالليل. قال الزمخشري^(٣) هنا: «فإن قلت: الإسراء لا يكون إلا ليلاً فما معنى ذكّر الليل؟ قلت: أراد بقوله «ليلاً» بلفظ التنكير تقييداً لمدة الإسراء، وأنه أُسْرِي به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة؛ وذلك: أن التنكير دلّ على البعوضة، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة^(٤) «من الليل»، أي: بعضه كقوله: «وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ»^(٥). انتهى. فيكون «سَرَى» و«أُسْرِي» كـ «سَقَى» و«أَسْقَى» والهمزة ليست للتعدية، وإنما المُعْدِي الباء في «بعده»، وقد تقدّم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور، في البقرة خلافاً للمبرد^(٦).

(١) الآية ٣٢ من البقرة. الدر المصون ١/٢٦٥.

(٢) الآية ٨١ من هود. الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٣) الكشف ٢/٤٣٦. (٤) البحر ٦/٥.

(٥) الآية ٧٩ من الإسراء.

(٦) انظر: المغني ١٣٨، والدر المصون ١/١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١.

وزعم ابن عطية^(١) أن مفعول «أسرى» محذوف، وأن التعديّة بالهمزة فقال: «ويظهر أن «أسرى» مُعدّة بالهمزة إلى مفعول محذوف، أي: أسرى الملائكة بعبيده، لأنه يُلَقَّ أن يُسند «أسرى» وهو بمعنى «سرى» إلى الله تعالى؛ إذ هو فعلٌ يقتضي النقلة كمشي وجرى وأحضر وانتقل، فلا يحسن إسناد شيء من هذا مع وجود مندوحة عنه، فإذا وقع في الشريعة شيء من ذلك تأولناه نحو: أتيته هرولة^(٢).

قلت: وهذا كله إنما بناه اعتقاداً على أن التعديّة بالباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك، وقد تقدّم الرد على هذا المذهب في أول البقرة في قوله «ولو شاء الله لذهب بسمعهم»^(٣). ثم جَوَزَ أن يكون «أسرى» بمعنى «سرى» على حذف مضاف كقوله: «ذهب الله بنورهم»^(٤)، يعني فيكون التقدير: الذي أسرى ملائكته بعبيده، والحامل له على ذلك ما تقدّم من اعتقاد المصاحبة.

قوله: «ليلاً» منصوب على الظرف. وقد تقدّم فائدة تنكيره. و«من المسجد» لابتداء الغاية.

قوله: «حواله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على الظرف، وقد تقدّم

(١) انظر: البحر ٤/٦.

(٢) «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة». رواه البخاري. انظر: الفتح ١٣/٣٨٤، ١٥ باب قول الله تعالى: ويحذركم الله نفسه. من كتاب التوحيد. ورواه أحمد في مسنده ٢٥١/٢.

(٣) الآية ٢٠. وهذا سهو منه فحديثه عن المسألة جاء في الآية ١٧.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

تحقيقُ القولِ فيه أولُ البقرة^(١). والثاني : أنه مفعولٌ. قال أبو البقاء^(٢) : « أي : طَيِّبْنَا وَنَمَّيْنَا ». يعني ضَمَّنْهُ معنى ما يتعدَّى بنفسه، وفيه نظرٌ لأنه لا يَتَصَرَّفُ.

قوله : « لِنُرِيَهُ » قرأ العامةُ بنونِ العظمة جَرِيًّا على « بَارَكْنَا ». وفيهما التفاتان : مِنَ الغَيْبَةِ في قوله «الذي أسرى بعبد» إلى التَّكَلُّمِ في « بَارَكْنَا » و « لِنُرِيَهُ »، ثم التفتَ إلى الغَيْبَةِ في قوله «إنه هو» إن أعَدْنَا الضميرَ على اللّهِ تعالى وهو الصحيحُ، ففي الكلام التفاتان.

وقرأ^(٣) الحسن « لِنُرِيَهُ » بالياء مِنْ تحتُ أي الله تعالى، وعلى هذه القراءة يكون في هذه الآية أربعةُ التفاتات : وذلك أنه التفتَ أولاً مِنَ الغَيْبَةِ في قوله «الذي أسرى بعبد» إلى التَّكَلُّمِ في قوله «باركنا»، ثم التفتَ ثانياً مِنَ التَّكَلُّمِ في «باركنا» إلى الغيبة في «لِنُرِيَهُ» على هذه القراءة، ثم التفتَ بالياء من هذه الغيبة إلى التَّكَلُّمِ في «آياتنا»، ثم التفتَ رابعاً من هذا التَّكَلُّمِ إلى الغيبة في قوله «إنه هو» على الصحيح في الضمير أنه لله، وأما على قولٍ نقله أبو البقاء^(٤) أن الضمير في «إنه هو» للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، فلا يجيء ذلك، ويكون في قراءة العامة التفاتٌ واحدٌ، وفي قراءة الحسن ثلاثة. وهذا موضعٌ غريبٌ، وأكثرُ ما وَرَدَ الالتفاتُ [فيه] ثلاثُ مراتٍ على ما قال الزمخشري^(٥) في قولِ امرئ القيس :

٣٠٢٥- تطاولَ ليلُكَ بالإثمدِ

(١) على نحوٍ مختصر. الدر المصون ١/١٦١.

(٢) الإملاء ٨٧/٢.

(٣) الإنشاف ١٩٢/٢، البحر ٦/٦، الكشف ٤٣٧/٢. وقال ابن خالويه في الشواذ ٧٤: «قراءة الحسن «لنريه» بفتح النون» ولعله يعني فتح النون والراء.

(٤) الإملاء ٨٧/٢.

(٥) الكشف ٦٣/١، وتقدم قول امرئ القيس برقم (٦٤).

- الإسراء -

الآيات. وقد تقدّم النزاع معه في ذلك، وبعض ما يُجاب به عنه أول الفاتحة^(١).

ولو ادّعى مُدّع أن فيها خمسة التفاتات^(٢) لاحتاج في دفعه إلى دليل واضح، والخامس: الالتفات من «إنه هو» إلى التكلم في قوله «وَأَتَيْنَا موسى» الآية.

والرؤية هنا بصرية. وقيل: قلبية وإليه نحا ابن عطية، فإنه قال^(٣): «ويُحتمل أن يريد: لِنُرِي محمداً للناس آيةً، أي: يكون النبي صلى الله عليه وسلم آيةً في أن يصنع الله ببشر هذا الصنع» فتكون الرؤية قلبية على هذا.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تُعطف هذه الجملة على الجملة السابقة من / تنزيه الربّ تبارك وتعالى ولا يلزم في عطف الجمل مشاركة في خبر ولا غيره. الثاني: قال العسكري^(٤): إنه معطوف على «أسرى». واستبعده الشيخ^(٥). ووجه

(١) انظر: الدر ٥٨/١.

(٢) الأصل: «التفات» وهو سهو.

(٣) انظر: البحر ٦/٦.

(٤) كذا في الأصل، وفيه إشكال، ففي مطبوعة البحر (٧/٦) «العكبري» وليس في الإملاء، فلعله تحريف. وورد هذا القول في تفسير القرطبي (٢١٢/١٠) غير منسوب.

(٥) البحر ٧/٦.

الاستبعاد: أن المعطوف على الصلة صلة، فيؤدي التقدير إلى ضرورة التركيب: سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى وَآتَيْنَا، وهو في قوة: الذي آتينا موسى، فيعود الضمير على الموصول ضمير تكلم من غير مسوغ لذلك.

والثالث: أنه معطوف على ما في قوله «أسرى» من تقدير الخبر كأنه قال: أَسْرَيْنَا بَعْدِنَا، وَأَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا وَآتَيْنَا، وهو قريب من تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: «وَجَعَلْنَاهُ» يجوز أن يعود ضمير النصب للكتاب، وهو الظاهر، وأن يعود لموسى عليه السلام.

قوله: «لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» يجوز تعلُّقه بنفس «هدى» كقوله: «يَهْدِي لِلْحَقِّ»^(١)، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْجَعْلِ، أي: جعلناه لأجلهم، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ نَعْتًا لـ «هُدًى».

قوله: «أَلَّا تَتَّخِذُوا» يجوز أَنْ تكون «أَنْ» ناصبةً على حَذْفِ حرفِ العلة، أي: لثلاث تَتَّخِذُوا. وقيل: «لا» مزيدة، والتقدير: كراهة أَنْ تَتَّخِذُوا، وَأَنْ تكونَ المفسرة و«لا» ناهية، فالفعل منصوبٌ على الأول مجزومٌ على الثاني، وَأَنْ تكونَ مزيدةً عند بعضهم^(٢)، والجملة التي بعدها معمولةٌ لقولٍ مضمّر، أي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، وهذا ظاهرٌ في قراءة الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضع زيادة «أَنْ».

وقرأ أبو عمرو^(٣) «أَنْ لَا يَتَّخِذُوا» بياء الغيبة جرّياً على قوله «لِبَنِي إِسْرَائِيلَ» والباقون بالخطاب التفتاً.

(١) الآية ٣٥ من يونس.

(٢) ذكره مكّي في الكشف ٤٢/٢، والمكبري في الإملاء ٨٧/٢.

(٣) السبعة ٣٧٨، التيسير ١٣٩، القرطبي ٢١٢/١٠، البحر ٧/٦، الحجة ٣٩٦.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةٌ ﴾: العامة على نصبها وفيها أوجه، أحدها: أنها منصوبة على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري^(١). الثاني: أنها منصوبة على البدل من «وكيلاً»، أي: أن لا تتخذوا من دونه ذرية من حمَلْنَا. الثالث: أنها منصوبة على البدل من «موسى»، ذكره أبو البقاء^(٢) وفيه بُعد بعيد. الرابع: أنها منصوبة على المفعول الأول لـ «تتخذوا»، والثاني هو «وكيلاً» فقَدْ، ويكون «وكيلاً» ممّا وقع مفرد اللفظ والمعنى به جمع، أي: لا تتخذوا ذرية من حمَلْنَا مع نوح وكلاء كقوله^(٣): «ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً».

الخامس: أنها منصوبة على النداء، أي: يا ذرية من حمَلْنَا، وخصّوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في «تتخذوا» وهو واضح عليها، إلا أنه لا يلزم، وإن كان مكّي قد منع منه فإنه قال^(٤): «فأما من قرأ «يتخذوا» بالياء فذرية مفعول لا غير، ويتبعد النداء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بُعد». وليس كما زعم، إذ يجوز أن يُنادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر فيقول: «يا زيد ينطلق بكرٌ وفعلت كذا» و«يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت».

وقرأت^(٥) فرقة «ذُرِّيَّةٌ» بالرفع، وفيها وجهان، أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هو ذرية، ذكره [أبو] البقاء^(٦) وليس بواضح. والثاني:

(١) الكشف ٤٣٨/٢.

(٢) الإملاء ٨٨/٢.

(٣) الآية ٨٠ من آل عمران.

(٤) المشكل ٢٥/٢.

(٥) وهي قراءة مجاهد كما في الشواذ ٧٤، وانظر: البحر ٧/٦، والكشف ٤٣٨/٢.

(٦) الإملاء ٨٨/٢.

أنه بدلٌ من واوٍ «تَتَّخِذُوا» قال ابن عطية: «ولا يجوز ذلك في القراءة بالتاء، لأنك لا تُبَدِّلُ من ضميرٍ مخاطب، لو قلت: «ضَرَبْتُكَ زَيْدًا» على البدل لم يَجُزْ».

ورَدَّ عليه الشيخ^(١) هذا الإِطلاق وقال: «ينبغي التفصيل، وهو إن كان بدلٌ بعضٍ أو اشتمالٍ جاز، وإن كان كلاً مِنْ كل، وأفاد الإِحاطة^(٢) نحو: «جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وصَغِيرُكُمْ» جَوَّزه الأخفش والكوفيون. قال: «وهو الصحيح». قلت: وتمثيلُ ابن عطية بقوله «ضَرَبْتُكَ زَيْدًا» قد يَدْفَعُ عنه هذا الردُّ^(٣).

وقال مكي^(٤): «ويجوز الرفعُ في الكلامِ على قراءةٍ مَنْ قرأً بالياء على البدلِ من المضميرِ في «تَتَّخِذُوا» ولا يَحْسُنُ ذلك في قراءة التاء؛ لأنَّ المخاطبَ لا يُبَدِّلُ منه الغائبُ، ويجوز الخفضُ على البدلِ من بني إسرائيل». قلت: أمَّا الرفعُ فقد تقدَّم أنه قرئ به وكأنه لم يُطْلَعْ عليه، وأمَّا الجرُّ فلم يُقْرَأْ به فيما عَلِمْتُ ويَرِدُ عليه في قوله «لأنَّ المخاطبَ لا يُبَدِّلُ منه الغائبُ» ما وَرَدَ على ابن عطية، بل أَوْلَى لأنه لم يذكر مثلاً يبيِّن مراده كما فعل ابنُ عطية/.

[٥٦٧/أ]

(١) البحر ٧/٦. والنص المنقول عن البحر أورده مختصراً، والضابط الذي ذكره النحاة لا ينسحب على الإبدال من ضمير الغيبة فهو جائز نحو: زره خالدًا، وما ذكروه ينسحب على ضمير الحاضر. انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢، شرح ابن عقيل ١٢٦/٣.

(٢) مذهب الأخفش والكوفيين أنه يجوز وإن لم يُفد معنى الإِحاطة. انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) لأن تمثيله لا يفيد الإِحاطة والشمول، فلا يجوز - على مذهب الجمهور - إبدال «زيدًا» من الكاف.

(٤) المشكل ٢٦/٢.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلْنَا﴾: يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة.

قوله: «وَقَضَيْنَا» «قَضَى» يتعدى بنفسه: «فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا»^(١) «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ»^(٢)، وإنما تعدى هنا بـ «إلى» لتضمينه معنى: أَنْفَذْنَا وَأَوْحَيْنَا، أي: وَأَنْفَذْنَا إِلَيْهِمْ بِالْقَضَاءِ الْمَحْتَمِ. ومتعلق القضاء محذوف، أي: بفسادهم. وقوله «لَتُفْسِدُنَّ» جواب قسم محذوف تقديره: والله لتُفْسِدُنَّ، وهذا القسم مؤكد لمتعلق القضاء. ويجوز أن يكون «لَتُفْسِدُنَّ» جواباً لقوله: «وَقَضَيْنَا» لأنه ضَمَّنْ معنى القسم، ومنه قولهم: «قضاء الله لأفعلن» فَيَجْرُونَ الْقَضَاءَ وَالنَّذْرَ مُجْرَى الْقَسَمِ فَيُتَلَقَّيَانِ بِمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقَسَمُ.

والعامة على توحيد «الكتاب» مراداً به الجنس. وابن جبير^(٣) وأبو العالية «في الكتب» على الجمع، جاؤوا به نصاً في الجمع.

وقرأ العامة بضم التاء وكسر السين مضارع «أفسد»، ومفعوله محذوف تقديره: لَتُفْسِدُنَّ الْأَدْيَانَ. ويجوز أن لا يُقَدَّرَ مفعول، أي: لَتُوقِعَنَّ الفساد. وقرأ^(٤) ابن عباس ونصر بن علي وجابر بن يزيد^(٥) «لَتُفْسِدُنَّ» بينائه

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٢٩ من القصص.

(٣) البحر ٨/٦، الشواذ ٧٤.

(٤) المحاسب ١٤/٢، القرطبي ٢١٤/١٠، البحر ٨/٦، الكشاف ٤٢٨/٢، الشواذ ٧٥.

(٥) في الأصل: «زيد» وهو تحريف. وجابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي الكوفي، روى عن عطاء وعكرمة، وروى عنه شعبة والثوري. مات سنة ١٢٨. انظر: التهذيب ٤٦/٢.

للمفعول، أي: لِيُفْسِدَنَّكُمْ غَيْرُكُمْ: إمّا من الإضلال أو من الغلبة. وقرأ^(١) عيسى بن عمر بفتح التاء وضَمَّ السين، أي: فَسَدْتُمْ بِأَنْفُسِكُمْ.

قوله: «مَرَّتَيْنِ» منصوبٌ على المصدر، والعاملُ فيه «لِتُفْسِدَنَّ» لأنَّ التقديرَ: مرتين من الفساد.

قوله: «عُلُّوْا» العامةُ على ضَمِّ العين واللامِ مصدرٌ علا يَعلُو. وقرأ^(٢) زيد بن عليٍّ «عِلِّيًّا» بكسرهما والياء، والأصلُ الواو، وإنما اعتلَّ على اللغة القليلة؛ وذلك^(٣) أن فُعُولاً المصدرَ الأكثرُ فيه التصحيحُ نحو: عَتَا عُتَوًّا، والإِعْلَالُ قليلٌ نحو «أشدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا»^(٤) على أحدِ الوجهين كما سيأتي، وإن كان جمعاً فالكثيرُ الإِعْلَالُ. نحو: «جِثِيًّا»^(٥) وشَدَّ: بَهَوٌ وَبُهْوٌ^(٦)، وَنَجَوُ وَنَجُوٌ^(٧)، وقاسه الفراء.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿وَعَدُ﴾: أي: مَوْعُود، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعٌ مفعول، وتركه الزمخشري^(٨) على حاله، لكن بحذف مضاف، أي: وَعَدُ عِقَابٍ أُولَاهُما. وقيل: الوَعْدُ بمعنى الوعيد. وقيل: بمعنى المَوْعِد الذي يُراد به الوقتُ. فهذه أربعة أوجهٍ. والضميرُ عائِدٌ على المرتين.

(١) انظر: مراجع القراءة السابقة.

(٢) البحر ٩/٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨١/٢، الأصول ٢٥٦/٣، شرح الشافية ١٧٣/٣، الممتع ٥٥٠.

(٤) الآية ٨ من مريم، وأصله عَتَوَوْ ثُمَّ عَتَوِي ثُمَّ عَتِي ثُمَّ كسر الفاء والعين لمناسبة الياء.

(٥) انظر: شرح الشافية ١٧١/٣، الممتع ٥٥١، وهذا على تقدير لامة واواً فأصله جُثُوٌّ.

قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فَعُول فصار «جُثُوِي» فأعلتْ إعلال «سَيِّد».

(٦) البهو: الصدر.

(٧) النجو: السحاب. وانظر: شرح الشافية ١٧١/٣.

(٨) الكشف ٤٣٨/٢ - ٤٣٩.

- الإسراء -

قوله: «عِبَاداً» العامةُ على «عِبَاد» بزنةِ فِعَال، وزيدُ بن علي والحسنُ «عبيداً» على فَعِيل، وقد تقدّم الكلامُ على ذلك.

قوله: «فجاسُوا» عطفُ على «بَعَثْنَا»، أي: تَرَتَّب على بعثنا إياهم هذا. والجَوْسُ والجُوسُ بفتح الجيمِ وضمُّها مصدرُ جاسَ يَجُوسُ، أي: فَتَّشَ ونَقَّبَ، قاله أبو عبيد. وقال الفراء^(٣): «قَتَلُوا» قال حسان^(٤):

٣٠٢٦- وَمِنَّا الَّذِي لاقَى بِسَيْفِ مُحَمَّدٍ فجاسَ به الأعداءَ عَرَضَ العساكرِ

وقال أبو زيد: «الجَوْسُ والجُوسُ والحَوْسُ والهَوْسُ طَلَبُ الطُّوفِ»^(٥) بالليل. وقال قطرب: «جاسُوا: نزلوا». وأنشد^(٦):

٣٠٢٧- فَجُسْنَا ديارَهُمْ عَنوَةً وَأَبْنَا بساداتِهِمْ مُوثِقِينَ

وقيل: «جاسُوا بمعنى داسوا»، وأنشد^(٧):

٣٠٢٨- إِلَيْكَ جُسْنَا الْفَيْلَ بِالْمَاطِي

وقيل: الجَوْسُ: التردد. وقيل: طَلَبُ الشيءِ باستقصاء. ويقال: «حاسُوا» بالحاءِ المهملة، وبها قرأ^(٨) طلحة وأبو السَّمال، وقرئ^(٩) «فَجُوسُوا» بالجيم بزنةِ نَكَّسُوا.

(١) المحتسب ١٤/٢، البحر ٩/٦، الإنحاف ١٩٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٧٣/٣. (٣) معاني القرآن ١١٦/٢.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢١٦/١٠، وتفسير الماوردي ٤٢٤/٢.

(٥) الطُّوفُ مصدر طاف بالقوم وعليهم. انظر: اللسان (طوف).

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢١٦/١٠، والماوردي ٢٢٤/٢.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ٢٢٤/٢.

(٨) المحتسب ١٥/٢، البحر ١٠/٦، الكشف ٤٣٨/٢.

(٩) الشواذ ٧٥، الكشف ٤٣٨/٢.

- الإسراء -

قوله: « خَلَّالٌ » العائمة على « خِلَالٍ » وهو محتمل لوجهين، أحدهما: أنه جمعُ خَلَّلَ كَجَبَّلَ في جَبَلٍ، وجَمَل في جَمَلٍ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ بمعنى وَسَط، ويدلُّ له قراءةُ الحسن^(١) « خَلَّلَ الدَّيَارَ ». وقوله: « وَكَانَ وَعْدًا »، أي: وَكَانَ الْجَوْسُ، أو وَكَانَ وَعْدٌ أُولَاهُمَا، أو وَكَانَ وَعْدٌ عَقَابِهِمْ.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿ الْكَرَّةَ ﴾ : مفعولٌ « رَدَدْنَا » وهي في الأصل مصدرٌ كَرَّ يَكُرُّ، أي: رَجَعَ، ثم يُعَبَّرُ بها عن الدَّوْلَةِ والقَهْرِ.

قوله: « عليهم » يجوز تعلُّقه بـ « رَدَدْنَا »، أو بنفسِ / الكَرَّةِ، لأنه يُقال: [٥٦٧/ب] كَرَّ عليه فتعدَّى بـ « على » ويجوز أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « الكَرَّةِ ».

قوله: « نَفِيرًا » منصوبٌ على التمييز، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، أي: أكثرُ نافرًا، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثاني: أنه جمعُ نَفَرٍ نحو: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ، قاله الزجاج^(٢)، وهم الجماعة الصَّائِرُونَ إلى الأعداء. الثالث: أنه مصدرٌ، أي: أكثرُ خروجاً إلى الغزو. قال الشاعر^(٣):

٣٠٢٩ - فَأَكْرِمَ بِقَحْطَانٍ مِنْ وَالِدٍ وَجَمِيرَ أَكْرِمٍ بِقَوْمٍ نَفِيرًا

والمفضلُّ عليه محذوفٌ، فقدَّره بعضهم: أكثرُ نفيراً من أعدائكم، وقدَّره الزمخشري^(٤): أكثرُ نفيراً ممَّا كنتم.

(١) الإتحاف ١٩٣/٢، البحر ١٠/٦، الكشف ٤٣٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٢٨/٣.

(٣) البيت لتَّبَع بن بكر، وهو في القرطبي ٢١٧/١٠، والبحر ١٠/٦، والماوردي

٤٢٤/٢.

(٤) الكشف ٤٣٩/٢.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿ فَلَهَا ﴾ : في اللام أوجه، أحدها: أنها بمعنى « على »، أي فعلها كقوله^(١):

..... ٣٠٣٠ - فخر صريعاً لليدين وللقم

أي: على اليدين. والثاني: أنها بمعنى إلى. قال الطبري^(٢): «أي: فإليها ترجع الإساءة». الثالث: أنها على بابها، وإنما أتى بها دون «على» للمقابلة في قوله: «لأنفسكم» فأتى بها ازدواجاً. وهذه اللام يجوز أن تتعلق بفعلٍ مقدرٍ كما تقدّم في قول الطبري، وإمّا بمحذوفٍ على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: فلها الإساءة لا لغيرها.

قوله: «فإذا جاء وَعَدُ الآخرة»، أي: المرة الآخرة فَحُذِفَتْ «المرة» للدلالة عليها، وجوابُ الشرط محذوفٌ تقديره: بَعَثْنَاهُمْ.

وقوله: «لِنَسْوَءٍ وَأَبْوَهَكُم» متعلقٌ بهذا الجوابِ المقدر. وقرأ^(٣) ابن عامر وحمزة وأبو بكر «لِنَسْوَءٍ» بالياء المفتوحة وهمزة مفتوحة آخر الفعل. والفاعل: إمّا الله تعالى، وإمّا الوعد، وإمّا البعث، وإمّا النفير. والكسائي «لِنَسْوَءٍ» بنون العظمة، أي: لِنَسْوَءٍ نحن، وهو موافقٌ لما قبله من قوله «بَعَثْنَا عِبَادًا لَنَا» و«رَدَدْنَا» و«أَمَدَدْنَا»، وما بعده من قوله: «عُدْنَا» و«جَعَلْنَا».

(١) البيت لجابر بن حني التغلبي أو للعكر بن حديد، وصدره:

تَنَاوَلَهُ بِالرُّمَحِ ثُمَّ أَتْنَى لَهُ

وهو في المفضليات ٢١٢، والمغني ٢٨٠، وأتت: انتنى. ومن شواهد

ابن هشام في المغني: «دعانا لجنبه» «وَتَلَّهَ لِلجَبِينِ».

(٢) التفسير ٣١/١٥.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٨، النشر ٣٠٦/٢، الحجة ٣٩٧، البحر ١١/٦،

التيسير ١٣٩، الشواذ ٧٥، القرطبي ٢٢٣/١٠.

وقرأ الباقون «لَيْسُوْءُوا» مسنداً إلى ضمير الجمع العائد على العباد، أو على النفير؛ لأنه اسم جمع، وهو موافق لما بعده من قوله «وَلْيَدْخُلُوا المسجد كما دَخَلُوْهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلْيُتَبَّرُوا مَا عَلَوْا». وفي عَوْدِ الضمير على النفير نظراً؛ لأنَّ النفير المذكور من المخاطبين، فكيف يُوصف ذلك النفير بأنه يَسُوْءُ وجوههم؟ اللهم إلا أن يريد هذا القائل أنه عائدٌ على لفظه دون معناه، من باب «عندي درهمٌ ونصفه».

وقرأ أبيُّ «لَيْسُوْءُنَّ» بلام الأمر ونون التوكيد الخفيفة ونون العظمة، وهذا جوابٌ لـ «إذا»، ولكن على حَذْفِ الفاء، أي: فَلَيْسُوْءُنَّ، ودخلت لامُ الأمر على فعلِ المتكلم كقوله تعالى «وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ»^(١).

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالب «لَيْسُوْءُنَّ» و«لَنْسُوْءُنَّ» بالياء أو النون التي للعظمة، ونون التوكيد الشديدة، واللام التي للقسم. وفي مصحف أبي «لَيْسُوْءُ» بضم الهمزة من غير واوٍ، وهذه القراءةُ تشبه أن تكونَ على لغة مَنْ يَجْتَرِئُ عن الواو بالضمّة، كقوله^(٢):

٣٠٣١- فلو أن الأطباء كان حولي

يريد: «كانوا». وقول الآخر^(٣):

٣٠٣٢- إذا ما الناس جاعٌ وأجدبوا

يريد «جاعوا»، فكذا هذه القراءة، أي: لَيْسُوْءُوا، كما في القراءة الشهيرة، فَحَذَفَ الواو.

(١) الآية ١٢ من العنكبوت.

(٢) تقدم برقم (٢١٢٦).

(٣) لم أقف عليه.

- الإسراء -

وقرىء^(١) «لَيْسِيءٌ» بضم الياء وكسر السين وياء بعدها، أي: لِيُقَبَّحَ
اللَّهُ وجوهكم، أو لِيُقَبَّحَ الوعدُ، أو البعثُ. وفي مصحف أنس^(٢) «وَجْهَكُمْ»
بالإفراد كقوله^(٣):

..... ٣٠٣٣ - كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا

[وكقوله: ^(٤)]

..... ٣٠٣٤ - فِي حَلْفِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا

[وكقوله: ^(٥)]

..... ٣٠٣٥ - وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

قوله: «وَلْيَدْخُلُوا» مَنْ جَعَلَ الْأَوَّلَى لَامَ «كِي» كَانَتْ هَذِهِ أَيْضاً لَامَ
«كِي» مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، عَطَفَ عَلَّةٌ عَلَى أُخْرَى، وَمَنْ جَعَلَهَا لَامَ أَمْرٍ كَأَبَيَّ،
أَوْ لَامَ قِسْمٍ كَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَالْلامُ فِي «لْيَدْخُلُوا» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَمْرَ
وَالْتَعْلِيلَ، وَ«كَمَا دَخَلُوهُ» نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَوْ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِهِ، كَمَا يَقُولُ
[أ/٥٦٨] سَيَبَوِيه^(٦)، أَي: دَخُولاً كَمَا دَخَلُوهُ. وَ«أَوَّلَ مَرَّةٍ» ظَرْفُ زَمَانٍ، وَتَقْدَمُ/ الْكَلَامُ
عَلَيْهَا فِي بَرَاءة^(٧).

[قوله: «مَا عَلُوا» يَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً بِهَا، أَي: لِيُهْلِكُوا]

(١) وهي قراءة أبي بن كعب كما في البحر ١١/٦.

(٢) البحر ١١/٦.

(٣) تقدم برقم (١٥٣).

(٤) تقدم برقم (١٥٥).

(٥) تقدم برقم (١٥٤).

(٦) الكتاب ١١٦/١. وانظر: الدر المصون ١٤١/١.

(٧) الدر المصون ٢٦/٦، وقد فصل القول في «أول» في مكان آخر: ٣١٦/١.

الذي عْلُوهُ، وقيل^(١): لِيَهْدِيَهُمْ كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٠٣٦ - وما الناسُ إلا عامِلانِ فعامِلٌ يُبَرُّ ما يَبْنِي وآخِرُ رافعٌ ويجوز فيها أَنْ تكونَ ظرفيّةٌ، أي: مدّة استعلائهم وهذا مُحَوِّجٌ إلى حذفِ مفعولٍ، اللهم إلا أَنْ يكونَ القصدُ مجردَ ذِكْرِ الفعلِ نحو: هو يعطي ويمنع.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿حَصِيرًا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى فاعِلٍ، أي: حاصرةٌ لهم، مُحِيطَةٌ بهم، وعلى هذا فكان ينبغي أَنْ يُوْنَتْ بالتاء كخبيرة. وأُجِيبَ: بأنّها على النسب، أي ذات حَصَرٍ كقوله: «السَّماءُ مُنْفَطِرٌ به»^(٣)، أي ذات انْفِطَارٍ. وقيل: الحَصِيرُ: الحَبْسُ، قال لبيد^(٤):

٣٠٣٧ - وَمَقَامَةٍ غُلِبَ الرِّجَالِ كَأَنَّهُمْ جِنٌّ لَدَى بابِ الحَصِيرِ قِيَامٌ وقال أبو البقاء^(٥): «لم يُوْنَتْهُ لَأَنَّ فَعِيلًا بمعنى فاعِلٍ» وهذا منه سهو؛ لأنه يُؤدِّي إلى أَنْ تكونَ الصفةُ التي على فَعِيلٍ إذا كانتَ بمعنى فاعِلٍ جاز حَذْفُ التاء منها، وليس كذلك لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ فَعِيلًا بمعنى فاعِلٍ يَلْزَمُ تَأْنِيثُهُ، وبمعنى مَفْعُولٍ يجب تذكيرُهُ، وما جاء شاذًّا مِنَ النوعين يُؤوِّل. وقيل: إنما لم يُوْنَتْ لَأَنَّ تَأْنِيثَ «جَهَنَّمَ» مجازيٌّ، وقيل: لأنها في معنى السَّجْنِ والمَحَبَسِ، وقيل: لأنها بمعنى فِرَاشٍ.

(١) وهو قول قطرب كما في القرطبي ٢٢٣/١٠.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٠، والقرطبي ٢٢٣/١٠، والماوردي ٤٢٥/٢.

(٣) الآية ١٨ من المزمّل.

(٤) تقدم برقم (٨٧٥).

(٥) الإملاء ٨٩/٢.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿الَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾: أي: للحالة أول للملة أو للطريقة. قال الزمخشري^(١): «وَأَيْتِمَا قَدَّرْتُ لَمْ تَجِدْ مَعَ الْإِثْبَاتِ ذَوْقَ الْبَلَاغَةِ الَّذِي تَجِدُهُ مَعَ الْحَذَفِ؛ لِمَا فِي إِبْهَامِ الْمَوْصُوفِ بِحَذْفِهِ مِنْ فَخَامَةٍ تُفْقَدُ مَعَ إِضَاحِهِ».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون عطفاً على «أَنَّ» الأولى، أي: يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْئِينَ: بأجرٍ كبيرٍ وبتعذيبٍ أعدائهم، ولا شكَّ أَنَّ مَا يُصِيبُ عَدُوَّكَ سُورٌ لَكَ. وقال الزمخشري^(٢): «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَيُخْبِرُ بَأَنَّ الَّذِينَ».

قال الشيخ^(٣): «فَلا يَكُونُ إِذْ ذَاكَ دَاخِلًا تَحْتَ الْبَشَارَةِ». قلتُ: قولُ الزمخشريِّ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَيُخْبِرُ بَأَنَّ» أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَذَفِ، أَيْ: حَذَفَ «وَيُخْبِرُ» وَأَبْقَى مَعْمُولَهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «أَنَّ الَّذِينَ» غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْبَشَارَةِ بَلَا شَكٍّ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَصْدُهُ: أَنَّهُ أُرِيدَ بِالْبَشَارَةِ مَجْرَدُ الْإِخْبَارِ سَوَاءً كَانَ بِخَيْرٍ أَمْ بِشَرٍّ، وَهَلْ هُوَ فِيهِمَا حَقِيقَةٌ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ جَمْعاً بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، أَوْ اسْتِعْمَالاً لِلْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ، وَفِي الْمَسْأَلَتَيْنِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَعَلَى هَذَا فَلا يَكُونُ قَوْلُهُ «وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» غَيْرَ دَاخِلٍ فِي حَيْزِ الْبَشَارَةِ، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّهُ لَا يُجِيزُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَلَا اسْتِعْمَالَ الْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيَّتِهِ.

(١) الكشف ٤٣٩/٢.

(٢) الكشف ٤٤٠/٢.

(٣) البحر ١٣/٦.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُوا الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾:
في الباءين ثلاثة أوجه، أحدها: أنهما متعلقتان بالدعاء على بابهما نحو:
«دَعَوْتُ بِكَذَا» والمعنى: أن الإنسان في حالِ ضَجَرِهِ قد يَدْعُو بِالشَّرِّ وَيُلِحُّ
فيه، كما يَدْعُو بِالْخَيْرِ وَيُلِحُّ فيه.

والثاني: أنهما بمعنى «في» بمعنى أن الإنسان إذا أصابه ضرٌّ دعا
وَأَلَحَّ في الدعاء واستعجل الفرج، مثل الدعاء الذي كان يحبُّ أن يدعوه في
حالة الخير، وعلى هذا فالمَدْعُوُّ به ليس الشرُّ ولا الخير. وهو بعيد. الثالث:
أن تكون للسبب، ذكره أبو البقاء^(١)، والمعنى لا يُساعده، والمصدر مضاف لفاعله.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿آيَاتِنِ﴾: يجوز أن يكون هو المفعول
الأول، و«الليل والنهار» ظرفان في موضع الثاني قُدِّما على الأول، والتقدير:
وَجَعَلْنَا آيَاتِنِ في الليل والنهار، والمراد بالآيتين: إمَّا الشمس والقمر، وإمَّا
تكويرُ هذا على هذا، وهذا على هذا، ويجوز أن يكون «آيَاتِنِ» هو الثاني،
و«الليل والنهار» هما الأول. ثم فيه احتمالان، أحدهما: أنه على حَذْفِ

مضاف: / إمَّا من الأول، أي: نَيَّرِي الليل والنهار^(٢)، وهما القمر والشمس، [٥٦٨/ب]
وإمَّا من الثاني، أي: ذَوِي آيَاتِنِ. والثاني: أنه لا حَذْفَ، وأنهما علامتان
في أنفسهما، لهما دلالة على شيء آخر. قال أبو البقاء^(٣): «فلذلك أضاف
في موضع، ووَصَفَ في آخر» يعني أنه أضاف الآية إليهما في قوله «آية
الليل» و«آية النهار» ووصفهما في موضع آخر بأنهما اثنان لقوله: «وَجَعَلْنَا
الليل والنهار آيتين». هذا كله إذا جَعَلْنَا الْجَعْلَ تصييراً متعدياً لاثنتين، فإن
جَعَلْنَاهُ بمعنى «خَلَقْنَا» كان «آيتين» حالاً، وتكونُ حالاً مقدرة.

(١) الإملاء ٢/ ٨٩.

(٢) انظر: الكشف ٢/ ٤٤٠.

(٣) الإملاء ٢/ ٨٩.

واستشكل بعضهم^(١) أن يكون «جَعَلَ» بمعنى صَيَّرَ قال: «لأنه يَسْتَدْعِي أن يكون الليل والنهار موجودَيْن على حالة، ثم انتقل عنها إلى أخرى».

قوله: «مُبْصِرَةً» فيه أوجه، أحدها: أنه من الإسناد المجازي، لأنَّ الإِبْصَارَ فيها لأهلها، كقوله: «وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً»^(٢) لما كانت سبياً للإبصار. وقيل: «مُبْصِرَةً»: مضيئة، وقيل: هي من بابِ أَفْعَلَ، والمرادُ به غيرُ مَنْ أُسْنِدَ الفعلُ إليه كقولهم: «أَضَعَفَ الرجلُ»، أي: ضَعُفَتْ ماشيته، و«أَجَبَنَ» إذا كان أهله جبناء، فالمعنى أن أهلها بُصراء.

وقرأ^(٣) عليُّ بن الحسين وقتادة «مُبْصِرَةً» بفتح الميم والصاد، وهو مصدرٌ أقيم مقام الاسم، وكثر هذا في صفاتِ الأمكنة نحو: «مَذَابَةٌ»^(٤).

قوله: «وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاشتغال، وَرُجِّحَ نصبُه لتقدُّمِ جملةٍ فعلية. وكذلك «وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ»^(٥). والثاني: - وهو بعيد - أنه منصوبٌ نَسَقاً على «الحِسَابِ»، أي: لتعلموا كلَّ شيءٍ أيضاً، ويكون «فَصَّلْنَاهُ» على هذا صفةً.

وقرى^(٦) «فِي عُنُقِهِ» وهو تخفيفٌ شائع.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ﴾: العامةُ على «نُخْرِجُ» بنونٍ

(١) هو الكرمانى كما في البحر ١٤/٦.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) البحر ١٤/٦.

(٤) المذابة: المكان تكثر فيه الذئاب.

(٥) الآية ١٣ وهي التالية.

(٦) البحر ١٥/٦. ونسبها في الشواذ ٥٧ إلى أحمد بن موسى.

- الإسراء -

العظمة مضارع «أَخْرَجَ»، و«كُتِبَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال من المفعول المحذوف، إذ التقدير: وَنُخْرِجُهُ إِلَيْهِ كُتِبَ، أي: وَنُخْرِجُ الطائرَ.

وروي^(١) عن أبي جعفر: «وَيُخْرِجُ» مبنياً للمفعول، «كُتِبَ» نصبٌ على الحال، والقائم مقامُ الفاعلِ ضميرُ الطائرِ، وعنه أنه رَفَعَ «كُتِبَ». وَخُرِجَ على أنه مرفوعٌ بالفعلِ المبني للمفعول، والأولى قراءة قلقة.

وقرأ الحسن: «وَيُخْرِجُ» بفتح الياءِ وضمِّ الراءِ مضارعٌ «خَرَجَ»، «كُتِبَ» فاعلٌ به، وابن محيصن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نصبا «كُتِبَ» على الحال، والفاعلُ ضميرُ الطائرِ، أي: وَيُخْرِجُ له طائرُه في هذه الحال. وقرئ^(٢) «وَيُخْرِجُ» بضمِّ الياءِ وكسرِ الراءِ مضارعٌ «أَخْرَجَ»، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالى، «كُتِبَ» مفعولٌ.

قوله: «يُلْقَاهُ» صفةٌ لـ «كُتِبَ»، و«مَنْشُورًا» حالٌ من هاءِ «يُلْقَاهُ». وجوز الزمخشري^(٣) والشيخ^(٤) وأبو البقاء^(٥) أن يكونَ نعتاً لكُتِبَ. وفيه نظرٌ: من حيث إنه يُلْزَمُ تقدُّمُ الصفةِ غيرِ الصريحةِ على الصريحةِ، وقد تقدَّم ما فيه.

وقرأ ابنُ عامر^(٦) «يُلْقَاهُ» بضمِّ الياءِ وفتح اللامِ وتشديد القافِ، مضارعٌ

(١) انظر في قراءتها: النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩٤/٢، البحر ١٥/٦، القرطبي ٢٢٩/١٠.

(٢) نسبها الفراء في معاني القرآن ١١٨/٢ إلى أبي جعفر المدني، ونسبها القرطبي ٢٢٩/١٠ إلى يحيى بن وثاب.

(٣) الكشف ٤٤١/٢. (٤) البحر ١٥/٦.

(٥) الإملاء ٨٩/٢.

(٦) السبعة ٣٧٨، النشر ٣٠٦/٢، البحر ١٥/٦، التيسير ١٣٩، القرطبي ٢٢٩/١٠، الحجة ٣٩٨.

«لَقِيَ» بالتشديد، والباقون بالفتح والسكون والتخفيف^(١) مضارع لَقِيَ.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾: على إضمار القول، أي: يُقال له: اقرأ، وهذا القول: إمَّا صفةٌ أو حالٌ كما في الجملة قبله.

قوله: «كَفَىٰ بِنَفْسِكَ» فيه ثلاثة أوجه، المشهور عند المُعَرِّبين: أن «كَفَىٰ» فعلٌ ماضٍ، والفاعل هو المجرورُ بالباء، وهي فيه مزيدة، ويدلُّ عليه أنها إذا حُذِفَتْ ارتفع، كقوله^(٢):

٣٠٣٨- وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدْيِهِ

كَفَىٰ الْهَدْيُ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا

وقول الآخر^(٣):

٣٠٣٩- كَفَىٰ الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وعلى هذا فكان ينبغي أن يُؤنَّثَ الفعلُ لتأنيثِ فاعله، وإن كان مجروراً كقوله: «مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ»^(٤) «وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ»^(٥). وقد يقال: إنه جاء على أحد الجائزين فإن التأنيث مجازيٌّ. والثاني: أن الفاعل / ضميرُ المخاطب، و«كَفَىٰ» على هذا اسمُ فعلٍ أمرٍ، أي: اكْتَفِ، وهو ضعيفٌ لِقَبُولِ «كَفَىٰ» علاماتِ الأفعال. الثالث: أن فاعل «كَفَىٰ» ضميرٌ يعودُ على

(١) أي فتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف.

(٢) البيت لزياد بن زيد العدوي، وهو في معاني القرآن للفراء ١١٩/٢، واللسان (هدي)، والبحر ١٥/٦. والهدي: السيرة والسُّمْتُ.

(٣) تقدم برقم (١١).

(٤) الآية ٦ من الأنبياء.

(٥) الآية ٤ من الأنعام.

الاكتفاء، وقد تقدّم الكلام^(١) على هذا مستوفى . و «اليوم» نصبٌ بـ «كفى» .
 قوله: «حَسْبُهَا» فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ . قال الزمخشري^(٢):
 «وهو بمعنى حاسب، كضرب القِداح بمعنى ضاربها، وضرب بمعنى صارم،
 ذكرهما سيويه^(٣)، و «على» متعلقة به مِنْ قولك: حَسِبَ عليه كذا، ويجوز
 أن يكونَ بمعنى الكافي ووُضِعَ موضعَ الشهيد، فَعُدِّي بـ «على» لأنَّ
 الشاهدَ يكفي المُدعي ما أهّمه . فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ «حسباً»؟ قلت: لأنّه
 بمنزلة الشاهد والقاضي والأمين^(٤)، وهذه الأمور يتولّاها الرجالُ فكأنّه قيل:
 كفى بنفسك رجلاً حسباً، ويجوز أن تُتأوّلَ النفسُ بمعنى الشخص، كما
 يقال: ثلاثة أنفس. قلت: ومنه قولُ الشاعر^(٥):

٣٠٤٠- ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ دَوْدٍ لقد جَارَ الزمانُ على عيالي
 والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وذَكَرَ لِمَا تقدّم . وقيل: حَسِبَ
 بمعنى مُحَاسِبٍ كخَلِيطٍ وجَلِيسٍ بمعنى: مُخَالِطٍ ومُجَالِسٍ .

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿أَمْرُنَا﴾: قرأ العامةُ بالقصرِ والتخفيفِ وفيه
 وجهان، أحدهما: أنه من الأمرِ الذي هو ضدُّ النهي . ثم اختلف القائلون
 بذلك في متعلّق هذا الأمر: فعن ابنِ عباسٍ في آخرين: أنه أَمْرُنَاهُم بالطاعةِ
 فَفَسَقُوا، وقد رَدَّ هذا الزمخشريُّ^(٦) رداً شديداً وأنكره إنكاراً بليغاً في كلامٍ

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣ .

(٢) الكشف ٤٤١/٢ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٥، وذكر أن من ذلك «عريفاً» بمعنى عارف .

(٤) في مطبوعة الكشف «والأمير» .

(٥) تقدم برقم (٤٤١) .

(٦) الكشف ٤٤٢/٢ .

طويل ، حاصله : أنه حَذَفَ ما لا دليلَ عليه ، وقَدَّرَ هو متعلِّق الأمرِ : الفسق ، أي : أَمَرْنَاهُمْ بالفسق قال : «أي : أَمَرْنَاهُمْ بالفسق ، فعملوا ، والأمر مجاز ؛ لأنَّ حقيقة أمرهم بالفسق أنَّ يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون ، فبقي أن يكون مجازاً . ووجه المجاز : أنه صَبَّ عليهم النعمة صَبّاً ، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكانهم مأمورون بذلك لِتَسْبِبَ إيلاء النعمة فيه ، وإنما حَوَّلَهُمْ فيها ليشكروا» .

ثم قال : «فإن قلت : فهلاً زَعَمْتَ أنَّ معناه : أَمَرْنَاهُمْ بالطاعة ففسقوا . قلت : لأنَّ حَذَفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائز ، فكيف حَذَفَ ما الدليل قائم على نقيضه ؟ وذلك أنَّ المأمور به إنما حُذِفَ لأنَّ «ففسقوا» يدلُّ عليه ، وهو كلامٌ مستفيضٌ يقال : «أمرته فقام» ، و«أمرته فقرأ» ، لا يفهم منه إلا أنَّ المأمور به قيامٌ أو قراءة ، ولو ذهبت تُقَدَّرُ غيرُه رُمَتْ مِنْ مخاطبك عِلْمَ الغيب ، ولا يلزم [على]^(١) هذا قولهم : «أمرته فعصاني» أو «فلم يمتثل» لأنَّ ذلك منافٍ للأمر مناقضٌ له ، ولا يكونُ ما يناقض الأمر مأموراً به ، فكان محالاً أن يُقَصَّدَ أصلاً حتى يُجْعَلَ دالاً على المأمور به ، فكان المأمور به في هذا الكلام غير منوي ولا مُرادٍ ؛ لأنَّ مَنْ يتكلم بهذا الكلام لا يَنوي لأمره مأموراً به ، فكانه يقول : كان مني أمرٌ فكان منه طاعة^(٢) ، كما أنَّ مَنْ يقول : «فلان»^(٣) . يأمرُ وينهى ويعطي ويمنع لا يَقْصِدُ مفعولاً . فإن قلت : هلاً كان ثبوت العلم بأنَّ الله لا يأمر بالفحشاء دليلاً على أنَّ المراد : أَمَرْنَاهُمْ بالخير^(٤) ، قلت^(٥) : لأنَّ قوله

(١) زيادة من الكشف .

(٢) كذا في الأصل ولعله سهو في النقل عن الزمخشري ، وعبارته «فلم تكن منه طاعة» .

(٣) زيادة من «الكشاف» .

(٤) أي : ففسقوا .

(٥) عبارة الكشف : «قلت : لا يصح ذلك لأن ...» .

— الإسراء —

«فَفَسَّقُوا» يذافعه، فكأنَّكَ أظهرتَ شيئاً وأنتَ تُضمِرُ خلافه، ونظيرُ «أمر»: «شاء» في أنْ مفعوله استفاضَ حَذَفُ مفعوله لدلالة ما بعده عليه. تقول: لو شاءَ لأحسنَ إليك، ولو شاءَ لآساءَ إليك، تريد: لو شاءَ الإحسانَ، ولو شاءَ الإساءةَ، ولو ذهبتَ تُضمِرُ خلافَ ما أظهرتَ، وقلت: قد دَلَّتْ حالُ مَنْ أُسْنِدَتْ إليه المشيئةُ أنه من أهلِ الإحسانِ أو من أهلِ الإساءةِ فاتركِ الظاهرَ المنطوقَ وأُضْمِرْ ما دَلَّتْ عليه حالُ المسندِ إليه المشيئةُ، لم تكنْ على سدادٍ.

وتتبعه الشيخ^(١) في هذا فقال: «أما ما ارتكبه من المجاز^(٢) فبعيدٌ جداً، وأما قوله: «لأنَّ حَذَفَ ما لا دليلَ عليه غيرُ جائزٍ» فتعليلٌ لا يصحُّ فيما نحن بسبيله، بل ثمَّ ما يدلُّ على حَذْفِهِ. وقوله: «فكيف يُحذفُ ما الدليلُ على نقيضه قائمٌ» إلى «علمُ الغيب» فنقول: حَذَفُ الشيءِ تارةً يكونُ لدلالة [٥٦٩/ب] موافقه عليه، ومنه ما مثَّلَ به في قوله «أمرُّه فقام»، وتارةً يكونُ لدلالةِ خلافه أو ضده أو نقيضه كقوله تعالى: «وله ما سَكَنَ في الليلِ والنهارِ»^(٣)، أي: ما سَكَنَ وتحركَ، وقوله: «سراييلَ تقيكم الحرَّ»^(٤)، أي: والبردَ، وقول الشاعر^(٥):

٣٠٤١ — وما أدري إذا يَمُمْتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيُّهما يَلِينِي
الخيرُ الذي أنا أَبْتَغِيهِ أم الشرُّ الذي هو يَتَغِينِي
أي: وأَجْتَنِبُ الشرَّ، وتقول: «أمرُّه فلم يُحسِنْ» فليس المعنى: أمرُّه بعدم الإحسانِ، بل المعنى: أمرُّه بالإحسانِ فلم يُحسِنْ، والآيةُ من هذا

(١) البحر ١٩/٦.

(٢) وهو قول الزمخشري «صَبَّ عليهم النعمة صَباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي».

(٣) الآية ١٣ من الأنعام.

(٤) الآية ٨١ من النحل.

(٥) تقدم برقم (٨٣٤).

- الإسراء -

القبيل، يُسْتَدَلُّ على حذف النقيض بنقيضه^(١) كما يُسْتَدَلُّ على حذف النظير بنظيره، وكذلك: «أَمَرْتُهُ فأساء إليَّ» ليس المعنى: أَمَرْتُهُ بالإساءة بل أَمَرْتُهُ بالإحسان. وقوله: «ولا يَلْزَمُ هذا قولهم: «أَمَرْتُهُ فعصاني». نقول: بل يَلْزَمُ. وقوله «لأن ذلك منافٍ»، أي: لأن العِصْيَانَ منافٍ. وهو كلامٌ صحيح. وقوله: «فكان المأمورُ به غير مدلولٍ عليه ولا منويٍّ» لا يُسَلِّمُ بل مدلولٌ عليه ومنويٌّ لا دلالة الموافقي بل دلالة المناقض، كما بيَّنا. وقوله: «لا ينوي مأموراً به» لا يُسَلِّمُ. وقوله «لأن ففسقوا يدافعهُ، إلى آخره» قلنا: نعم نوى شيئاً ويظهرُ خلافه، لأن نقيضه يدلُّ عليه. وقوله: «ونظيرُ «أمر» «شاء» ليس نظيره؛ لأن مفعول «أمر» كثر التصريحُ به. قال الله [تعالى]: «إن الله لا يأمرُ بالفحشاء»^(٢) «أمر أن لا تعبدوا إلا إياه»^(٣) «يأمر بالعدل»^(٤) «أمر ربي بالقسط»^(٥) «أم تأمرهم أحلامهم بهذا»^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

٣٠٤٢- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتَ بِهِ

قلت: والشيخ ردُّ عليه ردُّ مُستريحٍ من النظر، ولولا خَوْفُ السَّامَةِ على الناظرِ لكان للنظرِ في كلامهما مجالٌ.

(١) أي: بإثبات نقيضه.

(٢) الآية ٢٨ من الأعراف.

(٣) الآية ٤٠ من يوسف.

(٤) الآية ٧٦ من النحل.

(٥) الآية ٢٩ من الأعراف.

(٦) الآية ٣٢ من الطور.

(٧) تقدم برقم (٢٢١).

والوجه الثاني: أنَّ «أَمَرْنَا» بمعنى كَثَرْنَا، ولم يَرْتَضِ^(١) الزمخشري^(٢) في ظاهر عبارته فإنه قال: «وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ «أَمَرْنَا» بـ «كَثَرْنَا»، وَجَعَلَهُ مِنْ بَابٍ: فَعَلْتُهُ فَفَعَلَ، كَثَبْتُهُ فَثَبِرَ^(٣). وفي الحديث^(٤): «خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ وَمُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ»، أي: كثيرة التَّسَاجِ. قلت: وقد حكى أبو حاتم هذه اللغة، يقال: أَمَرَ الْقَوْمَ، وَأَمَرَهُمُ اللَّهُ، ونقله الواحدي أيضاً عن أهل اللغة، وقال أبو علي^(٥): «الْجَيْدُ فِي «أَمَرْنَا» أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى كَثَرْنَا». واستدل أبو عبيدة^(٦) بما جاء في الحديث فذكره. يقال: أَمَرَ اللَّهُ الْمُهْرَةَ، أي: كَثَّرَ وَلَدَهَا. قال: «وَمَنْ أَنْكَرَ «أَمَرَ اللَّهُ الْقَوْمَ» أي: كَثَّرَهُمْ لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَيْهِ لِثَبُوتِ ذَلِكَ لُغَةً». ويكون ممَّا لَزِمَ وتعدَّى بالحركة المختلفة؛ إذ يُقال: أَمَرَ الْقَوْمَ كَثَرُوا، وَأَمَرَهُمُ اللَّهُ كَثَّرَهُمْ، وهو من بابِ المطاوعة: أَمَرَهُمُ اللَّهُ فَأَتَمَرُوا كقولك: شَتَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ فَشَتَرَتْ^(٧)، وَجَدَعَ أَنْفَهُ فَجَدَعَ^(٨)، وَثَلَّمَ سِنَهُ فَثَلِّمَتْ^(٩).

وقرأ^(١٠) الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة: «أَمَرْنَا» بكسر الميم بمعنى «أَمَرْنَا» بالفتح. حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يُقال: «أَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ،

(١) ش: ولم يرتضه.

(٢) الكشف ٤٤٢/٢.

(٣) ثيره: حبسه أو رده. وفي اللسان (أمر): «والعرب تقول: أَمَرَ بنو فلان أي كَثَرُوا».

(٤) رواه أحمد في مسنده ٤٦٨/٣.

(٥) انظر: الحجة (خ) ٣٤٤/٣.

(٦) مجاز القرآن ٣٧٣/١.

(٧) الشَّتْر: استرخاء الجفن الأسفل.

(٨) جَدَعَ أَنْفَهُ: قطعه.

(٩) ثَلَّمَ سِنَهُ: كسرهما.

(١٠) انظر في قراءات «أمرنا»: السبعة ٣٧٩، الإتحاف ١٩٥/٢، الشواذ ٧٥، القرطبي

٢٣٣/١٠، المحتسب ١٥/٢، النشر ٣٠٦/٢، البحر ٢٠/٦.

— الإسراء —

وَأَمْرَهُ «بفتح الميم وكسرها، وقد رَدَّ الفراء^(١) هذه القراءة، ولا يُلتَفَتُ لِرَدِّه لثبوتها لغةً بَنَقْلِ العُدُولِ، وقد نَقَلَهَا قراءةً عن ابن عباس أبو جعفر وأبو الفضل الرازي في «لوامحه» فكيف تُرَدُّ؟

وقرأ عليُّ بن أبي طالب وابنُ أبي إسحاق وأبورجاء في آخرين «أَمَرْنَا» بِالْمَدِّ، وَرُوِيََتْ هذه قراءةً عن ابن كثير^(٢) وأبي عمرو وعاصم ونافع^(٣)، واختارها يعقوب، والهمزة فيه للتعدية.

وقرأ عليُّ أيضاً وابنُ عباس وأبو عثمان النهدي: «أَمَرْنَا» بِالتَّشْدِيدِ. وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّ التَّضْعِيفَ للتعدية، عَدَاهُ تَارَةً بِالْهَمْزَةِ وَأُخْرَى بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ، كَأَخْرَجْتَهُ وَخَرَجْتَهُ. والثاني: أَنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلْنَاهُمْ أُمَرَاءَ، [٥٧٠/أ] وَاللَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ «أَمَر». قال الفارسي^(٤): «لَا وَجْهَ لَكُونَ «أَمَرْنَا» / مِنْ الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ رِئَاسَتَهُمْ لَا تَكُونُ إِلَّا لِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ، وَالْإِهْلَاكُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مُدَّةٍ وَاحِدَةٍ». وقد رُدَّ^(٥) عَلَى الْفَارِسِيِّ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْأَمِيرَ هُوَ الْمَلِكُ حَتَّى يَلْزَمَ مَا قُلْتُ، بَلِ الْأَمِيرُ عِنْدَ الْعَرَبِ مَنْ يَأْمُرُ وَيُؤْتَمَرُ بِهِ. وَلَيْتَن سُلِّمَ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْمُتَرَفَّ إِذَا مَلَكَ فَفَسَقَ ثُمَّ آخَرَ بَعْدَهُ فَفَسَقَ، ثُمَّ كَذَلِكَ كَثُرَ الْفَسَادُ، وَنَزَلَ بِهِمْ عَلَى الْآخِرِ مِنْ مُلُوكِهِمْ.

آ. (١٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كَمْ» نَصَبٌ بِأَهْلَكْنَا، وَ«مِنَ الْقُرُونِ» تَمْيِيزٌ لـ «كَمْ»، وَ«مِنْ بَعْدِ نُوحٍ»: «مِنْ» لَابْتِدَاءُ الْغَايَةِ،

(١) معاني القرآن ١١٩/٢.

(٢) برواية حماد بن سلمة كما في السبعة ٣٧٩.

(٣) برواية خارجة عنه كما في السبعة ٣٧٩.

(٤) الحجة (خ) ٣٤٦/٣.

(٥) انظر: البحر ٢٠/٦.

والأولى للبيان فلذلك اتحد متعلّقهما. وقال الحوفي: «الثانية بدلٌ من الأولى، وليس كذلك لاختلاف معنيهما. والباء بعد «كَفَى» تقدّم الكلام عليها»^(١). وقال ابن عطية: «إنما يُجاء بهذه الباء في موضعٍ مَدْحٍ أو ذمٍّ». والباء في «بذنوب» متعلّقة بـ «خبيراً»، وعَلَّقَهَا الحوفيُّ بـ «كَفَى». قال الشيخ^(٢): «وهو وهم». قلت: إنما جَعَلَهُ وهماً لأنه لا يَتَعَدَّى بالباء، ولا يليق به المعنى.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ﴾: «مَنْ» شرطية، و«عَجَّلْنَا» جوابه، و«ما يشاء» مفعوله، و«لِمَنْ نريدُ» بدلٌ بعضٍ من كل، من الضمير في «له» بإعادة العامل، و«لِمَنْ نريدُ» تقديره: لِمَنْ نريدُ تعجيله له. قوله: «ثم جَعَلْنَا له جهنم» «جَعَلَ» هنا تصيرية.

قوله: «يَصْلَاهَا» الجملةُ حالٌ: إمّا من الضمير في «له» وإمّا من «جهنم»، و«مَذْمُوماً» حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَصْلَاهَا». قيل: وفي الكلام حَذْفٌ، وهو حَذْفُ المقابل؛ إذ الأصل: مَنْ كان يريد العاجلةً وسَعَى لها سَعْيَهَا وهو كافرٌ لدلالة ما بعده عليه. وقيل: بل الأصل: مَنْ كان يريد العاجلة بعمله^(٣) للآخرة كالمنافق.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿سَعْيَهَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به لأنَّ المعنى: وعَمِلَ لها عملَهَا. والثاني: أنه مصدرٌ، و«لها»، أي: مِنْ أَجْلِهَا.

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣، والورقة ٥٦٨ ب، ٥٦٩ أ من هذا الجزء.

(٢) البحر ٢٠/٦.

(٣) أي: مقابل عمله للآخرة وبدلاً عنه.

قوله: «وهو مؤمن» هذه الجملة حالٌ من فاعل «سعى».

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ﴾: «كُلًّا» منصوب بـ «نُمِدُّ» و «هَؤُلَاءِ» بدل، و «هَؤُلَاءِ» عطفٌ عليه، أي: كلٌّ فريق نُمِدُّ هَؤُلَاءِ الساعين بالعاجلة، وهَؤُلَاءِ الساعين لآخره، وهذا تقديرٌ جيد. وقال الزمخشري^(١) في تقديره: «كلٌّ واحد من الفريقين نُمِدُّ». قال الشيخ^(٢): «كذا قَدَرَهُ الزمخشريُّ، وأعربوا «هَؤُلَاءِ» بدلاً من «كُلًّا» ولا يَصِحُّ أن يكون بدلاً من «كل» على تقدير: كلٌّ واحد، لأنه إذ ذاك بدلٌ كل من بعض، فينبغي أن يكون التقدير: كلٌّ الفريقين»^(٣).

و «من عطاء» متعلق بـ «نُمِدُّ». والعطاء اسمٌ مصدرٍ واقعٌ موقعَ اسم المفعول.

والمَحْظُور: الممنوع، وأصله من الحَظَر وهو: جَمْعُ الشيء في حَظيرة، والحَظيرة: ما يُعْمَلُ مِنْ شَجَرٍ ونحوه لتَأْوِي إليه الغنم، والمُحْتَظَر: مَنْ يَعْمَلُ الحَظِيرَةَ.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَضَّلْنَا﴾: «كَيْفَ» نصبٌ: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلقةٌ لـ «انظر» بمعنى فُكِّر، أو بمعنى أبصُر^(٤).

(١) الكشف ٤٤٣/٢.

(٢) البحر ٢١/٦.

(٣) أي فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل، كما قال أبو حيان.

(٤) أي يجوز أن تكون «انظر» من نظر الفكر فيكون قلباً علقه الاستفهام، أو من نظر البصر فيكون معلقاً بتأويل أن النظر سبب إلى العلم، فجاز أن يعلق. انظر: البحر ٢١/٦.

قوله: «وَأَكْثَرَ تَفْصِيلاً»، أي: من درجات الدنيا، ومن تفضيل الدنيا.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فَتَقَعْدَ﴾: يجوز أن تكون على بابها^(١)، فينتصب ما بعدها على الحال، ويجوز أن تكون بمعنى «صار» فينتصب على الخبرية، وإليه ذهب الفراء^(٢) والزمخشري^(٣)، وأنشدوا في ذلك^(٤):

٣٠٤٣- لَا يُقْنِعُ الْجَارِيَةَ الْخِضَابُ وَلَا الْوِشَاحَانَ وَلَا الْجِلْبَابُ
مَنْ دُونَ أَنْ تَلْتَقِيَ الْأَرْكَابُ وَيَقْعُدَ الْأَيْرْلَهُ لُعَابُ

أي: ويصير. والبصريون لا يقيسون هذا، بل يقتصرون به على المثل في قولهم: «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ».

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾: يجوز أن تكون «أَنْ» مفسرة؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، و«لا» ناهية. ويجوز أن تكون الناصبة، و«لا» نافية، أي: بأن لا، ويجوز أن تكون المخففة، واسمها ضمير الشأن، و«لا» ناهية أيضاً، والجملة خبرها، وفيه إشكال: من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب. ومثله في هذا الإشكال قوله: «أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٥)، وقوله: «أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»^(٦) لكونه دعاءً وهو طلب أيضاً، ويجوز أن تكون الناصبة و«لا» زائدة. قال أبو البقاء^(٧): «ويجوز أن يكون

(١) أي فعلاً تاماً.

(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

(٣) الكشف ٤٤٤/٢.

(٤) الأبيات لبعض بني عامر. وهي في اللسان (قعد)، والبحر ٢٢/٦.

(٥) الآية ٨ من النمل «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها».

(٦) الآية ٩ من النور، وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٧) الإملاء ٩٠/٢.

في موضع نصب، [أي:] أَلَزَمَ رَبُّكَ عِبَادَتَهُ و « لا » زائدة^(١). قال الشيخ^(٢): «وهذا وهمٌ لدخول «إلا» على مفعول «تَعْبُدُوا» فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًّا».

وقرأ الجمهور «قَضَى» فعلاً ماضياً، ف قيل: هي على موضوعها الأصلي. قال ابن عطية: «ويكون الضمير في «تَعْبُدُوا» للمؤمنين من الناس إلى يوم القيامة» وقيل: هي بمعنى أَمَرَ. وقيل: بمعنى أَوْحَى، وقيل: بمعنى حَكَمَ، وقيل: بمعنى أَوْجَبَ أو أَلَزَمَ.

[٥٧٠/ب] وقرأ^(٣) بعضٌ وَلَدَ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «وقضاء» / اسماً مصدرًا مرفوعاً بالابتداء، و «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» خبره.

قوله: «وبالوالدين إحساناً» قد تقدّم نظيره في البقرة^(٤). وقال الحوفي: «الباء متعلقة بـ «قضى»، ويجوز أن تكون متعلقة بفعل محذوف تقديره: وَأَوْصَى بالوالدين إحساناً، وإحساناً مصدر، أي: يُحْسِنُونَ بالوالدين إحساناً».

وقال الواحدي: «الباء مِنْ صِلَةِ الإحسانِ فَقُدِّمَتْ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ: بَزِيدٍ فَانزَلْ». وقد مَنَعَ الزمخشري^(٥) هذا الوجه قال: «لأنَّ المصدرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ معمولُهُ»^(٥). قلت: والذي ينبغي أن يُقال: إن هذا المصدرَ إنْ عَنَى بِهِ أَنَّهُ يَنْحَلُّ لِحَرْفِ مَصْدَرِيٍّ وَفِعْلٍ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ الزمخشريُّ، وإن كان بدلاً مِنْ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ الْوَاحِدِيُّ، فَالْجَوَازُ وَالْمَنْعُ بِهِذَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ.

(١) البحر ٢٥/٢.

(٢) الإتحاق ١٩٥/٢، البحر ٢٥/٦، الشواذ ٧٦.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الكشف ٤٤٤/٢.

(٥) مطبوعة الكشف: «صلته».

وقال ابن عطية: «قوله بالوالدين إحساناً عطف على «أن» الأولى، أي: أمر الله أن لا تعبدوا إلا إياه، وأن تُحسِنوا بالوالدين إحساناً». واختار الشيخ^(١) أن يكون «إحساناً» مصدرًا واقعاً موقعَ الفعل، وأن «أن» مفسرة، و«لا» ناهية. قال: «فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على نهي كقوله^(٢)»:

٣٠٤٤ - يقولون: لا تهلك أسي وتَجَمَّلِ

قلت: و«أحسن» و«أساء» يتعديان بـ إلى وبالباء. قال تعالى: «وقد أحسن بي»^(٣) وقال كثير عزة^(٤):

٣٠٤٥ - أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة

.....

وكأنه ضمّن «أحسن» لمعنى «لطف» فتعدى تعديته.

قوله: «إِذَا يَبْلُغَنَّ» قرأ الأخوان^(٥) «يَبْلُغَنَّ» بألفِ التثنية قبل نون التوكيد المشددة المكسورة، والباقون دون ألفٍ وبفتحِ النون. فأما القراءة الأولى ففيها أوجه، أحدها: أن الألف ضميرُ الوالدين لتقدم ذكرهما، و«أحدهما» بدلٌ منه، و«أو كلاهما» عطفٌ عليه. وإليه نحا الزمخشري^(٦)

(١) البحر ٢٥/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٢٥).

(٣) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٤) تقدم برقم (٢٤٩٩).

(٥) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، البحر ٢٦/٦، التيسير ١٣٩، الحجة ٣٩٩، النشر ٣٠٦/٢.

(٦) الكشف ٤٤٤/٢.

وغيره. واستشكله بعضهم^(١) بأن قوله «أحدهما» بدل بعض من كل، لا كل من كل، لأنه غير وافٍ بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك «أو كلاهما» عطف على البدل، فيكون بدلاً، وهو من بدل الكل من الكل؛ لأنه مرادف لالف التثنية. لكنه لا يجوز أن يكون بدلاً لعروءه عن الفائدة؛ إذ المستفاد من ألف التثنية هو المستفاد من «كلاهما» فلم يفيد البدل زيادة على المبدل منه.

قلت: هذا معنى قول الشيخ. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: مُسَلَّم أنه لم يفيد البدل زيادة على المبدل منه، لكنه لا يضُرُّ لأنه شأن التأكيد، ولو أفاد زيادة أخرى غير مفهومة من الأول كان تأسيساً لا تأكيداً. وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يجاب عنه بما قال ابن عطية فإنه قال بعد ذكره هذا الوجه: «وهو بدل مُقَسَّم كقول الشاعر^(٢):

٣٠٤٥ - وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ

ورجلٍ رَمَى فيها الزمانَ فشَلَّتْ

إلا أن الشيخ^(٣) تعقب كلامه فقال: «أما قوله بدل مُقَسَّم كقوله: «وكنت...» فليس كذلك؛ لأن شرطه العطف بالواو، وأيضاً فشرطه: أن لا يَصْدُقَ المُبْدَلُ منه على أحدِ قِسْمَيْهِ، لكن هنا يَصْدُقُ على أحدِ قِسْمَيْهِ، ألا ترى أن الألف وهي المبدل منه يَصْدُقُ على أحدِ قِسْمَيْهَا وهو «كلاهما» فليس من البدل المقسَّم». ومتى سلّم له الشرطان لزم ما قاله.

الثاني: أن الألف ليست ضميراً بل علامة تثنية و«أحدهما» فاعل بالفعل قبله، و«أو كلاهما» عطف عليه. وقد ردّ هذا الوجه: بأن شرط الفعل المُلْحَق به علامة تثنية أن يكون مسنداً لمثنى نحو: قاما أخواك،

(١) انظر: البحر ٢٦/٦ - ٢٧. (٢) تقدم برقم (١١٩١).

(٣) البحر ٢٧/٦.

أو إلى مُفَرَّقٍ بالعطف بالواو خاصةً على خلاف فيه نحو: «قاما زيد وعمرو»،
لكنَّ الصحيحَ جوازُه لوروده سماعاً كقوله^(١):

٣٠٤٦ - وقد أسلماه مُبَعَّدٌ وحميم

والفعلُ هنا مسندٌ إلى «أحدهما» وليس مثني ولا مفراً بالعطف بالواو.

الثالث: نُقِلَ عن الفارسيّ^(٢) «أَنْ / «كلاهما» توكيدٌ، وهذا لا بدُّ من [٥٧١/أ]
إصلاحه بزيادةٍ، وهو أَنْ يُجْعَلَ «أحدهما» بدلاً بعضٍ من كل، ويُضْمَرُ بعده
فعلٌ رافعٌ لضميرٍ ثانية، ويقع «كلاهما» توكيداً لذلك الضميرِ تقديرُه:
أو يُبْلَغُ كلاهما، إلا أَنْ فيه حَذَفُ المؤكِّد وإبقاء التوكيد، وفيها خلافٌ،
أجازها الخليل وسيبويه^(٣) نحو: «مررت بزيدٍ ورأيت أباك^(٤) أنفسهما»
بالرفع والنصب، فالرفعُ على تقدير: هما أنفسهما، والنصبُ على تقدير
أعنيهما أنفسهما، ولكنَّ في هذا نظرٌ: من حيث إن المنقولَ عن الفارسيّ مَنَعَ
حَذَفَ المؤكِّد وإبقاء توكيده، فكيف يُخَرِّجُ قوله على أصلٍ لا يُجيزُه؟

وقد نصَّ الزمخشريُّ^(٥) على مَنَعَ التوكيدِ فقال: فإن قلت: لو قيل:
«إِنَّمَا يُبْلَغَانُ كلاهما» كان «كلاهما» توكيداً لا بدلاً، فما لك زعمتَ أنه بدلٌ؟
قلت: لأنَّه معطوفٌ على ما لا يَصِحُّ أن يكون توكيداً للثنتين، فانتظم في
حكميه، فوجبَ أن يكون مثله». قلت: يعني أَنْ «أحدهما» لا يَصْلُحُ أن
يقعَ توكيداً للمثنى ولا لغيرهما، فكذا ما عَطِفَ عليه لأنه شريكه.

(١) تقدم برقم (١٧٨٧).

(٢) الحجة (ج) ٣/٣٤٨ ولكن الفارسي هنا لا يعني التوكيد الصناعي، وإنما من جهة
المعنى.

(٣) انظر: المسألة في: الكتاب ٢٤٧/١.

(٤) مثال الكتاب: وأتاني أخوه.

(٥) الكشف ٤٤٤/٢.

ثم قال (١): «فَإِنْ قُلْتَ: مَا ضَرُّكَ لَوْ جَعَلْتَهُ توكيداً» (٢) مع كون المعطوف عليه بدلاً، وَعَطَفْتَ التوكيدَ على البدل؟ قلت: لو أريد توكيدَ التثنية ل قيل: «كلاهما» فحسب، فلمَّا قيل: «أحدهما أو كلاهما» عُلِمَ أَنَّ التوكيدَ غيرُ مرادٍ فكان بدلاً مثلَ الأول.

الرابع (٣): أَنَّ يَرْتَفَعَ «كلاهما» بفعلٍ مقدرٍ تقديرُهُ: أو يبلُغُ كلاهما، ويكون «إحدهما» بدلاً من ألفِ الضمير بدلَ بعضٍ من كل. والمعنى: إمَّا يَبْلُغَنَّ عندك أحدُ الوالدين أو يبلُغُ كلاهما.

وأما القراءةُ الثانيةُ (٤) فواضحةٌ، و«إِنْ ما»: هي «إِنْ» الشرطية زِيدَتْ عليها «ما» توكيداً، فأُدْغِمَ أحدُ المتقاربين في الآخر بعد أن قُلِبَ إليه، وهو إدغامٌ واجب. قال الزمخشري (٥): «هي إِنْ الشرطية زِيدَتْ عليها «ما» توكيداً لها ولذلك دَخَلَتْ النون، ولو أَفْرَدَتْ «إِنْ» لم يَصِحَّ دخولُها، لا تقول: إِنْ تُكْرِمَنَّ زيداً يُكْرِمُكَ، ولكن: إمَّا تُكْرِمَنَّه.

وهذا الذي قاله أبو القاسم نصَّ سيويه على خلافه، قال سيويه (٦): «وإن شئتَ لم تُفْجِمِ النونَ، كما أنك إن شئتَ لم تَجِءْ بـ «ما». قال الشيخ (٧): «يعني مع النون وعَدَمِها». وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ سيويه إنما نصَّ على أن نونَ التوكيد لا يَجِبُ الإتيانُ بها بعد «أما»، وإن كان أبو إسحاق قال

(١) الكشاف ٤٤٤/٢.

(٢) الأصل: «بدلاً» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.

(٣) أي في تخريج قراءة «يَبْلُغَنَّ».

(٤) أي: يبلُغَنَّ.

(٥) الكشاف ٤٤٤/٢.

(٦) الكتاب ١٥٢/٢.

(٧) البحر ٢٦/٢.

بوجوب ذلك. وقوله بعد ذلك «كما أنك إن شئت لم تجيء بـ» ما، ليس فيه دليل على جواز تأكيد الشرط مع إن وحدها.

و «عندك» ظرف لـ «يُتَلَمَّنُ»، و «كِلَا» مثناة معنًى من غير خلاف، وإنما اختلفوا^(١) في تثنيها لفظاً: فمذهب البصريين أنها مفردة لفظاً، ووزنها على فَعَلَ كـ «مَعَى» وألفها منقلبة عن واو بدليل قلبها تاءً في «كِلْتَا» مؤنث «كِلَا» هذا هو المشهور. وقيل: أَلْفُها عن ياء وليس بشيء. وقال الكوفيون - وتبعهم السهيلي^(٢) مستدلين على ذلك بقوله^(٣):

٣٠٤٧- في كَلَّتِ رَجُلَيْهَا سُلَامَى واحده

فَنَطَقَ بمفردها -: هي مثناة لفظاً، ولذلك تُعَرَّبُ بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً، فألفها زائدة على ماهية الكلمة كآلف «الزيدان»، ولأُمُها محذوفة عند السهيلي، ولم يأت عن الكوفيين نص في ذلك، فاحتمل أن يكون الأمر كما قال السهيلي، وأن تكون موضوعة على حرفين فقط، لأن من مذهبهم جواز ذلك في الأسماء المعربة.

وحكمها أنها متى أضيفت إلى مضمير أعربت إعراب المثنى، أو إلى ظاهر أعربت إعراب المقصور عند جمهور العرب، وبنو كنانة يُعربونها إعراب المثنى مطلقاً فيقولون: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْكَ، وكونها جَرَتْ مَجْرَى المثنى مع

(١) انظر: المسائل البصريات ٨٩٤، سر الصناعة ١٤٩/١، شرح المفصل ٥٤/١، ٦/٦.

(٢) نتائج الفكر ٢٨٣.

(٣) لم أهتم إلى فائله، وهو في اللسان (كلا)، والعيني ١٥٩/١، والهمع ٤١/١، والدرر ١٦/١، والخزانة ٦٢/١. وبعده:

كِلْتَا هُمَا مَقْرُونَةٌ بِزائدة

المضمير دون الظاهر يضيق الوقت عن ذكره فلإني حَقَّقْتُه في «شرح التسهيل».

ومن أحكامها: أنها لا تُضاف إلا إلى مثنى لفظاً ومعنى نحو: «كِلَا الرجلين» [٥٧١/ب]، أو معنى لا لفظاً نحو: / «كِلَانَا»، ولا تُضاف إلى مُفْرَقَيْنِ بالعطف نحو: «كِلَا زيد وعمرو» إلا في ضرورة كقوله^(١):

٣٠٤٨ - كِلَا السيفِ والسَّاقِ الذي ذهبَتْ به
على مَهْلٍ باثنين ألقاه صاحِبُهُ

وكذا لا تُضاف إلى مفردٍ مرادٍ به التثنية إلا في ضرورة كقوله^(٢):

٣٠٤٩ - إِنْ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
وَالْأَكْثَرُ مِطَابَقَتُهَا^(٣) فَيَفْرُدُ خَبَرُهَا وَضَمِيرُهَا نحو: كلاهما قائمٌ، وكلاهما ضربته، ويجوزُ في قليل: قائمان، وضربتهما، اعتباراً بمعناها، وقد جَمَعَ الشاعرُ بينهما في قوله^(٤):

٣٠٥٠ - كلاهما حينَ جَدِّ الْجَرِيِّ بينهما قد أقْلعا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رابِي

وقد يَتَعَيَّنُ اعتبارُ اللفظِ نحو: كِلَانَا كَفِيلٌ صَاحِبِهِ، وقد يَتَعَيَّنُ اعتبارُ المعنى، ويُستعملُ تابِعاً توكيداً، وقد لا يَتَّبَعُ فيقع مبتدأً ومفعولاً به ومجروراً. و«كلتا» في جميع ما ذُكِرَ كـ «كِلَا»، وتاؤُها بدلٌ عن واو، وألفُها للتأنيث، ووزنُها فَعْلَى كذا كرى. وقال يونس: أَلْفُهَا أَصْلٌ وتاؤُها مَزِيدَةٌ، ووزنُها فَعْتَل.

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٣/٣، وشرح التصريح ٢٢/٢.

(٢) تقدم برقم (٤٥٣).

(٣) لأن لفظها مفرد.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٣، والخصائص ٤٢١/٢، وابن يعيش ٥٤/١،

والعيني ١٥٧/١.

تُبْع كثير، والشيخ^(١) لم يَزِدْ على أن قال: «ونحن نَسْرُدُها مضبوطةً كما رأيناها»، فذكرها، والنَّسَاحُ خالفوه في ضبطه، فَمِنْ ثَمَّ جاء فيه الخَلَلُ، فَعَدَلْتُ إلى هذا الضابط المذكور والله الحمد.

وقد قُرِئ^(٢) من هذه اللغات بسبع: ثلاث في المتواتر، وأربع في الشاذ، فقرأ نافعٌ وحفصٌ بالكسر^(٣) والتنوين، وابنٌ كثير وابنٌ عامر بالفتح دون تنوين^(٤)، والباقون بالكسر دون تنوين^(٥)، ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء. وقرأ نافعٌ في رواية: أْفُ بالرفع والتنوين، وأبو السَّمَّال بالضم من غير تنوين، وزيد بن علي بالنصب والتنوين، وابنٌ عباس: «أْفُ» بالسكون.

وقوله: «ولا تَنْهَرُهما»، أي: لا تَزْجُرُهما، والنَّهْرُ: الزَّجْرُ بصياح [٥٧٢/أ] وغِلْظة/ وأصله الظهور، ومنه «النَّهْرُ» لظهوره. وقال الزمخشري^(٦): «النَّهْيُ والنَّهْرُ والنَّهْمُ أخوات».

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ الدُّلِّ﴾: هذه استعارةٌ بليغة، قيل: وذلك أن الطائر إذا أراد الطيران نَشَرَ جناحيه ورفعهما ليرتفع، وإذا أراد تَرْكُ الطيران خَفَضَ جناحيه، فجعل خَفَضَ الجناح كنايةً عن التواضع واللين. قال الزمخشري^(٧): «فإن قلت: ما معنى جَنَاحَ الدُّلِّ؟ قلت: فيه وجهان،

(١) البحر ٢٣/٦.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٣٠٦/٢، التيسير ١٣٩، البحر ٢٧/٦، الحجة ٣٩٩، الشواذ ٧٦، الإتحاف ١٩٦/٢.

(٣) أي كسر الفاء، وضم الهمزة.

(٤) أي: أْفُ.

(٥) أي: أْفُ.

(٦) الكشف ٤٤٤/٢.

(٧) الكشف ٤٤٥/٢.

أحدهما: أن يكونَ المعنى: واخْفِضْ لهما جناحَكَ كما قال: «واخْفِضْ جناحَكَ للمؤمنين»^(١) فأضافه إلى الذَّلْ أو الذَّلْ كما أُضيفَ حاتمٌ إلى الجودِ على معنى: واخْفِضْ لهما جناحَكَ الذَّلِيلَ أو الذَّلُولَ. والثاني: أن تجعلَ لذلِّه أو لذلِّه جناحاً خفيضاً، كما جعلَ لبيدٍ للشَّمالِ يداً وللقرَّةِ زماماً — في قوله^(٢):

٣٠٥١ — وغداةَ رِيحٍ قد كَشَفَتْ وَقرَةً إذ أَصْبَحَتْ بيدِ الشَّمالِ زِمَامُها

مبالغةٌ في التذللِ والتواضع لهما» انتهى. يعني أنه عبَّرَ عن اللينِ بالذلِّ، ثم استعارَ له جناحاً، ثم رَشَّحَ هذه الاستعارة بأنَّ أمرَه بخفضِ الجَنَاحِ.

ومنَ طَريفِ ما يُحكى: أن أبا تمامٍ لَمَّا نَظَمَ قوله^(٣):

٣٠٥٢ — لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فَإِنِّي صَبٌّ قد اسْتَعَذَّبْتُ ماءَ بكائي

جاءه رجلٌ بِقَصْعَةٍ وقال له: أَعْطِنِي شيئاً من ماءِ المَلامِ. فقال: حتى تَأْتِنِي بَرِيشةٍ مِنْ جَنَاحِ الذَّلِّ» يريد أن هذا مجازٌ استعارةٌ كذاك. وقال بعضهم^(٤):

٣٠٥٣ — أراشوا جَنَاحِي ثُمَّ بَلَّوْهُ بالندى فلم أَسْتَطِيعَ مِنْ أَرْضِهِمْ طَيْرانا

وقرأ العامةُ «الذَّلَّ» بضمِّ الذَّالِ، وابن عباس^(٥) في آخرين بكسرهما،

(١) الآية ٨٨ من الحجر.

(٢) تقدم برقم (١٧٦٥)، ولم يرد البيت في «الكشاف».

(٣) ديوانه ٢٣/١.

(٤) نُسبَه أبو حيان لبعض المتأخرين. البحر ٢٨/٦. وأراش فلاناً: قوّاه وأصلح مِنْ حاله.

(٥) المحتسب ١٨/٢، القرطبي ٢٤٤/١٠، البحر ٢٨/٦، الشواذ، ونسبها الفراء في معاني القرآن ١٢٢/٢ إلى عاصم.

وهي استعارة؛ لأنَّ الذَّلَّ في الدوابِّ لأنه ضدُّ الصعوبة، فاستعير للنَّاسِيَّ، كما أنَّ الذَّلَّ بالضمِّ ضدُّ العِزِّ.

قوله: «من الرحمة» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها للتعليل فتعلق بـ «اخْفِضْ»، أي: اخْفِضْ مِنْ أَجْلِ الرَّحْمَةِ. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال ابن عطية: «أي: إِنَّ هَذَا الْخَفْضَ يَكُونُ مِنَ الرَّحْمَةِ الْمُسْتَكْنَةِ فِي النَّفْسِ». الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «جَنَاحٍ». الرابع: أنها لابتداء الغاية. قوله: «كما رَبَّيَانِي» في هذه الكافِ قولان، أحدهما: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، فَقَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ: «ارْحَمَهُمَا رَحْمَةً مِثْلَ تَرْبِيَّتِهِمَا لِي». وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِهِمَا»، كأنه جعل التربية رحمةً. الثاني: أنها للتعليل، أي: ارْحَمَهُمَا لِأَجْلِ تَرْبِيَّتِهِمَا كَقَوْلِهِ: «وَاذْكُرْهُ كَمَا هَدَاكُمْ»^(٢).

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْذَرْ﴾: التَّبْدِيرُ: التفريق ومنه «البَذْرُ» لأنه يُفَرَّقُ فِي الْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ. قال^(٣):

٣٠٥٤- تَرَاتِبُ يَسْتَضِيءُ الْحَلِيُّ فِيهَا كَجَمْرِ النَّارِ بُذْرَ بِالْظَّلَامِ
ثُمَّ غَلَبَ فِي الْإِسْرَافِ فِي النِّفْقَةِ.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ﴾: يجوز أن يكونَ مفعولاً من أَجْلِهِ، نَاصِبُهُ «تُعْرِضَنَّ» وَهُوَ مِنْ وَضَعَ الْمُسَبِّبَ مَوْضِعَ السَّبَبِ، وَذَلِكَ أَنْ

(١) الإملاء ٩٠/٢.

(٢) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٢٣/٦. والتراتب: موضع القلادة من الصدر. والحلي: ما يترنن به.

الأصل: وإِذَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ لِعِسَارِكَ. وجعله الزمخشري^(١) منصوباً بجواب الشرط، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ابتغاء رحمة. وردَّ عليه الشيخ^(٢): بأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمراً فَاضْرِبْ» فَإِنْ حَذَفَتْ الفاء جاز عند سيبويه والكسائي نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمراً يَضْرِبْ». فإن كان الاسم مرفوعاً^(٣) نحو «إِنْ تَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ» جاز ذلك عند سيبويه^(٤) على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره الظاهرُ بعده، أي: إِنْ تَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ. ومنع من ذلك الفراء وشيخه.

وفي الردُّ نظرٌ؛ لأنه قد ثبت ذلك، لقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ»^(٥) الآية. لأنَّ «اليتيم» وما بعده منصوبان بما بعد فاء الجواب.

الثاني^(٦): أنه موضع الحالِ مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»^(٧).

قوله: «مَنْ رَبُّكَ» يجوز أن يكونَ / صفة لـ «رحمة»، وأن يكونَ متعلّقاً [٥٧٢/ب] بـ «تَرْجُوهَا»، أي: تَرْجُوهَا مِنْ جِهَةِ رَبِّكَ، على المجاز.

قوله: «تَرْجُوهَا» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»، وأن يكونَ صفةً لـ «رحمة».

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿كُلُّ الْبَاطِلِ﴾: نصبٌ على المصدرِ

(١) الكشف ٤٤٧/٢.

(٢) البحر ٣٠/٦.

(٣) أي معمول الفعل.

(٤) الكتاب ٤٥٨/١.

(٥) الآية ٩ من الضحى.

(٦) أي في إعراب «ابتغاء».

(٧) وذلك على تأويل المصدر بالوصف: مبتغياً.

- الإسراء -

لإضافتها إليه. و «فَتَقَعَّدَ» نصبه على جواب النهي. و «مَلُومًا»: إمَّا حالٌ، وإمَّا خبرٌ، كما تقدَّم^(١).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿خَطَّاءٌ﴾: قرأ^(٢) ابن ذكوان: «خَطَّاءٌ» بفتح الخاء والطاء مِنْ غير مَدٍّ، وابنٌ كثير بكسر الخاء والمدِّ، ويلزمُ منه فتحُ الطاء، والباقون بالكسر وسكونِ الطاء.

فأمَّا قراءة ابن ذكوان فَخَرَّجَهَا الزَّجَّاجُ^(٣) على وجهين، أحدهما: أن يكونَ اسمٌ مصدرٍ مِنْ أَخْطَأَ يُخْطِئُ خَطًّا، أي: إخطاءً، إذا لم يُصِْبْ. والثاني: أن يكونَ مصدرَ خَطِئَ يَخْطِئُ خَطًّا، إذا لم يُصِْبْ أيضًا، وأنشد^(٤):

٣٠٥٥ - والناسُ يَلْحَوْنَ الأميرَ إذا هُمُ خَطِئُوا الصوابَ ولا يُلامُ المرشِدُ

والمعنى على هذين الوجهين: أن قتلهم كان غير صواب. واستبعد قومُ هذه القراءة قالوا: لأن الخطأ ما لم يُتَعَمَّدَ فلا يَصِحُّ معناه ههنا.

قلت: وخفي عنهم أنه يكونُ بمعنى أخطأ، أو أنه يقال: «خَطِئَ» إذا لم يُصِْبْ.

وأمَّا قراءة ابن كثير فهي مصدرُ خَاطَأَ يُخَاطِئُ خِطَاءً مثل: قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا. قال أبو علي^(٥): «هي مصدرُ خَاطَأَ يُخَاطِئُ، وإن كنا لم نجد «خَاطَأَ»

(١) سبق أن أشار إلى أن «قعد» عند الفراء فعل ناقص. انظر: الورقة ٥٧٠ أ.

(٢) انظر في قراءةاتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٣٠٧/٢، التيسير ١٣٩، القرطبي ٢٥٣/١٠، الحجة ٤٠٠، البحر ٣٢/٦، الشواذ ٧٦.

(٣) معاني القرآن ٢٣٦/٣.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ٤٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٦/٣، واللسان (أمس)، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩، والمحاسب ٢٠/٢.

(٥) الحجة (خ) ٣٤٨/٣.

ولكنْ وَجَدْنَا تخاطأً وهو مطاوعٌ « خاطأ » فَدَلَّنَا عليه^(١)، ومنه قولُ الشاعر^(٢):
٣٠٥٦- تخاطأتِ النَّبْلُ أَحْشَاءَهُ وَأَخْرَ يَوْمِي فلم يَعْجَلِ
وقال الآخر^(٣):

٣٠٥٧- تخاطأه القَنَاصُ حتى وَجَدْتُهُ وَخُرْطُومُهُ في مَنْتَعِ المَاءِ رَاسِبُ
فكَانَ هؤلاء الذين يَقْتُلُونَ أولادَهُم يُخاطِطُونَ الحقَّ والعدل.
وقد طَعَنَ قومٌ على هذه القراءة حتى قال أبو جعفر^(٤): « لا أَعْرِفُ لهذه
القراءة وجهاً »، ولذلك جعلها أبو حاتم غَلَطاً. قلت: قد عَرَفَهُ غيرُهُما والله
الحمدُ.

وأما قراءة الباقيْن فهي جيدةٌ واضحةٌ لأنها مِنْ قولهم: خَطِئَ يَخْطِئُ
خِطْئاً، كَأَثِمٍ يَأْثِمُ إِثْماً، إِذَا تَعَمَّدَ الكَذِبَ.

وقرأ الحسن: « خَطَاء » بفتح الخاء والمدّ وهو اسمٌ مصدر « أَخْطَأَ »
كالعطاء اسمٌ للإعطاء.

وقرأ أيضاً « خَطَا » بالقصر، وأصله « خَطَا » كقراءة ابن ذَكْوَانَ، إلا أنه
سَهَّلَ الهمزةَ يبدلها ألفاً فَحُذِفَتْ كَعَصَا.

وأبو رجاءٍ والزُّهْرِيُّ كذلك، إلا أنهما كسرا الخاء كـ « زَنَى » وكلاهما
مِنْ خَطِئَ في الدِّينِ، وَأَخْطَأَ في الرَّأْيِ، وقد يُقام كلُّ منهما مقامَ الآخر.

(١) قال: لأن «تفاعَلَ» مطاوع «فاعَلَ».

(٢) البيت لأوفى بن مطر المازني، وهو في الحجة (خ) ٣/٣٤٨، واللسان (خطأ)،
والقرطبي ١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٣) لم أهتمدِ إلى قائله، وهو في الحجة (خ) ٣/٣٤٨، والقرطبي ١٠/٢٥٣، والبحر ٦/٣٢.

(٤) وهو النحاس كما في البحر ٦/٣٢، ولم يُبَيِّنْ إليها في «إعراب القرآن».

وقرأ ابن عامر في رواية « خَطَّأً » بالفتح والسكون والهمز، مصدرُ « خَطِيء » بالكسر.

وقرأ^(١) ابن وثاب والأعمش «تُقَتِّلُوا»، و«خَشِيَّة»^(٢) بكسر الخاء.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿الزَّيْ﴾: العائمة على قصره وهي اللغة الفاشية. وقُرِئ^(٣) بالمد وفيه وجهان، أحدهما: أنه لغة في المقصور. والثاني: أنه مصدر زاني يُزاني، كقاتل يُقاتل قتالاً؛ لأنه يكون بين اثنين، وعلى المد قول الفرزدق^(٤):

٣٠٥٨ - أبا خالدٍ مَنْ يَزِنُ يُعْرِفُ زَنَاؤُهُ

وَمَنْ يَشْرَبُ الْخُرْطُومَ يُصْبِحُ مُسَكَّرًا

وقول الآخر^(٥):

٣٠٥٩ - كانت فريضة ما تقول كما

كان الزَّناء فريضة الرَّجم

وليس ذلك من باب الضرورة لثبوته قراءة في الجملة.

قوله: «وساء سيلاً» تقدّم نظيره^(٦). قال ابن عطية: «وسيّلاً: نصبٌ

(١) البحر ٣٢/٦.

(٢) ذكرها في البحر ٣٢/٦ من غير نسبة.

(٣) لم أقف على نسبة هذه القراءة، وقال في اللسان: «القصر لغة أهل الحجاز، والمد لأهل نجد». انظر: اللسان (زنى).

(٤) ديوانه ٣٧٣/١، واللسان (زنى)، ومجاز القرآن ٣٧٧/١.

(٥) البيت للناطقة الجعدي، وهو في ديوانه ٢٣٥، والمجاز ٣٧٨/١، واللسان (زنى)، والقرطبي ٢٥٣/١٠.

(٦) انظر إعرابه للآية ٢٢ من النساء في الدرر ٦٣٨/٣.

على التمييز، أي: وساء سبيلاً سبيله». ورَدَّ الشيخ^(١) هذا: بأنَّ قوله «منصوبٌ على التمييز» ينبغي أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مُفسِّراً بما بعده من التمييز فلا يصحُّ تقديره: ساء سبيله سبيلاً؛ لأنه ليس بمضمَرٍ لاسم جنس^(٢).

أ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: أي: إلا بسببِ الحق، فيتعلَّقُ بـ «لا تَقْتُلُوا» ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «لا تَقْتُلُوا» أو مِنْ مفعوله، أو^(٣): لا تَقْتُلُوا إلا ملتبسين بالحق أو إلا ملتبسةً بالحق، ويجوز أن يكونَ نعتاً/ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا قَتلاً ملتبساً بالحق.

[أ/٥٧٣]

قوله: «مَظْلُوماً» حالٌ مِنْ مرفوعِ «قُتِلَ».

قوله: «فلا يُسْرِفُ» [قرأ] الأخوان بالخطاب^(٤)، على إرادةِ الوليِّ، وكان الوليُّ [يَقْتُلُ]^(٥) الجماعةَ بالواحد، أو السلطانَ رَجَعَ لمخاطبته بعد أن أتى به غائباً.

والباقون بالغيبة، وهي تحتل ما تقدَّم في قراءةِ الخطاب.

وقرأ أبو مسلم^(٦) برفعِ الفاءِ على أنه خبرٌ في معنى النهيِ كقوله:

(١) البحر ٣٣/٦.

(٢) فإصلاحُ عبارةِ ابنِ عطية: «وساء السبيل سبيلاً»، وليست في تقديره «سبيله» اسم جنس.

(٣) الأنسب أن يقول: أي.

(٤) والجزم. انظر في قراءتها: السبعة ٣٨٠، البحر ٣٤/٦، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٥٥/١٠، الحجة ٤٠٢، المحتسب ٢٠/٢، النشر ٣٠٧/٢.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) في الكشف ٤٤٨/٢، والمحتسب ٢٠/٢: «أبو مسلم صاحب الدولة»، ونسب في البحر ٣٤/٦ إلى ابنِ عطية أنه «أبو مسلم السراج صاحب الدعوة العباسية»، كما نسب إلى صاحب اللوامح بأنه «أبو مسلم العجلي مولى صاحب الدولة».

«فَلَا رَفْتَ»^(١). وقيل: «في» بمعنى الباء، أي: بسبب القتل.

قوله: «إنه كان»، أي: إن الولي، أو إن السلطان، أو إن القاتل، أي: إنه إذا عُوقِبَ في الدنيا نُصِرَ في الآخرة، أو إلى المقتول، أو إلى الدم أو إلى الحق.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الأصل على حذف مضاف، أي: إن ذا العهد كان مسؤولاً عن الوفاء بعهده. والثاني: أن الضمير يعود على العهد، ونسب السؤال إليه مجازاً كقوله: «وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ»^(٢).

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿بِالْقِسْطِ﴾: قرأ الأخوان وحفص بكسر^(٣) القاف هنا وفي سورة الشعراء بكسر^(٤) القاف، والباقون بضمها^(٥) فيهما، وهما لغتان مشهورتان، وهو القَرَسْطُون^(٦). وقيل: هو كل ميزان. قال ابن عطية: «واللفظة للمبالغة من القسط». وردّه الشيخ^(٧) باختلاف المادتين، ثم قال: «إِلَّا أَنْ يَدَّعَى زِيَادَةَ السِّينِ آخِرًا كَقَدْمُوسِ»^(٨)، وليس من مواضع زيادتها. ويقال بالسين والصاد. قال بعضهم: هورومي معرّب.

(١) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من التكوين.

(٣) في الأصل «بضم» وهو سهو. وانظر: السبعة ٣٨٠، النشر ٣٠٧/٢، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٥٧/١٠، الحجة ٤٠٢.

(٤) في الأصل «بضم»، والآية ١٨٢ من الشعراء.

(٥) في الأصل «بكسرها».

(٦) انظر: اللسان (قسطس).

(٧) البحر ٣٤/٦.

(٨) القدموس: الصخرة العظيمة، والملك، والسيد.

— الإسراء —

والمَحْسُور^(١) : المنقطع السير، حَسَرْتُ الدابة : قَطَعْتُ سِيرَهَا،
وَحَسِير : أي كليل تعبان بمعنى مَحْسُور، والجمع : حَسَرَى قال^(٢) :

٣٠٦٠ — بها جِيفُ الحَسَرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبُضُ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيلُ
وَحَسَرَ عَنْ كَذَا : كَشَفَ عَنْهُ، كَقَوْلِهِ^(٣) :

٣٠٦١ — يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً

قوله : «تأويلًا» منصوب على التفسير^(٤). والتأويل : المَرْجِعُ مِنْ آلِ
يُؤُولُ، أي : أحسن عاقبةً.

آ . (٣٦) قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ : العامة على هذه القراءة،
أي : لا تَتَّبِعْ، مِنْ قَفَاهُ يَقْفُوهُ إِذَا تَتَّبَعَ أثرَهُ، قال النابغة^(٥) :

٣٠٦٢ — ومثلُ الدُمَى شُمُ العَرَانِينِ ساكِنُ بهنَّ الحياءِ لَا يُشِعْنَ التَّقَافِيَا
وقال الكميت^(٦) :

٣٠٦٣ — فلا أَرْمِي البريءَ بغيرِ ذَنْبٍ ولا أَقْفُو الحواصِنَ إِنْ قُفِينَا
وقرأ زيد بن علي : «وَلَا تَقْفُو» بإثبات الواو، وقد تقدّم أن إثبات حرفِ

(١) عاد إلى الآية ٢٩ .

(٢) تقدم برقم (١٥٤) .

(٣) تقدم برقم (١٨٢٧) .

(٤) أي التمييز .

(٥) هو النابغة الجعدي في ديوانه ١٨٠، ومجاز القرآن ١/٣٧٩، والبحر ٢/٣٦، وتفسير

الماوردي ٢/٤٣٤ .

(٦) القرطبي ١٠/٢٥٨، والبحر ٢/٣٦ .

العلّة جزماً لغة قوم، وضرورة عند غيرهم كقوله^(١):

— ٣٠٦٤ —

مِنْ هَجُوزٍ بَانَ لَمْ تَهْجُوْا لَمْ تَدْعِ

وقرأ^(٢) معاذ القاريء «وَلَا تَقْفُ» بزنة تَقْلُ، مِنْ قَافٍ يَقُوفُ، أَي: تَبَّعَ أيضاً، وفيه قولان، أحدهما: أنه مقلوبٌ مِنْ قَافٍ يَقْفُو، والثاني - وهو الأظهر - أنه لغةٌ مستقلةٌ جيدةٌ كَجَبَدٌ وَجَذَبٌ، لكثرة الاستعمالين، ومثله: قَعَا الْفَحْلُ النَّاقَةَ وَقَاعَهَا^(٣).

قوله: «وَالْفُؤَادَ» قرأ^(٤) الجراح العقيلي^(٥) بفتح الفاء وواوٍ خالصة. وتوجيهها: أنه أبدل الهمزة واواً بعد الضمة في القراءة المشهورة، ثم فتح فاء الكلمة بعد البدل لأنها لغةٌ في الفؤاد، يقال: فُؤَادٌ وَفَادٌ، وأنكرها أبو حاتم، أعني القراءة، وهو معذور.

والباء في «به» متعلقة بما تعلق به «لك» ولا تتعلق بـ «عِلْمٌ» لأنه مصدر^(٦)، إلا عند مَنْ يتوسّع في الجار.

قوله: «أولئك» إشارة إلى ما تقدّم من السمع والبصر والفؤاد كقوله^(٧):

(١) تقدم برقم (٢٣٥٨).

(٢) البحر ٣٦/٦، القرطبي ٢٥٨/١٠، معاني القرآن للفراء ١٢٣/٢.

(٣) قاع الفحل الناقة وقعاها: ضربها.

(٤) المحتسب ٢١/٢، البحر ٣٦/٦.

(٥) لم أهد إلى ترجمته.

(٦) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

(٧) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٥١ برواية «الأقوام»، والمقتضب ١٨٥/١،

وابن يعيش ١٢٦/٣، والخزانة ٤٦٧/٢.

٣٠٦٥ — ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى والعيشَ بعد أولئك الأيامِ

فـ «أولئك» يُشار به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع . واعتذر ابن عطية عن الإشارة به لغير العقلاء فقال^(١) : «وعَبَّرَ عن السَّمْعِ والبَصَرِ والفؤادِ بـ «أولئك» لأنها حواسُّ لها إدراكٌ، وجعلها في هذه الآيةَ مسؤولةً فهي حالةٌ مَنْ يَعْقِلُ، ولذلك عَبَّرَ عنها بكنايةٍ مَنْ يَعْقِلُ، وقد قال سيبويه^(٢) — رحمه الله — في قوله «رَأَيْتُهُمْ لِي ساجدين»^(٣) إنما قال «رَأَيْتُهُمْ» في نجومٍ؛ لأنه لَمَّا وصفها بالسجود — وهو فِعْلٌ مَنْ يَعْقِلُ — عَبَّرَ عنها بكنايةٍ مَنْ يَعْقِلُ . وحكى الزجاج^(٤) أَنَّ العربَ تُعَبِّرُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَعَمَّنْ لَا يَعْقِلُ بـ «أولئك»، وأنشد هو^(٥) والطبري^(٦) :

— ذُمَّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى والعيشَ بعد أولئك الأيامِ

وأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمْرٌ يُوقَفُ عنده، وأما البيتُ فالروايةُ فيه «الأقوام»^(٧) . ولا حاجة إلى هذا الاعتذار لما عرفت . وأما قوله : «إِنَّ الروايةَ : «الأقوام» فغيرُ معروفةٍ»^(٨) والمعروفُ إنما هو «الأيام» .

قوله : «كُلُّ أولئك» مبتدأ، والجملةُ مِنْ «كان» خبره، وفي اسمِ «كان» وجهان، أحدهما : أنه عائِدٌ على «كل» باعتبار لفظها، وكذا الضميرُ

(١) انظر: البحر ٣٦/٦ .

(٢) الكتاب ٢٤٠/١ .

(٣) الآية ٤ من يوسف .

(٤) معاني القرآن ٢٣٩/٣ .

(٥) أي الزجاج .

(٦) تفسير الطبري ٨٧/١٥ .

(٧) هنا ينتهي كلام ابن عطية .

(٨) وهي رواية الديوان .

في « عنه »، و « عنه » متعلق بـ « مَسْؤُولًا »، و « مَسْؤُولًا » خبرُها. والثاني: أنَّ اسمَها ضميرٌ يعود على القافي، وفي « عنه » يعودُ على « كل » وهو من الالتفات؛ إذ لو جَرى على ما تقدَّم ل قيل: كُنْتَ عنه مَسْؤُولًا. وقال [٥٧٣/ب] الزمخشري^(١): و « عنه » في موضع الرفع بالفاعلية/، أي: كلُّ واحدٍ كان مَسْؤُولًا عنه، فمَسْؤُول مسندٌ إلى الجارِّ والمجرور كالمغضوبِ في قوله « غير المغضوب عليهم »^(٢). انتهى. وفي تسميته مفعول ما لم يُسمَّ فاعله فاعلاً خلاف الاصطلاح.

وقد ردَّ الشيخ^(٣) عليه قوله: بأنَّ القائم مقامَ الفاعلِ حكمه حكمه، فلا يتقدَّم على رافعه كأصله. وليس لقائلٍ أن يقول: يجوزُ على رأي الكوفيين فإنَّهم يُجيزون تقدِّمَ الفاعلِ؛ لأنَّ النحاس^(٤) حكى الإجماعَ على عدمِ جوازِ تقدِّمِ القائم مقامَ الفاعلِ إذا كان جارًّا ومجرورًا، فليس هو نظيرَ قوله « غير المغضوب عليهم » فحينئذٍ يكون القائم مقامَ الفاعلِ الضمير المستكنَّ العائدَ على « كل » أو على القافي.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿ مَرَحًا ﴾: العامةُ على فتحِ الراء وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، أي: مَرَحًا بكسر الراء، ويدلُّ عليه قراءةٌ بعضهم^(٥) فيما حكاه يعقوبُ « مَرَحًا » بالكسر. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا مَرَحٍ. الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أجله.

(١) الكشف ٤٤٩/٢.

(٢) الآية ٧ من الفاتحة.

(٣) البحر ٣٧/٦.

(٤) قال أبو حيان: ذكر ذلك في كتاب «المقنع».

(٥) نسبها في الشواذ ٧٦ إلى يحيى بن يعمر. وانظر: البحر ٣٧/٦، والقرطبي ٢٦١/١٠.

والمَرَحُ: شِدَّةُ السرورِ والفرحِ. مَرِحَ يَمَرِحُ مَرَحاً فهو مَرِحٌ كَفَرِحَ يَفَرِحُ فَرَحاً فهو فَرِحٌ.

قوله: «طَوَّلاً» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ «تَبْلُغُ» أو مِنْ مفعوله، أو مصدراً مِنْ معنى «تَبْلُغُ» أو تمييزاً أو مفعولاً له. وهذان ضعيفان جداً لعدم المعنى.

وقرأ^(١) أبو الجراح: «لن تَخْرُقَ» بضمِّ الراءِ، وأنكرها أبو حاتمٍ، وقال: «لا نَعْرِفُهَا لَعَةَ البتَّة».

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾: قرأ^(٢) ابنُ عامرٍ والكوفيون بضمِّ الهمزة والهاء، والتذكير، وترك التنوين. والباقون بفتح الهمزة وتاء التانيث منصوبةً منونةً. فالقراءة الأولى أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدَّم، ومنه السَّيِّءُ والحَسَنُ، فأضاف السَّيِّءَ إلى ضمير ما تقدَّم، ويؤيدها ما قرأ به عبدُ الله: «كلُّ ذلك كان سيِّئاً» بالجمع مضافاً للضمير، وقراءة أبي خبيثه «والمعنى: كلُّ ما تقدَّم ذكره ممَّا أُمِرْتُمْ به ونُهَيْتُمْ [عنه]»^(٣) كان سيِّئاً - وهو ما نُهَيْتُمْ عنه خاصةً - أمراً مكروهاً. هذا أحسن ما يُقدَّر في هذا المكان.

وأما ما استشكله بعضهم من أنه يصير المعنى: كلُّ ما ذُكِرَ كان سيِّئاً، ومن جملة كلِّ ما ذُكِرَ: المأمورُ به، فيلزم أن يكونَ فيه سيِّئاً، فهو استشكالٌ واهٍ؛ لما ذُكرتُ من تقدير معناه.

(١) في البحر ٣٧/٦ «الجراح الأعرابي»، وفي الشواذ ٧٦ «الجراح قاضي البصرة».

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، النشر ٣٠٧/٢، القرطبي ٢٦٢/١٠، الحجة ٤٠٣، التيسير ١٤٠، البحر ٣٨/٦.

(٣) زيادة من (ش).

و «مكروهاً» خبر «كان»، وحُمِلَ الكلامُ كُلُّهُ على لفظِ «كل» فلذلك ذَكَرَ الضميرَ في «سَيِّئُهُ»، والخبرُ وهو: مكروه.

وأما قراءةُ الباقيين: فتحتمل أن تقع الإشارةُ فيها بـ«ذلك» إلى مصدرَي النَّهْيَيْنِ المتقدمين قريباً وهما: قَفُوْا ما ليس به عِلْمٌ، وَالْمَشْيُ في الأرضِ مَرَحاً. والثاني: أنه أُشيرَ به إلى جميع ما تقدَّم مِنَ المناهي. و«سَيِّئُهُ» خبرُ كان، وَأَنْتَ حَمَلًا على معنى «كُل»، ثم قال «مَكْرُوهًا» حَمَلًا على لفظها.

وقال الزمخشري^(١) كلاماً حسناً وهو: أن «السَّيِّئَةَ في حكم الأسماءِ بمنزلة الذَّنْبِ والإِثْمِ زال عنه حكمُ الصفاتِ، فلا اعتبارَ بتأنيثه، ولا فرقَ بين مَنْ قرأ «سَيِّئَةً» وَمَنْ قرأ «سَيِّئًا» ألا ترى أنك تقول: الزَّنى سيئة، كما تقول: السرقةُ سيئة، فلا تُفَرِّقُ بين إسنادهما إلى مذكر ومؤنث».

وفي نَصَبِ «مَكْرُوهًا»^(٢) أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه خبرُ ثانٍ لـ «كان»، وتعدادُ خبرها جائزٌ على الصحيح. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ «سيئة». وضعفَ هذا: بأنَّ البدلَ بالمشتقِ قليلٌ. الثالث: أنه حالٌ مِنَ الضميرِ المستترِ في «عند ربك» لوقوعه صفةً لـ «سَيِّئَةً». الرابع: أنه نعتٌ لـ «سَيِّئَةً»، وإنما ذَكَرَ لأن تأنيثَ موصوفه مجازيٌّ. وقد رُدَّ هذا: بأن ذلك إنما يجوزُ حيث أُسْنِدَ إلى المؤنثِ المجازيِّ، أما إذا أُسْنِدَ إلى ضميره فلا، نحو: «الشمسُ طالعةٌ»، لا يجوز: «طالعٌ» إلا في ضرورةِ كقوله^(٣):

ولا أرض أبقل إبقالها ٣٠٦٦-

(١) الكشف ٤٥٠/٢.

(٢) أي في قراءة «سيئة».

(٣) تقدم برقم (٢٨٣).

وهذا عند غير ابنِ كَيْسَانَ، وأمّا ابنُ كَيْسَانَ فيُجيز في الكلام: «الشمسُ طَلَعَ، وطلَعَ».

وأمّا قراءةُ عبدِ الله^(١) فهي ممّا أُخبر فيها عن الجمعِ إخبارَ الواحدِ لَسَدِّ الواحدِ مَسَدَّهُ كقوله^(٢):

٣٠٦٧- فإمّا تَرِينِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

لوقال: فَإِنَّ الْحَدَثَانِ / لَصَحَّ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَعَدَلَ عَنْهُ لِيَصِحَّ [٥٧٤/أ] الوزنُ.

وقرأ عبدُ الله أيضاً «كَانَ سَيِّئَاتٍ» بالجمعِ من غيرِ إضافةٍ وهو خبرُ «كَانَ»، وهي تؤيد قراءةَ الحَرَمِيِّينَ وأبي عمرو.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى﴾: مبتدأ أو خبر، و«ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم من التكاليف وهي أربعة وعشرون نوعاً، أولها قوله: «لا تجعل مع الله إلهاً آخر»^(٣)، وآخرها: «ولا تمس في الأرض مَرَحاً»^(٤). و«مِمَّا أَوْحَى» «مِنْ» للتبويض؛ لأنّ هذه بعض ما أوحاه الله تعالى إلى نبيه.

قوله: «مِنْ الْحِكْمَةِ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ حالاً مِنْ عائدِ الموصولِ المحذوفِ تقديرُهُ: مِنْ الَّذِي أَوْحَاهُ حَالُ كَوْنِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ،

(١) بلفظ الجمع: «سَيِّئَاتِهِ».

(٢) تقدم برقم (٣٩٠).

(٣) الآية ٢٢.

(٤) الآية ٣٧.

أو حال^(١) من نفس الموصول. الثاني: أنه متعلق بأوحي، و« مِنْ » إمّا تبعية؛ لأنّ ذلك بعض الحكمة وإمّا للابتداء، وإمّا للبيان. وحينئذٍ تتعلّق بمحذوف. الثالث: أنها مع مجرورها بدلٌ مِنْ «مِمَّا أَوْحَى».

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ ﴾ : ألف « أَصْفَى » عن واو، لأنه من صفا يَصِفُو، وهو استفهام إنكارٍ وتوبيخٍ.

قوله: « وَاتَّخَذَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أَصْفَاكُمْ » فيكون داخلاً في حيز الإنكار، ويجوز أن تكون الواو للحال، و« قد » مقدرة عند قوم. و« اتَّخَذَ » يجوز أن تكون متعدية لاثنين، فقال أبو البقاء^(٢): « إنَّ ثانيهما محذوف، أي: أولاداً، والمفعول الأول هو « إناثاً ». وهذا ليس بشيء، بل المفعول الثاني هو « من الملائكة » قدّم على الأول، ولولا ذلك لزم أن يُبتدأ بالنكرة من غير مسوّغ^(٣)، لأنّ ما صلح أن يكون مبتدأً صلح أن يكون مفعولاً أول في هذا الباب، وما لا فلا. ويجوز أن تكون متعدية لواحدٍ كقوله: « وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلِداً »^(٤)، و« من الملائكة » متعلّق بـ « اتَّخَذَ » أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من النكرة بعده.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ : العامة على تشديد الراء، وفي مفعول « صَرَّفْنَا » وجهان، أحدهما: أنه مذكور، و« في » مزيدة فيه،

(١) على تقدير: أو هو حال.

(٢) الإملاء ٩٢/٢.

(٣) وإذا قدرنا « من الملائكة » متعلّقة بالمفعول الثاني المحذوف، فإنّ مسوّغ مجيء المفعول الأول - الذي هو مبتدأ في الأصل - التقديم والتأخير، والخبر جارٍ ومجرور كقولنا: « في الدار رجل ».

(٤) الآية ١١٦ من البقرة.

أي : ولقد صَرَّفْنَا هذا القرآنَ ، كقوله : «ولقد صَرَّفْنَا بينهم»^(١) ، ومثله^(٢) :
 ٣٠٦٨ - يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي
 وقوله تعالى : «وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي»^(٣) ، أي : يَجْرَحْ عَرَاقِيهَا ،
 وَأَصْلِحْ لِي ذُرِّيَّتِي . وَرَدَّ هَذَا بَأَنَّ « فِي » لَا تُزَادُ ، وَمَا ذَكَرَ مَتَاوَل ، وَسَيَأْتِي إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحْقَافِ .
 الثاني : أَنَّهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَلَقَدْ صَرَّفْنَا أَمْثَالَهُ وَمَوَاعِظَهُ وَقِصَصَهُ
 وَأَخْبَارَهُ وَأَوَامِرَهُ .

وقال الزمخشري^(٤) في تقدير ذلك : «ويجوز أن يُراد بـ «هذا القرآن»
 إبطالُ إضافتِهِمْ إِلَى اللَّهِ الْبَنَاتِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا صَرَّفَهُ وَكُرِّرَ ذِكْرَهُ ، وَالْمَعْنَى : وَلَقَدْ
 صَرَّفْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا الْمَعْنَى ، وَأَوْقَعْنَا التَّصْرِيفَ فِيهِ ، وَجَعَلْنَاهُ مَكَانًا لِلتَّكْرِيرِ ،
 وَيجوز أن يريد بـ «هذا القرآن» التَّنْزِيلَ ، وَيُرِيدُ : وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ^(٥) ، يَعْنِي هَذَا
 الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ ، فَتَرَكَ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ . قُلْتُ : وَهَذَا
 التَّقْدِيرُ الَّذِي قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَسَبَقَتْ

(١) الآية ٥٠ من الفرقان .

(٢) البيت للذي الرمة ، وتماهه :

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها على الضيف
 وهو في ديوانه ١٥٧/١ ، وابن يعيش ٣٩/٢ ، والخزانة ٢٨٤/١ . والعُرقوب :
 العصب الغليظ خلف الكعبين . وعرقبت الدابة : قطعت عرقوبها . والمحل : انقطاع
 المطر . والنصل : السيف .

(٣) الآية ١٥ من الأحقاف .

(٤) الكشف ٤٥٠/٢ .

(٥) في المطبوعة : «صرفنا» .

- الإسراء -

لأجله، فقدَر المفعولَ خاصاً، وهو: إمَّا القولُ، وإمَّا المعنى، وهو الضميرُ الذي قَدَره في « صَرَّفناه »، بخلاف تقدير غيره، فإنه جَعَله عامًّا.

وقيل: المعنى: لم نُنزِّله مرةً واحدة بل نجومًا، والمعنى: أَكْثَرْنَا صَرَفَ جبريلَ إليك، فالمفعولُ جبريل عليه السلام.

وقرأ^(١) الحسن بتخفيفِ الراء فقليل: هي بمعنى القراءة الأولى، وفَعَلَ وفَعَلْ قد يَشْتَرِكَان. وقال ابنُ عطية: «أي: صَرَّفْنَا النَّاسَ فِيهِ إِلَى الْهَدْيِ».

قوله: «لِيَذْكُرُوا» متعلقٌ بـ «صَرَّفْنَا». وقرأ^(٢) الأخوان هنا وفي الفرقان^(٣) بسكون الذال وضَمُّ الكاف مخففةً مضارع «ذكر» من الذَّكْر أو الذُّكْر، والباقون بفتح الذال والكاف مشددةً، والأصل: يَتَذَكَّرُوا، فأدغم التاء في الذال، وهو من الاعتبار والتدبُّر.

قوله: «وما يزيدُهم»، أي: التصريفُ، و«نُفِرًا» مفعولٌ ثانٍ.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾: الكاف في موضع نصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بما تعلَّقتْ به «مع» من نصيب [٥٧٤/ب] الاستقرار، قاله الحوفي. والثاني: أنها/ نعتٌ لمصدر محذوف، أي: كوناً كقولكم^(٤) قاله أبو البقاء^(٥).

(١) الإنحاف ١٩٨/٢، والمحتسب ٢١/٢، والبحر ٤٠/٦، والقرطبي ٢٦٥/١٠.

(٢) السبعة ٣٨١، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٦٥/١٠، النشر ٣٠٧/٢، الحجة ٤٠٤، البحر ٤٠/٦.

(٣) الآية ٥٠.

(٤) على حسب القراءة، كما سيأتي.

(٥) الإملاء ٩٢/٢.

وقرأ^(١) ابن كثير وحفص « يقولون » بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وكذا قوله بعد هذا « سبحانه وتعالى عما يقولون »^(٢)، قرأه بالخطاب الأخوان، والباقون بالغيب، فتحصل من مجموع الأمر أن ابن كثير وحفصاً يقرأنهما بالغيب، وأن الأخوين قرآ بالخطاب فيهما، وأن الباقيين قرؤوا بالغيب في الأول، وبالخطاب في الثاني.

فالوجه في قراءة الغيب فيهما أنه: حَمَلَ الأول على قوله: « وما يزيدهم إلا نفوراً »^(٣)، وحَمَلَ الثاني عليه. وفي الخطاب فيهما أنه حمل الأول على معنى: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون، وحَمَلَ الثاني عليه. وفي قراءة الغيب في الأول أنه حَمَلَهُ على قوله « وما يزيدهم » والثاني التفت فيه إلى خطابهم.

قوله: « إِذَنْ » حرف جوابٍ وجزاء. قال الزمخشري^(٤): « وإذن دالة على أن ما بعدها وهو « لا تبغوا » جوابٌ لمقالة المشركين وجزاء لـ « لو ». وأدغم^(٥) أبو عمرو الشين في السين، واستضعفها النحاة لقوة الشين.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿ وتعالى ﴾: عطف على ما تضمنه المصدر، تقديره: تنزه وتعالى. و « عن » متعلقة به. أوب « سبحان » على

(١) السبعة ٣٨١، البحر ٤٠/٦، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٦٥/١٠، الحجة ٤٠٤، النشر ٣٠٧/٢.

(٢) الآية ٤٣.

(٣) الآية ٤١.

(٤) الكشف ٤٥٠/٢.

(٥) قال في النشر ٢٩٢/١: « روى إدغامه منصوباً عبد الله بن اليزيدي عن أبيه، وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوري... وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو ». ثم قال: « والوجهان صحيحان قرأت بهما ».

الإعمال لأن « عن » تعلّقت به في قوله « سبحان ربّ العزة عمّا يصفون »^(١) و « علّوا » مصدر واقع موقع التعالي، كقوله: « أثبتكم من الأرض نباتاً »^(٢) في كونه على غير الصدر.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿ تَسْبَحْ ﴾ : قرأ^(٣) أبو عمرو والأخوان وحفص بالتاء، والباقون بالياء من تحت، وهما واضحتان؛ لأنّ التانيث مجازي ولوجود الفصل أيضاً.

وقال ابن عطية: « ثم أعاد على السموات والأرض ضمير من يعقل لَمَّا أسند إليها فعل العاقل وهو التسبيح »، وهذا بناء منه على أن « هن » مختصّ بالعاقلات، وليس كما زعم، وهذا نظير اعتذاره عن الإشارة بـ « أولئك » في قوله « كل أولئك » وقد تقدّم^(٤). وقرأ^(٥) عبد الله والأعمش « سبّحت » ماضياً بتاء التانيث.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿ مَسْتَوْرًا ﴾ : فيه وجهان، أحدهما: أنه على بابه بمعنى: مستور عن أعين الكفار فلا يروّنه. وقيل: هو على النسب، أي: ذو ستر كقولهم: مكان مهول^(٦) وجارية مغنوجة^(٧)، أي: ذو هول وذات غنّج، ولا يقال فيهما: هلّت المكان ولا غنّجت الجارية^(٨). وقيل:

(١) الآية ١٨٠ من الصافات.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) السبعة ٣٨١، البحر ٤١/٦، النشر ٣٠٧/٢، الإتحاف ١٩٩/٢.

(٤) انظر: الورقة ٥٧٣ أ.

(٥) البحر ٤١/٦، الإتحاف ١٩٩/٢ منسوبة إلى المطوعي.

(٦) مكان مهول: فيه هول.

(٧) جارية مغنوجة: ذات دلّ.

(٨) أي إن أفعالها لازمة. ومع ذلك استعملت العرب منها صيغة مفعول.

هو وصف على جهة المبالغة كقولهم: «شِعْرٌ شاعِر». ورُدُّ هذا: بأن ذلك إنما يكون في اسمِ الفاعلِ ومنَ لفظِ الأولِ.

والثاني: أنه بمعنى فاعِل كقولهم: مَشُومٌ ومَيِّمون بمعنى: شائم ويامين، وهذا كما جاء اسمُ الفاعلِ بمعنى مفعول كماء دافِق، وهذا قولُ الأخفش^(١) في آخرين.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وَحَدَّ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، وإن كان معرفةً لفظاً، لأنه في قوة النكرة؛ إذ هو في معنى «منفرداً»، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، فـ «وَحَدَّ» وُضِعَ موضعَ «إيحاد» و «إيحاد» وُضِعَ موضعَ «مَوَّحد» وهو مذهب سيبويه^(٢)، أو هو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد، إذ يقال: أَوْحَدَهُ يُوَحِّدُهُ إِيحَاداً، أو هو مصدرٌ بنفسه لـ «وَحَدَّ» ثلاثياً. قال الزمخشري^(٣): «وَحَدَّ يَحْدُ وَحِداً وَحِدَةً نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَعِداً وَعِدَةً، و «وَحَدَّ» من باب: رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْثِهِ و «افْعَلْ جَهْدَكَ وطاقتَكَ» في أنه مصدرٌ سادٌّ مَسَدُّ الحال، أصلُهُ يَحْدُ وَحَدَهُ، بمعنى واحداً. قلت: وقد عرفت أن هذا ليس مذهب سيبويه.

والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ يونس^(٤). واعلم أن هذه الحالَ بخصوصِها — أعني لفظة «وحده» — إذا وَقَعَتْ بعدَ فاعِلٍ ومفعولٍ نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وَحَدَهُ» فمذهب سيبويه: أنه حالٌ من الفاعلِ، أي:

(١) معاني القرآن ٣٩١.

(٢) الكتاب ١٨٧/١ — ١٨٨.

(٣) الكشف ٤٥٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٨٩/١.

مُوَحَّدًا لَهُ بالضرب. ومذهب المبرد: أنه يجوز أن يكون حالاً من المفعول. قال الشيخ^(١): «فعلى مذهب سيويه يكون التقدير: وإذا ذكرت ربك مُوَحَّدًا لله^(٢)، وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكون التقدير: مُوَحَّدًا بالذكر».

قوله: «نُفُورًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على غير الصِّدْر؛ لأنَّ التَّوَلَّى والنُّفُورَ بمعنى. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعل «وَلَّوْا» وهو حينئذ جمع نافرٍ، كقاعِد وقُعود وجالس وجُلوس. والضميرُ في «وَلَّوْا» الظاهر/ عودُهُ على الكفار. وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿بِمَا يَسْتَمْعُونَ﴾: متعلقٌ بـ «أَعْلَمُ». وما كان من باب العلم والجهل في أَفْعَلَ التفضيل وأَفْعَلَ في التعجب تعدَّى بالباء نحو: أنت أعلمُ به، وما أعلمُك به!! وهو أجهلُ به، وما أجهلهُ به!! ومن غيرهما^(٣) يتعدَّى في البابين^(٤) باللام نحو: أنت أكسى للفقراء. و«ما» بمعنى الذي، وهي عبارةٌ عن الاستخفاف والإعراض فكأنه قال: نحن أعلمُ بالاستخفاف والاستهزاء الذي يستمعون به. قاله ابنُ عطية.

قوله: «به» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ، فيتعلق بمحذوف. قال الزمخشري^(٥): «وبه في موضع الحال كما [تقول:]^(٦) يستمعون بالهُزء، أي: هازئين». الثاني: أنها بمعنى اللام، أي: بما يستمعون له. الثالث:

(١) البحر ٤٣/٦.

(٢) البحر: مُوَحَّدًا له بالذكر.

(٣) أي من غير العلم والجهل.

(٤) أي في التفضيل والتعجب.

(٥) الكشف ٤٥٢/٢.

(٦) من الكشف.

أنها على بابها، أي: يستمعون بقلوبهم أو بظواهر أسماعهم، قالهما أبو البقاء^(١). الرابع: قال الحوفي^(٢): «لَمْ يَقُلْ يَسْتَمْعُونَهُ وَلَا يَسْتَمْعُونَكَ؛ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ لَيْسَ الْإِخْبَارَ عَنِ السَّمْعِ فَقَطْ، وَكَانَ مُضْمِنًا أَنَّ السَّمْعَ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْهُزْءِ بَأَن يَقُولُوا: مَجْنُونٌ أَوْ مَسْحُورٌ جَاءَ السَّمْعَ بِهِ وَإِلَى، لِيُعْلَمَ أَنَّ السَّمْعَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَفْهَمُ الْمَسْمُوعِ دُونَ هَذَا الْمَقْصَدِ»، فعلى هذا أيضاً تتعلق الباء بـ «يستمعون».

قوله: «إِذْ يَسْتَمْعُونَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه معمول لـ «أَعْلَمَ». قال الزمخشري^(٣): «إِذْ يَسْتَمْعُونَ نَصَبٌ بـ «أَعْلَمَ»، أي: أَعْلَمَ وَقْتُ اسْتِمَاعِهِمْ بِمَا بِهِ يَسْتَمْعُونَ، وَبِمَا يَتَنَاجَوْنَ بِهِ، إِذْ هُمْ ذَوُو نَجْوَى». والثاني: أنه منصوب بـ «يَسْتَمْعُونَ» الأولى. قال ابن عطية: «والعامل في «إِذ» الأولى وفي المعطوف «يستمعون» الأول. وقال الحوفي: «فإِذ الأولى تتعلق بـ «يستمعون» وكذا «وَإِذْ هُمْ نَجْوَى» لأنَّ المعنى: نَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِي يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ وَإِلَى قِرَاءَتِكَ وَكَلَامِكَ، إِنَّمَا يَسْتَمْعُونَ لِسَقِطِكَ، وَتَتَّبِعُ عَيْكَ، وَالتَّمَسُّ مَا يَطْعَنُونَ بِهِ عَلَيْكَ، يَعْنِي فِي زَعْمِهِمْ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ تَعْدِيَّتَهُ بِالْبَاءِ وَ«إِلَى».

قوله: «نَجْوَى» يجوز أن يكون مصدراً فيكون من إطلاق المصدر على العين مبالغة، أو على حذف مضاف، أي: ذوو نجوى، كما قاله الزمخشري^(٤). ويجوز أن يكون جمع نجى كقتيل وقتلى. قاله أبو البقاء^(٥).

(١) الإملاء ٩٢/٢.

(٢) انظر: البحر ٤٣/٦.

(٣) الكشف ٤٥٢/٢.

(٤) الكشف ٤٥٢/٢.

(٥) الإملاء ٩٢/٢.

قوله: «إِذْ يَقُولُ بِدَلٍّ مِنْ «إِذْ» الْأُولَى فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَالْقَوْلُ الْآخِرُ: أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لـ «اذْكُرْ» مَقْدَرًا.

قوله: «مَسْحُورًا» الظاهر أنه اسمُ مفعولٍ من «السَّحَر» بكسر السين، أي: مَخْبُولُ الْعَقْلِ أو مَخْدُوعُهُ. وقال أبو عبيدة^(١): «معناه أن له سَحْرًا، أي: رِثَةً بمعنى أنه لَا يَسْتَغْنِي عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَهُوَ بِشَرٍّ مِثْلِكُمْ. وتقول العرب للجبان: «قد انتفخ سَحْرُهُ» بفتح السين، ولكلُّ مَنْ أَكَلَ وَشَرَبَ: مَسْحُورٌ، وَمُسَحَّرٌ. فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

٣٠٦٩- أَرَانَا مُوَضَّعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ وَنُسَحَّرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ
أي: نُغَذَّى وَنُعَلَّلُ. وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ لَبِيد^(٣):

٣٠٧٠- فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّا عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسَحَّرِ
وَرَدَّ النَّاسُ عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ قَوْلَهُ لِبُعْدِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. قال ابن قتيبة^(٤): «لَا أَذْهَبُ مَا الَّذِي حَمَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ الْمُسْتَكْرَهُ مَعَ مَا فَسَّرَهُ السَّلَفُ بِالْوَجْهِ الْوَاضِحَةِ». قلت: وأيضاً فإن «السَّحَر» الذي هو الرِّثَةُ لَمْ يُضْرَبْ لَهُ فِيهِ مَثَلٌ بخلاف «السَّحَر»، فإنهم ضربوا له فيه المَثَلَ، فما بعد الآية مِنْ قَوْلِهِ «انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ» لَا يَنَاسِبُ إِلَّا «السَّحَر» بالكسر.

(١) مجاز القرآن ٣٨١/١ بعبارة قريبة.

(٢) تقدم برقم (٦٤٣).

(٣) ديوانه ٥٦، والمجاز ٣٨١/١، والقرطبي ٣٧٣/١٠، واللسان (سحر). وعصافير: صغار ضعاف.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٦.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا﴾: قد تقدّم خلافُ القراء في الاستفهامين كهذه الآية في سورة الرعد^(١)، وتحقّق ذلك. والعامل في «إِذَا» محذوفٌ تقدّيره: أُنبِئْتُ أو أُنَحْشِرُ إِذَا كُنَّا، دلّ عليه «لَمُبْعُوثُونَ»، ولا يعملُ فيها «مُبْعُوثُونَ» هذا؛ لأنّ ما بعد «إِنَّ» لا يعملُ فيما قبلها، وكذا ما بعد الاستفهام لا يعملُ فيما قبله، وقد اجتمعنا هنا، وعلى هذا التقدير الذي ذكرته تكون «إِذَا» متمحّضةً للطرفية، ويجوز أن تكون شرطيةً فيقَدَّرُ العاملُ فيها جوابها، تقدّيره: إِذَا كُنَّا عَظَاماً وَرُفَاتاً نُبْعَثُ أو نُعَادُ، ونحو ذلك، فهذا المحذوفُ جوابُ الشرط عند سيبويه والذي انصبَّ عليه / الاستفهام [٥٧٥/ب] عند يونس.

قوله: «وَرُفَاتاً» الرُّفَات: ما بُولِغَ في دَقِّهِ وَتَفْتِيته وهو اسمٌ لأجزاء ذلك الشيء المُفْتَت. وقال الفراء^(٢): «هو التراب». ويؤيده أنه قد تكرر في القرآن «تُرَاباً وَعِظَاماً». ويقال: رَفَتَ الشيء يَرِفُ بالكسر، أي: كَسَرَهُ. والفُعَال يغلب في التفريق كالحُطَام والدُّقَاق والفُتَات.

قوله: «خَلَقاً» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ من معنى الفعل لا مِنْ لفظه، أي: نُبْعَثُ بَعَثاً جديداً. والثاني: أنه في موضع الحال، أي: مَخْلُوقِينَ.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿الَّذِي فَطَرَكُمْ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: الذي فطركم يعيدُكم. وهذا التقدير فيه مطابقة بين السؤال والجواب. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: مُعِيدُكُمْ.

(١) انظر: الورقة ٥٢٥ أ، ب.

(٢) معاني القرآن ١٢٥/٢.

الذي فطركم. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أي: يعيدكم الذي فطركم، ولهذا صُرح بالفعل في نظيره عند قوله: «لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ»^(١).

و«أول مرة» ظرفُ زمانٍ ناصبه «فطركم».

قوله: «فَسَيَنْغَضُونَ»، أي: يُحَرِّكونها استهزاء. يقال: أَنْغَضَ رَأْسَهُ يَنْغِضُهَا، أي: حَرَّكَهَا إلى فوق، وإلى أسفلٍ إِنْغَاضًا، فهو مُنْغِضٌ، قال^(٢):

٣٠٧١- أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وَأَقْنَعَا كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا أَطْمَعَا
وقال آخر^(٣):

٣٠٧٢- لَمَّا رَأَتْنِي أَنْغَضْتُ لِي الرَّأْسَا

وقال أبو الهيثم: «إِذَا أَخْبَرَ بِشَيْءٍ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ إِنْكَارًا لَهُ فَقَدْ أَنْغَضَ». قال ذو الرمة^(٤):

٣٠٧٣- ظَعَائِنُ لَمْ يَسْكُنْ أَكْنَافَ قَرْيَةٍ بِسَيْفٍ وَلَمْ تَنْغُضْ بِهِنَّ الْقَنَاظِرُ
أي: لَمْ تُحَرِّكْ، وَأَمَّا نَغَضَ ثَلَاثِيًّا، يَنْغُضُ وَيَنْغُضُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، فَبِمَعْنَى تَحَرَّكْ، لَا يَتَعَدَّى يُقَالُ: نَغَضْتُ سِنَّهُ، أي: تَحَرَّكَتْ، تَنْغُضُ نَغْضًا

(١) الآية ٩ من الزخرف

(٢) لم أهتمد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٥/١٠، والبحر ٤٥/٦. وأقنع رأسه: أي رفع بصره ووجهه.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في البحر ٤٥/٦، ومجاز القرآن ٣٨٢/١، والقرطبي ٢٧٥/١٠.

(٤) ديوانه ١٠١٩/٢، ومجاز القرآن ٣٨٣/١، والبحر ٤٥/٦، واللسان (نغض).
أكناف: نواحٍ. والسيف: ساحل الماء. أي: لم يسرن على القناطر كما تسير دواب الريف.

وَنَغْضًا. قَالَ (١):

٣٠٧٤ - وَنَغَضْتُ مِنْ هَرَمِ أَسْنَانِهَا

قوله: «عسى أن يكون» يجوز أن تكون الناقصة، واسمها مستتر فيها يعود على البعث والحشر المدلول عليهما بقوة الكلام، أولتضمينه في قوله «مبعوثون»، و«أن يكون» خبرها، ويجوز أن تكون التامة مسندة إلى «أن» وما في حيزها، واسم «يكون» ضمير البعث كما تقدم.

وفي «قريباً» وجهان، أحدهما: أنه خبر «كان» وهو وصف على بابيه. والثاني: أنه ظرف، أي: زماناً قريباً، و«أن يكون» على هذا تامة، أي: عسى أن يقع العود في زمان قريب.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه بدل من «قريباً»، إذا أغربنا «قريباً» ظرف زمان كما تقدم. الثاني: أنه منصوب بـ «يكون» قاله أبو البقاء (٢)، وهذا عند من يجيز إعمال الناقصة في الظرف، وإذا جعلناها تامة فهو معمول لها عند الجميع. الثالث: أنه منصوب بضمير المصدر الذي هو اسم «يكون» أي: عسى أن يكون العود يوم يدعوكم. وقد منعه أبو البقاء (٣) قال: «لأن الضمير لا يعمل» يعني عند البصريين، وأما الكوفيون فيعملون ضمير المصدر كمظهره فيقولون: مروري بزيد حسن، وهو بعمر وقبيح، وعندهم متعلق بـ «هو» لأنه ضمير المرور، وأنشدوا قول زهير على ذلك (٤):

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ٣٨٢/١، والقرطبي ٣٨٢/١٠.

(٢) الإملاء ٩٣/٢.

(٣) الإملاء ٩٣/٢.

(٤) تقدم برقم (٥).

٣٠٧٥- وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وما هو عنها بالحديثِ المَرْجَمِ

فهـ «هو» ضميرُ المصدرِ، وقد تَعَلَّقَ به الجارُّ بعده، والبصريون يُوَوِّلُونَه. الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذْكُرْ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ المقدَّر، قالهما أبو البقاء^(١).

قوله: «بِحَمْدِهِ» فيه قولان، أحدهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامدين، أي: منقادين طائعين. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يَدْعُوكُمْ» قاله أبو البقاء^(٢)، وفيه قَلَقٌ.

قوله: «إِنْ لَبِثْتُمْ» «إِنْ» نافيةٌ، وهي معلقةٌ للظنِّ عن العمل، وقُلْ مَنْ يَذْكُرُ «إِنْ» النافية، في أدواتِ تعليقِ هذا الباب. و«قليلاً» يجوز أن يكونَ نعتَ زمانٍ أو مصدر^(٣) محذوفٌ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا لبثاً قليلاً.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾: تقدّم نظيره في إبراهيم^(٤).

قوله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ اعتراضاً بين المفسِّر والمفسَّر، وذلك أنَّ قوله: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ» وَقَعَ تفسيراً لقوله «التي هي أحسن» وبياناً لها، ويجوز أن لا تكونَ معترضةً بل مستأنفةً.

(١) الإملاء ٩٣/٢.

(٢) الإملاء ٩٣/٢.

(٣) على تقدير: أو هو مصدر.

(٤) الآية ٣١.

وقرأ^(١) طلحة «يَنْزِغ» بكسر الزاي وهما لغتان، كيعرشون ويعرشون^(٢)، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «ولو مثل بـ «يَنْطَح» و«يَنْطَح»/، كأنه [٥٧٦/أ] يعني من حيث إن لَمْ كلٍ منهما حرفٌ حَلَقٍ، وليس بطائِلٍ.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿وَرُبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾: في هذه الباء قولان، أظهرهما: أنها تتعلق بـ «أَعْلَمُ» كما تَعَلَّقَتِ الباءُ بـ «أَعْلَمُ» قبلها^(٥)، ولا يلزم من ذلك تخصيصُ علمه بمن في السموات والأرض فقط. والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «يَعْلَمُ» مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يلزم من ذلك تخصيصُ علمه بمن في السموات والأرض، وهو وهم، لأنه لا يلزم من ذكرِ الشيء نفي الحكم عمّا عداه. وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهوم اللقب، ولم يقل به إلا أبو بكر الدقاق^(٦) في طائفة قليلة.

قوله: «زُبُوراً» قد تقدّم خلافُ القراء فيه^(٧)، ونكره هنا دلالةً على التبعية، أي: زُبُوراً من الزُّبُر، أو زُبُوراً فيه ذكرُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، فأُطْلِقَ على القطعة منه زُبُورٌ، كما يُطْلَقُ على بعض القرآن، ويجوز أن يكون «زُبُور» علماً، فإذا دَخَلَتْ عليه أل كقوله: «ولقد كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ»^(٨)

(١) البحر ٤٩/٦، الكشف ٤٥٣/٢.

(٢) من الآية ١٣٧ من الأعراف. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر. الدر ٤٤١/٥.

(٣) الكشف ٤٥٣/٢.

(٤) البحر ٤٩/٦.

(٥) في قوله «ربكم أعلم بكم».

(٦) هو القاضي محمد بن محمد البغدادي، أصولي شافعي. توفي سنة ٣٩٢. انظر: طبقات الأسنوي ٥٢٢/١.

(٧) قرأ الجمهور بفتح الزاي، وحزمة بضمها. انظر: الدر المصون ١٥٨/٤.

(٨) الآية ١٠٥ من الأنبياء.

كانت لِلْمَحِ الْأَصْلِ كَعَبَّاسٍ وَالْعَبَّاسُ، وَفَضْلٌ وَالْفَضْلُ.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾: مفعولا الزَّعَمِ محذوفان لفَهْمِ المعنى، أي: زَعَمْتُوهم آلهةً، وَحَذَفُهما اختصاراً جائزٌ، واقتصاراً فيه خلافٌ.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: «أولئك» مبتدأ، وفي خبره وجهان، أظهرهما: أنه الجملة مِنْ «يَدْعُونَ» ويكون الموصولُ نعتاً أوبياناً أو بدلاً، والمرادُ باسم الإشارة الأنبياء الذين عُبدوا مِنْ دون الله. والمرادُ بالواو العبادُ لهم، ويكون العائدُ على «الذين» محذوفاً، والمعنى: أولئك الأنبياء الذين يَدْعُونَهُم المشركون^(١) لَكَشَفِ ضُرِّهم - أو يَدْعُونَهُم آلهةً، فمفعولها أو مفعولها محذوفان - يَدْعُونَ.

ويجوز أن يكون المراد بالواو ما أريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياء الذين يَدْعُونَ رَبَّهُم أو الناس إلى الهدى يَدْعُونَ، فمفعول «يَدْعُونَ» محذوف.

والثاني^(٢): أن الخبرَ نفسُ الموصول، و«يَدْعُونَ» على هذا حالٍ مِنْ فاعل «يَدْعُونَ» أو بدلٌ منه. وقرأ العامةُ «يَدْعُونَ» بالغيب، وقد تقدَّم الخلافُ في الواو: هل تعودُ على الأنبياء أو على عابديهم. وزيد^(٣) بن علي بالغيبة أيضاً، إلا أنه بناء للمفعول. وقرأه وابنُ مسعودٍ بقاء الخطاب. وهاتان القراءتان تقويان أن الواوَ للمشركين لا للأنبياء في قراءة العامة.

قوله: «أَيُّهم أَقْرَبُ» في «أَيُّ» هذه وجهان، أحدهما: أنها استفهاميةٌ.

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) أي في خبر المبتدأ «أولئك».

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٥١/٦، القرطبي ٢٧٩/١٠، والشواذ ٧٧.

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، وإنما كثر كلامُ المُعَرِّبين فيها من حيث التقدير. فقال الزمخشري^(١): «وأيُّهم بدلٌ مِنْ واوِ «يَتَغَوْن» و «أَيُّ» موصولة، أي: يتغنى مَنْ هو أقربُ منهم وَأَزْلَفُ، أو ضَمَّنَ [يَتَغَوْن]^(٢) الوسيلةَ معنى يَحْرِصُونَ، فكأنه قيل: يَحْرِصُونَ أيُّهم يكون أقرب». قلت: فجعلها في الوجه الأولِ موصولةً، وصلتها جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، حُذِفَ المبتدأ وهو عائدها، و «أَقْرَبُ» خبرٌ «هو». واحتملت «أَيُّ» حينئذٍ أن تكونَ مبنيةً، وهو الأكثرُ فيها، وأن تكونَ مُعَرِّبةً، ولهذا موضعٌ هو أليقُ به في مريم^(٣). وفي الثاني جعلها استفهاميةً بدليل أنه^(٤) ضَمَّنَ الابتغاءَ معنى شيء يُعَلَّقُ وهو «يَحْرِصُونَ»، فيكون «أيُّهم» مبتدأً و «أَقْرَبُ» خبره، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ «يَحْرِصُ» يتعدَّى بـ «على» قال تعالى: «إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ»^(٥)، «أَحْرِصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ»^(٦).

وقال أبو البقاء^(٧): «أيُّهم» مبتدأ، و «أَقْرَبُ» خبره وهو استفهامٌ في موضع نصب^(٨) بـ «يَدْعُونَ»، ويجوز أن يكونَ «أيُّهم» بمعنى الذي، وهو بدلٌ مِنْ الضميرِ في «يَدْعُونَ».

قال الشيخ^(٩): «علَقَ يَدْعُونَ» وهوليس فعلاً قلبياً، وفي الثاني فَصَلَ

(١) الكشف ٤٥٤/٢.

(٢) من الكشف.

(٣) الآية ٦٩.

(٤) الأصل «أنها» والتصحيح من (ش).

(٥) الآية ٣٧ من النحل.

(٦) الآية ٩٦ من البقرة.

(٧) الإملاء ٩٣/٢.

(٨) الإملاء: «والجملة في موضع نصب».

(٩) البحر ٥٢/٦.

بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية، ولا يضر ذلك لأنها معمولة للصلة». قلت: أمّا كون «يَدْعُونَ» لا يُعْلَقُ هو^(١) مذهب الجمهور. وقال يونس: يجوز تعليق الأفعال مطلقاً، القلبية وغيرها. وأمّا قوله «فصل بالجملة الحالية» يعني بها «يَتَنَوَّنُونَ» فصل بها بين «يَدْعُونَ» الذي هو صلة «الذين» وبين معموله وهو «أَيُّهُمْ أَقْرَبُ» لأنه مُعْلَقٌ عنه كما عرّفته، إلا أن الشيخ لم يتقدّم في كلامه إعراب «يَتَنَوَّنُونَ» حالاً، بل لم يُعْرِبْها إلا خبراً للموصول، وهذا قريب.

وجعل أبو البقاء أيّاً الموصولة بدلاً من واو «يَدْعُونَ»، ولم أر أحداً وافقه على ذلك، بل كلّهم يجعلونها من واو «يَتَنَوَّنُونَ» وهو الظاهر.

وقال الحوفي: «أَيُّهُمْ أَقْرَبُ» ابتداءً وخبر، والمعنى: ينظرون أيُّهم أقرب [٥٧٦/ب] فيتوسّلون به، ويجوز أن يكون «أَيُّهُمْ أَقْرَبُ» بدلاً من واو «يَتَنَوَّنُونَ». قلت: فقد أضمر فعلاً معلقاً وهو «ينظرون»، فإن كان من نظَرِ البَصَرِ تَعَدَّى بـ «إلى»، وإن كان من نظَرِ الفِكْرِ تَعَدَّى بـ «في»، فعلى التقديرين الجملة الاستفهامية في موضع نصب بإسقاط الخافض، وهذا إضمار ما لا حاجة إليه.

وقال ابن عطية: «وأَيُّهُمْ ابتداءً، و«أَقْرَبُ» خبره، والتقدير: نظرهم ووَكَّدَهم^(٢) أَيُّهُمْ أَقْرَبُ، ومنه قولُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «فبات الناس يدوكون^(٣) أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا»، أي: يتبارون في القُرْب». قال الشيخ^(٤):

(١) الأفصح: «فهو»، لسبق «أمّا».

(٢) الوَكَّدَ: المراد والهِمُّ. قال في اللسان (وكد): فكان الوَكْد اسم والوَكْد المصدر.

(٣) وذلك القول في حديث خبير عندما قال النبي ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الراية غداً رجلاً يفتح

الله على يديه» ويدوكون: يخوضون ويختلفون فيه. انظر: النهاية ١٤٠/٢، اللسان

(٤) البحر ٥٢/٦.

(دوك).

«فَجَعَلَ المحذوفَ «نَظَرُهُمْ وَوَكَّدَهُمْ» وهذا مبتدأ، فإن جعلت «أَيْهِمْ أَقْرَبُ» في موضع نصبٍ بـ «نَظَرُهُمْ» بقي المبتدأ بلا خبر، فيحتاج إلى إضمار خبر، وإن جعلت «أَيْهِمْ أَقْرَبُ» [هو] ^(١) الخبر لم يصح؛ لأنَّ نَظَرَهُمْ ليس هو أيهم أقرب، وإنَّ جَعَلْتَ التقدير: نَظَرُهُمْ في أيهم أقرب، أي: كائنٌ أو حاصل، لم يصح ذلك؛ لأنَّ كائناً وحاصلاً ليس ممَّا يُعَلَّقُ».

قلت: فقد تحصل في الآية الكريمة ستة أوجه، أربعة حال جعلٍ «أَيَّ» استفهاماً. الأول: أنها مُعَلَّقةٌ للوسيلة كما قرره الزمخشري. الثاني: أنها مُعَلَّقةٌ لـ «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء. الثالث: أنها مُعَلَّقةٌ لـ «يَنْظُرُونَ» مقدراً، كما قاله الحوفي. الرابع: أنها مُعَلَّقةٌ لـ «نَظَرُهُمْ» كما قدره ابن عطية. واثان حال جعلها موصولة، الأول: البدل من واو «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء. الثاني: أنها بدلٌ من واو «يَنْتَعُونَ» كما قاله الجمهور.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾: «إن» نافيةٌ و«مِنْ» مزيدةٌ في المبتدأ لاستغراق الجنس. وقال ابن عطية: «هي لبيان الجنس، وفيه نظرٌ من وجهين، أحدهما قال الشيخ ^(٢): «لأنَّ التي للبيان لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمها مبهمٌ ما، تُفسِّره كقوله: «مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ» ^(٣)، وهنا لم يتقدَّم شيءٌ مبهمٌ». ثم قال «ولعلَّ قوله لبيان الجنس من الناسخ، ويكون هو قد قال: لاستغراق الجنس، ألا ترى أنه قال بعد ذلك: «وقيل: المراد الخصوص».

وخبرُ المبتدأ الجملة المحصورة مِنْ قوله: «إلا نحن مُهلِكوها».

(١) زيادة من البحر.

(٢) البحر ٥٢/٦.

(٣) الآية ٢ من فاطر.

والثاني^(١): « أَنْ شَرَطَ ذَلِكَ أَنْ يَسْبِقَهَا مُحَلَّى بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ ، وَأَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهَا »^(٢) « الَّذِي » كَقَوْلِهِ : « فَاجْتَنِبُوا الرُّجَسَ مِنَ الْأَوْتَانِ »^(٣).

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَبَ﴾: « أَنْ » الأولى وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ أَوْجَرٍ على اختلاف القولين؛ لأنها على حذفِ الجارِّ، أي: مِنْ أَنْ نُرْسِلَ، والثانية وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفعٍ بالفاعلية، أي: وما مَنَعَنَا مِنْ إرسالِ الرسلِ بِالْآيَاتِ إِلَّا تكذيبُ الأولين، أي: لو أَرْسَلْنَا الْآيَاتِ المقترحةَ لقريش لأَهْلَكُوا عند تكذيبِهِمْ كعادة مَنْ قَبْلَهُمْ، لَكِنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بَعْضُهُمْ ، وَيَكْذِبُ بَعْضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُرْسِلِ الْآيَاتِ لِهَذِهِ الْمَصْلُحَةِ.

وقدّر أبو البقاء^(٤) مضافاً قبل الفاعلِ فقال: «تقديرُهُ: إِلَّا إِهْلَاكَ التَّكْذِيبِ، كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ التَّكْذِيبَ نَفْسَهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى التَّكْذِيبِ وَهُوَ الْإِهْلَاكُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِاسْتِقْلَالِ الْمَعْنَى بِدُونِهِ.

قوله: «مُبْصِرَةٌ» حالٌ، وزيدٌ^(٥) بن علي يرفعُها على إضمارِ مبتدأ، أي: هي، وهو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ المرادُ إبصارُ أهلِها، ولكنها لما كانت سبباً في

(١) وهو النظر الثاني على تقدير ابن عطية السابق.

(٢) الأصل «موقعه» وهو سهو؛ لأن حديث المؤلف عن «مِنْ» كان بضمير التانيث. قال المرادي: «وعلامتها أَنْ يَحْسُنَ جَعْلُ «الَّذِي» مكانها؛ لأن المعنى: فَاجْتَنِبُوا الرُّجَسَ الَّذِي هُوَ وَثْنٌ». انظر: الجنى الداني ٣١٠.

(٣) الآية ٣٠ من الحج.

(٤) الإملاء ٩٣/٢.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٥٣/٦، الشواذ ٧٧، وفيه أن قتادة قرأ «مُبْصِرَةٌ».

الإبصار نُسِبَ إليها. وقرأ قومٌ بفتح الصاد، مفعولٌ على الإسناد الحقيقي .
وقتادة بفتح الميم والصاد، أي: مَحَلُّ إِبْصَارٍ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١): «الْوَلَدُ
مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»، وكَقَوْلِهِ^(٢):

والكفرُ مَخْبَنَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ ٣٠٧٦ -

أجرى هذه الأشياءُ مُجْرَى الأَمَكْنَةِ نحو: أرضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَذَابَةٌ.

قوله: «إِلَّا تَخَوِّفًا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ، وَأَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا فِي
مَوْضِعِ الْحَالِ: إِمَّا مِنْ الْفَاعِلِ، أَيْ: مُخَوِّفِينَ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَيْ: مُخَوِّفًا
بِهَا.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرَةَ﴾: العَامَّةُ عَلَى نَصَبِهَا نَسَقًا عَلَى
«الرَّوْيَا»، و«الْمَلْعُونَةُ» نعت، قيل: هو مجازٌ؛ إِذِ الْمُرَادُ: الْمَلْعُونُ طَاعِمُوهَا؛
لَأَنَّ الشَّجَرَةَ لَا ذَنْبَ لَهَا وَهِيَ شَجَرَةُ الزُّقُومِ. وقيل: بل على الحقيقة، وَلَعْنُهَا:
إِبْعَادُهَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، لِأَنَّهَا تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ. وزيد^(٤) بن علي برفعها
على الابتداء. وفي الخبر احتمالان، أحدهما: هو محذوفٌ، أي: فتنة.
والثاني: - قاله أبو البقاء^(٥) - أنه قوله «في القرآن» وليس بذلك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت لعنترة من معلقته، وصدده:

نُبِّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نِعْمَتِي

وهو في ديوانه ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/٢، والخزانة ١٦٣/١، وقال

البغدادي: «ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة». والكفر هنا: الجحود.

(٤) الكشف ٤٥٦/٢، البحر ٥٦/٦.

(٥) الإملاء ٩٣/٢.

قوله: «وَنُخَوِّفُهُمْ» قراءة العامة بنون العظمة. والأعمش^(١) بياء الغيبة.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿طِينًا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حال من «لَمَنْ» فالعامل فيها «أَسْجُدْ»، أو من عائد هذا الموصول، أي: خلقت طِينًا، فالعامل فيها «خَلَقْتَ»، وجاز وقوع طين حالاً، وإن كان جامداً، لدلالته على الأصالة كأنه قال: متصلاً من طين. الثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض، أي: من طين، كما صرح به في الآية الأخرى: «وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»^(٢). الثالث: أنه منصوب على التمييز، قاله الزجاج^(٣)، وتبعه ابن عطية، ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدم إبهام ذات ولا نسبة.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾: قد ذكرت مستوفاة في الأنعام^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «الكاف للخطاب، و«هذا» مفعول به، والمعنى: أخبرني عن هذا الذي كرمته علي، أي: فضّلته لم كرمته وأنا خير منه؟ فاختصر الكلام». وهذا قريب من كلام الحوفي.

وقال ابن عطية: «والكاف في «أَرَأَيْتَكَ» حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، ومعنى «أَرَأَيْتَ» أتأملت ونحوه، كأن المخاطب يُنبّه المخاطب ليستجمع لما يُنصّ عليه [بعد]. وقال سيويه^(٦): «هي بمعنى أخبرني، ومثّل بقوله: «أَرَأَيْتَكَ زيدا أبو من هو؟» وقول سيويه صحيح، حيث يكون

(١) الإتحاق ٢/٢٠٠، ونسبها إلى المطوعي، البحر ٦/٥٦.

(٢) الآية ٧٦ من ص.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٤٩ وأجاز أيضاً الحالية.

(٤) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الكشف ٢/٤٥٦.

(٦) الكتاب ١/١٢٢.

بعدها استفهامٌ كمثاله، وأمّا في الآية فهي كما قلت، وليست التي ذكر سيويه». قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّم، بل الآية كمثاله، غاية ما في الباب أن المفعول الثاني محذوف وهو الجملة الاستفهامية المقدّرة، لانعقاد الكلام من مبتدأ وخبر، لو قلت: هذا الذي كرّمته عليّ لم كرّمته؟

وقال الفراء^(١): «الكاف في محلّ نصب، أي: أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ كَقَوْلِكَ: أَتَدَبَّرْتَ آخَرَ أَمْرِكَ فَإِنِّي صَانِعٌ فِيهِ كَذَا ثُمَّ ابْتَدَأُ: هذا الذي كرّمت عليّ».

وقال أبو البقاء^(٢): «والمفعول الثاني محذوف، تقديره: تفضيله أو تكريمه». قلت. وهذا لا يجوز لأنّ المفعول الثاني في هذا الباب لا يكون إلا جملةً مشتملةً على استفهام».

قال الشيخ^(٣): «ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن^(٤) الجملة القسمية هي المفعول الثاني لكان حسنًا». قلت: يَرُدُّ ذلك التزم كون المفعول الثاني جملةً مشتملةً على استفهام. وقد تقرّر جميع ذلك في الأنعام^(٥) فعليك باعتباره هنا.

قوله: «لَئِنْ أَخَّرْتَنِ» قرأ^(٦) ابن كثير بإثبات ياء المتكلم وصلًا ووقفًا، ونافع وأبو عمرو بإثباتها وصلًا وحذفها وقفًا، وهذه قاعدة من ذكر في الياءات الزائدة على الرسم، والباقون بحذفها وصلًا ووقفًا، هذا كله في حرف هذه

(١) معاني القرآن ٣٣٣/١ في إعراب آية الأنعام وأما في هذا الموضع فلم يقل شيئاً.

(٢) الإملاء ٩٤/٢.

(٣) البحر ٥٧/٦.

(٤) عبارة البحر: «إلى أن «هذا» مفعول أول لقوله «أرايتك».

(٥) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٦) السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٩/٢، الإتحاف ٢٠١، التيسير ١٤١.

السورة، أمّا الذي في المنافقين^(١) في قوله «لولا أخرجتني» فأثبتته الكلّ لثبوتها في الرسم الكريم.

قوله «لَا حَتِيبَكُنَّ» جوابُ القسمِ المَوْطَأَ له باللام. ومعنى «لَا حَتِيبَكُنَّ» لَأَسْتَوِلِينَ عليهم استيلاء مَنْ جَعَلَ فِي حَنَكِ الدَّابَّةِ حَبْلًا يَقُودُهَا بِهِ فَلَا تَأْبَى وَلَا تَشْمُسُ عَلَيْهِ. يقال: حَنَكُ فَلَانُ الدَّابَّةِ وَاحْتَنَكَهَا، أَي: فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ، وَاحْتَنَكَ الْجَرَادُ الْأَرْضَ: أَكَلَ نَبَاتَهَا قَالَ^(٢):

٣٠٧٧- نَشْكُو إِلَيْكَ سَنَةً قَدْ أَجْحَفْتُ جَهْدًا إِلَى جَهْدٍ بِنَا فَأَضَعَفْتُ
وَاحْتَنَكْتُ أَمْوَالَنَا وَجَلَّفْتُ

وحكى سيويه^(٣): «أَحَنَكَ الشَّائِئِينَ»، أَي: أَكَلَهُمَا، أَي: أَكْثَرَهُمَا أَكْلًا.

أ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ فَمَنْ﴾: تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَاءَ تُدْغَمُ فِي الْفَاءِ فِي أَلْفَاظٍ^(٤) مِنْهَا هَذِهِ، عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيِّ وَحُمَزَةٌ فِي رَوَايَةِ خَلَادٍ عَنْهُ بِخِلَافٍ فِي قَوْلِهِ «وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ»^(٥).

قوله: «جَزَاؤُكُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ التَّغْلِيبَ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ غَائِبٌ وَمَخَاطَبٌ فِي قَوْلِهِ: «فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ» فَغَلَّبَ الْمَخَاطَبَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مُرَادًا بِهِ «مَنْ» خَاصَّةً وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْتِفَاتِ.

قوله: «جَزَاءً» فِي نَصْبِهِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ،

(١) الآية ١٠.

(٢) لم أهتم إلى قائلها، وهي في مجاز القرآن ٣٨٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣، والقرطبي ٢٨٧/١٠، والبحر ٤٥/٦. وَجَلَّفْتُ: أَذْهَبْتُ بِالْمَالِ.

(٣) الكتاب ٢٥٢/٢.

(٤) انظر هذه الألفاظ في: النشر ٨/٢.

(٥) الآية ١١ من الحجرات.

– الإسراء –

الناصبُ له المصدرُ قبله، وهو مصدرٌ مبينٌ لنوعِ المصدرِ الأول. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ أيضاً لكن بمضمرٍ، أي: يُجَارُونَ جزاءً. الثالث: أنه حالٌ موطئةٌ كجاء زيد رجلاً صالحاً. الرابع: أنه تمييزٌ وهو غيرٌ مُتَعَقِّلٍ.

و «مَوْفُوراً» اسمٌ مفعولٍ مِنْ وَفَرْتَهُ، ووفَرَ يُستعمل متعدياً، ومنه قولُ زهير^(١):

٣٠٧٨ – ومن يَجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ
يَفِرَّهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ
والآيةُ الكريمةُ من هذا، ويُستعمل لازماً يقال: وَفَرَ الْمَالَ.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِرْ﴾: جملةٌ أمريةٌ عَطِفَتْ على مثلها من قوله «اذْهَبْ». و «مَنْ اسْتَطَعْتَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها موصولةٌ في محلِّ نصبٍ مفعولاً للاستفزاز، أي: استفزِرُ الذي استطعتَ استفزازه منهم. والثاني: أنها استفهاميةٌ منصوبةٌ المحلِّ بـ «استطعتَ» قاله أبو البقاء^(٢)، وليس بظاهرٍ لأنَّ «اسْتَفْزِرْ» يطلبه مفعولاً به، فلا يُقْطَعُ عنه، ولو جَعَلْنَاهُ استفهاماً لكان مُعَلِّقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبي / فيعلّق.

[٥٧٧/ب]

والاستفزاز: الاستخفاف، واستفزني فلان: استخفني حتى خَدَعَنِي لِمَا يريده. قال^(٣):

٣٠٧٩ – يُطِيعَ سَفِيهَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفْزِرُهُ وَيَعْصِي حَلِيماً شَيْئَتَهُ الْهَزَاهِرُ

(١) ديوانه ٣٠، وشرح القصائد السبع ٢٨٧. وقال: «معناه: من اصطنع المعروف إلى الناس وقى عرضه».

(٢) الإملاء ٩٤/٢.

(٣) لم أقف عليه. والهزاهز: الفتن يهتز فيها الناس.

ومنه سُمِّي ولدُ البقرة «فَرًّا». قال الشاعر^(١):

٣٠٨٠- كما استغاثَ بَسِيءٌ فَرٌّ غَيِظَلَةٍ خافَ العيونَ ولم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

وأصلُ الفَرِّ: القَطْعُ، يقال: تَفَرَّزَ الثوبُ، أي: تَقَطَّعَ.

قوله: «وَأَجْلَبَ»، أي: أَجْمَعَ عليهم الجموعَ مِنْ جُنْدِكَ يقال:

أَجْلَبَ عليه وَجَلَبَ، أي: جَمَعَ عليه الجموعَ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: تَوَعَّدَه

بشرٌ. وقيل: أَجْلَبَ عليه: أَعَانَ، وَأَجْلَبَ، أي: صَاحَ صِيحاً شديداً، ومنه

الْجَلَبَةُ، أي: الصَّيَاحُ.

قوله: «وَرَجَلِكَ» قرأ^(٢) حفصٌ بكسر الجيم، والباقون بسكونها،

فقراءة حفص «رَجَلٍ» فيها بمعنى رَجُلٍ بالضم بمعنى راجل يُقال: رَجَلٌ

يَرَجُلُ إذا صار راجلاً، فيكون مثل: حَذِرَ وَحَذُرَ، وَنَدَسَ وَنَدُسَ^(٣)، وهو مفردٌ

أريد به الجمعُ. وقال ابن عطية: «هي صفةٌ يقال: فلان يمشي رَجَلاً إذا كان

غيرَ راكبٍ، ومنه قولُ الشاعر^(٤):

٣٠٨١- رَجَلاً إِلَّا بِأَصْحَابِي

قلت: يشير إلى البيت المشهور وهو:

فَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي

إِلَّا كَذَا رَجَلاً إِلَّا بِأَصْحَابِي

(١) تقدم برقم (٢٣٨٣).

(٢) السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٨/٢، الحجة ٤٠٦، البحر ٥٨/٦، التيسير ١٤٠.

(٣) رجل نَدَسَ بسكون الدال وضمها وكسرهما، أي: سريع السمع، فَطِنَ، فَهِمَ.

(٤) البيت لبيحي بن وائل، وهو في اللسان (رجل) وروايته:

أَمَا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسٍ وَلَا كَذَا رَجَلاً إِلَّا بِأَصْحَابِ

وَرَوَى بَعْدَهُ:

لَقَدْ لَقِيتُ إِذَا شَرًّا وَأَدْرَكَنِي مَا كُنْتُ أَرْغَمُ فِي جَسَمِي مِنَ الْعَابِ

أراد: فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشري^(١): «على أن فعلاً بمعنى فاعل نحو: تَعِبَ وتاعب، ومعناه: وَجَمَعَكَ الرَّجُلَ، وَتَضَمَّ جِئْمُهُ أَيْضاً فَيَكُونُ مِثْلَ: حَذَرَ^(٢) وَحَذِرَ، وَنَدَسَ وَنَدِسَ، وَأَخَوَاتٍ لَهُمَا».

وأما قراءة الباقيين فتحتملُ أَنْ تكون تخفيفاً مِنْ «رَجِلَ» بكسر الجيم أو ضَمِّها، والمشهورُ: أنه اسمُ جمعٍ لِرَاجِلٍ كَرَكَبَ وَصَحَبَ فِي رَاكِبٍ وَصَاحِبٍ. والأخفش^(٣) يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً.

وقرأ^(٤) عكرمة «وِرْجَالِكَ» جمع رَجَلٍ بمعنى راجِلٍ، أو جمع راجِلٍ كقائمٍ وقِيَامٍ. وقُرىء^(٥) «وَرُجَالِكَ» بضمِّ الراء وتشديد الجيم، وهو جمع راجِلٍ كضاربٍ وضُرَابٍ.

والباء في «بَخِيلِكَ» يجوز أن تكونَ الحالية، أي: مصاحباً بخيلِكَ، وأن تكونَ مزيّدةً كقوله^(٦):

٣٠٨٢ - لا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وقد تقدّم في البقرة^(٧).

(١) الكشف ٤٥٦/٢.

(٢) في مطبوعة الكشف «حدث» وهو تحريف.

(٣) معاني القرآن ٥٠٤، ومذهب الجمهور أنه اسم جمع لأنه خالف أوزان المجموع.

(٤) المحتسب ٢١/٢، البحر ٥٩/٦.

(٥) الكشف ٤٥٦/٢.

(٦) تقدم برقم (٧٤٧).

(٧) انظر: الدر المصون ١٤٠/٢.

قوله: «وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ» من باب الالتفات وإقامة الظاهر مُقَامَ المضمَر؛ إذ لو جَرَى على سَنَنِ الكلامِ الأول لقال: وَمَا يَعِدُهُمْ، بالتاء من فوق.

قوله: «إِلَّا غُرُورًا» فيه أوجه، أحدها: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ وهو نفسه مصدرٌ، الأصل: إِلَّا وَعْدًا غُرُورًا، فيجيء فيه ما في «رَجُلٌ عَدْلٌ»، أي: إِلَّا وَعْدًا ذا غُرور^(١)، أو على المبالغة أو على: وَعْدًا غَارًا، ونسب الغُرور إليه مجازًا. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، أي: مَا يَعِدُهُمْ مِمَّا يَعِدُهُمْ من الأمانى الكاذبة إِلَّا لِأَجْلِ الْغُرُور. الثالث: أنه مفعولٌ به على الاتِّساع، أي: مَا يَعِدُهُمْ إِلَّا الْغُرُورَ نَفْسَهُ.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنه لم يَنْدِرْجْ فيما ذُكِر، إذ المرادُ به آلِهَتُهُمْ من دون الله. والثاني: أنه متصلٌ؛ لأنهم كانوا يَلْجَأُونَ إلى آلِهَتِهِمْ وإلى اللَّهِ تعالى.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾: استفهامٌ توبيخٍ وتقريعٍ. وقدَّرَ الزمخشري^(٢) على قاعدته معطوفًا عليه، أي: أَنْجَوْتُمْ فَأَمِنتُمْ.

قوله: «جَانِبَ الْبَرِّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعولٌ به كقوله: «فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ»^(٣). والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف. و«بكم» يجوز أن تكونَ حاليةً، أي: مصحوباً بكم، وَأَنْ تَكُونَ لِلْسَّبِيَةِ. قيل: ولا يَلْزَمُ مِنْ

(١) الأصل «غُرُورًا» وهو سهو.

(٢) الكشف ٤٥٧/٢.

(٣) الآية ٨١ من القصص.

خَسَفَهُ بِسَبَبِهِمْ أَنْ يَهْلِكُوا. وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْمَعْنَى: جَانِبَ الْبِرِّ الَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ فَيَلْزَمُ بِخَسَفِهِ هَلَاكُهُمْ، وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَكُنْ فِي التَّوَعُّدِ بِهِ فَائِدَةٌ.

قوله: ﴿أَنْ يَخْسِفَ﴾: «أَوْ يُرْسِلَ» «أَنْ يُعِيدَكُمْ» «فَيُرْسِلَ» «فَيَغْرِقَكُمْ» قرأ هذه [جميعها] ^(١) بنون العظمة ابنُ كثير وأبو عمرو ^(٢)، والباقون بالياء فيها على الغيبة. فالقراءة الأولى على سبيل الالتفاتِ مِنَ الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ «رَبُّكُمْ» ^(٣) إِلَى آخِرِهِ، والقراءة الثانيةُ على سَنَنِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْغَيْبَةِ المذكورة.

قوله: «حَاصِباً»، أي: رِيحاً حَاصِباً، وَلَمْ يُوْتَّه: إمَّا لِأَنَّهُ مُجَازِيٌّ، أَوْ عَلَى النَّسَبِ، أي: ذَاتَ حَصْبٍ. وَالْحَصْبُ: الرَّمْيُ بِالْحَصَى وَهِيَ الْحَجَارَةُ الصَّغَارُ. قَالَ الْفَرَزْدَقُ ^(٤):

٣٠٨٣- مُسْتَقْبِلِينَ شِمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ حَصْبَاءُ مِثْلُ نَدِيفِ الْقُطَنِ مَثُورٍ
وَالْحَاصِبُ أَيْضاً: الْعَارِضُ الَّذِي يَرْمِي الْبَرَدَ.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ﴾ / : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُتَصَلَّةُ، أي: أيُّ الْأَمْرَيْنِ كَائِنٌ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُنْقَطَعَةُ، وَ«أَنْ يُعِيدَكُمْ» مَفْعُولٌ بِهِ كـ «أَنْ يَخْسِفَ». قوله «تَارَةً» بِمَعْنَى مَرَّةً وَكَرَّةً، فَهِيَ مُصَدَّرٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى تَيْرٍ وَتَارَاتٍ. قَالَ الشَّاعِرُ ^(٥):

٣٠٨٤- وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْخِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَيْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرِقُ

(١) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، البحر ٦١/٦، القرطبي ٢٩٣/١٠، الحجة ٤٠٦.

(٣) من الآية ٦٦.

(٤) ديوانه ٢٦٢/١، والقرطبي ٢٩٢/١٠.

(٥) تقدم برقم (١٨٢٧).

وَأَلْفَهَا تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَنْ وَائِ أَوِيَاءَ . وَقَالَ الرَّاعِبُ^(١) : «وَهُوَ فِيمَا قِيلَ : مِنْ تَارَ الْجُرْحُ : التَّامَّ» .

قوله : « قاصِفاً » القاصِفُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَصَفَ متعدياً ، يقال : قَصَفَتِ الرِّيحُ الشَّجَرَ تَقْصِفُهَا قَصْفاً . قال أبو تمام^(٢) :

٣٠٨٥- إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَعْصَفَتْ قَصَفَتْ

عَيْدَانِ نَجْدٍ وَلَمْ يَعْبَأَنَّ بِالرَّثَمِ

فالمعنى : أنها لا تُلْفِي شَيْئاً إِلَّا قَصَفَتْهُ وَكَسَرَتْهُ . والثاني^(٣) : أَنْ يَكُونَ مِنْ قَصَفَ قاصراً ، أي : صار له قَصِيفٌ يقال : قَصَفَتِ الرِّيحُ تَقْصِفُ ، أي : صَوَّتَتْ . و« مِنْ الرِّيحِ » نعت .

قوله : «بِمَا كَفَرْتُمْ» يجوز أَنْ تَكُونَ مُصدريةً ، وَأَنْ تَكُونَ بِمعنى الذي ، والباءُ للسببية ، أي : بسبب كفركم ، أو بسبب الذي كَفَرْتُمْ بِهِ ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَحُذِفَتِ الْبَاءُ فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الضميرِ ، وَإِنَّمَا احتيجَ إِلَى ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ .

وقرأ^(٤) أبو جعفرٍ ومجاهدٌ «فَتُغْرِقُكُمْ» بِالتاءِ مِنْ فَوْقُ أُسْنَدِ الْفِعْلِ لضميرِ الرِّيحِ . وفي كتابِ الشَّيْخِ^(٥) : «فَتُغْرِقُكُمْ بِتَاءِ الْخَطَابِ مُسْنَداً إِلَى

(١) المفردات ٧٦ .

(٢) ديوانه ٢٨٠/٣ ، والبحر ٤٥/٦ . والعِيدَانِ : ج عَيْدَانَةٍ وَهِيَ النَّخْلَةُ الطَّوِيلَةُ . والرَّثَمِ : شَجَرٌ بِعَيْنِهِ .

(٣) الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ : «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ» مُتَابِعَةً لِلسياقِ .

(٤) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٢٠٢/٢ ، والقرطبي ٢٩٣/١٠ ، البحر ٦١/٦ ، النشير ٣٠٨/٢ .

(٥) البحر ٦١/٦ .

«الريح». والحسن وأبورجاء بياء الغيبة وفتح الغين وشدّ الراء، عدّاه بالتضعيف والمقريء لأبي جعفر كذلك إلا أنه بتاء الخطاب». قلت: وهذا: إمّا سهو، وإمّا تصحيف من النسخ عليه؛ كيف يستقيم أن يقول بتاء الخطاب وهو مسندٌ إلى ضمير الريح، وكأنه أراد بتاء التانيث فسبقه قلمه أو صحّف عليه غيره.

وقرأ^(١) العامة «الريح» بالإفراد، وأبو جعفر: «الرياح» بالجمع. قوله: «به تبيعاً» يجوز في «به» أن يتعلّق بـ «تجدوا»، وأن يتعلّق بتبيع، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من تبيع. والتّبيع: المطالبُ بحق، الملازم^(٢)، قال الشّماخ^(٣):

٣٠٨٦ - كما لا ذ الغريم من التّبيع

وقال آخر^(٤):

٣٠٨٧ - عَدَوًا وَعَدَتْ غِرْلَانَهُمْ فَكَأَنَّهُا ضَوَامُنْ مِنْ غُرْمٍ لَهُنَّ تَبِيعُ

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾: عدّاه بالتضعيف، وهو من كَرَّمَ بالضمّ كَشَرَفَ، وليس المراد من الكرم في المال.

(١) الإنحاف ٢/٢٠٢، النشر ٢/٢٢٣، القرطبي ١٠/٢٩٣.

(٢) عدّها الأنباري في «الأضداد» من ألفاظ الأضداد. ص ٣٧٢.

(٣) صدره:

تَلَوُّذُ لَعَالِبِ الشَّرَكَيْنِ مِنْهَا

وهو في ديوانه ٢٢٧، واللسان (تبع)، والبحر ٦/٦٠. وتلوذ: تستر وتفرّ، والغريم: المدين الذي عليه الدين. والبيت في وصف عقاب، فهذه الثعالب تجدد في الهرب من العقاب كما يجدد المدين في الهرب من الدائن.

(٤) لم أهتمّ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦١.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ «فَضَّلْنَاهُمْ»، أي: فَضَّلْنَاهُمْ بِالثَّوَابِ يَوْمَ نَدْعُو. قال ابن عطية (١) في تقريره: «وذلك أنَّ فَضَلَ البَشَرِ على سائر الحيوان يوم القيامة بيِّنٌ؛ إذ هم المُكَلَّفُونَ الْمُتَعَمِّمُونَ المحاسبون الذين لهم القَدَرُ. إلا أنَّ هذا يَرُدُّه أن الكفار [يومئذٍ] أَخْسَرُ مِنْ كُلِّ حيوان، لقولهم: «يا ليتني كنت تراباً» (٢).

الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه اذكر، قاله الحوفي وابن عطية. قلت: وهذا سهو؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعول (٣).

الثالث: أنه مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وإنما بُني لإضافته إلى الجملة الفعلية، والخبرُ الجملة بعده. قال ابن عطية في تقريره: «وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «يَوْمَ» منصوباً على البناء لَمَّا أُضِيفَ إلى غير متمكِّن، ويكون موضعه رفعاً بالابتداء، وخبره في التقسيم الذي أتى بعده في قوله «فَمَنْ أُوتِيَ كتابه»، إلى قوله «وَمَنْ كَانَ». قال الشيخ (٤): «قوله منصوبٌ على البناء» كان ينبغي أن يقول: مبنياً على الفتح، وقوله «لَمَّا أُضِيفَ إلى غير متمكِّن» ليس بجيد؛ لأنَّ المتمكِّن وغير المتمكِّن إنما يكون في الأسماء لا في الأفعال، وهذا أُضِيفَ إلى فعلٍ مضارع، ومذهبُ البصريين فيه أنه (٥) معربٌ، والكوفيون يُجيزون بناءه. وقوله: «والخبر في التقسيم» إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملة التقسيم بالابتداء. قلت: الرابطُ محذوفٌ للعلم به، أي: فَمَنْ أُوتِيَ كتابه فيه.

الرابع: أنه منصوبٌ بقوله «ثم لا تجدوا» (٦) / قاله الزجاج (٧). الخامس: أنه [٥٧٨/ب]

(١) انظر: البحر ٦٢/٦. (٣) أي لأن الفعل «اذكُر» متعدٌ وليس بلازم.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ. (٤) البحر ٦٢/٦.

(٥) أي الظرف «يوم». وانظر المسألة في: الارتشاف ٥٢٢/٢.

(٦) الأصل: «لا تجد» وهو سهو.

(٧) مذهبه في معاني القرآن ٢٥٢/٣ أنه منصوبٌ باذكر أو منصوبٌ بمعنى يعيدكم الذي فطركم.

منصوبٌ بـ « يُعيدكم » مضمرةً، أي: يُعيدكم يومَ ندعو. السادس: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «ولا يُظْلَمون» بعده، أي: ولا يُظْلَمون يومَ ندعو، قاله ابن عطية وأبو البقاء^(١). السابع: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «متى هو»^(٢). الثامن: أنه منصوبٌ بما تقدّمه مِنْ قوله تعالى: «فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ»^(٣). التاسع: أنه بدلٌ مِنْ «يومَ يدْعوكم»^(٤). وهذان القولان ضعيفان جداً لكثرة الفواصل. العاشر: أنه مفعولٌ به بإضمار «اذكر»، وهذا — وإن كان أسهلَ التقادير — أظهرُ ممّا تقدم؛ إذ لا بُدَّ فيه ولا إضمار^(٥) كثيرٌ.

وقرأ العامة « ندعو » بنون العظمة، ومجاهد^(٦) « يدْعُو » بياء الغيبة، أي: الله تعالى أو المَلَك. و « كلُّ » نصبٌ مفعولاً به على القراءتين.

وقرأ الحسن فيما نقله الدانيُّ عنه « يدْعَى » مبنياً للمفعول، « كلُّ » مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعلِ، وفيما نقله عنه غيره^(٧) « يدْعُو » بضمّ الياء وفتح العين، بعدها واوٌ. وخُرِجَتْ على وجهين، أحدهما: أن الأصل: يُدْعَوْنَ فَحُذِفَتْ نونُ الرفعِ كما حُذِفَتْ في قوله عليه السلام^(٨): «لا تَدْخُلُوا الجنةَ حتى تُؤْمِنُوا، ولا تُؤْمِنُوا حتى تحَابُوا» وقوله^(٩):

(١) الإملاء ٩٤/٢.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٢.

(٤) في الآية ٥٢.

(٥) الأصل: «والإضمار» والتصحيح من (ش).

(٦) انظر في قراءتها: البحر ٦٢/٦، الكشف ٤٥٩/٢، الشواذ ٧٧.

(٧) قال القراء في معاني القرآن ١٢٧/٢ «رَوَوْهُ عن الحسن فأخبرته أني لا أعرفه».

(٨) رواه أبو داود: إفشاء السلام ٣٧٨/٥، الترمذي (التحفة) إفشاء السلام ٤٦٠/٧.

(٩) تقدم برقم (١٣٢٩).

٣٠٨٨- أَيْتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَذْلِكِي وَجْهَكَ بِالْعَبْرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِّي

و «كل» مرفوع بالبدل من الواو التي هي ضمير، أو بالفاعلية والواو علامة على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(١).

والتخريج الثاني: أن الأصل «يُدْعَى» كما نقله عنه الداني، إلا أنه قلب الألف واواً وقفاً، وهي لغة لقوم، يقولون: هذه أفعو وعصو، يريدون: أفعى وعصا، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. و «كل» مرفوع لقيامه مقام الفاعل على هذا ليس إلا.

قوله: «بإمامهم» يجوز أن تكون الباء متعلقة بالدعاء، أي: باسم إمامهم، وأن تكون للحال فيتعلق بمحذوف، أي: ندعوهم مصاحبين لكتابهم. والإمام: مَنْ يَقْتَدَى بِهِ. وقال الزمخشري^(٢): «ومن يدع التفاسير: أن الإمام جمع «أم»، وأن الناس يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَمْهَاتِهِمْ دُونَ آبَائِهِمْ، وأن الحكمة فيه رعاية حق عيسى، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يُفَضَّحَ أَوْلَادُ الزُّنَى» قال: «وليت شعري أيهما أبدع: أصح لفظه أم بهاء معناه؟».

قلت: وهو معذور لأن «أم» لا يُجمع على «إمام»، هذا قول من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب، وأما ما ذكره من المعنى فإن الله تعالى نادى عيسى باسمه مضافاً لأمه في عدة مواضع من قوله «يا عيسى بن مريم»^(٣)، وأخبر عنه كذلك نحو: «وإذ قال عيسى بن مريم»^(٤)، وفي ذلك

(١) رواه البخاري (الفتح) ٣٣/٢، مسلم: المساجد ٤٣٩/١، ابن حنبل ٢٥٧/٢.

(٢) الكشف ٤٥٩/٢.

(٣) الآية ١١٠ من المائدة.

(٤) الآية ٦ من الصف.

غَضَاضَةً مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ وَجْهَهُ .

قوله : « فَمَنْ أُوتِيَ » يجوز أن تكونَ شرطيةً ، وأن تكونَ موصولةً ، والفاءُ لشَبْهه بالشرط . وحُمِلَ على اللفظِ أولاً في قوله « أُوتِيَ » كتابه بيمينه » فأفرد ، وعلى المعنى ثانياً في قوله : « فأولئك » فجمع .

آ . (٧٢) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ ﴾ : يجوز في « مَنْ » ما جاز في « مَنْ » قبلها . وأمال^(١) الأخوان وأبو بكر « أعمى » في الموضعين من هذه السورة ، وأبو عمرو أمال الأول دون الثاني ، والباقون فتحوهما ، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء ، والتفخيمُ لأنه الأصل . وأما أبو عمرو فإنه أمال الأول لأنه ليس أفعَلُ تفضيلٍ فآلفه متطرفةً لفظاً وتقديراً ، والأطراف محلُّ التغيير غالباً ، وأما الثاني فإنه للتفضيلِ ولذلك عطف عليه « وَأَصْلُ » فآلفه في حكم المتوسطة ؛ لأنَّ « مِنْ » الجارة للمفضول كالملفوظ بها ، وهي شديدة الاتصالِ بأفْعَلِ التفضيلِ فكأنَّ الألف وقعت حَسُواً فتحصَّنت عن التغيير .

قلت : كذا قرَّره الفارسي^(٢) والزمخشري^(٣) ، وقد ردُّ هذا بأنهم أمالوا « وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ »^(٤) مع التصريح بـ « مِنْ » فَلَأَنَّ يُمِيلُوا « أَعْمَى » مقدراً معه « مِنْ » أَوَّلِي وَأُخْرَى .

وأما « أَعْمَى » في طه^(٥) فأماله الأخوان وأبو عمرو ، ولم يُمِله أبو بكر ، وإن كان يُمِله هنا ، وكأنه جمَعَ بين الأمرين وهو مقيدٌ باتباع الأثر . وقد فرَّق

(١) السبعة ٣٨٣ ، التيسير ١٤٠ ، الحجة ٤٠٧ ، النشر ٥٤/٢ .

(٢) الحجة (خ) ٣٦٤/٣ .

(٣) الكشف ٤٦٠/٢ .

(٤) الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٥) الآية ١٢٤ .

بعضهم: بأن « أعمى » في طه من عمى البصر، وفي الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل فأُمِيل هنا، ولم يُمل هناك للفرق بين المعنيين. قلت: والسؤال باقٍ؛ / إذ لقائل أن يقول: فلم خُصِّصَتْ هذه بالإمالة، ولو عكس الأمر كان الفارق قائماً.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿وإن كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾: «إن» هذه فيها^(١) المذهبان المشهوران: مذهب البصريين^(٢): أنها مخففة، واللام فارقة بينها وبين «إن» النافية، ولهذا دخلت على فعلٍ ناسخٍ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى «إلا». وضمن «يَفْتِنُونَكَ» معنى يَصْرِفُونَك، فلهذا عُدِّي بـ «عن» تقديره: لَيَصْرِفُونَك بفتنتهم. و«لتفترى» متعلق بالفتنة.

قوله: «وإذن لاتُخذوك» «إذن» حرف جوابٍ وجزاءٍ؛ ولهذا تقع أداة الشرط موقعها، و«لاتُخذوك» جواب قسمٍ محذوفٍ تقديره: إذن والله لاتُخذوك، وهو مستقبلٌ في المعنى، لأن «إذن» تقتضي الاستقبال؛ إذ معناها المجازاة. وهذا كقوله: «ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مُصَفراً لَظَلُّوا»^(٣)، أي: لَيَظْلُنَّ. وقول الزمخشري^(٤): «أي: ولو اتبعت مرادهم لاتُخذوك» تفسيرٌ معنى لا إعرابٍ، لا يريد بذلك أن «لاتُخذوك» جواب لـ «لو» محذوفةٌ إذ لا حاجة إليه.

(١) الأصل: «فيه» والتصحیح من (ش).

(٢) انظر المسألة في المغني ٣٠٦.

(٣) تمام الآية «من بعده يكفرون» الآية ٥١ من الروم.

(٤) الكشاف ٤٦١/٢.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿ تَرْكَنُ ﴾ : العامة على فتح الكاف مضارع رَكَنَ بالكسر، وقتادة^(١) وابنُ مُصَرِّفٍ وابنُ أبي إسحاق « تَرْكَنُ » بالضمُّ مضارعٌ رَكَنَ بالفتح، وهذا من التداخل، وقد تقدّم تحقيقه في أواخر هود^(٢).

وقوله «شيئاً»: منصوبٌ على المصدر، وصفته محذوفة، أي: شيئاً قليلاً من الركون.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ﴾ : قال الزمخشري^(٣): فإن قلت: كيف حقيقة هذا الكلام؟ قلت: أصله: لَأَذَقْنَاكَ عَذَابَ الْحَيَاةِ وَعَذَابَ الْمَمَاتِ ؛ لأنَّ العَذَابَ عَذَابَانِ، عَذَابٌ فِي الْمَمَاتِ وَهُوَ عَذَابُ الْقَبْرِ، وَعَذَابٌ فِي حَيَاةِ الْآخِرَةِ وَهُوَ عَذَابُ النَّارِ، وَالضُّعْفُ يُوصَفُ بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَتَيْهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ»^(٤) يعني عَذَاباً مُضَاعَفاً، فَكَأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: لَأَذَقْنَاكَ عَذَاباً ضِعْفاً فِي الْحَيَاةِ، وَعَذَاباً ضِعْفاً فِي الْمَمَاتِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُوصُوفُ، وَأُقِيمَتِ الصِّفَةُ مُقَامَهُ وَهُوَ الضُّعْفُ، ثُمَّ أُضِيفَتِ الصِّفَةُ إِضَافَةً الْمُوصُوفِ فَقِيلَ: ضِعْفَ الْحَيَاةِ، وَضِعْفَ الْمَمَاتِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: أَلَيْمَ الْحَيَاةِ، وَأَلَيْمَ الْمَمَاتِ. وَالْكَلَامُ فِي «إِذَنْ» وَ«لَأَذَقْنَاكَ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ^(٥).

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ﴾ : قرأ العامة برفع الفعل بعد «إِذَنْ» ثَابَتَ النون، وهي^(٦) مرسومة في مصاحف العامة. ورفعُه وعدمُ

(١) البحر ٦٥/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤١٨/٦.

(٣) الكشف ٤٦١/٢.

(٤) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٥) في الآية ٧٣.

(٦) الأصل «هو» وهو سهو.

إعمال «إذن» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها توسّطت بين المعطوف والمعطوف عليه. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أمّا الشائعة - يعني برفع الفعل - فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد، وخبر «كاد» واقع موقع الاسم». قلت: فيكون «لا يلبثون» عطفاً على قوله «ليستفزونك».

الثاني: أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه فألغيت لذلك، والتقدير: والله إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره، فألغيت لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أبي^(٢) بحذف النون، فنصبه بإذن عند الجمهور، وبـ «أن» مضمرة بعدها عند غيرهم، وفي مصحف عبد الله «لا يلبثوا» بحذفها^(٣). وجه النصيب أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدّم ولا جواباً ولا خبراً. قال الزمخشري^(٤) «وأمّا قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي: إذا لا يلبثوا^(٥)، عطف على جملة قوله «وإن كادوا ليستفزونك».

وقرأ عطاء «لا يلبثون» بضم الياء وفتح اللام والباء، مشددة مبنياً للمفعول، من لبّثه بالتشديد. وقرأها يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء، جعله مبنياً للفاعل.

قوله: «خلافك» قرأ^(٦) الأخوان وابن عامر وحفص: «خلافك» بكسر الخاء وألف بعد اللام، والباقون بفتح الخاء وسكون اللام. والقراءتان بمعنى

(١) الكشف ٤٦٢/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٦٦، الشواذ ٧٧، الإنحاف ٢٠٢.

(٣) أي بحذف النون من «يلبثون». (٤) الكشف ٤٦٢/٢.

(٥) في الأصل «لا يلبثون» والتصحيح من «الكشاف»، لأن الحديث عن قراءة أبيّ.

(٦) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٠٢/١٠.

واحد. وأنشدوا^(١) في ذلك :

٣٠٨٩/ - عَفَّتِ الدِّيارُ خِلافَهُمْ فَكأنما بَسَطَ الشَّواطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا [أ/٥٧٩]

وقال تعالى: «خِلَافَ رسول الله»^(٢) والمعنى: بعد خروجك. وكثر إضافة قبل وبعد ونحوهما إلى أسماء الأعيان على حذف مضاف، فيُقَدَّر من قولك: جاء زيدٌ قبل عمرو: أي قبل مجيئه.

قوله: «إلا قليلاً» يجوز أن تكون صفة لمصدرٍ أو لزمانٍ محذوف، أي: إلا بُتّاً قليلاً، أو إلا زماناً قليلاً.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿سُنَّةٌ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصب على المصدر المؤكد، أي: سنَّ الله ذلك سنةً، أو سنَّنا ذلك سنةً. الثاني: -قاله الفراء^(٣)- أنه على إسقاط الخافض، أي: كسنة الله، وعلى هذا لا يُوقف على قوله «إلا قليلاً». الثالث: أن ينتصب على المفعول به، أي: اتبع سنةً.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿لِذُلُّوكَ﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها بمعنى «بعد»، أي: بعد ذلوك الشمس، ومثله قول متمم بن نويرة^(٤):

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في مجاز القرآن ٣٨٧/١، واللسان (خلف) وروايته فيه:

عَفَّتِ الرِّبيعُ خِلافَهُمْ فَكأنما نَشَطَ
وتفسير القرطبي ٣٠٢/١٠، وتفسير الماوردي ٤٤٨/٢، والبحر ٦٦/٦،
والشواطب: مفردة «الشاطبة» وهي المرأة التي تشق الخوص لتتخذ منه الحُصْر.

(٢) الآية ٨١ من التوبة. (٣) معاني القرآن ١٢٩/٢.

(٤) المفضليات ٢٦٧، أمالي الشجري ٢٧١/٢، الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢.

٣٠٩٠ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكاً

لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

ومثله قولهم: «كَتَبْتُهُ لثَلَاثٍ خَلَوْنَ». والثاني: أنها على بابها، أي: لأجل دُلُوك. قال الواحدي: «لأنها إنما تَجِبُ بزوال الشمس».

والدُلُوك: مصدرٌ ذَلَكْتَ الشمسُ، وفيه ثلاثة أقوالٍ، أشهرها: أنه الزوالُ، وهو نصفُ النهار. والثاني: أنه من الزوال إلى الغروب. قال الزمخشري^(١): «واشتقاقه من الدَّلِك؛ لأنَّ الإنسانَ يَذُلُّكَ عَيْنُهُ عندَ النظرِ إليها»^(٢). قلت: وهذا يُفْهَم أنه ليس بمصدرٍ؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدرِ. والثالث: أنه الغروبُ، وأنشد الفراءُ عليه قوله^(٣):

٣٠٩١ - هَذَا مُقَامٌ قَدَمِي رِبَاحٍ ذَبَبَ حَتَّى ذَلَكْتَ بِرَاحٍ

أي: غَرَبْتَ بِرَاحٍ، وهي الشمسُ. وأنشد ابن قتيبة^(٤) على ذلك قولَ ذي الرمة^(٥):

٣٠٩٢ - مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفَلَاتِ الدَّوَالِكِ

(١) الكشف ٤٦٢/٢.

(٢) الضمير في كلام الزمخشري يعود للشمس.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١٢٩/٢، والماوردي ٤٤٩/٢، والقرطبي ٣٠٣/١٠، واللسان (ذلك)، وفي قوله «براح» رويتان: بكسر الباء على أنها حرف جر، وفتحها على أنها من أصل الكلمة. وقوله «غدوة» كذا رواية البحر ٦ / ٦٨، والمشهور في البيت «ذَبَبَ»، أي: طرد الناس.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٩.

(٥) ديوانه ١٧٣٤/٣، وتفسير القرطبي ٣٠٣/١٠، والبحر ٦/٦٨. والبيت في وصف الإبل. المصباح من الإبل: الذي يترك في معرسة، فلا ينهض حتى يصبح.

أي: الغاربات، وقال الراغب^(١): دُلُوكُ الشمسِ مِثْلُهَا لِلْغُرُوبِ، وهو مِنْ قولهم: دَلَكْتُ الشمسَ: دَفَعْتُهَا بِالرَّاحِ^(٢)، ومنه: دَلَكْتُ الشَّيْءَ فِي الرَّاحَةِ، وَدَلَكْتُ^(٣) الرَّجُلَ: مَا طَلَّتهُ، والدُّلُوكُ: مَا دَلَكْتَهُ مِنْ طَيِّبٍ، والدُّلُوكُ: طَعَامٌ يُتَّخَذُ مِنْ زُبْدٍ وَتَمَرٍ.

قوله: «إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ» فِي هَذَا الْجَارُ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَقِمَّ» فَهِيَ لَانْتِهَاءِ غَايَةِ الْإِقَامَةِ، وَكَذَلِكَ اللَّامُ فِي «لِدُلُوكِ» مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ أَيْضاً. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «الصَّلَاةِ»، أَي: أَقِمَّهَا مَمْدُودَةً إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ، قَالَه أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَفِيهِ نَظَرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدَرُ الْمُتَعَلِّقِ كَوْنًا مُقِيدًا، إِلَّا أَنَّ يَرِيدُ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى لَا الْإِعْرَابِ.

وَالْغَسَقُ: دُخُولُ أَوَّلِ اللَّيْلِ، قَالَه ابْنُ شَمِيلٍ. وَأَنشَدَ^(٥):

٣٠٩٣- إِنَّ هَذَا اللَّيْلَ قَدْ غَسَقَا وَاشْتَكَيْتُ الْهَمَّ وَالْأَرْقَا

وقيل: هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَظُلُمَتُهُ، وَأَصْلُهُ مِنَ السَّيْلَانِ: غَسَقَتِ الْعَيْنُ، أَي: سَالَ دَمْعُهَا فَكَانَ الظُّلْمَةُ تَنْصَبُّ عَلَى الْعَالَمِ وَتَسِيلُ عَلَيْهِمْ قَالَ^(٦):

٣٠٩٤- ظَلَّتْ تَجُودُ يَدَاها وَهِيَ لَاهِيَةٌ حَتَّى إِذَا هَجَمَ الْإِظْلَامُ وَالْغَسَقُ

(١) المفردات ١٧١.

(٢) قال أبو عبيدة في المجاز ٣٨٨/١: «يضع كفه على حاجبيه من شعاعها».

(٣) مطبوعة المفردات: «دالكت».

(٤) الإملاء ٩٥/٢.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ١٨٧، ومجاز القرآن ٣٨٨/١، واللسان (غسق)، والقرطبي ٣٠٤/١٠، والبحر ٦٨/٦.

(٦) البيت لزهير وليس في ديوانه، والقرطبي ٣٠٤/١٠، والماوردي ٤٥٠/٢، والبحر ٦٨/٦، والرواية المشهورة «جنح» مكان «هجم».

ويُقال: غَسَقَتِ العينُ: امتلأت دُمْعاً، وَغَسَقَ الجرحُ: امتلأ دُمْعاً، فكأنَّ الظُّلْمَةَ مَلَأَتِ الوجودَ. والغاسِقُ في قوله: «وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ»^(١) قيل: المرادُ به القمرُ إذا كَسَفَ واسْوَدَّ. وقيل: الليل. والغَساقُ بالتخفيف والتشديد ما يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النَّارِ. ويُقال: غَسَقَ اللَّيْلُ وَأَغْشَقَ، وَظَلَمَ وَأَظْلَمَ، وَدَجَى وَأَدَجَى، وَغَبَشَ وَأَغْبَشَ، نقله الفراء.

قوله: «وَقَرَأَ الْفَجْرَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطفتُ على «الصلاة»، أي: وأَقَمَ قَرَأَ الْفَجْرَ، والمرادُ به صلاةُ الصبحِ، عَبَّرَ عنها ببعضِ أركانِها. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء، أي: وعليك قَرَأَ الْفَجْرَ، كذا قَدَّرَهُ الْأَخْفَشُ^(٢) وَتَبِعَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَأَصُولُ الْبَصْرِيِّينَ تَأْبَى هَذَا؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ مَضْمَرَةً. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: كَثُرَ قَرَأَ أَوْ الزَمَ قَرَأَ الْفَجْرَ.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ «تَهَجَّدَ»، أي: تَهَجَّدَ بِالْقُرْآنِ بَعْضَ اللَّيْلِ، والثاني: أنها متعلقة بمحذوفٍ تقديره: وَقُمَ قَوْمَةً مِنَ اللَّيْلِ، أَوْ وَاسْهَرْتَ مِنَ اللَّيْلِ، ذَكَرَهُمَا الْحَوْفِيُّ. وقال الزمخشري^(٤): «وعليك بعضُ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدَ بِهِ» فَإِنْ كَانَ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى فَقَرِيبٌ، وَإِنْ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْمُغَرَّرَ بِهِ لَا يَكُونُ حَرْفًا، وَجَعَلَهُ «مِنْ» بِمَعْنَى بَعْضٍ لَا يَقْتَضِي اسْمِيَّتَهَا، بِدَلِيلِ أَنَّ «وَ» «مَعَ» لَيْسَتْ اسْمًا بِإِجْمَاعٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى اسْمٍ صَرِيحٍ وَهُوَ «مَعَ».

[٥٨٠/أ]

(١) الآية ٣ من سورة الفلق.

(٢) معاني القرآن ٣٩٢/٢.

(٣) الإملاء ٩٥/٢.

(٤) الكشف ٤٦٢/٢.

والضميرُ في « به » الظاهرُ عَوْدُهُ^(١) على القرآنِ من حيث هو، لا بقيد إضافته إلى الفجر. والثاني: أنها تعودُ على الوقتِ المقدَّر، أي: وقُمَ وقتاً من الليل فتَهَجَّدُ بذلك الوقتِ، فتكونُ الباءُ بمعنى « في ».

قوله « نَافِلَةٌ » فيها أوجهٌ، أحدها: أنها مصدرٌ، أي: تَتَنَفَّلُ نَافِلَةً لك على الصلواتِ المفروضة. والثاني: أنها منصوبةٌ بـ « تَهَجَّدُ » لأنه في معنى تَنَفَّلَ، فكأنه قيل: تنَفَّلُ نافلة. والثالثة، مصدرٌ كالعاقبة والعافية. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحال، أي: صلاةٌ نَافِلَةٌ، قاله أبو البقاء^(٢) وتكون حالاً من الهاء في « به » إذا جَعَلْتَهَا عائدةً على القرآن لا على وقتٍ مقدر. الرابع: أنها منصوبةٌ على المفعولِ بها، وهو ظاهرُ قولِ الحوفيِّ فإنه قال: « ويجوز أن ينتصبَ « نافلةٌ » بتهجَّد، إذا ذَهَبَتْ بذلك إلى معنى: صَلَّ به نافلةً، أي: صَلَّ نَافِلَةً لك ».

والتَهَجَّدُ: تَرَكُ الهُجُودَ وهو النَّوْمُ، وتَفَعَّلَ يَأْتِي لِلْسَّلْبِ نحو: تَحَرَّجَ وتَأَثَّم، وفي الحديث^(٣): « كان يَتَحَنُّتُ بغارِ حراءٍ ». وفي الهُجُودِ خلافٌ بين أهل اللغةِ فقليل: هو النوم. قال^(٤):

(١) الأصل « عودها » والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٩٥/٢.

(٣) رواه البخاري ولفظه « وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه » ١: كتاب بدء الوحي،

الباب الثالث، رقم ٣. (الفتح ٢٢/١).

(٤) البيت لطرفة، وعجزه:

بَوَادِيهَا أَمْشِي بَعْضُ مُجَرَّدٍ

وهو في ديوانه ٤٤ برواية «نَوَادِيه» بدلاً من «بَوَادِيهَا»، واللسان (برك)، والبحر

٦٨/٦. والبرك: جماعة إبِل الحي، والهجود: النيام. والعضب المجرد: السيف

المجرد المسلول.

٣٠٩٥- وَبَرَكَ هُجُودٌ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي

وقال آخر^(١):

٣٠٩٦- أَلَا طَرَقْتَنَا وَالرِّفَاقُ هُجُودٌ

وقال آخر^(٢):

٣٠٩٧- أَلَا زَارَتْ وَأَهْلُ مِنَى هُجُودٌ وَلَيْتَ خِيَالَهَا بِمِنَى يَعُودُ

فَهُجُودٌ: نِيَامٌ، جَمْعُ «هَاجِدٍ» كَسَاجِدٍ وَسُجُودٍ. وَقِيلَ: الْهُجُودُ: مُشْتَرِكٌ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْمُصَلِّي. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^(٣): «تَهَجَّدَ: صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ، وَتَهَجَّدَ: نَامَ»، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٤) وَاللَّيْثِ.

قوله: «عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً» فِي نَصَبِ «مَقَاماً» أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، أَي: يَبْعَثُكَ فِي مَقَامٍ. الثَّانِي: أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَعْنَى «يَبْعَثُكَ» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يُقِيمُكَ، يُقَالُ: أُقِيمَ مِنْ قَبْرِهِ وَبُعِثَ مِنْهُ، بِمَعْنَى فَهُوَ نَحْوُ: قَعْدَ جُلُوساً. الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، أَي: يَبْعَثُكَ ذَا مَقَامٍ مَحْمُودٍ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ، وَنَاصِبُهُ مُقَدَّرٌ، أَي: فَيَقُومُ مَقَاماً. وَ«عَسَى» عَلَى الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ دُونَ الرَّابِعِ يَتَعَيَّنُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَعَجِزَهُ:

فَبَاتَتْ بَعْلَاتُ النُّوَالِ تَجُودُ

وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥١. والعلات: مَا يُتَعَلَّلُ بِهِ.

(٢) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٦/٦٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٠/٣٠٨، وَالْمَاورِدِيُّ ٢/٤٥٠.

(٣) انظر: اللسان (هجد).

(٤) مجاز القرآن ١/٣٨٩.

التامة، فتكون مسندة إلى « أن » وما في حيزها إذ لو كانت ناقصة على أن يكون « أن يبعثك » خبراً مقدماً، و « ربك » اسماً مؤخراً، لزم من ذلك محذور: وهو الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها^(١)، فإن « مقاماً » على الأوجه الثلاثة الأول منصوب بـ « يبعثك » وهو صلة لـ « أن » فإذا جعلت « ربك » اسمها كان أجنبياً من الصلة فلا يفصل به، وإذا جعلته فاعلاً لم يكن أجنبياً فلا يبالى بالفصل به. وأما على الوجه الرابع فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير لعدم المحذور؛ لأن « مقاماً » معمول لغير الصلة، وهذا من محاسن صناعة النحو، وتقدم لك قريب من هذا في سورة إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: « أفي الله شك فاطر^(٢) ».

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾: يحتمل أن يكون مصدراً، وأن يكون ظرف مكان وهو الظاهر. والعامة على ضم الميم فيهما لسبقهما فعل رباعي. وقرأ^(٣) قتادة وأبو حيوة وإبراهيم بن أبي عبلة وحמיד بفتح الميم فيهما: إما لأنهما مصدران على حذف الزوائد كـ « أنبتكم من الأرض نباتاً^(٤) »، وإما لأنهما منصوبان بمقدّر موافق لهما تقديره: فادخل مدخل واخرج مخرج. وقد تقدم هذا مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء^(٥)، وأنه قرأ كذلك في سورة الحج^(٦).

ومدخل صدق ومخرج صدق من إضافة التبيين، وعند الكوفيين من

(١) صلة الموصول « يبعثك » و « مقاماً » معمول لها.

(٢) الآية ١٠ من إبراهيم.

(٣) الإتحاف ٢/٢٠٣، القرطبي ١٠/٣١٣، البحر ٦/٧٣.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٣١. انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٦) الآية ٥٩. وانظر: السبعة ٢٣٢.

إضافة الموصوف لصفته، لأنه يُوصف به مبالغةً.

قوله: «سُلْطَانًا» هو المفعول الأول للجعل، والثاني أحد الجارَّين المتقدمين، والآخر متعلّق باستقراره. و«نصيرا» يجوز أن يكون مُحَوَّلًا مِنْ فاعِل للمبالغة، وأن يكون بمعنى مفعول.

آ. (٨١): وَالزُّهُقُ: الذُّهَابُ والاضمحلال قال (١):

٣٠٩٨- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا إقْدَامُهُ بِمَزَالَةٍ لَمْ يَزْهَقِ

يقال: زَهَقَتْ نَفْسِي تَزْهَقُ زُهوقًا بالضم. وأما الزُّهوق بالفتح فمثال مبالغة كقوله (٢):

٣٠٩٩- ضَرُوبٌ بَنَضِلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقُرْآنِ﴾: في «مِنْ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، قاله الزمخشري (٣)، وابن عطية وأبو البقاء (٤). وردَّ الشيخ (٥) عليهم: بأنَّ التي للبيان لا بد أن يتقدّمها ما تُبيّنُهُ، لا أن تتقدّم هي عليه، وهنا قد وجدَ تقديمُها عليه.

الثاني: أنها للتبعيض، وأنكره الحوفي قال: «لأنه يُلزَمُ أن لا يكون بعضُهُ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، وتفسير الماوردي ٢/٤٥٣.

(٢) تقدم برقم (١٢٦١).

(٣) الكشف ٢/٤٦٣.

(٤) الإملاء ٢/٩٥.

(٥) البحر ٦/٧٤.

شفاء». وأجيب عنه : بأن إنزاله إنما هو مُبْعَضٌ . وهذا الجواب ليس بظاهر . وأجاب أبو البقاء^(١) بأن منه ما يَشْفِي من المرض . قلت : وهذا قد وُجِدَ بدليل رُفِيَّة بعض الصحابة سَيِّدَ الحَيِّ الذي لُدِغَ ، بالفاتحة فُشِّفِي .

الثالث : أنها لا ابتداء الغاية وهو واضح .

والجمهور على رفع «شفاء/ ورحمة» خبرين لـ «هو»، والجملة صلة [٥٨٠/ب] لـ «ما» وزيد بن علي^(٢) بنصبهما، وخُرِجَتْ قراءته على نصبهما على الحال، والصلة حينئذٍ «للمؤمنين»^(٣) وقُدِّمَتِ الحال على عاملها المعنوي كقوله «والسماوات مطويات بيمينه»^(٤) في قراءة مَنْ نصب «مَطْوِيَّاتٍ» . وقول النابغة^(٥) :

٣١٠٠ - رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَذْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبْعَةٍ بِنِ حُذَارِ

وقيل : منصوبان بإضمار فعلٍ ، وهذا [عند] مَنْ يمنع تقديمها على عاملها المعنوي . وقال أبو البقاء^(٦) : «وأجاز الكسائي» « ورحمة » بالنصب عطفًا على « ما » . فظاهرُ هذا أن الكسائي بَقِيَ « شفاء » على رفيعه ، ونَصَبَ « رحمة » فقط عطفًا على « ما » الموصولة كأنه قيل : ونُزِّلَ من القرآن رحمةً ، وليس في نقله ما يؤذن بأنه تلاها قرآنًا . وتقدَّم الخلاف^(٧) [في]^(٨) « ونزل »

(١) الإملاء ٩٥/٢ .

(٢) البحر ٧٤/٦ .

(٣) يعني أنه متعلق بالصلة المحذوفة ، التقدير : استقر للمؤمنين .

(٤) الآية ٦٧ من الزمر . وهي قراءة عيسى والجحدري . انظر : البحر ٤٤٠/٧ .

(٥) تقدم برقم (٢٧٣٢) . (٦) الإملاء ٩٥/٢ .

(٧) الذي تقدم في الآية ٨ من الحجر - الورقة ٥٤١ ب - خلاف القراء في قراءته معلوماً أو مجهولاً أو يفتح التاء والنون والزاي مشددة . وقرأ هنا أبو عمرو ويعقوب «ونُزِّلَ» . انظر : الإتحاف ٢٠٣/٢ ، النشر ٣٠٨/٢ .

(٨) سقط من الأصل سهواً ، وثبت في (ش) .

- الإسماء -

تخفيفاً وتشديداً. والعامّة على نونِ العظمة. ومجاهد^(١) « وَيُنْزِلُ » بياء الغيبة، أي: الله.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿ وَنَأَى ﴾: قرأ العامّة بتقديم الهمزة على حرف العلة من النَّأْي وهو البُعْدُ. وابن ذكوان^(٢) - ونقلها الشيخ^(٣) عن ابن عامر بكماله^(٤) -: « نَاء » بتقديم الألف على الهمزة. وفيها تخريجان، أحدهما: أنها مِنْ ناء يَنْوُ أي نهض. قال الشاعر^(٥):

٣١٠١- حتى إذا ما التّأمت مفاصله وناء في شقِّ الشّمالِ كاهله
والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ نَأَى، ووزنه فَلَح كقولهم في « رأى » راء، إلى غير ذلك، ولكن متى أمكن عدم القلب فهو أولى. وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في سورة حم السجدة^(٦).

وأمال^(٧) الألف إمالةً محضةً الأخوان وأبو بكر^(٨) عن عاصم، وبينَ بينَ بخلافٍ عنه السوسي^(٩)، وكذلك في فُصِّلَتْ، إلا أبا بكرٍ فإنه لم يُملِّه^(١٠).

(١) البحر ٧٤/٦، القرطبي ٣١٥/١٠.

(٢) وهو راوي ابن عامر. انظر: السبعة ٣٨٤، البحر ٧٥/٦، التيسير ١٤١، القرطبي ٢٢١/١٠، الحجة ٤٠٩، النشر ٣٠٨/٢، الإتحاف ٢٠٣/٢.

(٣) البحر ٧٥/٦. (٤) أي لم يقل إنها رواية عنه.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (نوا)، والبحر ٧٥/٦.

(٦) الآية ٥١ وهي فصلت. وانظر: السبعة ٥٧٧.

(٧) النشر ٤٣/٢، الإتحاف ٢٠٤/٢، السبعة ٣٨٤.

(٨) في الرواية المشهورة عنه قال في النشر: وانفرد صاحب «المبهيج» عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى عنه بفتحه.

(٩) قال صاحب النشر: «وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح».

(١٠) الإتحاف ٢٠٤/٢.

وأمال^(١) فتحة النون في السورتين خَلَفَ، وأبو الحارث والدُّوري عن الكسائي .

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾: متعلّق بـ «يَعْمَلُ». والشَّاكِلَةُ: أحسن ما قيل فيها ما قاله الزمخشري^(٢): أنها مذهب الذي يُشاكل حاله في الهدى والضلالة مِنْ قولهم: «طريقٌ ذو شواكل»^(٣) وهي الطرق التي تَشَعَّبَتْ منه، والدليل عليه قوله «فربُّكم أعلمُ بمن هو أهدى سبيلاً». وقيل: على دينه. وقيل: خُلِقَ. وقال ابن عباس: «جانبه». وقال الفراء^(٤): «هي الطريقة والمذهب الذي جَبَلَ عليه».

وهو من «الشَّكْل» وهو المثل، يقال: لست على شكلي ولا شاكلي. وأما «الشُّكْلُ» بالكسر فهو الهيئة^(٥). يقال: جاريةٌ حسنةُ الشُّكْلِ. وقال امرؤ القيس^(٦):

٣١٠٢- حَيِّ الحُمُولَ بجانب العَزْلِ إذ لا يُلائم شَكْلُهَا شَكْلِي
أي: لا يلائم مثلها مثلي.

قوله: «أهدى» يجوز أن يكون مِنْ «أهتدى»، على حذف الزوائد، وأن يكون مِنْ «هَدَى» المتعدّي. وأن يكون مِنْ «هدى» القاصر بمعنى اهتدى. و«سبيلاً» تمييز.

(١) النشر ٤٤/٢.

(٢) الكشف ٤٦٤/٢.

(٣) انظر: اللسان (شكل).

(٤) معاني القرآن ١٣٠/٢ بعبارة قريبة.

(٥) فسرها في اللسان بحسن الدّل وما تتحسن به المرأة من الغنّج.

(٦) ديوانه ٢٣٦. الحمول: الإبل عليها الأحمال. وهي أيضاً الإبل الراعية. وجانب

العزل: موضع بعينه.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ الْعِلْمُ﴾: متعلّق بـ «أُوتِيتُمْ»، ولا يجوز تعلّقه بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قليلاً»؛ لأنه لو تأخّر لكان صفةً؛ لأنّ ما في حَيْزٍ «إلا» لا يتقدم عليها.

وقرأ^(١) عبد الله والأعمش «وما أُوتُوا» بضمير الغيبة.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: فيها قولان، أحدهما: أنها استثناءٌ متصلٌ لأنها تَنْدَرُجُ في قوله «وكيلاً». والثاني: أنها استثناءٌ منقطعٌ فتقدّر بـ «لكن» عند البصريين، و«بل» عند الكوفيين. و«مِنْ رَبِّكَ»: يجوز أن يتعلّق بـ «رحمة» وأن يتعلّق بمحذوف، صفةٌ لها.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه جوابٌ للقسم الموطّأ له باللام^(٢). والثاني: أنه جوابٌ للشرط، واعتذروا به عن رفعه بأن الشرط ماضٍ فهو كقوله^(٣):

٣١٠٣- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ
واستشهدوا عليه^(٤) بقولِ الأعشى^(٥):

(١) البحر ٧٦/٦.

(٢) قال الفراء: «والعرب إذا أجابت لثن بـ «لا» جعلوا ما بعد «لا» رفعاً لأن لثن كاليمين وجواب اليمين بـ «لا» مرفوع». معاني القرآن ١٣٠/٢.

(٣) تقدم برقم (١٢٣١). وهذا التخريج للزمخشري في الكشف ٤٦٥/٢.

(٤) عَوْدُ الضمير هنا مُشْكَلٌ؛ لأنَّ مسألة البيت في جزم الجواب مع تقدّم القسم المحذوف.

(٥) ديوانه ٦٣ وفيه «لم تلفنا»، والخزانة ٥٣٤/٤، والعيني ٢٨٣/٣. ومنيت: ابتليت. الغب: العقب. نتقل: نجحد ونتقي، أي: لانجحد دماء القوم هرباً من القتال.

٣١٠٤- لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ
فَأَجَابَ الشَّرْطَ مَعَ تَقَدُّمِ لَامِ التَّوْطِئَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ لِلْفَرَاءِ^(١) وَمَنْ تَبِعَهُ
عَلَى ذَلِكَ. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ، حَيْثُ يُحْتَمَنُ جَوَابُ الْقِسْمِ عِنْدَ عَدَمِ
تَقَدُّمِ ذِي خَبَرٍ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ^(٢) بِأَنَّ اللَّامَ فِي الْبَيْتِ لَيْسَتْ لِلتَّوْطِئَةِ بَلْ مَزِيدَةٌ، وَهَذَا
لَيْسَ / بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ^(٣) عَلَيْهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَلَوْلَا اللَّامُ الْمَوْطِئَةُ [أ/٥٨١]
لَجَازَ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ كَقَوْلِهِ^(٥):

٣١٠٥- يَقُولُ لَا غَائِبٌ
لَأَنَّ الشَّرْطَ وَقَعَ مَاضِيًا. وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ^(٦): بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَذْهَبَ

سَيُويَه وَلَا الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيُويَه^(٧) فِي مِثْلِهِ أَنْ النِّيَّةَ بِهِ
التَّقْدِيمُ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(٨) وَالْمَبْرَدِ^(٩) أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَهَذَا^(١٠)

(١) معاني القرآن ٢/١٣٠.

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٦/٧٨.

(٣) قوله «لا دليل» مخروم في الأصل.

(٤) الكشف ٢/٤٦٥.

(٥) تقدم برقم (١٢٣١).

(٦) البحر ٦/٧٨.

(٧) الكتاب ١/٤٣٦.

(٨) انظر: المساعد ٣/١٥٠.

(٩) المقتضب ٢/٧٠.

(١٠) أي تخريج الزَّمَخْشَرِيُّ السَّابِقَ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَرَجَانِيِّ فِي الْمَقْتَصَدِ

٢/١١٠٤.

مذهب ثالث قال به بعض الناس .

قوله : « ولو كان » جملةٌ حاليةٌ ، وقد تقدّم تحقيق هذا^(١) ، وأنه كقولهِ عليه السلام « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ »^(٢) و « لِبَعْضٍ » متعلّقٌ بـ « ظَهَرَ » .

آ . (٨٩) قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ : مفعولُهُ محذوف . وقيل : « مِنْ » زائدة في « مِنْ كُلِّ مَثَلٍ » وهو المفعولُ ، قاله ابن عطية وهو مذهب الكوفيين^(٣) والأخفش^(٤) .

وقرأ^(٥) الحسن « صَرَّفْنَا » بتخفيفِ الراء ، وقد تقدّم نظيره .

قوله : « إِلَّا كُفُورًا » مفعولٌ به ، وهو استثناءٌ مفرغٌ لأنه في قوة : لم يَفْعَلُوا إِلَّا الكُفُورَ .

آ . (٩٠) قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَفْجَرَ ﴾ : قرأ الكوفيون^(٦) « تَفْجَرُ » بفتح التاء وسكونِ الفاء وضمِّ الجيم خفيفةً ، مضارعٌ « فَجَرَ » . والباقون بضمِّ التاء وفتحِ الفاء وكسرِ الجيم شديدةً ، مضارعٌ فَجَّرَ للتكثير . ولم يختلفوا في الثانية أنها بالثقليل للتصريح بمصدرها . وقرأ الأعمش^(٧) « تَفْجَرُ » بضمِّ

(١) انظر: الدر المصون ٤١٧/٢ ، ٣٠٧/٣ .

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢ ، ابن حنبل ٢٠١/١ .

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩١ .

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادة « مِنْ » في هذا الموضع ، وهذا هو مذهبه في كونه لا يشترط دخولها على نكرة ، وأن تسبق بنفي أو استفهام . انظر: معاني القرآن ٩٨ .

(٥) البحر ٧٩/٦ .

(٦) السبعة ٣٨٤ ، النشر ٣٠٨/٢ ، التيسير ١٤١ ، القرطبي ٣٣٠/١٠ ، البحر ٧٩/٦ .

(٧) البحر ٧٩/٦ .

— الإسراء —

التاء وسكون الفاء وكسر الجيم خفيفةً، مضارعٌ أفجر بمعنى فَجَرَ، فليس التضعيف ولا الهمزة مُعَدِّيَيْنِ.

و «يَنْبُوْعاً» مفعولٌ به، ووزنه يَقْعُولُ لأنه مِنْ النَّبْعِ، وَالْيَنْبُوْعُ: العَيْنُ تفورُ من الأرض.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿خَالَهَا﴾: نصبٌ على الظرف، وتقدّم تحقيقه أول السورة^(١).

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿أَوْ تُسْقِطَ﴾: العامةُ على إسناد الفعل للمخاطب. و «السماء» مفعولٌ بها. ومجاهد^(٢) على إسنادِه إلى «السماء» فرَفَعُها به.

قوله: «كِسَفًا» قرأ^(٣) نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنا بفتح السين، وفعل ذلك حفصٌ في الشعراء^(٤) وفي سبأ^(٥). والباقون بسكونها في المواضع الثلاثة. وقرأ ابنُ ذكوان^(٦) بسكونها في الروم^(٧) بلا خلافٍ، وهشامٌ عنه الوجهان، والباقون بفتحها.

فَمَنْ فَتَحَ السِّينَ جعله جمعَ كِسْفَةٍ نحو: قِطْعَةٌ وَقِطْعٌ، وكِسْرَةٍ

(١) الآية ٥.

(٢) البحر ٧٩/٦، القرطبي ٣٣٠/١٠، الشواذ ٧٧، وعن مجاهد روايتان في لفظ الفعل: يَسْقُطُ وتسقط.

(٣) السبعة ٣٨٥، النشر ٣٠٩/٢، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٣٠/١٠، البحر ٧٩/٦.

(٤) الآية ١٨٧ من الشعراء.

(٥) الآية ٩ من سبأ.

(٦) انظر: النشر ٣٠٩/٢. وابن ذكوان وهشام راويا ابن عامر.

(٧) الآية ٤٨ من الروم.

وَكَسَّرَ، وَمَنْ سَكَّنَ جَعَلَهُ جَمْعَ كِسْفَةٍ أَيْضاً عَلَى حَدِّ سِدْرَةٍ وَسِدْرٌ^(١)، وَقَمَحَةٌ وَقَمَحٌ.

وجوَّز أبو البقاء^(٢) فيه^(٣) وجهين آخرين، أحدهما: أنه جمعٌ على فَعَلٍ بفتح العين، وإنما سَكَّنَ تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحة خفيفةٌ يحتملها حرفُ العلة، حيث يُقَدَّرُ فيه غيرها^(٤) فكيف بالحرف الصحيح؟ قال: «والثاني: أنه فَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ» كالطُّحْنُ بمعنى مَطْحُونٍ، فصار في السكون ثلاثة أوجه.

وأصل الكَسْفِ القَطْعُ. يقال: كَسَفْتُ الثوبَ قَطَعْتُهُ. وفي الحديثِ في قصة سليمان مع الصانفات الجياد: أنه «كَسَفَ عراقبيها»^(٥)، أي: قطعها. وقال الزجاج^(٦): «كَسَفَ الشيءَ بمعنى غَطَّاهُ». قيل: ولا يُعرفُ هذا لغيره.

وانتصابه على الحال، فإنَّ جَعَلْنَاهُ جمعاً كان على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذاتِ كِسْفٍ، وإنَّ جَعَلْنَاهُ فعلاً بمعنى مَفْعُولٍ لم يَحْتَجْ إلى تقديرٍ، وحيثُذ فيقال: لِمَ لَمْ يُوْثِّقْ؟ ويجاب: بأنَّ تأنيثَ السماءِ غيرُ حقيقي، أو بأنَّها في معنى السقف.

قوله: «كما زَعَمْتَ» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إسقاطاً مثلَ

(١) السدرة: شجر النبق.

(٢) الإملاء ٩٦/٢.

(٣) في قراءة التسكين.

(٤) أي تقدر الكسرة والضمّة في مثل «القاضي» وتظهر الفتحة لخفتها.

(٥) العُرْقوب من الدابة: ما يكون في رجلها بمنزلة الرُذبة في يدها.

(٦) معاني القرآن ٢٥٩/٣.

مَزْعُومِكَ، كَذَا قَدَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١).

قوله: « قَبِيلًا » حالٌ من « الله والملائكة » أو مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالْآخِرُ مَحْذُوفَةٌ حَالُهُ، أَي: بِاللَّهِ قَبِيلًا وَالْمَلَائِكَةَ قَبِيلًا. كَقَوْلِهِ^(٢):

٣١٠٦ - كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا

[وَكَقَوْلِهِ]^(٣):

٣١٠٧ - فَلِأَنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لْغَرِيبُ

ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤)، هَذَا إِذَا جَعَلْنَا « قَبِيلًا » بِمَعْنَى كَفِيلًا، أَي: ضَامِنًا، أَوْ بِمَعْنَى مَعَايِنَةٍ كَمَا قَالَ الْفَارَسِيُّ. وَإِنْ جَعَلْنَاهُ بِمَعْنَى جَمَاعَةٍ كَانَ حَالًا مِنْ « الْمَلَائِكَةِ ».

وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ^(٥) « قَبِيلًا » مِنَ الْمَقَابِلَةِ.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَرَقَّى ﴾: فعل مضارع منصوبٌ بتقديرًا، لَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى « تَفْجُرَ »، أَي: أَوْ حَتَّى تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ، أَي: فِي مَعَارِجِهَا، وَالرُّقْيُ: الصُّعُودُ. يُقَالُ: رَقِيَ بِالْكَسْرِ يَرْقِي بِالْفَتْحِ رُقْيًا عَلَى فُعُولٍ، وَالْأَصْلُ رُقُوزِي، فَأُدْغِمَ بَعْدَ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ، وَرُقْيًا بَزْنَةٍ ضَرْبٌ. قَالَ الرَّاجِزُ^(٦):

(١) الإملاء ٩٦/٢.

(٢) تقدم برقم (١٠٧٩). وجاء في الأصل «ووالدي منه» وهو سهو.

(٣) تقدم برقم (٦٢٥).

(٤) الكشف ٤٦٥/٢.

(٥) البحر ٨٠/٦.

(٦) لم أهتمدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦٨/٦، واللسان (رقا).

٣١٠٨- أَنْتَ الَّذِي كَلَّفْتَنِي رَقِيَّ الدَّرَجِ

على الكلالِ والمشيِّبِ والعرجِ

قوله: «نَقَرُوهُ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نعتاً لـ «كتاباً». والثاني: أن يكونَ [حالاً] مِنْ «نا» في «علينا» قاله أبو البقاء^(١)، وهي حالٌ مقدرة، لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله لا في حال إنزاله.

قوله: «قُلْ سُبْحَانَ» قرأ^(٢) ابنُ كثير وابنُ عامر «قال» فعلاً ماضياً إخباراً [٥٨١/ب] عن الرسول عليه السلام بذلك، والباقون «قُلْ» على الأمر/ أمراً منه تعالى لنبِيِّه صلى الله عليه وسلم بذلك، وهي مرسومةٌ في مصاحف المكيين والشاميين: «قال» بألف، وفي مصاحف غيرهم «قُلْ» بدونها، فكلٌ وافق مصحفه.

قوله: «إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا» يجوزُ أَنْ يكونَ «بَشَرًا» خبرَ «كُنْتُ» و«رَسُولًا» صفته، ويجوز أن يكونَ «رَسُولًا» هو الخبر، و«بَشَرًا» حالٌ مقدمة عليه.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾: «أَنْ يُؤْمِنُوا» مفعول ثانٍ لـ «مَنَعَ»، أي: ما مَنَعَهُمْ إيمانَهُمْ أَوْ مِنْ إيمانِهِمْ^(٣)، و«أَنْ قالوا» هو الفاعلُ، و«إِذْ» ظرفٌ لـ «مَنَعَ»، والتقدير: وما مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْإِيمَانِ وقتَ مجيء الهدى إياهم إلا قولهم: أَبْعَثَ اللَّهُ.

(١) الإملاء ٩٦/٢.

(٢) السبعة ٣٨٥، النشر ٣٠٩/٢، الحجة ٤١٠، البحر ٨٠/٦، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٣١/١٠.

(٣) فيكون المصدر المؤول على نزع الخافض.

وهذه الجملة المنفية يُحتمل أن تكون من كلام الله، فتكون مستأنفة، وأن تكون من كلام الرسول فتكون منصوبة المحل لاندراجها تحت القول في كلتا القراءتين.

قوله: «بَشَرًا رَسُولًا» كما تقدّم من الوجهين في نظيره^(١)، وكذلك قوله «لَنَزَّلْنَا [عليهم] من السماء مَلَكًا رَسُولًا».

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ﴾: يجوز في «كان» هذه التمام، أي: لو وُجد وحصل، و«يَمْشُونَ» صفة لـ «ملائكة» و«في الأرض» متعلق به، و«مطمئنين» حال من فاعل «يَمْشُونَ». ويجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها أوجه، أظهرها: أنه الجار، و«يَمْشُونَ» و«مطمئنين» على ما تقدّم. وقيل: الخبر «يَمْشُونَ» و«في الأرض» متعلق به. وقيل: الخبر «مطمئنين» و«يَمْشُونَ» صفة. وهذان الوجهان ضعيفان لأن المعنى على الأول.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة مندرجة تحت المَقُول، فيكون محلها نصباً، وأن تكون من كلام الله، فلا محل لها لاستثناؤها، ويكون في الكلام التفات؛ إذ فيه خروج من غيبة إلى تكلم في قوله «وَنَحْشُرْهُمْ».

وحُمل على لفظ «مَنْ» في قوله «فهو المهتد» فأفرد، وحُمل على معنى «مَنْ» الثانية في قوله «وَمَنْ يُضِلُّ فلن تجد لهم»، فجمع. ووجه المناسبة في ذلك — والله أعلم —: أنه لما كان الهدي شيئاً واحداً^(٢) غير متشعب السبل ناسبه التوحيد، ولما كان الضلال له طرق نحو: «ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عن

(١) في الآية السابقة: ٩٣.

(٢) الأصل: «شيء واحد» وهو سهو.

سبيله»^(١) ناسب الجمعُ الجمعَ، وهذا الحملُ الثاني ممَّا حُمِلَ فيه على المعنى، وإن لم يتقدَّمه حَمْلٌ على اللفظ. قال الشيخ^(٢): «وهو قليلٌ في القرآن»، يعني بالنسبة إلى غيره. ومثله قوله^(٣): «ومنهم مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ» ويمكن أن يكونَ المُحَسَّنَ لهذا هنا كونه تقدَّمه حَمْلٌ على اللفظ وإن كان في جملةٍ أخرى غيرِ جمليته.

وقرأ^(٤) نافعٌ وأبو عمرو بإثباتِ ياء «المُهتدي» وصلًّا وحذفها وقفًا، وكذلك في التي تحت هذه السورة^(٥)، وحذفها الباقون في الحاليين^(٦).

قوله: «على وجوههم» يجوز أن يتعلَّق بالحشر، وأن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: كائنين ومُسحوبين على وجوههم.

قوله: «عُمياً» يجوز أن تكونَ حالاً ثانية، أو بدلاً من الأولى، وفيه نظر؛ لأنه لا تَظْهَرُ أنواعُ البدلِ وهي: كلٌّ من كل، ولا بعضٌ من كل، ولا اشتمالٌ، وأن تكونَ حالاً من الضمير المرفوع في الجارِّ لوقوعه حالاً، وأن تكونَ حالاً من الضمير المجرور في «وجوههم».

قوله: «مأواهم جهنم» يجوزُ في هذه الجملةِ الاستئنافُ والحاليةُ: إمَّا من الضمير المنصوبِ أو المجرورِ.

(١) الآية ١٥٣ من الأنعام.

(٢) البحر ٨٢/٦.

(٣) الآية ٤٢ من يونس.

(٤) الإتحاف ٢/٢٠٥، التيسير ١٤٢، السبعة ٣٨٦، النشر ٢/٣٠٩.

(٥) أي سورة الكهف: الآية ١٧. وانظر: السبعة ٣٩١.

(٦) قال صاحب النشر ٢/٣٠٩: «وأثبتها في الحاليين يعقوب، ورُوِيَ عن قبيل من طريق ابن شنبوذ».

قوله: «كلما خَبَتْ» يجوز فيها الاستثنافُ والخاليةُ مِنْ «جهنم»،
والعاملُ فيها معنى المَأْوَى.

وَحَبَّتِ النَّارُ تَخْبُو: إذا سَكَنَ لَهْبُهَا، فإذا ضَعُفَ جَمْرُهَا قِيلَ: خَمَدَتْ،
فإذا طُفِئَتْ بِالْجَمْلَةِ قِيلَ: هَمَدَتْ^(١). قال^(٢):

٣١٠٩ - وَسَطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرْجِ الْمِجْدِ دَلَّ جِينًا يَخْبُو وَجِينًا يَنْيرُ
وقال آخر^(٣):

٣١١٠ - لِمَنْ نَارٌ قَبِيلُ الصُّبِّ حِجْرٌ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَخْبُو
إذا ما أُخِمِدَتْ أُلْقِي عَلَيْهَا الْمَنْدَلُ الرُّطْبُ

وَأَدْغَمَ التَّاءَ^(٤) فِي زَايِ «زِدْنَاهُمْ» أَبُو عَمْرٍو وَالْأَخْوَانُ وَوَرِشٌ^(٥)،
وَأَظْهَرَهَا الْبَاقُونَ.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ﴾: يجوز أن يكونَ
مبتدأً وخبراً، و«بأنهم» متعلِّقٌ بالجزاء، أي: ذلك العذابُ المتقدِّمُ جزاؤُهُم

(١) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٦١.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٨٥، واللسان (وسط)، والبحر ٦٩/٦. واليراع:
ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ٤٨٦، واللسان
(ندل)، والبحر ٦٨/٦. وحُرِفَ البيت الأول في الأصل على نحو لا يقوم به وزن
البيت:

أَمِنْ زَيْنَبِ ذِي النَّارِ قَبِيلُ الصُّبِّ مَا تَخْبُو
(٤) أي في «خَبَّتْ».

(٥) انظر: الإتحاف ٢٠٥/٢، والنشر ٥/٢، ورواية الأزرق عن ورش: التاء في الظاء
فقط نحو: «وكانت ظالمة». ولم أجد من نص على ورش في إدغام التاء في الزاي.

بسبب أنهم، ويجوز أن يكون « جزاؤهم » مبتدأ ثانياً، والجار خبره، والجملة خبر « ذلك »، ويجوز أن يكون « جزاؤهم » بدلاً أو بياناً، و « بأنهم » الخبر.

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ﴾: معطوف على قوله «أولم يروا» لأنه في قوة: قد رأوا، فليس داخلاً في حيز الإنكار، بل معطوفاً^(١) على جملة^(٢) برأسها.

قوله: « لا ريب فيه » صفة لـ « أجلاً »، أي: أجلاً غير مرتاب فيه. فإن أريد به يوم القيامة فالإفراد واضح، وإن أريد به الموت فهو اسم جنس / إذ لكل إنسان أجل يخصه.

قوله «إلا كفوراً» قد تقدم قريباً^(٣).

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: — وإليه ذهب الزمخشري^(٤) والحوافي وابن عطية وأبو البقاء^(٥) ومكي^(٦) — أن المسألة من باب الاشتغال، فـ « أنتم » مرفوع بفعل مقدر يُفسره هذا الظاهر، لأن « لو » لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فهي كـ « إن » في قوله تعالى: « وإن أحد من المشركين »^(٧). وفي قوله^(٨):

(١) الأحسن أن يقول: معطوف، أي هو معطوف.

(٢) جملة الإنكار «أولم يروا».

(٣) الآية ٨٩.

(٤) الكشف ٤٦٧/٢ — ٤٦٨.

(٥) الإملاء ٩٧/٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٤/٢.

(٧) الآية ٦ من التوبة.

(٨) تقدم برقم (٦٠٠).

٣١١١- وإن هو لم يَحْمِلْ على النفس ضَيِّمَهَا
فليس إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

والأصل: لو تملكون، فحذف الفعل لدلالة ما بعده عليه فانفصل^(١)
الضمير وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاءه متصلاً بعد حَذْفِ رَافِعِهِ. ومثله: «وإن
هو لم يَحْمِلْ» الأصل: وإن لم يَحْمِلْ، فلَمَّا حُذِفَ الفعل انفصل ذلك الضمير
المستتر وَبَرَزَ، ومثله فيما نحن فيه قول الشاعر^(٢): «لَوِذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»،
وقول المتلمس^(٣):

٣١١٢- ولو غيرُ أخوالي أرادُوا نَقِيصَتِي

.....

ف «ذاتُ سوار» مرفوعةً بفعلٍ مفسرٍ بالظاهر بعده.

الثاني: أنه مرفوعٌ بـ «كان» وقد كُثِرَ حَذْفُهَا بعد «لو» والتقدير:
لو كنتم تملكون، فَحَذِفَتْ «كان» فانفصل الضمير، و«تملكون» في محلِّ
نصبٍ بـ «كان» المحذوفة، وهو قول ابن الصائغ. وقريبٌ منه قوله^(٤):

(١) أي أصبح ضميراً منفصلاً.

(٢) كذا في الأصل، وهو ليس بشعر، وإنما هو مثل عربي ينسب لحاتم. انظر: مجمع
الأمثال ١٢٢/٢، ١٥٢، جمهرة الأمثال ١٧٤، المجنى الداني ٢٧٩، المغني ٣٥٣.

(٣) ديوانه ٢٩، واللسان (نقص)، وعجزة:

جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مَيْسَمًا

والميسم: أثر الوسم.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وعجزة:

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ

وهو في الكتاب ١٤٨/١، والخصائص ٣٨١/٢، وأمالى الشجري ٣٤/١،

وابن يعيش ٩٩/٢، والخزانة ٨٠/٢.

٣١١٣- أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فإنَّ الأصلَ : لَأَنْ كُنْتَ، فحُذِفَتْ « كان » فانفصل الضمير إلا أنَّ هنا عُوضَ مِنْ « كان » « ما »، وفي « لو » لم يُعَوَّضَ منها.

الثالث: أنَّ « أنتم » توكيدٌ لاسمِ « كان » المقدر معها، والأصلُ « لو كنتم أنتم تملكون » فحُذِفَتْ « كان » واسمها وبقي المؤكَّد، وهو قولُ ابنِ فضال المجاشعي^(١). وفيه نظرٌ من حيث إنَّا نحذفُ ما في التوكيد^(٢)، وإن كان سيبويه يُجيزه^(٣).

ولنما أحوَجَ هذينِ القائلينِ إلى ذلك: كونُ مذهبِ البصريينِ في « لو » أنَّه لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً، ولا يجوزُ عندهم أنْ يليها مضمراً^(٤) مفسراً إلا في ضرورةٍ أو ندورُ كقوله: « لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي ». فإن قيل: هذان الوجهانِ أيضاً فيهما إضمارُ فعلٍ. قيل: ليس هو الإضمارُ المعنويُّ؛ فإنَّ الإضمارَ الذي أبوه هو على شريطةِ التفسيرِ في غيرِ « كان »، وأما « كان » فقد كُثِرَ حَذْفُها بعد « لو » في مواضعٍ كثيرةٍ. وقد وقع الاسمُ الصريحُ بعد « لو » غيرَ مذكورٍ بعده فعلٌ، أنشد الفارسي^(٥):

٣١١٤- لو بغيرِ الماءِ خَلَقِي شَرِقٌ كنت كالغصانِ بالماءِ اعتصاري

(١) علي بن فضال المجاشعي القيرواني أبو الحسن، إمام في النحو والتفسير، له: البرهان في التفسير، شرح معاني الحروف، العوامل. توفي سنة ٤٧٩. انظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٩، بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٢) أي حُذِفَ المؤكَّد وبقي المؤكَّد.

(٣) يستأنس في هذا بقول سيبويه (الكتاب ١/٢٤٧): «وسألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفع على: هما صاحباي أنفسهما».

(٤) قوله «مضمراً» حال من فاعل «يليهما» التقدير أن يليها الفعل مضمراً.

(٥) شرح الأبيات المشككة للفارسي ٥٨٢. وتقدم برقم (٢٨٠١).

إلا أنه خَرَّجَه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسَّرُه الوصفُ مِنْ قوله « شَرِّقْ ». وقد تقدَّم تحقيق القول^(١) في « لو » فلنقتصرُ على هذا.

قوله: «لَأَمْسَكْتُمْ» يجوز أن يكونَ لازماً لتضمُّينه معنى بَخَلْتُمْ، وأن يكونَ متعدياً، ومفعولُه محذوفٌ، أي: لأَمْسَكْتُمُ المالَ، ويجوز أن يكونَ كقولِه «يُحْيِي وَيُمِيتُ»^(٢).

قوله: «خَشِيَةَ الْإِنْفَاقِ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ مِنْ أَجلِه. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، قاله أبو البقاء^(٣)، أي: خاشين الإنفاق. وفيه نظراً؛ إذ لا يقع المصدرُ المعرَّفُ موقعَ الحالِ إلا سماعاً نحو: «جَهْدَكَ» و«طَاقَتَكَ» و[كقولِه:]^(٤)

..... وأرسلها العِراك ٣١١٥ -

ولا يُقَاسُ عليه. والإنفاقُ مصدرٌ أنفق، أي: أَخْرَجَ المالَ. وقال أبو عبيدة^(٥): «هو بمعنى الافتقار والإقتار».

(١) انظر: الدر المنصون ١/١٨٢.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة، وهذا من باب حذف الاقتصار.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) البيت للبيد وتماه في رواية الديوان ٨٦:

فأوردها العِراك ولم يَذْذِها ولم يُشْفِقْ على نَقْصِ الدُّخَالِ

وهو في الكتاب ١/١٨٧، وأمالِي الشجري ٢/١٦٤، وابن يعيش ٢/٦٢، والخزانة ١/٥٢٤. والضمير في أرسلها للأتن. والعراك أي: جماعة. ولم يذذها: لم يحسبها. والدُّخَال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. (٥) لم يرد هذا النقل في «مجاز القرآن».

أ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿تَسَعَّ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾: يجوز في «بَيِّنَاتٍ» النصبُ صفةً للعدد، والجُرُ صفةً للمعدود.

قوله: «إِذَا جَاءَهُمْ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون معمولاً لـ «آتَيْنَا»، ويكون قوله «فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ» اعتراضاً. والثاني: أنه منصوب بإضمار اذْكُرْ. والثالث: أنه منصوب بـ يُخْبِرُونَكَ مقدراً. الرابع: أنه منصوب بقولٍ مضمّرٍ، إذ التقدير: فَقُلْنَا لَهُ: سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ جَاءَهُمْ. وقد ذكر هذه الأوجه الزمخشري^(١) مرتبةً على مقدمة ذكرها قبل ذلك فلنذكرها. قال: «فَاسْأَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أي: فقلنا له: سَلْ بَنِي [إِسْرَائِيلَ]، أي: سَلُّهُمْ عن^(٢) فرعون، وقل/ له: أَرْسَلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ سَلُّهُمْ عن إيمانهم وحال دينهم، أَوْ سَلُّهُمْ أَنْ يُعَاضِدُوكَ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ^(٣) «فَسَالِ» على لفظ الماضي بغير همزٍ وهي لغة قريش.

وقيل: فَسَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ^(٤) من بني إسرائيل كعبد الله بن سلام وأصحابه عن الآيات ليزدادوا يقيناً وطمأنينة كقوله: «وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي»^(٥). ثم قال: «فَإِنْ قُلْتَ بِمَ تَعْلَقُ إِذَا جَاءَهُمْ؟» قلت: أَمَّا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَبِالْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ، أي: فقلنا له: سَلُّهُمْ حِينَ جَاءَهُمْ، أَوْ بـ «سَالِ» فِي الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ. وَأَمَّا عَلَى الْأَخِيرِ فَبـ «آتَيْنَا» أَوْ بِإِضْمَارِ اذْكُرْ، أَوْ بِخَبَرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. ومعنى إِذَا جَاءَهُمْ: إِذَا جَاءَ آبَاءَهُمْ. انتهى.

(١) الكشف ٤٦٨/٢.

(٢) سقطت نون «عن» من الأصل سهواً.

(٣) نسبها القرطبي (٣٣٦/١٠) إلى ابن عباس وأبي نهيك.

(٤) الكشف: المؤمنين.

(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

قال الشيخ^(١): «ولا يَتَأْتِي تَعَلُّقُهُ بِـ «اذكر» ولا بِـ يُخْبِرُونَكَ لَأَنَّهُ ظَرَفٌ ماضٍ». قلت: إذا جعله معمولاً لِـ اذْكُرْ، أو لِـ يُخْبِرُونَكَ لم يَجْعَلْهُ ظَرْفًا بل مفعولاً به، كما تَقَرَّرَ ذلك غير مرة.

الخامس: أنه مفعولٌ به والعاملُ فيه «فَسَلْ». قال أبو البقاء^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: هو مفعولٌ به باسألُ على المعنى لأنَّ المعنى: اذكرُ لبني إسرائيل [إذ جاءهم]^(٣). وقيل: التقديرُ اذكرُ إذ جاءهم وهي غيرُ «اذكر» الذي قَدَّرْتَ به اسألُ». يعني أن اذكرُ المقدرة غيرُ «اذكر» الذي فَسَّرْتَ «اسألُ» بها، وهذا يؤيد ما ذكرته لك مِنْ أَنَّهُمْ إِذَا قَدَّرُوا «اذكر» جعلوا «إذ» مفعولاً به لا ظرفاً.

إلا أنَّ أبا البقاء ذكرَ حالَ كونه ظرفاً ما يقتضي أن يعملَ فيه فعلٌ مستقبلٌ فقال^(٤): «والثاني: أن يكونَ ظرفاً. وفي العامل فيه أوجهٌ، أحدها: «آتَيْنَا». والثاني: «قلنا» مضمرة. والثالث: «قُلْ»، تقديرُهُ قل لخصمك: سَلْ. والمرادُ به فرعونُ، أي: قُلْ يا موسى، وكان الوجهُ أن يُقال: إذ جِئْتَهُمْ بالفتح، فرجع من الخطاب إلى الغيبة».

قلت: فظاهرُ الوجهِ الثالثِ أنَّ العاملَ فيه «قُلْ» وهو ظَرْفٌ ماضٍ، على أنَّ هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى: يا موسى قُلْ لفرعون: سَلْ بني إسرائيل، فيعودُ فرعون هو السائلُ لبني إسرائيل، وليس المرادُ ذلك قطعاً، وعلى التقدير الذي قَدَّمْتُهُ عن الزمخشريّ - وهو أنَّ

(١) البحر ٦/٨٥.

(٢) الإملاء ٢/٩٧.

(٣) من الإملاء.

(٤) الإملاء ٢/٩٧.

- الإسراء -

المعنى: يا موسى سَلْ بني إسرائيل، أي: اطلبهم من فرعون - يكون المفعول الأول للسؤال محذوفاً، والثاني هو «بني إسرائيل»، والتقدير: سَلْ فرعون بني إسرائيل، وعلى هذا فيجوز أن تكون المسألة من التنازع، وأعمل الثاني، إذ التقدير: سَلْ فرعون فقال فرعون، فأعمل الثاني فَرَفَعَ به الفاعل، وحَذَفَ المفعول مِنَ الأول وهو المختار من المذهبين.

والظاهرُ غيرُ ذلك كله، وأنَّ المأمورَ بالسؤال إنما هو سيدنا رسولُ الله صلى الله عليه، وبني إسرائيل كانوا معاصريه.

والضميرُ في «إذ جاءهم»: إمَّا للآباء، وإمَّا لهم على حَذَفِ مضاف، أي: جاء آباءهم.

قوله: «مَسْحُورًا» فيه وجهان، أظهرهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سُجِّرْتَ، فَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَّ كَلَامُكَ، قال ذلك حين جاءه بما لا تَهْوَى نَفْسُهُ الخبيثة. الثاني: أنه بمعنى فاعِل كَمَيِّمُونَ وَمَشْؤُوم، أي: أنت ساحر؛ فلذلك تأتي بالأعاجيب، يشير لانقلاب عصاه حيةً وغير ذلك.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ﴾: قرأ^(١) الكسائي بضم التاء أسند الفعل لضمير موسى عليه السلام، أي: إني متحققٌ أنني ما جئت به هو مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعون، أي: أنت متحققٌ أن ما جئت به هو مُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وإنما كَفَرْتُ عِنَادَ، وعن علي رضي الله عنه أنه أنكر الفتح، وقال: «ما عَلِمَ عَدُوُّ اللَّهِ قط، وإنما عَلِمَ موسى»، والجملة المنفية في محل نصبٍ لأنها معلقةٌ للعلم قبلها.

قوله: «بصائر» حالٌ وفي عاملها قولان، أحدهما: أنه «أُنْزِلَ» هذا

(١) السبعة ٣٨٥، التيسير ١٤١، النشر ٣٠٩/٢، الحجة ٤١١، البحر ٨٦/٦.

الملفوظ به، وصاحب الحال هؤلاء، وإليه ذهب الحوفي وابن عطية وأبو البقاء^(١)، وهؤلاء يُجيزون أن يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها، وإن لم يكن مستثنى، ولا مستثنى منه، ولا تابعاً له. والثاني: وهو مذهب الجمهور أن ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبله، فيُقدَّر لها عاملٌ تقديره: أنزلها بصائر، وقد تقدَّم نظير هذه في «هود» عند قوله «إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي»^(٢).

قوله: «مُثْبُوراً» «مُثْبُوراً» مفعول ثانٍ، واعترض بين المفعولين بالنداء. والمُثْبُور: المُهْلَك. يقال: ثَبَرَهُ اللَّهُ، أي: أَهْلَكَه، قال ابن الزَّبَرِيُّ^(٣):

٣١١٦- إذ أَجَارني الشَّيْطَانُ فِي سَنَنِ الْغَيِّ
يَ وَمَنْ مَالٍ مِثْلَهُ مَثْبُورٌ

والمُثْبُور: الْهَلَاكُ قال تعالى: «لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً واحداً»^(٤).

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿لَفِيضاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: [٥٨٣/أ] أنه حال، وأن أصله مصدرٌ لَفَّ يَلْفُ لَفِيفاً نحو: النَّذِيرُ وَالنَّكِيرُ، أي: جِئْنَا بِكُمْ مَنْضِماً بِعِضْكُمْ إِلَى بَعْضٍ، مِنْ لَفَّ الشَّيْءُ يَلْفُهُ لَفّاً، وَالْأَلْفُ: الْمَتَدَانِي الْفَخِذَيْنِ، وَقِيلَ: الْعَظِيمُ الْبَطْنِ. والثاني: أنه اسمٌ جمعٍ لا واحد له من لفظه، والمعنى: جِئْنَا بِكُمْ جَمِيعاً فَهُوَ فِي قُوَّةِ التَّكْيِيدِ.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾: في الجار ثلاثة

(١) الإملاء ٩٧/٢.

(٢) الآية ٢٧ من هود. وانظر المسألة في الدر المصون ٣١٢/٦.

(٣) البيت في مجاز القرآن ٣٩٢/١، والقرطبي ٣٣٨/١٠.

(٤) الآية ١٤ من الفرقان.

- الإسراء -

أوجه، أحدها: أنه متعلق بأنزلناه، والباء سببية، أي: أنزلناه بسبب الحق. والثاني: أنه حال من مفعول «أنزلناه»، أي: ومع الحق. والثالث: أنه حال من فاعله، أي: ملتبس بالحق. وعلى هذين الوجهين يتعلّق بمحذوف.

والضمير في «أنزلناه» الظاهر عَوْدُهُ للقرآن: إمّا الملفوظ به في قوله قبل ذلك «على أن يأتوا بِمَثَلِ هذا القرآن»^(١)، ويكون ذلك جَرِيًّا على قاعدة أساليب كلامهم، وهو أن يستطرد المتكلم في ذكر شيء لم يسبق له كلامه أولاً، ثم يعود إلى كلامه الأول، وإمّا للقرآن غير الملفوظ أولاً؛ لدلالة الحال عليه كقوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ»^(٢) وقيل: يعود على موسى كقوله: «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ»^(٣). وقيل: على الوعد. وقيل: على الآيات التسع، وذكر الضمير وأفرده حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: «وبالحق نزل» فيه الوجهان الأولان دون الثالث لعدم ضمير آخر غير ضمير القرآن. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها للتأكيد، وذلك أنه يقال: أنزلته فنزل، وأنزلته فلم ينزل، فجاء بقوله «وبالحق نزل» دفعاً لهذا الوهم. وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرة تحصل بالتغاير بين الحقيين، فالحق الأول التوحيد، والثاني الوعد والوعيد والأمر والنهي. وقال الزمخشري^(٤): «وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا ملتبساً بالحق والحكمة لاشتماله على الهداية إلى كل خير، أو ما أنزلناه من السماء إلا بالحق محفوظاً بالرّصد من الملائكة، وما نزل على الرسول إلا محفوظاً

(١) الآية ٨٨ من الإسراء.

(٢) الآية ١ من القدر.

(٣) أي جعل منزلاً كما هو شأن الحديد، والآية ٢٥ من الحديد.

(٤) الكشف ٢/٤٦٩.

بهم مِنْ تَخْلِيْطِ الشَّيَاطِيْنَ». و «مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا حَالَانِ مِنْ مَفْعُولِ أَرْسَلْنَاكَ».

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّر، أي: وَأَتَيْنَاكَ قُرْآنًا يدلُّ عليه قوله «ولقد آتَيْنَا مُوسَى»^(١). الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الكافِ في «أَرْسَلْنَاكَ». قال ابنُ عطية: «من حيث كان إرسالُ هذا وإنزالُ هذا معنى واحداً»^(٢).

الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على «مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا» قال الفراء^(٣): «هو منصوبٌ بـ «أَرْسَلْنَاكَ»، أي: ما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا^(٤) وَنَذِيرًا وَقُرْآنًا، كما تقول: ورحمة^(٥) لأنَّ القرآنَ رحمةٌ». قلت: يعني أنه جُعِلَ نفسُ القرآنِ مُراداً به الرحمةُ مبالغَةً، ولو ادَّعى ذلك على حَذْفِ مضافٍ كان أقربَ، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلفان.

الرابع: أن يَنْتَصِبَ على الاشتغال^(٦)، أي: وَفَرَقْنَا قُرْآنًا فَرَقْنَاهُ. واعتذر الشيخ^(٧) عن ذلك، أي: عن كونه لا يَصِحُّ الابتداءُ به لو جَعَلْنَاهُ مبتدأً لعدم مُسَوِّغٍ^(٨)؛ لأنه لا يجوزُ الاشتغالُ إلا حيث يجوزُ في ذلك الاسمِ الابتداءُ، بأنَّ ثمَّ صفةً محذوفةً، تقديره: وَقُرْآنًا أَيَّ قرآنٍ، بمعنى عظيم. و«فَرَقْنَاهُ» على

(١) الآية ١٠٦.

(٢) الأصل «واحد» وهو سهو.

(٣) معاني القرآن ١٣٢/٢.

(٤) الأصل «بشيراً» وهو سهو.

(٥) سقطت الواو من الأصل وأثبتناها من الفراء.

(٦) قال أبو حيان: «ورجَّحه على الرفع كونه عطفاً على جملة فعلية وهي قوله وما أَرْسَلْنَاكَ». انظر: البحر ٨٧/٦.

(٧) البحر ٨٧/٦.

(٨) لأنه لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرة ما لم تُفَدَّ.

هذا لا محلَّ له بخلاف الأوجه المتقدمة؛ فإن محلَّه النصبُ لأنَّه نعتٌ لـ «قرآنًا».

والعامةُ «فرَّقناه» بالتخفيف، أي: بيَّنا حلاله وحرامه، أو فرَّقنا فيه بين الحق والباطل. وقرأ^(١) علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وأبي عبد الله وابن عباس والشعبي وقتادة وحמיד في آخرين بالتشديد. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ التضعيف فيه للتكثير، أي: فرَّقنا آياته بين أمرٍ ونهيٍ وحكمٍ وأحكامٍ ومواعظٍ وأمثالٍ وقصصٍ وأخبارٍ ماضيةٍ ومستقبليةٍ. والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري^(٢): «وعن ابن عباس أنه قرأ مشدِّداً، وقال: لم ينزل في يومين ولا في ثلاثة، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، يعني أنَّ «فرَّق» بالتخفيف يدلُّ على فصلٍ متقاربٍ».

قال الشيخ^(٣): «وقال بعضُ من اختار ذلك - يعني التنجيم - لم ينزل في يومٍ ولا يومين ولا شهرٍ ولا شهرين، ولا سنةً ولا سنتين. قال ابن عباس: كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، كذا قال الزمخشريُّ عن ابن عباس». [٥٨٣/ب] قلت: وظاهرُ هذا أنَّ القولَ بالتنجيم ليس مروياً عن ابن عباس ولا سيما وقد فصلَ قوله «قال ابن عباس» من قوله «وقال بعضُ من اختار ذلك»، ومقصوده أنه لم يُسنده لابن عباس ليتمَّ له الردُّ على الزمخشري في أنَّ فعلَ التشديد لا يدلُّ على التفريق، وقد تقدَّم له معه هذا المبحثُ أولُ هذا الموضوع.

(١) الإتحاف ٢/٢٠٦، منسوبة إلى ابن محيىن، البحر ٦/٨٧، القرطبي ١٠/٣٣٩،

المحتسب ٢/٢٣.

(٢) الكشف ٢/٤٦٩.

(٣) البحر ٦/٨٧.

قوله: «لتقرأه» متعلق بـ «فَرَقْنَاهُ». و «على مُكِّثٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بمحذوف، على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول في «لتقرأه»، أي: متمهلاً مترسلاً. والثاني: أنه بدلٌ مِنْ «على الناس» قاله الحوفي، وهو وهم، لأنَّ قوله «على مُكِّثٍ» من صفات القارئ أو المقروء من جهة المعنى، لا من صفات الناس حتى يكون بدلاً منهم. الثالث: أنه متعلق بـ «فَرَقْنَاهُ».

وقال الشيخ^(١): «والظاهرُ تَعَلُّقُ «على مُكِّثٍ» بقوله «لتقرأه»، ولا يُبالي بكون الفعل يتعلّق به حرفاً جرّاً من جنسٍ واحدٍ لأنه يختلف معنى الحرفين؛ لأنَّ الأول في موضع المفعول به، والثاني في موضع الحال، أي: متمهلاً مترسلاً».

قلت: قوله أولاً إنه متعلق بقوله «لتقرأه» ينافي قوله في موضع الحال؛ لأنه متى كان حالاً تعلق بمحذوف. لا يُقال: أراد التعلق المعنوي لا الصناعي لأنه قال: ولا يُبالي بكون الفعل يتعلّق به حرفاً جرّاً من جنسٍ [واحد]، وهذا تفسيرٌ إعرابٍ لا تفسيرٌ معنى.

والمُكِّثُ: التّطاوُلُ في المدة وفيه ثلاث لغات^(٢): الضمّ والفتح – ونقل القراءة بهما الحوفي وأبو البقاء^(٣) – والكسر، ولم يُقرأ به فيما علمت. وفي فعله الفتح والضم^(٤) وسيأتيان إن شاء الله تعالى في النمل^(٥).

(١) البحر ٨٧/٦.

(٢) أي في الميم، وقراءة الفتح قراءة ابن محيصن كما في القرطبي ٣٤٠/١٠، أو قتادة كما في الشواذ ٧٧.

(٣) الإملاء ٩٧/٢.

(٤) أي في الكاف: مَكَّثَ، ومَكِّثَ. انظر: اللسان (مكث).

(٥) الآية ٢٢، قرأ عاصم بفتح الكاف وقرأ الباقون بالضم. السبعة ٤٨٠.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿لِلأَذْقَانِ﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بمعنى «على»، أي: على الأذقان كقولهم: خرَّ على وجهه. والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري^(١): «فإن قُلْتَ: حرفُ الاستعلاء ظاهرُ المعنى إذا قلت: خرَّ على وجهه وعلى ذَقْنَه فما معنى اللام في «خرَّ لذَقْنِه ولووجهه»؟ قال^(٢):

٣١١٧ - فخرٌ صريعاً لليدين وللنم

قلت: معناه جعلَ ذَقْنَه ووجهه للخُرور، واختصَّ به؛ لأنَّ اللام للاختصاص. وقال أبو البقاء^(٣): «والثاني هي متعلقةٌ بـ «يَخْرُونَ» واللامُ على بابها، أي: مُذِلُّون للأذقان».

والأذقان: جمعُ ذَقْنٍ وهو مُجْتَمِعُ اللَّحْيَيْنِ. قال الشاعر^(٤):

٣١١٨ - فَخَرُّوا لِأَذْقَانِ الْوَجْهِ تَنُوشُهُمْ سِبَاعٌ مِنَ الطَّيْرِ الْعَوَادِي وَتَنْتِفُ

و«سُجِّدًا» حال. وجوز أبو البقاء^(٥) في «لِلأَذْقَانِ» أن يكونَ حالاً. قال:

«أي: ساجدين للأذقان» وكأنه يعني به «لِلأَذْقَانِ» الثانية^(٦)؛ لأنه يصير المعنى: ساجدين للأذقان سُجِّدًا، ولذلك قال: «والثالث: أنها - يعني اللام - بمعنى «على»، فعلى هذا تكون حالاً مِنْ «يَبْكُونَ» و«يَبْكُونَ» حال».

(١) الكشف ٤٧٠/٢.

(٢) تقدم برقم (٣٠٣٠).

(٣) الإملاء ٩٨/٢.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في البحر ٦٩/٦.

(٥) الإملاء ٩٨/٢.

(٦) في الآية ١٠٩.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾: فاعل «يزيد»: إما القرآن، أو البكاء أو السجود أو المتلو، لدلالة قوله: «إذا يتلى». وتكرر الخُرور لاختلاف حالته بالبكاء والسجود، وجاءت الحال الأولى^(١) اسماً لدلالته على الاستقرار، والثانية فعلاً لدلالته على التجدد والحدوث.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾: «أياً» منصوب بـ «تَدْعُوا» على المفعول به، والمضاف إليه محذوف، أي: أيّ الاسمين. و«تَدْعُوا» مجزوم بها فهي عاملة معمولة، وكذلك الفعل، والجواب الجملة الاسمية من قوله «فله الأسماء الحسنی». وقيل: هو محذوف تقديره: جاز، ثم استأنف فقال: «فله الأسماء الحسنی». وليس بشيء.

والتنوين في «أياً» عوض من المضاف إليه. وفي «ما» قولان، أحدهما: أنها مزيدة للتأكيد. والثاني: أنها شرطية جُمعَ بينهما تأكيداً كما جُمع بين حرفي الجرّ للتأكيد، وحسنه اختلاف اللفظ كقوله^(٢):

٣١١٩- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَنِي عَنْ بَمَا بِهِ

.....

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف^(٤) «أَيُّ مَنْ تَدْعُوا» فقليل: «مَنْ» تحتمل الزيادة على رأي الكسائي كقوله في قوله^(٥):

(١) وهي قوله «سُجِّدًا».

(٢) وهي قوله «يَبْكُونَ».

(٣) تقدم برقم (٩١٦).

(٤) البحر ٩٠/٦.

(٥) تقدم برقم (١٦٠). وفي قوله «مقحمة».

٣١٢٠- يَا شَاةَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

واحتمل أن تكون شرطية، وجميع بينهما تأكيداً لما تقدم. و«تَدْعُوا» هنا يحتمل أن يكون من الدعاء وهو النداء فيتعدى لواحد، وأن يكون بمعنى التسمية فيتعدى لاثنين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجر، ثم يُتَسَعُ في الجار فيُحذف كقوله (١):

٣١٢١- دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو.

[٥٨٤/أ] والتقدير: قل: ادعوا معبودكم بالله أو بالرحمن/ بأيّ الاسمين سَمِّيتُموه. وممن ذهب إلى كونها بمعنى «سَمَّى» الزمخشري (٢).

ووقف (٣) الأخوان على «أَيَّا» بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقف على «ما» تبييناً لانفصال «أَيَّ» مِنْ «ما». ووقف غيرهما على «ما» لامتزاجها بـ «أَيَّ»، ولهذا فُصل بها بين «أَيَّ» وبين ما أُضيفت إليه في قوله تعالى «أَيَّ ما الأجلين» (٤). وقيل: «ما» شرطية عند مَنْ وقف على «أَيَّا» وجعل المعنى: أيّ الاسمين دَعَوْتُموه به جاز ثم استأنف «ما تَدْعُوا فله الأسماء الحسنَى»، يعني أن «ما» شرط ثانٍ، و«فله الأسماء» جوابه، وجواب الأول مقدّر. وهذا مردود بأن «ما» لا تُطلق على آحاد أولي العلم، وبأن الشرط يقتضي عموماً، ولا يصح هنا، وبأن فيه حذف الشرط والجزاء معاً.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿مِنَ الذُّلِّ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها:

(١) تقدم برقم (٤٩٨).

(٢) الكشف ٤٧٠/٢.

(٣) التيسير ٦١، الإنحاف ٢٠٦/٢.

(٤) الآية ٢٨ من القصص. أي فرست «أيما».

— الإسراء —

أنها صفة لـ «ولي»، والتقدير: ولي من أهل الذل، والمراد بهم: اليهود والنصارى؛ لأنهم أذل الناس. والثاني: أنها تبعية. الثالث: أنها للتعليل، أي: من أجل الذل. وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشري^(١) فإنه قال: «ولي من الذل: ناصر من الذل، ومانع له منه، لاعتزازه به، أولم يُوالِ أحداً لأجل مَذَلَّةٍ به ليدفعها بمواليته».

وقد تقدّم الفرق بين الذل والذلّ في أول هذه السورة^(٢).
والمخافتة: المسارة بحيث لا يُسمع الكلام. وضربته حتى خفت، أي: لم يُسمع له جس.

(١) الكشاف ٢/ ٤٧٠.

(٢) الآية ٢٤.

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾: في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها معطوفة على الصلة قبلها. والثاني: أنها اعتراضية بين الحال وهي «قيماً» وبين صاحبها وهو «الكتاب». والثالث: أنها حال من «الكتاب»، ويدرَّب على هذه الأوجه القول في «قيماً».

آ. (٢) قوله: ﴿قِيماً﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حال من «الكتاب». والجملة من قوله «وَلَمْ يَجْعَلْ» اعتراض بينهما. وقد منع الزمخشري^(١) ذلك فقال: «فإن قلت: بم انتصب «قيماً»؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمير، ولم يُجْعَلْ حالاً من «الكتاب» لأن قوله «وَلَمْ يَجْعَلْ» معطوف على «أُنزِلَ» فهو داخل في حيز الصلة، فجاءه حالاً فاصلاً بين الحال وذو الحال ببعض الصلة». وكذلك قال أبو البقاء^(٢). وجواب هذا ما تقدّم من أن الجملة اعتراض لا معطوفة على الصلة.

الثاني: أنه حال من الهاء في «له». قال أبو البقاء^(٣): «والحال مؤكدة. وقيل: منتقلة». قلت: القول بالانتقال لا يصح.

(١) الكشف ٤٧١/٢.

(٢) الإملاء ٩٨/٢.

(٣) الإملاء ٩٨/٢.

- الكهف -

الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، تقديره: جَعَلَهُ قِيَمًا. قال الزمخشري^(١): «تقديره: ولم يجعل له عِوَجًا، جعله قيمًا، لأنه إذا نفى عنه العِوَج فقد أثبت له الاستقامة». قال: «فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفي العِوَج وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنى عن الآخر؟ قلت: فائدته التأكيد فَرُبَّ مستقيمٍ مشهود له بالاستقامة، ولا يخلو من أدنى عِوَجٍ عند السُّبر والتصفح».

الرابع: أنه حالٌ ثانية، والجملة المنفية قبله حالٌ أيضاً، وتعدّد الحال لذي حالٍ واحدٍ جائز. والتقدير: أنزله غير جاعلٍ له عِوَجًا قِيَمًا.

الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حال، وإبدال المفرد من الجملة إذا كانت بتقدير مفردٍ جائز، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم: «عَرَفْتُ زيدا أبا مَنْ هو»^(٢).

والضمير في «له» فيه وجهان، أحدهما: أنه للكتاب، وعليه التخارج المتقدمة. والثاني: أنه يعود على «عبده»، وليس بواضح.

وقرأ العامة بتشديد الياء^(٣). وأبان بن تغلب^(٤) بفتحها خفيفة. وقد تقدّم القول فيها^(٥).

ووقف حفص^(٦) على تنوين «عِوَجًا» يُبدله ألفاً، [ويسكت] سكتة لطيفة

(١) الكشف ٤٧٢/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٢٦/٢ - ٦٢٧، البحر ٩٦/٦.

(٣) في «قِيَمًا».

(٤) الشواذ ٧٨.

(٥) انظر: الدرّ المصون ٥٨١/٣.

(٦) انظر: التيسير ١٤٢، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢٠٨/٢. وفي هذا الوقف تنبيه إلى أن «قِيَمًا» ليس وصفاً لـ «عِوَجًا» لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، كما يشير المؤلف.

— الكهف —

من غير قَطْعِ نَفْسٍ ، إشعاراً بأنَّ «قِيَّماً» ليس متصلاً بـ «عَوَجاً» ، وإنما هو مِنْ صِفَةِ الكتاب . وغيره لم يَعْبَأْ بهذا الوهم فلم يسكتْ اتِّكالاً على فَهْمِ المعنى .

قلت : قد يتأيد ما فعله حفصُ بما في بعضِ مصاحفِ^(١) الصحابة : «ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً ، لكنْ جَعَلَهُ قِيَّماً» . وبعضُ القراءِ يُطْلِقُ فيقول : يَقِفُ على «عِوَجاً» ، ولم يقولوا : يُبدِلُ التنوين ألفاً ، فيُحْتَمَلُ ذلك ، وهو أقربُ لغرضه فيما ذكُرْتُ .

ورَأَيْتُ الشَّيْخَ شَهَابَ الدِّينِ أَبَا شَامَةَ قد نقل هذا عن ابنِ غلبون^(٢) وأبي علي الأهوازي ، أعني الإِطْلَاقَ . ثم قال : «وفي ذلك نَظَرٌ — أي في إبدالِ التنوين ألفاً — فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أدلُّ على غرضه ، وهو أنه واقفٌ بِنِيَّةِ الوصلِ» . انتهى .

وقال الأهوازي : «ليس هو وَقَفاً مختاراً ، لأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً ، معناه : أنزَلَ على عبده الكتابَ قِيَّماً ولم يَجْعَلْ له عِوَجاً» . قلت : دَعَوَى التقديمِ والتأخيرِ وإن كان قال به غيره ، إلا أنها مَرْدُودَةٌ بِأَنَّهَا على خلافِ الأصلِ ، وقد تقدَّم تحقيقُهُ .

وفَعَلَ حفص^(٣) في مواضعٍ مِنَ الْقُرْآنِ مِثْلَ فِعْلِهِ هُنَا مِنْ سَكْتَةِ لَطِيفَةٍ نَافِيَةٍ لَوَهُمْ مُجَلٌّ . فمنها : أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى «مَرْقَدِنَا» ، وَيَبْتَدِئُ : «هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ»^(٤) . قال : «لَثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ «هَذَا» صِفَةٌ لـ «مَرْقَدِنَا» فَالْوَقْفُ

(١) البحر ٩٦/٦ ، وقال أبو حيان : «ويُحْتَمَلُ ذَلِكَ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا أَنَّهَا قِرَاءَةٌ» .

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله أبو الطيب الحلبي نزيل مصر . له «الإرشاد» في السبع . توفي سنة ٣٨٩ . انظر : طبقات القراء ٤٧٠/١ ، النشر ٧٩/١ .

(٣) النشر ٢٤٣/١ ، التيسير ١٤٢ .

(٤) الآية ٥٢ من يس .

يَبِينُ أَنَّ كَلَامَ الْكُفَّارِ انْقَضَى، ثُمَّ ابْتَدَى بِكَلَامٍ / غَيْرِهِمْ. قِيلَ: هُمُ الْمَلَائِكَةُ. وَقِيلَ: هُمُ الْمُؤْمِنُونَ. وَسَيَأْتِي فِي يَسَ مَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ «هَذَا» صِفَةً لـ «مَرْقَدِنَا» فِيَفُوتُ ذَلِكَ.

ومنها: «وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ»^(١). كَانَ يَقِفُ عَلَى نَوْنِ «مَنْ» وَيَبْتَدِيءُ «رَاقٍ» قَالَ: «لثَلَا يُتَوَّهُمُ أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى فَعَّالٍ اسْمٍ فَاعِلٍ لِلْمِبَالِغَةِ مِنْ مَرَقٍ يَمْرُقُ فَهُوَ مَرَّاقٍ».

ومنها: «بَلْ رَانَ»^(٢) كَانَ يَقِفُ عَلَى لَامِ بَلٍ، وَيَبْتَدِيءُ «رَانَ» لِمَا تَقَدَّمَ. قَالَ الْمَهْدَوِيُّ: «وَكَانَ يَلْزَمُ حِفْضًا مِثْلَ ذَلِكَ، فِيمَا شَاكَلَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ، وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ، فَلَمْ يَكُنْ لِقِرَاءَتِهِ وَجْهٌ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ إِلَّا اتِّبَاعُ الْأَثَرِ فِي الرِّوَايَةِ». قَالَ أَبُو شَامَةَ^(٣): «أَوَّلَى مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِمِرَاعَاةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا: «وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ. إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا»^(٤)، الْوَقْفُ عَلَى «قَوْلُهُمْ» لثَلَا يُتَوَّهُمُ أَنَّ مَا بَعْدَهُ هُوَ الْمَقُولُ، وَكَذَا «أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ. الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ»^(٥) يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَنَى بِالْوَقْفِ عَلَى «النَّارِ» لثَلَا تُتَوَّهُمُ الصِّفَةُ».

قُلْتُ: وَتَوَّهُمُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مِنْ أَعْدِ الْبَعِيدِ. وَقَالَ أَبُو شَامَةَ أَيْضًا: «وَلَوْ لَزِمَ الْوَقْفُ عَلَى اللَّامِ وَالنَّوْنِ لَيُظْهِرَا لِلزَّمِ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُدْغَمٍ». قُلْتُ: يَعْنِي فِي «بَلْ رَانَ» وَفِي «مَنْ رَاقٍ».

قَوْلُهُ: «لَيُنْذِرَ» فِي هَذِهِ اللَّامِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «قِيَمًا»

(١) الْآيَةُ ٢٧ مِنَ الْقِيَامَةِ

(٢) الْآيَةُ ١٤ مِنَ الْمَطْفَفِينَ

(٣) إِبْرَازُ الْمَعَانِي لَهُ ٥٦٦.

(٤) الْآيَةُ ٦٥ مِنْ يُونُسَ

(٥) الْآيَةُ ٧، ٦ مِنْ غَافِرٍ. «وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ...».

— الكهف —

قاله الحوفي. والثاني: — وهو الظاهر — أنها تتعلّق بـ «أَنْزَلَ». وفاعل «لِيُنْذِرَ» يجوز أن يكون «الكتاب» وأن يكون الله، وأن يكون الرسول.

و «أَنْذَرَ» يتعدّى لاثنين: «إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً»^(١)، فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»^(٢). ومفعولهُ الأول محذوف، فقدّره الزمخشري^(٣): «لِيُنْذِرَ الَّذِينَ كَفَرُوا، وغيره: «لِيُنْذِرَ الْعِبَادَ»، أو «لِيُنْذِرَكُمْ»، أو لِيُنْذِرَ الْعَالَمَ. وتقديره أحسن لأنه مقابل لقوله «وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ»، وهم ضِدُّهُمْ.

وكما حَذَفَ الْمُنْذَرُ وَأَتَى بِالْمُنْذَرِ بِهِ هُنَا، حَذَفَ الْمُنْذَرُ بِهِ وَأَتَى بِالْمُنْذَرِ فِي قَوْلِهِ «وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا»^(٤) فَحَذَفَ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ مَا فِي الثَّانِي عَلَيْهِ، وَحَذَفَ الثَّانِي مِنَ الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ مَا فِي الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ، وَلَمَّا لَمْ تَتَكَرَّرِ الْبَشَارَةُ ذَكَرَ مَفْعُولِيهَا فَقَالَ: «وَيُبَشِّرَ [الْمُؤْمِنِينَ] الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرًا».

قوله: «مِنْ لَدُنْهُ» قرأ^(٥) أبو بكر عن عاصم بسكون الدالِ مُشْمَةً الضمِّ وكسر النونِ والهَاءِ موصلةً بياءٍ، فيقرأ «مِنْ لَدُنْهِي» والباقون يَضُمُّونَ الدالَ، وَيَسْكُنُونَ [النونَ] وَيَضُمُّونَ الهَاءَ، وهم على قواعدهم فيها: فابن كثير يَصِلُهَا بواو نحو: مِنْهُ وَعَنْهُ، وَغَيْرُهُ لَا يَصِلُهَا بِشَيءٍ.

وَوَجْهٌ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّهُ سَكَنَ الدالَ تَخْفِيفاً كَتَسْكِينِ عَيْنِ «عَصْدٌ» وَالنُّونَ

(١) الآية ٤٠ من النبأ.

(٢) الآية ١٣ من فصلت.

(٣) الكشف ٤٧٢/٢.

(٤) الآية ٤ من الكهف.

(٥) السبعة ٣٨٨، النشر ٣١٠/٢، التيسير ١٤٢، الإتحاف ٢٠٩/٢، البحر ٩٦/٦. وقال في النشر: «وانفرد نبطويه عن الصريفي عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة».

ساكنة، فالتقى ساكنان فكسَرَ النون لالتقاء الساكنين، وكان حقّه أن يكسِر الأول على القاعدة المعروفة إلا أنه يلزم منه العود إلى ما قرّر منه، وسيأتي لتحقيق هذا بيان في قوله «وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقُهُ»^(١) في سورة النور، فهناك نتكلّم فيه، ولَمَّا كَسَرَ النون لما ذكرته لك كَسَرَ الهاء إتباعاً على قاعدته ووصلها بياء. وأشَمَّ الدال إشارةً إلى أصلها في الحركة.

والإشمام هنا عبارة عن ضمّ الشفتين من غير نطق، ولهذا يختص به البصير دون الأعمى، هكذا قرّره القراء وفيه نظر، لأنّ الإشمام المشار إليه إنما يتحقّق عند الوقف على آخر الكلمة فلا يليق إلا بأن يكون إشارةً إلى حركة الحرف الأخير المرفوع إذا وقف عليه نحو: «جاء الرجل»، وهكذا ذكره النحويون. وأمّا كونه يُؤتى به في وسط الكلمة فلا يتصوّر إلا أن يقف المتكلّم على ذلك الساكن ثم ينطق بباقي الكلمة. وإذا جرّبت نطقك في هذا الحرف الكريم وجدت الأمر كذلك، لا تنطق بالدال ساكنة مشيراً إلى ضمّها إلا حتى تقف عليها، ثم تأتي بباقي الكلمة.

فإن قلت: إنما آتي بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها. قيل لك: فأتيت الدلالة على تعيين ذلك الحرف المشار إلى حركته. ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلح أن يُشار إلى حركته إلا الدال. وقد تقدّم في «يوسف» أن الإشمام في «لا تأمّنّا»^(٢) إذا فسّرناه بالإشارة إلى الضمة: منهم من يفعله قبل كمال الإدغام، ومنهم من يفعله بعده، وهذا نظيره. وتقدّم أن الإشمام يقع بإزاء معانٍ أربعة تقدّم تحقيقها^(٣).

(١) الآية ٥٢ من النور.

(٢) الآية ١١.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٤٤٨/٦.

و«مِنْ لَدُنْهِ» متعلق بـ «لِيُنْذِرَ» / . ويجوز تعلُّقه بمحذوفٍ نعتاً [٥٨٥] لـ «بِأَسَاءٍ»، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «شديداً» .
وَقُرِئَ^(١) «وَيُبَشِّرُ» بالرفعِ على الاستئنافِ .

آ . (٣) قوله : ﴿مَآكِينٍ﴾ : حالٌ : إمَّا من الضميرِ المجرورِ في «لَهُمْ»، أو المرفوعِ المستترِ فيه، أو مِنْ «أَجْرًا» لتخصُّصِهِ بالصفة، إلا أَنَّ هذا لا يجيءُ إلا على رَأْيِ الكوفيين : فإنهم لا يشترطون بروزَ الضميرِ في الصفةِ الجاريةِ على غير مَنْ هي له إذا أُمِنَ اللَّبْسُ^(٢)، ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال : مَآكِينِ هم فيه . ويجوز على رَأْيِ الكوفيين أَنْ يكونَ صفةً ثانيةً لـ «أَجْرًا» . قال أبو البقاء^(٣) : «وقيل : هو صفةٌ لـ «أَجْرًا»، والعائدُ : الهاءُ مِنْ «فيه» . ولم يَتَعَرَّضْ لبروزِ الضميرِ ولا لعدَمِهِ بالنسبةِ إلى المذهبيين .

و«أبدأ» منصوبٌ على الظرفِ بـ «مَآكِينٍ» .

آ . (٥) قوله : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ﴾ : أي : بالولدِ، أو باتخاذِهِ، أو بالقولِ المدلولِ عليه بـ «أَتُخَذُ» وبـ «قالوا»، أو بالله .

وهذه الجملةُ المنفيةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها : أنها مستأنفةٌ سبقتُ للإخبارِ بذلك . والثاني : أنها صفةٌ للولدِ، قاله المهدويُّ . وردَّه ابنُ عطيةَ : بأنه لا يَصِفُهُ بذلك إلا القائلون، وهم لم يَقْصِدُوا وَصْفَهُ بذلك . الثالث : أنها حالٌ مِنْ فاعلٍ «قالوا»، أي : قالوه جاهلين .

(١) البحر ٩٦/٦ . ولم يشر السمين هنا إلى قراءة حمزة والكسائي «وَيُبَشِّرُ» بالتخفيف .

انظر : الإتحاف ٢٠٩/٢ .

(٢) الإنصاف ٥٧/١ .

(٣) الإملاء ٩٨/٢ .

— الكهف —

و«مِنْ علمٍ» يجوز أَنْ يَكُونَ فاعلاً^(١)، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ. والجار^(٢) هو الرفع^(٣)، أو الخبر^(٤). و«مِنْ» مزيدةٌ على كِلا القولين.

قوله: «كَبُرَتْ كلمةٌ» في فاعلٍ «كَبُرَتْ» وجهان، أحدهما: أنه مضمَرٌ عائِدٌ على مقالَتِهِم المفهومة مِنْ قوله: «قالوا: اتَّخَذَ اللهُ»، أي: كَبُرَ مقالُهُم، و«كلمةٌ» نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلامِ على التعجب، أي: ما أَكْبَرَهَا كلمةٌ. و«تَخْرُجُ» الجملةُ صفةٌ لـ «كلمةٍ». ودَلُّ استعظامِها لأنَّ بعضَ ما يَهْجِسُ بالخاطرِ لَا يَجْسُرُ الإنسانُ على إظهاره باللفظ^(٥).

والثاني: أن الفاعلَ مضمَرٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعده المنصوبة على التمييز، ومعناها الذمُّ كـ «يُسُّ رجلاً»، فعلى هذا: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: كَبُرَتْ هي الكلمةُ كلمةٌ خارجةٌ مِنْ أفواهِهِم تلك المقالةُ الشنعاءُ.

وقرأ العامةُ «كلمةً» بالنصب، وفيها وجهان: النصبُ على التمييز، وقد تقدَّم تحقيقُه في الوجهين السابقين. والثاني: النصبُ على الحال. وليس بظاهر.

وقوله: «تَخْرُجُ» في الجملة وجهان، أحدهما: هي صفةٌ لكلمة. والثاني: أنها صفةٌ للمخصوصِ بالذمِّ المقدَّرُ تقديرُه: كَبُرَتْ كلمةٌ خارجةٌ كلمةً.

(١) لأنَّ «مِنْ» زائدة، فقد دخلت على نكرة وسبقت بنفي.

(٢) وهو «لهم».

(٣) التقدير: ما استقرَّ لهم.

(٤) التقدير: ما علم كائن لهم.

(٥) انظر: البحر ٩٧/٦.

- الكهف -

وقرأ^(١) الحسن وابن محيصن وابن يعمر وابن كثير - في رواية القواس^(٢) عنه - «كلمة» بالرفع على الفاعلية، و«تخرج» صفة لها أيضاً. وقرئ^(٣) «كبرت» بسكون الباء وهي لغة تميم.

قوله: «كذباً» فيه وجهان، أحدهما: هو مفعول به لأنه يتضمن معنى جملة. والثاني: هو نعت مصدر محذوف، أي: قولاً كذباً.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾: العامة على كسر «إن» على أنها شرطية، والجواب محذوف عند الجمهور لدلالة قوله: «فَلَعَلَّكَ»، وعند غيرهم هو جواب متقدم. وقرئ^(٤): «أَنْ لَمْ» بالفتح على حذف الجار، أي: لِأَنَّ لَمْ يُؤْمِنُوا.

وقرئ^(٥) «بَاخِعُ نَفْسِكَ» بالإضافة، والأصل النصب. وقال الزمخشري^(٦): «وُقرئ «بَاخِعُ نَفْسِكَ» على الأصل، وعلى الإضافة. أي: قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمن قرأ «إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا»، وللمضي فيمن قرأ «أَنْ لَمْ تُؤْمِنُوا» بمعنى: لِأَنَّ لَمْ تُؤْمِنُوا. قلت: يعني أَنْ بَاخِعاً للاستقبال في قراءة كسر «إِنْ» فإنها شرطية، وللمضي في قراءة فتحها، وذلك لا يجيء إلا

(١) الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٧.

(٢) أحمد بن محمد أبو الحسن المكي، إمام مكة في القراءة. قرأ عليه قبل والحلواني والبيزي. توفي سنة ٢٤٠. طبقات القراء ١/١٢٤.

(٣) البحر ٦/٩٧.

(٤) قال في الشواذ ٧٨: «ذكره الفراء للأعشى عن أبي بكر عن عاصم». وانظر: البحر ٦/٩٨.

(٥) نسبها في الشواذ ٧٨ إلى قتادة. وانظر: البحر ٦/٩٧.

(٦) الكشف ٢/٤٧٣.

- الكهف -

في قراءة الإضافة إذ لا يُتَصَوَّرُ الْمُضِيُّ مع النصب عند البصريين. وعلى هذا يلزم أن لا يقرأ بالفتح إلا مَنْ قرأ بإضافة «بأخع»، ويحتاج في ذلك إلى نقلٍ وتوقيف.

و«لعلَّك» قيل: للإشفاق على بابها. وقيل: للاستفهام، وهو رأي الكوفيين^(١). وقيل: للنهي أي: لا تَبْخَعْ.

والبَّخْعُ: الإهلاك. يقال: بَخَعَ الرجل نفسه يَبْخَعُهَا بَخْعاً وَبُخُوعاً، أهلكها وَجْداً. قال ذو الرمة^(٢):

٣١٢٢ - ألا أيُّ هذا البأخع الوجدُ نفسه لشيءٍ نَحَتْه عن يديه المَقَادِرُ

يريد: نَحَتْه بالتشديد، فحَفَّفَ. / قال الأصمعي: «كان يُنْشِده: [٥٨٥ب] الوجد» بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدة^(٣) رواه بالرفع على الفاعلية بـ «البأخع».

وقيل: البَّخْعُ: أن تُضْعِفَ الأرضَ بالزراعة. قاله الكسائي. وقيل: هو جَهْدُ الأرضِ، وفي حديث عائشة^(٤) رضي الله عنها، عن عمر: «بَخَعَ الأرض» تعني جَهَّدها حتى أَخَذَ ما فيها من أموالٍ ملوكها، وهذا استعارة، ولم يُفسَّرْهُ الزمخشري^(٥) هنا بغير القتل والإهلاك. وقال في سورة الشعراء^(٦):

(١) انظر: الجنى الداني ٥٨٠، الهمع ١٣٤/١.

(٢) ديوانه ١٠٣٧/٢، واللسان (بخع)، ومجاز القرآن ٣٩٣/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٦٨/٣، والقرطبي ٣٤٨/١٠.

(٣) مجاز القرآن ٣٩٣/١.

(٤) انظر: النهاية ١٠٢/١، واللسان (بخع).

(٥) الكشف ٤٧٣/٢.

(٦) في تفسيره للآية ٣. الكشف ١٠٤/٣.

«وَالْبَخْعُ»: أن يُلْغَ بِالذَّيْعِ الْبِخَاعِ بِالْبَاءِ، وهو عِرْقُ مُسْتَبْطِنُ الْفَقَارِ، وذلك أَقْصَى حَدِّ الذَّابِحِ. انتهى. وسمعت شيخنا علاء الدين الْقَوْنِي^(١) يقول: «تَبَعْتُ كَتَبَ الطَّبِّ والتَّشْرِيحِ فلم أَجِدْ لهذا أصلاً». قلت: يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ لَمَّا ذَكَرُوهُ سَمَوْهُ بِاسْمِ آخِرٍ لِكَوْنِهِ أَشْهَرَ فِيمَا بَيْنَهُمْ.

وقال الراغب^(٢): «الْبَخْعُ: قَتْلُ النَّفْسِ غَمًّا». ثم قال: «وَبَخَعَ فُلَانٌ بِالطَّاعَةِ، وبِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ: إِذَا أَقْرَبَهُ وَأَدْعَنَ مَعَ كِرَاهَةٍ شَدِيدَةٍ، تَجْرِي مَجْرَى بَخَعِ نَفْسِهِ فِي شِدَّتِهِ».

وقوله: «على آثارهم» متعلق بـ «باخع»، أي: مِنْ بَعْدِ هَلَاكِهِمْ.

قوله: «أَسَفًا» يجوز أن يكون مفعولاً من أجله والعامل فيه «باخع»، وأن يكون مصدرًا في موضع الحال من الضمير في «باخع».

آ. (٧) قوله: ﴿زِينَةً﴾: يجوز أن ينتصب على المفعول له، وأن ينتصب على الحال إن جَعَلْتُ «جَعَلْنَا» بمعنى خَلَقْنَا، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً إن كَانَتْ «جَعَلْتُ» تَصْيِيرِيَّةً و«لَهَا» متعلق بـ «زِينَةً» على العلة، ويجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول، ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ صفةً لـ «زينة».

قوله: «لِنَبْلُوهُمْ» متعلق بـ «جَعَلْنَا» بمعنييه.

قوله: «أَيُّهُمْ أَحْسَنُ» يجوز في «أَيُّهُمْ» وجهان، أحدهما: أن تكون استفهامية مرفوعة بالابتداء، و«أَحْسَنُ» خبرها. والجملة في محل نصب معلقة لـ «نَبْلُوهُمْ» لأنه سبب العلم كالسؤال والنظر. والثاني: أنها موصولة

(١) علي بن إسماعيل القونوي، سمع من ابن عساكر. أديب مفسر فقيه، وُلِّيَ قضاء الشام. له شرح الحاوي. توفي سنة ٧٢٩. انظر: بغية الوعاة ١٤٩/٢.

(٢) المفردات ٣٨.

- الكهف -

بمعنى الذي و«أحسن» خبرٌ مبتدأ مضمير، والجملة صلة لـ «أَيُّهُمْ»، ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلاً من مفعول «لنبلوهم» تقديره: لنبلو الذي هو أحسن. وحينئذٍ تحتل الضمة في «أَيُّهُمْ»، أن تكون للبناء كهي في قوله تعالى: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(١) على أحد الأقوال، وفي قوله^(٢):

٣١٢٣- إذا ما أتيت بني مالِكِ فسَلِّمْ على أيُّهم أَفْضَلُ

وشرط البناء موجود، وهو الإضافة لفظاً، وحذفت صدر الصلة، وهذا مذهب سيويه^(٣)، وأن تكون للإعراب^(٤) لأن البناء جائز لا واجب. ومن الإعراب ما قرئ به شاذاً «أَيُّهم أشدُّ على الرحمن»^(٥) وسيأتي إن شاء الله تحقيق هذا في مريم.

والضمير في «لنبلوهم» و«أَيُّهم» عائذ على ما يفهم من السياق، وهم سكان الأرض. وقيل: يعود على ما على الأرض إذا أريد بها العقلاء. وفي التفسير: المراد بذلك الرعاة. وقيل: العلماء والصلحاء والخلفاء.

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) البيت لغسان بن وعله وهو في ابن يعش ١٤٧/٣، والخزانة ٥٢٢/٢، والهمع ٨٤/١، والدرر ٦٠/١.

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ - ٣٩٨. وانظر مذاهب العلماء فيها: الارتشاف ٥٣٤/١، شرح الكافية ٥٧/٢.

(٤) الإعراب على تقدير «أَيُّ» مبتدأ فتكون استفهامية، والبناء على تقدير «أَيُّ» في محل نصب بدلاً من «هم» في «لنبلوهم» فتكون موصولة. أما تكون الضمة للإعراب على تقدير البدلية فهذا لا يجوز لأن المبدل منه منصوب والمبدل تابع.

(٥) الآية ٦٩ من مريم. وهي قراءة هارون وابن مصرف والأعرج وآخرين. انظر: البحر ٢٠٩/٦، والقرطبي ١٣٣/١١.

- الكهف -

آ. (٨) قوله: ﴿صَعِيداً﴾: مفعول ثانٍ، لأنَّ الجَعْلَ هنا تصييرٌ ليس إلا، والصَّعِيدُ: الترابُ. والجُرْزُ: الذي لا نباتَ به. يقال: سَنَةُ جُرْزٍ، وسِنُونُ أَجْرَازٍ: لا مطرَ فيها. وأرض جُرْزٍ وأَرْضُونُ أَجْرَازٍ: لا نباتَ بها. وجَرَزَتِ الأرضُ: إذا ذَهَبَ نباتُها بِقَحْطٍ أو جرادٍ وَجَرَزَ الأرضَ الجرادُ: أكلَ ما فيها. والجُرُوزُ: المَرَأَةُ الأَكُولَةُ. قال^(١):

٣١٢٤- إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزًا

آ. (٩) قوله: ﴿أُمٌ حَسِبَتْ﴾: «أُم» هذه منقطعةٌ فَتَقْدَرُ بـ «بل» التي للانتقال لا للإبطال، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة، و«بل» وحدها، أو بالهمزة وحدها عند غيرهم. وتقدّم تحقيق القول فيها^(٢).

و«أُن» وما في حيزها سَادَةٌ [مَسَدٌ] المفعولَين أو أحدهما على الخلاف المشهور.

والكَهْفُ: قيل: مُطْلَقُ الْغَارِ. وقيل: هو ما اتَّسع في الجبل، فإن لم يَتَّسِعْ فهو غَارٌ. والجمعُ «كُهوفٍ» في الكثرة، و«أَكْهَفُ» في القِلَّةِ.

والرَّقِيمُ: قيل: بمعنى مَرْقُومٍ. وقيل: بمعنى راقمٍ. وقيل: هو اسمٌ للكلبِ الذي لأصحاب الكهف. وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت^(٣):

٣١٢٥- وَلَيْسَ بِهَا إِلَّا الرَّقِيمُ مُجَاوِراً وَصَيْدُهُمْ، وَالْقَوْمُ بِالْكَهْفِ هُمْدٌ

/ قوله: «عَجَباً» يجوز أن تكونَ خبراً، و«مِنْ آيَاتِنَا» حالٌ منه، وأنَّ [٥٨٦]

(١) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٥/١، الجنى الداني ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) ديوانه ٣٧٥، والبحر ٩٣/٦.

يكونُ خبراً ثانياً، و«من آياتنا» خبراً أول، وأن يكونَ «عجباً» حالاً من الضمير المستتر في «من آياتنا» لوقوعه خبراً. ووَحَدَ وإن كان صفةً في المعنى لجماعة لأنَّ أصله المصدر. وقيل: «عَجَباً» في الأصل صفةٌ لمحذوفٍ تقديره: آيةٌ عجبا. وقيل: على حذفٍ مضاف، أي: آيةٌ ذاتُ عَجَبٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ أَوَى﴾: يجوز أن ينتصب بـ«عَجَباً» وأن ينتصب بـ«أذْكَرَ».

قوله: «وهيَّءَ» العامةُ على همزه بعد الياء المشددة، وأبو جعفر^(١) وشيبة والزهري بيّعين: الثانيةُ خفيفةٌ، وكأنه أبدل الهمزة ياءً، وإن كان سكونها عارضاً. وروي عن عاصم «وهيَّ»^(٢) بياءٍ مشددةٍ فقط. فيحتمل أن يكونَ حَذَفَ الهمزة مِنْ أَوَى وَهَلَتْ تخفيفاً، وأن يكونَ أبدلها كما فعل أبو جعفر، ثم أجرى الياءَ مُجرى حرفِ العلةِ الأصلي فحذفه، وإن كان الكثيرُ خلافه، ومنه^(٣):

٣١٢٦- جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمَ يَعَاقِبَ بِظُلْمِهِ سَرِيعاً وَإِلَّا يُنَادَ بِالظُّلْمِ يُظْلَمُ

وقرأ أبو رجاء^(٤) «رُشداً» بضمِ الراء وسكونِ الشين، وتقدم تحقيقُ ذلك في الأعراف^(٥). وقراءةُ العامةِ هنا أليقُ لتوافقِ الفواصل.

آ. (١١) قوله: ﴿فَضْرَبْنَا﴾: مفعوله محذوف، أي: ضَرْبْنَا

(١) الإنحاف ٢/٢١٠، النشر ١/٣٩٠، البحر ٦/١٠٢.

(٢) ورد رسم القراءة في الأصل بالتكرار.

(٣) تقدم برقم ٣٥٣.

(٤) البحر ٦/١٠٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

الحجاب المانع. و «على آذانهم» استعارة للزوم النوم. كقول الأسود^(١) :
٣١٢٧- ومن الحوادث لا أبالك أنني ضربت علي الأرض بالأسداد

وقال الفرزدق^(٢) :

٣١٢٨- ضربت عليك العنكبوت بنسجها وقضى عليك به الكتاب المنزل

ونص على الأذان لأن^(٣) بالضرب عليها خصوصاً يحصل النوم.

وأمال «آذانهم» . . .^(٤)

و «سنين» ظرف لـ «ضربنا». و «عدداً» يجوز فيه أن يكون مصدراً، وأن يكون فعلاً بمعنى مفعول كالقبض والنقص. فعلى الأول يجوز نصبه من وجهين: النعت لـ «سنين» على حذف، أي: ذوات عدد، أو على المبالغة، والنصب بفعل مقدر، أي: تعدد عدداً. وعلى الثاني: نعت ليس إلا، أي: معدودة.

آ. (١٢) قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: متعلق بالبعث. والعامّة على نون العظمة جرياً على ما تقدم. وقرأ^(٥) الزهري «ليعلم» بياء الغيبة، والفاعل الله

(١) الأسود بن يعفر النهشلي وهو في المفضليات ٢١٦، والقرطبي ٣٦٣/١٠، والبحر ١٠٣/٦. والأسداد: جمع سد وهو الحاجز بين الشيئين، يشير هنا إلى ضعفه فقد عمي.

(٢) تقدم برقم ٥٠٥.

(٣) اسم «أن» ضمير الشأن.

(٤) بعده بياض في الأصل ولم تكتب النسخ شيئاً. وفي الإنحاف (٢/٢١٠): «وأمال الألف الثانية من «آذانهم» الدوري عن الكسائي».

(٥) البحر ١٠٣/٦.

- الكهف -

تعالى . وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة . ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ «أيُّ الحزْبَيْنِ» إذا جَعَلْنَاهَا موصولةً كما سيأتي .

وقرىء^(١) «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامُ الفاعلِ : قال الزمخشري^(٢) : «مضمونُ الجملة، كما أنه مفعولُ العلم» . وردَّه الشيخ^(٣) بأنه ليس مذهبُ البصريين^(٤) . وتقدّم تحقيقُ هذا أولَ البقرة^(٥) .

وللكوفيين في قيامِ الجملةِ مقامَ الفاعلِ أو المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ : الجوازُ مطلقاً، والتفصيلُ بين ما يُعلّقُ كهذه الآيةِ فيجوزُ، فالزمخشري نحا نحوهم على قولَيْهم . وإذا جَعَلْنَا «أيُّ الحزْبَيْنِ» موصولةً جاز أن يكونَ الفعلُ مسنداً إليه في هذه القراءةِ أيضاً كما جاز إسنادُه إليه في القراءةِ قبلها .

وقرىء^(٦) «لِيُعْلَمَ» بضمِّ الياء، والفاعلُ الله تعالى، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديره : لِيُعْلَمَ اللَّهُ النَّاسَ . و«أيُّ الحزْبَيْنِ» في موضعِ الثاني فقط، إن كانتِ عِرفانيةً، وفي موضعِ المفعولين^(٧) إن كانتِ يقينيةً .

قوله : «أَحْصَى» يجوز فيه وجهان، أحدهما : أنه أفعَلُ تفضيلٍ . وهو خبرٌ لـ «أَيُّهُمْ»، و«أَيُّهُمْ» استفهاميةٌ . وهذه الجملةُ معلّقةٌ للعلمِ قبلها . و«لِما

(١) قال في الشواذ ٧٨ : «حكاه الأخفش» . وانظر : البحر ١٠٣/٦ .

(٢) الكشف ٤٧٣/٢ .

(٣) البحر ١٠٣/٦ .

(٤) قال أبو حيان : «لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضعِ الفاعلِ فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه» .

(٥) انظر : الدر المصون ١٣٦/١ .

(٦) البحر ١٠٣/٦ .

(٧) أي الثاني والثالث لأنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إن كانت يقينية .

— الكهف —

لَبِثُوا» حال مِنْ «أَمَدًا»، لأنه لو تأخر عنه لكان نعتاً له. ويجوز أَنْ تكونَ اللامُ على بابِها من العلة، أي: لأجل، قاله أبو البقاء^(١). ويجوز أن تكونَ زائدة، و«ما» مفعولة: إمَّا بـ «أَخَصَى» على رأي مَنْ يُعْمَلُ أَفْعَلَ التفضيل في المفعول به، وإمَّا بإضمارِ فعلٍ. و«أَمَدًا» مفعولُ «لَبِثُوا» أو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه أَفْعَلُ عند الجمهور، أو منصوبٌ بنفسِ أَفْعَلِ عند مَنْ يرى ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون «أَخَصَى» فعلاً ماضياً. و«أَمَدًا» مفعوله، و«لِما لَبِثُوا» متعلقٌ به، أو حالٌ مِنْ «أَمَدًا» أو اللامُ فيه مزيدة، وعلى هذا: فَأَمَدًا منصوبٌ بـ لَبِثُوا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختار الأول — أعني كونَ «أَخَصَى» للتفضيل — / الزجاج^(٢) والتبريزي، واختار الثاني أبو علي [٥٨٦هـ] والزمخشري^(٣) وابن عطية. قال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول فيمن جعله مِنْ أَفْعَلَ التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءً مِنْ غيرِ الثلاثي ليس بقياسٍ، ونحو «أَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ»^(٤) و«أفلس من ابن المُدَلَّق»^(٥) شاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآن ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ «أَمَدًا»: إمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ بِأَفْعَلَ وأَفْعَلُ لا يعملُ، وإمَّا أَنْ يَنْتَصِبَ بـ «لَبِثُوا» فلا يَسُدُّ عليه المعنى. فإن زعمتَ أني أنصبُّه بفعلٍ مضمِرٍ كما أضمرَ في قوله^(٦):

(١) الإملاء ٩٩/٢. (٢) معاني القرآن ٢٧١/٣.

(٣) الكشف ٤٧٤/٢.

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٣٩٣/٢.

(٥) مثل عربي. ويقال: إن ابن المُدَلَّق رجل من بني عبد شمس لم يكن يجد مكاناً

بيت فيه ليلته، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس. انظر: مجمع الأمثال ٤٦١/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٤٥.

٣١٢٩- وَأَصْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فقد أبعدت المتناول، حيث أُبَيِّنَ أَنَّ يَكُونُ [«أَحْصَى»] فعلاً ثم رجعت مضطراً إليه.

وناقشه الشيخ^(١) فقال: «أما دعواه أنه شاذٌ فمذهبُ سيبويه خلافه، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: الجوازُ مطلقاً، ويُعْزَى لسيبويه^(٢)، والمنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ الفارسي، والتفصيلُ: بين أن تكونَ همزُته للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكونَ فيجوز، وهذا ليسَ الهمزةُ فيه للتعدية. وأما قوله: «أَفْعَلٌ لا يعمل» فليس بصحيحٍ لأنه يعملُ في التمييز، و«أَمَدًا» تمييزٌ لا مفعولٌ به، كما تقول: زيدٌ أَقَطَعَ الناسَ سيفاً، وزيدٌ أَقَطَعَ لِلْهَامِ سيفاً.

قلت: الذي أحوَجَ الزمخشريُّ إلى عَدَمِ جَعْلِهِ تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدمُ صحّةِ معناه. وذلك أَنَّ التمييزَ شرطُه في هذا الباب أن تَصِحَّ نسبةُ ذلك الوصفِ الذي قبله إليه ويتصفَ به، ألا ترى إلى مثاله في قوله: «زيدٌ أَقَطَعَ الناسَ سيفاً» كيف يَصِحُّ أن يُسَنَدَ إليه فيقال: زيدٌ قَطَعَ سيفه، وسيفه قاطع، إلى غير ذلك. وهنا ليس الإحصاءُ من صفةِ الأمد، ولا تَصِحُّ نسبتهُ إليه، وإنما هو من صفاتِ الحزبين، وهو دقيق.

وكان الشيخُ نقلَ عن أبي البقاء نصبه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبه على التمييز حالَ جَعْلِهِ «أَحْصَى» أَفْعَلَ تفضيلاً، وإنما ذكر ذلك حين

(١) البحر ١٠٥/٦.

(٢) ذكر سيبويه في أبنية التعجب أنه يبنى من أَفْعَلَ. وقد يكون حكم التفضيل في هذا الحكم التعجب عند من نسبوا لسيبويه ما ينقله أبو حيان عنه. انظر: الكتاب ٣٧/١.

ذكر أنه فعلٌ ماضٍ . قال أبو البقاء^(١) : «في أحصى وجهان، أحدهما: هو فعلٌ ماضٍ، و«أمدأ» مفعوله، و«لما لبثوا» نعتٌ له، قدّم فصار حالاً أو مفعولاً له، أي: لأجل بُيُوتهم. وقيل: اللامُ زائدةٌ و«ما» بمعنى الذي، و«أمدأ» مفعولٌ «لبثوا» وهو خطأ، وإنما الوجهُ أن يكونَ تمييزاً والتقدير: لما لبثوه. والوجه الثاني: هو اسمٌ و«أمدأ» منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليه الاسمُ» انتهى. فهذا تصريحٌ بأنَّ «أمدأ» حالٌ جعله «أحصى» اسماً ليس تمييزاً بل مفعولاً به^(٢) بفعلٍ مقدرٍ، وأنه جعله تمييزاً عن «لبثوا» كما رأيت.

ثم قال الشيخ^(٣) : «وأمّا قوله^(٤) «وإمّا أن يُنصَّب^(٥) بـ «لبثوا» فلا يسدُّ عليه المعنى، أي: لا يكون معناه سديداً، فقد ذهب الطبري^(٦) إلى أنه منصوبٌ بـ «لبثوا». قال ابن عطية: «وهو غيرُ متجهٍ» انتهى. وقد^(٧) يتجه: وذلك أنَّ الأمدَّ هو الغاية، ويكون عبارةً عن المدة من حيث إنَّ المدةَ غايةٌ هي أمدُ المدة^(٨) على الحقيقة، و«ما» بمعنى الذي، و«أمدأ» منصوبٌ على إسقاط الحرفِ، وتقديره: لما لبثوا مِنْ أمدٍ، أي: مِنْ مدةٍ، ويصيرُ «مِنْ أمدٍ» تفسيراً لما أبهمَ من لفظ «ما» كقوله: «ما ننسخُ مِنْ آيةٍ»^(٩) «ما يفتح اللّه للناسِ مِنْ رحمةٍ»^(١٠) ولما سقط الحرفُ وصل إليه الفعلُ.

(١) الإملاء ٩٩/٢.

(٢) الأنسب أن يقول: بل مفعولٌ به.

(٣) البحر ١٠٥/٦.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) أي: أمدأ.

(٦) تفسير الطبري ٢٠٧/١٥.

(٧) الكلام لأبي حيان.

(٨) البحر: «إنَّ للمدة غايةً في أمد المدة» وهي أوضح.

(٩) الآية ١٠٦ من البقرة. (١٠) الآية ٢ من فاطر.

قلت: يكفيه أن مثل ابن عطية جعله غير متجه، وعلى تقدير ذلك فلا نسلم أن الطبري عنى نصبه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً كما قاله أبو البقاء.

ثم قال (١): «وأما قوله: «فإن زعمت» (٢) إلى آخره فنقول: لا يحتاج إلى ذلك؛ لأن لقائل ذلك أن يذهب مذهب الكوفيين في أنه ينصب «القوانس» بنفس «أضرب» ولذلك جعل بعض النحاة أن «أعلم» ناصب لـ «من» في قوله: «أعلم من يضل» (٣)، وذلك لأن أفعل مضمّن لمعنى المصدر إذ التقدير: يزيد ضربنا القوانس على ضرب غيرنا».

قلت: هذا مذهب مرجوح، وأفعل التفضيل ضعيف ولذلك قصر عن الصفة المشبهة باسم الفاعل، حيث لم يؤنث ولم يثن ولم يجمع.

وإذا جعلنا «أحصى» اسماً فجوز الشيخ (٤) في «أي» أن تكون الموصولة، و«أحصى» خبر لمبتدأ محذوف هو عائدها، وأن الضمة للبناء على مذهب سيويه (٥) لوجود / شرط البناء وهو إضافتها لفظاً، وحذف صدر صلتها، وهذا إنما يكون على جعل العلم بمعنى العرفان، لأنه ليس في الكلام إلا مفعول واحد، وتقدير آخر لا حاجة إليه. إلا أن في إسناده «علم» بمعنى عرّف إلى الله تعالى إشكالاً تقدّم تحريره في الأنفال (٦) وغيرها. وإذا جعلناه فعلاً امتنع أن تكون موصولة إذ لا وجه لبنائها حيثئذ وهو حسن.

[٥٨٧]

(١) البحر ٦/١٠٥.

(٢) أي: تقدير فعل مضمّر.

(٣) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٤) البحر ٦/١٠٤.

(٥) الكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/٦٣٠ لأن المعرفة تستدعي سبق جهل.

آ. (١٣) قوله: ﴿آمِنُوا بِرَبِّهِمْ﴾: فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة إذ لوجاء على نَسَقِ الكلامٍ لقليل: إنهم فتية آمنوا بنا. وقوله: «وزدناهم» «وربطنا» التفاتٌ من هذه الغيبة إلى التكلم أيضاً.

آ. (١٤) قوله: ﴿إِذْ قَامُوا﴾: منصوبٌ بـ «رَبَطْنَا» والربطُ استعارةٌ لتقوية قلوبهم في ذلك المكانِ الدَّخْضِ^(١).

قوله: «إِذْ» جوابٌ وجزاء، أي: لقد قلنا قولاً شَطَطاً إن دَعَوْنَا مِنْ دُونِهِ إِلَهِاً. وشَطَطاً في الأصل مصدرٌ، يقال: شَطَّ شَطَطاً وشُطُوطاً، أي: جَارَ وتجاوزَ حَدَّهُ، ومنه: شَطَّ في السُّومِ، وأشَطَّ، أي: جاوزَ القَدْرَ. وشَطَّ المنزلُ: بَعُدَ، من ذلك. وشَطَّتِ الجاريةُ شِطَاطاً: طَالَتْ، من ذلك. وفي انتصابه ثلاثة أوجه: مذهبُ سيبويه^(٢) النصبُ على الحال من ضميرِ مصدر «قلنا». الثاني: نعتٌ لمصدرٍ، أي: قولاً ذا شَطَطٍ، أو هو الشُّطَطُ نفسه مبالغَةً. الثالث: أنه مفعولٌ بـ «قلنا» لتضمينه معنى الجملة.

آ. (١٥) قوله: ﴿هُؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا﴾: يجوز في «قَوْمُنَا» أن يكونَ بدلاً أو بياناً، و«اتَّخَذُوا» هو خبرٌ «هُؤُلَاءِ»، ويجوز أن يكونَ «قَوْمُنَا» هو الخبرُ، و«اتَّخَذُوا» حالاً. و«اتَّخَذَ» يجوزُ أَنْ يتعدَّى لواحدٍ بمعنى عَمِلُوا؛ لأنهم نَحَتُوهَا بأيديهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ متعديةً لاثنتين بمعنى صَيَّرُوا، و«مِنْ دُونِهِ» هو الثاني قُدَمَ، و«آلِهَةً» هو الأولُ. وعلى الوجه الأولِ يجوز في «مِنْ دُونِهِ» أن يتعلَّقَ بـ «اتَّخَذُوا»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «آلِهَةٍ» إذ لو تأخرَ لجاز أن يكونَ صفةً لـ «آلِهَةٍ».

(١) مكان دَخْضٍ: إذا كان مَرَلَةً لا تثبت عليه الأقدام.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

- الكهف -

قوله: «لَوْلا يَأْتُونَ» تحضيض فيه معنى الإنكار. و«عليهم»، أي: على عبادتهم أو على اتّخاذهم، فَحُذِفَ المضافُ لِلْعَلَمِ به. ولا يجوز أن تكون هذه الجملة التحضيضية صفة لـ «آلهة» لفساده معنى وصناعة، لأنها جملة طلبية. فَإِنْ قلت: أَضْمِرُ قولاً كقوله^(١):

٣١٣٠- جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ
لَمْ يَسَاعِدْكَ الْمَعْنَى لِفْسَادِهِ عَلَيْهِ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَإِذَا اعْتَرَزْتُمُوهُمْ﴾: «إِذَا» منصوبٌ بمحذوف، أي: وقال بعضهم لبعضٍ وقتَ اعتزالهم. وَجَوَزَ بعضهم أَنْ تكونَ «إِذَا» للتعليل، أي: فَأَوُوا إِلَى الكَهْفِ لاعتزالكم إياهم، وهو قولٌ مَقُولٌ لَكُنْه لَا يَصِحُّ.

قوله: «وَمَا يَعْبُدُونَ» يجوز في «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ مقدَّرٌ، أي: واعتزلتُم الذي يعبدونه. و«إِلَّا اللَّهُ» يجوز فيه أَنْ يكونَ استثناءً متصلاً: فقد رُوي أَنَّهُمْ كانوا يعبدون اللَّهَ وَيُشْرِكُونَ بِهِ غَيْرَهُ، ومنقطعاً: فقد رُوي أَنَّهُمْ كانوا يعبدون الأصنام فقط. والمستثنى منه يجوز أَنْ يكونَ الموصول، وَأَنْ يكونَ عائده، والمعنى واحد.

والثاني: أَنَّها مصدرية، أي: واعتزلتُم عبادَتَهُمْ، أي: تركتموها. و«إِلَّا اللَّهَ» على حَذْفِ مضاف، أي: إِلَّا عِبَادَةَ اللَّهَ. وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان.

الثالث: أَنَّها نافية، وَأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وعلى هذا فهذه الجملة

(١) تقدم برقم ٢٤٠١.

- الكهف -

معتزضة بين أثناء القصة وإليه ذهب الزمخشري^(١). و«إلا الله» استثناء مفرغ أخبر الله عن الفتية أنهم لا يعبدون غيره. وقال أبو البقاء^(٢): «والثالث: أنها حرف نفي فيخرج في الاستثناء وجهان، أحدهما: هو منقطع، والثاني: هو متصل، والمعنى: وإذا اعتزلتموهم إلا الله^(٣) وما يعبدون إلا الله» قلت: فظاهر هذا الكلام: أن الانقطاع والاتصال في الاستثناء متربان على القول بكون «ما» نافية، وليس الأمر كذلك.

قوله: «مِرْفَقًا» قرأ بكسر الميم وفتح الفاء الجمهور. ونافع^(٤) وابن عامر بالعكس، وفيهما اختلاف بين أهل اللغة^(٥)، ف قيل: هما بمعنى واحد وهو ما يُرتَفَقُّ به، وليس بمصدر. وقيل: هو بالكسر في الميم لليد، وبالفتح للأمر، وقد يُستعمل كل واحد منهما موضع الآخر، حكاه الأزهري^(٦) عن ثعلب. وأنشد الفراء جمعاً بين اللغتين في الجارحة^(٧):

٣١٣١- بِتُ أَجَافِي مِرْفَقًا عَنْ مَرْفِقِ

/ وقيل: يُستعملان معاً في الأمر وفي الجارحة، حكاه الزجاج^(٨). [٥٨٧ب]

(١) الكشاف ٤٧٥/٢.

(٢) الإملاء ٩٩/٢.

(٣) الإملاء: إلا عبادة الله.

(٤) الإتحاق ٢١٠/٢، البحر ١٠٧/٦، النشر ٣١٠/٢، السبعة ٣٨٨، الحجة ٣١٢.

(٥) انظر: اللسان «رفق»، ومعاني القرآن للفراء ١٣٦/٢، وللزجاج ٢٧٢/٣، والبحر ١٠٧/٦.

(٦) بل حكاه في قولين عن يونس والليث. انظر: التهذيب ١١٢/٩.

(٧) لم أقف عليه.

(٨) معاني القرآن ٢٧٢/٣.

- الكهف -

وحكى مكي^(١)، عن الفراء^(٢) أنه قال: «لا أعرف في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيء إلا كسر الميم».

قلت: وتواتر قراءة نافعٍ والشاميين يُرَدُّ عليه. وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدرٌ جاء على مَفْعَلٍ». وقال بعضهم: هما لغتان فيما يُرْتَفَقُ به، فأما الجارحة فبكسر الميم فقط. وحكى عن الفراء أنه قال: «أهل الحجاز يقولون: «مَرْفَقًا» بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفعت به، ويكسرون مَرْفَقَ الإنسان، والعربُ بعدُ يكسرون الميمَ منهما جميعاً». وأجاز معاذ فتح الميم والفاء، وهو مصدرٌ كالمَضْرَبِ والمَقْتَلِ.

و«مِنْ أَمْرِكُمْ» متعلِّقٌ بالفعل قبله، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية أو للتبعض. وقيل: هي بمعنى بَدَلٍ، قاله ابن الأنباري وأنشد^(٣):

٣١٣٢- فليت لنا مِنْ ماءٍ زمزمَ شَرَبَةً
مُبَرَّدَةً باتت على طَهْيَانٍ
أي: بَدَلًا. ويجوز أن يكونَ حالاً من «مَرْفَقًا» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿تَزَاوَرُ﴾: قرأ^(٤) ابن عامر «تَزَوُرُ» بزنة تحمُرُ،

(١) لم ترد حكايته في المشكل والكشف.

(٢) معاني القرآن له ١٣٦/٢ عبارة قريبة، وعبارة «لا أعرف غير هذا» نسبها الزجاج في معانيه للأصمعي. انظر: معاني القرآن ٢٧٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٤٨٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٨، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢١١/٢، الحجة ٤١٣، التيسير ١٤٢، البحر ٢٠٧/٦، الشواذ ٧٨.

— الكهف —

والكوفيون «تَزَاوَرُ» بتخفيف الزاي، والباقون بثقليلها. فـ «تَزَوَّرُ» بمعنى تميل من الزَوَر وهو المَيْلُ، وزاره بمعنى مال إليه، وقول الزور: مَيْلٌ عن الحق، ومنه الأزوَر وهو المائلُ بعينه وبغيرها. قال عمر بن أبي ربيعة^(١):

٣١٣٣ — وَجَنَّبِي خِيْفَةَ الْقَوْمِ أَزَوَّرُ

وقيل: تَزَوَّرُ بمعنى تَنْقَبِضُ مِنْ أَزَوَّرَ، أي: انقبَضَ. ومنه قول عنترة^(٢):

٣١٣٤ — فَازَوَّرَ مَنْ وَقَعَ الْقَنَا بِلْبَانِهِ وشكا إليَّ بَعْبَرَةَ وَتَحَمَّحُمِ

وقيل: مال. ومثله قولُ بَرْبِنِ أَبِي خازم^(٣):

٣١٣٥ — يَوْمُ بِهَا الْحِدَاةُ مِأَةٌ نَحْلٍ وفيها عن أَبَانَيْنِ أَزَوَّرَا

أي: مَيْلٌ.

وأما «تَزَاوَرُ» و«تَزَاوَرُ»^(٤) فأصلهما تَتَزَاوَرُ بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين، وغيرهم أدغم، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في «تَطَاهَرُونَ»^(٥)

(١) تمامه وروايته في الديوان:

وَحُفِّضَ عَنِّي الصَّوْتُ، أَقْبَلْتُ مِشْيَةَ الدِّ حُبَابٍ وَشَخْصِي خَشِيَةَ الْحَيِّ أَزَوَّرُ
وهو في ديوانه ٩٦، والقرطبي ٣٦٨/١٠، والبحر ٩٣/٦. والحباب: الحية. وقيل البيت:

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئْتُ مَصَائِحُ شَبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ
وَعَابَ قُمْيَرُ كُنْتُ أَهْوَى غَيُوبِهِ وَرَوْحُ رُغْيَانٍ وَنَوْمُ سُمُرُ

(٢) ديوانه ٢١٧، والقرطبي ٣٦٨/١٠

(٣) اللسان (أبن)، والبحر ٩٣/٦، والبيت في وصف الطعائن. وأبانان: جبلان في البادية.

(٤) لم أقف على هذا الفعل قراءةً.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٧٨/١.

و«تَسَاءَلُونَ»^(١) ونحوهما. ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء والجحدري وابن أبي عبلة وأيوب السُّخْتِيَانِي «تَزَوَّارٌ» بزنة تَحْمَارٌ. وعبد الله وأبو المتوكل «تَزَوَّثَرٌ» بهمزة مكسورة قبل راءٍ مشددة، وأصلها «تَزَوَّارٌ» كقراءة أبي رجاء ومن معه، وإنما كَرِهَ الجمع بين الساكنين، فأبدل الألف همزةً على حدِّ إبدالها في «جَانَّ»^(٢) و«الضَّالِّينَ»^(٣). وقد تقدَّم تحقيقه أول هذا التصنيف آخر الفاتحة^(٤).

و«إِذَا طَلَعَتْ» معمولٌ له «تَرَى» أول «تَزَاوَرٌ»، وكذا «إِذَا غَرَبَتْ» معمولٌ للأول أو للثاني وهو «تَقْرِضُهُمْ». والظاهرُ تمحُّضُهُ للظرفية، ويجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً.

ومعنى «تَقْرِضُهُمْ»: تَقَطَّعُهُمْ لَا تُقَرِّبُهُمْ، لِأَنَّ الْقَرْضَ الْقَطْعُ، مِنَ الْقَطِيعَةِ وَالصَّرْمِ. قال ذو الرمة^(٥):

٣١٣٦ - إِلَى طُعْنٍ يَقْرِضُنْ أَقْوَارَ مُشْرِفٍ شِمَالاً، وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ

وَالْقَرْضُ: الْقَطْعُ. وتقدَّم تحقيقه في البقرة^(٦). وقال الفارسي: «معنى تَقْرِضُهُمْ: تُعْطِيهِمْ مِنْ ضَوْئِهَا شَيْئاً ثُمَّ تَزُولُ سَرِيعاً كَالْقَرْضِ يُسْتَرَدُّ». وقد ضَعَّفَ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ «تَقْرِضُهُمْ» بضم التاء لأنه مِنْ أَقْرَضَ.

(١) الآية ١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٥٥٣/٣.

(٢) الآية ٣٩ من الرحمن. وهي قراءة الحسن وعمر بن عبيد. البحر ١٩٥/٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

(٣) الآية ٧ من الفاتحة. وهي قراءة أبي أيوب السخيتاني. الدر ٧٤/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٧٤/١.

(٥) ديوانه ١١٢٠/٢، والبحر ٩٣/٦، والقرطبي ٣٥٠/١٠، ومشرف والفوارس: موضعان. والقَوْز: كتيب الرمل المستدير.

(٦) انظر: الدر المصون ٥١١/٢.

وقرىء^(١) «يَقْرِضُهُمْ» بالياءِ مِنْ تَحْتُ، أي: الكهف، وفيه مخالفةٌ بين الفعلين وفاعلهما، فالأوّلَى أن يعودَ على الشمس ويكون كقوله^(٢):

٣١٣٧- ولا أرضَ أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

وهو قولُ ابنِ كَيْسَانَ.

و«ذات اليمين» و«ذات الشمال» ظرفا مكانٍ بمعنى جهة اليمين وجهة الشمال.

قوله: «وهم في فَجْوَةٍ منه» جملةٌ حاليةٌ، أي: نفعلُ هذا مع اتساع مكائهم، وهو أعجبٌ لحالهم، إذ كان ينبغي أن تصيهم الشمسُ لاتساعه. والفَجْوَةُ: المُتَسَّعُ، من الفَجَا، وهو تباعدُ ما بين الفَخِذَيْنِ^(٣). يقال: رجلٌ أَفْجَى وامرأةٌ فَجْواء، وجمع الفَجْوَةِ فِجَاءٌ كَقَصْصَةٍ وقِصَاعٍ.

قوله: «ذلك» مبتدأٌ مُشار به إلى جميع ما تقدم مِنْ حديثهم. و«من آياتِ الله» الخبرُ. ويجوز أن يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: الأمرُ ذلك. و«من آياتِ الله» حالٌ.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَيَقَاطُ﴾: جمعُ «يَقُظ» بضم القاف، ويُجمع على يَقَاط. وَيَقُظُ وأيقاظ كَعَضُدٌ وأَعْضَادُ، وَيَقُظُ وَيَقَاطُ كَرَجُلٍ ورجال. وظاهر كلام الزمخشري^(٤) أنه يقال: «يَقُظ» بالكسر، لأنه قال: «وأيقاظ جمع «يَقُظ» كأنكادٍ في «نكد». واليَقِظَةُ: الانتباهُ ضدُّ النوم.

(١) القرطبي ٣٦٩/١٠، البحر ١٠٨/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) انظر: اللسان «فجا».

(٤) الكشف ٤٧٥/٢.

— الكهف —

والرُّقود: جمع راقِد كقاعِد وقُعود، ولا حاجة إلى إضمار شيء كما قال بعضهم: إِنَّ التَّقْدِيرَ: لَوَرَأَيْتَهُمْ لَحَسِبْتَهُمْ أَيْقَاطًا.

قوله: «وَنُقَلِّبُهُمْ» قرأ العامة «نُقَلِّبُهُمْ» مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه. وقرئ^(١) كذلك بالياء مِنْ تَحْتُ، أي: الله أو المَلَك. وقرأ الحسن: «يُقَلِّبُهُمْ» بالياء مِنْ تَحْتُ ساكنَ القافِ مخفَّفَ اللامِ، وفاعله كما تقدَّم: إِمَّا اللَّهُ أو المَلَكُ.

وقرأ أيضاً «وَتَقَلُّبُهُمْ» بفتح التاء وضم اللام مشددة مصدر تَقَلَّبَ، كقوله: «وَتَقَلُّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ»^(٢) ونصب الباء. وخرَّجه أبو الفتح^(٣) على إضمار فعلٍ، أي: وَتَرَى تَقَلُّبَهُمْ أو نَشَاهِدُ. وَرُوي عنه أيضاً رَفَعَ الباءَ على الابتداء، والخبرُ الظرفُ بعده. ويجوز أن يكونَ محذوفاً، أي: آيَةٌ عظيمة. / وقرأ عكرمة^(٤) «وَتَقَلِّبُهُمْ» بئاء التانيث مضارع «قَلَبَ» مخففاً، وفاعله ضميرُ الملائكة المدلول عليهم باليَّاقِ.

[٥٨٨]

قوله: «وَكَلِّبُهُمْ» العامة على ذلك. وقرأ^(٥) جعفر الصادق «كَلِّبُهُمْ»، أي: صاحبُ كَلْبِهِمْ، كلابين وتامير. ونقل أبو عمر الزاهد غلامٌ ثعلب «وَكَلِّبُهُمْ» بهمزة مضمومة اسم فاعلٍ مِنْ كَلَأَ يَكْلَأُ، أي: حَفِظَ يَحْفَظُ.

و«بَاسِطٌ» اسمُ فاعلٍ ماضٍ، وإنما عَمِلَ على حكاية الحال. والكسائي

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢٦/٢، البحر ١٠٩/٦، الكشف ٤٧٥/٢، الإتحاف

٢١١/٢، الشواذ ٧٨.

(٢) الآية ٢١٩ من الشعراء.

(٣) المحتسب ٢٦/٢.

(٤) نسبها في الإتحاف ٢١١/٢ إلى الحسن.

(٥) البحر ١٠٩/٦.

يُعْمَلُهُ وَيَسْتَشْهَدُ بِالْآيَةِ^(١).

وَالْوَصِيدُ: الباب. وقيل: العتبة. وقيل: الصعيد والتراب. وقيل:
الفناء. وأنشد^(٢):

٣١٣٨ — بأَرْضِ فِضَاءٍ لَا يُسَدُّ وَصِيدُهَا عَلِيٌّ وَمَعْرُوفِي بِهَا غَيْرُ مُنْكَرٍ
وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْوَاوِ مِنْ «لَوْ أَطْلَعْتَ» عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.
وَقَرَأَهَا^(٣) مِضْمُومَةً أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَنَافِعٌ وَابْنُ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشُ تَشْبِيهًا بِوَاوِ
الضَّمِيرِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

قوله: «فِرَارًا» يجوز أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ
قَبْلَهُ، لِأَنَّ التَّوَلَّى وَالْفِرَارَ مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ،
أَي: فِرَارًا، وَتَكُونُ حَالًا مُؤَكِّدَةً، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهُ.

قوله: «رُعْبًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ. وقيل: تَمْيِيزٌ. وَقَرَأَ^(٤) ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ
«لَمُلِّتَ» بِالتَّشْدِيدِ عَلَى التَّكْثِيرِ. وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَبْدُلُ الْهَمْزَةَ
يَاءً. وَالزُّهْرِيُّ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ وَالْإِبْدَالِ، وَهُوَ إِبْدَالُ قِيَاسِيٍّ. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي
الرَّعْبِ فِي آلِ عِمْرَانَ^(٥).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٣/٢.

(٢) يُنسَبُ الْبَيْتُ لَزُهَيْرٍ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَنَسَبَهُ الْقُرْطُبِيُّ ٣٥١/١٠ إِلَى عَبْدِ بْنِ وَهْبٍ
الْعَبْسِيِّ. وَنَسَبَهُ فِي الزَّاهِرِ إِلَى الْأَخْطَلِ وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ. وَهُوَ فِي الْمَوَارِدِ
٤٧١/٢، وَالْبَحْرِ ٩٣/٦.

(٣) الْإِتْحَافُ ٢/٢١١، الْبَحْرُ ٦/١٠٩، الْقُرْطُبِيُّ ٣٧٣/١٠.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، الْحِجَّةُ ٤١٣، الْإِتْحَافُ ٢/٢١١، وَالْبَحْرُ
١١٠/٦، وَالنَّشْرُ ٢/٣١٠، التَّيْسِيرُ ١٤٣.

(٥) قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْبَاقُونَ بِالْإِسْكَانِ. انظر: الدر المصون
٤٣٤/٣.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ﴾: الكاف نعت لمصدر محذوف، أي: كما أُنمناهم تلك النومة كذلك بَعَثْنَاهُمْ اذْكَاراً بِقُدْرَتِهِ. والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «فَضَرَبْنَا»، أي: مثل جَعَلْنَا إِنْامَتَهُمْ هذه المدة المتطاولة آيَةً جَعَلْنَا بَعَثْنَاهُمْ آيَةً. قاله الزجاج^(١) والزمخشري^(٢).

قوله: «لَيْتَسَاءُلُوا» اللام متعلقة بالبعث، فقيل: هي للصيرورة، لأنَّ البعث لم يكن للتساؤل. قاله ابن عطية. والصحيح أنها على بابها من السببية.

قوله: «كَمْ لَيْسْتُمْ» «كم» منصوبة على الظرف، والمُمَيِّزُ محذوف، تقديره: كم يوماً، للدلالة الجواب عليه. و«أَوْ» في قوله: «أَوْبَعُضُ يَوْمٍ» للشك فيهم، وقيل: للتفصيل، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

قوله: «بَوَرِّكُمْ» حال من «أَحَدَكُمْ»، أي: مصاحباً لها، وملتبساً بها. وقرأ^(٣) أبو عمرو وحمة وأبو بكر بفتح الواو وسكون الراء والفك. وباقي السبعة بكسر الراء، والكسر هو الأصل، والتسكين تخفيف كـ «نَبَق»^(٤) في نَبَق. وحكى الزجاج^(٥) كسر الواو وسكون الراء وهو نقل، وهذا كما يقال: كَبَدَ وَكَبَدَ وَكَبَدَ.

(١) لم يرد في كتابه «معاني القرآن».

(٢) الكشف ٤٧٦/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، التيسير ١٤٣، النشر ٣١٠/٢، البحر ١١٠/٦، الحجة ٤١٣، الإتحاق ٢١٢/٢.

(٤) النبق: شجر بعينه.

(٥) معاني القرآن ٢٧٥/٣.

— الكهف —

وقرأ أبو رجاء وابن محيصن^(١) كذلك^(٢)، إلا أنه بإدغام القاف. واستضعفوها من حيث الجمع بين ساكنين على غير حَدِّيهِمَا وقد تقدّم لك في المتواتر ما يُشبه هذه من نحو «نَعَمًا»^(٣) «ولا تَعُدُّوا في السَّبْتِ»^(٤)...^(٥) وروى عن ابن محيصن أنه لما أدغم كسر الراء فراراً مما ذكّرت.

وقرأ أمير المؤمنين^(٦) «بوارِكم» اسم فاعلٍ، أي: صاحب ورقٍ كـ «لاين». وقيل: هو اسم جمعٍ كجاملٍ وباقر^(٧).

والورق: الفِضَّةُ المضروبة. وقيل: الفضة مطلقاً. ويقال لها: «الرَّقَّةُ» بحذف الفاء^(٨). وفي الحديث: «في الرَّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ»^(٩) وجمعت شذوذاً جَمَعَ المذكر السالم، قالوا: «حُبُّ الرَّقِيقِ يَغْطِي أَفْنَ الْأَفِينِ»^(١٠).

(١) ثمة روايتان عن ابن محيصن:

الأولى بكسر الواو وسكون الراء مع إدغام القاف في الكاف، فتصير كافاً خالصة. والثانية: بكسر الواو والراء والإدغام.

انظر: البحر ١١٠/٦ - ١١١.

(٢) كذلك: أي بكسر الواو وسكون الراء كما في حكاية الزجاج.

(٣) من قوله تعالى: «إن تبدوا الصدقات فنعماً هي» حيث روي إسكان العين عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٦٠٩/٢، من الآية ٢٧١ من البقرة.

(٤) وهي رواية قالون. انظر: الدر ١٤١/٤، من الآية ١٥٤ من النساء.

(٥) كلمات لم أتبينها.

(٦) وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في البحر ١١١/٦.

(٧) الجامل: جماعة من الإبل. والجامل والباقر اسما جمع لأنهما لم يكونا على وزن خاص بالجموع.

(٨) انظر: اللسان (ورق).

(٩) لم أقف على تخريجه.

(١٠) مثل شرحه في اللسان بقوله: «معناه أن المال يغطي العيوب». وانظر: شرح الأبيات للفارسي ٤٠٦.

— الكهف —

قوله: أَيُّهَا أَزْكَى: يجوز في «أَيَّ» أن تكون استفهامية، وأن تكون موصولة. وقد عرفت ذلك ممّا تقدّم لك في قوله: «أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا»^(١) فالعمل واحد. ولا بد من حذف: «أَيُّ أَهْلِهَا أَزْكَى». وطعاماً: تمييز. وقيل: لا حذف، والضمير عائدة على الأطعمة المدلول عليها من السياق.

قوله: «وَلْيَتَلَطَّفْ» قرأ^(٢) العامة بسكون لام الأمر، والحسن^(٣) بكسرهما على الأصل. وقتيبة الميَال^(٤) «وَلْيَتَلَطَّفْ» مبنياً للمفعول. وأبو جعفر وأبو صالح وقتيبة «وَلَا يَشْعُرَنَّ»^(٥) بفتح الياء وضم العين، «أحد» فاعل به.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إِنَّهُمْ﴾: هذا الضمير يجوز أن يعود على «أحد» لأنه في معنى الجمع، وأن يكون عائداً على «أهل» المضاف لضمير المدينة^(٦)، قاله الزمخشري^(٧). ويجوز أن يعود على قومهم لدلالة السياق عليهم. وقرأ^(٨) زيد بن علي «يُظْهِرُوا» مبنياً للمفعول و«إذن» جواب وجزاء، أي: إن ظهروا فلن تفلحوا.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا﴾: أي: وكما أنمناهم وبغشناهم أغترنا، أي: أطلعنا. وقد تقدّم الكلام على مادة «عثر» في المائدة^(٩)

(١) الآية ٧ من الكهف.

(٢) البحر ١١١/٦.

(٣) لم أقف على ترجمته. وانظر في هذه القراءة: البحر ١١١/٦.

(٤) البحر ١١١/٦.

(٥) سبق في إعراب قوله «أَيُّهَا أَزْكَى» أن ثمة حذفاً والتقدير: أَيُّ أَهْلِهَا أَزْكَى، وقد ورد قوله تعالى «فليُنْظَرْ أَيُّهَا أَزْكَى» بعد قوله «إلى المدينة».

(٦) الكشف ٤٧٧/٢.

(٧) البحر ١١١/٦.

(٨) انظر: الدر المصون ٤٧٠/٤.

— الكهف —

و «لِيَعْلَمُوا» متعلقٌ بِأَعَثَرْنَا. والضمير: قيل: يعود على مفعول «أَعَثَرْنَا» المحذوف تقديره: أَعَثَرْنَا النَّاسَ. وقيل: يعود على أهل الكهف.

قوله: «إِذْ يَتَنَازَعُونَ» يجوز أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «أَعَثَرْنَا» أَوْ لِيَعْلَمُوا، أَوْ لِمَعْنَى «حَقٌّ»^(١) أَوْ «وَعْدٌ» عِنْد مَنْ / يَتَّسِعُ فِي الظَّرْفِ. وَأَمَّا مَنْ لَا يَتَّسِعُ، [٥٨٨ب] فلا يجوز الإخبارُ عَنِ الْمَوْصُولِ قَبْلَ تَمَامِ صِلَتِهِ^(٢).

قوله: «بُنْيَانًا» يجوز أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، جَمَعَ بُنْيَانَةً^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا.

قوله: «رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ» يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَنَازِعِينَ فِيهِمْ.

قوله «عَلَبُوا» قرأ^(٤) عيسى الثقفى والحسن بضم الغين وكسر اللام.

آ. (٢٢) قوله: ﴿سَيَقُولُونَ﴾: قيل: إنما أتى بالسَّيْنِ فِي هَذَا لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ طَيًّا وَإِذْ مَاجًا تَقْدِيرُهُ: فَإِذَا أَجَبْتَهُمْ عَنْ سُؤْلِهِمْ عَنْ قِصَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ فَسَلُّهُمْ عَنْ عَدِيدِهِمْ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ. وَلَمْ يَأْتِ بِهَا فِي بَاقِيَةِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّهَا مُعْطَوْفَةٌ عَلَى مَا فِيهِ السَّيْنُ فَأُعْطِيَتْ حُكْمَهُ مِنَ الْإِسْتِقْبَالِ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ «أَنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ».

(٢) إِذَا قُدِّرْنَا تَعْلُقُ «إِذْ» بِـ «وَعْدٌ» فَإِنَّمَا نَكُونُ قَدْ أَخْبَرْنَا عَنِ الْمَوْصُولِ «أَنْ» قَبْلَ تَمَامِ صِلَتِهِ حَيْثُ إِنْ خَبِرَ «أَنْ» قَدْ وَرَدَ وَهُوَ «حَقٌّ» قَبْلَ قَوْلِهِ «إِذْ» الَّذِي هُوَ مِنْ تَمَامِ الْمَوْصُولِ.

(٣) نَقْلُهُ الرَّاعِبُ فِي الْمَفْرَدَاتِ ٦٢.

(٤) الْإِتْحَافُ ٢/٢١٢، الْبَحْرُ ٦/١١٣.

- الكهف -

وقرأ^(١) ابن محيصن «ثلاث» بإدغام التاء المثلثة في تاء التانيث لقرب مَخْرَجَيْهِمَا، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكنين معتلّين.

قوله: «رابعهم كلُّهم» الجملة في محل رفع صفة لـ «ثلاثة».

قوله: «خَمْسَةٌ» قرأ^(٢) ابن كثير في رواية بفتح الميم، وهي لغة كعَشْرَةٌ. وقرأ^(٣) ابن محيصن بكسر الخاء والميم، وبإدغام التاء في السين، يعني تاء «خمس» في سين «سادسهم» وهي قراءة ثقيلة جداً، تتوالى كسرتان وثلاث سينات، ولا أظنّ مثل هذا إلا غلطاً على مثله. ورُوِيَ عنه إدغام التنوين في السين من غير غنة.

و «ثلاثة» و «خمس» و «سبعة» إخبار لمبتدأ مضمّر، أي: هم ثلاثة، وهم خمسة، وهم سبعة. وما بعد «ثلاثة» و «خمس» من الجملة صفة لهما، كما تقدّم. ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً لعدم عامل فيها، ولا يجوز أن يكون التقدير: هؤلاء ثلاثة، وهؤلاء خمسة، ويكون العامل اسم الإشارة أو التنبيه. قال أبو البقاء^(٤): «لأنها إشارة إلى حاضر، ولم يُشيروا إلى حاضر».

قوله: «رَجُماً بِالْغَيْبِ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغيب. والثاني: أنه في موضع الحال، أي:

(١) المحتسب ٢٦/٢، البحر ١١٣/٦.

(٢) المحتسب ٢٧/٢، البحر ١١٤/٦. وفي رواية حسن بن محمد عن شبل. قال ابن جني «لم يُحرك ميم خمسة إلا عن سماع».

(٣) الإتحاف ٢١٢/٢، البحر ١١٤/٦.

(٤) الإملاء ١٠٠/٢.

— الكهف —

ظانين. والثالث: أنه منصوبٌ بـ «يقولون» لأنه بمعناه. والرابع: أنه منصوبٌ بمقدّرٍ مِنْ لفظه، أي: يَرْجُمُونَ بذلك رَجْماً.

والرَّجْمُ في الأصل: الرَّمْيُ بِالرَّجَامِ وهي الحجارة الصَّغَارُ، ثم عُبرَ به عن الظَّنِّ. قال زهير^(١):

وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقَّتُمْ

وما هو عنها بالحديثِ المُرْجَمِ

أي: المَظنون.

قوله: «وثامِنُهُمْ» في هذه الواوِ أوجهٌ، أحدها: أنها عاطفةٌ، عَطَفَتْ^(٢) هذه الجملة على جملة قوله «هم سبعة» فيكونون قد أخبروا بخبرين، أحدهما: أنهم سبعة رجالٍ على البتِّ. والثاني أن ثامِنَهُمْ كلُّبُهُمْ، وهذا يُؤدِّنُ بأنَّ جملة قوله «وثامِنُهُمْ كلُّبُهُمْ» مِنْ كلام المتنازِعِينَ فيهم. الثاني: أن الواوَ للاستئناف، وأنه مِنْ كلام الله تعالى أخبر عنهم بذلك. قال هذا القائلُ: وجيء بالواو لتعطي انقطاعَ هذا ممَّا قبله. الثالث: أنها الواوُ الداخلة على الصفة تأكيداً، ودلالة على لَصِقِ الصفة بالموصوف. وإليه ذهب الزمخشري^(٣)، ونظَّره بقوله: «مِنْ قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلوم»^(٤).

وَرَدَّ الشيخ^(٥) عليه: بأنَّ أحداً من النحاة لم يَقُلْه، وقد تقدَّم القولُ في ذلك^(٦).

(١) تقدم برقم ٥.

(٢) الأصل «عطف» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢/٤٧٩.

(٤) الآية ٤ من الحجر.

(٥) البحر ٦/١١٥.

(٦) انظر: الورقة ٥٤١ ب.

– الكهف –

الرابع: أن هذه تُسمَّى واو الثمانية، وأن لغة قريش إذا عدُّوا يقولون: خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة، فيدخلون الواو على عقد الثمانية خاصة. ذكر ذلك ابن خالويه^(١) وأبو بكر راوي عاصم. قلت: وقد قال ذلك بعضهم في قوله تعالى: «وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(٢) في الزمر فقال: دخلت في أبواب الجنة لأنها ثمانية، ولذلك لم يُحأ بها في أبواب جهنم لأنها سبعة وسيأتي هذا إن شاء الله.

وقرئ: «كالْبُهْم»^(٣)، أي: صاحب كلِّهم. ولهذه القراءة قدَّر بعضهم في قراءة العامة: وثامنهم صاحب كلِّهم.

وثلاثة وخمسة وسبعة مضافة لمعدودٍ محذوفٍ فقدَّره الشيخ^(٤): ثلاثة أشخاص، قال: «وإنما قدَّرنا أشخاصاً لأنَّ رابعهم اسمٌ فاعلٍ أُضيف إلى الضمير، والمعنى: أنه ربَّعهم، أي: جعلهم أربعة، وصيَّروهم إلى هذا العدد، فلو قدَّرناه رجالاً استحال أن يُصيَّر ثلاثة رجالٍ أربعة لاختلاف الجنس». وهو كلامٌ حسنٌ.

وقال أبو البقاء^(٥): «ولا يعمل اسمُ الفاعلِ هنا لأنه ماضٍ». قلت: يعني أن رابعهم فيما مضى، فلا يعمل النصب تقديرًا، والإضافة محضة. وليس كما زعم فإنَّ المعنى على: يصير الكلُّ لهم أربعة، فهو ناصبٌ تقديرًا، وإنما عمِل وهو ماضٍ لحكاية الحالِ كبايطة^(٦).

(١) انظر: الجنى الداني ١٦٧.

(٢) الآية ٧٣ من الزمر.

(٣) البحر ١١٤/٦.

(٤) البحر ١١٤/٦.

(٥) الإملاء ١٠٠/٢.

(٦) من الآية ١٨.

آ. / (٢٤) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: قال أبو البقاء^(١): «في [٥٨٩]

المستثنى منه ثلاثة أوجه، أحدها: هو مِنَ النَّهْيِ. والمعنى: لا تقولن: أفعَلْ غداً، إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ لك في القول. الثاني: هو من «فاعل»، أي: لا تقولن إني فاعِلُ غداً حتى تَقَرِّنَ به قول «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٢). والثالث: أنه منقطع. وموضع «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» نصبٌ على وجهين، أحدهما على الاستثناء، والتقدير: لا تقولن ذلك في وقتٍ إلا وقتَ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: يَأْذَنُ، فحذف الوقت وهو مُرَادٌ. والثاني: هو حالٌ والتقدير: لا تقولن أفعَلْ غداً إلا قائلاً: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وحذف القول كثير، وجعل قوله إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ في معنى: إِنْ شَاءَ وهو ممَّا حُيِّلَ على المعنى. وقيل: التقدير إِلَّا بَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: إلا ملتبساً بقول: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

قلت: قد ردَّ الزمخشري^(٣) الوجه الثاني، فقال: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ» متعلقٌ بالنهي لا بقوله «إِنِّي فاعِلٌ» لأنه لو قال: إني فاعِلٌ كذا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كان معناه: إِلَّا أَنْ تَعْتَزَّضَ مشيئةُ اللَّهِ دونَ فِعْلِهِ، وذلك ممَّا لا مَدْخَلَ فيه للنهي». قلت: يعني أَنْ النهي عن مثلِ هذا المعنى لا يَحْسُنَ.

ثم قال: «وتعلُّقه بالنهي مِنْ وجهين، أحدهما: ولا تقولن ذلك القول إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ تقولَه بَأَنْ يَأْذَنَ لك فيه. والثاني: ولا تقولنَه إِلَّا بَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضعِ الحال، أي: ملتبساً بمشيئةِ اللَّهِ قائلاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وفيه وجهٌ ثالث: وهو أَنْ يكونَ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ» في معنى كلمةٍ تأييد كأنه قيل: ولا تقولنَه أبداً، ونحوه: «وما يكون لنا أن نعوذَ فيها إلا

(١) الإملاء ١٠١/٢.

(٢) وهو قول الأخفش في معانيه ٣٩٥ قال: «أي إِلَّا أَنْ تقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فاجزأ من ذلك هذا. وكذلك إذا طال الكلام أجزأ فيه شبيه بالإيماء لأن بعضه يدل على

(٣) الكشف ٤٧٩/٢.

بعض».

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا»^(١) لَأَنْ عَوَدَهُمْ فِي مِلَّتِهِمْ مِمَّا لَمْ يَشَأَ اللَّهُ.

وهذا الذي ذكره الزمخشري قد رَدَّه ابن عطية بعد أن حكاه عن الطبري^(٢) وغيره ولم يُوضَّح وجه الفساد.

وقال الشيخ^(٣): «وإلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ استثناء لا يمكن حمله على ظاهره، لأنه يكون داخلًا تحت القول فيكون من المقول، ولا ينهائ الله أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، لأنه كلامٌ صحيحٌ في نفسه لا يمكن أَنْ ينهى عنه، فاحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير. فقال ابن عطية: «في الكلام حَذَفَ يَقْتَضِيهِ الظاهرُ، وَيُحَسِّنُهُ الإيجازُ، تَقْدِيرُهُ: إِلا أَنْ تَقُولَ: إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ إِلا أَنْ تَقُولَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. والمعنى: إِلا أَنْ تَذْكُرَ مَشِيئَةَ اللَّهِ، فَلَيْسَ «إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ».

آ. (٢٥) قوله: ﴿ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ﴾: قرأ^(٤) الأخوان بإضافة «مِئَةٍ» إلى سنين. والباقيون بتنوين «مِئَةٍ». فأما الأولى فأوقع فيها الجمع موقع المفرد كقوله: «بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا»^(٥). قاله الزمخشري^(٦) يعني أنه أوقع «أَعْمَالًا» موقع «عَمَلًا». وقد أنجى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يُلْتَفَتُ إليه. وفي مصحف عبد الله «سَنَةً» بالإفراد. وبها قرأ أبي. وقرأ الضحاك «سِنُون» بالنواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هي سُنُون.

(١) الآية ٨٩ من الأعراف.

(٢) تفسير الطبري ٢٢٨/١٥.

(٣) البحر ١١٥/٦.

(٤) انظر في قراءات الآية: السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٤، النشر ٣١٠/٢،

الكشاف ٤٨١/٢، البحر ١١٧/٦، الإتحاف ٢١٢/٢.

(٥) الآية ١٠٣ من الكهف.

(٦) الكشاف ٤٨١/٢.

وأما الباكون، فلما لم يَرَوْا إضافة «مئة» إلى جمع نَوْنُوا، وجعلوا «سنين» بدلاً مِنْ «ثلثمئة» أو عطف بيان. ونَقَلَ أبو البقاء^(١) أنه بدل مِنْ «مئة» لأنها في معنى الجمع. ولا جائز أن يكون «سنين» في هذه القراءة مميّزاً، لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة مع أفراد التمييز، كقوله^(٢):

٣١٤٠- إذا عاش الفَتَى مِثْنين عاماً [فقد] ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ والفَتَاءُ

قوله: «تسعا»، أي: تسع سنين، حَذَفَ المُمَيِّزَ لدلالة ما تقدّم عليه، إذ لا يُقال: عندي ثلثمئة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعة دراهم، ولو أَرَدْتَ ثياباً ونحوها لم يَجْزُ لأنه إلغاز. و«تسعا» مفعولٌ به. وازداد: افتعل، أُبْدِلَتِ التاء دالاً بعد الزاي، وكان متعدّياً لاثنتين نحو: «وزدناهم هدى»^(٣)، فلما بُنِيَ على الافتعال نَقَصَ واحداً.

وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية «تسعا» بفتح التاء كعشر.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أَبْصِرْ بِهِ﴾: صيغة تعجبٍ بمعنى ما أبصره، على سبيل المجاز، والهاء لله تعالى. وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب: الأصحُّ أنه بلفظ الأمر ومعناه الخبر، والباء مزيدة في الفاعل إصلاحاً لللفظ. والثاني: أن الفاعل ضميرُ المصدر. والثالث: أنه ضميرُ المخاطب، أي: أوقع أيها المخاطب. وقيل: هو أمرٌ حقيقة لا تعجب، وأن الهاء تعودُ على الهدى المفهوم من الكلام.

(١) الإملاء ١٠١/٢.

(٢) البيت للربيع بن ضيع أو يزيد بن ضبة. وهو في الكتاب ١٠٦/١، واللسان (فتا)، والعيني ٤٨١/٤، وابن يعيش ٢١/٦.

(٣) الآية ١٣ من الكهف.

(٤) الإتحاف ٢١٣/٢، البحر ١١٧/٦، القرطبي ٣٨٧/١٠.

- الكهف -

وقرأ^(١) عيسى: «أَسْمَعَ» و«أَبْصَرَ» فعلاً ماضياً، والفاعل الله تعالى، وكذلك الهاء في «به»^(٢)، أي: أبصر عباده وأسمعهم.

قوله: «مِنْ وَلِيٍّ» يجوز أن يكون فاعلاً^(٣)، وأن يكون مبتدأً.

قوله: «وَلَا يُشْرِكْ»، قرأ^(٤) ابن عامر بالتاء والجزم، أي: وَلَا تُشْرِكْ أَنْتَ أيها الإنسان. والباقون بالياء من تحت ورفع الفعل، أي: وَلَا يُشْرِكُ اللَّهُ فِي حَكْمِهِ أَحَدًا، فهو نفْيٌ مَحْضٌ.

وقرأ مجاهد: «وَلَا يُشْرِكْ» بالتاء من تحت والجزم.

قال يعقوب: «لَا أَعْرِفُ وَجْهَهُ». قلت: وَجْهُهُ أَنْ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْإِنْسَانِ، أَضْمِرُ لِلْعِلْمِ بِهِ.

[٥٨٩هـ] والضمير في قوله / «مالهم» يعود على معاصري رسول الله ﷺ. قال ابن عطية: «وتكون الآية اعتراضاً بتهديد». كأنه يعني بالاعتراض أنهم ليسوا ممن سَبَقَ الكلام لأجلهم، ولا يريد الاعتراض الصناعي.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَاصِرٌ نَفْسِكَ﴾: أي: احِسْهَا وَثَبَّتْهَا، قال أبو ذؤيب^(٥):

٣١٤١- فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لَذَلِكَ حُرَّةً تَرُسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ

(١) البحر ١١٧/٦.

(٢) أي: تعود على الله تعالى أيضاً.

(٣) لاعتماده على النفي فهو فاعل باستقر لهم و«من» زائدة.

(٤) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، البحر ١١٧/٦، النشر ٣١٠/٢، الحجة ٤١٥، البحر

١١٧/٦.

(٥) تقدم برقم ٢٦٦١. والبيت لعنترة وليس لأبي ذؤيب.

وقوله: «بالغداة» تقدّم الكلام عليها في الأنعام^(١).

قوله: «ولا تعدّ عيناك» فيه وجهان، أحدهما: أن مفعوله محذوف، تقديره: ولا تعدّ عيناك النظر. والثاني: أنه ضمّن معنى ما يتعدّى بـ «عن». قال الزمخشري^(٢): «وإنما عدّي بـ «عن» لتضمين «عدا» معنى نبا وعلا في قولك: نبت عنه عيّنهُ، وعلت عنه عيّنهُ، إذا اقتحمته ولم تعلق به. فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلاً قيل: ولا تعدّهم عيناك، أو: ولا تعلّ عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ. ألا ترى كيف رجّع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك متجاوزتين إلى غيرهم. ونحوه «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(٣)، أي: ولا تضمّوها إليها آكلين لها».

ورّدّه الشيخ^(٤): بأنّ مذهب البصريين أن التضمين لا ينقاس، وإنما يُصار إليه عند الضرورة. فإذا أمكن الخروج عنه فلا يُصار إليه.

وقرأ^(٥) الحسن «ولا تعدّ عينيّك» من أعدى رباعياً. وقرأ هو وعيسى والأعمش «ولا تعدّ» بالتشديد من عدّى يُعدّي مُضعفاً، عدّاه في الأولى بالهمزة، وفي الثانية بالتثنية، كقول النابغة^(٦):

(١) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٤.

(٢) الكشف ٤٨١/٢.

(٣) الآية ٢ من النساء.

(٤) البحر ١١٩/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٧/٢، الإنحاف ٢١٣/٢، البحر ١١٩/٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥. وانم: ارفع. والقتود: عيدان الرحل. والأجد: الموثقة الخلق من النوق.

٣١٤٢- فَعَدَّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ

وَأَنَّمِ الْقُتُوذَ عَلَى عَيْرَانِهِ أَجْدٍ

كذا قال الزمخشري^(١) وأبو الفضل^(٢). وَرَدَّ عَلَيْهِمَا الشَّيْخُ^(٣): يَأْنَهُ
لَوْ كَانَ تَعَدِّيهِ فِي هَاتَيْنِ الْقَرَاءَتَيْنِ بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ لَتَعَدَّى لاثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ قَبْلَ
ذَلِكَ مَتَعَدٌّ لَوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ. وَقَدْ أَقَرَّ الزَّمَخْشَرِيُّ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ^(٤): «يُقَالُ:
عَدَّاهُ إِذَا جَاوَزَهُ، وَإِنَّمَا عُدِّي بِهِ عَنْ لَتَضْمُنُهُ مَعْنَى عَلَا وَنَبَأَ، فَحَيْثُذِي يَكُونُ
أَفْعَلٌ وَفَعَلٌ مِمَّا وَافَقَا الْمَجْرَدَ» وَهُوَ اعْتِرَاضٌ حَسَنٌ.

قوله: «تريد» جملةٌ حالية. ويجوز أن يكونَ فاعِلُ «تريد» المخاطَبُ،
أَي: تريد أنت. ويجوز أن يكون ضمير العينين، وإنما وُحِدَ لَأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ
يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُمَا خَبَرُ الْوَاحِدِ. وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٥):

٣١٤٣- لِمَنْ رَحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وقول الآخر^(٦):

٣١٤٤- وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ
وفيه غيرُ ذلك. ونسبةُ الإرادةِ إِلَى الْعَيْنَيْنِ مَجَازٌ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧):

(١) الكشف ٤٨٢/٢.

(٢) وهو صاحب كتاب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

(٣) البحر ١١٩/٦.

(٤) الكشف ٤٨١/٢.

(٥) تقدم برقم ٦٥٢.

(٦) تقدم برقم ٦٥٣.

(٧) الكشف ٤٨٢/٢.

«الجملة في موضع الحال». قال الشيخ^(١): «وصاحب الحال إن قَدَّرَ «عَيْنَاكَ» فكان يكون التركيب: تريدان». قلت: غَفَلَ عن القاعدة التي ذكرتها: من أن الشيتين المتلازمين يجوز أن يُخْبَرَ عنهما إخبار الواحد. ثم قال: «وإن قَدَّرَ الكاف^(٢) فمجيء الحال من المجرور بالإضافة مثل هذا فيه إشكال، لاختلاف العامل في الحال وذو الحال. وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء، وحَسَّن ذلك أن المقصود نهيُه هو عليه السلام. وإنما جيءَ بقوله «عَيْنَاكَ» والمقصود هو لأنهما بهما تكون المراجعة للشخص والتلفتُ له».

قلت: وقد ظهر لي وَجْهٌ حسنٌ لم أرَ غيري ذَكَرَهُ: وهو أن يكون «تَعُدُّ» مُسْنَدًا لضمير المخاطب ﷺ، و«عَيْنَاكَ» بدلٌ من الضمير بدلٌ بعضٍ من كل. و«تُرِيدُ» على وجهيها: مِنْ كونهَا حالاً مِنْ «عَيْنَاكَ» أو من الضمير في تَعُدُّ. إلا أن في جَعْلِهَا حالاً من الضمير في «ولا تَعُدُّ» ضَعْفًا: من حيث إنَّ مراعاة المبدل منه بعد ذكرِ البدلِ قليلٌ جداً تقول: «الجارية حسنها فأتين» ولا يجوز «فاتنة» إلا قليلاً، كقوله^(٣):

٣١٤٥ - فكَأَنَّهُ لِهَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاةً للهاء في «كأنه»، وكان الفصيحُ أن يقول: «مُعَيَّنَان» مراعاةً لحاجيَّه الذي هو البدلُ.

قوله: «أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ» العامة على إسنادِ الفعل لـ «نا» و«قَلْبَهُ» مفعول به.

(١) البحر ١١٩/٦.

(٢) أي: صاحب الحال.

(٣) تقدم برقم ٦٥٠.

— الكهف —

وقرأ^(١) عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وموسى الأسواري^(٢) بفتح اللام ورفع قلبه» أسندوا الإغفال إلى القلب. وفيه أوجه. قال ابن جني^(٣): مَنْ ظَنَّنَا غافلين عنه». وقال الرمخشري^(٤): «مَنْ حَسِبْنَا قلبه غافلين، مِنْ أَغْفَلْتُهُ إِذَا وَجَدْتُهُ غافلاً». وقال أبو البقاء^(٥): «فيه وجهان، أحدهما: وَجَدْنَا قلبه مُعْرِضِينَ عنه. والثاني: أَهْمَلْ أَمَرْنَا عَنْ تَذَكُّرِنَا».

[٥٩٠]

قوله: «فُرُطًا» يحتمل أَنْ يكون وصفاً / على فُعْل كقولهم: «فرسُ فُرُطٍ»، أي: متقدِّم على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدِّماً للحق^(٦). وَأَنْ يكونَ مصدرًا بمعنى التفريط أو الإفراط. قال ابن عطية: «الفُرُطُ: يحتمل أَنْ يكونَ بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمره الذي يجب أَنْ يُلْزَمَ، ويُحتمل أَنْ يكونَ بمعنى الإفراط والإسراف».

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمَر، أي: هذا، أي: القرآن، أو ما سمعتم الحق. الثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه السياق، أي: جاء الحق، كما صرَّح به في موضعٍ آخر^(٧)، إلا أَنَّ الفعلَ لا يُضمَرُ إلا في مواضع تقدَّم التنبيهُ عليها، منها: أَنْ

(١) المحتسب ٢٨/٢، البحر ١٢٠/٦.

(٢) موسى بن سيار الأسواري البصري، روى عن قتادة والحسن وعطية العوفي. ضعفه يحيى القطان. وقال ابن معين: كان قدرياً. ولم تذكر وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٢٠٦/٤.

(٣) المحتسب ٢٨/٢.

(٤) الكشف ٤٨٢/٢.

(٥) الإملاء ١٠١/٢.

(٦) بمعنى يجعل الحق وراء ظهره. انظر: الكشف ٤٨٢/٢.

(٧) الآية ٨١ من الإسراء: «وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الباطلُ إِنَّ الباطلَ كان زهوقاً».

يُجَابَ به استفهام^(١)، أو يُرَدَّ به نفي^(٢)، أو يقع بعد فعل مبني للمفعول، لا يَصْلُحُ إسناده لما بعده كقراءة: «يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُو»^(٣) كما سيأتي إن شاء الله تحقيقه في موضعه. الثالث: أنه مبتدأ وخبره الجار بعده.

وقرأ^(٤) أبو السَّمَالِ قعنب: «وَقُلْ الْحَقُّ» بضم اللام حيث وقع، كأنه إتباعٌ لحركة القاف. وقرأ أيضاً بنصب «الحقَّ». قال صاحب «اللوامح»: «هو على صفة المصدر المقدَّر؛ لأن الفعل يَدُلُّ على مصدره وإن لم يُذَكَّرْ، فتَنصِبُه معرفة كما تنصِبُه نكرة، وتقديره: وقل القول الحق وتعلّق «مِنْ» بمضمِرٍ على ذلك. أي: جاء مِنْ ربكم» انتهى.

وقرأ^(٥) الحسن والثقفى بكسر لامِي الأمرِ في قوله: «فَلْيُؤْمِنْ»، و«فَلْيَكْفُرْ» وهو الأصل.

قوله: «فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ» يجوز في «مَنْ» أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة، والفاء لشبهه بالشرط. وفاعل «شاء» الظاهر أنه ضميرٌ يعود على «مَنْ»^(٦). وقيل: ضميرٌ يعودُ على الله، وبه فسّر ابن عباس، والجمهورُ على خلافه.

(١) كقوله تعالى: «وَلَيْتَن سَأَلْتُم مَن خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ الله».

(٢) كقول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قَبِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
(٣) قرأ ابن عامر وأبو بكر «يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والأصال رجال» السبعة ٤٥٦. والباقون «يُسَبِّحُ». وانظر: مسألة إضمار الفعل في: شرح التصريح ٢٧٣/١، شرح الكافية الشافية ٥٩٢/٢.

(٤) البحر ١٢٠/٦.

(٥) البحر ١٢٠/٦.

(٦) الأصل «ما» وهو سهو.

- الكهف -

قوله: «أحاطَ بهم سُرادِقُها» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ناراً». والسُّرَادِقُ: قيل: ما أحاطَ بشيءٍ كالْمَضْرَبِ^(١) والخِباءِ^(٢). وقيل للحائط المشتمل على شيءٍ: سُرَادِق. قاله الهَرَوِيُّ. وقيل^(٣): هو الحُجْرَةُ تكونُ حولَ الفُسطاط. وقيل: هو ما يُمَدُّ على صحنِ الدار. وقيل: كلُّ بيتٍ من كُرْسُفٍ^(٤) فهو سُرَادِق، قال رؤبة^(٥):

٣١٤٦- يا حَكْمُ بنَ المنذرِ بنِ الجاروْدِ

سُرَادِقُ المجدِ عليك مَمْدودُ

ويُقال: بيت مُسَرْدَق. قال الشاعر^(٦):

٣١٤٧- هو المُدْخِلُ النُّعْمَانَ بيتاً سَماوَهُ صدورُ الفُيُولِ بعدَ بيتِ مُسَرْدَقِ

وكان أبرويز ملكُ الفرس قد قتل النعمان بن المنذر تحت أَرْجُلِ الفيلة. والفُيُول: جمع فيل. وقيل: السُّرَادِق: الدَّهْلِيز. قال الفرزدق^(٧):

٣١٤٨- تَمَنَّيْتَهُمْ حتَّى إذا ما لَقِيْتَهُمْ تركتَ لهم قبلَ الضُّرابِ السُّرَادِقَا

والسُّرَادِق: فارسيٌّ معرَّبٌ أصله: سَرَادَة، قاله الجواليقي^(٨)، وقال

(١) المضرب: بيت من الشعر وهو الفسطاط.

(٢) الخباء: من بيوت الأعراب.

(٣) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٢٦٧.

(٤) الكرسف: القطن.

(٥) تقدم برقم ١٢١٧.

(٦) البيت لسلامة بن جندل. وهو في الصحاح واللسان (سردق)، ومجاز القرآن ١/٣٩٩،

والقرطبي ١٠/٣٩٣.

(٧) ديوانه ١/٥٨٦، والبحر ٦/٩٣.

(٨) المعرب ٢٤٨.

- الكهف -

الراغب^(١): «فارسيٌّ معرَّبٌ، وليس في كلامهم اسمٌ مفردٌ، ثالثُ حروفه ألفٌ بعدها حرفان».

قوله: «وإن يَسْتَغِيثُوا»، أي: يَطْلُبُوا الْعَوْنَ. والياءُ عن واوٍ، إذ الأصل: يَسْتَغِيثُوا، فقلبت الواو ياءً لتصريفِ ذِكْرٍ في الفاتحة عند قوله: «نَسْتَعِينُ»^(٢)، وهذا الكلام من المشاكلة والتجانس، وإلا فأَيُّ إغاثَةٍ لهم في ذلك؟ أو من باب التهكم كقوله^(٣):

..... ٣١٤٩ - فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

[وكقوله^(٤)]:

..... ٣١٥٠ - تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وهو كثير.

و«كالمُهْل» صفةٌ لـ «ماء». والمُهْلُ: دُرْدِيُّ الزيت^(٥)، وقيل: ما أُذِيبَ من الجواهر كالنحاس والرصاص. والمَهْلُ بفتحيتين: التُّودَةُ والوَقَارُ. قال: «فَمَهْلُ الكافرين»^(٦).

(١) المفردات ٢٣٠.

(٢) الآية ٤. الدر المصون ٥٩/١ حيث استقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الغين قبلها فصار: يَسْتَغِيثُوا. سكنت الواو إثر كسرة فقلبت ياء.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وتمامه:
عَظِيبَتْ تَمِيمٌ أَنْ تَقْتُلَ عَامِرٌ يَوْمَ النَّسَارِ
وهو في اللسان (صلم)، والكشاف ٤٨٢/٢، والصيلم: السيف.

(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

(٥) دُرْدِيُّ الزيت: ما يبقى في أسفله. انظر: اللسان (درد).

(٦) الآية ١٧ من الطارق.

- الكهف -

قوله: «يَسْهُوِ الوجوه» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ صفةً ثانيةً، وأن تكونَ حالاً مِنْ «ماء» لأنه تَخَصُّصٌ بالوصف، ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الجارِّ وهو الكاف.

والشيءُ: الإنضاجُ بالنارِ من غيرِ مَرَقَةٍ تكون مع ذلك الشيءِ المَشْوِي.

قوله: «يُسِّ الشَّرَابُ» المخصوصُ محذوفٌ تقديره: هو، أي: ذلك الماءُ المستغاثُ به.

قوله: «وساءَتْ مُرْتَفَقًا» «سَاءَتْ» هنا متصرفَةٌ على بابها. وفاعلُها ضميرُ النار. ومُرْتَفَقًا تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: ساءَ وَقَبَحَ مُرْتَفَقُهَا. والمُرْتَفَقُ: المُتَكَأ. وقيل: المنزل، وقيل: هو مصدرٌ بمعنى الارتفاق، وهو من بابِ المقابلة أيضاً كقوله في وصفِ الجنة بعدُ: «وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا»^(١)، وإلاَ فأيُّ ارتفاعٍ في النار؟ قال الزمخشري^(٢): إلا أَنْ يكون من قوله^(٣):

٣١٥١- إني أَرَقْتُ قَبْتُ اللَّيْلِ مُرْتَفَقًا كَأَنَّ عَيْنِي فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحٌ
يعني من باب التهكُّم.

آ. (٣٠) قوله: «إِنَّا لَا نُضِيعُ»: يجوزُ أَنْ يكونَ خبرٌ «إِنَّ الَّذِينَ».

والرابطُ: إِمَّا تَكَرَّرُ الظاهرُ بمعناه، وهو قولُ الأخفش^(٤). ومثله في الصلة / [٥٩٠ب]

(١) الآية ٣١ من الكهف.

(٢) الكشف ٤٨٣/٢.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٠٤/١ برواية «مشتجرا»، والقرطبي ٣٩٥/١٠، واللسان: صوب، والكشاف ٤٨٣/٢. والصاب: عصارة شجرٍ مَرٍّ.

(٤) معاني القرآن ٣٩٦.

– الكهف –

جائز. ويجوز أن يكون الرابطُ محذوفاً، أي: منهم، ويجوز أن يكونَ الرابطُ العموم، ويجوز أن يكونَ الخبرُ قوله: «أولئك لهم جنات»، ويكونُ قوله: «إنَّا لا نُضِيعُ» اعتراضاً. قال ابن عطية: ونحوه في الاعتراض قوله^(١):

٣١٥٢ – إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ اللَّهُ أَلْبَسَهُ سِرْبَالٌ مُلْكٌ بِهِ تُزْجَى الْخَوَاتِيمُ

قال الشيخ^(٢): «ولا يتعين أن يكونَ «إِنَّ اللَّهَ أَلْبَسَهُ» اعتراضاً لجواز أن يكونَ خبراً عن «إِنَّ الْخَلِيفَةَ». قلت: وابن عطية لم يجعل ذلك متعيناً بذلك هو نحوه^(٣) في أحد الجائزين فيه. ويجوز أن تكون الجملتان – أعني قوله «إنَّا لا نُضِيعُ» وقوله «أولئك لهم جنات» – خبرين لـ «إِنَّ» عند مَنْ يرى جواز ذلك، أعني تعدد الخبر، وإن لم يكونا في معنى خبرٍ واحد^(٤).

وقرأ^(٥) الثقفى «لا نُضِيعُ» بالتشديد، عداه بالتشديد كما عداه الجمهور بالهمزة.

أ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾: في «مِنْ» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها للابتداء. والثاني: أنها للتبعيض. والثالث: أنها لبيان الجنس، أي: شيئاً مِنْ أساور. والرابع: أنها زائدة عند الأخفش^(٦)، ويدلُّ عليه قوله:

(١) البيت لجري، وهو في ديوانه ٥٢٧، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٩٣، والخزانة ٣٤٤/٤. وسريله: ألبسه. وتزجي: تُساق. الخواتيم: ج خاتام لغة في الخاتم. يريد أن سلاطين الأفاق يرسلون إليه خواتمهم خوفاً منه.

(٢) البحر ١٢١/٦.

(٣) كذا في الأصل وأسلوب العبارة غير مستقيم، لعله «لم يجعل ذلك متعيناً، وإنما ذكر أحد الجائزين فيه».

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١.

(٥) انظر: البحر ١٢٢/٦.

(٦) لم يُشير الأخفش في معانيه إلى زيادتها، في هذا الموضع. وانظر: مذهبه في زيادة =

«وَحُلُّوا أَسَاوِرَ»^(١). ذكر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء^(٢).

وأَسَاوِر جمع أَسْوَرَة، وَأَسْوَرَة جمع سِوَار، كَحِمَار وأَحْمِرَة، فهو جمع الجمع. وقيل^(٣): جمع إِسْوَار. وأنشد^(٤):

٣١٥٣ - وَاللَّهِ لَوْلَا صَبِيَّةٌ صِفَارُ كَأَنَّمَا وَجُوهُهُمْ أَقْمَارُ
- أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِقْتَارُ أَوْ لَا طِمَّ لَيْسَ لَهُ إِسْوَارُ
- لَمَّا رَأَنِي مَلِكُ جَبَّارُ بَبَابِهِ مَا طَلَعَ النَّهَارُ

وقال أبو عبيدة^(٥): «هو جمع «إسوار» على حذف الزيادة، وأصله أساوِير.

وقرأ^(٦) أبان عن عاصم «أَسْوَرَة» جمع سِوَار وستأتي إن شاء الله تعالى في الزخرف^(٧) هاتان القراءتان في المتواتر، وهناك أذكر إن شاء الله تعالى الفرق.

= «من» حيث لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام: معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(١) الآية ٢١ من الإنسان.

(٢) الإملاء ١٠٢/٢.

(٣) نسب الزجاج هذا القول إلى قطرب ولكنه أضاف: على حذف الياء لأن جمع إسوار أساوِير. انظر معاني القرآن للزجاج ٢٨٣/٣، وإسوار بكسر الهمزة أثبتة في اللسان «سور» وفي القاموس بضمها «سور».

(٤) رجز لم أعتد إلى قائله. والأبيات في البحر ٩٣/٦، ونسب أبو حيان إنشادها إلى ابن الأنباري ولم أجدها في المظان المطبوعة له.

(٥) ليس في مجاز القرآن ٤٠١/١ عند شرحه للآية.

(٦) البحر ١٢٢/٦.

(٧) الآية ٥٣. قرأ عاصم في رواية حفص «أَسْوَرَة» وقرأ الباقر «أَسَاوِرَة» السبعة. ٥٨٧.

— الكهف —

وَالسَّوَارُ يُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى «أَسْوِرَةٍ» وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى «سُورٍ» بِسُكُونِ
الْوَاوِ، وَأَصْلُهَا كَقُدُلٍ^(١) وَحُمُرٍ، وَإِنَّمَا سُكِّنَتْ لِأَجْلِ حَرْفِ الْعِلَةِ. وَقَدْ يُضْمُّ
فِي الْضَّرُورَةِ، قَالَ^(٢):

٣١٥٤— عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ— دُو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ
وَقَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: السَّوَارُ مَا جُعِلَ فِي السِّدْرَاعِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
أَوْ نُحَاسٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ عَاجٍ فَهُوَ قَلْبٌ.

قوله: «مِنْ ذَهَبٍ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ. وَيَجُوزُ
أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ صَفَةً لِأَسَاوِرَ فَمَوْضِعُهُ جَرٌّ، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «يُحَلِّوْنَ»
فَمَوْضِعُهَا نَصَبٌ.

قوله: «وَيَلْبَسُونَ» عَطْفٌ عَلَى «يُحَلِّوْنَ». وَبُنِيَ الْفِعْلُ فِي التَّحْلِيَةِ
لِلْمَفْعُولِ إِذَا نَأَى بِكَرَامَتِهِمْ، وَأَنْ غَيْرَهُمْ يَفْعَلُ لَهُمْ ذَلِكَ وَيُزَيِّنُهُمْ بِهِ، كَقَوْلِ
أَمْرِئِ الْقَيْسِ^(٣):

٣١٥٥— غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلِّينَ يَأْقُوتاً وَشَذْراً مُفَقَّراً
بِخِلَافِ اللَّبَسِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَتَعَاطَاهُ بِنَفْسِهِ. وَقُدِّمَ التَّحْلِيُّ عَلَى اللَّبَاسِ
لَأَنَّهُ أَشْهَى لِلنَّفْسِ.

وَقَرَأَ^(٤) أَبَانٌ عَنْ عَاصِمٍ «وَيَلْبَسُونَ» بِكَسْرِ الْبَاءِ.

قوله: «مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ» «مِنْ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ وَهِيَ نَعْتُ لثِيَابٍ.

(١) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٢) تقدم برقم ٥٣٧.

(٣) تقدم برقم ٢٤٣٣.

(٤) البحر ١٢٢/٦.

- الكهف -

وَالسُّنْدُسُ: مَارَقٌ مِنَ الدِّيَاجِ. وَالِاسْتَبْرَقُ: مَا غُلِظَ مِنْهُ وَهُمَا جَمْعُ سُنْدُسَةٍ وَاسْتَبْرَقَةٍ. وَقِيلَ: لَيْسَا جَمْعَيْنِ. وَهَلِ «اسْتَبْرَقٌ» عَرَبِيٌّ الْأَصْلُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَرِيقِ، أَوْ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ اسْتَبْرَه؟ خِلَافٌ بَيْنَ اللَّغَوِيِّينَ. وَقِيلَ: الْإِسْتَبْرَقُ اسْمٌ لِلْحَرِيرِ. وَأَنْشَدَ لِلْمَرْقَشِ^(١):

٣١٥٦- تَرَاهُنَّ يَلْبَسْنَ الْمَشَاعِرَ مَرَّةً وَاسْتَبْرَقَ الدِّيَاجِ طَوْرًا لِبَاسُهَا
وَهُوَ صَالِحٌ لِمَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ ابْنُ بَحْرٍ: «الِاسْتَبْرَقُ: مَا تُسَجُّ بِالذَّهَبِ».

وَوَزَنُ سُنْدُسٍ: فُعْلُلُ وَنُونُهُ أَصْلِيَّةٌ.

وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ مُحَيْصِنٍ «وَأَسْتَبْرَقَ» بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ غَيْرَ مَنْوُونَةٍ. فَقَالَ ابْنُ جَنِي^(٣): هَذَا سَهْوٌ أَوْ كَالسَّهْوِ. قُلْتُ: كَأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مَنَعَهُ الصَّرْفَ وَلَا وَجَهَ لِمَنَعِهِ، لِأَنَّ شَرْطَ مَنَعِ الْأَسْمِ الْأَعْجَمِيِّ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا وَهَذَا اسْمُ جَنْسٍ. وَقَدْ وَجَّهَهَا غَيْرُهُ^(٤) عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْبَرِيقِ، وَاسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرَدِ نَحْوُ: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ. وَقَالَ الْأَهْوَازِيُّ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَأَسْتَبْرَقَ بِالْوَصْلِ وَفَتْحِ / الْقَافِ حَيْثُ كَانَ لَا يَصْرِفُهُ» فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ اسْمٌ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَيْسَ لِمَنَعِهِ وَجْهٌ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ جَنِي، وَصَاحِبِ «اللُّوَامِحِ»^(٥) لَمَّا ذَكَرَ وَصَلَ الْهَمْزَةَ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ نَصَّ عَلَى بَقَائِهِ مَنْصَرَفًا وَلَمْ يَذْكُرْ فَتْحَ الْقَافِ أَيْضًا فَقَالَ^(٦): «ابْنُ مُحَيْصِنٍ «وَأَسْتَبْرَقَ» يُوَصِّلُ الْهَمْزَةَ فِي جَمِيعِ

(١) البيت في تفسير الماوردي ٤٨٠/٢، والقرطبي ٣٩٧/١٠.

(٢) المحتسب ٢٩/٢، الإتحاف ٢١٣/٢، البحر ١٢٢/٦.

(٣) المحتسب ٢٩/٢.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ١٢٢/٦.

(٥) وهو أبو الفضل الرازي وتقدمت ترجمته.

(٦) انظر: البحر ١٢٢/٦.

- الكهف -

القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس، ويجوز أنه جعله عربياً مِنْ بَرَق يَبْرُقُ بَرِيقاً، ووزنه استفعل، فلما سُمِّيَ به عاملاً معاملة الفعل في وصل الهمزة، ومعاملة المتمكنة من الأسماء في الصرف والتنوين، وأكثر التفاسير على أنه عربية وليس بمستعرب، دَخَلَ في كلامهم فأعربوه.

قوله: «مُتَكِّين» حال. والأرائك: جمعُ أَرِيكة وهي الأسيرة بشرط أن تكونَ في الحِجَالِ^(١) فإن لم تكنْ لم تُسَمَّ أَرِيكة. وقيل^(٢): الأرائك: الفرش في الحِجَالِ أيضاً. وقال الراغب^(٣): «الأريكة: حَجَلَةٌ على سرير، وتسميتها بذلك: إمَّا لكونها في الأرض مُتَّخِذَةً مِنْ أَرَاك، أو مِنْ كونها مكاناً للإقامة من قولهم: أَرَكْ بالمكان أَرُوكاً، وأصل الأروك الإقامة على رَعِي الأراك، ثم تُجَوِّز به في غيره من الإقامات».

وقرأ^(٤) ابن محيصن «عَلَرَاك» وذلك: أنه نَقَلَ حركة الهمزة إلى لام التعريف فالتقى مثلاًن: لَامٌ «على» - فإنَّ ألفها حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين - ولَامٌ التعريف، واعتدَّ بحركة النقل فادغم اللام في اللام، فصار اللفظ كما ترى، ومثله قول الشاعر^(٥):

٣١٥٧- فما أَصْبَحْتَ عَلْرَضٍ نَفْسُ بَرِيئَةٍ ولا غَيْرُهَا إلا سَلِيمَانُ نَالِهَا

يريد «على الأرض». وقد تقدَّم قراءةً قريبةً مِنْ هذه أولُ البقرة^(٦): «بما أَنزَلْنَاهُ»، أي: أَنزَلَ إِلَيْكَ.

(١) الحجال: ج حَجَلَةٌ وهي بيت يُزَيَّن بالأسرة والستور.

(٢) وهو رأي الزجاج في معانيه ٢٨٤/٣.

(٣) المفردات ١٦.

(٤) البحر ١٢٢/٦.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٢٣/٦، والمساعد ١٢٠/٤.

(٦) انظر: الدر المصون ١٠٠/١.

- الكهف -

آ. (٣٢) قوله: ﴿رَجُلَيْنِ﴾: قد تقدّم^(١) أن «ضَرَبَ» مع المَثَلِ، يجوز أن يتعدّى لاثنتين في سورة البقرة. وقال أبو البقاء^(٢): التقدير: مثلاً مثل رجلين، و«جَعَلْنَا» تفسيرُ لـ «مَثَلٌ» فلا موضعَ له، ويجوز أن يكونَ موضعه نصباً نعتاً لـ «رَجُلَيْنِ» كقولك: مررت برجلين جُعِلَ لأحدهما جنةً.

قوله: «وَحَفَفْنَاهُمَا» يقال: حَفَّ بالشيء: طاف به من جميع جوانبه. قال النابغة^(٣):

٣١٥٨- يَحْفُهُ جَانِبَا نَيْقٍ وَتُبْعُهُ مِثْلَ الزَّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ
وَحَفَّ بِهِ الْقَوْمُ: صاروا طائفين بجوانبه وحافته، وحَفَفْتُهُ به، أي: جعلته مُطِيفاً به.

آ. (٣٣) قوله: ﴿كَلْتَا﴾: قد تقدّم في السورة قبلها^(٤) حكم «كَلْتَا» وهي مبتدأ، و«آتَتْ» خبرها. وجاء هنا على الكثير: وهو مراعاة لفظها دون معناها.

وقرأ^(٥) عبد الله - وكذلك هي في مصحفه - «كَلَا الْجَنَّتَيْنِ» بالتذكير لأن التانيث مجازي. ثم قرأ «آتَتْ» بالتانيث اعتباراً بلفظ «الجننتين» فهو نظير «طَلَعَ الشَّمْسُ وَأَشْرَقَتْ». وروى الفراء^(٦) عنه قراءة أخرى: «كُلُّ الْجَنَّتَيْنِ آتَى أَكُلَهُ» أعاد الضمير على لفظه.

(١) انظر: الدر المصون ٢٢٣/١.

(٢) الإملاء ١٠٢/٢.

(٣) ديوانه ١٥. والبحر ١٢٣/٦. والنيق: الجبل. ومثل الزجاج: أي: عيناً صافية.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء.

(٥) البحر ١٢٤/٦.

(٦) معاني القرآن ١٤٣/٢. وانظر: البحر ١٢٤/٦.

— الكهف —

قوله: «وَجَرْنَا» العامة على التشديد وإنما كان كذلك، وهو نهر واحد مبالغة فيه. وقرأ^(١) يعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف وهي قراءة الأعمش في سورة القمر^(٢)، والتشديد هناك أظهر لقوله «عيوناً».

والعامة على فتح هاء «نهر» وأبو السَّمال^(٣) والفياض بسكونها.

آ. (٣٤) وقوله: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾: قد تقدّم الكلام فيه في الأنعام^(٤) مستوفى، وتقدّم أن «الثمر» بالضم المأل. فقال ابن عباس: جميع المال من ذهب وفضة وحيوان وغير ذلك. قال النابغة^(٥):

٣١٥٩- مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلَّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

وقيل: هو الذهب والفضة خاصة.

وقرأ^(٦) أبو رجاء «بِثْمَرِهِ» بفتح وسكون.

قوله: «وهو يحاوره» جملة حالية مبيّنة إذ لا يلزم من القول المحاوره؛ إذ المحاوره مراجعة الكلام من حار، أي: رجع، قال تعالى: «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»^(٧). وقال امرؤ القيس^(٨):

(١) الإنحاف ٢/٢١٤، البحر ٦/١٢٤.

(٢) الآية ١٢. وهي رواية المفضل عن عاصم. انظر: الشواذ ١٤٧، والبحر ٨/١٧٧.

(٣) البحر ٦/١٢٥.

(٤) الآية ٩٩، والدر المصون ٥/٨٠.

(٥) تقدم برقم ٥٩٤.

(٦) البحر ٦/١٢٥.

(٧) الآية ١٤ من الانشقاق.

(٨) البيت للبيد — وليس لامرئ القيس — وهو في ديوانه ١٦٩، واللسان «حور».

- الكهف -

٣١٦٠- وما المرء إلا كالشَّهابِ وضوئه يَحُورُ رَمَاداً بعد إذ هو ساطِعٌ

ويجوز أن تكونَ حالاً من الفاعل أو من المفعول.

[٥٩١ب] آ. (٣٥) قوله: ﴿جَنَّتْهُ﴾: / إنما أفرد بعد ذِكْرِ الثَّنية اكتفاءً

بالواحدِ لِلْعِلْمِ بالحال. قال أبو البقاء^(١): «كما اكْتَفِيَ بالواحدِ عن الجمعِ في قولِ الهذلي^(٢)»:

٣١٦١- فالعينُ بعدهمُ كأنَّ جِداقَها سُمِلَتْ بِشَوْكِ فَهْيَ عَوْرُ تَدْمَعُ

ولقائلٍ أن يقول: إنما جاز ذلك لأنَّ جمعَ التفسيرِ يجري مجرى المؤنثة، فالضميرُ في «سُمِلَتْ» وفي «فهي» يعود على الجِداقِ لا على حَدَقَةٍ واحدة كما تَوَهَّم.

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لِمَ أُفْرِدَ الجَنَّةَ بعد الثَّنية؟ قلت: معناه: ودخل ما هو جَنَّتْهُ، ماله جَنَّةٌ غيرُها، بمعنى: أنَّه ليس له نصيبٌ في الجنة التي وَعَدَ المتقون. فما ملكه في الدنيا هو جَنَّتْهُ لا غير، ولم يَقْصِدْ الجنَّتين ولا واحدةً منهما».

قال الشيخ^(٤): «ولا يُتَصَوَّرُ ما قال؛ لأنَّ قوله: «ودخل جَنَّتْهُ» إخبارٌ من الله تعالى بأنَّ هذا الكافرَ دَخَلَ جَنَّتْهُ فلا بُدَّ أَنْ قَصَدَ في الإخبارِ أَنَّهُ دَخَلَ إحدى جنتيه إذ لا يمكن أن يَدْخُلَهُما معاً في وقتٍ واحدٍ». قلت: ومتى ادَّعى

(١) الإملاء ٢/١٠٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في قصيدته المشهورة، وهو في ديوان الهذليين ٣/١، والمفضليات ٤٢٢. وسملت: فقئت.

(٣) الكشف ٢/٤٨٤.

(٤) البحر ٦/١٢٥.

- الكهف -

دخولهما في وقتٍ واحدٍ حتى يُلْزِمَهُ بهذا المستحيل في البداية . وأمّا قوله^(١) «ولم يَقْصِدِ الجنتين ولا واحدة» معناه لم يَقْصِدْ تعيينَ مفردٍ ولا مثني لا أنه لم يَقْصِدْ الإخبارَ بالدخول .

وقال أبو البقاء^(٢) : «إنما أَفْرَدَ لأنهما جميعاً مُلْكُهُ»^(٣) فصارا كالشيء الواحد .

قوله : «وهو ظالمٌ» حالٌ مِنْ فاعل «دَخَلَ» ، و«لنفسِهِ» مفعولٌ «ظالمٌ» واللام مزيدةٌ فيه لكونِ العاملِ فرعاً^(٤) .

«قال له صاحبه» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «ظالم» ، أي : وهو ظالمٌ في حالِ كونه قائلاً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً بياناً لسبب الظلم ، وهو الأحسن .

قوله : «أَنْ تبيد» ، أي : تَهْلِكْ ، قال^(٥) :

٣١٦٢ - فَلَيْنُ بَادَ أَهْلُهُ لِمَا كَانَ يُوْهَلُ

ويقال : باد يبيدُ بِيُوداً وَيَبْدُودَةً ، مثل «كَيْنُونَةٍ» والعملُ فيها معروفٌ وهو أَنه حُذِفَتْ إحدى الياءين ، ووزنها فَعْلُولَةٌ^(٦) .

(١) أي : الزمخشري . (٢) الإملاء ١٠٢/٢ .

(٣) قوله «ملكه» غير واضح في الأصل .

(٤) العامل هو اسم الفاعل «ظالم» وكونها فرعاً ، أي : عن الفعل . ويسمونها لام التقوية .

(٥) البيت من مجزوء الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٣٢ ، والهمع

٤٢/٢ ، والدرر ٤٧/٢ ، والمساعد ٣٢١/٢ .

(٦) أي وزن الأصل .

آ. (٣٦) قوله: ﴿خَيْرًا مِنْهَا﴾: قرأ^(١) أبو عمرو والكوفيون «منها» بالإفراد نظراً إلى أقرب مذكور، وهو قوله: «جَنَّتْ» وهي في مصاحف العراق دون ميم. والباقون «منهما» بالثنية نظراً إلى الأصل في قوله^(٢): «جَتَّتَيْنِ» و«كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ» ورُسِمَتْ في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكلُّ قد وافق رَسْمَ مصحفِهِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾: النُّطْفَةُ في الأصل: القطرة من الماء الصافي يقال: نَطَفَ يَنْطَفُ، أي: قَطَرَ يَقْطُر. وفي الحديث^(٣): «فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَنْطَفُ» وفي رواية: يَقْطُر، وهي مفسَّرة، وأُطْلِقَ عَلَى الْمَنِيِّ «نُطْفَةٌ» تشبيهاً بذلك.

قوله: «رَجُلًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك وإن [كان] غير منتقل ولا مشتق لأنه جاء بعد «سَوَاك» إذ كان مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يُسَوِّيه غَيْرَ رَجُلٍ وهو كقولهم^(٤): «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيَّهَا أَطْوَلُ مِنْ رَجُلِيهَا» وقول الآخر^(٥):

٣١٦٣- فجاءت به سَطَّ العظام كأنما عِمامته بين الرِّجالِ لواء

(١) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، القرطبي ٤٠٤/١٠، النشر ٣١١/٢، الحجة ٤١٧، البحر ١٢٦/٦.

(٢) في الآيتين ٣٢ - ٣٣.

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، ٢٤ باب هل يخرج من المسجد لعة، الفتح ١٢١/٢، المسند لابن حنبل ١٢٢/٢، أبوداود في كتاب الطهارة، ٩٤ باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس ١٦١/١.

(٤) الكتاب ٧٧/١.

(٥) البيت لرجل من بني جناب أوليعض بني العنبر وهو في اللسان «سبط»، والخزانة ١٤٦/٤، والعيني ٢١١/٣.

والثاني : أنه مفعول ثانٍ لـ «سَوَّك» لتضمينه معنى صَيَّرَكَ وجعلك ، وهو ظاهرُ قول الحوفي .

آ . (٣٨) قوله : ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ : قرأ^(١) ابنُ عامر^(٢) بإثبات الألفِ وَصَلًا وَوَقَفًا ، والباقون بحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا . فالوَقَفُ وفاقٌ .

والأصلُ في هذه الكلمة : «لكنْ أنا» فنَقَلَ حركةَ همزةِ «أنا» إلى نونِ «لكن» وحَذَفَ الهمزةَ ، فالتقى مثْلانِ فأدغم . وهذا أحسنُ الوجهين في تخريجِ هذا . وقيل : حَذَفَ همزةَ «أنا» اعتباطاً فالتقى المِثْلانِ فأدغم ، وليس بشيءٍ لَجَرِيِ الأولِ على القواعدِ ، فالجماعةُ جَرَوْا على مُقْتَضَى قواعدهم في حَذَفِ أَلِفِ «أنا» وَصَلًا وإثباتها وَوَقَفًا ، وكان تقدُّمُ لك^(٣) : أَنْ نافعاً يُثَبِّتُ أَلْفَهُ وَصَلًا قَبْلَ همزةٍ مضمومةٍ^(٤) أو مكسورةٍ^(٥) أو مفتوحةٍ^(٦) بتفصيلٍ مذكورٍ في البقرة ، وهنا لم يُصَادِفْ همزةٌ ، فهو على أصله أيضاً ، ولو أثبت الألف هنا لكان أقربَ مِنْ إثباتِ غيره لأنه أثبتها في الوصلِ في الجملةِ .

وأما ابنُ عامرٍ ، فإنه خَرَجَ عن أصله في الجملة ؛ إذ ليس من مذهبه

(١) السبعة ٣٩١ ، البحر ١٢٨/٦ ، الحجة ٤١٧ ، التيسير ١٤٣ ، النشر ٣١١/٢ ، القرطبي ٤٠٤/١٠ .

(٢) قال في السبعة ٣٩١ «وقرأ نافع في رواية المسيبي «لكنَّا» يثبت الألف في الوصل والوقف ، وقرأ ابنُ جَماز وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالألف» .

(٣) انظر : الدر المصون ٥٥٣/٢ .

(٤) نحو قوله تعالى : «أنا أَحْيِي» .

(٥) بخلافِ عنه نحو قوله تعالى : «إِنْ أنا إِلَّا نَذِيرٌ» .

(٦) نحو قوله تعالى : «وأنا أول» .

[١٥٩٢] إثبات / هذه الألف وصلًا في موضع ما ، وإنما اتَّبَعَ الرسم . وقد تقدَّم أنها لغة تميم أيضاً^(١).

وإعراب ذلك : أن يكون «أنا» مبتدأ و«هو» مبتدأ ثانٍ ، و«هو» ضمير الشأن ، و«اللَّهُ» مبتدأ ثالث . و«ربي» خبر الثالث ، والثالث وخبره خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر الأول . والرباط بين الأول وبين خبره الياء في «ربي» . ويجوز أن تكون الجلالة بدلاً من «هو» أو نعتاً أو بياناً إذا جعل «هو» عائداً على ما تقدَّم من قوله «بالذي خلَّقتك من ترابٍ» لا على أنه ضمير الشأن ، وإن كان أبو البقاء^(٢) أطلق ذلك ، وليس بالبين . ويجوز أن يكون «هو» مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو وخبره خبر «لكن» . ويجوز أن يكون تأكيداً للاسم ، وأن يكون فصلاً . ولا يجوز أن يكون ضمير شأن ، لأنه حينئذٍ لا عائِد على اسم «لكن» من هذه الجملة الواقعة خبراً .

وقرأ أبو عمرو «لكنَّه» بهاء السكت وقفاً ؛ لأن القصد بيان حركة نون «أنا» ، فتارةً تُبين بالألف وتارةً بهاء السكت . وعن حاتم الطائي^(٤) : «هكذا فردي أنه» .

وقال ابن عطية عن أبي عمرو : «روى عنه هارون «لكنَّه هو الله» بضمير لِحَق «لكن» . قلت : فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت ، بل تكون الهاء ضميراً اسماً لـ «لكن» وما بعدها الخبر . وخرَّجه الفارسي^(٥) على وجه

(١) انظر: الدر المصون ٥٥٣/٢ .

(٢) الإملاء ١٠٣/٢ .

(٣) أي : «هو» .

(٤) انظر: شرح المفصل ٨٤/٩ .

(٥) الحجة (خ) ٣٩٢/٣ .

— الكهف —

غريب: وهو أَنْ تكونَ «لكنَّا» لكنَّ واسمَها وهو «نا»، والأصل: «لكنَّنا» فحذف إحدى النونات نحو: «إنا نحن»^(١)، وكان حقُّ التركيب أن يكون «ربنا»، «ولا نُشرك برَبِّنا» قال: «ولكنه اعتبر المعنى فأفرد». وهو غريب جداً.

وأما في قراءة العامة^(٢): فلا يجوزُ أَنْ تكونَ «لكنَّ» مشددةً عاملةً لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع.

وقرأ عبدُ الله «لكنَّ أنا هو» على الأصل من غير نقلٍ ولا إدغامٍ. وروى عنه ابن خالويه^(٣) «لكنَّ هو الله» بغير «أنا». وقرأ أيضاً «لكنَّنا»^(٤).

وقال الزمخشري^(٥): وحسَّن ذلك — يعني إثبات الألف في الوصل — وقوْعُ الألف عوضاً مِنْ حَذْفِ الهمزة. [وقال^(٦):] «ونحوه — يعني إدغام نون «لكن» في نون «نا» بعد حَذْفِ الهمزة — قول القائل^(٧):

٣١٦٤ — وَتَرْمِيْنِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتِ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيْنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
الأصل: لكنَّ أنا، فَنَقَلَ وَحَذَفَ وَأَدْغَمَ^(٨). قال الشيخ^(٩): «ولا يتعيَّن

(١) الآية ٩ من الحجر.

(٢) بحذف الألف وصلًا وإثباتها وقفًا.

(٣) الشواذ لابن خالويه ٨٠ وحكاها عن عبد الله بن مسعود.

(٤) قال في البحر ١٢٨/٦: «بحذف الهمزة وتخفيف النونين».

(٥) في توجيه قراءة ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف. الكشف ٤٨٤/٢.

(٦) هذا نص آخر للزمخشري في تخريج قراءة العامة، ورد قبل النص الذي سبقه.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وابن يعيش ١٤٠/٨،

والخزانة ٤٩٠/٤، والهمع ١٤٨/١، والدرر ٢٠٧/١. وقلاه يقليه، أي: أبغضه.

(٨) أي نقل حركة الهمزة إلى نون «لكن» ثم حذف الهمزة فالتقى مثلاًن فأدغم.

(٩) البحر ١٢٨/٦.

— الكهف —

ما قاله في البيت لجواز أن يكون حَذَفَ اسم «لكن»، وحَذَفَهُ لدليل كثير، وعليه (١):

٣١٦٥— فلو كنت ضيياً عَرَفْتَ قَرابتي ولكن زنجي عظيم المَشافير
أي: ولكنك، وكذا هنا: ولكنني إياك. قلت: لم يدع الزمخشري
تعيين ذلك في البيت حتى يرد عليه بما ذكره.

ويَقْرُبُ مِنْ هذا ما خَرَّجه البصريون (٢) في بيت استدل به الكوفيون
عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر «لكن» وهو (٣):

٣١٦٦— ولكنني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

فادخل اللام في خبر «لكن». وخَرَّجه البصريون على أن الأصل: ولكن
إني مِنْ حُبِّهَا، ثم نَقَلَ حركة همزة «إني» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمزة،
وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر «إن»، هذا على تقدير
تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إن البيت مصنوع، ولا يُعرف له قائل.

والاستدراك مِنْ قوله «أكفرت»، كأنه قال لأخيه: أنت كافر؛ لأنه

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٤٨١، والكتاب ٢٨٢/١، والمحتسب ١٨٢/٢،
وابن يعيش ٨١/٨، والخزانة ٣٧٨/٤. وأصل المشفر للبعير وجعله لشفة مَنْ
يهجوه.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٠٩.

(٣) قال في الخزانة: «لا يُعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير». والبيت في الإنصاف ٢٠٩،
وابن يعيش ٦٢/٨، والخزانة ٣٤٣/٤، والعيني ٢٤٧/٢، والهمع ١٤٠/١، والدرر
١١٦/١. وأثبت له ابن عقيل ٣٢٢/١ صدراً وهو:

يلوموني في حُبِّ ليلي عواذلي
والعميد: مَنْ هَذِهِ العشق.

استفهاماً تقريراً، لكنني أنا مؤمنٌ نحو قولك: «زيدٌ غائبٌ لكنَّ عمرًا حاضراً»
لأنه قد يُتَوَهَّمُ غَيْبُهُ عمرو أيضاً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ﴾: «لولا»
تحضيضية داخلية على «قلت» و«إِذْ دَخَلْتَ» منصوبٌ بـ «قلت» فُصِّلَ به بين
«لولا» وما دَخَلْتَ عليه، ولم يُيَالِ بذلك لأنه ليس بأجنبي، وقد عَرَفْتَ أَنَّ
حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ.

قوله: «ما شاء الله» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أَنَّ تكونَ شرطيةً،
فتكونُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدماتاً وجوباً بـ «شاء» أي: أي شيء شاء الله.
والجواب محذوف، أي: ما شاء الله كان ووقع. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى
الذي، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأةً، وخبرُها محذوفٌ،
أي: الذي شاءه الله كائنٌ وواقعٌ. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره^(١):
الأمر الذي شاءه الله. وعلى كلِّ تقديرٍ: فهذه الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «إلا بالله» خبرٌ «لا» التبرئة، والجملة أيضاً منصوبةٌ بالقول، أي:
لولا قُلْتَ هاتين الجملتين.

قوله: «إِنْ تَرَنِي^(٢)» أنا أَقْلُ» يجوزُ في «أنا» وجهان. أحدهما: أن يكونَ
مؤكداً لياء المتكلم. والثاني: أنه ضميرُ الفصلِ بين المفعولين. و«أَقْلُ»
مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ بحسب الوجهين في الرؤية: هل هي بَصَرِيَّةٌ أو عِلْمِيَّةٌ؟ إلا
أنَّك إذا جعلتها بَصَرِيَّةً تعيَّن في «أنا» أَنَّ تكونَ توكيداً لا فصلاً؛ لأنَّ شرطه أن
يقع بين مبتدأ وخبرٍ، أو ما أصله المبتدأ والخبر.

(١) وهو إعراب الزجاج في «معاني القرآن» ٢٨٨/٣.

(٢) كذا بإثبات الياء على الأصل.

— الكهف —

وقرأ^(١) عيسى بن عمر «أَقْلُ» بالرفع، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ «أَنَا» مبتدأ، و«أَقْلُ» خبره. والجملة: إمَّا في موضع المفعول الثاني، وإمَّا في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية.

و«مَالاً وَوَلَدًا» تمييز. وجواب الشرط قوله «فعسى ربي».

آ. (٤٠) قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾: الحُسْبَانُ / مصدرُ حَسَبَ الشيءَ يَحْسُبُهُ، أي: أحصاه. قال الزجاج^(٢): «أي عذاب حُسْبَان، أي: حساب ما كسبت يداك». وهو حسن. وقال الراغب^(٣): «قيل: معناه ناراً وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يُحَاسَبُ عليه فيُجَازَى بِحَسَبِهِ» وهذا موافق لما قاله أبو إسحاق، والزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) نحا إليه أيضاً، فقال: «والحُسْبَانُ مصدرُ كَالغُفْرَانِ والبُطْلَانِ بمعنى الحساب، أي: مقداراً حَسَبَهُ اللهُ وَقَدَّرَهُ، وهو الحُكْمُ بتخريبها». وقيل: هو جمع حُسْبَانَةٍ وهي السَّهْمُ. وفي التفسير: أنها قَطَعُ مِنْ نَارٍ. وفيه: هي الصَّوَاعِقُ.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَوْ يُصْبِحَ﴾: عطفُ على «يُرْسَلُ» قال الشيخ^(٥): «و«أَوْ يُصْبِحَ» عطفُ على قوله: «وَيُرْسَلُ» لَأَنَّ غَوُورَ الْمَاءِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ الْآفَةِ السَّمَاوِيَّةِ، إِلَّا إِنْ عَنَى بِالْحُسْبَانِ الْقَضَاءَ الْإِلَهِيَّ، فَحِينَئِذٍ يَتَسَبَّبُ عَنْهُ إِصْبَاحُ الْجَنَّةِ صَعِيداً زَلَقاً، أَوْ إِصْبَاحُ مَائِهَا غَوُوراً.

وَالزَّلَقُ وَالغَوْرُ فِي الْأَصْلِ: مُصْدَرَانِ وَصِفَ بِهِمَا مَبَالِغَةٌ.

(١) البحر ١٢٩/٦، الكشاف ٤٨٥/٢.

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن». وورد النص في الكشاف ٤٨٥/٢.

(٣) المفردات ١١٦.

(٤) الكشاف ٤٨٥/٢. (٥) البحر ١٢٩/٦.

والعامة على فتح الغين. غار الماء يغور غوراً: غاص وذهب في الأرض. وقرأ^(١) البرجمي^(٢) بضم الغين لغة في المصدر. وقرأت طائفة «غوراً» بضم الغين والهمزة وواو ساكنة. وهو مصدر أيضاً يُقال: غار الماء غوراً مثل: جلس جلوساً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يُقَلَّبُ كَفِّهِ﴾: قرئ^(٣) «تَقَلَّبُ كَفَّاه»، أي: تتقلب كفاه. و«أصبح»: يجوز أن تكون على بابها، وأن تكون بمعنى صار، وهذا كناية عن الندم لأن النادم يفعل ذلك.

قوله: «على ما أنفق» يجوز أن يتعلّق بـ «يُقَلَّبُ»، وإنما عُدّي بـ «على» لأنه ضمّن معنى يندم.

وقوله: «فيها»، أي: في عمارتها. ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من فاعل «يُقَلَّبُ»، أي: مُتَحَسِّراً. كذا قدّره أبو البقاء^(٤). وهو تفسير معنى. والتقدير الصناعي إنما هو كون مطلق.

قوله: «ويقول» يجوز أن يكون معطوفاً على «يُقَلَّبُ»، ويجوز أن يكون حالاً^(٥).

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةً﴾: قرأ الأخوان^(٦) «يَكُنْ» بالياء

(١) البحر ١٢٩/٦.

(٢) عبد الحميد بن صالح التيمي أبو صالح الكوفي، مرقى ثقة أخذ عن أبي بكر ابن عياش. توفي سنة ٢٣٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٠.

(٣) الإملاء ١٠٣/٢.

(٤) الإملاء ١٠٣/٢.

(٥) يرى النحاة ضعف اقتران جملة الحال — التي فعلها فعل مضارع — بالواو.

(٦) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٨، البحر ١٣٠/٦.

- الكهف -

مِنْ تَحْتُ. والْباقُونَ مِنْ فَوْقُ، وهما واضِحَتان؛ إِذِ التَّأْنِيثُ مجازيٌّ، وَحَسَنَ التَّذْكِيرَ الْفَصْلُ.

قوله: «يَنْصُرُونَهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ خبراً وهو الظاهرُ، وَأَنْ تكونَ حاليةً^(١)، والخبرُ الجارُّ المتقدِّمُ، وسوِّغَ مجيءَ الحالِ من النكرةِ تقدُّمُ النفيِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «فئة» إِذا جَعَلْنَا الخبرَ الجارَّ.

وقال: «يَنْصُرُونَهُ» حملاً على معنى «فئة» لأنهم في قوة القوم والناس، ولو حُمِلَ على لفظها لأفرد كقوله تعالى^(٢): «فئةٌ تُقَاتِلُ في سبيلِ اللَّهِ وأُخرى كافرةٌ».

وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة: «تَنْصُرُهُ» على اللفظ. قال أبو البقاء^(٤): «ولو كان «تَنْصُرُهُ» لكان على اللفظ». قلت: قد قرئ بذلك كما عَرَفْتُ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿هَنَالِكِ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ تَمْ على قوله «منتصراً» وهذه جملةٌ منقطعةٌ عمَّا قبلها، وعلى هذا فيجوزُ في الكلامِ أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ «هَنَالِكِ الْوَلَايَةُ» مقدَّراً بجملةٍ فعليةٍ، فالولايةُ فاعلٌ بالظرفِ قبلها، أي: استقرَّتِ الولايةُ لِلَّهِ، و«لِلَّهِ» متعلِّقٌ بالاستقرار، أو بنفسِ الظرفِ لقيامه مقامَ العاملِ أو بنفسِ الولاية، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الولاية»، وهذا إنما يتأتَّى على رأيِ الأخفش من حيث إنَّ الظرفَ يرفعُ الفاعلَ مِنْ غيرِ اعتماد.

والثاني: أَنْ يكونَ «هَنَالِكِ» منصوباً على الظرفِ متعلِّقاً بخبرِ «الولاية»

(١) من الضمير المستتر في الخبر «له».

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) البحر ١٣٠/٦.

(٤) الإملاء ١٠٣/٢.

— الكهف —

وهو «الله» أو بما تعلّق به «الله» أو بمحذوفٍ على أنّه حالٌ منها، والعاملُ الاستقرار في «الله» عند مَنْ يُجيز تقدّم الحالِ على عاملِها المعنويّ، أو يتعلّق بنفس «الولاية».

والثالث: أَنْ يُجَعَلَ «هنالك» هو الخبر، و«الله» فضلةٌ، والعاملُ فيه ما تقدّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكون «هنالك» مِنْ تنمة ما قبلها فلم يَتِمَّ الكلامُ دونَه، وهو معمولٌ لـ «منتصراً»، أي: وما كان منتصباً في الدار الآخرة، و«هنالك» إشارةٌ إليها. وإليه نحا أبو إسحاق^(١). وعلى هذا فيكون الوقفُ على «هنالك» تاماً، والابتداءُ بقوله «الولايةُ لله» فتكونُ جملةً مِنْ مبتدأ وخبر.

والظاهرُ في «هنالك»: أنّه على موضوعه مِنْ ظرفية المكان كما تقدّم معناه^(٢). وتقدّم أنّ الأخوين يقرآن «الولاية» بالكسر، والفرقُ بينها وبين قراءة الباقيين بالفتح في سورة الأنفال^(٣) فلا معنى لإعادته.

وحكي عن أبي عمرو والأصمعيّ^(٤) أنّ كسرَ الواوِ هنا لحنٌ. قالوا: لأنّ فعالةً إنما تجيء فيما كان صنعةً^(٥) أو معنى متقلداً^(٦)، وليس هناك تولّي أمورٍ.

(١) لم يرد ذلك في إعرابه للآية في «معاني القرآن» ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٧/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٤٠/٥.

(٤) انظر: البحر ١٣٠/٦.

(٥) نحو: نجارة وخياطة. قال سيويه: «وقالوا: النجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها». الكتاب ٢١٧/٢.

(٦) قال سيويه: «وأما الوكالة والبصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معناهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة...» الكتاب ٢١٦/٢ — ٢١٧.

قوله: «الحق» قرأ^(١) أبو عمرو والكسائي برفع «الحق» والباقون بجره،
[١٥٩٣] والرفع / من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه صفة للولاية. الثاني: أنه خبر مبتدأ
مضمّر، أي: هو، أي: ما أوحيناه إليك. الثالث: أنه مبتدأ، وخبره
مضمّر، أي: الحق ذلك. وهو ما قلناه.
والجر على أنه صفة للجلالة الكريمة.

وقرأ^(٢) زيد بن علي وأبو حيوة وعمرو بن عبيد ويعقوب «الحق» نصباً
على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة كقولك: هذا عبد الله الحق
لا الباطل.

قوله: «عقباً» قرأ^(٣) عاصم وحمزة بسكون القاف، والباقون بضمها.
ف قيل: لغتان كالقُدُس والقُدُس^(٤). وقيل: الأصل الضم، والسكون تخفيف.
وقيل: بالعكس كالعُسْر واليُسْر، وهو عكس معهود اللغة. ونصبها ونصب
«ثوباً» و«أماً»^(٥) على التمييز لأفعل التفضيل قبلها. ونقل الزمخشري^(٦) أنه
قُرئ «عُقبى» بالالف وهي مصدر أيضاً كبُشْرِى، وتُروى عن عاصم.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَمَاءٍ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون خبر
مبتدأ مضمّر، فقدّره ابن عطية هي، أي: الحياة الدنيا. والثاني: أنه متعلّق

(١) السبعة ٣٩٢، البحر ١٣١/٦، التيسير ١٤٣، النشر ٣١١/٢، القرطبي ٤١١/١٠،
الحجة ٤١٩.

(٢) البحر ١٣١/٦، معاني القرآن للفراء ١٤٦/٢.

(٣) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٩، البحر ١٣١/٦، القرطبي ٤١١/١٠.

(٤) انظر: اللسان (قدس).

(٥) في الآية ٤٦.

(٦) الكشف ٤٨٦/٢.

بمعنى المصدر، أي: ضرباً كماء. قاله الحوفي. وهذا بناءً منهما على أن «ضَرَبَ» هذه متعدية لواحدٍ فقط. والثالث: أنه في موضع المفعول الثاني لـ «اضْرَبُ» لأنها بمعنى صَيَّر. وقد تقدّم^(١).

قال الشيخ^(٢) بعدما نقل قولِي ابن عطية والحوفي: «وأقول: إنَّ «كماء» في موضع المفعول الثاني لقوله «واضْرَبُ»، أي: وصَيَّرَ لهم مَثَلَ الحياة، أي: صفتها شبه ماء». قلت: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء^(٣).
و «أَنْزَلْنَاهُ» صفةٌ لـ «ماء».

قوله: «فاختَلَطَ به» يجوز في هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون سببيةً. الثاني: أن تكون معدية. قال الزمخشري^(٤): «فالتَفُّ بسببه وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً. وقيل: نَجَعَ الماء في النبات حتى رَوِيَ وَرَفٌ رَفِيفاً. وكان حقُّ اللفظ على هذا التفسير: فاختلط بنبات الأرض. ووجه صحته: أن كلَّ مختلطين موصوف كل واحدٍ منهما بصفة الآخر».

قوله: «فأصبح هَشِيماً» «أصبح» يجوز أن تكون على بابها؛ فإن أكثر ما يَطْرُق من الآفات صباحاً، كقوله: «فأصبح يُقْلَبُ كَفِّهِ»^(٥) ويجوز أن تكون بمعنى صار من غير تقييدٍ بصباح كقوله^(٦):

٣١٦٧— أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(٢) البحر ٦/١٣٣.

(٣) الإملاء ٢/١٠٤.

(٤) الكشف ٢/٤٨٦.

(٥) الآية ٤٢ من الكهف.

(٦) تقدم برقم ١٣٧٤.

ـ الكهف ـ

والهَشِيمُ: واحدُه هَشِيمَةٌ وهو اليابس. وقال الزجاج^(١) وابن قتيبة^(٢): كل ما كان رطباً فَيَسَّ. ومنه «كَهَشِيمُ الْمُحْتَظِرِ»^(٣). ومنه: هَشِمْتُ الفَتَّ. ويقال: هَشَمَ الثَّرِيدُ: إذا فَتَّه.

قوله: «تَذَرُوهُ» صفة لـ «هَشِيمًا» والدَّرْوُ: التفريقُ، وقيل: الرفعُ.

والعامةُ «تَذَرُوهُ» بالواو. وقرأ^(٤) عبد الله «تَذَرِيهِ» من الدَّرِي، ففي لأمه لغتان: الواو والياء. وقرأ ابن عباس «تَذَرِيهِ» بضم التاء من الإذراء. وهذه تحتمل أن تكونَ من الدَّرْوِ وأن تكونَ من الدَّرِي. والعامةُ على «الرياح» جمعاً. وزيد^(٥) بن علي والحسن والنخعي في آخرين «الرَّيْحُ» بالإفراد.

آ. (٤٦) قوله: «زِينَةُ الْحَيَاةِ»: إنما أفرد «زينة» وإن كانت خبراً عن بَيْنٍ لأنها مصدرٌ، فالتقدير: ذوا زينة، إذ جعلنا نفس المصدر مبالغة؛ إذ بهما تحصلُ الزينة، أو بمعنى مُزَيَّنَتَيْنِ. وقرئ^(٦) شاذاً «زينا الحياة» على الشنية، وسقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين فَيَتَوَهَّمُ أنه قرئ بـ نصب «زينة الحياة».

آ. (٤٧) قوله: «وَيَوْمَ نُسِيرُ»: «يوم» منصوبٌ بقولٍ مضمَّرٍ بعده تقديره: نقول لهم نُسِيرُ الجبال: لقد جِئْتمونا. وقيل: بإضمار اذكر. وقيل: هو معطوفٌ على «عند ربك» فيكونُ معمولاً لقوله «خير».

(١) عبارته في معاني القرآن ٢٩١/٣: «والهشيم: النبات الجاف الذي تسفيه الريح».

(٢) عبارته في تفسير غريب القرآن ٢٦٨: «والهشيم من النبت المتفتت».

(٣) «إننا أرسلنا عليهم صيحة واحدة فكانوا كهشيم المحتظر» الآية ٣١ من القمر.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٣٣/٦، والشواذ ٨٠، والقرطبي ٤١٣/١٠.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: الإتحاف ٢١٦/٢، البحر ١٣٣/٦،

والنشر ٢٢٣/٢، والتيسير ٧٨. (٦) لم أقف على نسبة هذه القراءة.

- الكهف -

وقرأ ابن كثير^(١) وأبو عمرو وابن عامر بضمّ التاء وفتح الياء مبنياً للمفعول. «الجبال» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، وحَذَفَ الفاعلَ لِلْعِلْمِ به وهو الله، أو مَنْ يَأْمُرُهُ من الملائكة. وهذه القراءةُ موافقةٌ لِمَا اتَّفَقَ عليه في قوله «وَسَيَّرَ الْجِبَالَ»^(٢)، ويؤيدها قراءةُ عبدِ الله هنا «وَسَيَّرَ الْجِبَالَ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون «تَسَيَّرَ» بنون العظمة، والياء مكسورةٌ مِنْ «سَيَّرَ» بالتشديد؛ «الجبال» بالنصب على المفعول به، وهذه القراءةُ مناسبةٌ لِمَا بعدها مِنْ قوله «وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نَغَادِرْ».

وقرأ الحسنُ كقراءةِ / ابنِ كثيرٍ وَمَنْ ذَكَرَ معه إلا أنه بالياءِ مِنْ تحتُ لأنَّ [٥٩٣ب] التانيث مجازيٌّ. وقرأ ابن محيصن، ورواها محبوبٌ عن أبي عمرو: «تَسَيَّرَ» بفتحِ التاء من فوقٍ ساكنِ الياء مِنْ سَارَتْ تسيّرُ، و «الجبالُ» بالرفع على الفاعلية.

قوله: «وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً» «بارزةٌ» حالٌ؛ إذ الرؤيةُ بَصَرِيَّةٌ. وقرأ^(٣) عيسى «وَتُرَى الْأَرْضُ» مبنياً للمفعول، و «الأرضُ» قائمةٌ مقامَ الفاعل.

قوله: «وَحَشَرْنَاهُمْ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ماضٍ مُرادٌ به، المستقبلُ، أي: وَنَحْشُرُهُمْ، وكذلك «وَعَرِضُوا»^(٤) و «وَوُضِعَ الْكِتَابُ»^(٥).

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، النشر ٣١١/٢، التيسير ١٤٤، القرطبي ٤١٦/١٠، البحر ١٣٤/٦، الإتحاف ٢١٦/٢.

(٢) الآية ٢٠ من النبأ.

(٣) البحر ١٣٤/٦، الكشف ٤٨٧/٢.

(٤) في الآية ٤٨.

(٥) في الآية ٤٩.

— الكهف —

والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة في محلّ النصب، أي: تفعل التسيير في حال حشرهم ليشهدوا تلك الأهوال. والثالث: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ جيءَ بـ «حَشَرْنَاهُمْ» ماضياً بعد «نُسِير» و«تَرَى»؟ قلت: للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير وقبل البروز ليعاينوا تلك الأهوال العظام، كأنه قيل: وحشرناهم قبل ذلك».

قال الشيخ^(٢): «والأولى أن تكون الواو للحال» فذكر نحواً مما قدّمته.

قوله: «فلم تغادر» عطف على «حشرناهم» فإنه ماضٍ معنى. والمغادرة هنا: بمعنى الغدر وهو الترك^(٣)، أي: فلم تترك. والمفاعلة هنا ليس فيها مشاركة. وسُمِّيَ الغدر غدراً لأنَّ به ترك الوفاء. وغدير الماء من ذلك لأنَّ السيل غادره، أي: تركه فلم يحثه أو ترك فيه الماء، ويُجمع على «غدر» و«غدران» كـرغيف ورغفان، واستغدر الغدير: صار فيه الماء. والغديرة: الشعر الذي ترك حتى طال. والجمع غدائر. قال امرؤ القيس^(٤):

٣١٦٨ — غدائره مُستشزراتٌ إلى العلا

وقرأ^(٥) قتادة «فلم تُغادر» بالتاء من فوق، والفاعل ضمير الأرض، أو الغدرة المفهومة من السياق. وأبان «يُغادر» مبنياً للمفعول، «أحد» بالرفع.

(١) الكشف ٤٨٧/٢.

(٢) البحر ١٣٤/٦.

(٣) قال الرغب: «والغدر يقال لترك العهد ومنه قيل: فلان غادر» المفردات ٣٥٨.

(٤) عجزه:

تَضَلُّ المَدَارِي فِي مَشْيٍ وَمُرْسَلٍ

وهو في ديوانه ١٧: مستشزرات: مفتولات. والمدارى: جمع مدرى وهي شوكة تُسَرَّحُ بها المرأة رأسها.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ١٣٤/٦، الكشف ٤٨٧/٢، الشواذ ٨٠.

والضحاك: «نُغْدِرُ» بضم النون وسكون العين وكسر الدالِ مِنْ «أَغْدَرَ» بمعنى غَدَرَ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿صَفًّا﴾: حالٌ من مرفوعِ «عُرِضُوا» وأصله المصدرية. يُقال منه: صَفٌّ يَصْفُ صَفًّا، ثم يُطْلَقُ على الجماعة المُصْطَفَيْنِ. واخْتَلَفَ هنا في «صَفًّا»: هل هو مفردٌ وقع مَوْقع الجمع، إذ المراد صفوفاً، وَيَذُلُّ عليه الحديث الصحيح^(١): «يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ صُفُوفًا». وفي حديث آخر^(٢): «أَهْلُ الْجَنَّةِ مِثَّةٌ وَعَشْرُونَ صَفًّا، أَنْتُمْ مِنْهَا ثَمَانُونَ». وقيل: ثُمَّ حَذَفْتُ، أي: صَفًّا صَفًّا. ومثله قوله في موضع: «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»^(٣). وقال في آخر: «يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا»^(٤) يريد: صفًّا صفًّا، بدليل الآية الأخرى فكذلك هنا. وقيل: بل كُلُّ الْخَلَائِقِ يَكُونُونَ صَفًّا وَاحِدًا، وهو أبلغُ في القُدرة. وأما الحديثان فيحملان على اختلافِ أحوال، لأنه يومٌ طويلٌ كما شهد له بقوله «كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٥) فتارةً يكونون فيه صَفًّا وَاحِدًا وتارةً صفوفاً.

قوله: «لَقَدْ جِئْتُمُونَا» على إضمارِ قولٍ، أي: وَقُلْنَا لَهُمْ: كَيْتَ وَكَيْتَ. وتقدّم أن هذا القول هو العاملُ في «وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ»^(٦). ويجوز أن يُضمَر هذا القولُ حالاً من مرفوعِ «عُرِضُوا»، أي: عُرِضُوا مَقُولاً لَهُمْ كَذَا.

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، ٣ باب قول الله عز وجل: «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه، الفتح ٦/٣٧١، وابن حنبل ٤/١.

(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) الآية ٣٨ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤ من المعارج.

(٦) في الآية ٤٧.

- الكهف -

قوله: «كما خَلَقْنَاكُمْ»، أي: مجيئاً مُشَبَّهاً لخلقكم الأول حفاةً غُراءَ غُرلاً^(١)، لا مالَ ولا ولدَ معكم. وقال الزمخشري^(٢): «لقد بَعَثْنَاكُمْ كما أَنشَأْنَاكُمْ أولَ مرة» فعلى هذين التقديرين، يكونُ نعتاً للمصدر المحذوف، وعلى رأي سيبويه^(٣) يكون حالاً مِنْ ضميره.

قوله: «أَنْ لَنْ نَجْعَلَ» «أَنْ» هي المخففة، وفُصِّلَ بينها وبين خبرها لكونه جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ دعاءٍ بحرفِ النفي. و«لكم» يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً^(٤) للجعل بمعنى التصيير. و«مَوْعِداً» هو الأول. ويجوز أن يكونَ مُعْلَقاً بِالْجَعْلِ، أو يكونَ حالاً مِنْ «مَوْعِداً» إذا لم يُجْعَلِ الْجَعْلُ تَصْيِيراً، بل بمعنى لمجرد الإيجاد.

و«بل» في قوله: «بَلْ زَعَمْتُمْ» لمجرد الانتقال من غير إبطال.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابُ﴾: العائمة على بنائه للمفعول.

وزيد^(٥) بن علي على بنائه للفاعل، وهو الله أو المَلَك. و«الكتاب» منصوبٌ مفعولاً به. و«الكتاب» جنسٌ للكتب؛ إذ من المعلوم أن لكلِّ إنسانِ كتاباً يَخُصُّه. وقد تقدَّم الوقفُّ على «ما لهذا الكتاب» وكيف فُصِّلَتْ لَامُ الْجَرِّ مِنْ مجرورها خطأً في سورة النساء عند «فما لهؤلاء القوم لا يكادون»^(٦).

(١) غُرلاً: غير مختونين.

(٢) الكشاف ٤٨٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١١٦/١.

(٤) أي إنه متعلق به، التقدير: نجعل موعداً كائناً لكم.

(٥) البحر ١٣٤/٦.

(٦) الآية ٧٨ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤٦/٤. حيث وقف أبو عمرو والكسائي

- بخلاف عنه - على «ما». والباقون على لام الجر دون مجرورها إتباعاً للرسم.

— الكهف —

و «لا يَغَادِرُ» جملة / حالية من «الكتاب». والعاملُ الجارُّ والمجرورُ [٥٩٤أ] لقيامه مقامَ الفعلِ ، أو الاستقراءُ الذي تعلّق به الحالُ.

قوله : «إلا أَحْصَاهَا» في محلّ نصب نعتاً لصغيرة وكبيرة . ويجوز أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني ؛ لأنَّ يَغَادِرُ بمعنى يترك ، و «يترك» قد يتعدّى لاثنتين كقوله^(١) :

٣١٦٩ — فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

في أحدِ الوجهين .

آ . (٥٠) قوله : ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ : أي : اذْكُرْ .

قوله : «كَانَ مِنَ الْجَنِّ» فيه وجهان ، أظهرهما : أنه استئناف يفيد التعليل جواباً لسؤالٍ مقدّر . والثاني : أنَّ الجملةَ حاليةٌ ، و «قد» معها مرادةٌ . قاله أبو البقاء^(٢) وليس بالجليّ .

قوله : «فَفَسَقَ» السببيةُ في الفاءِ ظاهرةٌ ، تَسَبَّبَ عن كونه من الجنِّ الفَسَقُ . وقال أبو البقاء^(٣) : إنما أدخل الفاءَ هنا لأنَّ المعنى : «إلا إبليس امتنع فَفَسَقَ» . قلت : إنَّ عَنَى أَنْ قَوْلَهُ «كَانَ مِنَ الْجَنِّ» وَضِعَ موضعَ قوله «امتنع» فيُحتمل مع بُعْده ، وإنَّ عَنَى أَنَّهُ حُذِفَ فِعْلٌ عُطِفَ عليه هذا فليس بصحيحٍ للاستغناء عنه .

قوله : «عَنْ أَمْرِ» «عن» على بابها من المجاوزة ، وهي متعلّقةٌ

(١) تقدم برقم ٢٢١ .

(٢) الإملاء ١٠٤/٢ .

(٣) الإملاء ١٠٤/٢ .

- الكهف -

بـ «فَسَقَ»، أي: خرج مجاوزاً أمرَ ربِّه. وقيل: هي بمعنى الباء، أي: بسبب أمره، فإنه فعَّالٌ لما يريد.

قوله: «وَذَرَّيَّتَهُ» يجوز في الواو أن تكون عاطفةً وهو الظاهر، وأن تكون بمعنى مع. و«مِنْ دُونِي» يجوز تعلُّقه بالاتخاذ، وبمحدوفٍ على أنه صفةٌ لأوليائه.

قوله: «وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ مفعولٍ الاتخاذِ أو فاعله؛ لأنَّ فيها مصححاً لكلٍ من الوجهين وهو الرابطُ.

قوله: «بِئْسَ» فاعلُها مضمَرٌ مفسَّرٌ بتمييزه. والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ تقديره: بِئْسَ البَدَلُ إبليسُ وذريَّتُهُ و«لِلظَّالِمِينَ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «بَدَلًا». وقيل: متعلِّقٌ بفعل الذمِّ.

آ. (٥١) قوله: «مَا أَشْهَدْتُهُمْ»: أي: إبليسَ وذريَّتَه، أو ما أشهدتُ الملائكةَ فكيف تعبدونهم؟ أو ما أشهدتُ الكفارَ فكيف تُسبِّبون إليَّ ما لا يليقُ بجلالي؟ أو ما أشهدتُ جميعَ الخلقِ.

وقرأ^(١) أبو جعفر وشيبةٌ والسخنياني في آخرين: «أَشْهَدْنَاَهُمْ» على التعظيم.

قوله: «وَمَا كُنْتُ مَتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ» وُضِعَ الظاهرُ موضعَ المضمَرِ؛ إذ المراد بِالْمُضِلِّينَ مَنْ نَفَى عَنْهُمْ إِشْهَادَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ، وَإِنَّمَا نَبَّهَ بِذَلِكَ عَلَى وَصْفِهِم الْقَبِيحِ.

وقرأ العامةُ «كُنْتُ» بضمِّ التاء إخباراً عنه تعالى. وقرأ^(٢) الحسن

(١) الإتاحت ٢/٢١٧، البحر ٦/١٣٦، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢.

(٢) الإتاحت ٢/٢١٧، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢، البحر ٦/١٣٧.

والجحدري وأبو جعفر بفتحها خطاباً لنبيّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم .
وقرأ^(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه «مُتَّخِذاً الْمُضِلِّينَ» نَوْنُ اسمِ الفاعلِ
وَنَصَبَ به، إذ المرادُ به الحالُ أو الاستقبالُ.

وقرأ^(٢) عيسى 'عَضُداً' بفتح العين وسكون الضاد، وهو تخفيفٌ شائعٌ
كقولِ تميم: سَبَعٌ وَرَجُلٌ فِي: سَبْعٍ وَرَجُلٍ. وقرأ الحسن 'عَضُداً' بالضم
والسكون: وذلك أنه نَقَلَ حركةَ الضادِ إلى العينِ بعد سَلْبِ العينِ حركتها.
وعنه أيضاً 'عَضُداً' بفتحيتين و'عُضُداً' بضميتين. والضحاك 'عَضُداً' بكسر
العين وفتحِ الضاد. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ.

والعَضْدُ من الإنسانِ وغيره معروفٌ. ويُعَبَّرُ به عن العونِ والنصير فيقال:
فلان عَضْدِي. ومنه «سَنَشُدُّ عَضْدَكَ بِأَخِيكَ»^(٣) أي: سَنُقَوِّي نُصْرَتَكَ
ومعونتك.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: معمولٌ لـ «اذكر» أي: ويوم نقولُ
يجري كيت وكيت. وقرأ^(٤) حمزة «نقولُ» بنون العظمة مراعاةً للتكلم في
قوله: «ما أَشْهَدُتُهُمْ» إلى آخره. والباقون بياءِ الغِيَةِ لتَقَدُّمِ اسمِ الشريفِ
الظاهر.

قوله: «مَوْبِقًا» مفعولٌ أولٌ لِلجَعْلِ، والثاني الظرفُ المُقَدَّم. ويجوز أن
تكونَ متعديّةً لواحدٍ، فيتعلّقُ الظرفُ بِالجَعْلِ أو بمحذوفٍ على الحالِ مِنْ
«مَوْبِقًا».

(١) البحر ١٣٧/٦، الكشف ٤٨٨/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢١٧، القرطبي ٢/١١، البحر ١٣٧/٦.

(٣) الآية ٣٥ من سورة القصص.

(٤) السبعة ٣٩٣، النشر ٢/٣١١، البحر ١٣٧/٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٠.

- الكهف -

وَالْمَوْبِقُ: الْمَهْلِكُ، يُقَالُ: وَبِقَ يَوْبِقُ وَبَقَاءً، أَي: هَلَكَ وَوَبِقَ يَبِقُ وَبُوقاً
أَيْضاً: هَلَكَ وَأَوْبَقَهُ ذَنْبُهُ. وعن الفراء^(١): «جَعَلَ اللَّهُ تَوَاصُلَهُمْ هَلَاكاً» فجعل
الْبَيْنَ بمعنى الوَصْلِ، وليس بظرفٍ كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٢) في
وجه^(٣). وعلى هذا فيكون «بَيْنَهُمْ» مفعولاً أولٌ وَمَوْبِقاً مفعولاً ثانياً. وَالْمَوْبِقُ
هنا: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا وهو الظاهر. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مكاناً / . [٥٩٤ب]

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَصْرَفًا﴾: الْمَصْرِفُ: الْمَعْدِلُ. قال الهذلي^(٤):

٣١٧٠- أَزْهِيْرُ هَلْ عَنْ شَيْئَةٍ مِنْ مَصْرِفٍ
أَمْ لَا خُلُودَ لِسَاذِلٍ مَتَكَلِّفٍ

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مكانٍ أَوْ زمانٍ. وقال أبو البقاء^(٥): «مَصْرَفًا: أَي
انْصِرَافًا، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مكاناً». قلت: وهذا سَهْوٌ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْمَفْعِلَ بِكسْرِ
العينِ مصدرًا لِمَا مضارَعُهُ يَقْعِلُ بالكسرِ من الصحيح، وقد نَصُّوا على أَنَّ اسْمَ
مصدر هذا النوع مفتوحُ العين، واسْمَ زمانه ومكانه مكسوراهما نحو: الْمَضْرَبِ
وَالْمَضْرِبِ.

وقرأ^(٦) زيد بن علي رضي الله عنه «مَصْرَفًا» بفتح الراء جعله مصدرًا؛

(١) معاني القرآن ١٤٧/٢.

(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٤) وهو أبو كبير الهذلي. والبيت في ديوان الهذليين ١٠٤/٢، واللسان (صرف)،
وتفسير الماوردي ٤٩٠/٢، والمجاز ٤٠٧/١، والبحر ١٣٨/٦، ومعاني القرآن
للزجاج ٢٩٦/٣. وزهير مرخم زهيرة. وشيبة: صديقه يرثيه.

(٥) الإملاء ١٠٤/٢.

(٦) البحر ١٣٨/٦.

لأنه مكسور العين في المضارع فهو كالمضرب بمعنى الضرب، وليت أبا البقاء ذكر هذه القراءة ووجهها بما ذكره قبل.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾: يجوز أن يكون «مِنْ كُلِّ» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو مفعولٌ «صَرَفْنَا»، أي: صَرَفْنَا مَثَلًا مِنْ كُلِّ مَثَلٍ. ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدةً على رأي الأخفش^(١) والكوفيين.

قوله: «جَدَلًا» منصوبٌ على التمييز. وقوله: «أَكْثَرُ شَيْءٍ»، أي: أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال إن فَصَّلْتُهَا واحداً واحداً، يعني أن الإنسان أكثر جدلاً مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُجَادَل، فَوَضَعَ «شَيْءٍ» مَوْضِعَ الأشياء. وهل يجوز أن يكون جَدَلًا منقولاً مِنْ اسم كان إذ الأصل: وكان جَدَلُ الإنسان أكثر شيء؟ فيه نظر. وكلام أبي البقاء مُشْعِرٌ بجوازه فإنه قال^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: أن شيئاً هنا في معنى مُجَادِل؛ لأنَّ أَفْعَلَ يُضَافُ إلى ما هو بعض له، وتمييزه بـ «جَدَلًا» يَفْتَضِي أن يكون الأكثر مُجَادِلًا. وهذا مِنْ وَضْعِ العامِّ موضعَ الخاصِّ. والثاني: أن في الكلام محذوفاً تقديره: وكان جَدَلُ الإنسان أكثر شيءٍ، ثم مَيَّزَه. فقولُه: «تَقْدِيرُهُ: وكان جَدَلُ الإنسان» يفيد أن إسناده «كان» إلى الجَدَلِ جائزٌ إلى الجملة، إلا أنه لا بُدَّ من تمييزٍ لذلك: وهو أن تَجَوَّزَ فَتَجْعَلَ للجَدَلِ جَدَلًا كقولهم: «شِعْرٌ شَاعِرٌ» يعني أن لجَدَلِ الإنسان جَدَلًا هو أكثر من جَدَلِ سائر الأشياء.

آ. (٥٥) قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ﴾: قد تقدَّم في آخرِ السورة قبلها^(٣).

(١) لم يُبَشِّرِ الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع، وانظر أمثلة على مذهبه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، حيث لا يشترط تكثير مجرورها وأن تسبق بنفي.

(٢) الإملاء ١٠٥/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٩ من الإسراء.

- الكهف -

وقوله: «قُبُلًا» قد تقدّم خلافُ القراء^(١) فيه وتوجيهُ ذلك.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لِيُدْحِضُوا﴾: متعلّق بـ «يُجَادِلُ» والإدحاض: الإزلاق يقال: أدحض قدمه، أي: أزلقها وأزّلها عن موضعها. والحجة الداحضة التي لا ثبات لها لزلزلة قدمها. والدحّض: الطينُ لأنه يُرَلَقُ فيه. قال^(٢):

٣١٧١- أبا مُنْذِرٍ رُمْتَ الْوَفَاءَ وَهَيْبَتَهُ وَجِدْتَ كَمَا حَادَّ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّحْضِ

وقال آخر^(٣):

٣١٧٢- وَرَدْتُ وَنَجَّى الشُّكْرِيُّ جِدَارَهُ وَحَادَّ كَمَا حَادَّ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّحْضِ

و«مَكَانَ دَحْضٍ» مِنْ هَذَا^(٤).

قوله: «وما أُنْذِرُوا» يجوزُ في «ما» هذه أَنْ تكونَ مصدريةً، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف. وعلى التقديرين فهي عطفٌ على «آياتي».

(١) انظر إعرابه للآية ١١١ من الأنعام في الدر المصون ١١٢/٥. وقد قرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون بضمهما، وأبو عمرو وابن كثير هنا بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٧٣، والقرطبي ٦/١١.

(٣) عجز البيت في ديوان طرفة، وصدره كما ورد في البيت السابق. وثمة صدر آخر في القصيدة نفسها ص ١٦٩:

وَأَسْتَنْقِذُ الْمَوْلَى مِنَ الْأَمْرِ بَعْدَمَا

وهو في المجاز ٤٠٨/١، واللسان (دحض) برواية «رَدَيْتُ»، والماوردي ٤٩١/٢.

(٤) أي هو مَزَلَّةٌ لا تثبت عليها الأقدام.

— الكهف —

و «هُزُوا» مفعول ثانٍ أو حال. وتقدم الخلاف في «هُزُوا»^(١). وتقدم إعراب ما بعد هذه الآية في الأنعام^(٢).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ﴾: يجوز في «المَّوعِد» أن يكون مصدراً أو زماناً أو مكاناً.

والمَّوئِلُ: المَرْجِعُ مِنْ وَأَلَّ يَثُلُ، أي: رَجَعَ، وهو من التأويل^(٣). وقال الفراء^(٤): «المَّوئِلُ: المَنْجَى، وَأَلَّتْ نَفْسُهُ، أي: نَجَتْ» قال الأعشى^(٥):

٣١٧٣ — وقد أخالِسُ رَبَّ البيتِ عَفْلَتُهُ وقد يُحاذِرُ مِنِّي ثم ما يَثُلُ

أي: ما يَنْجُو. وقال ابن قتيبة^(٦): «المَّوئِلُ: المَلَجَا». يقال: وَأَلَّ فلان إلى فلان يَثُلُ وألاً، ووُؤُولاً، إذا لَجَا إليه وهو هنا مصدر.

و «مِنْ دُونِهِ» متعلّق بالوُجُودِ لأنّه متعلّق لواحِدٍ، أو بمحذوفٍ على أنّه حالٌ مِنْ «مَّوئِلًا».

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من الأنعام في الدر المصون ٥٧٦/٤.

(٣) يريد المؤلف أن يؤلف بين بعض المعاني الواردة لمادتي: وأل — ومنها المَوئِل — وأول — ومنها التأويل — ولا يعني أن المادة واحدة. فمن معاني التأويل ما قاله ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه». انظر: اللسان: (أول — وأل). وذكر الماوردي في تفسير المَوئِل: المَلَجَا والمحرز والولي والمنجى. انظر: تفسيره ٤٩٢/٢.

(٤) معاني القرآن ١٤٨/٢.

(٥) ديوانه ٥٩، ومجاز القرآن ٤٠٨/١، والقرطبي ٨/١١، والبحر ١٣٢/٦. وخلص الشيء: سرقه.

(٦) تفسير غريب القرآن ٢٦٩.

وقرأ أبو جعفر^(١) «مَوْلا» بواو مكسورة فقط. والزُّهري: بواو مشددة فقط. والأوّلَى أقيس تخفيفاً.

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى﴾: يجوزُ أَنْ يكونا مبتدأ وخبراً، و«أهلكتناهم» حينئذ: إمّا خبر ثانٍ أو حال. ويجوز أن تكون «تلك» مبتدأ، و«القرى» صفتها أو بيان لها أو بدل منها و«أهلكتناها» الخبر. ويجوز أن يكون «تلك» منصوب المحل بفعلٍ مقدر على الاشتغال.

والضميرُ في «أهلكتناهم» عائِدٌ على «أهل» المضافِ إلى القرى، إذ التقدير: وأهل تلك القرى، فراعى المحذوفُ فأعاد عليه الضمير. وتقدّم ذلك في أول الأعراف^(٢).

و«لَمَّا ظَلَمُوا» يجوزُ أَنْ يكونَ حرفاً، وأن يكونَ ظرفاً وقد عُرف ما فيها^(٣).

قوله: «لَمَهْلِكِهِمْ» قرأ^(٤) عاصم^(٥) «مَهْلَك» بفتح الميم^(٦)، والباقون بضمها^(٧)، وحفصٌ بكسر اللام^(٨). والباقون بفتحها. فتحصّل من ذلك ثلاثُ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢١٨، البحر ٦/١٤٠.

(٢) الآية ٤. وانظر: الدر المصون ٥/٢٤٨.

(٣) ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، التيسير ١٤٤، النشر ٢/٣١١، البحر ٦/١٤٠، الإتحاف ٢/٢١٨.

(٥) في رواية أبي بكر عنه.

(٦) وفتح اللام.

(٧) وفتح اللام.

(٨) وفتح الميم.

قراءاتٍ، لعاصم قراءتان: فتح الميم / مع فتح اللام، وهي رواية أبي بكر [٥٩٥أ] عنه. والثانية فتح الميم مع كسر اللام وهي رواية حفص عنه. والثالثة: ضم الميم وفتح اللام، وهي قراءة الباقيين.

فأما قراءة أبي بكر فـ «مَهْلَك» فيها مصدرٌ مضافٌ لفاعلِهِ. وجوز أبو علي^(١) أن يكون مضافاً لمفعوله. وقال: إِنَّ «هَلَك» يتعدى دون همز وأنشد^(٢):

٣١٧٤- وَمَهْمِهِ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا

فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هَالِكٍ». وقد منع الناس ذلك وقالوا^(٣): لا دليل في البيت لجواز أن يكون مَنْ بابِ الصفة المشبهة. والأصل: هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا. فـ «مَنْ تَعَرَّجَ» فاعلٌ بهالك، ثم أضمِر في «هَالِكٍ» ضميرُ «مَهْمِهِ» ونَصَبَ «مَنْ تَعَرَّجَ»^(٤) نَصَبَ «الوجه» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ» ثم أضاف الصفة وهي «هَالِكٌ» إلى معمولها، فالإضافةُ مِنْ نصبٍ، والنصبُ مِنْ رفعٍ. فهو كقولك: «زَيْدٌ مَنْطَلِقُ اللِّسَانِ وَمَنْبَسُطُ الْكَفِّ»، ولولا تقديرُ النصبِ لَامْتَنَعَتِ الْإِضَافَةُ؛ إذ اسمُ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى مَرْفُوعِهِ. وقد يُقال: لا حاجةً إلى تقديرِ النصب، إذ هذا جارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة، والصفةُ المشبهةُ تُضَافُ إِلَى مَرْفُوعِهَا، إلا أن هذا مبنيٌّ على خلافٍ آخر وهو:

(١) الحجة (خ) ٤٠٠/٣.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٤٣/٢، والمقتضب ١٨٠/٤، واللسان (هلك)، والخصائص ٢١٠/٢، والمحتسب ٩٢/١. والمهمه: الفقر. وبعد البيت: هائلة أهواله مَنْ أذلجا

والخلاف في «هلك» فالكثيرون على أنه لازم، وأبو علي على أنه متعدٍ.

(٣) انظر: المقتضب ١٨٠/٤، البحر ١٤٠/٦.

(٤) أي: على التشبيه بالمفعول.

- الكهف -

هل يقع الموصول في باب الصفة^(١) أم لا؟ والصحيح جوازه^(٢). قال الشاعر^(٣):

٣١٧٥- فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا النَّاثَتْ بِهِ الْأَزْرُ
وقال الهذلي^(٤):

٣١٧٦- أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورِهَا وَثِيْرَاتُ مَا التَفَّتْ عَلَيْهَا الْمَلَا حِفْ

وقال الشيخ^(٥) في قراءة أبي بكر هذه: «إنه زمان» ولم يذكر غيرَه. وجوز غيرَه فيه الزمان والمصدر. وهو عجيب؛ فإنَّ الفعل متى كُسِرَتْ عَيْنُ مضارعه فَتَحَتْ في المَفْعَلِ مراداً به المصدر، وكُسِرَتْ فيه مراداً به الزمان والمكان، وكأنه اشتبهت عليه بقراءة حفص فإنه بكسر اللام كما تقدّم، فالمَفْعَلُ منه للزمان والمكان.

وجوز أبو البقاء^(٦) في قراءته^(٧) أن يكون المَفْعَلُ فيها مصدراً. قال^(٨):

(١) أي: المشبهة.

(٢) انظر: شرح التصريح ٨٦/٢، والعيني ٦٢٩/٣.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢١، والعيني ٦٢٥/٣، وشرح التصريح ٨٥/٢، والبحر ١٤٠/٦. وقوله «فَعَجَّتْهَا»، أي: الناقة، يُقال: عَجَت البعير: إذا عطفت رأسه بالزمام. وقبلهم: نحوهم. الناثت: اختلطت والتفت. ويعني أنهم موصوفون بالعفة.

(٤) ليس في ديوان الهذليين والبيت لعمر بن أبي ربيعة. في ديوانه ٤٦٤، والعيني ٦٢٩/٣، وشرح التصريح ٨٦/٢، والبحر ١٤٠/٦. والأسيلة: الطويلة وكل مسترسل: أسيل. والوثيرة: الوثيئة وأراد هنا: وطيات الأرداف والأعجاز.

(٥) البحر ١٠٤/٦.

(٦) الإملاء ١٠٥/٢. (٧) أي قراءة حفص.

(٨) لم يرد هنا هذا القول في مطبوعة «الإملاء».

- الكهف -

«وَشَدَّ فِيهِ الْكَسْرُ كَالْمَرْجِعِ». وإذا قلنا: إنه مصدرٌ فهل هو مضافٌ لفاعله أو مفعوله؟ يجيء ما تقدّم في قراءة رفيقه. وتخريجُ أبي عليٍّ واستشهاده بالبيت والردُّ عليه، كلُّ ذلك عائدٌ هنا.

وأما قراءة الباقرين^(١) فواضحة. و«مُهْلَكٌ» فيها يجوز أن يكونَ مصدرًا مضافًا لمفعوله، وأن يكونَ زمانًا، ويَتَعَدُّ أن يُرادَ به المفعولُ، أي: وجعلنا للشخصِ أو الفريقِ المُهْلَكِ منهم. والمَوْعِدُ: مصدرٌ أو زمان.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى﴾: «إذ» منصوبٌ بـ اذكر، أو وقتٌ قال لفتاه جرى ما قَصَصْنَا عليك مِنْ خبره.

قوله: «لا أَبْرَحُ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ ناقصةً فتحتاج إلى خبر. والثاني: أن تكونَ تامةً فلا تحتاج إليه. فإن كانتِ الناقصةً ففيها تخريجان، أحدهما: أن يكونَ الخبرُ محذوفًا للدلالةِ عليه تقديره: لا أَبْرَحُ أسيرٌ حتى أبلغَ، إلا أن حَذَفَ الخبرُ في هذا البابِ نصٌّ بعضُ النُّحَوِّينَ على أنه لا يجوزُ ولو بدليلٍ، إلا في ضرورةِ كقوله^(٢):

٣١٧٧- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَنْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

أي: حينَ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مُجِيرٌ. والثاني: أن في الكلامِ حَذَفَ مضافٍ تقديره: لا يَبْرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حذفَ «مسير» وأقيمتِ الياءُ مقامه، فانقلبتْ مرفوعةً مستترَةً بعد أن كانتِ مخفوضةً المحلَّ بارزةً، وبقي «حتى أبلغَ» على حاله هو الخبر.

(١) أي: مُهْلَكٌ.

(٢) تقدم برقم ١١١٦.

وقد خَلَطَ الرمزخشري هذين الوجهين فجعلَهما وجهاً واحداً، ولكن في عبارة حسنة جداً، فقال^(١): «فإن قلت: «لا أبرح» إن كان بمعنى «لا أزل» من برح المكان فقد دَلَّ على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنى «لا أزال» فلا بُدَّ من خبر. قلت: هي بمعنى لا أزال، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحالَ والكلامَ معاً يَدُلُّانَ عليه: أمَّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سَفَرٍ، وأمَّا الكلامُ فلأنَّ قوله «حتى أبلغ» غايةٌ مضروبةٌ تَسْتَدْعِي ما هي غايةٌ له، فلا بد أن يكون المعنى: [لا أبرح أسير حتى أبلغ. ووجه آخر وهو أن يكون المعنى: (٢)] لا يبرح مسيري حتى أبلغ على أن «حتى أبلغ» هو الخبر، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو ضميرُ المتكلم، فانقلبَ الفعلُ مِنْ ضمير الغائبِ إلى لفظِ المتكلم وهو وجهٌ لطيفٌ.

قلت: وهذا على حُسْنِهِ فيه نظرٌ لا يخفى وهو: خلُوُ الجملةِ الواقعة خبراً عن «مسيري» في الأصل مِنْ رابطٍ يَرْبُطُها به. ألا ترى أنه ليس في قوله «حتى أبلغ» ضميرٌ يعودُ على «مسيري» إنما يعودُ على المضافِ إليه المستتر، ومثُلُ ذلك لا / يُكْتَفَى به. [٥٩٥هـ]

ويمكن أن يُجَابَ عنه: بأنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه حتى أبلغَ به، أي: بمسيري.

وإن كانت التامةُ كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى الزمُ المسيرَ والطلبَ، ولا أفارقه ولا أتركه، حتى أبلغَ، كما تقول: لا أبرحُ المكانَ. قلت: فعلى هذا يُحتاجُ أيضاً إلى حَذْفِ مفعولٍ به كما تقدَّم تقريرُه، فالحذفُ لا بُدَّ منه على تقديرَي التمامِ والنقصانِ في أحدِ وجهي النقصانِ.

(١) الكشف ٤٩٠/٢.

(٢) سقط من الأصل وأثبتناه من الكشف.

— الكهف —

وقرأ العامة «مَجْمَع» بفتح الميم وهو مكان الاجتماع، وقيل: مصدر.
وقرأ^(١) الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار^(٢) بكسرهما^(٣)، وهو شاذ^(٤)
لفتح عين مضارعه.

قوله: «حُقْبًا» منصوبٌ على الظرف وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون
سنة. وقيل: سنة واحدة بلغة قريش. وقيل: سبعون. وقرأ الحسن^(٥):
«حُقْبًا» بإسكان القاف فيجوزُ أن يكون تخفيفاً، وأن يكون لغةً مستقلة.
وتُجمع على «أَحْقَاب» كعُتُق وأَعْناق. وفي معناه الحِقْبَةُ بالكسر. قال امرؤ
القيس^(٦):

٣١٧٨ — فَإِنْ تَنَاءَ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُسْلِقُهَا
فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالسُّمُجَرِّ

والحُقْبَةُ بالضم أيضاً. وتُجمع الأولى على حِقَب بكسر الحاء
كقَرَب^(٧)، والثانية على حُقَب بضمها كقُرَب^(٨).

وقوله: «أَوْ أَمْضِي» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منسوقٌ على «أَبْلُغَ» يعني

(١) المحتسب ٣٠/٢، البحر ١٤٤/٦.

(٢) لم أقف على ترجمته سوى إشارة ذكرها ابن سعد في طبقاته ٢٣٩/٧.

(٣) أي: كسر الميم الثانية.

(٤) حملة ابن جني على نظائر له كالمشرق والمنسك... انظر: المحتسب ٣٠/٢،
ومعاني القرآن للقرآن ١٤٨/٢ حيث عدَّ كسر عين مفعِل الاسم هو القياس وإن كان
قليلاً.

(٥) البحر ١٤٥/٦، والشواذ ٨١.

(٦) تقدم برقم ١٧.

(٧) القُرْبَةُ: ما يُستقى فيه الماء.

(٨) القُرْبَةُ: القُرْبَى.

— الكهف —

بأحد أمرين: إما ببلوغه المَجْمَع، أو بمضيِّه حُقْباً. والثاني: أنه تَغْيِيَةُ لقوله لا أَبْرَحُ، فيكون منصوباً بإضمار، «أَنْ» بعد «أو» بمعنى «إلى» نحو «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تقضيَنِي حقي».

قال الشيخ^(١): «فالمعنى: لا أبرح حتى أبلغ مَجْمَع البحرين، إلى أن أمضيَ زماناً أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين» قلت: فيكون الفعل المنفي قد غُيِّيَ بغائتين مكاناً وزماناً، فلا بدُّ من حصولهما معاً نحو: «لأسيرنَّ إلى بيتك إلى الظهر» فلا بدُّ من حصول الغائتين. والمعنى الذي ذكره الشيخ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقنُ فيه فوات مجمع البحرين.

وجعلَ أبو البقاء^(٢) «أو» هنا بمعنى «إلا» في أحد الوجهين، قال: «والثاني: أنها بمعنى: إلا أن أمضيَ زماناً أتيقنُ معه فوات مجمع البحرين». وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنى صحيح، فأخذ الشيخ هذا المعنى، ركبه مع القول بأنها بمعنى «إلى» المقتضية للغاية، فمن ثمَّ جاء الإشكال.

آ. (٦١) قوله: ﴿نَسِيًا﴾: الظاهرُ نسبةُ النسيانِ إلى موسى وفتاه، يعني نسيًا تفقدَ أمره، فإنه كان علامةً لهما على ما يطلبانه. وقيل: نسي موسى أن يأمره بالإتيان به ونسي يوشع أن يفكره بأمره. وقيل: الناسي يوشع فقط، وهو على حذفٍ مضافٍ، أي: نسي أحدهما كقوله: «يَخْرُجُ منهما اللؤلؤ والمرجان»^(٣).

قوله: «في البحر سرباً» «سرباً» مفعول ثانٍ لـ «أَتَّخِذُ». و«في البحر»

(١) البحر ٦/١٤٥.

(٢) الإملاء ٢/١٠٥.

(٣) الآية ٢٢ من الرحمن. أي من الماء الملح لا من العذب، وانظر آراء المفسرين في

فتح القدير ٥/١٣٤.

يجوز أن يتعلّق بـ «اتَّخَذَ»، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول الأول أو الثاني .

والهاء في «سبيلَه» تعودُ على الحُوت . وكذا المرفوع في «اتَّخَذَ» .

آ . (٦٢) قوله : ﴿جَاوَزَا﴾ : مفعولُه محذوفٌ، أي : جاوزا الموعدَ .
وقيل : جاوزا مجمعَ البحرين .

قوله : «هذا» إشارةٌ إلى السَّفَر الذي وقع بعد مجاوزتهما المَوْعِدَ، أو مجمعَ البحرين . و «نَصَبًا» هو المفعول بـ «لَقَيْنَا» . والعامةُ على فتح النون والصاد . وعبد الله^(١) بن عبيد بن عمير^(٢) بضمُّهما . وهما لغتان من لغاتٍ أربعٍ في هذه اللفظة^(٣) . كذا قال أبو الفضل الرازي في «لوامحه» .

آ . (٦٣) قوله : ﴿أَرَأَيْتَ﴾ : قد تقدّم الكلامُ فيها مُشْبِعاً في الأنعام^(٤) . وقال أبو الحسن الأخفش^(٥) هنا فيها كلاماً حسناً رأيت نقلَه وهو : «أنَّ العربَ أَخْرَجَتْهَا عن معناها بالكلية، فقالوا : أَرَأَيْتَكَ وَأَرَيْتَكَ بِحذفِ الهمزة إذا كانت بمعنى أَخْبِرْنِي، وإذا كانت بمعنى أَبْصُرْتُ لم تُحْدَفْ همزُها . وشَدَّتْ أيضاً فالزَمَتْهَا الخطابُ على هذا المعنى، ولا تقولُ فيها أبداً : «أراني زيدا عمراً ما صَنَعَ» وتقولُ هذا على معنى «اعْلَمَ» . وشَدَّتْ أيضاً

(١) البحر ١٤٥/٦ .

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير أبو هاشم الليثي المكي . تابعي وردت الرواية عنه في حروف القرآن . توفي سنة ١١٣ . طبقات القراء ٤٣١/١ .

(٣) النَّصْبُ والنُّصْبُ والنُّصْبُ والنُّصْبُ . انظر : اللسان «نصب» .

(٤) الآية ٤٠ من الأنعام . وانظر : الدر المصون ٦١٥/٤ .

(٥) ليس في «معاني القرآن» هذا النص، وفيه نص قريب تحدّث فيها عن معانيها ولغاتها . انظر : معاني القرآن ١٠٠/١ . وقد ورد النص في البحر ١٤٦/٦ .

فَأَخْرَجَتْهَا عَنْ مَوْضِعِهَا بِالْكَلِيَّةِ بِدَلِيلِ دُخُولِ الْفَاءِ أَلَا تَرَى قَوْلَهُ: «أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي» فَمَا دَخَلَتْ الْفَاءُ إِلَّا وَقَدْ أُخْرِجَتْ إِلَى مَعْنَى: أَمَّا أَوْتَبَّهَ. وَالْمَعْنَى: أَمَّا إِذْ أَوْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. وَقَدْ أَخْرَجَتْهَا أَيْضاً إِلَى مَعْنَى أَخْبِرْنِي كَمَا قَدَّمْنَا. وَإِذَا كَانَتْ / بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخْبَرِ عَنْهُ، وَتَلَزَمَ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا الْاسْتِفْهَامُ، وَقَدْ تَخْرُجُ لِمَعْنَى «أَمَّا»، وَيَكُونُ أَبَدًا بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ، فَقَوْلُهُ «إِنِّي نَسِيتُ» مَعْنَاهُ: أَمَّا إِذْ أَوْنَا فَإِنِّي، أَوْتَبَّهَ إِذْ أَوْنَا، وَلَيْسَتْ الْفَاءُ إِلَّا جَوَاباً لِأَرَأَيْتَ لِأَنَّ «إِذْ» لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةً بِـ «مَا» بِلا خِلَافٍ.

وقال الزمخشري^(١): «أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي. فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ التَّثَامِ هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ «أَرَأَيْتَ» وَمِنْ «إِذْ أَوْنَا»، وَمِنْ «إِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ» [لَا مَتَعَلِّقَ لَهُ]^(٢)؟ قُلْتَ: لَمَّا طَلَبَ مُوسَى الْحَوْتَ ذَكَرَ يَوْشَعَ مَا رَأَى مِنْهُ وَمَا اعْتَرَاهُ مِنْ نِسْيَانِهِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، وَدُهِشَ فَطَفِقَ يَسْأَلُ مُوسَى عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ مَا دَهَانِي إِذْ أَوْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. فَحَذَفَ ذَلِكَ».

قال الشيخ^(٣): «وَهَذَانِ مَقْقُودَانِ فِي تَقْدِيرِ الزَّمْخَشَرِيِّ «أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي». يَعْنِي بِهِذَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْأَخْفَشِ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمُسْتَخْبَرِ عَنْهُ وَلِزُومِ الْاسْتِفْهَامِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: «وَمَا أُنْسَانِيهِ» قَرَأَ^(٤) حَفْصٌ بَضْمُ الْهَاءِ. وَكَذَا فِي قَوْلِهِ:

(١) الكشاف ٤٩١/٢.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الكشاف».

(٣) البحر ١٤٦/٦.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٣٩٤، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢١٩، النشر ١/٣٠٥،

الحجة ٤٢٢، البحر ١٤٧/٦.

«عليه الله»^(١) في سورة الفتح . قيل : لأنَّ الياء هنا أصلها الفتح^(٢)، والهاء بعد الفتحة مضمومة^(٣) فنظر هنا إلى الأصل . وأما في سورة الفتح فلأنَّ الياء عارضة إذ أصلها الألف^(٤)، والهاء بعد الألف مضمومة^(٥) فنظر إلى الأصل أيضاً .

والباقون بالكسر نظراً إلى اللفظ، فإنها بعد ياء ساكنة . وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية : فإنه ضمَّ الهاء في «أنسانيه» في غير صلة^(٦)، ووصلها بياء في قوله : «فيهي مهانا»^(٧) على ما سيأتي إن شاء الله تعالى . وقرأ أكثر القراء فيما سوى ذلك .

قوله : «أَنْ أذكرَه» في محلِّ نصبٍ على البدلِ مِنْ هاء «أنسانيه» بدلِ اشتمال ، أي : أنساني ذكرَه .

قوله : «عَجَبَا» فيه أوجهٌ، أحدها : أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «أَتخذَ» . و«في البحرِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالاتخاذِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني .

وفي فاعل «أَتخذَ» وجهان ، أحدهما : هو الحوت ، كما تقدَّم في «أَتخذَ» الأولى . والثاني : هو موسى .

(١) الآية ١٠ .

(٢) يعني في قولنا «نسي» .

(٣) يعني في قولنا «نسيه» .

(٤) لأن الأصل «على» ولم تنقلب الألف ياء إلا بعد اتصال الضمير .

(٥) نجو قولنا : فتأه — علاه .

(٦) أي لم يشيع كسرة الهاء حتى تتولد منها ياء .

(٧) الآية ٦٩ من الفرقان .

- الكهف -

الوجه الثاني مِنْ وَجْهَيْ «عَجَبًا» أنه مفعولٌ به، والعاملُ فيه محذوفٌ، فقال الزمخشري^(١): «أو قال: عَجَبًا في آخرِ كلامه تَعَجُّبًا مِنْ حاله. وقوله: «وما أَنسانيه إِلَّا الشيطان» اعتراضٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه». فظاهرُ هذا أنه مفعولٌ بـ «قال»، أي: قال هذا اللفظ.

الثالث: أنه مصدر، فالعاملُ فيه مقدَّرٌ تقديرُه^(٢): فتعجب مِنْ ذلك عَجَبًا.

الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ناصبه «اتَّخَذَ»، أي: اتخذ سبيلَه في البحر اتَّخَذًا عَجَبًا. وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون «في البحر» مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذَ» إن عَدَّيناها لمفعولين.

آ. (٦٤) قوله: ﴿تَبَغَّى﴾^(٣): حذف^(٤) نافع وأبو عمرو والكسائي ياء «تَبَغَّى» وقفًا، وأثبتوها وصلًا. وابن كثير أثبتها في الحاليين. والباقون حَذَفُوها في الحاليين أتباعاً للرسم. وكان مِنْ حَقِّها الثبوتُ، وإنما حُذِفَتْ تشبيهاً بالفواصل، أولانَّ الحَذَفَ يُؤنسُ بالحذفِ فإنَّ «ما» موصولةٌ حُذِفَ عائِدها، وهذه بخلافِ التي في يوسف^(٥) فإنها ثابتةٌ عند الجميع، وقد تقدَّم ذلك في موضِعِه^(٦).

(١) الكشف ٤٩٢/٢.

(٢) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٣) كذا بإثبات الياء على الأصل.

(٤) الإتحاف ٢١٩/٢، البحر ١٤٧/٦، السبعة ٣٩١، ٤٠٣، النشر ٣١٦/٢، التيسير ١٤٧.

(٥) الآية ٦٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٦.

— الكهف —

قوله: «قَصَصًا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: قاصِّين. الثاني: أنه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مِنْ لفظه مقدَّر، أي: يَقْصُصَان قَصَصًا. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «ارتدَّا» لأنه في معنى فَقْصَا.

وقرأ^(١) الكسائي «أنسانيه» بالإمالة.

وعبد الله^(٢) «أَنْ أَذْكَرْكَه». وأبو حيوة^(٣) «واتخاذ سبيله» عَطَفَ هذا المصدرَ على مفعولٍ «أذكره».

آ. (٦٥) قوله: ﴿عِلْمًا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «عَلَّمْنَاهُ»، قال أبو البقاء^(٤): «ولو كان مصدرًا لكان تعليمًا» يعني لأنَّ فعله على فَعَل بالتشديد، وقياسُ مصدره التفعيل.

و «مِنْ لَدُنَّا» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِلْمًا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾: في موضعٍ / الحال من [٥٩٦ب] الكاف في «أَتَّبِعُكَ»، أي: أَتَّبِعُكَ باذِلًا لي عِلْمَكَ.

قوله: «رُشْدًا» مفعولٌ ثانٍ لـ «تُعَلِّمَنِي»، لا لقوله: «مِمَّا عَلَّمْتَ». قال أبو البقاء^(٥): «لأنَّه لا عائدٌ إذن على الذي» يعني أنه إذا تعدَّى لمفعولٍ ثانٍ غيرِ ضميرِ الموصولِ لم يَجُزْ أَنْ يتعدَّى لضميرِ الموصولِ؛ لئلا يتعدَّى إلى

(١) عاد إلى الآية ٦٣. وسبق الإشارة إلى مظان قراءات «أنسانيه».

(٢) الكشاف ٤٩٢/٢.

(٣) البحر ١٤٧/٦.

(٤) الإملاء ١٠٦/٢.

(٥) الإملاء ١٠٦/٢.

ثلاثة^(١)، ولكن لا بد من عائد على الموصول.

وقد تقدّم خلاف القراء في «رُشدا» في سورة الأعراف^(٢). وهل هما بمعنى واحد أم لا؟

آ. (٦٨) قوله: ﴿خُبْرًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييز لقوله «تُحِطُّ»، وهو منقول من الفاعلية، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ به خبرك. والثاني: أنه مصدر لمعنى لم تُحِطْ، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْهُ خُبْرًا. وقرأ^(٣) الحسن «خُبْرًا» بضميتين.

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَلَا أَعْصِي﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها لا محل لها من الإعراب لاستثناها. وفيه بُعد. الثاني: أنها في محل نصب عطفاً على «سَتَجِدُنِي» لأنها منصوبة المحل بالقول. وقال الشيخ^(٤): «ويجوز أن يكون معطوفاً على «سَتَجِدُنِي» فلا يكون له محل من الإعراب» وهذا سهو؛ فإن «سَتَجِدُنِي» منصوب المحل لأنه منصوب بالقول، فكذا ما عطف عليه، ولكن الذي غرّ الشيخ أنه رأى كلام الزمخشري كذلك، ولم يتأمله فتبعه في ذلك، فمن ثم جاء السهو. قال الزمخشري^(٥): «ولا أَعْصِي: في محلّ النصب عطفاً على «صابراً»، أي: ستجدني صابراً وغير عاصٍ. أو «لا» في محلّ عطفاً على «سَتَجِدُنِي».

(١) فإذا قدرنا «رُشداً» مفعولاً لـ «عُلِّمَتْ» تعدّى إلى ثلاثة هي: التاء نائب الفاعل والهاء المقدرة فيها ورُشداً. وهذا لا يجوز لأنه يتعدى إلى اثنين فقط.

(٢) الآية ١٤٦. وانظر: الدر المصون ٤٥٧/٥.

(٣) الإتحاف ٢٢٠/٢، البحر ١٤٨/٦.

(٤) البحر ١٤٨/٦.

(٥) الكشف ٤٩٢/٢ - ٤٩٣.

- الكهف -

الرابع^(١): أَنَّهُ فِي مُحَلٍّ نَصَبٍ عَطْفًا عَلَى «صَابِرًا»^(٢) كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

آ. (٧٠) قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾: قَدْ تَقَدَّمَ خِلَافُ الْقُرْآنِ فِي هَذَا الْحَرْفِ فِي سُورَةِ هُودٍ^(٣): وَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ^(٤) هُنَا بَفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ.

آ. (٧١) قوله: ﴿لَتُغْرِقَ﴾: فِي اللَّامِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: هِيَ لَمْ الْعِلَّةُ. وَالثَّانِي: هِيَ لَمْ الصَّيْرُورَةُ. وَقَرَأَ^(٥) الْأَخَوَانُ: «لَيَغْرِقَ» بَفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ تَحْتِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، «أَهْلُهَا» بِالرَّفْعِ فَاعِلًا. وَالْبَاقُونَ بَضْمِ التَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَكسْرِ الرَّاءِ، أَي: لَتُغْرِقَ أَنْتَ أَهْلُهَا بِالنَّصَبِ مَفْعُولًا بِهِ. وَالْحَسَنُ وَأَبُورَجَاءُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمَا شَدَّدَا الرَّاءَ.

وَالسَّفِينَةُ مَعْرُوفَةٌ، وَتُجْمَعُ عَلَى سُفُنٍ وَسَفَائِنٍ نَحْوُ: صَحِيفَةٌ وَصُحُفٌ وَصَحَائِفٌ. وَتُحْذَفُ مِنْهَا التَّاءُ مُرَادًا بِهَا الْجَمْعُ، فَتَكُونُ اسْمُ جِنْسٍ نَحْوُ: ثَمَرٌ وَيَلَحُ. إِلَّا أَنَّهُ هَذَا فِي الْمَصْنُوعِ^(٦) قَلِيلٌ جَدًّا نَحْوُ: جَرَّةٌ وَجَرٌّ^(٧)، وَعِمَامَةٌ وَعِمَامٌ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

(١) لَمْ يَذْكَرِ الْوَجْهَ الثَّالِثَ.

(٢) فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، عَلَى تَقْدِيرِ عَطْفِ الْفِعْلِ «وَلَا أَعْصِي» عَلَى الْاسْمِ «صَابِرًا» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى «صَافَاتٍ وَيَقْبُضْنَ»، أَي: وَقَابِضَاتٍ.

(٣) انْظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٣٣٧/٦.

(٤) الْبَحْرُ ١٤٨/٦.

(٥) انْظُرْ فِي قَرَأَاتِهَا: السَّبْعَةُ ٣٩٥، التَّيْسِيرُ ١٤٤، الْإِتْحَافُ ٢٢١/٢، الشُّوَاذُ ٨١،

الْبَحْرُ ١٤٩/٦، الْحِجَّةُ ٤٢٣.

(٦) أَي غَيْرِ الْمَخْلُوقِ.

(٧) الْحِجَّةُ: إِنَاءٌ مِنْ خَزَفٍ كَالْفَخَّارِ. انْظُرْ: اللِّسَانُ (جَرَر). وَثَمَةٌ جَمْعُ آخَرٍ: جَرَارٌ.

(٨) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ١٤١/٦، وَفِيهِ جَزْمٌ فَعَلَ الشَّرْطَ وَالْجِزَاءَ فَيَنْكَسِرُ =

- الكهف -

٣١٧٩- متى تَأْتِيهِ تَأْتِي لُجْ بَحْرِ تَقَادَفُ فِي غَوَارِبِهِ السَّفِينُ
واشتقاقها مِنَ السَّفِينِ وهو الْقَشْرُ؛ لأنها تَقَشِّرُ الماءَ. كما سُمِّيَتْ «بِنْتُ
مَخْرٍ» لأنها تَمُخِّرُ الماءَ، أي: تَشُقُّهُ.

قوله: «إمراً» شيئاً عظيماً، يقال: أَمَرَ الأمرُ، أي: عَظُمَ وَتَفَاقَمَ.
قال^(١):

٣١٨٠- دَاهِيَةٌ دَهْيَاءٌ إِذَا إِمْرًا

آ. (٧٣) قوله: ﴿عُسْرًا﴾: مفعول ثانٍ لـ «تُرْهَقْنِي» مِنْ أَرْهَقَهُ كَذَا
إِذَا حَمَلَهُ إِيَّاهُ وَغَشَّاهُ بِهِ. و«ما» في «بِمَا نَسِيتُ» مصدريةٌ أو بمعنى الذي،
والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿زَاكِيةٌ﴾^(٢): قرأ^(٣) «زَاكِيةٌ» بِالْفِ وتَخْفِيفِ الْيَاءِ
نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو. وبدون الألف وتشديد الياء الباكون. فَمَنْ قَرَأَ
«زَاكِيةٌ» فهو اسْمُ فاعِلٍ على أصلِهِ. وَمَنْ قَرَأَ «زَاكِيةً» فقد أَخْرَجَهُ إِلَى فِعْليَّةٍ
لِلْمِبَالِغَةِ.

= البيت لأنه من الوافر. وقد أثبتته السمين بإشباع كسرتي التاء في الشرط والجزاء
مراعاةً للوزن فهو ضرورة شعرية.

(١) رجز لم أهتم إلى قائله وقبله:

قد لقي الأقران مني نُكْرًا

وهو في مجاز القرآن ٤٠٩/١، واللسان (أمر)، والقرطبي ١٩/١١، والماوردي
٤٩٦/٢. وأقحم السمين في نسخة الأصل واوًا قبل «داهية» وهي مفعولٌ به.

(٢) كذا على قراءة نافع ومن معه.

(٣) السبعة ٣٩٥، الحجة ٤٢٤، الإتحاف ٢٢١/٢، البحر ٦ / ١٥٠، التيسير ١٢٤،
القرطبي ٢١/١١، النشر ٢١٦/٢.

- الكهف -

والغلام: مَنْ لم يَتَلُغْ. وقد يُطلق على البالغ الكبير. فقيـل: مجازاً باعتبار ما كان. ومنه قول ليلي^(١):

٣١٨١- شَفاها مِنَ الدَّاءِ الَّذي قد أَصابها
غُلامٌ إذا هَزَّ القناةَ شَفاها

وقال آخر^(٢):

٣١٨٢- تَلَقَّ ذُبَابَ السَّيْفِ عني فَإني غلامٌ إذا هُوِجِيتُ لَسْتُ بشاعرٍ

وقيل: بل هو حقيقة لأنه من الإغلام وهو السُّبْق، وذلك إنما يكون في الإنسان المحتلم. وقد تقدّم ترتيبُ أسماءِ الأدمي مِنْ لَدُنْ هُوَ جَنِينٌ إلى أَنْ يصير شيخاً والله الحمد^(٣) /

[١٥٩٧]

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل: «حتى إذا رَكِبَا في السفينة خَرَقَها» بغير فاءٍ، و«حتى إذا لَقِيا غلاماً قَتَلَهُ» بالفاء؟ قلت: جَعَلَ «خَرَقَها» جزاءً للشرط، وجَعَلَ «قَتَلَهُ» من جملة الشرط معطوفاً عليه، والجزاء «قال: أَقَتَلْتُ». فإن قلت: لِمَ خولف بينهما؟ قلت: لأنَّ الخَرْقَ لم يتعقَّب الركوبَ، وقد تعقَّب القتلُ لقاءَ الغلامِ».

قوله: «بغير نَفْسٍ» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «قَتَلْتُ». الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنَ الفاعلِ أو من المفعولِ،

(١) تقدم برقم ٩٨٧ برواية قريبة:

شَفاها من الداءِ المُضالِ الَّذي بها

(٢) البيت لصفوان بن المعطل وهو في السيرة ٣/٣٠٥، والقرطبي ١١/٢١، والبحر ١٥٠/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٦٠.

(٤) الكشف ٢/٤٩٣.

أي: قَتَلْتَهُ ظالماً أو مظلوماً، كذا قَدَرَهُ أبو البقاء^(١). وهو بعيدٌ جداً. الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قَتَلًا بغيرِ نفسٍ.

قوله: «نُكِّرًا» قرأ^(٢) نافع^(٣) وأبو بكر وابن ذكوان بضميتين، والباقيون بضمّة وسكون. وهما لغتان، أو أحدهما أصل. و«شيئاً»: يجوز أن يُراد به المصدر، أي: مَجِيئاً نُكِّرًا، وأن يُراد به المفعولُ به، أي: جِئْتَ أمراً مُنْكَرًا. وهل النُّكْرُ أبلغُ من الأمر أو بالعكس؟ فقل: الأمرُ أبلغُ؛ لأنَّ قَتَلَ أَنْفُسٍ بسببِ الخَرْقِ أعظمُ مِنْ قَتَلَ نفسٍ واحدة. وقيل: بل النُّكْرُ أبلغُ لأنَّ معه القَتْلَ الحَتْمَ، بخلاف خَرْقِ السفينة فإنه يمكن تدارُكُه، ولذلك قال: «ألم أقلُّ لك» ولم يأتِ بـ «لك» مع «إمراً».

آ. (٧٦) قوله: «فلا تُصَاحِبْنِي»: العامةُ على «تصاحِبني» من المفاعلة. وعيسى^(٤) ويعقوب: «فلا تُصَحِّبْنِي» مِنْ صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ^(٥). وأبو عمرو في روايةٍ وأبيُّ بضمِّ التاء مِنْ فوق وكسرِ الحاء، مِنْ أَصَحَبَ يُصَحِّبُ، ومفعولُه محذوفٌ تقديره: فلا تُصَحِّبْنِي نفسك. وقرأ أبيُّ «فلا تُصَحِّبْنِي عِلْمَكَ»^(٦) فأظهر المفعول.

قوله: «مِنْ لَدُنِّي» العامةُ على ضَمِّ الدالِّ وتشديد النون. وذلك أنَّهم

(١) الإملاء ١٠٦/٢.

(٢) السبعة ٣٩٥، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٤، البحر ٦/١٥٠.

(٣) قال صاحب السبعة: «واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر «نُكِّرًا». وروى ابن جمار وقالون والمسيبي وابن أبي أويس وورش مثلاً». السبعة ٣٩٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، القرطبي ١١/٢٢٢، النشر ٣١٣/٢، الشواذ ٨١.

(٥) نسبها في الشواذ إلى ابن عامر في رواية له.

(٦) يحملون مثل هذا على التفسير.

أَدْخَلُوا نُونَ الْوَقَايَةِ عَلَى «لَدُن» لِتَقِيَهَا مِنَ الْكَسْرِ مُحَافَظَةً عَلَى سَكُونِهَا، كَمَا حُوِّفِظَ عَلَى سَكُونِ نُونِ «مِنْ» وَ«عَنْ» فَأُلْحِقَتْ بِهِمَا نُونُ الْوَقَايَةِ فَيَقُولُونَ: مَنِّي وَعَنِّي بِالتَّشْدِيدِ.

ونافع^(١) بتخفيف النون. والوجه فيه: أنه لم يُلْحَقْ نُونُ الْوَقَايَةِ بِ«لَدُن». إِلَّا أَنَّ سَيَبَوِيه^(٢) مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِ«لَدُن» مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ دُونَ نُونِ وَقَايَةٍ». وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يُقَالُ: إِنْ هَذِهِ النُّونُ نُونُ الْوَقَايَةِ، وَإِنَّمَا اتَّصَلَتْ بِ«لَدُ» لُغَةً فِي «لَدُن» حَتَّى يَتَوَافَقَ قَوْلُ سَيَبَوِيهِ مَعَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ؟ قِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِتَقِيَ الْكَلِمَةَ الْكَسْرَ مُحَافَظَةً عَلَى سَكُونِهَا. وَدُونَ النُّونِ لَا يُسَكَّنُونَ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ مَضْمُومَةٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّونِ.

والثَّانِي: أَنَّ سَيَبَوِيهَ يَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ: «لَدُنِّي» بِالتَّخْفِيفِ.

وَقَدْ حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ «عَنْ» وَ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ^(٣):

٣١٨٣- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وَلَكِنْ تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِيهَا أَصْلِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ لِلْوَقَايَةِ عَلَى أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى «لَدُ» السَّاكِنَةِ الدَّالِّ، لُغَةً فِي «لَدُن» فَالْتَقَى سَاكِنَانِ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٣٩٦، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، النشر ٢/٣١٣.

(٢) الكتاب ١/٣٨٦ - ٣٨٧. قال: «ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا (أي نون لدن) فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحركاً...».

(٣) لم أهتم إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/١٢٥، والخزانة ٢/٤٤٨، والعيني ١/٣٥٢، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٤.

- الكهف -

فكُسِرَتْ نُونُ الْوَقَايَةِ عَلَى أَصْلِهَا. وَإِذَا قَلْنَا بَأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ فَالْسُكُونُ تَخْفِيفٌ كَتَسْكِينِ ضَادٍ «عَضْدٌ» وَبَابُهُ.

وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ بِسُكُونِ الدَّالِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ أَيْضاً، وَلَكِنَّهُ أَشَمَّ الدَّالِ الضَّمَّ مَنبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ. وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي هَذَا الْإِشْمَامِ، فَقَائِلٌ: هُوَ إِشَارَةٌ بِالْعُضْوِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ كَالْإِشْمَامِ الَّذِي فِي الْوَقْفِ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ. وَقَائِلٌ: هُوَ إِشَارَةٌ لِلْحَرَكَةِ الْمُذْرَكَةِ بِالْحَسِّ فَهُوَ كَالرُّومِ فِي الْمَعْنَى، يَعْنِي: أَنَّهُ إِتْيَانٌ بِيَعُضِ الْحَرَكَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مُحَرَّرًا فِي يَوْسُفَ عِنْدَ قَوْلِهِ «لَا تَأَمَّنَّا»^(١)، وَفِي قَوْلِهِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ «مَنْ لَدْنِهِ» فِي قِرَاءَةِ شُعْبَةَ^(٢) أَيْضاً، وَتَقَدَّمَ لَكَ بَحْثٌ يَعُودُ مِثْلُهُ هُنَا.

وَقَرَأَ^(٣) عَيْسَى وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ «عُذْرًا» بِضَمْتَيْنِ. وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو^(٤) أَيْضاً «عُذْرِي» مُضَافًا لِإِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

و «مَنْ لَدُنِّي» مُتَعَلِّقٌ بِ «بَلَغْتَ»، أَوْ بِمُحْذَوْفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «عُذْرًا».

آ. (٧٧) قَوْلُهُ: ﴿اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾: جَوَابُ «إِذَا»، أَي: سَأَلَاهُمُ الطَّعَامَ. وَفِي تَكْرِيرِ «أَهْلَهَا» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ تَوْكِيدٌ مِنْ بَابِ إِقَامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامِ الْمَضْمَرِ كَقَوْلِهِ^(٥):

(١) الآية ١١. وانظر: الدر المصون ٤٤٨/٦.

(٢) قِرَاءَةُ شُعْبَةَ هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ بِإِشْمَامِ الدَّالِ الضَّمَّة. انظر: المظان السابقة.

(٣) القرطبي ٢٣/١١، البحر ١٥١/٦.

(٤) ورويت كذلك عن أَبِي. انظر: المظان السابقة.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. ووقع في الأصل مكسوراً: «أرى الموت لا يسبق».

٣١٨٤- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيء

نَغَصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

والثاني : أنه للتأسيس ؛ وذلك أَنَّ الأهلَ المَاتِينَ ليسوا جميعَ الأهلِ ، إنما هم البعضُ ، إذ لا يمكنُ أَنْ يأتيا جميعَ الأهلِ في العادة في وقتٍ واحدٍ ، فلَمَّا ذَكَرَ الاستطعامَ ذكره بالنسبة إلى جميعِ الأهلِ كأنهما تَبَّعا الأهلَ واحداً واحداً ، فلو قيل : استطعماهم لاحتملُ أَنَّ الضميرَ/يعودُ على ذلك البعضِ [٥٩٧هـ ب] المَاتِي دونَ غيره ، فكَرَّرَ الأهلَ لذلك .

قوله : « أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا » مفعولٌ به لقوله « أَبَوَا » . والعامةُ على التشديدِ مِنْ ضَيَّفَهُ يُضَيِّفُهُ . والحسنُ (١) وأبورجاء وأبورزين بالتخفيفِ مِنْ : أَضَافَهُ يُضَيِّفُهُ وهما مثل : مَيْلَهُ وَأَمَالَهُ .

قوله : « أَنْ يُنْقَضَ » مفعولُ الإرادة . و « انْقَضَ » يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ (٢) انْفَعَلَ ، من انْقِضَاضِ الطائرِ أَوْ مِنْ الْقِضَّةِ وهي الحَصَى الصَّغَارُ . والمعنى : يريدُ أَنْ يَنْفَتَتْ كالحصى ، ومنه طعامٌ قَضَضَ إِذَا كَانَ فِيهِ حَصَى صِغَارٌ . وَأَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ أَفْعَلٌ (٣) كاحْمَرَّ مِنَ النَّقْضِ يقال : نَقَضَ البناءُ يَنْقُضُهُ إِذَا هَدَمَهُ . ويؤيدُ هذا ما في حرفِ عبدِ الله (٤) وقراءة الأعمش « يريدُ لِيُنْقَضَ » مبنياً للمفعول واللام ، كهي في قوله « يريدُ الله ليخفِّفَ عنكم » (٥) . وما قرأ به أُبَيُّ كذلك إِلَّا أَنَّهُ « يريدُ أَنْ يُنْقَضَ » بغيرِ لامٍ كي .

(١) الإتحاف ٢/٢٢٢ ، البحر ٦/١٥١ .

(٢) انظر: اللسان (قضض) .

(٣) وهو مذهب الفارسي في التكملة ٢١٨ .

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣١/٢ ، الإتحاف ٢/٢٢٢ ، البحر ٦/١٥٢ ، الشواذ ٨١ .

(٥) ليس ثمة آية بهذا اللفظ لعله يريد قوله تعالى : « يريد الله ليبيِّن لكم » الآية ٢٦ من النساء .

- الكهف -

وقرأ الزُّهري «أَنْ يَنْقَاضَ» بألفٍ بعد القاف. قال الفارسي: «هُوَ مِنْ قولهم قَضَيْتُهُ فَاِنْقَاضَ» أي: هَدَمْتُهُ فَاِنْهَدَمَ. قلت: فعلى هذا يكون وزنه يَنْفَعِل. والأصل انْقِیْضٌ فَأَبْدِلْتَ الياء ألفاً. ولَمَّا نَقَلَ أبو البقاء هذه القراءة قال^(١): «مثل: يَحْمَارٌ»^(٢) ومقتضى هذا التشبيه أن يكونَ وزنه يَفْعَالٌ. ونقل أبو البقاء أنه قُرِئَ كذلك بتخفيفِ الضاد قال: «هُوَ مِنْ قولك: انْقَاضَ البناء إذا تَهَدَّمَ».

وقرأ عليُّ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه وعكرمة في آخرين «يَنْقَاضُ» بالصاد مهملة، وهو مِنْ قَاصِه يَقِیْضُه، أي: كسره. قال ابنُ خالويه^(٣): «وتقول العرب: انْقَاضَتِ السَّنُ: إذا انشَقَّتْ طَوَّلاً». وأنشُدَ لذي الرُّمَّة^(٤):

..... ٣١٨٥ مُنْقَاضٌ وَمُنْكَبٌ

وقيل: إذا تَصَدَّعَتْ كيف كان. وأنشُدَ لأبي ذؤيب^(٥):

٣١٨٦ - فِرَاقُ كَفِیْضِ السَّنِ، فَالْصَّبْرُ إِنَّهُ لِكُلِّ أَنْاسٍ عَثْرَةٌ وَجُبُورٌ

ونسبةُ الإرادةِ إلى الجدارِ مجازٌ وهو شائعٌ جداً. وَمَنْ أَنْكَرَ الْمَجَازَ

(١) الإملاء ١٠٧/٢.

(٢) لم يمثل أبو البقاء بـ «يَحْمَارٌ» على قراءة تخفيف الضاد وإنما مثل على قراءة التشديد قال: «ويقرأ بالألف والتشديد مثل يَحْمَارٌ ويقرأ كذلك بغير تشديد...».

(٣) الشواذ ٨١. وانظر: اللسان: اللسان (قيص).

(٤) تمامه:

يَغْشَى الْكِناسَ بِرَوْقِهِ وَيَهْدِمُهُ مِنْ هائل الرَّمْلِ

وهو في ديوانه ٨٨/١، والبحر ١٥٢/٦. ورَوْقِيه: قرنيّه. ومنقاضٌ ومنكَّبٌ:

ما انهار وسقط من الرمل. يقول: كلما تحرك هذا في الثور في كناسه أصاب قرناه

الرمل فيسقط. ورواية الديوان بالضاد.

(٥) ليس في ديوان الهذليين وهو في اللسان (قيص).

— الكهف —

مطلقاً أو في القرآن خاصة تَأَوَّلَ ذلك على أنه خُلِقَ للجدار حياة وإرادة كالحيوانات. أو أَنَّ الإرادة صدرت من الخَضِرِ لِيَحْصَلَ له ولموسى من العَجَبِ. وهو تَعَسَّفٌ كبيرٌ. وقد أنحى الزمخشري^(١) على هذا القائل إنحاءً بليغاً.

قوله: «لَاتَّخَذَتْ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو «لَتَّخَذَتْ» بفتح التاء وكسر الخاء مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ كَتَعَبَ وَيَتَعَبُ. والباقيون: «لَاتَّخَذَتْ» بهمزة الوصل وتشديد التاء وفتح الخاء مِنْ الاتِّخَاذِ. واختلف: هل هما مِنَ الْأَخْذِ، والتاء بدلٌ من الهمزة، ثم تُحذفُ التاء الأولى^(٣) فيقال: تَخَذَ، كَتَقَيَّ مِنْ اتَّقَى نحو^(٤):

٣١٨٧ — تَقِ اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

أم هما مِنْ تَخَذَ والتاء أصيلةٌ، ووزنهما فَعِلَ وافتَعَلَ؟ قولان تقدّم تحقيقهما في هذا الموضوع^(٥). والفعلُ هنا على القراءتين متعدّ لواحدٍ لأنه بمعنى الكسب.

آ. (٧٨) قوله: ﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾: العامةُ على الإضافةِ اتِّساعاً في

(١) الكشف ٤٩٤/٢.

(٢) السبعة ٣٩٦، النشر ٣١٤/٢، القرطبي ٣٢/١١، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، البحر ١٥٢/٦.

(٣) عبارة المؤلف غير محررة، الأولى أن يقول: أصله إتخذ اجتمعت همزتان مكسورة وساكنة فقلبت الثانية ياء فصار ابتخذ. وقعت الياء فاء قبل تاء افتعل فأبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال. انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ٣١٣.

(٤) تقدم برقم ٢٨٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٥٤/١.

الظرف. وقيل: هو بمعنى الوصل. ومثله قوله^(١):

٣١٨٨ - وجِلْدَةٌ بين العَيْنِ والأنفِ سَالِمٌ

وقرأ^(٢) ابنُ أبي عَبلَةَ «فِرَاقٌ» بالتَّوْنِينِ على الأصل. وتكريرُ المضافِ إليه عطفًا بالواو هو الذي سَوَّغَ إضافةَ «بَيْنَ» إلى غيرِ متعدِّدٍ، ألا ترى أنَّكَ لو اقْتَصَرْتَ على قولِكَ: «المالُ بيني» لم يكن كلاماً حتى تقولَ: بيننا، أو بيني وبين فلان. وقرأ^(٣) ابن وثاب «سَأْنِيكَ» بإخلاص الياء بدلَ الهمزة.

آ. (٧٩) قوله: ﴿لِمَسَاكِينٍ﴾: العامةُ على تخفيفِ السَّيْنِ، جمعُ «مَسْكِينٍ». وقرأ^(٤) عليُّ أميرُ المؤمنين - كَرَّمَ اللَّهُ وجْهَهُ - بتشديدِها جمعُ «مَسَاكٍ». وفيه قولان، أحدهما: أنه الذي يُمَسِّكُ سكانَ السفينة. وفيه بعضُ مناسبة. والثاني: أنه الذي يَدْبَغُ المُسَوِّكَ جمعُ «مَسْكٍ» بفتح الميم وهي الجلود^(٥). وهذا بعيدٌ، لقوله: «يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ». ولا أظنُّها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين. و«يَعْمَلُونَ» صفةٌ لمساكين.

قوله: «وراءَهُمْ مَلِكٌ» «وراء» هنا قيل: يُراد بها المكانُ. وقيل: الزمانُ. واختُلِفَ / أيضاً فيها: هل هي على حقيقتها أو بمعنى أمام؟ وأنشدوا على هذا الثاني^(٦):

[١٥٩٨]

(١) تقدم برقم ١٩٩٢.

(٢) البحر ١٥٢/٦، الكشف ٤٩٥/٢.

(٣) البحر ١٥٢/٦.

(٤) البحر ١٥٣/٦، القرطبي ٣٤/١١.

(٥) انظر: اللسان (مسك).

(٦) البيت لعروة بن الورد وهو في ديوانه ١١٤، والأضداد للأنباري ٦٩، البحر

١٥٤/٦.

٣١٨٩- أليس ورائي أَنْ أدبَ على العَصَا
فَيَأْمَنَ أعدائي وَيَسْأَمَنِي أهلي

وقول لبيد^(١):

٣١٩٠- أليس ورائي إِنْ تَرَاحَتْ مِئْتِي
لُزُومُ العَصَا تُحْنِي عليها الأصابعُ
وقول سَوَّار بن المَضْرِبِ السَّعْدِي^(٢):

٣١٩١- أَيْرْجُو بنو مروانَ سَمْعِي وطاعتي
وقومي تَمِيمٌ والفلاةُ ورائيا
ومثله قوله تعالى: «مَنْ ورائه جهنم»^(٣)، أي: بين يديه.

قوله: «غَضَباً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أو منصوبٌ على المصدرِ المَبِينِ لنوعِ الأَخْذِ، أو منصوبٌ على المفعولِ له. وهو بعيدٌ في المعنى. وأدعى الزمخشري^(٤) أَنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً فقال: «إِنْ قُلْتَ: قوله: «فَارَدْتُ أَنْ أَعْيِيهَا» مُسَبَّبٌ عن خوفِ الغَضَبِ عليها فكان حقه أن يتأخرَ عن السببِ فَلِمَ قُدِّمَ عليه؟ قلت: النيةُ به التأخيرُ، وإنما قُدِّمَ للنايةِ به، ولأنَّ خَوْفَ الغَضَبِ ليس هو السببُ وحده، ولكن مع كونها للمساكين، فكان بمنزلةِ قولك: زيدٌ ظَنِّي مقيمٌ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾: التَّشْيِيعُ للتغليبِ، يريد:
أباه وأمه، فغلبَ المذكَرَ، وهو شائعٌ. ومثله: القمران والعُمران. وقد تقدَّم

(١) ديوانه ١٧٠، واللسان (وري)، والبحر ١٥٤/٦. وتراخت: أبطأت.

(٢) اللسان (وري)، والمجاز ٤١٢/١، والبحر ١٥٤/٦، والماوردي ٥٠١/٢.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم.

(٤) الكشف ٤٩٥/٢.

- الكهف -

في يوسف^(١): أن الأبوين يُراد بهما الأب والخالة فهذا أقرب.
والعامة على «مؤمنين» بالياء. وأبو سعيد الخدري^(٢) والجحدري «مؤمنان»
بالألف. وفيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه على لغة بين الحارث^(٣) وغيرهم.
الثاني: أن في «كان» ضمير الشأن، و«أبواه مؤمنان» مبتدأ وخبر في محل
النصب كقوله^(٤):

٣١٩٢- إذا ميت كان الناس صنفان شامت

.....
فهذا أيضاً محتمل للوجهين. الثالث: أن في «كان» ضمير الغلام،
أي: فكان الغلام، والجملة بعده الخبر. وهو أحسن الوجوه.

آ. (٨١) قوله: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾: قرأ^(٥) نافع وأبو عمرو بفتح الباء
وتشديد الدال من «بَدَّل» هنا، وفي التحريم^(٦) «أَنْ يُبَدِّلَهُ»، وفي القلم^(٧) «أَنْ
يُبَدِّلَنَا» والباقون بسكون الباء وتخفيف الدال من «أَبَدَّل» في المواضع
الثلاثة. فقليل: هما لغتان بمعنى واحد. وقال ثعلب: الإبدال تنحية جوهرة،

(١) انظر: الدر المصون ٥٥٧/٦.

(٢) المحتسب ٣٣/٢، البحر ١٥٥/٦، وأبو سعيد سعد بن مالك. من علماء الصحابة
وحفاظهم. توفي سنة ٧٤. انظر: الاستيعاب ١٦٧١/٤.

(٣) بنو الحارث يُجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور فتثبت ألفه في النصب والجر
والرفع. انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨/١.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) السبعة ٣٩٧، النشر ٣١٤/٢، البحر ١٥٥/٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧.

(٦) الآية ٥.

(٧) الآية ٣٢.

واستثنافٌ أخرى. وأنشد^(١):

٣١٩٣- عَزَلَ الأميرَ للأميرِ المُبْدَلِ

قال: ألا تراه نَحَى جسمًا، وجعل مكانه آخرَ. والتبديلُ: تغييرُ الصورةِ إلى غيرها، والجوهرَةُ باقيةٌ بعينها. واحتجَّ الفراء بقوله تعالى: «يُبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ»^(٢) قال: «والذي قال ثعلبٌ حسنٌ، إلا أنهم يجعلون أَبْدَلْتُ بمعنى بَدَّلْتُ». قلت: وَمِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في قوله تعالى: «يومَ تُبَدَّلُ الأرضُ»^(٣): هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟

قوله: «رُحْمًا» قرأ^(٤) ابنُ عامرٍ «رُحْمًا» بضمّتين. والباقون بضمّةٍ وسكونٍ وهما بمعنى الرحمة. قال رؤية^(٥):

٣١٩٤- يَا مُنْزِلَ الرُّحِمِ عَلَى إِدْرِيسَا وَمُنْزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إِبْلِيسَا

وقيل: الرُّحِمُ بمعنى الرُّجِمِ. وهو لائقٌ هنا مِنْ أَجْلِ القَرَابَةِ بالولادة. ويؤيده قراءةُ ابنِ عباسٍ^(٦) «رُحِمًا» بفتحِ الراءِ وكسرِ الحاءِ. و«زكَاةً وَرُحْمًا» منصوبان على التمييز.

آ. (٨٢) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أوضحها: أنه مفعولٌ له. الثاني: أَنْ يَكُونَ في موضعِ الحالِ من الفاعلِ، أي: أراد ذلك راحمًا،

(١) تقدم برقم ٤٨٥.

(٢) الآية ٧٠ من الفرقان.

(٣) الآية ٤٨ من إبراهيم.

(٤) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧، البحر ٦/١٥٥.

(٥) ملحق ديوانه ١٧٥، واللسان (رحم)، والبحر ٦/١٥٥، والقرطبي ١١/٣٧.

(٦) البحر ٦/١٥٥.

- الكهف -

وهي حال لازمة. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ انتصابَ المصدرِ لأنَّ معنى «فأراد ربُّك أَنْ يَبْلُغَا» معنى «فَرَّجَهُمَا».

قوله: «تَسْطَعُ»، قيل: أصله استطاع، فَحُذِفَتْ تاءُ الافتعال^(١). وقيل: المحذوف: الطاءُ الأصلية ثم أُبْدِلَتْ تاءُ الافتعال طاءً بعد السين. وهذا تكلفٌ بعيدٌ. وقيل: السينُ مزيدةٌ عوضاً من قلبِ الواوِ ألفاً، والأصل: أطاع. ولتحقيقِ القولِ فيه موضعٌ غيرُ هذا.

ويقال: «استناع» بتاءين، و«استاع» بتاء واحدة، فهذه أربع لغات، حكاه ابن السكيت.

آ. (٨٣) قوله: ﴿مَنْ ذِكْرًا﴾: أي: مِنْ أَخْبَارِهِ وَقَصَصِهِ.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: أمره وما يريد.

آ. (٨٥) قوله: ﴿فَاتَّبَعْ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو «فَاتَّبَعْ» و«ثم أَتَّبَعْ» في المواضع الثلاثة^(٣) بهمزة وصلٍ وتشديدِ التاء. والباقون بهمزة القطع وسكونِ التاء. فقليل: هما بمعنى واحدٍ فيتعدَّيان لمفعولٍ واحدٍ. وقيل: «أتبع» بالقطع متعدٍ لاثنتين حُذِفَ أحدهما تقديرُه: فاتبع سيباً سيباً آخر، أو فاتبع أمره سيباً. ومنه «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً»^(٤) فعُدَّاه لاثنتين / [٥٩٨هـ]

(١) قال الزجاج: «التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ». انظر: معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٢) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٣١٤، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٨، البحر ٦/١٥٩.

(٣) الآيات ٨٥، ٨٩، ٩٢.

(٤) الآية ٤٢ من القصص.

وَمِنْ حَذَفِ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ: قوله تعالى: «فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ»^(١)، أي: أَتَّبَعُوهُمْ^(٢) جنودهم. واختار أبو عبيد «اتَّبَعَ» بالوصل، قال: «لأنه من المسير» قال: تقول: تَبِعْتُ الْقَوْمَ وَاتَّبَعْتُهُمْ. فأما الإِتْبَاعُ بِالْقَطْعِ فمعناه اللِّحَاقُ، كقوله تعالى: «فَاتَّبَعَهُ شُهَابٌ ثاقِبٌ»^(٣). وقال يونس وأبوزيد: «اتَّبَعَ» بالقطع عبارة عن المُجْدِّ المُسْرِعِ الحثيثِ الطلِبِ. وبالوصل إنما يتضمَّنُ الاقتفاء دونَ هذه الصفات.

آ. (٨٦) قوله: ﴿حَامِيَةً﴾^(٤): قرأ^(٥) ابن عامر وأبو بكر والأخوان بالألف وياءٍ صريحة بعد الميم. والباقون دون ألفٍ وهمزة بعد الميم. فأما القراءة الأولى فإنها اسمٌ فاعلٌ مِنْ حَمِي يَحْمِي، والمعنى: في عينِ حارة. واختارها أبو عبيد، قال: «لأنَّ عليها جماعةً من الصحابة» وسمَّاهم. وأما الثانية فهي مِنَ الْحَمَاةِ وهي الطينُ.

وكان ابنُ عباسٍ عند معاويةَ. فقرأ معاويةَ «حامية» فقال ابن عباس: «حَمِيَّةٌ». فسأل معاويةَ ابنَ عمرَ كيف تقرأ؟ فقال: كقراءة أمير المؤمنين. فبعث معاويةَ، فسأل كعباً فقال: «أَجِدُهَا تَغْرُبُ فِي مَاءِ وَطِينٍ». فوافق ابن عباس. وكان رجلٌ حاضرٌ هناك فأنشد قولَ تَبِعَ^(٦):

(١) الآية ٦٠ من الشعراء.

(٢) الأصل «أتبعو» وهو سهو.

(٣) الآية ١٠ من الصافات.

(٤) كذا على القراءة الثانية.

(٥) السبعة ٣٩٨، البحر ١٥٩/٦، التيسير ١٤٥، القرطبي ٤٩/١١، النشر ٣١٤/٢، الحجة ٤٢٩.

(٦) نسبته ابن بري لتبع يصف ذا القرنين، كما في اللسان (ثأط). وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت. وهو في البحر ١٥٩/٦، واللسان: ثأط وحرمد. والثأط: الطين. الحرمد: المتغير اللون والريح. والخلب: الطين.

٣١٩٥- فرأى مغيب الشمس عند ما بها في عين ذي خُلْبٍ وثأط حَرَمِدٍ
ولا تناقض بين القراءتين؛ لأنَّ العينَ جامعةٌ بين الوصفين: الحرارة
وكونها مِن طين.

قوله: «إِذَا أَنْ تُعَذَّبَ» يجوز في «أَنْ تُعَذَّبَ» الرفعُ على الابتداء،
والخبرُ محذوفٌ، أي: إِذَا تُعَذِّبُكَ واقعٌ، أو الرفعُ على خبرٍ مبتدأٍ مضمَرٍ،
أي: هو تعذيبُك. والنصبُ، أي: إِذَا أَنْ تَفْعَلَ أَنْ تُعَذَّبَ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾: قرأ^(١) الأخوان وحفصُ بنصب
«جزاء» وتنوينه. والباقون برفعه مضافاً. فالنصبُ على المصدر المؤكِّد
لمضمونِ الجملة، فتَنَصَّبَ بمضمَرٍ أو مؤكِّدٍ لعاملٍ مِنْ لفظه مقدرٍ، أي:
يَجْزِي جزاءً^(٢). وتكونُ الجملةُ^(٣) معترضةً بين المبتدأ^(٤) وخبره^(٥) المقدم
عليه. وقد يُعترض على الأول: بأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لمضمونِ جملةٍ لا يتقدَّمُ
عليها^(٦)، فكذا لا يَتَوَسَّطُ^(٧). وفيه نظرٌ يحتمل الجوازَ والمنعَ، وهو إلى
الجوازِ أقربُ.

(١) السبعة ٣٩٨، النشر ٣١٥/٢، التيسير ١٤٥، القرطبي ٥٢/١١، البحر ١٦٠/٦،
الحجة ٤٣٠.

(٢) عدَّ السمين هذا التقدير وجهين متفرعين عن المصدر المؤكِّد لمضمونِ الجملة،
الأول انتصابه بمضمَرٍ، والثاني بمؤكِّدٍ لعاملٍ من لفظه مقدرٍ. وهذا في الحقيقة شيء
واحد لأنه في كلا التقديرين مفعول مطلق عامله محذوف وهو مؤكِّد لهذا العامل.

(٣) أي يجزي جزاءً.

(٤) وهو «الحسنى».

(٥) وهو «فله».

(٦) نحو: جزاءً له الحسنَى.

(٧) كما في الآية: «فله جزاءُ الحسنَى».

الثالث: أنه في موضع الحال. والقراءة الثانية رفعه فيها على الابتداء، والخبر الجار قبله. و«الحُسْنَى» مضاف إليها. والمراد بالحُسْنَى الجنة. وقيل: الفَعْلَةُ الحُسْنَى.

الرابع: نصبه على التفسير. قاله الفراء^(١). يعني التمييز. وهو بعيد.

وقرأ^(٢) ابن عباس ومسروق بالنصب والإضافة. وفيها تخريجان، أحدهما: أن المبتدأ محذوف، وهو العامل في «جزاء الحُسْنَى» التقدير: فله الجزاء جزاء الحُسْنَى. والثاني: أنه حَذَفَ التنوين لالتقاء الساكنين كقوله^(٣):

٣١٩٦ - ولا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا

ذكره المهدوي.

وقرأ^(٤) عبد الله وابن أبي إسحاق «جزاء» مرفوعاً منوناً على الابتداء. و«الحُسْنَى» بدل أو بيان، أو منصوبة بإضمار «أعني»، أو خبر مبتدأ مضمير.

و«يُسْرًا» نعت مصدر محذوف، أي: قولاً ذا يُسْرٍ. وقرأ^(٥) أبو جعفر بضم «اليُسْر» حيث ورد.

آ. (٩٠) قوله: ﴿مَطْلَعٌ﴾: العائنة على كسر اللام، والمضارع يُطْلَع بالضم، فكان القياسُ فتح اللام في المَفْعَل مطلقاً، ولكنها مع أخوات لها سُمِعَ فيها الكسر^(٦)، وقياسُها الفتح. وقد قرأ^(٧) ابن الحسن وعيسى

(١) معاني القرآن ١٥٩/٢. (٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) البحر ١٦٠/٦. (٤) القرطبي ٥٢/١١، البحر ١٦٠/٦.

(٥) البحر ١٦١/٦، النشر ٢١٦/٢.

(٦) انظر: شرح الشافية ١٨١/١، شذا العرف ٨٩.

(٧) الإتحاف ٢٢٤/٢، البحر ١٦١/٦، القرطبي ٥٣/١١.

— الكهف —

وابن محيصن، وَرُوِيَ عن ابن كثير وأهل مكة. قال الكسائي: «هذه اللغة قد مَاتَتْ» يعني: أي: بكسر اللام من المضارع والمفعِل^(١). وهذا يُشْعِرُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ كَانَ يَقُولُ: طَلَعَ يَطْلُعُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ^(٢).

آ. (٩١) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: الكاف: إمّا مرفوعةً المحلّ، أي: الأمر كذلك، أو منصوبته، أي: فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: «بَلَعَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ» «بين» هنا يجوز أن يكون ظرفاً، والمفعول محذوف، أي: بلغ غَرَضَهُ ومقصوده، وأن يكون مفعولاً به على الاتّساع، أي: بلغ المكانَ الحاجزَ بينهما.

وقرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو بفتح سين «السَّدَّيْنِ» و«سَدًّا» في هذه السورة، وحفص فتح الجميع، أعني موضعَي هذه السورة^(٤) وموضعَي سورة يس^(٥). وقرأ الأخوان بالفتح في «سَدًّا» في سورتيه^(٦) وبالضم في «السَّدَّيْنِ». والباقون بالضم في الجميع. فقبل: هما بمعنى واحد. / وقيل^(٧): المضموم

[٥٩٩]

ما كان من فِعْلٍ لِلَّهِ تَعَالَى، والمفتوح ما كان من فِعْلٍ النَّاسِ. وهذا مروى عن عكرمة والكسائي وأبي عبيد. وهو مردود: بأن السَّدَّيْنِ في هذه السورة جَبَلَان، سَدٌّ ذُو الْقَرْنَيْنِ بينهما سَدٌّ، فهما من فِعْلٍ لِلَّهِ، والسَّدُّ الذي فعله

(١) أي: واسم المكان منه المَفْعَل.

(٢) فتكون قراءة الجمهور «مَطْلَع» قد وردت على قياس هذه اللغة القديمة لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعُلُ: مَفْعُل.

(٣) السبعة ٣٩٩، النشر ٣١٥/٢، البحر ١٦٣/٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣١.

(٤) الآية ٩٣، ٩٤.

(٥) الآية ٩ «من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً».

(٦) أي في الكهف وتيس.

(٧) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٤١٤/١.

— الكهف —

ذو القرنين مِنْ فِعْلِ المخلوق. و«سَدَّاء» في يس مِنْ فِعْلِ الله تعالى لقوله: «وَجَعَلْنَاهُ»، ومع ذلك قُرِئَ في الجميع بالفتح والضم. فَعَلِمَ أنهما لغتان كالضَّعْف والضَّعْف والفَقْر والفَقْر. وقال الخليل: المضموم اسم، والمفتوح مصدر. وهذا هو الاختيار.

آ. (٩٣) قوله: ﴿يَفْقَهُونَ﴾: قرأ^(١) الأخوان بضم الياء وكسر القاف مِنْ أَفَقَّهَ غَيْرِهِ، فالمفعول محذوف، أي: لا يُفْقَهُونَ غيرهم قولاً. والباقون بفتحها، أي: لا يفهمون كلامَ غيرهم، وهو بمعنى الأول. وقيل: ليس بمتلازم؛ إذ قد يَقْفَهُ الإنسانُ قولَ غَيْرِهِ ولا يَقْفَهُ غَيْرُهُ قوله. وبالعكس.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾: قرأ عاصم بالهمزة الساكنة، والباقون بالفتح صريحة. واختُلفَ في ذلك فقليل: هما أعجميان. لا اشتقاق لهما ومُنعا من الصرف للعلمية والعجمة. ويحتمل أن تكون الهمزة أصلاً والألف بدل عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان واختلفوا في اشتقاقهما: فقليل: اشتقاقهما مِنْ أَجِيج النار وهو التهابها وشِدَّةُ تَوَقُّدِهَا. وقيل: مِنَ الْأَجَّة. وهو الاختلاط أو شِدَّةُ الْحَرِّ. وقيل: مِنَ الْأَجِّ، وهو سُرْعَةُ الْعَدُوِّ. ومنه قوله^(٢):

تَوُجُّ كَمَا أَجَّ الظِّلْمُ الْمُنفَرُ^(٣) ٣١٩٧ —

(١) السبعة ٣٩٩، النشر ٣١٥/٢، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٢، البحر ١٦٣/٦.

(٢) السبعة ٣٩٩، النشر ٣٩٠/١، التيسير ٣٩٤، الحجة ٤٣٣، البحر ١٦٣/٦.

(٣) لم أهتم إلى قائله. وصدره:

فَرَاخَتْ وَأَطْرَافُ الصُّوَى مُحْزَنْلَةً

وهو في اللسان (أجج). والمُحْزَنْلُ: المرتفع، والصُّوَى: العلامات في الطريق مفردة صُوءة. والبيت في وصف الناقة.

- الكهف -

وقيل: من الأجاج، وهو الماء المِلْح الزُّعَاق. ووزنهما يَفْعُول ومَفْعُول. وهذا ظاهرٌ على قراءة عاصم. وأما قراءة الباقيين فيُحتمل أن تكون الألف بدلاً من الهمزة الساكنة، إلا أن فيه أن من هؤلاء من ليس أصله قلب الهمزة الساكنة وهم الأكثر. ولا ضير في ذلك. ويُحتمل أن تكون ألفهما زائدتين، ووزنهما فاعول من يَجِّ ومَجِّ.

ويُحتمل أن يكون ماجوج من ماج يموج، أي: اضطرب ومنه المَوْج فوزنه مَفْعُول والأصل: مَوْجُوج. قاله أبو حاتم. وفيه نظرٌ من حيث ادّعاء قلب حَرَفِ العلة وهو ساكنٌ. وشذوذُه كشذوذ «طائي»^(١) في النسب إلى طيء. وعلى القول بكونهما عربيين مشتقين فَمَنْعُ صرفهما للعلمية والتأنيث بمعنى القبيلة، كما تقدّم لك تحقيقه في سورة هود^(٢). ومثُلُ هذا الخلاف والتعليل جارٍ في سورة الأنبياء^(٣) عليهم السلام. والهمزة في يَأْجُوج ومَأْجُوج لغة بني أسد. وقرأ^(٤) رؤية وأبوه العجاج «آجوج».

قوله: «خَرَجَا»^(٥) قرأ ابن عامر^(٦) «خَرْجَا» هنا وفي المؤمنين^(٧) بسكون الراء^(٨)، والأخوان «خَرَجَا» «فَخَرَجَ»^(٩) في السورتين بالألف، والباقون كقراءة ابن عامر في هذه السورة، والأول في المؤمنين وفي الثاني وهو

(١) قلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الياء الثانية على غير قياس في النسب. انظر: اللسان (طو).

(٢) انظر: الدر المصون ٢٧٧/٦.

(٣) في الآية ٩٦ «حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ وهم من كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ».

(٤) البحر ١٦٣/٦.

(٥) كذا في الأصل على القراءة الثانية.

(٦) السبعة ٤٠٠، البحر ١٦٣/٦، التيسير ١٤٦، النشر ٣١٥/٢، الحجة ٤٣٣.

(٧) الآية ٧٢ «أم تسألهم خَرْجاً فخَرَجُوا ربُّك خير».

(٨) في الموضعين.

(٩) رسمت في الأصل بدون ألف.

« فَخَرَجَ » كقراءة الأخوين . فقيل : هما بمعنى واحد كالتَّوَلَّ والنَّوَل . وقيل : الخَرَجُ بالالف ما صُرفَ على الأرضِ من الإِتاوة كُلِّ عام ، وبغير ألف بمعنى الجُعْل ، أي : نُعْطِيكَ مِنْ أَمْوَالِنَا مَرَّةً وَاحِدَةً مَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ .

قال مكي رحمه الله : ^(١) « والاختيارُ تَرْكُ الألف ؛ لأنهم إنما عَرَضُوا عليه أن يُعْطَوْه عَطِيَّةً واحدةً على بنائه ، لا أن يُضْرَبَ ذلك عليهم كُلِّ عام . وقيل : الخَرْجُ ما كان على الرؤوس ، والخراج ما كان على الأرض ، يقال : أَدَّ خَرْجَ رَأْسِكَ ، وخَرَجَ أَرْضُكَ . قاله ابن الأعرابي . وقيل : الخَرْجُ أَخْصُ ، والخَرَجُ أَعْمُ . قاله ثعلب . وقيل : الخَرْجُ مصدرٌ ، والخَرَجَ اسمٌ لِمَا يُعْطَى ، ثم قد يُطْلَقُ على المفعول المصدرُ كالمَخْلَقُ بمعنى المخلوق .

آ . (٩٥) قوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾ : « ما » بمعنى الذي . وقرأ ^(٢) ابن كثير « مَكَّنِّي » بإظهار النون . والباقون بإدغامها في نون الوقاية للتخفيف .

آ . (٩٦) قوله : ﴿ آتُونِي ﴾ : قرأ ^(٣) أبو بكر « آيتوني » ^(٤) بهمزة وصل مِنْ أَتَى يَأْتِي في الموضعين من هذه السورة بخلافٍ عنه في الثاني ^(٥) . وافقه حمزة على الثاني من غيرِ خلافٍ عنه . والباقون بهمزة القطعِ فيهما ^(٦) .

(١) الكشف ٧٨/٢ .

(٢) السبعة ٤٠٠ ، النشر ٣١٥/٢ ، الحجة ٤٣٤ ، التيسير ١٤٦ ، البحر ١٦٤/٦ .

(٣) النشر ٣١٥/٢ ، التيسير ١٤٦ ، الإتحاف ٢٢٦/٢ . وأبو بكر من طريق العلمي وأبي حمدون عن يحيى كما في الإتحاف .

(٤) عند الابتداء .

(٥) ذكر الخلاف عنه في الأول صاحب الإتحاف والنشر .

(٦) من الرباعي آتَى .

- الكهف -

فـ «زُبُر» على قراءة همزة الوصل منصوبة على إسقاط الخافض، أي: جيئوني بزُبُر الحديد. [٥٩٩ب] وفي قراءة قَطْعِهَا على المفعول الثاني لأنه يتعدى / بالهمزة إلى اثنين. وعلى قراءة أبي بكر يُحْتَاج إلى كسر التنوين من «رَدْمًا» لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ همزة الوصل تسقط دَرَجاً فيُقرأ له بكسر التنوين، وبعده همزة ساكنة هي فاء الكلمة. وإذا ابتدأت بكلمتي «اثنوني» في قراءته وقراءة حمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل ثم ياء صريحة، هي بدل من همزة فاء الكلمة^(١)، وفي الدَّرَج تسقط همزة الوصل، فتعود الهمزة لزوال موجب إبدالها^(٢).

والباقون يَتَدَثُّون وَيَصِلُونَ بهمزة مفتوحة لأنها همزة قطع^(٣)، ويتركون تنوين «رَدْمًا» على حاله من السكون، وهذا كله ظاهر لأهل النحو، خفي على القراء.

والزُّبُر جمع زُبْرَة كغُرْفَة وغُرْف. وقرأ^(٤) الحسن بضم الباء.

قوله: «ساوَى» هذه قراءة الجمهور، وقتادة^(٥) «سَوَّى» بالتضعيف. وعاصم في رواية «سَوَّى»^(٦) مبنياً للمفعول.

(١) لأنه اجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فتبدل الثانية ياء من جنس ما قبلها.

(٢) لأن الهمزة الأولى همزة الوصل تسقط في الدرج فتبقى فاء الكلمة الهمزة الساكنة.

(٣) الأصل على قراءة العامة أَيْتُونِي على وزن أَفْعِلُونِي كأَكْرِمُونِي اجتمعت همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فأبدلت الثانية ألفاً. وترسم الهمزة والألف: أَيْتُونِي ثم تستقل الضمة على الياء فتحذف فيلتقي ساكنان: الياء والواو فتحذف الياء ثم تضم التاء لثلاث تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٤) القرطبي ٦١/١١، البحر ١٦٤/٦.

(٥) البحر ١٦٤/٦.

(٦) كذا رسمت في الأصل. وفي البحر ١٦٤/٦: «وابن أبي أمية عن أبي بكر عن =

— الكهف —

قوله: «الصَّدَفَيْنِ» قرأ^(١) أبو بكر بضم الصاد وسكون الدال. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمهما، والباقون بفتحهما. وهذه لغاتُ قُرِئَ بها في السبع. وأبو جعفر وشيبة وحميد بالفتح والإسكان، والماجشون^(٢) بالفتح والضم، وعاصم في روايةٍ بالعكس.

والصَّدَفَانِ: ناحيتا الجبلين. وقيل: أَنَّ يتقابلَ جبلان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدَفَانِ لتقابلِهما وتصادُفِهما، مِنْ صَادَفْتُ الرجلَ، أي: لاقَيْتُهُ وقَابَلْتُهُ. وقال أبو عبيد: «الصَّدَفُ: كل بناءٍ مرتفع وليس بمعروفٍ، والفتح لغة تميم^(٣)، والضمُّ لغة جَمِيرٍ».

قوله: «قَطْرًا» هو المتنازَعُ فيه. وهذه الآيةُ أشهرُ أمثلةِ النحاةِ في باب التنازع، وهي من إعمالِ الثاني للحذف من الأول. والقَطْرُ: النُّحَاسُ أو الرُّصَاصُ المُذَاب.

آ. (٩٧) قوله: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾: قرأ^(٤) حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. والوجهُ في الإدغام كما قال أبو علي^(٥): «لَمَّا لم يمكن

عاصم «سُوِي» وكذلك رسمت في الكشاف. ولعله الصواب لأنها مجهولٌ = «ساوى» قراءة العامة.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠١، البحر ١٦٤/٦، التيسير ١٤٦، النشر ٣١٥/٢، الإتحاف ٢٢٧/٢.

(٢) ثمة أكثر من عَلِمَ بهذا اللقب فقد ذكر في تقريب التهذيب: عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الملك بن عبد العزيز، ويعقوب بن أبي سلمة ويوسف بن يعقوب. انظر هذه الأعلام في التقريب.

(٣) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ١٨٣ وفيه «الصدفين: الجبلين بلغة تميم».

(٤) السبعة ٤٠١، البحر ١٦٥/٦، التيسير ١٤٦، القرطبي ٦٣/١١، الحجة ٤٣٥، النشر ٢٧١/٢.

(٥) الحجة (خ) ٤٢٠/٣ بعبارة قريبة.

- الكهف -

إلقاء حركة التاء على السين لئلا يُحَرَّكَ ما لا يتحرك» - يعني أن سين استفعل لا تتحرك - أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراء غير حرفٍ من هذا النحو. وقد أنشد سيبويه «ومسجي» يعني في قول الشاعر^(١):

٣١٩٨- كأنه بعد كلال الزاجر ومسجي مرعقاب كاسر

يريد «ومسجه» فادغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاء، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين. وهذه القراءة قد لحنها بعض النحاة. قال الزجاج^(٢): «من قرأ بذلك فهو لاجن مخطيء» وقال أبو علي^(٣): «هي غير جائزة».

وقرأ^(٤) الأعشى، عن أبي بكر «أصطاعوا» بإبدال السين صاداً. والأعشى «استطاعوا» كالثانية.

آ. (٩٨) قوله: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾: الظاهر أن الجعل هنا بمعنى التصيير فتكون «دكَّاء» مفعولاً ثانياً. وجوز ابن عطية أن يكون حالاً، و«جعل»

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في الكتاب ٤١٣/٢، والمخصص ١٣٩/٨، واللسان (كسر). والرجز في وصف بعير. المسح هنا: دَرَعَ الأرض بالسير. يقول: كأنه بعد سيره الطويل وكلال الزاجر له عقاب مكسورة الجناحين. والشاهد في هذا البيت إخفاء الهاء في «ومسحه» وسيبويه يسميه إدغاماً ويقول: «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله...» والإخفاء هذا عند سيبويه ضرب من الإدغام. انظر: الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) معاني القرآن ٣١٢/٣.

(٣) الحجة (خ) ٤٢٠/٣.

(٤) البحر ١٦٥/٦، الكشاف ٤٩٩/٢.

- الكهف -

بمعنى خلق، وفيه^(١) بُعد؛ لأنه^(٢) إذ ذاك موجود. وقد تقدّم خلاف القراء في «دكّاء» في الأعراف^(٣).

قوله: «وَعُدُّ رَبِّي» الوَعْدُ هنا مصدرٌ بمعنى الموعود أو على بابه.

آ. (٩٩) قوله: ﴿يَمْوُجٌ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «تَرَكْنَا» والضمير في «بعضهم» يعودُ على «يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ» أو على سائر الخلق.

قوله: «يَوْمُئِذٍ» التنوينُ عوضٌ من جملةٍ محذوفة. تقديرُها: يومٌ إذ جاء وَعُدُّ رَبِّي، أو إِذْ حَجَزَ السُّدُّ بينهم.

آ. (١٠١) قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مجروراً بدلاً من «للكافرين» أو بياناً أو نعتاً، وأن يَكُونَ منصوباً بإضمارِ أَذُمُ، وأن يَكُونَ مرفوعاً خبرَ ابتداءٍ مضمرة.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿أَفَحَسِبَ﴾: العائِةُ على كسرِ السين وفتح الباء فعلاً ماضياً. و«أَنْ يَتَّخِذُوا»^(٤) سَاءٌ مَسَدٌ المفعولين. وقرأ^(٥) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وزيد بن علي وابن كثير^(٦) ويحيى بن يعمر في آخرين،

(١) انظر: البحر ١٦٥/٦.

(٢) أي السد. قال في البحر: ولا يُخْلَقُ المخلوق لكنه ينتقل من بعض هيئاته إلى هيئة أخرى.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥٠/٥. وحمزة والكسائي وعاصم هنا بالمد، والباقون بتنوين الكاف. وثمة روايتان عن حفص عن عاصم. انظر: السبعة ٤٠٢، الإتحاف ٢٢٨/٢.

(٤) الأصل «يتخذ» وهو سهو.

(٥) الإتحاف ٢٢٨/٢، البحر ١٦٦/٦، القرطبي ٦٥/١١، المحتسب ٣٤/٢.

(٦) بخلاف عنه كما في البحر ١٦٦/٦.

- الكهف -

بسكون السين ورفع الباء على الابتداء، والخبر «أن» وما في حيزها.

وقال الزمخشري^(١): «أو على الفعل والفاعل لأن^(٢) اسم الفاعل إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل كقولك: «أقائم الزيدان» وهي قراءة مُحَكِّمَةٌ جيدة».

قال الشيخ^(٣): «والذي يظهر أن هذا الإعراب لا يجوز لأنَّ حَسْباً ليس باسم فاعل فيعمل، ولا يلزم من تفسير شيء بشيء أن تجري عليه / [٦٠٠] أحكامه. وقد ذكر سيبويه^(٤) أشياء من الصفات^(٥) التي تجري مجرى الأسماء، وأنَّ الوجه فيها الرفع. ثم قال: وذلك نحو: مررتُ برجلٍ خيرٍ [منه]^(٦) أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءٍ عليه الخيرُ والشرُّ، ومررتُ برجلٍ أبٌ له صاحبه، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ هو^(٧)، ومررتُ برجلٍ أيما رجلٍ هو. ثم قال الشيخ: «ولا يَتَعَدُّ أَنْ يُرْفَعَ به الظاهرُ، فقد أجازوا في «مررتُ برجلٍ أبى عشرة أبوه» أن يرتفع «أبوه» بأبى عشرة لأنه في معنى والد عشرة».

قوله: «نزلاً» فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ جمعَ «نازل» نحو شارف^(٨) وشُرِف. الثاني: أنه اسمٌ موضعِ النزول^(٩). الثالث: أنه اسمٌ

(١) الكشاف ٥٠٠/٢ في تخريج القراءة.

(٢) الأصل «كاسم» والتصحيح من (ش) والكشاف.

(٣) البحر ١٦٦/٦.

(٤) الكتاب ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

(٥) الأصل: «الأسماء» وهو سهو. والتصحيح من البحر.

(٦) سقط من الأصل وأثبتناه من البحر والكتاب.

(٧) قوله «هو» لم يرد في البحر، وورد في الأصل والكتاب.

(٨) الشارف من الدواب: المُسِنَّة.

(٩) وهو ما ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن ٣١٤/٣.

- الكهف -

مَا يُعَدُّ لِلنَّازِلِينَ مِنَ الضِّيَافِ، وَيَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ بِهِمْ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»^(١)، وقوله^(٢):

٣١٩٩- تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

ونصبه على هذين الوجهين مفعولاً به، أي: صَيَّرْنَا.

وأبو حيوة^(٣) «نَزَلَا» بسكون الزاي، وهو تخفيف الشهيرة.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿أَعْمَالًا﴾: تَمِيزٌ لِلْأَخْسَرِينَ، وَجُمِعَ لاختلاف
الأنواع.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿الَّذِينَ ضَلُّوا﴾: يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ نَعْتًا وَبَدَلًا
وَبَيَانًا، وَالنَّصْبُ عَلَى الذَّمِّ، وَالرَّفْعُ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ.

قوله: «يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ» يُسَمَّى فِي الْبَدِيعِ «تَجْنِيسَ التَّصْحِيفِ»
وَتَجْنِيسَ الْخَطِّ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِهِ. وَقَالَ الْبَحْثَرِيُّ^(٤):

٣٢٠٠- وَلَمْ يَكُنِ الْمُغْتَرُّ بِاللَّهِ إِذْ شَرَى
لِيُعْجِزَ وَالْمُغْتَرُّ بِاللَّهِ طَالِبُهُ

فَالأَوَّلُ مِنَ الْغُرُورِ، وَالثَّانِي مِنَ الْعِزِّ. وَمِنْ أَحْسَنِ مَا جَاءَ فِي تَجْنِيسِ
التَّصْحِيفِ قَوْلُهُ^(٥):

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) تقدم برقم ٦٦٥.

(٣) البحر ١٦٦/٦، كما تنسب إلى أبي عمرو بخلاف عنه.

(٤) ديوانه ٢١٥/١، والبحر ١٦٧/٦، والطراز ٣٦٦/٢. وشرى: لَجَّ وبالغ.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٦٧/٦. وَغَنَى اللهُ فَلَانًا: جَعَلَهُ غَنِيًّا. بَانَ: بَعُدَ.
والخروء: المرأة الحية.

- الكهف -

٣٢٠١- سَقَيْتَنِي رَبِّي وَغَنَّنِي **بُحْتُ** بِحَيِّي حِينَ بَنَ السُّرْدُ
يصحف بنحو^(١):

٣٢٠٢- شَقَيْتَنِي رَبِّي وَغَنَّنِي **بُحْبُ** بِحَيِّي خَتْنِ ابْنِ الْجُرْدُ
وفي بعض رسائل الفصحاء: «قَبْلَ قَبْلِ يَدِكَ ثَرَاكَ، عَبْدُ عِنْدَ رَخَاكَ^(٢)
رَجَاكَ، أَمِلْ أَمْلَكَ»^(٣).

آ. (١٠٥) وقرأ^(٤) ابن عباس «فَحَبِطَتْ» بفتح الباء. والعامَّة على
«نُقيم» بنون العظمة مِنْ «أقام». ومجاهد^(٥) وعبيد بن عمير. «فلا يُقيم» بياء
الغنية لتقدم قوله: «بِآيَاتِ رَبِّهِمْ»، فالضمير يعود عليه. ومجاهد أيضاً «فلا
يقومُ لهم» مضارع قام، «وَزَنَ» بالرفع. وعن عبيد بن عمير أيضاً «فلا يقومُ
وزناً» بالنصب كأنه تَوْهَمُ أَنْ «قام» متعدِّ. كذا قال الشيخ^(٦). والأحسنُ مِنْ
هذا أَنْ تُعْرَبَ هذه القراءةُ على ما قاله أبو البقاء^(٧) أَنْ يُجْعَلَ
فاعلُ «يقومُ» صَنِيعُهُمْ أَوْ سَعْيُهُمْ، وَيَتَصَبُّ حِينَئِذٍ «وَزْناً» على أحد وجهين: إمَّا
على الحال، وإمَّا على التمييز.

آ. (١٠٦) قوله: «ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ»: فيه أوجهٌ كثيرةٌ

(١) عنَّاه: كلفه ما يشقُّ عليه. والختن: زوج البنت أو الأخت.

(٢) مقصور الرخاء.

(٣) الأتم: القرب وقد أدغم الميم في الميم.

(٤) القرطبي ٦٦/١١، البحر ١٦٧/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ١٦٧/٦، الكشف ٥٠٠/٢، القرطبي ٦٦/١١، الشواذ

٨٢.

(٦) البحر ١٦٧/٦. وعبارته «كأنه جعل قام متعدِّياً».

(٧) الإملاء ١٠٩/٢.

- الكهف -

أحدها: أَنْ يَكُونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذلك، و«جزاؤهم جهنّم» جملةٌ برأسها. الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ أول، و«جزاؤهم» مبتدأ ثانٍ و«جهنّم» خبره، وهو وخبره خبرُ الأول. والعائدُ محذوف، أي: جزاؤهم به، كذا قال أبو البقاء^(١)، فالهاء في «به» تعود على «ذلك»، و«ذلك» مُشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال الشيخ^(٢): «ويحتاج هذا التوجيهُ إلى نظر». قلت: إِنَّ عَنَى النظرَ من حيث الصناعة فَمُسَلَّمٌ. ووجهُ النظر: أَنَّ العائدَ حُذِفَ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ إِلَّا بِتَكْلُفٍ، فَإِنَّ العائدَ على المبتدأ إذا كان مجروراً لَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا جُرَّ بِحَرْفٍ تَبْعِيضٍ^(٣) أو ظرفية^(٤)، أو يَجُرُّ عَائِداً جُرَّ قَبْلَهُ بِحَرْفٍ، جُرَّ بِهِ المحذوفُ كقوله^(٥):

٣٢٠٣- أَصِخْ فَالَّذِي تُدْعَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ

.....

أي: مفلحٌ به^(٦). وَإِنَّ عَنَى من حيث المعنى فهو معنى جيدٌ.

(١) الإملاء ١٠٩/٢.

(٢) البحر ١٦٧/٦.

(٣) نحو: «السَّمَنُ مَتَّوَانٌ بِدَرْهَمٍ»، أي: متَّوَانٌ مِنْهُ. وكقول الخنساء:
كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمَى يُتَّقَى إِذِ النَّاسُ إِذَا ذَاكَ مِنْ عَزٍّ بَرَا
أي: مِنْ عَزٍّ مِنْهُمْ.

(٤) كقوله:
فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرُ
أي: نُسَاءُ فِيهِ وَنُسَرُ فِيهِ.

(٥) لم أهدِ إلى قائله وهو في المساعد لابن عقيل ٢٣٤/١ وعجزه:

فَلَا تَكُ إِلَّا فِي الْفَلَاحِ مَنَافِسَا

(٦) انظر المسألة في المساعد ٢٣٤/١.

- الكهف -

الثالث: أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«جزاؤهم» بدل أو بيان، و«جهنم» خبره. الرابع: أن يكون «ذلك» مبتدأ أيضاً، و«جزاؤهم» خبره و«جهنم» بدل أو بيان أو خبر ابتداء مضمّر. الخامس: أن يُجعل «ذلك» مبتدأ و«جزاؤهم» بدل أو بيان و«جهنم» خبر ابتداء مضمّر، و«بما كفروا» خبر الأول، والجملة اعتراض. السادس: أن يكون «ذلك» مبتدأ، والجارّ الخبر، و«جزاؤهم جهنم» جملة معترضة وفيه بُعد. السابع: أن يكون «ذلك» إشارة إلى جماعة / وهم المذكورون في قوله: «بالأخسرين»، وأشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنم، والإعراب المتقدم يعود إلى هذا التقدير.

قوله: «وَاتَّخَذُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على «كفروا»، فيكون محلّه الرفع لعطفه على خبر «إن». الثاني: أنه مستأنف فلا محلّ له. والباء في قوله: «بما كفروا» لا يجوز تعلّقها بـ «جزاؤهم» للفصل بين المصدر ومعموله.

آ. (١٠٧) قوله: ﴿نُزُلًا﴾: فيه ما تقدّم^(١): من كونه اسم مكان النزول، أو ما يُعدّ للضيف. وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر «كانت»، و«لهم» متعلّق بمحذوف على أنه حال من «نُزُلًا»، أو على البيان، أو بـ «كانت» عند من يرى ذلك. والثاني: أنه حال من «جنات»، أي: ذوات نُزُلٍ، والخبر الجارّ.

آ. (١٠٨) قوله: ﴿لَا يَتَغَوَّنَ﴾: الجملة حال: إمّا من صاحب «خالدين»، وإمّا من الضمير في «خالدين»، فتكون حالاً متداخلة.

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٢.

والجَوْل: قيل: مصدرٌ بمعنى التحوُّل. يُقال: حال عن مكانه جَوْلًا، فهو مصدرٌ كالْعَوَج والْعَوْد^(١) والصَّغَرُ قال^(٢):

٣٢٠٤- لكلِّ دولةٍ أجلٌ ثم يُتَّاحُ لها جَوْلٌ

وقال الزجاج^(٣): «هو عند قومٍ بمعنى الحيلة في التنقل». وقال ابن عطية: «والجَوْلُ: بمعنى التحوُّل». قال مجاهد: «مُتَحَوِّلًا» وأنشد الرجز المتقدم ثم قال: «وكأنه اسم جمع، وكأنَّ واحدة حواله»^(٤) قلت: وهذا غريب والمشهور الأول. والتصحيح في فعل هو الكثير إن كان مفرداً نحو: الجَوْل وإن كان جمعاً فالعكسُ نحو: «ثيرة»^(٥) و...^(٦).

آ. (١٠٩) قوله: ﴿تَنفَذَ﴾: قرأ^(٧) الأخوان «يُنْفَذَ» بالياء من تحت؛ لأنَّ التانيث مجازي. والباقون بالتاء من فوق لتانيث اللفظ. وقرأ السلمي

(١) أثبت هذا المصدر لـ «عاد» الزجاج في معانيه ٣/٣١٥ وأبوحيان في البحر ١٦٨/٦.

(٢) البيت غير مستقيم عروضياً. وهو على هذا النحو في البحر ١٦٨/٦.

(٣) معاني القرآن ٣/٣١٥، بعبارة قريبة.

(٤) يبدو أن الحكم عليه باسم الجمع لكونه ليس على وزن خاص بالجمع.

(٥) ثيرة: ج ثور.

(٦) مثال لم أثبت قراءته.

قلت: ما ذهب إليه المؤلف في تصحيح «جَوْل» غير مشهور. ذهب ابن عصفور إلى أن الواو متحركة وليس بعدها ألف، أو أن هذا المصدر ليس على وزن فعل من الأفعال، وعده ابن عقيل شاذاً وحمله الزجاج على أنه جارٍ على غير فعلٍ. انظر: الممتع ٤٦٦، ٤٩٥، المساعد ٤/١٦٧، معاني القرآن ٣/٣١٥. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٨٩.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٢، النشر ٢/٣١٦، الحجة ٤٣٦، التيسير ١٤٦، البحر ١٦٩/٦.

- الكهف -

- ورويت عن أبي عمرو وعاصم - تَنَفَّدَ - بتشديد الفاء، وهو مُطَاوَعٌ نَفَّدَ بالتشديد نحو: كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ. وقراءة الباقيين مطاوعٌ أَنْفَدْتَهُ.

قوله: «ولو جِئْنَا» جوابُها محذوف لفهم المعنى تقديره: لنَفَّدَ. والعامَّةُ على «مَدَدًا» بفتح الميم. والأعمش^(١) قرأ بكسرهما، ونصبه على التمييز كقوله^(٢):

..... ٣٢٠٥ - فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَه مِثْلُهُ صَبْرًا

وقرأ^(٣) ابن مسعود وابن عباس «مداداً» كالأول. ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء^(٤). وقال غيره - كأبي الفضل الرازي - : إنه منصوب على المصدر بمعنى الإمداد نحو: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٥) قال: والمعنى: ولو أَمَدَدْنَاهُ بِمِثْلِهِ إِمْدَادًا.

آ. (١١٠) قوله: «أَنَّمَا إِلَهُكُمُ»: «أَنَّ» هذه مصدرية وإن كانت مكفوفة بـ «ما». وهذا المصدر قائم مقام الفاعل كأنه قيل: إنما يُوحَى إليَّ التوحيد.

قوله: «وَلَا يُشْرِكْ» العامَّةُ على الياء مِنْ تَحْتِ، عُطِفَ بها على أمرٍ. وروى^(٦) عن أبي عمرو «وَلَا تُشْرِكْ» بالتاء مِنْ فَوْقَ خطاباً على الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ثم التَفَتَ في قوله «بِعِبَادَةِ رَبِّهِ» إلى الأول. ولو جيء على

(١) نسبها في البحر ١٦٩/٦، إلى الأعرج.

(٢) لم أهتم إلى قائله وصدره. وهو في البحر ١٦٩/٦.

(٣) الإتحاف ٢/٢٢٩، المحاسب ٣٥/٢، القرطبي ٦٨/١١، البحر ١٦٩/٦.

(٤) الإملاء ١٠٩/٢.

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٦) في رواية الجعفي كما في البحر ١٦٩/٦.

- الكهف -

الالتفات الثاني، لقليل: ربك. والباء سببية، أي: بسبب. وقيل: بمعنى في.
والفردوس: الجنة من الكرّم خاصة. وقيل: بل ما كان غالبها كرماً.
وقيل: كل ما حُوِّطَ^(١) فهو فردوس والجمع فراديس. وقال المبرد: «الفردوس
فيما سمعت من العرب: الشجر الملتف، والأغلب عليه أن يكون من
العنب». وحكى الزجاج^(٢) أنها الأودية التي تنبت ضروباً من النبت. واختلف
فيه: فقليل: هو عربيّ وقيل: أعجمي. وهل هوروميّ أو فارسيّ أو سُريانيّ؟
قيل: ولم يُسمع في كلام العرب إلا في بيت حسان^(٣):

٣٢٠٦- وإن ثواب الله كلّ مُوحّدٍ جنان من الفردوس فيها يُخلدُ

وهذا ليس بصحيح، لأنه سُمع في شعر أمية بن أبي الصلت^(٤):

٣٢٠٧- كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرةً فيها الفراديس ثم الثوم والبصلُ

ويقال: كَرَّم مُفْرَدَسٌ، أي: مُعَرَّشٌ، ولهذا سُمّيت الروضة التي دون
اليمامة فردوساً.

وإضافة «جنّات» إلى الفردوس إضافة تبين.

[تمت سورة الكهف]

* * *

(١) كذا بالتصحيح والمجهول من «حاط» القياس فيه: جيط.

(٢) معاني القرآن ٣/٣١٤ - ٣١٥.

(٣) ديوانه ٣٠٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣١٥، واللسان (فردس). و«كل»
مفعول «ثواب».

(٤) ديوانه ٤٣٧، والبحر ٦/١٦٨.

سورة مريم عليها السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. / (٢) قوله : ﴿ ذِكْرُ ﴾ : فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يُتلى عليكم ذِكْرُ. الثاني: أنه خبر محذوف المبتدأ، تقديره: المَتْلُو ذِكْرُ، أو هذا ذِكْرُ. الثالث: أنه خبر الحروف المتقطعة، وهو قول يحيى بن زياد^(١). قال أبو البقاء^(٢): «وفيه بُعْدٌ؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس في الحروف المقطعة ذِكْرُ الرحمة، ولا في ذكر الرحمة معناها».

والعامة على تسكين أواخر هذه الأحرف المقطعة، وكذلك كان بعض القراء يقف على كل حرف منها وقفة يسيرة مبالغة في تمييز بعضها من بعض.

وقرأ^(٣) الحسن «كاف» بالضم، كأنه جعلها معربة، ومنعها من الصَّرف للعلمية والتأنيث^(٤). وللقرء خلاف^(٥) في إمالة «يا» و«ها» وتفخيمهما.

(١) وهو الفراء في معاني القرآن ١٦١/٢.

(٢) الإملاء ١١٠/٢. وانظر رد الزجاج في معانيه ٣١٨/٣.

(٣) الإتحاف ٢٣٢/٢، القرطبي ٧٤/١١، البحر ١٧٢/٦.

(٤) قال القرطبي ٧٥/١١: «والقول فيها ما بينه هرون القاريء قال: كان الحسن يشمُّ الرفع، فمعنى هذا أنه كان يؤمى». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣١٧/٣.

(٥) للقرء مذاهب منتشرة في ذلك. انظر: السبعة ٤٠٦، النشر ٧١/٢، الإتحاف

٢٣١/٢، الحجة ٤٣٧، التيسير ١٤٨، البحر ١٧٢/٦.

- مريم -

وبعضهم يُعبر عن التضمين بالضم، كما يُعبر عن الإمالة بالكسر، وإنما ذكَّرتُه لأنَّ عبارتهم في ذلك مُوهِّمة.

وأظهر^(١) دالَّ صاد قبل ذال «ذَكَّر» نافع وابن كثير وعاصم لأنه الأصل، وأدغمها فيها الباقون.

والمشهور إخفاء نون «عَيْن» قبل الصاد؛ لأنها تُقاربها، ويشتركان في الفم، وبعضهم يُظهرها^(٢) لأنها حروف مقطعة يُقصدُ تمييزُ بعضها [من بعض]^(٣).

و«ذَكَّر» مصدرٌ مضافٌ. قيل: إلى مفعوله وهو الرحمة، والرحمة في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعله، و«عبده» مفعولٌ به. والناصبُ له نفسُ الرحمة، ويكونُ فاعلُ الذَّكر غيرَ مذكورٍ لفظاً، والتقدير: أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ رَحْمَتَهُ عَبْدَهُ. وقيل: بل «ذَكَّر» مضافٌ إلى فاعله على الاتِّساع ويكونُ «عبده» منصوباً بنفسِ الذَّكر، والتقدير: أَنْ ذَكَرَتْ الرَّحْمَةُ عَبْدَهُ، فَجَعَلَ الرَّحْمَةُ ذَاكِرَةً لَهُ مُجَازاً.

و«زَكَرِيَّا» بدلٌ أو عطْفٌ بيانٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أَعْنِي».

وقرأ يحيى بن يعمر^(٤) - ونقلها الزمخشري^(٥) عن الحسن - «ذَكَّر» فعلاً ماضياً مشدداً، و«رحمة» بالنصبِ على أنها مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَتْ على

(١) الإنحاف ٢/٢٣٢، البحر ٦/١٧٢، السبعة ٤٠٦، النشر ١/٤٢٥.

(٢) وهو حفص عن عاصم كما في البحر ٦/١٧٢. وانظر: الإملاء ٢/١١٠، الإنحاف ٢/٢٣٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٦/١٧٢.

(٥) الكشف ٢/٥٠٢.

الأول، وهو «عبدَه» والفاعل: إمَّا ضميرُ القرآن، أو ضميرُ الباري تعالى. والتقدير: أنْ ذَكَرَ القرآنُ المتلُّو - أو ذَكَرَ اللهُ - عَبْدَه رحمته، أي: جعلَ العبدَ يَذْكُرُ رحمته. ويجوز على المجازِ المتقدِّم أن تكون «رحمة ربك» هو المفعول الأول، والمعنى: أنْ اللهُ جَعَلَ الرحمةَ ذاكرةً للعبد. وقيل: الأصل: ذَكَرَ برحمة، فلَمَّا انْتزَعَ الجارُ نُصِبَ مجروره، ولا حاجةَ إليه.

وقرأ الكلبي^(١) «ذَكَرَ» بالتخفيفِ ماضياً، «رحمة» بالنصبِ على المفعول به، «عبدَه» بالرفعِ فاعلاً بالفعلِ قبله، «زكرياً» بالرفعِ على البيانِ أو البدلِ أو على إضمارِ مبتدأ، وهو نظيرُ إضمارِ الناصبِ في القراءة الأولى.

وقرأ^(٢) يحيى بن يعمر - فيما نقله عنه الداني - «ذَكَرَ» فعلَ أمرٍ، «رحمة» و «عبدَه» بالنصبِ فيهما على أنهما مفعولان، وهما على ما تقدَّم من كونِ كلٍّ واحدٍ يجوز أن يكونَ المفعولَ الأولَ أو الثاني، بالتأويلِ المتقدِّمِ في جَعَلَ الرحمةَ ذاكرةً مجازاً.

آ. (٣) قوله: ﴿إِذْ نَادَى﴾: في ناصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «ذَكَرَ»، ولم يذكر الحوفي غيره. والثاني: أنه «رحمة»، وقد ذكر الوجهين أبو البقاء^(٣). والثالث: أنه بدلٌ من «زكرياً» بدلٌ اشتمالٍ لأنَّ الوقتَ مُشتمِلٌ عليه وسيأتي مثْلُ هذا عند قوله «واذْكُرْ في الكتابِ مريمَ»^(٤) ونحوه.

آ. (٤) وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ﴾: لا محلٌّ لهذه الجملةِ لأنها^(٥) تفسيرٌ

(١) القرطبي ٧٥/١١، البحر ١٧٢/٦.

(٢) البحر ١٧٢/٦، القرطبي ٧٥/١١.

(٣) الإملاء ١١٠/٢.

(٤) الآية ١٦ من مريم.

(٥) الأصل «لا تفسير» وهو سهو والتصويب من (ش).

لقوله «نادى ربّه» وبيان، ولذلك ترك العاطف بينهما لشدة الوصل.

قوله: «وَهَنَ» العامة على فتح الهاء. وقرأ^(١) الأعمش بكسرها. وقُرئ بضّمّها، وهذه لغات في هذه اللفظة. ووَحَّدَ العظم لإرادة الجنس، يعني أنّ هذا الجنس الذي هو عَمُودُ البدن، وأشدُّ ما فيه وأصلُّه، قد أصابه الوَهْنُ، ولو جُمع لكان قصداً آخر: وهو أنه لم يَهِنْ منه بعض عظامه ولكن كلّها، قاله الزمخشري^(٢). وقيل: أُطْلِقَ المفرد، والمراد به الجمع كقوله^(٣):

٣٢٠٨ - بها جِيفَ الحَسْرَى فأما عِظَامُهَا فَيَبُضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
أَي: جلودها، ومثله^(٤):

٣٢٠٩ - كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصُ
أَي: بطونكم.

و«مَنِي» حَالٌ مِنْ «العَظْم». وفيه ردٌّ على مَنْ يَقُول: إن الألف واللام تكونُ عَوْضاً مِنَ الضميرِ المضافِ إليه؛ لأنه قد جُمع بينهما هنا وإن كان الأصل: وَهَنَ عَظْمِي. ومثله في الدلالة على ذلك ما أنشدوه شاهداً على ما ذَكَرْتُ^(٥):

٣٢١٠ - رَجِيبٌ قَطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ
قوله: «شَيْباً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو المشهور - أنه

(١) انظر في قراءاتها: البحر ١٧٣/٦، القرطبي ٧٦/١١، الشواذ ٨٣.

(٢) الكشف ٥٠٢/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٥٣.

(٥) تقدم برقم ٢٩٦.

تمييزُ منقولٌ من الفاعلية؛ إذ الأصلُ: اشتعلَ شيبُ الرأسِ. قال الزمخشري^(١): «شَبَّهَ الشَّيْبَ بِشَوَاطِئِ النَّارِ فِي بَيَاضِهِ»^(٢) وانتشاره في الشعر وفُشُوهُ فيه، وأَخَذَهُ مِنْهُ كُلُّ مَا أَخَذَ بِاشْتِعَالِ النَّارِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الِاسْتِعَارَةِ، ثُمَّ أَسْنَدَ الِاشْتِعَالَ إِلَى مَكَانِ الشَّعْرِ وَمَنْبَتِهِ وَهُوَ الرَّأْسُ، وَأَخْرَجَ الشَّيْبَ مَمِيزًا، وَلَمْ يُضِفِ الرَّأْسَ^(٣) اكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ رَأْسُ زَكْرِيَّا، فَمِنْ ثَمَّ / [٦٠١ب] فَصَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَشُهِدَ لَهَا بِالْبَلَاغَةِ» انتهى. وهذا مِنْ استعارة محسوسٍ لمحسوسٍ، ووجهُ الجمعِ: الانبساطُ والانتشارُ.

والثاني^(٤): أَنَّهُ مُصَدَّرٌ عَلَى غَيْرِ الصُّدْرِ، فَإِنَّ مَعْنَى «اشْتَعَلَ الرَّأْسُ» شَابَ.

الثالث: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْحَالِ، أَي: شَائِبًا أَوْ ذَا شَيْبٍ.

قوله: «بَدْعَائِكَ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، أَي: بَدْعَائِي إِيَّاكَ. والثاني: أَنَّهُ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَي: لَمْ أَكُنْ بَدْعَائِكَ لِي^(٥) إِلَى الْإِيمَانِ شَقِيًّا.

آ. (٥) قوله: ﴿خِفْتُ الْمَوَالِيَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «خِفْتُ» بِكسر الحاء وسكونِ الفاء، وَهُوَ مَاضٍ مُسْنَدٌ لِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ. وَ«الْمَوَالِيَ» مَفْعُولٌ بِهِ بِمَعْنَى: أَنَّ مَوَالِيَهُ كَانُوا شِرَارَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَخَافَهُمْ عَلَى الدِّينِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦).

(١) الكشف ٥٠٢/٢.

(٢) زاد في الكشف: وإنارته.

(٣) أي: لم يقل: واشتعل رأسي.

(٤) في إعراب «شيباً».

(٥) قوله «لي إلى» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) الكشف ٥٠٢/٢.

- مريم -

قال أبو البقاء^(١): «لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ، أي: عَدَمَ المَوَالِي أَوْ جَوْرَ المَوَالِي».

وقرأ^(٢) الزُّهري كذلك، إلا أنه سَكَنَ ياء «المَوَالِي» وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ قد تُقَدَّرُ الفَتْحَةُ في الياء والواو، وعليه قراءةُ زيد بن عليّ «تُطْعِمُونَ أَهَالِيَكُمْ»^(٣). وتَقَدَّمَ إيضاحُ هذا.

وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبیر وسعيد بن العاص^(٤) ويحيى بن يعمر وعلي بن الحسين في آخرين: «خَفَّتْ» بفتح الخاء والفاء مشددةً وتاءً تانيث، كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين. و«المَوَالِي» فاعلٌ به، بمعنى دَرَجُوا وانقَرَضُوا بالموت.

قوله: «مِنْ ورائي» هذا متعلِّقٌ في قراءة الجمهور بما تَضَمَّنَهُ المَوَالِي مِنْ معنى الفِعْلِ، أي: الذين يَلُون الأمرَ بعدي. ولا يتعلق بـ«خَفَّتْ» لفسادِ المعنى، وهذا على أَنَّ يُرَادَ بـ«ورائي» معنى خلفي وبعدي. وأما في قراءة «خَفَّتْ» بالتشديد فيتعلَّقُ الظرفُ بنفسِ الفعل، ويكونُ «ورائي» بمعنى قُدَّامي. والمراد: أَنَّهُمْ خَفُّوا قُدَّامَهُ وَدَرَجُوا، ولم يَبْقَ منهم مَنْ به تَقَوُّوا وأَعْتَضَادُوا. ذكر هذين المعنيين الزمخشري^(٥).

(١) الإملاء ١١٠/٢.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ١٧٤/٦، القرطبي ٧٧/١١، المحتسب ٣٧/٢.

(٣) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. وانظر القراءة والمسألة في: الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٤) سعيد بن العاص الأموي القرشي، صحابي من الأمراء الفاتحين، كان والي المدينة إلى وفاته، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. توفي سنة ٥٣، أو ٥٩. انظر: الإصابة رقم ٣٢٦١، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٣.

(٥) الكشف ٥٠٢/٢.

- مريم -

والموالي: بنو العَمَّ يدلُّ على ذلك تفسيرُ الشاعرِ لهم بذلك في قوله^(١):

٣٢١١- مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا لَا تَنْبَشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَذْفُونًا
وقال آخر^(٢):

٣٢١٢- وَمَوْلَى قَدْ دَفَعْتُ الضِّيمَ عَنْهُ وَقَدْ أَمْسَى بِمَنْزِلَةِ الْمَضِيمِ
والجمهورُ على «ورائي» بالمدِّ. وقرأ^(٣) ابنُ كثيرٍ - في روايةٍ عنه -
«وَرَايَ» بالقصر، ولا يَعُدُّ ذلك عنه فإنه قد قَصَرَ «شُرْكَايَ»^(٤) في النحل كما
تقدَّم، وسيأتي أَنَّهُ قرَأَ «أَنْ رَأَهُ اسْتَغْنَى» في العَلَقِ^(٥)، كأنه كان يُؤثِّرُ الْقَصْرَ
على المدِّ لَخَفِّهِ، ولكنه عند البصريين لا يجوزُ سَعَةً.

و«مِنْ لَدُنْكَ» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «هَبْ». ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ
على أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «وَلِيًّا» لأنه في الأصل صفةٌ للنكرة فَقُدِّمَ عليها.

آ. (٦) قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾: قرَأَ^(٦) أبو عمرو والكسائي بجزم
الفاعلين على أَنَّهُمَا جوابُ للأمر إذ تقديرُهُ: إِنْ يَهَبْ يَرِثُ. والباقون برفعِهِمَا
على أَنَّهُمَا صفةٌ لـ «وَلِيًّا».

(١) البيت للفضل بن العباس. وهو في الحماسة ١٢٩، والزاهر ٢٢٢/١، والقرطبي ٧٨/١١.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٠١، وتفسير الماوردي ٥١٦/٢، والبحر ١٧٣/٦.

(٣) البحر ١٧٤/٦، القرطبي ٧٩/١١.

(٤) الآية ٢٧ من النحل. وانظر: الورقة ٥٥١ ب من الدر المصون.

(٥) الآية ٧.

(٦) السبعة ٤١٧، النشر ٣١٧/٢، الحجة ٤٣٧، البحر ١٧٤/٦، التيسير ١٤٨،

المحتسب ٣٨/٢.

- مريم -

وقرأ عليُّ أمير المؤمنين - رضي الله عنه - وابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وقتادة في آخرين: «يَرِثُنِي» بياء الغيبة والرفع، وأرِثَ مُسْتَنْدًا لضمير المتكلم. قال صاحب «اللوامح»^(١): «في الكلام تقديم وتأخير. والتقدير: يَرِثُ نَبُوتِي إِنْ مِتُّ قَبْلَهُ وَأَرِثُهُ مَالَهُ إِنْ مَاتَ قَبْلِي»^(٢). ونُقِلَ هذا عن الحسن.

وقرأ عليُّ أيضاً وابن عباس والجحدري «يَرِثُنِي وارثٌ» جعلوه اسماً فاعل، أي: يَرِثُنِي به وارثٌ، ويُسمى هذا «التجريد» في علم البيان^(٣).

وقرأ مجاهد «أُوْرِثَ» وهو تصغير «وارث»، والأصل وُوْرِثَ بواوين. وَجَبَ قَلْبُ أُولَاهُمَا هَمَزَةً لاجتماعهما متحركتين أولَ كلمة^(٤)، ونحو «أُوْصِلَ» تصغير «واصل». والواو الثانية بدلٌ عن ألفِ فاعِل. وأُوْرِثَ مصروف. لا يُقال: ينبغي أن يكونَ غيرَ مصروفٍ لأنَّ فيه علتين الوصفية ووزن الفعل، فإنه بزنة أُبَيِّطَر مضارع بَيِّطَر^(٥)، وهذا ممَّا يكون الاسم فيه منصرفاً في التكبير ممتنعاً في التصغير^(٦). لا يُقال ذلك لأنه غَلَطُ بَيْنٍ؛ لأنَّ «أُوْرِثًا» وزنه فَوْرِعِل لا أَفْعِل بخلاف «أُحْمِر» تصغير «أَحْمَر».

(١) انظر: البحر ١٧٤/٦.

(٢) نَصُّ صاحب «اللوامح» كما في البحر: «فمعناه: فَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا مِنْ آلِ يَعْقُوبَ يَرِثُنِي إِنْ مِتُّ قَبْلَهُ، أَيْ: نَبُوتِي، وَأَرِثُهُ إِنْ مَاتَ قَبْلِي، أَيْ: مَالَهُ».

(٣) انظر: الكشف ٥٠٣/٢.

(٤) انظر: الممتع ٣٣٢/١.

(٥) بيطر: عالج الدواب.

(٦) هنا ينتهي قول المعترض. ويليهِ الجواب عنه. ومسألة اختلاف حكم الصرف ومنعه بين التصغير والتكبير تحدث عنها النحاة فقالوا: إن مثل «تَحْلِي» عَلَمًا يُصَغَّرُ عَلَى «تَحْلِيَّة» فيمنع في التصغير فقط لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية، والموجود في التكبير العلمية وحدها، وكذا يتحتم منع «هند» مصغرة إذ يُقال: هندية والناء تحتم =

وقرأ الزُّهري «وارث» بكسر الواو، وَيَعْنُونَ بها الإمالة.

قوله: «رَضِيًّا» مفعول ثانٍ، وهو فَعِيل بمعنى فاعِل، وأصله رَضِيوْ لأنه مِن الرُّضْوَان.

آ. (٧) قوله: ﴿يَحْيَى﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهر، ومنعه من الصَّرْف للعلمية والعجمة. وقيل: بل هو منقول من الفعل المضارع كما سَمَوْا بَيَعْمَرَ وَيَعِيشَ وَيَمُوتَ، وهو يَمُوتُ بِنُ الْمُرْع (١).

والجملة مِنْ قوله: «اسمه يَحْيَى» في محلِّ جَرِّ صفةٍ لـ «غلام» وكذلك «لم نجعل». و«سَمِيًّا» كقوله: «رَضِيًّا» إعراباً وتصريفاً لأنه من السُّمُو، وفيه دلالة لقول البصريين (٢): أن الاسم من السُّمُو، ولو كان من الوَسْم ل قيل: وَسِيماً.

آ. (٨) قوله: ﴿عِثًّا﴾: فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به، أي: بَلَغْتُ عِثًّا من الكِبَر، فعلى هذا «من الكِبَر» يجوز أن يتعلَّق بـ «بَلَغْتُ»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِثًّا» لأنه في الأصل صفةٌ له كما قَدَّرْتُهُ لك. الثاني: أن يكون مصدراً مؤكِّداً مِنْ معنى الفعل، لأنَّ/بلوغ [١٦٠٢]

= المنع، وليس في التكبير تاء فجاز فيه الوجهان. والعكس وارد فقد يصرف مصغراً ما لا يصرف مكبراً مثل «عمير» تصغير «عمر» لزوالِ العَدَل. انظر: المساعد ٤١/٣ - ٤٢.

(١) يموت بن المزرع البصري واسمه محمد لكن اشتهر بلقبه. مقرأ أديب، روى عنه أبو بكر بن مجاهد. توفي سنة ٣٠٣ بدمشق. طبقات القراء ٣٩٢/٢. قال في بغية الوعاة ٣٥٣/٢: «المزرع» بفتح الراء والمحدثون يكسرونها.

(٢) انظر: الإنصاف ٦/١.

- مريم -

الكِبَر في معناه. الثالث: أنه مصدرُ واقعٍ موقع الحال من فاعل «بَلَّغْتُ»، أي: عاتياً أو ذاعيتي. الرابع: أنه تمييزٌ. وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ «مِنْ» مزيدة، ذكره أبو البقاء^(١)، والأول هو الوجه.

والعُتُو^(٢): بزنة فُعُول، وهو مصدرُ عَتَا يَعْتُو، أي: يَسْ وَصَلْب. قال الزمخشري^(٣): «وهو اليُبْس والجَسَاوَةُ في المفاصل والعظام كالْعُودِ القاحل يُقال: عَتَا الْعُودُ وَجَسَا^(٤)»، أو بَلَّغْتُ مِنْ مدارج الكِبَر ومراتبه ما يُسَمَّى عِتِيًّا يريد بقوله: «أو بَلَّغْتُ» أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَتَا يَعْتُو، أي: فَسَدَ.

والأصل: عُتَوْا بِوَائِن فاستَقِيلَ واوان بعد ضمتين، فَكُسِرَتِ التاء تخفيفاً فانقلبت الواو الأولى ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ فيها الياءُ الأولى. وهذا الإِعْلَالُ جارٍ في المفرد كهذا، والجمع نحو: «عِصِي» إلا أن الكثير في المفردِ النصحيح كقوله: «وَعَتَوْا عُتَوْاً كَبِيراً»^(٥) وقد يُعْلَلُ كهذه الآية، والكثير في الجمع الإِعْلَالُ، وقد يُصَحِّحُ نحو: «إنكم لتنظرون في نُحُو كثيرة»^(٦) وقالوا: فُتِي وَفُتُو^(٧).

(١) الإملاء ١١١/٢.

(٢) انظر: معجم مفردات الإِعْلَالِ والإِبْدَالِ في القرآن الكريم ١٨٢، الكتاب ٣٨١/٢، شرح الشافية ١٧٣/٣.

(٣) الكشف ٥٠٣/٢.

(٤) كذا في الأصل، وفي الكشف «عسا». وجسا وعسا كلاهما بمعنى يَسْ صَلْب.

(٥) الآية ٢١ من الفرقان.

(٦) انظر: الكتاب ٣٨١/٢.

(٧) فتو: ج فتى. وانظر: الممتنع ٥٥١.

- مريم -

وقرأ الأخوان^(١) «عَتِيَّا» و«صَلِيَّا»^(٢) و«بِكَيَّا»^(٣) و«جَيِّيَّا»^(٤) بكسر الفاء للإتباع، والباقون بالضم على الأصل^(٥).

وقرأ عبد الله بن مسعود بفتح الأول مِنْ «عَتِيَّا» و«صَلِيَّا» جَعَلَهُمَا مصدرَيْنِ على زنة فَعِيل كالعَجِيج والرحيل.

وقرأ عبد الله ومجاهد «عُسَيَّا» بضم العين وكسر السين المهملة^(٦).
وتقدّم اشتقاق هذه اللفظة في الأعراف وتصريفها^(٧).

آ. (٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: في محلّ هذه الكاف وجهان، أحدهما:
أنه رفع على خبر ابتداءٍ مضمّر، أي: الأمرُ كذلك، ويكون الوقف على:
«كَذَلِكَ» ثم يُتّخذُ بجُملةٍ أخرى. والثاني: أنها منصوبةُ المحلّ، فقَدَّره
أبو البقاء^(٨) بـ أَفْعَلُ مثلَ ما طَلَبْتَ، وهو كنايةٌ عن مطلوبه، فَجَعَلَ ناصبه
مقدّراً، وظاهره أنه مفعولٌ به.

وقال الزمخشري^(٩): «أو نصبٌ بـ «قال» و«ذلك» إشارةً إلى مُبهم

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٧، النشر ٣١٧/٢، الحجة ٤٣٩، البحر ١٧٥/٦،
الإتحاف ٢٣٤/٢، المحتسب ٣٩/٢، الشواذ ٨٣.

(٢) الآية ٧٠ من مريم.

(٣) الآية ٥٨ من مريم.

(٤) الآية ٧٢ من مريم.

(٥) أمّا حفصٌ عن عاصم فقد كسر أوائل هذه الحروف، إلّا «بُكَيَّا» فإنه يضمُّ أوله.

(٦) ضبطها في البحر ١٧٥/٦ بضم العين والسين، وضبطها الفراء في معاني القرآن
١٦٢/٢ كضبط السمين.

(٧) لم تتقدم في الأعراف.

(٨) الإملاء ١١١/٢.

(٩) الكشف ٥٠٤/٢.

- مريم -

يُفسره «هو عليّ هَيْن»، ونحوه: «وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مُصْبِحِينَ»^(١). وقرأ^(٢) الحسن «وهو عليّ هَيْن» ولا يُخْرِجُ هذا إلا على الوجه الأول، أي: الأمر كما قلت، وهو على ذلك يهون عليّ. ووجه آخر: وهو أن يُشارَ به «ذلك» إلى ما تقدّم من وَعْدِ الله، لا إلى قول زكريّا. و«قال» محذوف في كلتا القراءتين. - في كلتا القراءتين: يعني قراءة العامة وقراءة الحسن - أي: قال هو عليّ هَيْن، قال: وهو عليّ هَيْن، وإن شئت لم تنوّه، لأنّ الله هو المخاطب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعَدَهُ وقوله الحق».

وفي هذا الكلام قَلَقٌ؛ وحاصله يرجع إلى أن «قال» الثانية هي الناصبة للكاف. وقوله: «وقال محذوف» يعني تفرّيعاً على أن الكلام قد تمّ عند «قال ربك» ويبتدأ بقوله: «هو عليّ هَيْن». وقوله: «وإن شئت لم تنوّه» أي: لم تنو القول المقدّر، لأنّ الله هو المتكلّم بذلك.

وظاهر كلام بعضهم: أن «قال» الأولى مُسنّدة إلى ضمير المَلِك، وقد صرّح بذلك ابن جرير، وتبعه ابن عطية. قال الطبري^(٣): «ومعنى قوله «قال كذلك»، أي: الأمران اللذان ذكّرت من المرأة العاقرة والكبير هو كذلك، ولكن قال ربك، والمعنى عندي: قال المَلِك: كذلك، أي: على هذه الحال، قال ربك: هو عليّ هَيْن» انتهى.

وقرأ^(٤) الحسن البصري «عليّ» بكسر ياء المتكلم كقوله^(٥):

(١) الآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البحر ١٧٥/٦، الكشف ٥٠٤/٢.

(٣) التفسير ٥١/١٦.

(٤) الإتحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٧٥/٦.

(٥) تقدم برقم ٢٨٨١.

- مريم -

٣٢١٣- عَلِيٌّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لَوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبٍ
أَنشَدُوهُ بِالْكَسْرِ. وَقَدْ أَمَعَنْتُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ
«بِمُصْرَجِيٍّ»^(١).

قوله: «وَقَدْ خَلَقْتُكَ» هذه جملة مستأنفة. وقرأ^(٢) الأخوان «خَلَقْنَاكَ»^(٣)
أسنده إلى الواحد المعظم نفسه. والباقون «خَلَقْتُكَ» بناءً المتكلم.
وقوله: «وَلَمْ يَكْ شَيْئًا» جملة حالية، ومعنى نفى كونه شيئًا، أي: شيئًا
يُعْتَدُّ بِهِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٢١٤- إِذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهُ رَجُلًا
وَقَالُوا: عَجِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ
لَيْسَ بِشَيْءٍ.

آ. (١٠) قوله: «سَوِيًّا»: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «تُكَلِّمُ». وعن
ابن عباس: أَنَّ «سَوِيًّا» مِنْ صِفَةِ اللَّيَالِي بِمَعْنَى كَامِلَاتٍ، فَيَكُونُ نَصْبُهُ عَلَى
النَّعْتِ لِلظَّرْفِ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى نَصْبِ مِمَّ «تُكَلِّمُ» جَعَلُوهَا النَّاصِبَةَ.
وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ^(٥) بِالرَّفْعِ، جَعَلَهَا الْمَخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ
مَحْذُوفٍ، وَ«لَا» فَاصِلَةٌ. وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

(١) انظر إعرابه للآية ٢٢ من إبراهيم.

(٢) النشر ٣١٧/٢، التيسير ١٤٨، القرطبي ٨٤/١١، السبعة ٤٠٨، الحجة ٤٣٩.

(٣) الأصل: خلقتنا والتصويب من (ش).

(٤) لم أهتم إلى قائله، وصدّره:

وَصَاقَتِ الْأَرْضُ حَتَّى كَانَ هَارِبُهُمْ

وهو في البحر ١٧٦/٦، والكشاف ٥٠٤/٢، وشواهد ٤٩٤/٤.

(٥) البحر ١٧٦/٦.

- مريم -

آ. (١١) قوله: ﴿أَنْ سَبَّحُوا﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكون مفسرة لأَوْحَى، وَأَنْ تكون مصدرية مفعولة بالإيحاء. و«بُكَرَةٌ وَعَشِيًّا» ظرفا زمان للتسبيح. وانصرفت «بُكَرَةٌ» لأنه لم يُقَصَّدَ بها العَلَمِيَّةُ، فلو قُصِدَ بها العَلَمِيَّةُ امتنعت من الصرف. وسواء قُصِدَ بها وقت بعينه نحو: لَأَسِيرَنَّ اللَّيْلَةَ إِلَى بُكَرَةٍ، أم لم يُقَصَّدَ نحو: بُكَرَةٌ وَقْتُ نَشَاطٍ، [لأنَّ عِلْمِيَّتَهَا جَنَسِيَّةٌ كَأَسَامَةٍ] (١)، ومثلها في ذلك كله «غُدْوَةٌ».

وقرأ (٢) طلحة «سَبَّحُوهُ» بهاء الكناية. وعنه أيضاً: «سَبَّحَنَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكداً بالثقل وهو كقولهِ: «لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ» (٣) وقد تقدّم تصريفه (٤).

آ. (١٢) قوله: ﴿بِقُوَّةٍ﴾: حال من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبساً أنت، أو ملتبساً هو بقوة. و«صَبِيًّا» حال من هاء «آتِيَاهُ».

آ. (١٣) و﴿حَنَانًا﴾: يجوز أَنْ يكون مفعولاً به نَسَقاً على «الْحُكْمِ»، أي: وآتِيَاهُ تَحْنُنًا. والحنان: الرحمة واللين، وأنشد أبو / [٦٠٢ب] عبيدة (٥):

٣٢١٥- تَحْنُنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالَا

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) البحر ١٧٦/٦.

(٣) الآية ٨ من هود.

(٤) انظر الدرر ٢٩١/٦.

(٥) مجاز القرآن ٣/٢. والبيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٢، والقرطبي ٨٨/١١،

واللسان (حنن).

قال: «وأكثر استعماله مثني كقولهم: حَنَائِكَ، وقوله^(١) :

حَنَائِكَ بعضُ الشرّاهونَ مِنْ بعضِ ٣٢١٦-

وجوّز فيه أبو البقاء^(٢) أَنْ يكونَ مصدرًا، كأنّه يريد به المصدرَ الواقعَ في الدعاء نحو: سَقِيًّا ورَعِيًّا، فنصبه بإضمارِ فِعْلٍ كأخواته. ويجوز أَنْ يرتفعَ على خبر ابتداءٍ مضميرٍ نحو: «فصبرٌ جميلٌ»^(٣) و«سَلامٌ عليكم»^(٤) في أحد الوجهين. وأنشد سيويه^(٥) :

٣٢١٧- وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

وقيل لله تعالى: حَنَانٌ، كما يقال له «رَحِيمٌ» قال الزمخشري^(٦) :
«وذلك على سبيل الاستعارة».

و«مِنْ لَدُنَّا» صفةٌ له.

آ. (١٤) قوله: ﴿وَبَرًّا﴾: يجوز أن يكون نَسَقًا على خبر «كان»، أي: كان تقِيًّا بَرًّا. ويجوز أَنْ يكون منصوبًا بفعلٍ مقدر، أي: وجَعَلْنَاهُ بَرًّا. وقرأ^(٧) الحسن «بِرًّا» بكسر الباء في الموضعين^(٨). وتأويله واضح كقوله:

(١) تقدم برقم ١٣٠٥. (٢) الإملاء ١١١/٢.

(٣) الآية ١٨ من يوسف.

(٤) الآية ٤٦ من الأعراف، ٢٤ من الرعد، ٧٣ من الزمر.

(٥) الكتاب ١٦١/١، والبيت للمنذر بن درهم الكلبي وهو في المقتضب ٢٢٥/٣،

وابن يعيش ١١٨/١، والخزانة ٢٧٧/١، والهمع ١٨٩/١، والدرر ١٦٣/١.

(٦) الكشف ٥٠٤/٢.

(٧) الإنحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٧٧/٦.

(٨) الموضع الثاني في الآية ٣٢ «وبرًّا بوالدتي».

«ولكن البر من آمن»^(١) وتقدم تأويله . و «بوالديه» متعلق بـ «براً» .

و «عصياً» يجوز أن يكون وزنه فعولاً ، والأصل : عَصَوِي ففعل فيه ما يفعل في نظائره ، وفعل للمبالغة كصبور . ويجوز أن يكون وزنه فعِيلاً ، وهو للمبالغة أيضاً^(٢) .

آ . (١٦) قوله : ﴿إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ : في «إذ» أوجه ، أحدها : أنها منصوبة بـ «اذكُر» على أنها خرَجَتْ عن الظرفية ، إذ يستحيل أن تكون باقية على مضيها . والعامل فيها ما هو نص في الاستقبال . الثاني : أنه منصوب بمحذوف مضاف لمريم تقديره : واذكر خبر مريم ، أو نبأها ، إذ انتَبَذَتْ ، فـ «إذ» منصوب بذلك الخبر أو النبأ . والثالث : أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : ويَبِّن ، أي : الله تعالى ، فهو كلام آخر . وهذا كما قال سيبويه^(٣) في قوله : «انتهوا خيراً لكم»^(٤) وهو في الظرف أقوى وإن كان مفعولاً به . والرابع : أن يكون منصوباً على الحال من ذلك المضاف المقدّر ، أي : خبر مريم أو نبأ مريم . وفيه بُعد . قاله أبو البقاء^(٥) . والخامس : أنه بدل من «مريم» بدل اشتمال . قال الزمخشري^(٦) : «لأن الأحيان مشتملة على ما فيها ، وفيه : أن المقصود بذكر مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة فيه» . قال أبو البقاء^(٧) : — بعد أن حكى عن الزمخشري هذا الوجه — «وهو

(١) الآية ١٧٧ من البقرة . وانظر : الدر المصون ٢/٢٤٥ .

(٢) أي : فادغمت ياء فاعيل بلام الكلمة .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) الآية ١٧١ من النساء ، وقد قدر فعلاً محذوفاً ، تقديره : وأتوا خيراً لكم .

(٥) الإملاء ٢/١١١ .

(٦) الكشف ٢/٥٠٤ — ٥٠٥ .

(٧) الإملاء ٢/١١١ .

- مريم -

بعيد؛ لأنَّ الزمانَ إذا لم يكنْ حالاً من الجثة ولا خبراً عنها ولا صفةً لها لم يكنْ بدلاً منها». وفيه نظرٌ لأنه لا يلزمُ مِنْ عَدَمِ صحة ما ذَكَرَ عَدَمُ صحة البدلية، ألا ترى نحو: «سَلِبَ زيدٌ ثوبه» فـ «ثوبه» لا يصحُّ جعلُه خبراً عن «زيد» ولا حالاً منه ولا وصفاً له، ومع ذلك فهو بدلٌ اشتمالٍ.

السادس^(١): أن «إذ» بمعنى «أن» المصدرية كقولك: «لا أُكْرِمُكَ إذ لم تُكْرِمْنِي»، أي: لأنك لا تُكْرِمْنِي، فعلى هذا يحسن بدلُ الاشتمال، أي: واذكر مريمَ انتبأها. ذكره أبو البقاء^(٢).

والانتبأ: افتعالٌ من النَّبَذ وهو الطَّرْحُ، وقد تقدّم بيانه^(٣).

آ. (١٧) والجمهورُ على ضَمِّ الراءِ مِنْ «رُوحِنَا» وهو ما يَحْيُونَ به. وقرأ^(٤) أبو حيوة وسهلٌ بفتحها، أي: ما فيه راحةٌ للعباد كقوله: «فَرَوْحُ وَرَيْحَانُ»^(٥). وحكى النقاش أنه قد قُرِئ^(٦) «رُوحَنَا» بتشديد النون، وقال: هو اسم مَلَكٍ من الملائكة.

قوله: «بَشَرًا سَوِيًّا» حالٌ مِنْ فاعل «تَمَثَّلَ». وسَوَّغ وقوعَ الحالِ جامدةً وَصْفُهَا، فلَمَّا وَصِفَتِ النكرة وقعت حالاً.

آ. (١٩) قوله: «لَا هَبْ»: قرأ^(٧) نافع وأبو عمرو «لِيَهَبَ» بالياء

(١) الأصل «الخامس» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ١١١/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٧/٢.

(٤) البحر ١٨٠/٦، والكشاف ٥٠٥/٢.

(٥) الآية ٨٩ من الواقعة.

(٦) البحر ١٨٠/٦.

(٧) السبعة ٤٠٨، الإتحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٨٠/٦، التيسير ١٤٨، النشر ٣١٧/٢.

- مريم -

والباقون «لأَهَبَ» بالهمزة. فالأوَّلَى : الظاهرُ فيها أَنَّ الضميرَ للرَّبِّ، أي : لِيَهَبَ الرَّبُّ. وقيل : الأصلُ : لأَهَبَ بالهمز، وإنما قُلِبَتِ الهمزة ياءً تخفيفاً؛ لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ فتتَّفِقُ القراءتان وفيه بُعْدٌ. وأمَّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلِّم، والمرادُ به المَلِكُ وأُسندُه لنفسِه لأنه سبَّب فيه. ويجوز أن يكونَ الضميرُ لله تعالى ويكون على الحكاية بقولٍ محذوف. ويُقَوَّى الذي قبله أن في بعض المصاحف : أَمَرَنِي أَنْ أَهَبَ لك.

وقوله : «إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا»^(١) جوابه محذوف أو متقدم.

آ. (٢٠) قوله : ﴿بَغِيًّا﴾ : في وزنه قولان^(٢)، أحدهما - وهو قول المبرد - أن وزنه فَعُول، والأصل بَغَوِيٌّ فاجتمعت الياء والواو ففَعِلَ فيه ما هو معروف. قال أبو البقاء^(٣) : «ولذلك لم تَلَحَقْ تاءُ التانيث كما لم تَلَحَقْ في صبور وشكور». ونَقَلَ الزمخشري^(٤) عن أبي الفتح^(٥) أنها فَعِيلٌ، قال : «ولو كَانَتْ فَعُولًا لَقِيلَ : بَغَوٌ، كما يقال : فلان نَهَوٌ عن المنكر» ولم يُعَقِّبْه بنكير. ومن قال : إنها فَعِيلٌ فهل هي بمعنى فاعِلٍ أو بمعنى مَفْعُولٍ؟ فإن كَانَتْ بمعنى فاعِلٍ فينبغي أن تكون بقاء التانيث نحو : امرأةٌ قديرةٌ وبصيرة. وقد أُجِيبَ عن ذلك : بأنها بمعنى النسب كحائض وطالق، أي ذات بَغْيٍ. وقال أبو البقاء^(٦) حين جَعَلَهَا بمعنى فاعِلٍ : «ولم تَلَحَقِ التاءُ أيضاً لأنها للمبالغة» فجعل العلة

(١) عاد إلى الآية ١٨.

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ٤٠٢/٢، الممتع ٥٤٩/١، الأشباه والنظائر ٢٣١/٣.

(٣) الإملاء ١١٢/٢.

(٤) الكشف ٥٠٥/٢.

(٥) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ٤٠٢/٢.

(٦) الإملاء ١١٢/٢.

في عدم اللّحاق كونه للمبالغة. وليس بشيء. وإن قيل بأنها بمعنى مفعول
فَعَدَمَ الياء واضح.

آ. (٢١) وقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: تقدّم نظيره^(١).

قوله: «وَلِنَجْعَلَهُ» يجوز أن يكون علة، ومُعَلَّلَه محذوف تقديره: لنجعله
آية للناس فَعَلْنَا ذلك. ويجوز أن يكون نَسَقًا على علة محذوفة تقديره: لِنُبَيِّنَ
به قُدْرَتَنَا ولنَجْعَلَهُ آيةً. والضمير عائد على الغلام، واسم «كان» مضمّر فيها،
أي: وكان الغلام، أي: خَلَقَهُ وإيجاده أمرًا لا بُدَّ منه / .
[٦٠٣]

آ. (٢٢) قوله: ﴿فَانْتَبَذَتْ بِهِ﴾: الجار والمجرور في محل نصب
على الحال، أي: انتبذت وهو مصاحب لها، كقوله^(٢):

تَدُوسُ بَنَى الْجَمَاجِمِ وَالتَّرِييَا -٣٢١٨-

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَجَاءَهَا﴾: الأصل في «جاء» أن يتعدى
لواحد بنفسه، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزة كان القياس يقتضي تعدّيه لاثنين. قال
الزمخشري^(٣): «إلا أن استعماله قد تغيّر بعد النقل إلى معنى الإلجاء، ألا
ترآك لا تقول: جِئْتُ المَكَانَ وَأَجَاءَنِيهِ زَيْدٌ، كما تقول: بَلَغْتُهُ وَأَبْلَغْنِيهِ، ونظيره
«آتى» حيث لم يُستعمل إلا في الإعطاء ولم تُقُلْ: أتيت المكانَ وآتانيه فلان».
وقال أبو البقاء^(٤): الأصل «جاءها» ثم عُذِّي بالهمزة إلى مفعول ثانٍ،
واستعمل بمعنى أَلْجَأَهَا.

(١) انظر إعرابه للآية ٩.

(٢) تقدم برقم ٤٥٤.

(٣) الكشف ٥٠٦/٢.

(٤) الإملاء ١١٢/٢.

قال الشيخ^(١): «قوله وقول [غيره]^(٢): إِنَّ «أجاءها» بمعنى أَلْجَأَهَا يحتاج إلى نقلِ أئمة اللغة المستقرئين لذلك مِنْ لسانِ العرب. والإِجاءَةُ تدلُّ على المُطلق، فَتَضَلُّحُ لِمَا هُوَ بِمَعْنَى الإِجَاءِ وَلِمَا هُوَ بِمَعْنَى الاختيار، كما تقول: «أَقَمْتُ زَيْدًا» فَإِنَّهُ يَضَلُّحُ أَنَّ تَكُونَ إِقَامَتُكَ لَهُ قَسْرًا أَوْ اخْتِيَارًا. وَأَمَّا قوله^(٣): «أَلَا تَرَكَ لَا تَقُول» إِلَى آخِرِهِ فَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسُ أَجَازِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّعْ، وَمَنْ مَنَعَ^(٤) فَقَدْ سَمِعَ ذَلِكَ فِي «جاء»^(٥) فَيُجِيزُ ذَلِكَ. وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ ذَلِكَ بِـ «آتَى» فَلَيْسَ تَنْظِيرًا صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ هَمْزَتَهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَأَنَّ أَصْلَهُ «آتَى»، بَلْ «آتَى» مِمَّا بُنِيَ عَلَى أَفْعَلَ، وَلَوْ كَانَ مَنقُولًا مِنْ «آتَى» الْمُتَعَدِّي لَوَاحِدٌ لَكَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأَوَّلُ، إِذَا عَدَّيْتَهُ بِالْهَمْزَةِ تَقُولُ: «آتَى الْمَالَ زَيْدًا» وَ«آتَى عَمْرُو زَيْدًا الْمَالَ» فَيَخْتَلِفُ التَّرْكِيبُ بِالتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ «زَيْدًا» عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ«الْمَالَ» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ كَانَ يَكُونُ الْعَكْسُ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَهُ، وَأَيْضًا فَآتَى مُرَادِفٌ لِأَعْطَى^(٦)، فَهُوَ مُخَالَفٌ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ فِي الْمَعْنَى. وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ تَقُلْ: أَتَيْتَ الْمَكَانَ وَآتَيْتَهُ»^(٧) هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ بَلْ تَقُولُ: «أَتَيْتُ الْمَكَانَ» كَمَا تَقُولُ: «جِثْتَ الْمَكَانَ». وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

(١) البحر ١٨٢/٦.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من البحر.

(٣) أي: قول الزمخشري.

(٤) البحر: ومن لا يراه قياساً. (٥) فقد قالوا «أجاء».

(٦) البحر: «من حيث الدلالة في المعنى».

(٧) الأصل: «آتيته» والتصحيح من البحر والكشاف و(ش).

(٨) البيت لسهير بن الحارث. وهو في الكتاب ٤٠٢/١، والمقتضب ٣٠٧/٢.

وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢.

- مريم -

٣٢١٩- أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فقالوا: الجُنُّ قُلْتُ عُمُوا ظَلَامَا

وَمَنْ رَأَى التَّعْدِيَةَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسًا، قَالَ: «آتَانِيهِ»^(١). وهذه الأبحاث التي ذكرها الشيخ معه ظاهره الأجوبة، فلا نطوّل بذكرها.

وقرأ الجمهور «فَأَجَاءَهَا»، أي: أَلْجَأَهَا وساقها، ومنه قوله^(٢):

٣٢٢٠- وَجَارٍ سَارٍ مُعْتَمِدًا إِلَيْكُمْ أَجَاءَتْهُ الْمَخَافَةُ وَالرَّجَاءُ

وقرأ^(٣) حماد بن سلمة «فَاجَأَهَا» بِالْفِ بعد الفاء وهمزة بعد الجيم، من المفاجأة، بزنة قابَلَهَا. ويقرأ^(٤) بالفين صريحتين كأنهم خَفَّفُوا الهمزة بعد الجيم، وكذلك رُوِيَ بَيْنَ بَيْنَ.

والجمهور على فتح الميم من «المَخَاض» وهو وَجَعُ الْوِلَادَةِ. ورُوي^(٥) عن ابن كثير بكسر الميم، فقليل: هما بمعنى. وقيل: المفتوح اسم مصدر كالعطاء والسَّلام، والمكسور مصدر كالقتال واللِّقاء، والفعال قد جاء مِنْ واحد كالعقاب والطرَّاق^(٦). قاله أبو البقاء^(٧). والميم أصلية لأنه مِنْ تَمَخَّضَتِ الْحَامِلُ تَمَخَّضُ.

و«إِلَى جِذْعٍ» يتعلق في قراءة العامة بـ«أَجَاءَهَا»، أي: ساقها إليه.

(١) الأصل: «آتِيَتِهِ» والتصحيح من «البحر».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٧٧، والقرطبي ٩٢/١١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٤/٣، واللسان (جأ).

(٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٩/٢، والقرطبي ٩٢/١١، والبحر ١٨٢/٦، والشواذ ٨٤.

(٤) نسبها ابن خالويه في «الشواذ» إلى حماد بن سليمان عن عاصم.

(٥) القرطبي ٩٢/١١، البحر ١٨٢/٦.

(٦) الطراق: الضراب.

(٧) الإملاء ١١٢/٢.

- مريم -

وفي قراءة حَمَادٍ بِمَحذُوفٍ لَأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، أَي : فَاجَأَهَا مُسْتَنَدَةً إِلَى جَذْعِ النَّخْلَةِ .

قوله : «نَسِيًا» الْجَمْهُورُ عَلَى كَسْرِ النُّونِ وَكُفِّ السِّينِ وَيَصْرِيحُ الْبَاءُ بَعْدَهَا . وَقَرَأَ^(١) حَمْزَةً وَحَفْصَ وَجَمَاعَةَ بَفَتْحِ النُّونِ ، فَالْمَكْسُورُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالذَّبْحِ وَالطَّحْنِ ، وَمَعْنَاهُ الشَّيْءُ الْحَقِيرُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْسَى كَالْوَتِدِ وَالْحَبْلِ وَخِرْقَةِ الطُّمَثِ وَنَحْوِهَا .

قال ابن الأنباري : «مَنْ كَسَرَ فَهُوَ اسْمٌ لِمَا يُنْسَى كَالنَّقْصِ اسْمٌ لِمَا يُنْقَصُ ، وَالْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ يَسُدُّ مَسَدَ الْوَصْفِ» . وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٢) : «هُمَا لُغَتَانِ كَالْوَتَرِ وَالْوَتْرِ ، الْكُسْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ» .

وقرأ^(٣) مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ «نِسَاءً» بِكُسْرِ النُّونِ ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلُ الْبَاءِ . وَرُوي عَنْهُ أَيْضاً وَعَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ^(٤) السَّهْمِيُّ فَتَحَ مَعَ الْهَمْزِ . قَالُوا : وَهُوَ مِنْ نَسَأْتُ اللَّبَنَ إِذَا صَبَبْتُ فِيهِ مَاءً فَاسْتَهْلَكَ فِيهِ ، فَالْمَكْسُورُ أَيْضاً كَذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُسْتَهْلَكُ ، وَالْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّسِيَانِ

وَنَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ «نَسَا» بِفَتْحِ النُّونِ وَالسِّينِ وَالْقَصْرِ كَعَصَا ، كَأَنَّهُ جَعَلَ فَعَلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ .

و«مَنْسِيًا» نَعَتْ عَلَى الْمُبَالَغَةِ ، وَأَصْلُهُ مَنْسَوِي فَأُدْغِمَ . وَقَرَأَ^(٥) أَبُو جَعْفَرٍ

(١) السبعة ٤٠٨ ، النشر ٣١٨/٢ ، التيسير ١٤٨ ، البحر ١٨٣/٦ ، الحجة ٤٤١ .

(٢) معاني القرآن ١٦٤/٢ .

(٣) القرطبي ٩٣/١١ ، البحر ١٨٣/٦ ، المحتسب ٤٠/٢ .

(٤) بكر بن حبيب السهمي ، أخذ عن أبي إسحاق كان عالماً بالعربية في طبقة أبي عمرو بن العلاء وهو أكبر من الخليل . ولم تذكر وفاته . انظر : إنباء الرواة ٢٤٤/١ ، البغية ٤٦٢/١ .

(٥) البحر ١٨٣/٦ ، الكشف ٥٠٦/٢ .

- مريم -

والأعمش «مُسِيًّا» بكسر الميم للإتباع لكسرة السين، ولم يَعْتَدُوا بالساكين لأنه حاجزٌ غير حصين كقولهم: «مُتَيْن»^(١) و«مُنْخِر»^(٢).

آ. (٢٤) قوله: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾: قرأ^(٣) الأخوان ونافع وحفص بكسر ميم «مِنْ»، وجَرَّ «تَحْتَهَا» على الجار والمجرور. والباقون بفتحها ونصب «تَحْتَهَا». فالقراءة الأولى تقتضي أن يكونَ الفاعلُ في «نَادَى» مضمرًا وفيه تأويلان، أحدهما: هو جبريل ومعنى كونه «مِنْ تَحْتَهَا» أنه في مكانٍ أسفل منها. ويدل على ذلك قراءة ابن عباس^(٤) «فناداها مَلَكٌ مِنْ تَحْتَهَا» فَصَّرَحَ به. و«مِنْ تَحْتَهَا» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالنداء، أي: جاء النداء مِنْ هذه الجهة. والثاني: أنه حالٌ من الفاعل، أي: فناداها^(٥) وهو تَحْتَهَا / .

[٦٠٣ب]

وثاني التأويلين: أنَّ الضمير لعيسى، أي: فناداها المولودُ مِنْ تحت ذَيْلِهَا. والجارُ فيه الوجهان: مِنْ كونه متعلقًا بالنداء، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ. والثاني أوضح.

والقراءة الثانية^(٦): تكون فيها «مَنْ» موصولةً، والظرفُ صلتهَا، والمرادُ بالموصولِ: إِمَّا جبريلُ، وإِمَّا عيسى.

قوله: «أَلَّا تَحْزَنِي» يجوزُ في «أَنَّ» أَنْ تكونَ مفسرةً لتقدُّمِها ما هو بمعنى

(١) المتن: ذو الرائحة الكريهة والأصل فيه مُتَيْن. وانظر: اللسان (تن).

(٢) المُنْخِر: ثقب الأنف.

(٣) السبعة ٤٠٨، النشر ٣١٨/٢، البحر ١٨٣/٦، التيسير ١٤٨، الحجة ٤٤١.

(٤) البحر ١٨٣/٦. والأصل «ابن عيسى» وهو سهو.

(٥) سقطت ألف «فناداها» من الأصل سهوًا.

(٦) «مَنْ تَحْتَهَا».

- مريم -

القول، و«لا» على هذا ناهية، وحَذَفُ النونِ للجزم؛ وأن تكونَ الناصبةُ و«لا» حينئذٍ نافيةً، وحَذَفُ النونِ للنصبِ. ومَحَلُّ «أن»: إمَّا نصب أو جرُّ لأنها على حَذَفِ حرفِ الجرِّ، أي: فناداها بكذا. والضمير في «تحتها»: إمَّا لمريمَ عليها السلام، وإمَّا للنخلة، والأولُّ أَوْلَى لتوافقِ الضميرين.

قوله: «سَرِيًّا» يجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ، و«تحتك» مفعولٌ ثانٍ لأنها بمعنى صَيَّر. ويجوز أن تكونَ بمعنى خَلَق، فتكون «تحتك» لغواً^(١).

والسَّرِيُّ فيه قولان، أحدهما: أنه الرجلُ المرتفعُ القَدْر، مِنْ سَرَوْ يَسْرُو كَشَرَفَ يَشْرَفُ، فهو سَرِيٌّ. وأصله^(٢) سَرِيئُو، فبأَعْلَ إعلالٍ سَيِّد^(٣)، فلامُه واوٌ. والمرادُ به في الآية عيسى بن مريم عليه السلام، ويُجمع «سَرِيٌّ» على «سَراة» بفتح السين، وسُرَّاء كظُرَّاء، وهما جمعان شاذَّان^(٤)، بل قياسُ جَمْعِه «أَسْرِياء»، كغنيٍّ وأغنياء. وقيل: السَّرِيُّ: مِنْ سَرَوْتُ الثوبَ، أي: نَزَعْتُهُ، وسَرَوْتُ الجُلَّ عن الفَرَسِ، أي: نَزَعْتُهُ. كأنَّ السَّرِيَّ سَرَى ثوبَه، بخلاف المُدَثِّرِ والمُتَمَرِّمِلِ. قاله الراغب^(٥).

والثاني: أنه النهرُ الصغيرُ، ويناسبُه «فكُلِّي واشربي» واشتقاقه مِنْ سَرَى يَسْرِي، لأنَّ الماءَ يَسْرِي فيه، فلامُه على هذا ياء، وأنشدوا للبيد^(٦):

(١) أي: لا يكون هذا الظرف عمدة.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال للمحقق ١٤٠.

(٣) اجتمعت الياء والواو والنون وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٤) انظر: شرح الشافية ١٣١/٢، ١٣٧.

(٥) المفردات ٢٣١.

(٦) ديوانه ٣٠٧، والقرطبي ٩٤/١١. والعرض: الناحية. المسجورة: العين المملوءة.

- مريم -

٣٢٢١- فتوسّطاً غُرَضَ السَّرِيِّ فَصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِزاً قَلَامُهَا

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ﴾: يجوز أن تكون الباء في «بِجِذْعٍ» زائدة كهي في قوله تعالى: «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(١) [وقوله: ^(٢)]

٣٢٢٢- لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

وأنشد الطبري^(٣):

٣٢٢٣- بَوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ السَّدْرَ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشُّبْهَانِ

أي: هُزِّي جِذْعَ النخلة. ويجوز أن يكون المفعول محذوفاً، والجارُ حالٌ من ذلك المحذوفِ تقديره: وَهُزِّي إِلَيْكِ رُطْباً كائناً بِجِذْعِ النخلة. ويجوز أن يكون هذا محمولاً على المعنى؛ إذ التقدير: هُزِّي الثمرة بسبب هَزِّ الجِذْعِ، أي: انفضي الجِذْع. وإليه نحا الزمخشري^(٤) فإنه قال: «أَوْ أَفْعَلِي الْهَزُّ كَقَوْلِهِ^(٥)»:

٣٢٢٤- يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصْلِي

قال الشيخ^(٦): «وفي هذه الآية وفي قوله تعالى: «وَاضْمُمْ إِلَيْكَ

والقلام: ضرب من النبت. ورواية الديوان «وَصَدَّعَا» بالواو. والضمير في «توسّطاً» للحمار والأتان.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) البيت ليعلى الأحوال الشكرى أولرجل من عبد القيس وهو في تفسير الطبري ٧٢/١٦، واللسان (شبه). والشبهان: ضرب من الرياحين.

(٤) الكشف ٥٠٧/٢.

(٥) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٦) البحر ١٨٤/٦.

- مريم -

جَنَاحَكَ»^(١) ما يَرُدُّ على القاعدة المقررة في علم النحو: من أنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن، وفي لفظتي فَقَدْ وَعَدِم، لا يُقال: ضَرَبْتُكَ وَلَا ضَرَبْتُنِي، أي: ضَرَبْتُ أَنْتَ نَفْسَكَ وَضَرَبْتُ أَنَا نَفْسِي، وإنما يُوتَى في هذا بالنفس، وحكمُ المجرور بالحرف حكمُ المنصوب فلا يقال: هَزَزْتُ إِلَيْكَ، ولا زِيدَ هَزًّا إِلَيْهِ، ولذلك جَعَلَ النحويون «عن» و«على» اسمين في قول امرئ القيس^(٢):

٣٢٢٥- دَعُ عَنْكَ نَهْأً صِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ
وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثُ الرَوَاحِلِ

وقول الآخر^(٣):

٣٢٢٦- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكُفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقد ثبت بذلك كونهما اسمين لدخول حرف الجر عليهما في قوله^(٤):

٣٢٢٧- غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا
تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلِ

وقول الآخر^(٥):

(١) الآية ٣٢ من القصص.

(٢) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٣) تقدم برقم ٨٠.

(٤) تقدم برقم ٧٩.

(٥) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٤١/٨، والعيني ٢٩٧/٣، واللسان (حبا)، ورصف المباني ٣٦٧، والمقرب ١/١٩٥، والحيا: موضع. وقيل: مقابلة.

٣٢٢٨- فَقُلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الْحُبِّيَا نَظْرَةً قَبْلُ

وَأَمَّا «إِلَى»^(١) فحرفٌ بلا خلافٍ، فلا يمكنُ فيها أَنْ تكونَ اسماً
كـ «عَنْ» و «عَلَى». ثم أجاب: بأنَّ «إِلَيْكَ» في الآيتين لا تتعلّقُ بالفعلِ قبله،
إنما تتعلّقُ بمحذوفٍ على جهةِ البيانِ تقديرُهُ: أَعْنِي إِلَيْكَ». قال: «كما تأوّلوا
ذلك في قوله: «إني لكما من الناصحين»^(٢) في أحد الأوجه».

قلت: وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أن الفعلَ الممنوعَ إلى
الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعلُ واقعاً بذلك الضمير، والضميرُ
مَحَلٌّ له نحو: «دَعُ عَنْكَ» وَهَوْنُ عَلَيْكَ» وَأَمَّا الْهَزُّ وَالضَّمُّ فليسا واقعين
بالكاف فلا محذور. والثاني: أن الكلامَ على حذفِ مضافٍ تقديره^(٣): هُزِّي
إِلَى جِهَتِكَ ونحوك، واضمُّمُ إِلَى جِهَتِكَ ونحوك.

قوله: «تَسَاقُطُ» قرأ حمزة^(٤) «تَسَاقَطُ» بفتح التاء وتخفيف السين وفتح
القاف. والباقون - غير حفص - كذلك إلا أنهم شَدُّدُوا السين، وحفص
بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف.

فأصلُ قراءةٍ غير حفص «تَسَاقَطُ» بتاءين، مضارعٌ «تَسَاقَطُ» فحذف
حمزةٌ إحدى التاءين تخفيفاً نحو: «تَنَزَّلُ»^(٥) و «تَذَكَّرُونَ»^(٦)، والباقون أدغموا
التاءَ فِي السَّيْنِ. وقراءةُ حفص مضارعٌ «سَاقَطُ».

(١) في مطبوعة البحر: «على» وهو خطأ مطبعي.

(٢) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر أوجه الإعراب في الدر المصون ٢٧٩/٥.

(٣) الأصل تقدير. وهو سهو.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٠٩، التيسير ١٤٩، القرطبي ٩٤/١١، النشر ٣١٨/٢،

البحر ١٨٤/٦، الحجة ٤٤٢، المحتسب ٤٠/٢.

(٥) الآية ٤ من القدر. (٦) الآية ١٥٢ من الأنعام.

- مريم -

وقرأ الأعمش والبراء بن عازب^(١) «يَسَاقُطُ» كالجماعة إلا أنه بالياء مِنْ تحت، أدغم التاء في السين، إذ الأصل: يتساقط فهو مضارع «اساقط» وأصله يَتَسَاقُط، فأدغم واجتلبت همزة الوصل كـ «ادَاراً» في تَدَارَراً.

[١٦٠٤]

ونقل عن أبي حنيفة ثلاث قراءات: / وافقه مسروق في الأولى، وهي «تَسْقُطُ» بضم التاء وسكون السين وكسر القاف مِنْ أَسْقَط. والثانية كذلك إلا أنه بالياء مِنْ تحت. الثالثة كذلك إلا أنه رفع «رُطْباً جَيِّئاً» بالفاعلية.

وقرىء^(٢) «تَتَسَاقُطُ» بتاءين مِنْ فوق، وهو أصل قراءة الجماعة. وتَسْقُط ويسْقُط^(٣) بفتح التاء والياء وسكون السين وضم القاف. فَرَفُعُ الرُّطْبِ بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة. وَمَنْ قرأ بالتاء مِنْ فوق فالفعلُ مسندٌ: إمَّا للنخلة، وإمَّا للثمرة المفهومة من السِّياق، وإمَّا للجذع. وجاز تأنيثُ فِعْلِهِ لإضافته إلى مؤنث، فهو كقوله^(٤):

٣٢٢٩- كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّم

وكقراءة «تَلْتَقِطُهُ بعض السيارة»^(٥). وَمَنْ قرأ بالياء مِنْ تحت فالضمير للجذع وقيل: للثمر المدلول عليه بالسِّياق.

وَأَمَّا نَصَبُ «رُطْباً» فلا يَخْرُجُ عن كونه تمييزاً أو حالاً موطئة إن كان الفعل قبله لازماً، أو مفعولاً به إن كان الفعل متعدياً، والذكي يَرُدُّ كُلَّ شيء

(١) البراء بن عازب الخرزجي أبو عمارة، صحابي فاتح، روى له البخاري ومسلم توفي

سنة ٧١هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٤/ ٨٠، الإصابة ١/ ١٤٢.

(٢) وهي قراءة أبي السَّمال كما في الشواذ ٨٤.

(٣) روايتان عن أبي حنيفة كما في الشواذ ٨٤.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

(٥) وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٦/ ٤٤٧، والآية ١٠ من يوسف.

إلى ما يليق به من القراءات. وجَوَزَ المبردُ في نصبه وجهاً غريباً: وهو أن يكونَ مفعولاً به بـ «هُزِّي» وعلى هذا فتكون المسألة من باب التنازع في بعض القراءات: وهي أن يكونَ الفعلُ فيها متعدّياً، وتكون المسألة من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

وقرأ^(١) طلحة بن سليمان «جَنِيًّا» بكسر الجيم إتباعاً لكسرة النون.

والرُّطْبُ: اسمُ جنسٍ للرُّطْبَةِ بخلاف «تُخَم» فإنه لتُخْمَة، والفرق: أنهم لَزِمُوا تذكيره فقالوا: هو الرُّطْبُ، وتأنيت ذاك فقالوا: هي التُّخَم، فذكروا «الرتب» باعتبار الجنس، وأنشأوا «التُّخَم» باعتبار الجمعية، وهو فرقٌ لطيفٌ. ويُجْمَعُ على «أَرطاب» شذوذاً كَرُبْع^(٢) وأَرْباع. والرُّطْبُ: ما قُطِعَ قبل يُنْسِه وجفافه، وخُصَّ الرُّطْبُ بالرُّطْبِ من الثَّمَرِ. وأَرطَبَ النخلُ نحو: أَتَمَرَ وأَجْنَى.

والجَنِيُّ: ما طابَ وصُلِحَ للاجْتِناء. وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعول وقيل: بمعنى فاعِلٍ، أي: طَرِيًّا، والجَنَى والجَنِيُّ أيضاً: المُجْتَنَى من العَسَلِ، وأَجْنَى الشَّجَرِ: أَذْرَكَ ثَمَرَهُ، وأَجْنَبَ الأرضُ كَثُرَ جَنَاهَا. واستُعِيرَ من ذلك «جَنَى فلانٌ جنايةً» كما استُعِيرَ «اجْتَرَمَ جريمةً».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَقَرِّي عَيْنًا﴾: «عَيْنًا» نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: لَتَقَرَّرْ عَيْنُكَ. والعامَّة على فتح القاف مِنْ «قَرِّي» أمراً مِنْ قَرَّتْ عَيْنُهُ تَقَرَّرَ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع.

وقُرِّيء^(٣) بكسر القاف، وهي لغة نجدٍ يقولون: قَرَّتْ عَيْنُهُ تَقَرَّرَ بفتح

(١) المحتسب ٤١/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٢) الرُّبْع: الفصيل ينتج في الربيع.

(٣) البحر ١٨٥/٦، القرطبي ٩٦/١١.

- مريم -

العين في الماضي وكسرها في المضارع، والمشهور أن مكسور العين في الماضي للعين، والمفتوحها في المكان. يقال: قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ به، وقد يُقال: قَرَرْتُ بالمكان بالكسر. وسيأتي ذلك في قوله تعالى «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ»^(١).

وفي وَصَفِ العين بذلك تأويلان، أحدهما: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ «الْقَر» وهو البرْدُ: وذلك أَنَّ الْعَيْنَ إِذَا فَرِحَ صَاحِبُهَا كَانَ دَمْعُهَا قَارًّا أَي بَارِدًا، وَإِذَا حَزِنَ كَانَ حَرًّا^(٢) ولذلك قالوا في الدعاء عليه: «أَسْخَنَ اللَّهُ عَيْنَهُ»، وفي الدعاء له: «أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَهُ». وما أَحْلَى قول أبي تمام^(٣):

٣٢٣٠- فَأَمَّا عَيُونُ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخَنْتُ وَأَمَّا عَيُونُ الشَّامِتِينَ فَقَرَّتْ

والثاني: أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِسْتِقْرَارِ، وَالْمَعْنَى: أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يُسْكِنُ عَيْنَهُ فَلَا تَطْمَحُ إِلَى غَيْرِهِ.

قوله: «فَإِمَّا تَرَيْنَ» دخلت «إِنْ» الشرطية على «مَا» الزائدة للتوكيد، فَأُدْغِمَتْ فِيهَا، وَكُتِبَتْ مُتَّصِلَةً. وَ«تَرَيْنَ» تَقْدَمُ تَصْرِيفُهُ^(٤). وَالْعَامَّةُ عَلَى صَرِيحِ الْبَاءِ الْمَكْسُورَةِ وَقَرَأَ^(٥) أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ «تَرَيْنَ» بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَدَلِ

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب.

(٢) ش: «حاراً» وهي أنسب للسياق. (٣) ديوانه ٣٠٠/١.

(٤) لم يسبق أن تقدم تصريفه، لأنه لم يرد في آية سابقة. قلت في «معجم مفردات الإبدال والإعلال» ٣٨٤: «فعل مضارع معتل اللام مؤكد بالنون الثقيلة مسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وزنه تَفَيَّنْ أصله قبل التوكيد: تَرَأَيْنَ استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، حذفت اللام فصار تَرَأَيْنَ نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار تَرَيْنَ ثم دخل الجازم، فحذفت نون الرفع، فصار تَرِي، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان فحركات الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فصار تَرَيْنَ». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٢٦، والحلييات ٨٧، وشرح التصريح ٥٧/١.

(٥) في رواية ابن الرومي. انظر في قراءاتها: الشواذ ٨٤، والبحر ٦/١٨٥، والمحتسب ٤٢/٢.

- مريم -

الياء، وكذلك رُوي عنه «لَتَرَوُنَّ»^(١) بإبدال الواو همزةً. قال الزمخشري^(٢):
«هذا مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: لَبَّأْتُ بِالْحَجِّ وَحَلَّاتُ السَّوِيْقَ» - يعني بالهمز - وذلك
لتأخٍ بين الهمز وحروف اللين». وتجراً ابن خالَوَيْه^(٣) على أبي عمرو فقال:
«هو لحنٌ عند أكثر النحويين».

وقرأ أبو جعفر قاريء المدينة وشيبة وطلحة «تَرَيْنَ» بياءٍ ساكنة ونونٍ
خفيفة. قال ابن جني^(٤): «وهي شاذَّة». قلت: لأنه كان ينبغي أَنْ يُؤثَّرَ
الجازمُ، وتُحذف نونُ الرفع. كقول الأَفْوه^(٥):

٣٢٣١- إِمَّا تَرِي رَأْسِي أَرْزَى بِهِ مَسْ زَمَانٍ ذِي انْتِكَاثٍ مَوْسٍ

ولم يؤثَّر هنا شذوذاً. وهذا نظيرُ قولِ الآخر^(٦):

٣٢٣٢- لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفَوْنَ بِالْجَارِ

فلم يُعْمَلْ «لم»، وأبقى نونُ الرفع.

و«من البشر» حالٌ من «أحداً» لأنه لو تأخَّر لكان وصفاً. وقال
أبو البقاء^(٧): «أو مفعول» يعني أنه متعلِّق بنفسِ الفعل قبله.

قوله: «فَقُولِي» بين هذا الجوابِ وشرطه جملةٌ محذوفةٌ، تقديره: فإِذَا

(١) من الآية ٦ من التكاثر «لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ». وانظر: البحر ٥٠٨/٨، المحتسب
(٣٧١/٢.

(٢) الكشف ٥٠٧/٢.

(٣) المحتسب ٤٢/٢.

(٤) الشواذ له ٨٤.

(٥) البحر ١٨٥/٦. والماس: الطيش، والمؤوس: الإفساد والبيت مكسور.

(٦) لم أهتم إلى قائله. وهو في المحتسب ٤٢/٢، وابن يعيش ٨/٧، واللسان
(صلف)، والهمع ٥٦/٢، والدرر ٧٢/٢. ويوم الصليفاء من أيام العرب.

(٧) الإملاء ١١٣/٢.

تَرَيْنَ من البشر أحداً فسألك الكلامَ فقُولي . وبهذا المقدّر نَخْلُصُ من إشكالٍ : وهو أن قولها «فلن أكلّم اليوم إنسيّاً» / كلامٌ، فيكون ذلك تناقضاً؛ لأنها قد كَلَمَتْ إنسيّاً بهذا الكلام . وجوابه ما تقدّم . وقيل : المراد بقوله «فقُولي» إلى آخره، أنه بالإشارة . وليس بشيء . بل المعنى : فلن أكلّم اليوم إنسيّاً بعد هذا الكلام .

وقرأ^(١) زيد بن علي «صياماً» بدل «صوم»، وهما مصدران .

آ . (٢٧) قوله : «فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ» : «به» في محلّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلٍ «أَتَتْ»، أي : أَتَتْ مصاحبةً له نحو : جاء بشيائه، أي : ملتبساً بها . ويجوز أن تكون الباء متعلّقةً بالإتيان . وأما تَحْمِلُهُ فيجوز أن يكون حالاً ثانية مِنْ فاعلٍ «أَتَتْ» . ويجوز أن يكون حالاً من الهاء في «به» . وظاهرُ كلام أبي^(٢) البقاء أنها حالٌ من ضمير مريم وعيسى معاً وفيه نظرٌ .

قوله : «شيئاً» مفعولٌ به، أي : فَعَلَتْ . أو مصدرٌ، أي : نوعاً من المجيء فَرِيّاً . والفَرِيُّ : العظيم من الأمر، يقال في الخير والشرِّ . وقيل : الفَرِيُّ : العجيب . وقيل الْمُفْتَعَلُ^(٣) . ومن الأول، الحديث في وصفِ عمر رضي الله عنه^(٤) : فلم أرَ عبقرياً يَقْرِي فَرِيّه . والفَرِيُّ : قَطْعُ الْجِلْدِ لِلْخَرَزِ والإصلاح . والإفراء : إفساده . وفي المثل^(٥) : جاء يَقْرِي الفَرِيّ، أي : يعمل

(١) البحر ١٨٥/٦ . (٢) الإملاء ١١٣/٢ .

(٣) قال الماوردي في تفسيره ٥٢٤ : «المتنصّع مأخوذ من القرية وهو الكذب، قاله اليزيدي» .

(٤) انظر : النهاية ٤٤٢/٣ . ويُروى «فَرِيّه» وحكي عن الخليل أنه أنكر الثقيل وغلط قائله . والحديث رواه البخاري . ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . (الفتح ٤١/٧)، وابن حنبل ٣٩/٢ .

(٥) مجمع الأمثال ١٧٧/١ .

العمل العظيم . وقال^(١) :

٣٢٣٣ - فَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي

وقرأ أبو حيوه فيما نقل عنه ابن خالويه^(٢) «فَرِيثًا» بالهمز . وفيما نقل ابن عطية «فَرِيًا» بسكون الراء .

آ . (٢٨) وقرأ^(٣) عُمَرُ بْنُ لَجَأٍ «مَا كَانَ أَبَاكَ أَمْرُؤُ سَوْءٍ» جَعَلَ النُّكْرَةَ
الاسمَ ، والمعرفة الخبرَ ، كقوله^(٤) :

٣٢٣٤ - يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

[وكقوله :^(٥)]

٣٢٣٥ - وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وهنا أحسنُ لوجود الإضافة في الاسم .

آ . (٢٩) قوله : ﴿فَأَشَارَتْ﴾ : الإشارةُ معروفةٌ تكونُ باليد والعين
وغير ذلك وألفها عن ياءٍ . وأنشدوا لكثير^(٦) :

(١) تقدم برقم ٢٦١ .

(٢) الشواذ ٨٤ .

(٣) البحر ١٨٦/٦ ، القرطبي ١٠١/١١ .

وعمر بن لجأ التيمي من بني تميم بن عبد مناة . شاعر من شعراء العصر الأموي
اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات . توفي سنة ١٠٥ . انظر :
الخرزانه ٣٦٠/١ ، تاج العروس (لجأ) ١١٥/١ ، والأعلام ٥٩/٥ . ووقع في الأصل
« عمرو » بإقحام الواو .

(٤) تقدم برقم ١٨٢٩ .

(٥) تقدم برقم ٢٥٧٠ .

(٦) البيت في البحر ١٧٠/٦ ، والهمع ٨٩/٢ . ومخامر : أي مخالط . وما يقوله السمين =

- مريم -

٣٢٣٠- فقلتُ وفي الأحشاء داءً مُخامرٌ ألا حَبذا يا عَزَّ ذاكِ الشَّائِرُ

قوله: «مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا» فِي «كَانَ» هَذِهِ أَقْوَالٌ. أَحَدُهَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَهِيَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ، أَي: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ فِي الْمَهْدِ. وَ«صَبِيًّا» عَلَى هَذَا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْوَاقِعِ صَلَةً. وَقَدْ رَدَّ أَبُو بَكْرٍ^(١) هَذَا الْقَوْلَ - أَعْنِي كَوْنَهَا زَائِدَةٌ - بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَمَا نَصَبْتَ الْخَبَرَ، وَهَذِهِ قَدْ نَصَبْتُ «صَبِيًّا». وَهَذَا الرَّدُّ مُرَدُّدٌ بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ نَصْبِهِ عَلَى الْحَالِ لَا الْخَبَرِ.

الثاني: أَنَّهَا تَامَةٌ بِمَعْنَى حَدَثَ وَوُجِدَ. وَالتَّقْدِيرُ: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ وَجِدَ صَبِيًّا، وَ«صَبِيًّا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «كَانَ».

الثالث: أَنَّهَا بِمَعْنَى صَارَ، أَي: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ صَارَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، وَ«صَبِيًّا» عَلَى هَذَا خَبَرُهَا، فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٢٣٧- قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يُبَوِّضُهَا

الرابع: أَنَّهَا النَّاqِصَةُ عَلَى بَابِهَا مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلانْقِطَاعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا»^(٣)، وَلِلذَلِكَ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِأَنَّهَا تَرَادُفُ «لَمْ تَزَلْ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «كَانَ» لِإِيْقَاعِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي زَمَانٍ مَاضٍ مَبْهَمٍ صَالِحٍ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ.

نَقَلَهُ عَنِ الْبَحْرِ وَهُوَ خِلَافُ مَا تَنَصَّ عَلَيْهِ كَتَبُ اللُّغَةِ مِنْ أَنَّ أَلْفَهَا عَنْ وَاءٍ، وَالسَّمِينُ نَفْسُهُ عَقْدُ مَادَّةِ «شُور» فِي «عَمْدَةُ الْحِفَاطِ» ٢٨١، وَلَمْ يَذْكُرْ مَادَّةَ شِيرٍ. وَقَالَ فِي اللِّسَانِ: أَشَارَ إِلَيْهِ وَشَوَّرَ: أَوْمَأَ. أَمَّا الْبَيْتُ فَلَعَلَّهُ تَصْحِيفُ أَوْشَاذٍ. وَرَوَايَتُهُ الثَّانِيَةُ «التَّسَاتَرُ». وَلَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ فِي قِصَائِدِ الدِّيَوَانِ.

(١) وَهُوَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ كَمَا فِي الْبَحْرِ ١٨٧/٦.

(٢) تَقْدِمُ بِرَقْمِ ٣٦٤.

(٣) الْآيَةُ ٩٦ مِنَ النِّسَاءِ.

(٤) الْكَشَافُ ٥٠٨/٢.

وهو هنا لقريبه خاصة، والدال عليه معنى (١) الكلام، وأنه مسوق للتعجب.
وجه آخر: وهو أن يكون «نُكَلِّمُ» حكاية حال ماضية، أي: كيف عهد قبل
عيسى أن يُكَلِّمَ الناس صبيًا في المهد حتى نُكَلِّمَهُ نحن؟

وأما «مَنْ» فالظاهر أنها موصولة بمعنى الذي. وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا نَكْرَةً
موصوفة، أي: كيف نُكَلِّمُ شخصاً أو مولوداً. وَجَوَزَ الْفَرَاءُ (٢) وَالزَّجَاجُ (٣) فيها
أن تكون شرطية. و«كان» بمعنى «يكن»، وجواب (٤) الشرط: إما متقدِّم
وهو: «كيف نُكَلِّمُ»، أو محذوف لدلالة هذا عليه، أي: مَنْ يَكُنْ في المهدِ
صبياً فكيف نُكَلِّمُهُ؟ فهي على هذا مرفوعة المحلُّ بالابتداء، وعلى ما قبله
منصوبته بـ «نُكَلِّمُ». وإذا قيل بأن «كان» زائدة. هل تتحمل ضميراً أم لا؟ فيه
خلاف، وَمَنْ جَوَزَ اسْتَدَلَّ بقوله (٥):

٣٢٣٨- فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

فرفع بها الواو. وَمَنْ منع تأوَّل البيت بأنها غير زائدة، وأن خبرها هو
«لنا» قُدِّمَ عليها، وفُصِّلَ بالجملة بين الصفة والموصوف.

وأبو عمرو (٦) يُدْغِمُ الدال في الصاد. والأكثر على أنه إخفاء.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَيْنَمَا كُنْتُ﴾: هذه شرطية. وجوابها: إما
محذوف مَذْلُومٌ عليه بما تقدَّم، أي: أينما كُنْتُ جَعَلَنِي مباركاً، وإما متقدِّمٌ

(١) الكشف: مبنى.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن له ٣/٣٢٨.

(٤) الأصل وجوابها وهو سهو.

(٥) تقدم برقم ٧٥٦.

(٦) انظر: الإقناع لابن الباذش ٢١٢/١.

عند مَنْ يرى ذلك. ولا جائز أن تكون استفهامية؛ لأنه يلزم أن يعمل فيها ما قبلها، وأسماء الاستفهام لها صدر الكلام، فيتعين أن تكون شرطية لأنها منحصرة في هذين المعنيين.

قوله: «ما دُمْتُ» «ما» مصدرية ظرفية وتقدم [ما] على «دام» شرط في إعمالها. والتقدير: مدة دوامي حياً. ونقل ابن عطية^(١) عن عاصم وجماعة أنهم قرؤوا «دُمْتُ» بضم الدال، وعن ابن كثير وأبي عمرو وأهل المدينة «دِمْتُ» بكسرها، وهذا لم نره لغيره وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا، فيجوز أن يكون أطلع عليه في مصحف غريب. ولا شك أن في «دام» لغتين، يقال: دُمْتُ تَدُومُ، وهي اللغة العالية، وِدِمْتُ تَدَام كَخِفْتُ تَخَاف، وهذا كما تقدم لك^(٢) / في مات يموت وماتَ يَمَات.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وَبَرًّا﴾: العائمة بفتح الباء، وفيه تأويلان، أحدهما: أنه منصوب نسقاً على «مباركاً»، أي: وجعلني برّاً. والثاني: أنه منصوب بإضمار فعل. واختير هذا على الأول لأن فيه فضلاً كثيراً بجملة الوصية ومتعلقها.

وَقُرِءَ^(٣) «برّاً» بكسر الباء: إمّا على حذف مضاف، وإمّا على المبالغة في جعله نفس المصدر. وقد تقدم في البقرة^(٤) أنه يجوز أن يكون وصفاً على

(١) انظر: البحر ١٨٧/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٨/٣.

(٣) وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الإتحاف ٢٣٤/٢، والمحتسب ٤٢/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٤٥/٢.

فَعَلَ. وحكى الزهراوي وأبو البقاء^(١) أنه قُرئ بكسر الباء والراء. وتوجيهه: أنه نَسَقَ على «الصلاة»، أي: وأوصاني بالصلاة وبالزكاة وبالبر. و«بوالدي» متعلق بالبر أو البر^(٢).

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَالسَّلَامُ﴾: الألف واللام فيه للعهد؛ لأنه قد تقدّم لفظه في قوله: «وَسَلَامٌ عَلَيْهِ»^(٣)، فهو كقوله: «كما أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»^(٤)، أي: ذلك السَّلامُ الموجّه إلى يحيى مُوجَّهٌ إِلَيَّ. وقال الزمخشري^(٥) - بعد ذِكْرِهِ ما قَدَّمْتُهُ -: «والصحيح أن يكون هذا التعريف تعريضاً باللعنة على متهمي مريم عليها السلام وأعدائها من اليهود. وتحقيقه: أن اللام للجنس، فإذا قال: وجنسُ السَّلامِ عليّ خاصة فقد عَرَضَ بأنَّ ضِدَّهُ عليكم. ونظيره: «وَالسَّلامُ على مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى»^(٦).

قوله: «يَوْمَ وَلَدَتْ» منصوب بما تضمّنه «عليّ» من الاستقرار. ولا يجوز نَصْبُهُ بـ «السَّلام» للفصل بين المصدر ومعموله. وقرأ^(٧) زيد بن علي «وَلَدَتْ» جعله فعلاً ماضياً مسنداً لضمير مريم، والتاء للتأنيث. و«حَيًّا» حالٌ مؤكِّدةٌ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾: يجوز أن

(١) الإملاء ٦٢/٢، وانظر: البحر ١٨٨/٦.

(٢) على حسب قراءتي كسر الباء وفتحها.

(٣) في الآية ١٥.

(٤) الأيتان ١٥ - ١٦ من المزمّل.

(٥) الكشف ٥٠٨/٢.

(٦) الآية ٤٧ من طه.

(٧) البحر ١٨٨/٦.

يكون «عيسى» خبراً لـ «ذلك»، ويجوز أن يكون بدلاً أو عطفت بيان. و «قولُ الحق» خبره^(١). ويجوز أن يكون «قولُ الحق» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو قول، و «ابن مريم» يجوز أن يكون نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً.

وقرأ^(٢) عاصم وحمزة وابن عامر «قولُ الحق» بالنصب والباقون بالرفع. فالرفع على ما تقدّم. قال الزمخشري^(٣): «وارتفاعه على أنه خبرٌ بعد خبرٍ، أو بدلاً» قال الشيخ^(٤): «وهذا الذي ذكره لا يكون إلا على المجاز في قول: وهو أن يُرادَ به كلمةُ الله؛ لأنَّ اللفظ لا يكون الذات».

والنصب: يجوز فيه أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة كقولك: «هو عبدُ الله الحقُّ لا الباطلُ، أي: أقولُ قولَ الحق، فالحقُّ الصدقُ وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، أي: القول الحق، كقوله: «وَعَدَ الصديق»^(٥)، أي: الوعد الصدق. ويجوز أن يكون منصوباً على المدح، أي: أريد بالحقُّ البارئُ تعالى، و «الذي» نعتٌ للقول إن أريدَ به عيسى، وسُمي قولاً كما سُمي كلمةً لأنه عنها نشأ. وقيل: هو منصوبٌ بإضمار أعني. وقيل: هو منصوبٌ على الحال من «عيسى». ويؤيد هذا ما نُقل عن الكسائي في توجيه الرفع: أنه صفةٌ لعيسى.

وقرأ الأعمشُ «قال» برفع اللام، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً. وقرأ

(١) على قراءة الرفع كما سيأتي.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠٩، النشر ٣١٨/٢، البحر ١٨٩/٦، الحجة ٤٤٣، التيسير ١٤٩، الشواذ ٨٤.

(٣) الكشف ٥٠٩/١.

(٤) البحر ١٨٩/٦.

(٥) الآية ١٦ من الأحقاف.

الحسن «قُولُ» بضم القاف ورفع اللام، وهي مصادر لقال. يقال: قال يَقُولُ قَوْلًا وَقَالَ وَقَوْلًا، كالرَّهْبِ والرَّهَبِ والرَّهْبِ. وقال أبو البقاء^(١): «والقال: اسمٌ [للمصدر]^(٢)» مثل: القيل، وحكي «قُولُ الحق» بضم القاف مثل «الرُّوح» وهي لغة فيه». قلت: الظاهر أن هذه مصادرُ كُلِّها، ليس بعضها اسماً للمصدر، كما تقدّم تقريره في الرَّهْبِ والرَّهَبِ والرَّهْبِ.

وقرأ طلحة والأعمش «قال الحق» جعل «قال» فعلاً ماضياً، و«الحق» فاعلٌ به، والمرادُ به البارئ تعالى. أي: قال اللَّهُ الحق: إِنَّ عيسى هو كلمة الله، ويكونُ قوله «الذي يَمْتَرُونَ» خبراً لمبتدأ محذوف.

وقرأ^(٣) علي بن أبي طالب والسُّلَمي وداود بن أبي هند ونافع والكسائي في رواية عنهما «تَمْتَرُونَ» بقاء الخطاب. والباقون بياء الغيبة. وتَمْتَرُونَ تَفْتَعِلُونَ: إِمَّا مِنْ الْمِرْيَةِ وهي الشكُّ، وإِمَّا مِنْ الْمِرَاءِ وهو الجدال.

آ. (٣٥) وتقدّم الكلامُ على نصب «فيكون» وما قيل فيه^(٤).

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾: قرأ^(٥) ابن عامر والكوفيون «وإنَّ» بكسر «إنَّ» على الاستثنا، ويؤيدها قراءة أُبَيِّ «إِنَّ اللَّهَ» بالكسر دون واو.

(١) الإملاء ١١٤/٢.

(٢) من «الإملاء»، وسقط سهواً من الأصل.

(٣) الإتحاف ٢٣٦/٢، القرطبي ١٠٦/١، البحر ١٨٩/٦. وداود بن أبي هند النقشيري أبو بكر البصري، ثقة متقن، من الخامسة. انظر: التقريب ٢٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٨/٢.

(٥) انظر في قراءتها: السبعة ٤١٠، النشر ٣١٨/٢، القرطبي ١٠٧/١١، البحر

١٨٩/٦، الحجة ٤٤٤، التيسير ١٤٩.

- مريم -

وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجه، أحدها: أنها على حذف حرف الجر متعلقاً بما بعده، والتقدير: ولأن الله ربي وربكم فاعبدوه، كقوله تعالى: «وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً»^(١) والمعنى لوحدانيته أطيعوه. وإليه ذهب الزمخشري^(٢) تابعاً للخليل وسيبويه^(٣).

الثاني: أنها عطفت على «الصلاة» والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأن الله. وإليه ذهب الفراء^(٤)، ولم يذكر مكي^(٥) غيره. ويؤيده ما في مصحف أبي «وبأن الله ربي» بإظهار الباء الجارة. وقد استبعد هذا القول لكثرة الفواصل بين المتعاطفين. وأما ظهور الباء في مصحف أبي فلا يرجح هذا لأنها باء السببية، والمعنى: بسبب أن الله ربي وربكم فاعبدوه فهي كاللام.

الثالث: أن تكون «أن» وما بعدها نسقاً على «أمراً» المنصوب بـ «قضى» والتقدير: وإذا قضى أمراً، وقضى أن الله ربي وربكم. ذكر ذلك أبو عبيدة^(٦) عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناس صحة هذا النقل عن أبي عمرو؛ لأنه من الجلالة في العلم والمعرفة بمنزل يمنعه من هذا القول؛ وذلك لأنه إذا عطفت على «أمراً» لزم أن يكون داخلاً في حيز الشرط بـ «إذا»، وكونه تبارك وتعالى ربنا لا يتقيد بشرط البتة، بل هو ربنا على

(١) الآية ١٨ من سورة الجن.

(٢) الكشف ٥٠٩/٢.

(٣) يرى سيبويه أن المحل هو الجر، ويرى الخليل أن المحل هو النصب. انظر:

الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥.

(٤) معاني القرآن ١٦٨/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٧/٢.

(٦) لم يرد في «مجاز القرآن».

- مريم -

الإطلاق. ونسبوا هذا الوهم لأبي عبيدة لأنه كان ضعيفاً في النحو، وعدّوا له غلطاً، ولعل ذلك منها.

الرابع: أن يكون في محل رفع خبر ابتداءٍ مضمر، تقديره: والأمر أن الله ربي وربكم. ذكر ذلك عن الكسائي، ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

الخامس: أن / يكون في محل نصب نسقاً على «الكتاب» في قوله [٦٠٥ب] «قال: إني عبد الله آتاني الكتاب» على أن يكون المخاطب بذلك معاصري عيسى عليه السلام، والقائل لهم ذلك عيسى. وعن وهب^(١): عهد إليهم عيسى أن الله ربي وربكم. قال هذا القائل: ومن كسر الهمزة يكون قد عطف «إن الله» على قوله «إني عبد الله» فهو داخل في حيز القول. وتكون الجملة من قوله «ذلك عيسى بن مريم» إلى آخرها جملة اعتراض، وهذا من البعد بمكان.

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ مَّشْهَدٍ﴾: «مشهد» مفعّل: إمّا من الشهادة، وإمّا من الشهود وهو الحضور. و«مشهد» هنا يجوز أن يُراد به الزمان أو المكان أو المصدر: فإذا كان من الشهادة، والمراد به الزمان، فتقديره: من وقت شهادة. وإن أريد به المكان فتقديره: من مكان شهادة يوم. وإن أريد به المصدر فتقديره: من شهادة ذلك اليوم، وأن تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم والملائكة والأنبياء. وإذا كان من الشهود وهو الحضور فتقديره: من شهود الحساب والجزاء يوم القيامة، أو من مكان الشهود فيه وهو الموقف

(١) وهب بن منبه الصنعاني أبو عبد الله مؤرخ عالم بالإسرائيليات، تابعي، ولأه عمر ابن عبد العزيز قضاء صنعاء، توفي سنة ١١٤. انظر: شذرات الذهب ١/١٥٠، طبقات ابن سعد ٣٩٥/٥.

- مريم -

أو من وقت الشهود. وإذا كان مصدراً بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافته إلى الظرف من باب الاتساع، كقوله «مالك يوم الدين»^(١). ويجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله على أن يُجْعَلَ اليومُ شاهداً عليهم: إما حقيقة وإما مجازاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: هذا لفظه أمرٌ ومعناه التعجب، وأصحُّ الأعراب فيه كما تقرَّر في علم النحو^(٢): أن فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمةٌ إصلاحاً للفظ، لأنَّ أَفْعَلَ أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوزُ حذفُ هذه الباء إلا مع أن وأن كقوله^(٣):

٣٢٣٩- تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْءُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْصَيْنَ وَأَزَيْنَ لِمَرِيءٍ أَنْ تَسْرِبَلا

أي: بأنَّ تَسْرِبَلا، فالمجرور مرفوعُ المحلِّ، ولا ضمير في أَفْعَلَ. ولنا قول ثانٍ: أن الفاعل مضمَّر، والمرادُ به المتكلمُ كأنَّ المتكلمَ يأمر نفسه بذلك والمجرور بعده في محلِّ نصب، ويُعزَى هذا للزجاج^(٤).

(١) الآية ٤ من الفاتحة

(٢) انظر: الارتشاف ٣/٣٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٨٤، واللسان (عزل)، والهمع ٩٠/٢، والدرر ١٢٠/٢، والارتشاف ٣/٣٥. والبيت في وصف الدرع. قال في اللسان: «يصف الدرع أنك إذا نظرت إليها وجدتها صافية بَرَّاقَة كأن شعاع الشمس وقع عليها».

(٤) شرح في «معاني القرآن» ٣/٣٣٠ الآية بقوله: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم». وانظر: الارتشاف ٣/٣٤.

ولنا قول ثالث^(١): أن الفاعل ضميرُ المصدرِ، والمجرور منصوبُ المحلِّ أيضاً، والتقديرُ: أحسنَّ يا حُسْنُ بزيدٍ. ولشبهه هذا الفاعل عند الجمهور بالفضلة لفظاً جازَ حَذْفُه للدلالة عليه كهذه الآية فإنَّ تقديره: وأبصرَ بهم. وفيه أبحاثٌ موضوعها كتبُ النحو.

وقوله «يَوْمَ يَأْتُونَنَا» معمولٌ لـ «أَبْصُرَ». ولا يجوز أن يكون معمولاً لـ «أَسْمِعَ» لأنه لا يُفصلُ بين فعلِ التعجبِ ومعموله، ولذلك كان الصحيح أنه لا يجوز أن تكون المسألة من التنازع. وقد جَوَّزه بعضهم ملتزماً لإعمال الثاني، وهو خلاف قاعدة الأعمال. وقيل بل هو أمرٌ حقيقَةٌ، والمأمورُ به رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أَسْمِعِ النَّاسَ وَأَبْصِرْهُمْ بِهِم وبحديثهم: ماذا يُصنع بهم من العذاب؟ وهو منقولٌ عن أبي العالية.

وقوله «اليوم» منصوبٌ بما تضمَّنه الجارُّ مِنْ قوله «في ضلال مبين»، أي: لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم. ولا يجوز أن يكون هذا الظرف هو الخبر، والجارُّ لغوٌ؛ لثلاثٍ يُخبرُ عن الجثة بالزمان بخلاف قولك: القتال اليوم في دارِ زيدٍ، فإنه يجوز الاعتباران^(٢).

آ. (٣٩) قوله: ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾: يجوز أن يكون منصوباً بالخسرة، والمصدرُ المعرَّفُ بـ «أَلْ» يعملُ في المفعولِ الصريح عند بعضهم فكيف بالظرف؟ ويجوز أن يكون بدلاً مِنْ «يوم» فيكون معمولاً لـ «أنذر» كذا قال أبو البقاء^(٣) والزمخشري^(٤) وتبعهما الشيخ^(٥)، ولم يذكر غيرَ البدل.

(١) نسب أبو حيان هذا القول لابن كيسان وابن الطراوة. انظر: الارتشاف ٣/٣٥.

(٢) أي: أن يكون الظرف خبراً أو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ٢/١١٤.

(٥) البحر ٦/١٩١.

(٤) الكشف ٢/٥١٠.

- مريم -

وهذا لا يجوزُ إن كان الظرف باقياً على حقيقته؛ إذ يستحيلُ أن يعملَ المستقبل في الماضي، فإن جَعَلْتُ «اليوم» مفعولاً به، أي: خَوْفُهُمْ نَفْسَ اليوم، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسه، صَحَّ ذلك لخروجِ الظرفِ إلى حَيْزِ المفاعيلِ الصريحة.

وقوله: «لَكِنِ الظَّالِمُونَ» من إيقاعِ الظاهرِ موقعِ المضميرِ.

قوله: «وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» جملتانِ حاليتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قوله «فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ»، أي: استَقَرُّوا في ضلالٍ مبين على هاتين الحالتين السَّيِّئتين. والثاني: أنهما حالان مِنْ مفعولِ «أَنْذَرَهُمْ»، أي: أَنْذَرَهُمْ على هذه الحالِ وما بعدها، وعلى الأولِ يكون قوله «وَأَنْذَرَهُمْ» اعتراضاً.

آ. (٤٠) وقرأ العائِةُ «يُرْجَعُونَ» بالياء من تحت مبنياً للمفعول. والسلمي^(١) وابن أبي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل، والأعرج بالتاء مِنْ فوق مبنياً للمفعول على الخطاب، ويجوز أن يكونَ التثنية وأن لا يكونَ.

آ. (٤٢) قوله: «إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ»: يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «إبراهيمَ» بدلَ اشتمالٍ كما تقدَّم في «إِذْ انْتَبَذْتُ»^(٢) وعلى هذا فقد فصل بين البديلِ والمبدلِ منه بقوله: «إِنَّهُ كَانَ صَدِيقاً نَبِيّاً نحو: «رَأَيْتَ زَيْدًا» - ونعم الرجلُ - أخاك». وقال الزمخشري^(٣): «ويجوزُ أن يتعلَّقَ «إِذْ» بـ «كَانَ» أو

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/١٩١.

(٢) في الآية ١٦.

(٣) الكشف ٢/٥١٠.

- مريم -

بـ «صَدِّيقاً نَبِيّاً»، أي: كان جامعاً لخصائص الصّديقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطبات. ولذلك جَوّز أبو البقاء^(١) أن يعمل فيه «صَدِّيقاً نَبِيّاً» أو معناه.

قال الشيخ^(٢): «الإعرابُ الأولُ - يعني البدليّة - يقتضي تصرُّفَ «إذ» وهي لا تتصرَّف، والثاني فيه إعمالُ «كان» في الظرف وفيه خلاف، والثالث لا يكون العاملُ مركباً من مجموع لفظين بل يكون العملُ منسوباً للفظٍ واحدٍ. ولا جائز أن يكون معمولاً لـ «صَدِّيقاً» لأنه قد وُصِفَ، إلا عند الكوفيين. ويَبْعُدُ أن يكونَ معمولاً لـ «نَبِيّاً» لأنه يقتضي أن التَّنْبِيّهَ كانت في وقتِ هذه المقالة».

قلت: العاملُ فيه ما لخصه أبو القاسم ونضّده بحسن صناعته من مجموع اللفظين كما رأيت في قوله «أي: كان جامعاً / لخصائص الصّديقين [أ٦٠٦] والأنبياء حين خاطب أباه».

آ. (٤٣) وقد تقدّمت قراءة ابن عامر^(٣) «يا أَبَتَ» وفي مصحف عبد الله^(٤) «وا أَبَتَ» بـ «وا» التي للندبة.

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَرَاغِبْ أَنْتَ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون «أَرَاغِبْ» مبتدأ لاعتماده على همزة الاستفهام، و«أَنْتَ» فاعلٌ سَدَّ مَسَدَ الخبر. والثاني: أنه خبر مقدم، و«أَنْتَ» مبتدأ مؤخر ورُجِحَ الأولُ بوجهين،

(١) الإملاء ١١٤/٢.

(٢) البحر ١٩٣/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٣١/٦.

(٤) البحر ١٩٣/٦.

- مريم -

أحدهما: أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبته الفاعل التأخير عن رافعه.
والثاني: أنه لا يلزم فيه الفصل بين العامل ومعموله بما ليس معمولاً
للعامل؛ وذلك لأن «عن آلهي» متعلق بـ «راغب»، فإذا جعل «أنت» فاعلاً
فقد فصل بما هو كالجزء من العامل، بخلاف جعله خبراً فإنه أجنبي إذ ليس
معمولاً لـ «راغب».

قوله: «ملياً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الظرف
الزمانى، أي: زمناً طويلاً، ومنه «المَلَوَان» لليل والنهار، ومِلَاوَةُ الدَّهْرِ بثلاث
الميم قال^(١):

٣٢٤٠- فَعُسْنَا بِهَا مِنَ الشَّبَابِ مَلَاوَةٌ فالحجُّ آيات الرسول المحبِّ
وَأُنْشِدَ السَّدِّي عَلَى ذَلِكَ لِمَهْلَهْل^(٢):

٣٢٤١- فَتَصَدَّعَتْ صُمُّ الْجِبَالِ لِمَوْتِهِ وَبَكَتْ عَلَيْهِ الْمُرْمَلَاتُ مَلِيًّا
والثاني: أنه منصوب على الحال معناه: سالماً سوياً. كذا فسره
ابن عباس، فهو حالٌ مِنْ فاعل «أهجرني»، وكذلك فسره ابن عطية قال:
«معناه: مُسْتَبَدًّا، أي: غنياً من قولهم هو مليٌّ بكذا وكذا». قال
الزمخشري^(٣): «أي: مُطيقاً». والثالث: أنه نعت لمصدر محذوف، أي:
هَجَرًا مَلِيًّا يعني: واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد.

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ١٩٥/٦.

وعسنا: طُفْنَا بالليل. وحذف الشاعر حركة فاء فعولن من الشطر الثاني وهو قليل في
الطويل.

(٢) البحر ١٩٥/٦، والقرطبي ١١/١١١، والماوردي ٥٢٧/٢. والمُرْمَلَات:
الفقيرات. (٣) الكشف ٥١١/٢.

آ. (٤٧) وقرأ أبو البرهم^(١) «سَلاماً» بالنصب، وتوجيهها واضحٌ ممّا تقدّم.

آ. (٤٩) وقوله: ﴿وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾: «وَكُلًّا» مفعولٌ مقدم هو الأول، و«نَبِيًّا» هو الثاني.

آ. (٥٢) قوله: ﴿نَجِيًّا﴾: حالٌ مِنْ مفعولِ «قَرَّبْنَاهُ» وأصله نَجِيوًا؛ لأنه مِنْ نَجَا يَنْجُو، والأَيْمَنُ: الظاهر أنه صفةٌ للجانب بدليل أنه تبعه في قوله تعالى: «وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ السُّورِ الْأَيْمَنِ»^(٢). وقيل: إنه صفةٌ للطور؛ إذ اشتقاقه من الْيُمْنِ والبركة.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مِنْ رَحْمَتِنَا﴾: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها تعليلية، أي: مِنْ أَجْلِ رَحْمَتِنَا. و«أخاه» على هذا مفعولٌ به، و«هرون» بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوبٌ بإضمار أعني، و«نَبِيًّا» حالٌ. والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض رَحْمَتِنَا. قال الزمخشري^(٣): «وأخاه على هذا بدلٌ، وهرون عطف بيان»^(٤). قال الشيخ^(٥): «الظاهر أن «أخاه» مفعولٌ «وَهَبْنَا»، ولا تُرَادَفُ «مِنْ» بعضاً فتبدلُ «أخاه» منها».

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَرْضِيًّا﴾: العامةُ على قراءته كذلك معتلاً

(١) البحر ٦/١٩٥.

(٢) الآية ٨٠ من طه.

(٣) الكشف ٥١٣/٢.

(٤) ومثّل على هذا بقوله: «رأيت رجلاً أخاك زيداً».

(٥) البحر ٦/١٩٩.

- مريم -

وأصله مَرُضُوؤٌ، بواوين: الأولى زائدة كهي في مَضْرُوب، والثانية لام الكلمة لأنه من الرَضُون، فأَعْلَ بقلب الواو ياءً وأدغمت الأخيرة ياءً، واجتمعت الياء والواو فقلبت الواو ياءً وأدغمت ويجوز النطق بالأصل. وقد تقدّم تحرير هذا. وقرأ^(١) ابن أبي عبلة بهذا الأصل وهو الأكثر، ومن الإعلال قوله^(٢):

٣٢٤٢- لقد عَلِمْتَ عَرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا الْمَرْءُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
وقالوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَّةٌ، أي: مُسْقَاة بالسَّانِيَّة^(٣).

آ. (٥٨) قوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ﴾: «مِنْ» الأولى للبيان؛ لأنَّ كُلَّ الْأَنْبِيَاءِ مُنْعَمٌ عَلَيْهِمْ، فَالْتَبَعِيضُ مُحَالٌ، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبَعِيضِ، فَمَجْرُورُهَا بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.
قوله: «وإسرائيل» عطفٌ على «إبراهيم».

قوله: «وَمِمَّنْ هَدَيْنَا» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى «مِنَ النَّبِيِّينَ»، وَأَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى «مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ».

قوله: «إِذَا تُتْلَى» جملةٌ شرطيةٌ فيها قولان، أظهرهما: أنها لا مَحَلَّ لَهَا لِاسْتِثْنَائِهَا. وَالثَّانِي: أنها خبرٌ «أَوَّلُكَ»، وَالْمَوْصُولُ قَبْلَهَا صِفَةٌ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ الْمَوْصُولُ نَفْسَ الْخَبَرِ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «تُتْلَى» بِتَاءٍ مِنْ فَوْقٍ. وَقَرَأَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ وَشَيْبَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَوَرِثٌ عَنْ نَافِعٍ فِي

(١) البحر ١٩٩/٦.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص، وهو في الكتاب ٣٨٢/٢، والمحتسب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ٣٦/٥، والمفضليات ١٥٨، والممتع ٥٥٠.

(٣) سناها الغيث يَسْنُوها فهي مَسْنُوَّةٌ.

(٤) البحر ٢٠٠/٦، الكشف ٥١٤/٢.

- مريم -

روايات شاذة بالياء أولاً مِنْ تحت، والتأنيث مجازيٌ فلذلك جاء في الفعل الوجهان.

قوله: «سُجِّداً» حالٌ مقدرة. قال الزجاج^(١): «لأنهم وقتَ الخُرورِ ليسوا سُجِّداً».

و «بُكِّياً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه جمع بالك، وليس بقياسه، بل قياسُ جَمْعِهِ على فُعْلَةٍ، كقاضٍ وقُضاة، ولم يُسمع فيه هذا الأصل. وقد تقدّم أن الأخوين يكسيران فاءه على الإتياع^(٢). والثاني: أنه مصدرٌ على فُعُول نحو: جَلَسَ جُلُوساً، وَقَعَدَ قُعُوداً^(٣). والأصل فيه على كلا القولين بُكُوي بواوٍ وياء، فَأَعْلَلَ الإعلالَ المشهور في مثله^(٤). وقال ابن عطية: «وبُكِّياً بكسر [الياء]^(٥) وهو مصدرٌ لا يحتمل غير ذلك». قال الشيخ^(٦): «وليس بسديد بل الإتياع جائزٌ فيه». وهو جمعٌ كقولهم عُصَيٌّ ودُلَيٌّ، جمع عصا ودُلُو، وعلى هذا فيكون «بُكِّياً»: إمّا مصدرًا مؤكّداً^(٧) لفعلٍ محذوف، أي: وبَكُوا بُكِّياً، أي: بكاءً، وإمّا مصدرًا واقعاً موقع الحال، أي: باكين أو ذوي بكاء، أو جُعِلُوا [نفس] البكاء مبالغةً.

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٥. وعبارته: حال مقدرة. المعنى: خروا مقدّرين السجود لأن الإنسان في حال خروره لا يكون ساجداً.

(٢) التيسير ١٤٨، البحر ٦/٢٠٠، الحجة ٤٣٩، والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) قال الزجاج: «ومن قال «بُكِّياً» ههنا مصدر فقد أخطأ، لأنَّ «سُجِّداً» جمع ساجد و «بُكِّياً» عطف عليه». انظر: معاني القرآن ٣/٣٣٥.

(٤) حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر حيث إنه ينقل كذلك عن ابن عطية.

(٦) البحر ٦/٢٠٠.

(٧) الأصل «مصدر مؤكّد» وهو سهو.

- مريم -

آ. (٦٠) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناء متصل. وقال الزجاج^(١): «هو منقطع» وهذا بناء منه على أن الْمُضِيْعَ للصلاة من الكفار.

وقرأ^(٢) عبد الله والحسن والضحاك وجماعة «الصلوات» جمعاً. والغني تقدم^(٣).

وقرأ^(٤) الحسن هنا وجميع ما في القرآن «يَدْخُلُونَ» مبنياً للمفعول. ونقل الأخفش^(٥) أنه قُرِئَ «يُلْقُونَ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، مِنْ لِقَاءٍ مضعفاً. وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة^(٦) في آخر الفرقان. [٦٠٦ ب] و«شيئاً»: إمّا / مصدر، أي: شيئاً من الظلم، وإمّا مفعول به.

آ. (٦١) قوله: ﴿جَنَاتِ عَدْنٍ﴾: العامة على كسر التاء نصباً على أنها بدل من «الجنة»، وعلى هذه القراءة يكون قوله «وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اعتراض بين البدل والمبدل منه. الثاني: أنه حال، كذا قال الشيخ^(٧). وفيه نظر: من حيث إن المضارع المنفي بـ «لا» كالمُثْبِتِ في أنه لا تباشره وأو الحال.

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٦.

(٢) الإنحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، وعاد المؤلف إلى الآية ٥٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.

(٤) الإنحاف ٢/٢٣٧، التيسير ٩٧، البحر ٦/٢٠١، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في الإنحاف والتيسير.

(٥) انظر: الشواذ ٨٥، البحر ٦/٢٠١.

(٦) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص. انظر: السبعة ٤٦٨. وهي الآية ٧٥ من الفرقان.

(٧) البحر ٦/٢٠١.

- مريم -

وقرأ^(١) أبو حيوة والحسن وعيسى بن عمر والأعمش «جنات» بالرفع وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّرٌ تقديره: تلك، أو هي جناتُ عدنٍ. الثاني: - وبه قال الزمخشري^(٢) - أنها مبتدأ، يعني ويكون خبرها «التي وعد».

وقرأ الحسن بن حي^(٣) وعلي بن صالح^(٤) والأعمش في رواية «جَنَّةَ عَدْنٍ» نصباً مفرداً. واليماني والحسن والأزرق عن حمزة «جَنَّةٌ» رفعاً مفرداً، وتخريجها واضحٌ ممّا تقدّم. قال الزمخشري^(٥): «لَمَّا كَانَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَنَاتِ عَدْنٍ أُبْدِلَتْ مِنْهَا كَقَوْلِكَ: «أَبْصَرْتُ دَارَكَ الْقَاعَةَ وَالْعَلَالِيَّ»، و«عَدْنٍ» معرفةٌ علّمَ بمعنى العَدْنِ وهو الإقامة كما جعلوا فينةً وسَحَرُ وأمس - فيمن لم يَصْرِفْهُ^(٦) - أعلاماً لمعاني الفينة والسَّحَرِ والأمس، فجرى مجرى العَدْنِ لذلك، أو هو علّمَ لأرضِ الجنة لكونها دارَ إقامة، ولولا ذلك لَمَّا سَأَغَ الإبدالُ لأنَّ النكرة لا تُبدَلُ من المعرفة إلا موصوفةً، ولَمَّا سَأَغَ وصفها بالتي».

قال الشيخ^(٧): «وما ذكره متعقّبٌ: أمّا دعواه أنَّ عَدْنًا علّمَ لمعنى العَدْنِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، الكشف ٢/٥١٥.

(٢) الكشف ٢/٥١٥.

(٣) الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، عُرِفَ بالحسن بن حيّ، الهمداني الثوري. قال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع». مات سنة ١٦٩. انظر: التقريب ١٦١.

(٤) علي بن صالح أبو محمد البكالي، أخذ عن عاصم وحمزة. توفي سنة ١٥٤. انظر: طبقات القراء ١/٥٤٦.

(٥) الكشف ٢/٥١٥.

(٦) وهم فرقة من تميم. انظر: لغات العرب في «أمس». انظر: شرح الكافية ٢/١٢٥.

(٧) البحر ٦/٢٠٢.

- مريم -

فيحتاج إلى تَوْقِيفِ سَمَاعٍ من العرب، وكذا دعوى العَلَمِيَّة الشخصية فيه. وأما قَوْلُهُ «ولولا ذلك» إلى قَوْلِهِ «موصوفة» فليس مذهب البصريين؛ لأنَّ مذهبهم جوازُ إبدالِ النكرة من المعرفة وإن لم تكن موصوفةً، وإنما ذلك شيءٌ قاله البغداديون، وهم مَحْجُوجُونَ بِالسَّمَاعِ على ما بيَّناه^(١)، وملازمته فاسدةٌ. وأما قَوْلُهُ «ولما ساعَ وصفها بـ» التي «فلا يتعيَّن كون» التي «صفةً، وقد ذَكَّرنا أنه يجوزُ إعرابه بدلاً».

قلت: الظاهر أنَّ «التي» صفةٌ، والتمسُّكُ بهذا الظاهرِ كافٍ، وأيضاً فإنَّ الموصولَ في قوة المشتقات، وقد نَصُّوا على أنَّ البدلَ بالمشتقِّ ضعيفٌ فكذا ما في معناه.

قوله: «بالغيب» فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الباءَ حاليةٌ. وفي صاحب الحالِ احتمالان، أحدهما: ضميرُ الجئة وهو عائذُ الموصولِ، أي: وَعَدَها، وهي غائبةٌ عنهم لا يُشاهدونها. والثاني: أنَّ يكونَ مِنْ «عبادته»، أي: وهم غائبون عنها لا يَرَوْنَهَا، إنما آمنوا بها بمجردِ الإخبارِ منه.

والوجه الثاني: أنَّ الباءَ سببيةٌ، أي: بسببِ تصديقِ الغيب، وبسببِ الإيمانِ به.

قوله: «إنه كان» يجوزُ في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ البارِي تعالى يعودُ على الرحمن، أي: إِنَّ الرحمنَ كان وعده مَأْتِيًّا. والثاني: أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ؛ لأنه مقامُ تعظيمٍ وتَفْخِيمٍ، وعلى الأولِ يجوزُ أنَّ يكونَ في «كان» ضميرٌ هو اسمُها يعودُ على اللَّهِ تعالى، و«وعده» بدلٌ من ذلك الضميرِ بدلُ اشتمال، و«مَأْتِيًّا» خبرُها. ويجوزُ أنَّ لا يكونَ فيها ضميرٌ،

(١) انظر: الارشاف ٦١٩/٢ - ٦٢٠.

- مريم -

بل هي رافعة لـ «وَعْدُهُ» و «مَأْتِيًّا» الخبر أيضاً، وهو نظير: «إِنَّ زَيْدًا كَانَ أَبُوهَ مُنْطَلِقًا».

وَمَأْتِيًّا فِيهِ وَجْهَان، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى بَابِهِ، وَالْمَرَادُ بِالْوَعْدِ الْجَنَّةُ، أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْمَصْدَرُ أَي مَوْعُودُهُ نَحْو: دَرَّهَمٌ ضَرَبَ الْأَمِيرُ. وَقِيلَ: الْوَعْدُ مَصْدَرٌ عَلَى بَابِهِ وَمَأْتِيًّا مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٌ وَلَمْ يَرْتَضِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) فَإِنَّهُ قَالَ: «قِيلَ فِي «مَأْتِيًّا» مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَالْوَجْهُ: أَنَّ الْوَعْدَ هُوَ الْجَنَّةُ، وَهَمَّ يَأْتُونَهَا، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: أَتَى إِلَيْهِ إِحْسَانًا، أَي: كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا مُنْجَزًا».

آ. (٦٢) قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا سَلَامًا﴾: أَبْدَى الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) فِيهِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنَّ يَكُونُ مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ تَسْلِيمٌ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ - أَوْ تَسْلِيمُ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمْ - لَغَوًا، فَلَا يَسْمَعُونَ لَغَوًا إِلَّا ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ وَادِي قَوْلِهِ^(٣):

٣٢٤٣- وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوفَهُمْ بِهِنَّ فُلُوكَ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

الثاني: أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا إِلَّا قَوْلًا يَسْلَمُونَ فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ وَالنَّقِصَةِ، عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِعِ. الثالث: أَنَّ مَعْنَى السَّلَامِ هُوَ الدَّعَاءُ بِالسَّلَامَةِ، وَدَارُ السَّلَامِ هِيَ دَارُ السَّلَامَةِ، وَأَهْلُهَا عَنِ الدَّعَاءِ بِالسَّلَامَةِ أَغْنِيَاءُ، فَكَانَ ظَاهِرُهُ مِنْ بَابِ اللَّغْوِ وَقُضُولِ الْحَدِيثِ، لَوْلَا مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةِ الْإِكْرَامِ.

قلت: ظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ مُتَّصِلٌ؛ فَإِنَّهُ صَرَّحَ بِالْمَنْقُطِعِ فِي الثَّانِي. أَمَّا اتِّصَالُ الثَّلَاثِ فَوَاضِحٌ، لِأَنَّهُ أُطْلِقَ اللَّغْوُ عَلَى السَّلَامِ.

(١) الْكَشَافُ ٥١٥/٢.

(٢) الْكَشَافُ ٥١٥/٢.

(٣) تَقْدِمْ بِرَقْم ١٥٦١.

- مريم -

بالاعتبار الذي ذكره، وأما الاتصال في الأولِ فَعَسِرُ؛ إذ لا يُعَدُّ ذلك عيباً^(١)، فليس من جنس الأول، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى «لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٢).

آ. (٦٣) قوله: ﴿نُورِثُ﴾: قرأ^(٣) الأعمش «نُورِثُها» بإبراز عائِدِ الموصول. وقرأ الحسن والأعرج وقتادة «نُورِثُ» بفتح الواو وتشديد الراء مِنْ «وَرِثُ» مضعفاً.

آ. (٦٤) قوله: ﴿وَمَا نَنْزِلُ﴾: قال ابن عطية^(٤): «الواو عاطفة» [٦٠٧] جملة كلامٍ على أخرى، واصلهُ بين القولين وإن لم يكن / معناهما واحداً. وقد أغربَ النقاشُ في حكايته لقول: وهو أن قوله «وَمَا نَنْزِلُ»، متصلٌ بقوله «قال إنما أنا رسولُ ربِّك لأَهَبَ لك»^(٥). وقال أبو البقاء^(٦): «وَمَا نَنْزِلُ، أي: وتقول الملائكةُ» فَجَعَلَهُ معمولاً لقولٍ مضمَر. وقيل: هو من كلامِ أهل الجنة وهو أقربُ ممَّا قبله.

وَنَنْزِلُ مطاوعٌ نَزَلَ بالتشديدِ ويقتضي العملَ في مُهْلة وقد لا يقتضيها. قال الزمخشري^(٧): «النَّزْلُ على معنيين: معنى النزولِ على مَهْلٍ، ومعنى

(١) الأصل: «عيب» وهو سهو.

(٢) الآية ٥٦ من الدخان.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتخاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠٢، النشر ٢/٣١٨.

(٤) انظر: البحر ٦/٢٠٣.

(٥) الآية ١٩.

(٦) الإملاء ٢/١١٥.

(٧) الكشف ٢/٥١٦.

النزول على الإطلاق كقوله^(١):

٣٢٤٤- فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

لأنه مطاوع نَزَلَ، ونَزَلَ يكون بمعنى أُنْزِلَ، ويكون بمعنى التدرّج،
واللائقُ بهذا الموضع هو النزولُ على مَهْلٍ، والمراد: أن نزولنا في الأحايين
وقتاً غِبَّ وقتٍ^(٢) قلت: وقد تقدم أنه يُفَرَّقُ بين نَزَلَ وأنزل في أول هذا
الموضع^(٣).

وقرأ العامةُ «تَنَزَّلُ» بنون الجمع. وقرأ^(٤) الأعرج «يَتَنَزَّلُ» بياء الغيبة.
وفي الفاعل حينئذ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ جبريل. قال ابن عطية^(٥):
«وَيُرَدُّ قَوْلُهُ «لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا» لِأَنَّهُ يَطْرُدُ مَعَهُ، وَإِنَّمَا يَتَجَهَّ أَنْ يَكُونَ
خَبَرًا عَنْ جِبْرِيلَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُقَدَّرُهَا».
وقد يُجَابَ عما قال ابن عطية: بأنه على إضمار القول، أي: قائلاً: «له
ما بين أيدينا».

الثاني: أنه يعود على الوحي، وكذا قال الزمخشري^(٦) على الحكاية
عن جبريل، والضميرُ للوحي، ولا بد من إضمار هذا القول الذي ذكرته
أيضاً.

قوله: «له ما بين أيدينا» استدلُّ بعضُ النحاة على أن الأزمنةَ ثلاثة:

(١) تقدم برقم ٢٢٧.

(٢) قال الزمخشري: «ليس إلا بأمر الله وعلى ما يراه صواباً وحكمة».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٩٨.

(٤) البحر ٦/٢٠٤، الشواذ ٨٥.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠٤.

(٦) الكشف ٢/٥١٦.

ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ بهذه الآية، وهو كقول زهير^(١):

٣٢٤٥- وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في عَدِ عَمِ

آ. (٦٥) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾: فيه ثلاثة أقوالٍ، أحدها: كونه بدلاً مِنْ «رُبُّكَ». الثاني: كونه خبرَ مبتدأ، أي: هورُبُّ. الثالث: كونه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ الأمريةُ بعده وهذا ماضٍ على رأي الأخفش^(٢): أنه يُجَوِّزُ زيادةَ الفاءِ في خبرِ المبتدأ مطلقاً.

قوله: «لعبادته» متعلقٌ بـ «اضطرب» وكان مِنْ حَقِّه تعديته بـ «على» لأنها صلته كقوله: «واضطرب عليها»^(٣) ولكنه ضُمِّن معنى الثبات، لأنَّ العبادة ذاتُ تكاليفٍ قَلْ مَنْ يَثْبُتُ لها فكانه قيل: واثبت لها مضطرباً.

قوله: «هل تعلم» أدغم^(٤) الأخوان وهشام وجماعة لام «هل» في التاء، وأنشدوا على ذلك بيت مزاحم العقيلي^(٥):

٣٢٤٦- فدَعَ ذا ولكن هَتَعَيْنُ مُتِيماً على ضوءِ بَرَقِ آخرَ الليلِ ناصِبِ

آ. (٦٦) قوله: ﴿إِذَا مَا مِثُّ﴾: «إذا» منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ

(١) تقدم برقم ١٦٩٦.

(٢) انظر أمثلة على إعراب الأخفش في معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤ - ١٢٥ - ٢٢٢.

(٣) الآية ١٣٢ من طه.

(٤) انظر: السبعة ٤١٠، الإتحاف ٢/٢٣٨، البحر ٦/٢٠٤. وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو كما في السبعة.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٢/٤١٧، وابن يعيش ١٠/١٤١. والناصب: المتعب. والمتميم: الذي تيممه الحب. وجعل الشاعر البرق متعباً له لما يعانیه من التعرف على مكان مطره.

عليه بقوله تعالى «لَسَوْفَ أُخْرِجُ» تقديره: إذا مِتُّ أُبْعَثُ أو أحيَا. ولا يجوز أن يكون العامل فيه «أُخْرِجُ» لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء^(١): «لأن ما بعد اللام وسوف لا يعمل فيما قبلها كإن» قلت: قد جعل المانع مجموع الحرفين: أمَّا اللام فمُسَلَّمٌ، وأمَّا حرف التنفيس فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأن حرف التنفيس يَعْمَلُ ما بعده فيما قبله. تقول: زيداً سأضرب، وسوف أضرب، ولكن فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيح الجوازُ، وأنشدوا عليه^(٢):

٣٢٤٧- فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمَّنَا هَانَ وَجَدُهَا وقالت: أبونا هكذا سوف يَفْعَلُ

ف «هكذا» منصوب بـ «يَفْعَلُ» بعد حرف التنفيس.

وقال ابن عطية^(٣): واللام في قوله: «لَسَوْفَ» مجلوبة على الحكاية لكلام تقدم بهذا المعنى، كأن قائلًا قال للكافر: إذا مِتَّ يا فلان لسوف تُخْرَجُ حَيًّا، فقرر الكلام على الكلام على جهة الاستبعاد، وكرر اللام حكاية للقول الأول.

قال الشيخ^(٤): «ولا يحتاج إلى هذا التقدير، ولا أن هذا حكاية لقولٍ تقدم، بل هو من كلام الكافر، وهو استفهام فيه معنى الجحد والاستبعاد». وقال الزمخشري^(٥): «لام الابتداء الداخلة على المضارع تعطي معنى

(١) الإملاء ١١٥/٢.

(٢) البيت للتمرين تولب وهو في جمهرة أشعار العرب للقرشي ٥٤٧/٢، برواية «كان يفعل»، والمصون ١٥٠، والحيوان ٥٠٣/٦.

(٣) انظر: البحر ٢٠٧/٦.

(٤) البحر ٢٠٧/٦.

(٥) الكشف ٥١٧/٢.

الحال فكيف جامعَتْ حرفَ الاستقبال؟ قلت: لم تجامعْها إلا مُخْلِصَةً للتوكيد كما أَخْلَصَتْ الهمزةُ في «يا الله» للتعويض، واضمحَلْ عنها معنى التعريف». قال الشيخ^(١): «وما ذَكَرَ مِنْ أَنَّ اللامَ تعطي الحالَ مخالَفَ فيه، فعلى مذهبٍ مَنْ لا يرى ذلك يُسْقِطُ السؤال. وأمَّا قوله: «كما أَخْلَصَتْ الهمزة» فليس ذلك إلا على مذهبٍ مَنْ يزعم أن أصله إله، وأمَّا مَنْ يزعم أن أصله: لاه^(٢)، فلا تكون الهمزةُ فيه للتعويض؛ إذ لم يُحْدَفْ منه شيء، ولو قلنا: إن أصله إله، وحُدِفَتْ فاءُ الكلمة، لم يتعيَّن أن الهمزةَ فيه في النداء للتعويض، إذ لو كانت عوضاً من المحذوف لَبِتَتْ دائماً في النداء وغيره، ولمَّا جاز حذفُها في النداء، قالوا: «يا لله» بحذفِها، وقد نَصُّوا على أن [قطع]^(٣) همزةَ الوصل في النداء شاذ».

وقرأ الجمهور «إذا» بالاستفهام وهو استبعادٌ كما تقدَّم. وقرأ^(٤) ابن ذكوان بخلافٍ عنه وجماعةٌ «إذا» بهمزةٍ واحدة على الخبر، أو للاستفهام وحْدَفْ أداته للعلم بها، ولدلالةِ القراءةِ الأخرى عليها.

وقرأ طلحة بن مصرف «لَسَأُخْرِجُ» بالسین دون سوف، هذا نَقْلُ الزمخشري^(٥) عنه، وغيره^(٦) نَقَلَ عنه «سَأُخْرِجُ» دون لامِ ابتداء، وعلى هذه

(١) البحر ٢٠٧/٦.

(٢) انظر مذاهب العلماء في لفظ الجلالة: معجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٢٥.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) النشر ٣٧٢/١، التيسير ١٤٩، البحر ٢٠٦/٦، الإتحاف ٢٣٨/٢، وقال: «من طريق الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش عنه».

(٥) الكشف ٥١٧/٢.

(٦) البحر ٢٠٦/٦.

- مريم -

القراءة يكونُ العاملُ في الظرف نفسَ «أَخْرَجَ»، ولا يمنع حرفُ التنفيسِ على الصحيح.

وقرأ العامةُ «أَخْرَجُ» مبنياً للمفعول. والحسن^(١) وأبو حيوة «أَخْرَجُ» مبنياً للفاعل. و«حَيًّا» حالٌ مؤكدة لأنَّ مِنْ لازمِ خروجه أن يكونَ «حَيًّا» وهو كقوله: «أُبْعَثُ حَيًّا»^(٢).

وقرأ^(٣) نافع وابن عامر وعاصم وجماعة «يَذْكُرُ» مخففاً مضارع «ذكر»، والباقون بالتشديد مضارع تَذَكَّرَ، والأصل «يتذكَّر» فأدْغَمَتِ التاءُ في الذال. وقد قرأ بهذا الأصل وهو يَتَذَكَّرُ: أُبَيُّ.

آ. (٦٧) والهمزةُ في قوله «أَوَّلَا يَذْكُرُ» مؤخرَةٌ عن حرفِ العطف تقديرًا كما هو قول الجمهور. وقد رَجَعَ الزمخشري^(٤) إلى رأي الجمهور هنا فقال: «السَّوَاءُ عَطَفْتُ «لَا يَذْكُرُ» على «يقول» / وَوَسَطْتُ همزةَ الإنكارِ بين [٦٠٧ب] المعطوف^(٥) وحرفِ العطف» ومذهبُه أَنَّ يُقَدَّرَ بين حرفِ العطفِ وهمزة الاستفهام جملةٌ يُعْطَفُ عليها ما بعدها، وقد فعل هذا - أعني الرجوعُ إلى قولِ الجمهور - في سورة الأعراف كما نبَّهت عليه في موضعه.

قوله: «مِنْ قَبْلُ»، أي: مِنْ قَبْلِ بَعْثِهِ. وَقَدَّرَهُ الزمخشري^(٦) «من قبل

(١) القرطبي ١٣١/١١، البحر ٢٠٧/٦، معاني القرآن للفراء ١٧١/٢.

(٢) الآية ٣٣ من مريم.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، التيسير ١٤٩، البحر ٢٠٧/٦، النشر ٣١٨/٢،

الحجة ٤٤٥، القرطبي ١٣١/١١.

(٤) الكشف ٥١٨/٢.

(٥) الكشف «المعطوف عليه».

(٦) الكشف ٥١٨/٢.

الحالة التي هو فيها وهي حالة بقائه.

آ. (٦٨) قوله: ﴿جِثْيَا﴾: حالٌ مقدرةٌ مِنْ مفعولٍ «لنُحْضِرَنَّهُمْ» و«جِثْيَا» جمعُ جاثٍ^(١) جمعٌ على فُعُول نحو: قاعدٌ وقعودٌ وجالسٌ وجُلوسٌ. وفي لامِهِ لغتان^(٢)، إحداهما الواو، والأخرى الياء يُقال: جثا يَجْثُو جُثْوًا، وَجْثِي يَجْثِي جِثْيَةً، فعلى التقدير الأول يكون أصله «جُثْوٌ» بواوين: الأولى زائدةٌ علامةٌ للجمع، والثانية لَامُ الكلمة، ثم أُعْلِتْ إعلالٌ عَصِيّ ودَلِيّ، وتقدّم تحقيقُهُ في «عِتْيَا»^(٣). وعلى الثاني يكون الأصلُ جُثْوِيًّا، فأُعِلَّ إعلالٌ هَيْنَ وَمَيَّت. وعن ابن عباس: أنه بمعنى جماعاتٍ جماعاتٍ جمعُ جُثْوَةٍ، وهو: المجموعُ من التراب والحجارة. وفي صحته عنه نظرٌ من حيث إنَّ فُعْلَةً لا يُجمع على فُعُول. ويجوز في «جِثْيَا» أن يكون مصدرًا على فُعُول، وأصله كما تقدّم في حال كونه جمعًا: إمَّا جُثْوٌ، وإمَّا جُثْوِيّ.

وقد تقدّم: أن الأخوين يكسران فاءه، والباقون يضمونها^(٤).

والجُثْوُ: القُعُودُ على الرُكْب.

آ. (٦٩) قوله: ﴿أَيْهَمُ أَشَدُّ﴾: في هذه الآية أقوالٌ كثيرةٌ، أظهرها

(١) وهو مذهب الراغب في المفردات ٨٨، كما أجاز المصدرية، ولم يذكر الزجاج في معانيه ٣٣٨/٣ غير الجمعية.

(٢) انظر: اللسان (جثا).

(٣) الآية ٨ من مريم، أي: قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فُعُول فأصبح جُثْوِي فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت الأولى بالسكون فقلب الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كُسر ما قبل الياء للمناسبة. وانظر: معجم المفردات ٧٨.

(٤) السبعة ٤٠٧، النشر ٣١٧/٢، البحر ٢٠٨/٦، المحجة ٤٣٩.

- مريم -

عند الجمهور من المعربين، وهو مذهب سيويه^(١): أن «أَيْهِم» موصولةٌ بمعنى الذي، وأن حركتها حركةً بناءً يُنْبِتُ عند سيويه، لخروجها عن النظائر، و«أَشَدُّ» خبرٌ مبتدأ مضمير، والجملة صلةٌ لـ «أَيْهِم»، و«أَيْهِم» وصلتها في محل نصب مفعولاً بها بقوله «لَنَنْزِعَنَّ».

ولـ «أَيَّ» أحوالٌ أربعة، أحدها: تُبْنَى فيها وهي - كما في الآية - أن تضافَ ويُحذفَ صدرُ صلتها، ومثله قولُ الشاعر^(٢):

٣٢٤٨ - إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهِمْ أَفْضَلُ

بضم «أَيْهِم» وتفصيلها مقررٌ في موضوعات النحو^(٣).

وزعم الخليل^(٤) رحمه الله أن «أَيْهِم» هنا مبتدأ، و«أَشَدُّ» خبره، وهي استفهاميةٌ والجملةٌ محكيةٌ بقول^(٥) مقدرٍ والتقدير: لنَنْزِعَنَّ من كل شِيعَةٍ المَقُولِ فيهم: أَيْهِم أَشَدُّ. وقَوَّى الخليلُ تخريجه بقول الشاعر^(٦):

٣٢٤٩ - وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ

قال: تقديره: فَأَبَيْتُ يُقَالُ فِي: لَا حَرْجٌ وَلَا مَحْرُومٌ.

وذهب يونس^(٧) إلى أنها استفهاميةٌ مبتدأةٌ، ما بعدها خبرها كقول

(١) الكتاب ٣٩٦/١ - ٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٢٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٥٣٠/١، شرح الكافية الشافية ٢٨٥/١.

(٤) الكتاب ٣٩٧/١.

(٥) الأصل: «بالقول» والتصحيح من (ش).

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه - صالحاني - ٨٤ وابن يعيش ١٤٦/٣، والإنصاف

٧١٠، والخزانة ٥٥٣/٢.

(٧) انظر: الكتاب ٣٩٧/١.

- مريم -

الخليل، إلا أنه زعم أنها مُعلَّقة لـ «نَزَعْنَ»^(١) فهي في محل نصب، لأنه يُجَوِّز التعليق في سائر الأفعال، ولا يخصه بأفعال القلوب، كما يخصه بها الجمهور.

وقال الرمخشري^(٢): «ويجوز أن يكون التَّزْعُ واقعاً على «من كل شيعه» كقوله: «وَوَهَبْنَا لَهُمْ مِنْ رَحْمَتِنَا»^(٣)، أي: لَنَزَعْنَ بعض كل شيعه فكان قائلًا قال: مَنْ هم؟ فقيل: أيهم أشدُّ عِتْيًا فجعل «أيهم» موصولة أيضاً، ولكن هي في قوله خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين هم أشدُّ.

قال الشيخ^(٤): «وهذا تكلف ما لا حاجة إليه، وإدعاء إضمار غير محتاج إليه، وجعل ما ظاهره أنه جملة واحدة جملتين».

وحكى أبو البقاء^(٥) عن الأخفش والكسائي أن مفعول لَنَزَعْنَ^(٦) «كل شيعه» و«مِنْ» مزيدة، قال: «وهما يجيزان زيادة «مِنْ»^(٧)، و«أي» استفهام، أي: لَنَزَعْنَ كل شيعه. وهذا يخالف في المعنى تخريج الجمهور؛ فإن تخريجهم يؤدي إلى التبعض، وهذا يؤدي إلى العموم، إلا أن تجعل «مِنْ» لابتداء الغاية لا للتبعض فيتفق التخريجان.

(١) وقال: إنه بمنزلة قولك: أشهد إنك لرسول الله.

(٢) الكشف ٥٢٠/٢.

(٣) الآية ٥٠ من مريم.

(٤) البحر ٢٠٨/٦.

(٥) الإملاء ١١٦/٢.

(٦) الأصل: «لنزعن من» بإقحام «من» سهواً.

(٧) انظر أمثلة على زيادة «مِنْ» من غير شروطها عند الأخفش في معاني القرآن ٩٨،

٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

— مريم —

وزهب الكسائي إلى أن معنى «لنَزَعَنَّ» لننادين، فعوملَ معاملته، فلم يعمل في «أي». قال المهدوي: «ونادى يُعَلَّقُ إذا كان بعده جملة نصب، فيعملُ في المعنى، ولا يعملُ في اللفظ».

وقال المبرد: «أَيُّهم» متعلّق بـ «شيعة» فلذلك ارتفع، والمعنى: من الذين تشايَعُوا أَيُّهم أشدّ، كأنهم يتبارَوْنَ إلى هذا. ويلزّمه على هذا أن يُقدَّر مفعولاً لـ «نَزَعَنَّ» محذوفاً. وقدّر بعضهم في قول المبرد: من الذين تعاونوا فنظروا أَيُّهم. قال النحاس^(١): «وهذا قولٌ حسنٌ، وقد حكى الكسائي تشايَعُوا بمعنى تعاونوا». قلت: وفي هذه العبارة المنسوبة للمبرد قلقٌ، ولا يبيّن الناقلُ عنه وجهَ الرفع على ماذا يكون، وبيّنه أبو البقاء^(٢)، لكن جعل «أَيُّهم» فاعلاً لما تَصَمَّنَتْه «شيعة» من معنى الفعل، قال: «التقدير: لنَزَعَنَّ من كلِّ فريقٍ يُشَيِّعُ أَيُّهم، وهي على هذا بمعنى الذي».

ونُقِلَ عن الكوفيين^(٣) أن «أَيُّهم» في الآية بمعنى الشرط. والتقدير: إن اشتدَّ عُتُوُّهم، أو لم يَشْتَدَّ، كما تقول: ضربتُ القومَ أَيُّهم غَضَبٌ، المعنى: إن غضبوا أو لم يَغضبوا.

وقرأ^(٤) طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم^(٥) الهراء أستاذُ الفراءِ وزائدة^(٦)

(١) إعراب القرآن له ٣٢٤/٢.

(٢) الإملاء ١١٦/٢.

(٣) وهي حكاية أبي بكر بن شقير عنهم. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤/٢.

(٤) البحر ٢٠٩/٦، القرطبي ١٣٣/١١.

(٥) معاذ بن مسلم، من قدماء النحاة، يقال إنه أول من وضع التصريف، أخذ عنه الكسائي، وأخذ عن جعفر الصادق. توفي سنة ١٩٠. انظر: بغية الوعاة ٢٩٠/٢.

(٦) زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي. عرض على الأعمش، وعرض عليه الكسائي، ثقة. توفي بالروم غازياً سنة ١٦١. انظر: طبقات القراء ٢٨٨/١.

عن الأعمش «أيهم» نصباً. قلت: فعلى هذه القراءة والتي قبلها: ينبغي أن يكون مذهب سيويه جواز إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند الثقلية^(١) عنه، وقد نُقل عنه أنه يحتم بناءها. قال النحاس^(٢): «ما علمت أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيويه» قال: «وسمعت أبا إسحاق الزجاج^(٣) يقول: «ما تبين لي أن سيويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما» قال: وقد أعرب سيويه «أياً» وهي مفردة لأنها مضافة^(٤)، فكيف بينها مضافة؟

وقال الجرمي: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: «لأضربن أيهم قائم» بالضم بل ينصب».

[٦٠٨] و«على الرحمن» متعلق بـ «أشد»، و«عتيّا» منصوب على / التمييز، وهو محوّل عن المبتدأ، إذ التقدير: أيهم هو عتوه أشد، ولا بد من محذوف يتم به الكلام، التقدير: فنلقيه في العذاب، أوفبدأ بعذابه. قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: بم تتعلّق على والباء^(٦)؟ فإنّ تعلّقهما بالمصدرين لا سبيل إليه». قلت: هما للبيان لا للصلة، أو يتعلّقان بـ «أفعل»، أي: عتوهم أشد على الرحمن، وصلّهم أولى بالنار كقولهم^(٧): «هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا».

(١) انظر: البحر ٣٩٧/١.

(٢) إعراب القرآن له ٣٢٣/٢.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣٣٩/٣ هو مذهب الخليل السابق.

(٤) النحاس: «تضاف».

(٥) الكشف ٥٢٠/٣.

(٦) «على» في قوله تعالى «أشد على الرحمن»، والباء في قوله «أولى بها» في الآية التالية.

(٧) الأصل: «كقوله» والتصحيح من «الكشف».

قلت: يعني بـ «على» قوله «على الرحمن»، وبالباء قوله «بالذين هم». وقوله «بالمصدر» يعني بهما «عَيْتًا» و«صِلِيًّا» وأما كونه لا سبيلَ إليه فلأنَّ المصدرَ في نية الموصولِ، ولا يتقدَّم معمولُ الموصولِ عليه.

وجَوَزَ بعضهم أَنَّ يكونَ «عَيْتًا»^(١) و«صِلِيًّا»^(٢) في هذه الآية مصدرين كما تقدَّم، وجَوَزَ أَنَّ يكونا جمعَ عاتٍ وصالٍ فانْتصابُهما على هذا على الحال. وعلى هذا يجوزُ أَنَّ تتعلَّقَ على والباء بهما لزوالِ المحذوفِ المذكورِ.

آ. (٧١) قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا﴾: في هذه الواو وجهان، أحدهما: أنها عاطفةٌ هذه الجملة على ما قبلها. وقال ابن عطية: «وإنَّ منكم إلا واردُها» قَسَمَ والواو تَقْتَضِيهِ، ويُفسَّره قولُ النبي صلى الله عليه وسلم^(٣): «مَنْ مات له ثلاثٌ من الولد لم تَمْسُه النار إلا تَحِلَّةُ القسم». قال الشيخ^(٤): «وذَهَلْ عن قولِ النحويين إنه لا يُستغنى عن القسمِ بالجواب لدلالة المعنى، إلا إذا كان الجوابُ باللامِ أو بـ «إنَّ»، والجوابُ هنا على زَعْمِهِ بـ «إنَّ» النافية فلا يجوزُ حَذْفُ القسمِ على ما نَصُّوا. وقوله: «والواو تَقْتَضِيهِ» يدلُّ على أنها عنده أو القسم، ولا يذهبُ نحويٌّ إلى أنَّ مِثْلَ هذه الواو أو قسمٍ لأنه يلزمُ مِنْ ذلك حَذْفُ المجرورِ وإبقاء الجارِّ، ولا يجوزُ ذلك إلا إنْ وَقَعَ في شعيرٍ أو نادرٍ كلامٍ بشرط أن تقومَ صفةُ المحذوفِ مقامه، كما أولوا في قولهم:

(١) نقل الراغب مصدرية. انظر: المفردات ٣٢٢.

(٢) نقل الراغب مصدرية. انظر: المفردات ٢٨٥.

(٣) رواه البخاري: ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ٢٣ كتاب الجنائز (الفتح ١١٨/٣)، وابن ماجه: ٦ كتاب الجنائز، ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده ٥١٢/٢، المسند ٢٣٩/٢ - ٢٤٠.

(٤) البحر ٢٠٩/٦.

- مريم -

«نَعَمْ السَّيْرُ عَلَى بَشَنِ الْعَيْرِ»^(١)، أي: على عَيْرٍ بِشَنِ الْعَيْرِ، وقول الشاعر^(٢):

٣٢٥٠ - وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

أي: برجلٍ نَامٍ صَاحِبُهُ، وهذه الآية ليست من هذا الضَرْبِ؛ إذ لَمْ يُحْدَفِ الْمُقْسَمُ بِهِ وَقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ.

و«إِنْ» حرفٌ نفي، و«منكم» صفةٌ لمحذوفٍ تقديره^(٣): «وإن أخذ منكم. ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وإن منكم إلا مَنْ هو وارِدُهَا. وقد تقدّمَ لذلك نظائرٌ.

والخطابُ في قوله «منكم» يَحْتَمِلُ الالتفاتَ وعدمه. قال الزمخشري^(٤): «التفاتٌ إلى الإنسان، وَيَعْضُدُهُ قِراءَةُ»^(٥) ابن عباس وعكرمة «وإن منهم» أو خطابٌ للناسِ مِنْ غيرِ التفتاتِ إلى المذكورِ.

(١) انظر: الإنصاف ١١٢/١، وحكاه عن بعض الفصحاء.

(٢) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون في «معجم الشواهد» ٤٤٤ إلى الفناني مع أن البغدادي في الخزانة ١٠٧/٤ يقول: «والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله»، وبعده:

ولا مُخَالِطُ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ

وهو في أمالي الشجري ١٤٨/٢، والإنصاف ١١٢، وابن يعيش ٦٢/٣، والعيني ٣/٤، والهمع ٦/١، والدرر ٣/١، واللسان (نوم). والليّان مصدر لان بمعنى اللين، هي بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر.

(٣) الأصل: «تقدير» وهو سهو.

(٤) الكشف ٥٢٠/٢.

(٥) القرطبي ١٣٨/١١، البحر ٢١٠/٦.

وَالْحَتَمُ: القضاء والوجوب. حَتَمَ، أي: أوجب [وَحَتَمَهُ] (١) حتماً، ثم يُطلق الحتم على الأمر المحتوم كقوله تعالى: «هَذَا خَلْقُ اللَّهِ» (٢) و«هَذَا دَرَهُمْ ضَرْبُ الْأَمِيرِ». و«على رَبِّكَ» متعلقٌ بـ «حَتَمَ» لأنه في معنى اسم المفعول، ولذلك وصفه بـ «مَقْضِيًّا».

آ. (٧٢): وقرأ العامة «ثُمَّ نُنَجِّي» بضم «ثُمَّ» على أنها عاطفة. وقرأ (٢) عليُّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأبيُّ والجحدريُّ ويعقوبُ «ثُمَّ» بفتحها على أنها الظرفية، ويكون منصوباً بما بعده، أي: هناك نُنَجِّي الذين اتَّقُوا.

وقرأ الجمهور «نُنَجِّي» بضم النون الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم، مِنْ «نَجَّى» مضعفاً. وقرأ (٣) الكسائي والأعمش وابن محيصن «نُنَجِّي» مِنْ أَنْجَى. والفعل على هاتين القراءتين مضارع.

وقرأت فرقة «نَجَّى» بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددة. وهو على هذه القراءة ماضٍ مبني للمفعول، وكان مِنْ حق قارئها أن يفتح الياء، ولكنه سكته تخفيفاً. وتحتمل هذه القراءة توجيهاً آخر سيأتي في قراءة متواترة آخر سورة الأنبياء (٤). وقرأ عليُّ بن أبي طالب أيضاً «نُنَجِّي» بحاءٍ مهملة، من التَّنَجِيَةِ.

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٢١٠/٦، والكشاف ٥٢٠/٢، والشواذ ٨٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١١، البحر ٢١٠/٦، التيسير ١٤٩، القرطبي

١٤١/١١، النشر ٢٥٩/٢، الحجة ٤٤٦، القرطبي ١٤١/١١، الشواذ ٨٦.

(٤) الآية ٨٨ من الأنبياء.

- مريم -

ومفعول «اتَّقُوا» إمّا^(١) محذوف مرادٌ للعلم به، أي: اتَّقُوا الشَّرْكَ والظلمَ.

قوله: «جِيئًا» إمّا مفعولٌ ثانٍ إن كان «نَذَرُ» يتعدى لاثنيين بمعنى نترك ونُصَيِّر، وإمّا حالٌ إن جعلت «نَذَرُ» بمعنى نُخْلِئُهُمْ. و«جِيئًا» على ما تقدّم^(٢).

و«فيها» يجوزُ أن يتعلّق بـ «نَذَرُ»، وأن يتعلّق بـ «جِيئًا» إن كان حالاً، ولا يجوزُ ذلك فيه إن كان مصدرًا. ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «جِيئًا» لأنه في الأصل صفةٌ لنكرةٍ قدّم عليها فنُصِبَ حالاً.

أ. (٧٣) قوله: ﴿مَقَامًا﴾: قرأ^(٣) ابن كثير «مَقَامًا» بالضم، ورُوِيَ عن أبي عمرو^(٤)، وهي قراءة ابن محيصن. والباقون بالفتح. وفي كلتا القراءتين يحتمل أن يكون اسمٌ مكانٍ أو اسمٌ مصدر، إمّا من «قام» ثلاثياً، أو من «أقام»، أي: خير مكانٍ قيامٍ أو إقامة.

والنَّدْيُ: فَعِيلٌ، أصلُه نَدَيْوُ لأنَّ لَامَه واو، يقال: نَدَوْتُهُمْ أَنْدُوهُمْ، أي: أَتَيْتُ نَادِيَهُمْ، والنَّادِي مثله. ومنه «فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ»^(٥)، أي: أهل ناديه. والنَّدْيُ والنَّادِي: مجلسُ القومِ ومُتَحَدُّهُمْ. وقيل: هو مشتقٌّ من النَّدَى وهو الكَرَمُ؛

(١) كذا في الأصل بإقحام «إمّا».

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٨.

(٣) السبعة ٤١١، البحر ٢/٢١٠، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤٢، الحجة ٤٤٦، الإنحاف ٢/٢٣٩.

(٤) وهي رواية أبي حاتم عنه كما في البحر.

(٥) الآية ١٧ من العلق.

لأن الكرماء يجتمعون فيه، وانتديت المكان والمُتَدِي كذلك. وقال حاتم^(١):
٣٢٥١- ودُعيت في أولي الندي ولم ينظر إلي بأعين خزر
والمصدر: الندو. و «مقاماً» و «ندياً» منصوبان على التمييز من
أفعل^(٢).

وقرأ^(٣) أبو حيوة والأعرج وابن محيصن «يُتَلَّى» بالياء من تحت،
والباقون / بالتاء من فوق واللام في «للذين» يحتمل أن تكون للتبليغ، وهو [٦٠٨ب]
الظاهر، وأن تكون للتعليل.

آ. (٧٤) قوله: «وكم أهلكنا»: «كم» مفعول مقدم واجب
التقديم؛ لأن له صدر الكلام لأنها إمّا: استفهامية أو خبرية، وهي محمولة
على الاستفهامية، و «أهلكنا» مُتَسَلِّطٌ على «كم» أي: كثيراً من القرون
أهلكنا. و «من قرن» تمييز لـ «كم» مبين لها.

قوله: «هم أحسن» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: - وإليه ذهب
الزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) - أنها في محل نصب، صفة لـ «كم». قال
الزمخشري: «ألا ترى أنك لو أسقطت «هم» لم يكن لك بد من نصب
«أحسن» على الوصفية». وفي هذا نظر لأن النحويين نصوا: على أن «كم»

(١) ديوانه ٨٥، والبحر ١٩٧/٦، واللسان (خزر) والأعين الخزر: أن يكون الإنسان
كأنه ينظر بمؤخرها. والأصل: «قد دعيت» فينكسر البيت.

(٢) أفعل هو «خير» وحذفت همزته تخفيفاً.

(٣) الإتحاف ٢٣٩/٢، البحر ٢١٠/٦.

(٤) الكشف ٥٢١/٢.

(٥) الإملاء ١١٦/٢.

- مريم -

استفهامية كانت أو خبرية لا تُوصَف ولا يُوصَفُ بها. الثاني: أنها في محل جرّ صفة لـ «قَرْن» ولا محذوز في هذا، وإنما جُمِعَ في قوله: «هم» لأنَّ قَرْنًا وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمع، فـ «قَرْن» كلفظ «جميع» و«جميع» يجوز مراعاة لفظه تارة فيُفَرَّدُ كقوله تعالى: «نحن جميعٌ منتصرون»^(١) ومراعاة معناه أخرى فيُجمع ماله كقوله تعالى: «لَمَّا جَمِيعٌ لَدُنْنا مُخْضَرُونَ»^(٢).

قوله: «وَرِثِيًّا» الجمهورُ على «رِثِيًّا» بهمزة ساكنة بعدها ياءٌ صريحةٌ وصلًا ووقفًا، وحزمة^(٣) إذا وَقَفَ يُبْدِلُ هذه الهمزة ياءً على أصله في تخفيف الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان: الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ، وفي الإظهارِ صعوبةٌ لا تَخْفَى، وفي الإدغامِ إبهامٌ أنها مادةٌ أخرى: وهو الرِّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والنضارة، ولذلك تَرَكَ أبو عمرو أصله في تخفيفِ همزه.

وقرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر «وَرِيًّا» بياءٍ مشددةٍ بعد الراء، فقليل: هي مهموزة الأصل، ثم أَبْدَلَتِ الهمزة ياءً وأدْغَمَتِ. والرَّأيُّ بالهمز، قيل: مِنْ رُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وفِعْلٌ فِيهِ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أي: مَرَّيٌّ. وقيل من الرِّواءِ وَحُسْنِ الْمَنْظَرِ. وقيل: بل هو مِنَ الرَّيِّ ضِدَّ الْعَطَشِ وليس مهموزاً الأصل، والمعنى: أَحْسَنُ مَنْظَرًا لَأَنَّ الرَّيَّ وَالْإِمْتِلَاءَ أَحْسَنُ مِنْ ضِدِّيهِمَا.

وقرأ حميد وأبو بكر عن عاصم في رواية الأعشى «وَرِثِيًّا» بياءٍ ساكنةٍ

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) الآية ٣٢ من يس «وإن كلُّ لَمَّا...».

(٣) انظر في أوجه قراءتها: السبعة ٤١١، الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠، التيسير

١٤٩، القرطبي ١١/١٤٣، النشر ٢/٣٩٣، المحتسب ٢/٢٤٣، الشواذ ٨٦.

بعدها همزة وهو مقلوبٌ مِنْ «رِثِيًّا» في قراءةِ العامَّةِ، ووزنه فِلْعُ، وهو مِنْ راءه يَرَاهُ كقولِ الشاعر^(١):

٣٢٥٢ - وكلُّ خليلٍ راءني فهو قائلٌ مِنْ أَجْلِكَ : هذا هامةُ اليومِ أوغِدِ
وفي القلبِ من القلبِ ما فيه^(٢).

وَرَوَى اليزيديُّ قراءةَ «وَرِيَاءٍ» بياءٍ بعدها ألف، بعدها همزة، وهي من المُراءاة، أي: يُرِيّ بعضهم حُسْنَ بعضٍ، ثم خَفَّفَ الهمزة الأولى بقلبِها ياءً، وهو تخفيفٌ قياسيٌّ.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً في روايةٍ طلحة «وَرِيًّا» بياءٍ فقط مخففةً. ولها وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا كقراءةِ قالون، ثم خَفَّفَ الكلمةَ بحذفِ إحدى الياءَيْنِ، وهي الثانيةُ لِأَنَّ^(٣) بها حَصَلَ الثَّقُلُ، ولأنَّها لَامُ الكلمةِ، والأوَّخرُ أُخْرِيَ بالتغيير. والثاني: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا كقراءةِ حميد «وَرِيثًا» بالقلب، ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الياءِ قبلها، وحَذَفَ الهمزةَ على قاعدةِ تخفيفِ الهمزةِ بالنقل، فصار «وَرِيًّا» كما ترى. وتجاوَسَ بعضُ الناسِ^(٤) فجعل هذه القراءةَ لَحْنًا، وليس اللاحنُ غيرَه، لَخَفَاءِ توجيهِها عليه.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً وابنُ جُبَيْرٍ وجماعةٌ «وَرِيًّا» بزايٍ وياءٍ مشددة، والزَّيُّ: البِزَّةُ الحسنةُ والآلاتُ المجتمعة، لَأَنَّهُ مِنْ زَوَى كذا يَزْوِيه، أي: يَجْمَعُه، والمُتَزَيِّنُ يَجْمَعُ الأشياءَ التي تُزَيِّنُه وتُظْهِرُ زِيَّه.

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٤٣٥، والكتاب ١٣٠/٢، واللسان (رأي)، والبحر ٢١١/٦، ومعاني القرآن للزجاج ٣٤٣/٣، ووصلت همزة «أجل» للوزن.

(٢) أي في القلب المكاني من قلب الناظر ما فيه.

(٣) اسم «أَنْ» ضمير الشأن.

(٤) نقل هذا صاحب البحر ٢١١/٦.

آ. (٧٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ﴾: «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة، ودخلت الفاء في الخبر لما تَصَمَّنَه الموصول مِنْ معنى الشرط. وقوله: «فَلْيَمْدُدْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه طَلَبَ على بابه، ومعناه الدُّعاء. والثاني: لفظه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر. قال الزمخشري^(١): أي: مَدَّ له الرحمن، بمعنى: أَمَهَّلَهُ فَأَخْرَجَ على لفظ الأمر إِيذَاناً بوجوب ذلك. أو قَمَدَّ له في معنى الدعاء بأن يُمَهِّلَهُ الله وَيُنَفِّسَ في مَدَّةِ حَيَاتِهِ.

قوله: «حتى إذا» في «حتى» هذه ما تقدَّم في نظائرها مِنْ كونها: حرف جرٍّ أو حرف ابتداء^(٢)، وإنما الشأن فيما هي غايةٌ له على كلا القولين. فقال الزمخشري^(٣): «وفي هذه الآية وجهان: أن تكون متصلةً بالآية التي هي رَابِعُتُهَا، والآيتان اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: أيُّ الفريقين خيرٌ مقاماً وأَحْسَنُ نَدِيّاً، حتى إذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ، أي: لا يَبْرَحُونَ يقولون هذا القولَ وَيَتَوَلَّوْنَ [به]^(٤) لا يَتَكَافَوْنَ عنه إلى أن يُشَاهِدُوا الموعودَ رَأْيَ العَيْنِ» وذكر كلاماً حسناً.

ثم قال^(٥): «والثاني: أن تتصل بما يليها، والمعنى أن الذين في الضلالة ممدودٌ لهم» وذكر كلاماً طويلاً. ثم قال: «إلى أن يُعَايِنُوا نُصْرَةَ / اللّٰهِ للمؤمنين، أو يشاهدوا السَّاعَةَ ومُقَدَّمَاتِهَا. فإن قلت: «حتى» هذه ما هي؟

(١) الكشف ٥٢١/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٣) الكشف ٥٢١/٢.

(٤) من الكشف.

(٥) الكشف ٥٢٢/٢.

- مريم -

قلت: هي التي تُحكى بعدها الجمل، ألا ترى الجملة الشرطية واقعة بعدها، وهي «إذا رأوا ما يُوعَدون فَسَيَعْلَمُونَ».

قال الشيخ^(١): - مُستبعداً للوجه الأول - «وهو في غاية البُعْد لطول الفصل بين قوله: «قالوا أي الفريقين» وبين الغاية، وفيه الفصل بجمليّ اعتراض ولا يُجيزه أبو علي». وهذا الاستبعاد قريب. وقال أبو البقاء^(٢): «حتى» يُحكى ما بعدها ههنا، وليست متعلقة بفعل».

قوله: «إما العذاب وإما الساعة» قد عرّفت [ما]^(٣) في «إما»: من كونها حرف عطف أول^(٤)، ولا خلاف أن أحد معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة. و«العذاب» و«الساعة» بدلان من قوله: «ما يُوعَدون» المنصوبة بـ «رأوا» و«فَسَيَعْلَمُونَ» جواب الشرط.

و«من هو شر مكاناً» يجوز أن تكون «من» موصولة بمعنى الذي، وتكون مفعولاً لـ «يَعْلَمُونَ». ويجوز أن تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء، و«هو» مبتدأ ثانٍ، و«شر» خبره، والمبتدأ والخبر خبر الأول. ويجوز أن تكون الجملة مُعلّقة لفعل الرؤية فالجملة في محل نصب على التعليق.

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ﴾: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها لا محل لها لاستثناها، فإنها سيقَّت للإخبار بذلك. وقال

(١) البحر ٢١٢/٦.

(٢) الإملاء ١١٦/٢.

(٣) زيادة من (ش) وهي موصولة.

(٤) انظر: الدر المصون ٤١٥/٥.

- مريم -

الزمخشري^(١): «إنها معطوفة على موضع «فَلْيَمْدُدْ» لأنه واقع موقع الخبر، تقديره: «مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ مَدًّا - أَوْ يَمْدُدْ - لَهُ الرَّحْمَنُ وَيَزِيدُ». قال الشيخ^(٢): «وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «وَيَزِيدُ» مَعْطُوفًا عَلَى «فَلْيَمْدُدْ» سَوَاءً كَانَ دَعَاءً أَمْ خَبَرًا بِصُورَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ إِنْ كَانَتْ «مَنْ» مَوْصُولَةً، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ إِنْ كَانَتْ «مَنْ» شَرْطِيَّةً، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هَدًى عَارِيَةً مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى «مَنْ» يَرْبُطُ جُمْلَةَ الْخَبَرِ بِالْمَبْتَدَأِ، أَوْ جُمْلَةَ الشَّرْطِ بِالْجَزَاءِ الَّذِي هُوَ «فَلْيَمْدُدْ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى جُمْلَةِ الْجَزَاءِ جَزَاءٌ. وَإِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ اسْمًا لَا ظَرْفًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الْجَزَاءِ ضَمِيرُهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَكَذَا فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا».

قلت: وقد ذكر أبو البقاء^(٣) أيضاً كما ذكر الزمخشري. وقد يُجاب عما قالاه: بأننا نختار على هذا التقدير أن تكون «مَنْ» شَرْطِيَّةً. قوله: «لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرْفِ» مَمْنُوعٌ لِأَنَّ فِيهِ خِلَافاً قَدِّمْتُ تَحْقِيقَهُ وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. فَقَدْ يَكُونُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ مِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ.

آ. (٧٧) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: عطف بالفاء إيذاناً بإفادَةِ التعقيبِ كأنه قيل: أَخْبَرَ أَيْضاً بِقِصَّةِ هَذَا الْكَافِرِ عَقِيبَ قِصَّةِ أَوْلَئِكَ. وَ«أَرَأَيْتَ» بِمَعْنَى أَخْبَرْنِي كَمَا قَدْ عَرَفْتَهُ. وَالْمَوْصُولُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ

(١) الكشف ٥٢٢/٢.

(٢) البحر ٢١٢/٦.

(٣) الإملاء ١١٦/٢.

الاستفهامية مِنْ قوله «أُطْلِعَ الْغَيْبَ». و«لَاؤَتَيْنِ» جوابُ قسمٍ مضمير،
والجملةُ القسميةُ كُلُّها في محلِّ نصبٍ بالقول.

وقوله هنا: «وَوَلَدًا» وفيها «قالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا» موضعان^(١). وفي
الزخرف «إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ»^(٢) وفي نوح «مَالَهُ وَلَدُهُ»^(٣). قرأ الأربعة
الأخوان بضم الواو وسكون اللام. وافقهما ابن كثير وأبو عمرو...^(٤) على
الذي في نوحٍ دون السورتين، والباقيون وهم نافعٌ وابن عامر وعاصمٌ قرؤوا
ذلك كُلَّهُ بفتح الواو واللام^(٥).

فأما القراءةُ بفتحتين فواضحةٌ وهو اسمٌ مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع. وأما
قراءةُ الضمِّ والإسكانِ، فقيل: هي كالتي قبلها في المعنى، يقال: وَلَدَ وُوُلِدَ،
كما يقال: عَرَبَ وَعُرِبَ، وَعَدِمَ وَعُدِمَ. وقيل^(٦): بل هي جمعٌ لَوَلَدَ نحو:
أَسَدَ وَأُسْدَ، وَأَنشَدُوا على ذلك^(٧):

٣٢٥٣- وَلَقَدْ رَأَيْتُ مُعَاشِرًا قَدْ تَمَرُّوا مَالًا وَوُلِدَا

(١) الآية ٨٨، والآية ٩١: «أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا».

(٢) الآية ٨١.

(٣) الآية ٢١.

(٤) كلمة لم أتبينها، أسقطها (ش) هي أقرب إلى «رحمهما» ويكون لفظ الجلالة بعدها سقط سهواً.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٢، النشر ٣١٩/٢، الحجة ٤٤٧، التيسير ١٤٩،
البحر ٢١٣/٦، القرطبي ١٤٦/١١، الشواذ ٨٦.

(٦) نسبها في اللسان إلى قيس. انظر: اللسان (ولد).

(٧) البيت للحارث بن جِلْزَة وهو في القرطبي ١٤٦/١، واللسان (ولد)، والبحر
٢١٣/٦، وتفسير الماوردي ٥٣٥/٢.

وأنشدوا شاهداً على أن الولد والولد مترادفان قول الآخر^(١):

٣٢٥٤- فَلَيْتَ فُلَاناً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

وليت فلاناً كان وُلدَ حمارٍ

وقرأ عبد الله ويحيى بن يعمر «وولدا» بكسر الواو، وهي لغة في الولد، ولا يبعد أن يكون هذا من باب الذبح والرعي، فيكون وُلدَ بمعنى مَوْلود، وكذلك في الذي بفتحتين نحو: القَبْضُ بمعنى المَقْبُوض.

آ. (٧٨) قوله: ﴿أَطْلَعَ﴾: هذه همزة استفهام سَقَطَ من أجلها همزة الوصل. وقد قُرِئ^(٢) بسقوطها دَرَجاً وكسرها ابتداءً على أن همزة الاستفهام قد حُذِفَتْ لدلالة «أم» عليها كقوله^(٣):

٣٢٥٥- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بَسْبَعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانٍ

وأطلع من قولهم: أطلع فلان الجبل، أي: ارتقى أعلاه. قال جرير^(٤):

٣٢٥٦- لَا قَيْتُ مُطَّلَعَ الْجِبَالِ وَغُورَا

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في المحتسب ٣٦٥/١، واللسان (ولد)، والبحر ٢١٣/٦.

(٢) البحر ٢١٣/٦.

(٣) تقدم برقم ٣٤١.

(٤) صدره:

إني إذا مُضِرُّ عَلَيَّ تَحَدَّيْتُ

وهو في ديوانه ٢٩١، واللسان (طلع).

- مريم -

ف «الغيب» مفعول به، لا على إسقاط حرف الجر، أي: على الغيب، كما زعمه بعضهم.

آ. (٧٩) قوله: ﴿كَلَّا﴾: للنحويين في هذه اللفظة ستة مذاهب. أحدها: - وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه^(١) وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - أنها حرف رَدْعٍ وَزَجْرٍ، وهذا معنى لائق بها حيث وَقَعَتْ في القرآن، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زَجَرَتْ وَرَدَعَتْ ذلك القائل / . [٦٠٩ ب] والثاني^(٢): - وهو مذهب النضر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جواباً، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ أَنْ يتقدّمها شيء لفظاً أو تقديرًا. وقد تُستعمل في القسم. والثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ونصير بن يوسف^(٣) وابن واصل^(٤) - أنها بمعنى حقاً. والرابع: - وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن البايلي^(٥) - أنها رَدٌّ لِمَا قبلها وهذا قريب من معنى الرَدْع. الخامس: أنها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل^(٦). وفيه نظر فإن «إي» حرف جواب ولكنه مختص بالقسم. السادس: أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم. ولتقرير هذه المواضع موضوع هو أليق بها قد حققها بحمد الله تعالى فيه.

-
- (١) الكتاب ٣١٢/٢.
 - (٢) انظر في هذه المذاهب: الجني الداني ٥٧٧، والمغني ٢٤٩، والارتشاف ٢٦٢/٣.
 - (٣) نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي النحوي، أخذ عن الكسائي. كان من الأئمة في رسم المصحف وله فيه تصنيف. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٣٤٠/٢.
 - (٤) محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس، مقرأ ضابط أخذ عن أبيه أحمد عن البيهقي والكسائي. توفي سنة ٢٧٣. انظر: طبقات القراء ٩١/٢.
 - (٥) في الارتشاف ٢٦٢/٣، والجني الداني ٥٧٧: عبد الله بن محمد البايلي ولعله أبو محمد من أهل سمرقند، روى عنه الدارقطني. انظر: تاريخ بغداد ١١٩/١٠.
 - (٦) نسب أبو حيان هذا القول إلى البايلي السابق.

وقد قُرئ^(١) هنا بالفتح والتنوين في «كَلًا» هذه، وتُرَوَّى عن أبي نُهَيْك. وسيأتي لك أن الزمخشري يحكي هذه القراءة ويعزِّيها^(٢) لابن نُهَيْك في قوله: «كَلًا سيكفرون»^(٣) ويحكي أيضاً قراءة بضم الكاف والتنوين، ويعزِّيها لابن نهيك أيضاً. فأما قوله: «ابن نهيك» فليس لهم ابن نهيك، إنما لهم أبو نُهَيْك بالكُنية.

وفي قراءة الفتح والتنوين أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظها تقديره: كُلُّوا كَلًا، أي: أَعْيُوا عن الحق إغياً، أو كُلُّوا عن عبادة الله لتهاونهم بها، من قول العرب: «كَلَّ السيفُ» إذا نَبَا عن الضرب، وكلُّ زيد، أي: تَعَب. وقيل: المعنى: كُلُّوا في دَعْوَاهم وانقطعوا. والثاني: أنه مفعولٌ به بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره: حَمَلُوا كَلًا، والكلُّ أيضاً: الثقل. تقول: فلان كُلُّ على الناس، ومنه قوله تعالى: «وهو كُلٌّ على مَوَلَاهُ»^(٤) والثالث: أن التنوين بدلٌ مِنْ ألف «كَلًا» وهي التي يُراد بها الرَّدْعُ والزَّجْر، فيكون صَرَفًا أيضاً.

قال الزمخشري^(٥): «ولقائلٌ أَنْ يقول: إنَّ صَحَّتْ هذه الروايةُ فهي «كَلًا» التي للرَّدع، قَلَبَ الواقفُ عليها أَلْفَهَا نوناً كما في قوله: «قواريراً»^(٦). قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بجيد لأنه قال: «التي للرَّدع» والتي للرَّدع حرفٌ

(١) انظر: المحتسب ٤٥/٢، البحر ٢١٣/٦، القرطبي ١١/١٤٨.

(٢) كذا على اللغة الثانية، واللغة المشهورة: يعزوها.

(٣) الآية ٨٢ من مريم. وانظر: الكشف ٥٢٣/٢.

(٤) الآية ٧٦ من النحل.

(٥) الكشف ٥٢٣/٢.

(٦) الآية ١٥ من الإنسان ولم أقف على هذه القراءة عند غير الزمخشري.

(٧) البحر ٢١٤/٦.

ولا وجهَ لقلبِ ألفِها نوناً، وتشبيهه بـ «قواريراً» ليس بجيدٍ لأن «قواريراً» اسمٌ رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوين^(١) ليس بدلاً مِنْ ألف بل هو تنوينُ الصَّرف، وهذا الجمعُ مختلفٌ فيه: أيتَحْتَمُّ مَنْعُ صَرْفِهِ أم يجوز؟ قولان ومنقول أيضاً أنَّ لغةَ بعضِ العربِ يصرفون ما لا يَنْصَرِفُ فهذا القولُ: إمَّا على قولٍ مَنْ لا يَرَى بالتحتم، أو على تلك اللغة.

والرابع: أنه نعتٌ لـ «آلهة»^(٢) قاله ابن عطية. وفيه نظرٌ، إذ ليس المعنى على ذلك. وقد يظهر له وجهٌ: أن يكونَ قد وَصَفَ الآلهةَ بالكُلِّ الذي هو المصدرُ بمعنى الإعياء والعجز، كأنه قيل: آلهةٌ كَالْئِنِّ، أي: عاجزين منقطعين، ولَمَّا وَصَفَهُم بالمصدر وَحَّده.

آ. (٨٢) وروى^(٣) ابن عطية والداني وغيره عن أبي نهيك أنه قرأ «كُلًّا» بضم الكاف والتنوين. وفيها تأويلان، أحدهما: أن ينتصبَ على الحال، أي: سيكفرون جميعاً. كذا قَدَّرَه أبو البقاء^(٤) واستبعده. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: يَرْفُضُونَ أو^(٥) يَجْحَدُونَ أو يُتْرَكُونَ كُلًّا، قاله ابن عطية.

وحكى ابن جرير^(٦) أن أبا نهيك قرأ «كُلُّ» بضم الكاف ورفع اللام منونةً على أنه مبتدأ، والجملةُ الفعليةُ بعده خبره. وظاهرُ عبارة هؤلاء أنه لم يُقرأ بذلك إلا في «كُلًّا» الثانية.

(١) الأصل «النون» والتصحيح من البحر.

(٢) «كلا» هذه في الآية ٨٢، و«آلهة» من قوله «واتخذوا من دون الله آلهة».

(٣) انظر مظان قراءة أبي نهيك في الآية ٧٩.

(٤) الإملاء ١١٧/٢.

(٥) سقطت الواو من «أو» في الأصل سهواً.

(٦) تفسير الطبري ١٦/١٢٥.

- مريم -

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب «وَنُمِدُّ مِنْ أَمَدٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مَدَّةِ وَأَمَدِهِ^(٢)».

قوله^(٣): «وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مفعولاً بها. والضمير في «نَرِثُهُ» منصوبٌ على إسقاط الخافضِ تقديرُهُ: وَنَرِثُ مِنْهُ مَا يَقُولُهُ. الثاني: أَنْ تَكُونَ بدلاً من الضمير في «نَرِثُهُ» بدل الاشتمال. وقدّر بعضهم مضافاً قبل الموصول، أي: نَرِثُهُ معنى ما يقول، أو مُسَمًّى ما يقول، وهو المال والولد؛ لأنَّ نفس القول لا يُورَث.

و«فَرَدَّ» حال: إمَّا مقدَّرةٌ نحو: «فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ»^(٤) أو مقارِنة، وذلك مبنيٌّ على اختلافٍ في معنى الآية المذكور في الكشف^(٥).

والضمير في «سَيَكْفُرُونَ»^(٦) يجوز أن يعودَ على الآلهة لأنه أقربُ مذكور، ولأنَّ الضميرَ في «يَكُونُونَ» أيضاً عائِدٌ عليهم فقط. ومثله: «وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ»^(٧) ثم قال: «فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ». وقيل: يعود على المشركين. ومثله قوله: «وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ»^(٨). إلا أنَّ فيه عَدَمَ توافُقِ الضمائرِ إذ الضميرُ في «يَكُونُونَ» عائِدٌ على الآلهة، و«عبادتهم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعِلِهِ إنَّ عادَ الضميرُ في «عبادتهم» على المشركين العابدين، وإلى المفعولِ إنَّ عادَ إلى الآلهة.

(١) عاد إلى الآية ٧٩. وانظر: البحر ٢١٤/٦، والكشاف ٥٢٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٩/١.

(٣) الآية ٨٠.

(٤) الآية ٧٣ من الزمر.

(٥) الكشاف ٥٢٣/٢.

(٦) في الآية ٨٢.

(٨) الآية ٢٣ من الأنعام.

(٧) الآية ٨٦ من النحل.

وقوله: «ضِدًّا» إنما وَحَّده، وإن كان خبراً عن جَمْع، لأحد وجهين: إما لأنه مصدرٌ في الأصل، والمصادرُ مُوَحَّدةٌ مُذَكَّرةٌ، وإما لأنه مفردٌ في معنى الجمع. قال الزمخشري^(١): «والضُّدُّ: العَوْنُ، وَحَدَّ تَوْحِيدَ «وهم يَدُّ على مَنْ سواهم»^(٢) لاتفاق كلمتهم، وأنَّهم كشيءٍ واحدٍ لفرطِ تَضَامُّهم وتوافقهم والضُّدُّ: العَوْنُ والمُعَاوَنَةُ^(٣). ويقال: مِنْ أَضْدَادِكُمْ، أي: أَعْوَانِكُمْ». قيل: وَسُمِّيَ العَوْنُ ضِدًّا لأنه يُضَادُّ مَنْ يُعَادِيكَ وَيُنَافِيهِ بِإِعَانَتِكَ له عليه. وفي التفسير: أَنَّ الضُّدَّ هنا الأعداء. وقيل: القَرْن. وقيل: البلاء وهذه تناسبُ معنى الآية.

آ. (٨٣) قوله: ﴿أَزًّا﴾: مصدر مؤكَّد والأزُّ والأزيز والهَزُّ والاستفزاز. قال الزمخشري^(٤): «أَخَوَاتُ، وهو التَّهْيِيجُ وشِدَّةُ الإِزْعَاجِ». والأزُّ أيضاً: شِدَّةُ الصَّوْتِ، ومنه «أَزُّ المِرْجَلُ أَزًّا» وأزيزاً، أي: غلا واشتدَّ غَلِيَانُهُ حتى سُمِعَ له صَوْتُ. وفي الحديث: «فكان له أَرِيز»، أي: للجدُّع حين فارقه النبيُّ [صلى الله عليه وسلم].

آ. (٨٥) قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ﴾: منصوبٌ بـ «سَيَكْفُرُونَ» أوبـ «يكونون عليهم ضِدًّا» أوبـ «نَعْدُ» لأنَّ «نَعْدُ» تَضَمَّنَ معنى المجازاة، أوبقوله: «لا يَمْلِكُونَ» الذي بعده، أوبمضميرٍ وهو «أذْكَرُ» أو اِخْذَرْ. وقيل: هو معمولٌ لجوابِ سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: يكون

(١) الكشف ٥٢٤/٢.

(٢) رواه ابن ماجه: الليات ٣١، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ٨٩٥/٢.

(٣) سقط قوله «والمعاونة» من «الكشف».

(٤) الكشف ٥٢٤/٢ ولم يرد في قوله «الأزيز».

[٦١٠] يوم يُحْشَرُ. وقيل: / تقديره: يوم نَحْشُر ونَسُوق نَفْعَلُ بالفريقين ما لا يُحِيط به الوصف.

قوله: «وَفْدًا» نصبٌ على الحال، وكذلك «وَرْدًا»^(١). والوَفْدُ: الجماعة الوافِدُونَ. يُقال: وَفَدَ يَفْدُ وَفْدًا وَوَفُودًا وَوَفَادَةً، أي: قَدِمَ على سبيل التَّكْرِمة، فهو في الأصل مصدرٌ ثم أُطْلِقَ على الأشخاص كالصَّفِّ. وقال أبو البقاء^(٢): «وَفْدٌ جُمْعٌ وافِدٌ مثل رَاكِبٍ وَرَكْبٍ وصَاحِبٍ وَصَحْبٍ» وهذا الذي قاله ليس مذهب سيويه^(٣) لأنَّ فاعِلًا لا يُجْمَعُ على فَعْلٍ عند سيويه. وأجازه الأخفش^(٤). فأما رَكْبٌ وَصَحْبٌ فاسماءُ جمعٍ لا جَمْعٌ بدليلِ تصغيرها على ألفاظها، قال^(٥):

٣٢٥٧- أَخَشَى رُجَيْلًا وَرُكَيْيَا غَادِيَا

فإن قلت: لعلَّ أبا البقاء أراد الجمعَ اللغويَّ. فالجواب: أنه قال بعد قوله: «والوَرْدُ اسمٌ لجمعٍ واردٍ» فَدَلَّ على أنه قصد الجمعَ صناعةً المقابلَ لاسم الجمع.

أ. (٨٦) والوَرْدُ: اسمٌ للجماعةِ العطاشِ الوارِدِينَ للماءِ، وهو في الأصلِ أيضاً مصدرٌ أُطْلِقَ على الأشخاص يقال: وَرَدَ الماءَ يَرِدُهُ وَرْدًا

(١) في الآية ٨٦.

(٢) الإملاء ١١٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٠٣/٢، فهو عند سيويه اسم جمع، قال: «فالركب لم يُكْسَر عليه راكِب، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكْبٌ فلو كان كُسِّر عليه الواحد رُدُّ إليه فليس فَعْلٌ ممَّا يُكْسَر عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائرٌ وَطَيْرٌ، وصاحبٌ وَصَحْبٌ».

(٤) معاني القرآن له ٥٠٤/٢.

(٥) تقدم برقم ٢٤٢٤ برواية قريبة.

وَوُرُوداً. قال الشاعر^(١):

٣٢٥٨ - رِدِي رِدِي وَرَدَ قَطَاةٌ صَمًّا كُذْرِيَّةٌ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَا

وقال أبو البقاء^(٢): «هو اسمٌ لجمع وارد. وقيل: هو بمعنى وارد. وقيل هو محذوفٌ مِنْ «وراد» وهو بعيدٌ» يعني أنه يجوز أن يكونَ صفةً على فِعْلٍ.

وقرأ^(٣) الحسن والجحدريُّ «يُحْشَرُ المتقون، ويُساق المجرمون» على ما لم يُسَمِّ فاعله.

آ. (٨٧) قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سَبَقَتْ للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ممَّا تقدَّم. وفي هذه الواو قولان، أحدهما: أنها علامةٌ للجمع ليستَ ضميراً البتَّة، وإنما هي علامةٌ كهي في لغة «أكلوني البراغيث» والفاعل «مَنْ اتَّخَذَ» لأنه في معنى الجمع. قاله الزمخشري^(٤). وفيه بُعدٌ، وكأنه قيل: لا يملك الشفاعةُ إلا المتخذون عهداً. قال الشيخ^(٥): «ولا ينبغي حَمْلُ القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جَعْلِ الواو ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن ابنُ عصفور^(٦): إنها لغة ضعيفة».

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (صمم)، والكشاف ٥٢٤/٢، والبحر ٢١٧/٦. قال في اللسان: «وقولهم للقطاة: «صَّمَاء» لِسَكِّ أَذْنِهَا. وقيل: لصممها إذا عطشت».

(٢) الإملاء ١١٧/٢.

(٣) الإنحاف ٢٤٠/٢، البحر ٢١٧/٦.

(٤) الكشاف ٥٢٤/٢.

(٥) البحر ٢١٧/٦.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ١٦٧/١، واختار بعد تضعيفها أن اللاحق علامة.

- مريم -

قلت: قد قالوا ذلك في قوله تعالى: «عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»^(١)
«وَأَسْرُوا النِّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(٢)، فلهذا الموضع بهما أُسْوَةٌ.

ثم قال الشيخ^(٣): «وأيضاً فالألف والواو والنون التي تكون علاماتٍ لا ضمائرٍ لا يُحْفَظُ ما يجيء بعدها فاعلاً إلا بصريح الجمع وصريح التثنية أو العطف، أمّا أن يأتي بلفظ مفرد، ويُطْلَقَ على جمع أو مثني، فيحتاج في إثباتٍ مثل ذلك إلى ثقلٍ. وأمّا عَوْدُ الضمائرِ مثناةً أو مجموعةً على مفردٍ في اللفظ يُراد به المثني والمجموع فمسموعٌ معروفٌ في لسان العرب، على أنه يمكن قياسُ هذه العلاماتِ على تلك الضمائرِ، ولكن الأحوط أن لا يقال إلا بسماعٍ».

والثاني^(٤): أن الواو ضميرٌ. وفيما تعود عليه حينئذٍ أربعة أوجه، أحدها: أنها تعودُ على الخلق جميعهم لدلالة ذِكْرِ الفريقين - المتقين والمجرمين - عليهم، إذ هما قِسْمَاه. والثاني: أنه^(٥) يعودُ على المتقين والمجرمين، وهذا لا تظهر مخالفته للأول أصلاً لأن هذين القسمين هما الخلق كله. والثالث: أنه يعودُ على المُتَّقِينَ فقط أو المجرمين فقط، وهو تحكُّمٌ. قوله: «إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ» هذا الاستثناء يترتب على عَوْدِ الواو على ماذا؟ فإن قيل بأنها تعودُ على الخلق أو على الفريقين المذكورين أو على المتقين فقط فلا استثناء حينئذٍ متصلٌ. وفي محلّ المسْتثنى الوجهان المشهوران: إمّا الرفعُ على البدل، وإمّا النصبُ على

(١) الآية ٧١ من المائدة.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) البحر ٢١٧/٦.

(٤) أي: في واو «يملكون».

(٥) ذَكَرَ هنا الضمير، على تقدير: أن الضمير الواو.

- مريم -

أصل الاستثناء. وإن قيل: إنه يعودُ على المجرمين فقط كان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذٍ اللغتان المشهورتان: لغةُ الحجازِ التزامُ النصبِ، ولغةُ تميمٍ جوازُه مع جوازِ البديلِ كالم متصل.

وجَعَلَ الزمخشريُّ^(١) هذا الاستثناءَ من «الشفاعة» على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: لا يملكون الشفاعةَ إلا شفاعةً مَنِ اتَّخَذَ، فيكون نصبُه على وَجْهِي البديلِ وأصلُ الاستثناء، نحو: «ما رأيتُ أحداً إلا زيدا». وقال بعضهم: إن المستثنى منه محذوفٌ والتقديرُ: لا يملكون الشفاعةَ لأحدٍ إلا لِمَنِ اتَّخَذَ عند الرحمن عَهْداً، فَحُذِفَ المستثنى منه للعلمِ به فهو كقول الآخر^(٢):

٣٢٥٩- نجا سالمٌ والنفسُ منه بِشِدْقِهِ ولم يَنْجُ إلا جَفَنَ سَيْفٍ ومِثْرًا
أي: ولم يَنْجُ شيءٌ.

وجَعَلَ ابنُ عطية الاستثناءَ متصلاً وإن عاد الضميرُ في «لا يَمْلِكُونَ» على المجرمين فقط على أَن يُراد بالمجرمين الكفرةَ والعصاةُ من المسلمين. قال الشيخ^(٣): «وَحَمَلُ المجرمين على الكفارِ والعصاةِ بعيدٌ». قلت: ولا بُعْدَ فيه، وكما اسْتَبْعَدَ إطلاقَ المجرمين على العصاةِ كذلك يَسْتَبْعَدُ غيره إطلاقَ الْمُتَّقِينَ على الْعَصَاةِ، بل إطلاقَ المجرمِ على العاصي أشهرُ مِنْ إطلاقِ الْمُتَّقِي عليه.

آ. (٨٩) قوله: ﴿شَيْئاً إِذَا﴾: العَامَّةُ على كسر الهمزة مِنْ «إِذَا»

(١) الكشف ٥٢٥/٢.

(٢) تقدم برقم ٣١٤.

(٣) البحر ٢١٨/٦.

وهو الأمر العظيم المنكر المتعجب منه. وقرأ^(١) أمير المؤمنين والسلمي^(٢) بفتحها. وخرّجوه على حذف مضاف، أي: شيئاً أداً، لأنّ الأَدْ بالفتح مصدر يُقال: أده^(٣) الأمر، وأدني يؤدني أداً، أي: أثقلني. وكان الشيخ ذكر أن الأَدْ والإد بفتح الهمزة وكسرهما هو العَجَب. وقيل: هو العظيم المنكر، والإدّة: الشدّة / . وعلى قوله: «وإنّ الإدّ والأد بمعنى واحد» ينبغي أن لا يُحتاج إلى حذف مضاف، إلا أن يريد أنه أراد بكونهما بمعنى العَجَب في المعنى لا في المصدرية وعدمها.

آ. (٩٠) قوله: ﴿تَكَادُ﴾: قرأ^(٤) نافع والكسائي بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان إذ التأنيت مجازي، وكذلك في سورة الشورى^(٥).

وقرأ^(٦) أبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمة «يَنْفَطِرُنَ» مضارع انفطر. والباقون «يَنْفَطِرُنَ» مضارع تَفَطَّرَ بالتشديد في هذه السورة. وأمّا التي في الشورى فقرأها حمزة وابن عامر بالتاء والياء وتشديد الطاء^(٧) والباقون على أصولهم في هذه السورة. فتلخص من ذلك أن أبا عمرو وأبا بكر يقرآن بالتاء والنون^(٨) في السورتين، وأن نافعاً وابن كثير والكسائي

(١) القرطبي ١١/١٥٦، المحتسب ٢/٤٥، البحر ٦/٢١٨.

(٢) ورد قوله «والسلمي» مكرراً في الأصل.

(٣) في الأصل «أد». انظر: اللسان أد.

(٤) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٦، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.

(٥) الآية ٥ «تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَنْفَطِرُنَ» وانظر: السبعة ٥٨٠.

(٦) السبعة ٤١٣، النشر ٢/٣١٩، القرطبي ١١/١٥٧، التيسير ١٥٠، البحر ٦/٢١٨.

(٧) «تَكَادُ، يَنْفَطِرُنَ».

(٨) «تَكَادُ، يَنْفَطِرُنَ».

- مريم -

وحفصاً عن عاصم يقرؤون بالتاء والياء وتشديد الطاء فيهما^(١)، وأن حمزة وابن عامر في هذه السورة بالتاء والنون^(٢)، وفي الشورى بالتاء والياء وتشديد الطاء.

فالانفطارُ مِنْ «نَطَرَه» إذا شَقَّه، والتفطُرُ مِنْ «فَطَرَه» إذا شَقَّقه، وَكَرَّرَ فيه الفعلَ. قال أبو البقاء^(٣): «وهو هنا أَشْبَهُ بالمعنى»، أي: التشديد. وَ«يَتَفَطَّرُنَ» في محلِّ نصب خبراً لـ «تَكَادُ» وزعم الأخفش^(٤) أنها^(٥) هنا بمعنى الإرادة وأنشد^(٦):

٣٢٦٠ - كَادَتْ وَكَدَتْ وَتَلَكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ زَمَنِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

قوله: «هَذَا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مَهْدُوْدَةٌ وذلك على أن يكونَ هذا المصدرُ مِنْ هَذَا زَيْدٌ الحائِظُ يَهْدُهُ هَذَا، أي: هَذِمَهُ. والثاني: وهو قولُ أبي جعفر^(٧) أنه مصدرٌ على غيرِ الصَّدْرِ لِمَا كَانَ فِي معناه لَأَنَّ الخُرُورَ السُّقُوطُ والهِدْمُ، وهذا على أن يكونَ مِنْ هَذَا الحائِظُ يَهْدُ، أي: انهدمَ، فيكونَ لازماً. والثالث: أن يكونَ مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. قال الزمخشري^(٨): «أي: لَأَنَّهَا تُهْدُ».

(١) «تَكَادُ، يَتَفَطَّرُنَ».

(٢) «يَتَفَطَّرُنَ»

(٣) الإملاء ١١٨/٢.

(٤) معاني القرآن له ٤٠٥/٢.

(٥) أي: كَادَ.

(٦) لم أهتده إلى قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٧١، والمحتسب ٣١/٢، وأضداد ابن الأنباري ٩٧، والقرطبي ٢٣٦/٩، واللسان (كيد)، والرواية المشهورة «لهو الصبابة».

(٧) إعراب القرآن ٣٢٨/٢.

(٨) الكشف ٥٢٥/٢.

آ. (٩١) قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا﴾: في محله خمسة أوجه، أحدها: أنه في محل نصب على المفعول من أجله. قاله أبو^(١) البقاء والحقوقي، ولم يبين: ما العامل فيه؟ ويجوز أن يكون العامل «تكاد» أو «تخر» أو «هدأ»، أي: تهّد لأن دعوا، ولكن شرط النصب فيها مفقود وهو اتحاد الفاعل في المفعول له والعامل فيه، فإن غنياً أنه على إسقاط اللام - وسقوط اللام يطرّد مع أن - فقريب. وقال الزمخشري^(٢): «وأن يكون منصوباً بتقدير سقوط اللام وإفشاء الفعل، أي: هدأ لأن دعوا، علل الخور بالهدأ، والهدأ بدعاء الولد للرحمن». فهذا تصريح منه بأنه على إسقاط الخافض، وليس مفعولاً له صريحاً.

الوجه الثاني: أن يكون مجروراً بعد إسقاط الخافض، كما هو مذهب الخليل والكسائي^(٣).

والثالث: أنه بدل من الضمير في «منه» كقوله^(٤):

٣٢٦١ - على حالة لو أن في القوم حاتماً
على جوده لزنّ بالماء حاتم

بجر «حاتم» الأخير بدلاً من الهاء في «جوده». قال الشيخ^(٥): «وهو بعيد لكثرة الفصل بين البدل والمبدل منه بجملتين».

(٢) الكشف ٥٢٦/٢.

(١) الإملاء ١١٨/٢.

(٣) مذهب سيويه هو الجر، ومذهب الخليل النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥.

(٤) تقدم برقم ٥٩٦.

(٥) البحر ٢١٩/٦.

الوجه الرابع: أن يكون مرفوعاً بـ «هَذَا». قال الزمخشري^(١): أي: هَذَا دعاء الولد للرحمن. قال الشيخ^(٢): «وفيه بُعْدٌ لَأَنَّ الظاهرَ في «هَذَا» أن يكون مصدرًا توكيدياً، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو فَرَضْنَاهُ غيرَ توكيديٍّ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلا إن كان أمراً أو مستفهماً عنه نحو: «ضَرْباً زَيْداً» و«أَضْرَبَ زَيْداً» على خلافٍ فيه. وأمّا إن كان خبراً، كما قدَّره الزمخشري «أي: هَذَا دعاء الولد للرحمن» فلا يَنْقَاسُ، بل ما جاء من ذلك هو نادرٌ كقولِ امرئ القيس^(٣):

٣٢٦٢- وَقَوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلِيٌّ مَطِيَّهُم يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجْمَلِ

أي: وقف صحبي.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٌ تقديرُهُ: الْمُوجِبُ لذلك دعاؤهم، كذا قدَّره أبو البقاء^(٤).

و«دَعَا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى سَمَّى فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، وَيَجُوزُ جَرُّ ثَانِيهِمَا بِالْبَاءِ. قال الشاعر^(٥):

٣٢٦٣- دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ
أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا
مِنَ الْفِعْلِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانِ

(١) الكشف ٥٢٦/٢.

(٢) البحر ٢١٩/٦.

(٣) تقدم برقم ٢١١٨.

(٤) الإملاء ١١٨/٢.

(٥) تقدم برقم ٤٩٨.

وقول الآخر^(١):

٣٢٦٤- أَلَا رَبُّ مَنْ يُدْعَى نَصِيحاً وَإِنْ يَغِيبُ

تَجِدُهُ بِغَيْبٍ مِنْكَ غَيْرَ نَصِيحٍ

وأولهما في الآية محذوف. قال الزمخشري^(٢): «طلباً للعموم والإحاطة بكل ما يُدعى له ولداً. ويجوز^(٣) أن يكونَ مِنْ «دعا» بمعنى نسب الذي مطاوعه ما في قوله عليه السلام «مَنْ ادَّعى إلى غير مَواليه»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

٣٢٦٥- إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ

عَنهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

أي: لا نتَّسبُ إليه.

آ. (٩٢) و «يَنْبَغِي»: مضارع انْبَغَى. وانْبَغَى مطاوعٌ لَبَغَى، أي: طَلَبَ، و «أَنْ يَتَّخِذَ» فاعله. وقد عدَّ ابن مالك^(٦) «يَنْبَغِي» في الأفعال التي لا تَتَصَرَّفُ. وهو مردودٌ عليه، فإنه قد سُمِعَ فيه الماضي قالوا: انْبَغَى.

(١) لم أهتم إلى قائله وهو في البحر ٢١٩/٦، واللسان (دعا) برواية:

أَلَا رَبُّ مَنْ تَدْعُو نَصِيحاً وَإِنْ تَغِيبُ تَجِدُهُ بِغَيْبٍ غَيْرَ مُتَّصِحٍ الصدر

(٢) الكشف ٥٢٦/٢. ويكون التقدير: دعوا للرحمن عيسى (أو غيره) ولداً.

(٣) انظر الكشف ٥٢٦/٢.

(٤) لفظ البخاري «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله»، ٥٨ كتاب

الجزية، باب ١٠ ذمة المسلمين (الفتح ٢٧٣/٦) وهو في المسند ٨١/١،

وأبي داود في كتاب الأدب ٣٥، باب في الرجل يتنمي إلى غير مواليه ١١٩

(٣٣٩/٥).

(٥) تقدم برقم ١٢٠٢.

(٦) التسهيل ٢٤٧.

آ. (٩٣) قوله: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكون نكرة موصوفة، وصفتها الجار بعدها. ولم يذكر أبو البقاء^(١) غير ذلك، وكذلك الزمخشري^(٢). إلا أن ظاهر عبارته يقتضي أنه لا يجوز / غير ذلك، [٦١١] فإنه قال: «مَنْ موصوفة؛ فإنها وقعت بعد كل نكرة وقوعها بعد «رُبَّ» في قوله^(٣)»:

٣٢٦٦- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غِيظًا صَدْرَهُ

انتهى. ويجوز أن تكون موصولة. قال الشيخ^(٤): «أي: ما كل الذي في السموات، و«كُلُّ» تدخل على «الذي» لأنها تأتي للجنس كقوله تعالى: «والذي جاء بالصدقِ وصدق به»^(٥) ونحوه^(٦)»:

٣٢٦٧- وكلُّ الذي حَمَلْتَنِي أَنْحَمِلُ

يعني أنه لا بد من تأويل الموصول بالعموم حتى تصح إضافة «كل» إليه، ومتى أريد به معهود بعينه شخص^(٧) واستحال إضافة «كل» إليه.

و«آتي الرحمن» خبر «كل» جعل مفرداً حملاً على لفظها ولو جمع لجاز وقد تقدّم أول هذا الموضوع أنها متى أضيفت لمعرفة جاز الوجهان. وقد

(١) الإملاء ١١٨/٢.

(٢) الكشف ٥٢٦/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٨.

(٤) البحر ٢١٩/٦.

(٥) الآية ٣٣ من الزمر.

(٦) لم أقف على تمامه وقائله. وهو في البحر ٢١٩/٦.

(٧) شخص: ارتفع وجاوز.

تَكَلَّمَ السَّهْلِيُّ^(١) فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «كُلُّ» إِذَا ابْتَدِئْتُ، وَكَانَتْ مِزَاجَةً لَفْظاً - يَعْنِي لِمَعْرِفَةٍ - فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا إِفْرَادُ الْخَبَرِ حَمَلاً عَلَى الْمَعْنَى. تَقُولُ: كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، هَكَذَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ الْفَصِيحِ. فَإِنْ قُلْتَ: فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّهُمْ آتِيهِ»^(٢) إِنَّمَا هُوَ حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ. قُلْنَا: بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَاسْمُ الْجَمْعِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِإِفْرَادٍ. تَقُولُ: «الْقَوْمُ ذَاهِبُونَ» وَلَا تَقُولُ: ذَاهِبٌ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ «الْقَوْمِ» لَفْظَ الْمَفْرُودِ. وَإِنَّمَا حَسُنَ «كُلُّكُمْ ذَاهِبٌ» لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، فَكَانَ الْإِفْرَادُ مِرَاعَاةً لِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَيَحْتَاجُ «كُلُّكُمْ ذَاهِبُونَ» وَنَحْوُهُ إِلَى سَمَاعٍ وَنَقْلِ عَنِ الْعَرَبِ». يُقَرَّرُ مَا قَالَهُ السَّهْلِيُّ. قُلْتَ: وَتَسْمِيَةُ الْإِفْرَادِ حَمَلاً عَلَى الْمَعْنَى غَيْرُ الْإِصْطِلَاحِ، بَلْ ذَلِكَ حَمْلٌ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْجَمْعُ هُوَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَوُحِّدَ «آتِي» حَمَلاً عَلَى لَفْظِ «كُلِّ» وَقَدْ جُمِعَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَمَلاً عَلَى مَعْنَاهَا». قُلْتَ: قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ عَنَى فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ يَأْتِ الْجَمْعُ إِلَّا وَ«كُلُّ» مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ: «كُلُّ فِي فَلَكٍ يُسَبِّحُونَ»^(٥) «وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ»^(٦) وَإِنْ عَنَى فِي غَيْرِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) نتائج الفكر ٢٧٦ (المسألة ٥٥) بعبارة قريبة. وانظر: البحر ٢٢٠/٦.

(٢) الآية ٩٥ من مريم.

(٣) البحر ٢٢٠/٦.

(٤) الإملاء ١١٨/٢.

(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

والجمهور على إضافة «آتي» إلى «الرحمن». وقرأ^(١) عبد الله بن الزبير وأبو حيوة وطلحة وجماعة بتنوينه ونصب «الرحمن».

وانتصب «عبدًا» و«فردًا»^(٢) على الحال.

آ. (٩٦) قوله: ﴿وَدَّأ﴾: العامة على ضم الواو^(٣). وقرأ أبو الحارث^(٤) الحنفي بفتحها، وجناح بن حبيش بكسرها، فيُحتمل أن يكون المفتوح مصدرًا، والمضموم والمكسور اسمين.

آ. (٩٧) قوله: ﴿بِلِسَانِكَ﴾: يجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف على أنه حال. واللسان هنا: اللغة، أي: نزلناه كائنًا بلسانك. وقيل: هي بمعنى على، وهذا لا حاجة إليه بل لا يظهر له معنى.

و«لُدَّا» جمع «ألد» وهو الشديد الخصومة كالحُمُر جمع أحمُر.

آ. (٩٨) وقرأ الناس «تَحُسُّ» بضم التاء وكسر الحاء مِنْ أَحَسَّ. وقرأ^(٥) أبو حيوة وأبو جعفر وابن أبي عبيدة «تَحُسُّ» بفتح التاء وضم الحاء. وقرأ بعضهم «تَحُسُّ» بالفتح والكسر، مِنْ حَسَّه، أي: شَعَر به، ومنه «الحواسُ الخمس».

و«منهم» حالٌ مِنْ «أحد» إذ هو في الأصل صفة له، و«مِنْ أَحَدٍ» مفعولٌ زِيدَتْ فيه «مِنْ».

(١) الشواذ ٨٦.

(٢) في الآية ٩٥.

(٣) البحر ٢٢١/٦.

(٤) وهو أبو الحويرث الحنفي وتقدمت ترجمته.

(٥) البحر ٢٢١/٦، الكشف ٥٢٧/٢.

- مريم -

وقرأ^(١) حنظلة^(٢) «تُسْمَعُ» مضموم التاء، مفتوح الميم مبنياً للمفعول، و«رَكْزاً» مفعولٌ على كلتا القراءتين إلا أنه مفعول ثانٍ في القراءة الشاذة. والرَّكْزُ الصوت الخفي دونَ نطقٍ بحروفٍ ولا فمٍ، ومنه «رَكْزُ الرِّيحِ»، أي: غَيَّبَ طَرَفَهُ في الأرضِ وأخْفَاهُ، ومنه الرَّكَّازُ، وهو المال المدفونُ لخفائه واستتاره. وأنشدوا^(٣):

٣٢٦٨ - فَتَوَجَّسْتُ رَكْزَ الْأَنِيسِ فَرَأَعَهَا
عن ظهر غَيْبٍ، وَالْأَنِيسُ سَقَامُهَا

انتهت سورة مريم

بحمد الله

ويبدأ الجزء الثامن إن شاء الله

بسورة طه

* * *

(١) الشواذ ٨٦، البحر ٢٢١/٦.

(٢) حنظلة بن أبي سفيان الجمحي القرشي المكي روى القراءة عن عكرمة بن خالد المخزومي. توفي سنة ١٥١. طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣١١، وجمهرة أشعار القرشي ١/٣٦٧. والأنيس: الصياد. وراعها: أفرعها. ظهر غيب: من وراء حجاب. والسقام: الداء.

فهرس الشواهد الشعرية^(١)

الواردة في المجلد السابع

البيت	رقمه
-------	------

[الهمزة]

كان الرجل منها فوق صعل	من الظلماء جؤجؤه هواء ٢٩١٠
ألا أبلغ أبا سفيان عني	وأنت مجوف نخب هواء ٢٩١١
إذا عاش الفتى متين عاماً	فقد ذهب اللذذة والفتاء ٣١٤٠
فجاءت به سبط العظام كأنما	عمامته بين الرجال لواء ٣١٦٣
وجار سار معتمداً إليكم	أجاءته المخافة والرجاء ٣٢٢٠
كأن سبيثة من بيت رأس	يكون مزاجها غسل وماء ٣٢٣٤
يجيء بملثها طوراً وطوراً	يجيء بحمأة وقليل ماء ٢٩٣٩
ألا يا حمز للشرف النواء	فهن معقلات بالفناء ٢٩٨٨
لا تسقني ماء الملام فلأنتي	صب قد استعذبت ماء بكائي ٣٠٥٢

[الباء]

لم يمنع الناس مني ما أردت وما	أعطيهما ما أرادوا حسن ذا أدبا ٢٨٥٦
أقبل في المستن من سحابه	أسنمة الأبال في ربابه ٢٩٦٤
لا أبتغي الحمد القليل بقاؤه	يوماً بدم الدهر أجمع واصبا ٢٩٨٠
فأصبحن لا يسألن عن بما به	أصعد في علو الهوى أم تصوبا ٣١١٩
فمرت غير نافرة عليهم	تدوس بنا الجماجم والتريبا ٣٢١٨
وكل أناس قاربوا قيد فحلهم	ونحن خلعنا قيده فهو سارب ٢٨٤٥
وأرغب فيها عن لقيط ورهطه	ولكنني عن سنس لست أرغب ٢٨٦٩
عسى الكرب الذي أمست فيه	يكون وراءه فرج قريب ٢٨٧١
تحبك نفسي ما حيت فإن أمت	يحبك عظم في التراب تريب ٢٨٩٥
ومعتصم بالحي من خشية الردى	سيردي وغاز مشفق سيؤوب ٢٩٢٧

(١) سرناء في ترتيب حرف الروي على أن نبدأ بالساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور.

البيت	رقمه
تريك سنة وجه غير مقرفة	٢٩٤٠
غيرته الريح تسفي به	٢٩٧٩
فلست لإنسي ولكن لملاك	٣٠٠٩
	٣٢٤٤
بها جيف الحسرى فأما عظامها	٣٠٣٥
	٣٠٦٠
	٣٢٠٨
لا يقنع الجارية الخضاب	ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقي الأركاب	ويقعد الأير له لعاب
كلا السيف والساق الذي ذهبت به	على مهل بائنين ألقاه صاحبه
تخاطأه القناص حتى وجدته	وخرطومه في منقح الماء راسب
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فلإني وقيار بها لغريب
لمن نار قبيل الصب	ح عند النار ما تخبو
إذا أحمدت ألقى	عليها المنديل الرطب
يفشى الكناس بروقيه ويهدمه	من هائل الرمل منقاض ومنكب
ولم يكن المغتر بالله إذ شرى	ليعجز والمعتز بالله طالبه
والله ما ليلى بنام صاحبه	ولا مخالط اليلان جانبه
أنى سربت وكنت غير سروب	وتقرب الأحلام غير قريب
عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة	لوالده ليست بذات عقارب
	٣٢١٣
وكنا إذا ما أتانا صارخ فزع	كان الصراخ له قرع الظنايب
أعوذ بالله من العقارب	الشائلات عقد الأذئاب
وبمهطع سرح كأن عنانه	في رأس جذع من أوال مشذب
واه رأبت وشيكاً صدع أعظمه	وربه عطباً أنقذت من عطبه
وكنت لزاز خصمك لم أعرد	وقد سلكتوك في أمر عصيب
كليني لهم يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب
	٢٩٤٢

البيت	رقمه
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	٢٩٥٦
	٣٠٤٢
	٣١٦٩
عيرانة سرح اليدين شملة	٢٩٦٠
رأى إبلاً تسعى ويحسبها له	٢٩٦١
لدوا للموت وابنوا للخراب	٢٩٧٠
كلاهما حين جدُّ الجري بينهما	٣٠٥٠
أرانا موضعين لأمر غيب	٣٠٦٩
أو أقاتل عن ديني على فرس	٣٠٨١
فلن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	٣١٧٨
فعسنا بها من الشباب ملاوة	٣٢٤٠
ولا عيب فيهم غير أن سيفوهم	٣٢٤٣
فدع ذا ولكن هتعين متيماً	٣٢٤٦

[التاء]

نشكو إليك سنة قد أجهفت	جهداً إلى جهد بنا فأضعفت
واحتنكت أموالنا وجلفت	
فلو أن الأطباء كان حولي	٣٠٧٧
أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومة	٣٠٣١
وكان مع الأطباء الأساة	٣٠٤٥
لدينا ولا مقلية إن تقلت	٣١٤٤
وكان في العينين حب قرنفل	٣٢٣٠
فأما عيون العاشقين فأسخت	

[الجيم]

أنت الذي كلفتنني رقي الدرج	٣٠١٨
ومهمه هالك من تعرجاً	٣١٧٤

[الحاء]

كل خليل كنت خالته	٢٨٩٣
لبسه القطران والمسوحا	٢٩٢١
يا بؤس للحرب التي	٢٨٥٥
وضعت أراهاط فاستراحوا	

٢٩٣٧	ومختبط مما تطيح الطوائح	لييك يزيد ضارح لخصومة
٣١٥١	كان عيني فيها الصاب مذبح	إني أرقفت فبت الليل مرتفقا
٣٢٠٣	أصخ فالذي تدعى به أنت مفلح	فلا تك إلا في الفلاح منافسا
٢٩٩٨	فأجلى اليوم والسكران صاحي	وجاؤونا بهم سكير علينا
٣٠٩١	ذئب حتى دلكت براح	هذا مقام قدمي براح
٣٢٦٤	تجده بغيب منك غير نصيح	ألا رب من يدعي نصيحاً وإن يغب

[الدال]

٢٩٩٥	وطاب ألبان اللقاح وبرد
٣١٤٦	سراق المجد عليك ممدود	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٣٢٠١	بحب يحيى حين بن الخرد	سقيتني ربي وغيتني
٣٢٠٢	بحب يحيى ختن ابن الجرد	شقيتني ربي وعيتني
٢٨٧٤	أجندلاً يحملن أم حديدا	ما للجمال مشيها وثيدا
٢٩٣٣	وليس عطاء اليوم مانعه غدا	له صدقات ما يغب نوالها
٢٩٣٦	شلاً كما تطرد الجمالة الشرذا	حتى إذا أسلكوهم في قتائده
٢٩٧٣	وتفيات ظلاله ممدودا	طلبت ربيع ربيعة الممرى لها
٣٠٤٧	في كلت رجليها سلامي واحده
٣٢٥٣	قد ثمروا مالاً وولدا	ولقد رأيت معاشرراً
٣٠٠١	إذا الحدأة على أكسائها حقدوا	كلفت مجهولها نوقاً يمانية
٣٠١٣	وهند أتى من دونها النأي والبعد	ألا حبذا هند وأرض بها هند
٣٠٩٦	فباتت بعلات النوال تجود	ألا طرقتنا والرفاق هجود
٣٠٩٧	وليت خيالها بمنى يعود	ألا زارت وأهل منى هجود
٣١٢٥	وصيدهم والقوم بالكهف همد	وليس بها إلا الرقيم مجاوراً
٣١٦٦	ولكنني من حبها لعميد	يلوموني في حب ليلي عواذلي
٣٢٠٦	جنان من الفردوس فيما يخلد	وإن ثواب الله كل موحد
٢٨٤١	ينون تدمر بالصفاح والعمد	وخيس الجن إنني قد أذنت لهم
٢٨٥٢	ترمي غواربه العبرين بالزبد	فما الفرات إذا هب الرياح له
٢٨٦٥	ركبان مكة بين الغيل والسند	والمؤمن العائذات الطير يمسحها

٢٩١٩	فلم أعرض أبيت اللعن بالصفد	هذا الثناء فإن تسمع لقائله
٢٩٥٢	برداً أسف لثاته بالإثم	تجلو بقاذمتي حمامة أيكه
٢٩٦٢	يجور بها الملاح طوراً ويهتدي	عدولية أو من سفين ابن يامن
٢٩٨٩	كما تعجل فرأط لوراد	واستعجلونا وكانوا من صحابتنا
٣٠٠٧	إذا كان عظم الكل غير شديد	أكل لمال الكل قبل شبابه
٣٠١٧	ولكن متى يسترفد القوم أرفد	ولست بحلال التلاع لبيته
٣٠٢٤	أن يجمع العالم في واحد	وليس لله بمستنكر
٣٠٢٥	ونام الخلي ولم ترقد	تطاول ليلك بالإثم
٣٠٥٥	خطئوا الصواب ولا يلام المرشد	والناس يلحون الأمير إذا هم
٣٠٩٥	بواديهما أمشي بعضب مجرد	وبرك هجود قد أثار مخافتي
٣١٢٧	ضربت عليّ الأرض بالأسداد	ومن الحوادث لا أبالك أنني
٣١٤٢	وانم القنود على عيرانة أجد	فعدّ عما ترى إذ لا ارتجاع له
٣١٤٥	ما حاجبيه معين بسواد	فكانه لهق السراة كأنه
٣١٥٨	مثل الزجاجة لم تكحل من الرمذ	يحفه جانباً نيق وتتبعه
٣١٥٩	وما أثمر من مال ومن ولد	مهلاً فداء لك الأقوام كلهم
٣١٩٥	في عين ذي خلب وثأط حرمد	فرأى مغيب الشمس عند مآبها
٣٢١٠	بجس الندامى بضة المتجرد	رحيب قطاب الجيب منها رفيقة
٣٢٥٢	من أجلك هذا هامة اليوم أو غد	وكل خليل رائي فهو قائل

[الراء]

٢٨٥٣	نعم الساعون في القوم الشطر	خالتي والنفس قدماً إنهم
٢٩٦٥	نطعمها اللحم إذا عز الشجر
٢٩٩٦	يرمي بكفي كان من أرمى البشر
٣١٥٤	سدو في الأكف اللامعات سور	عن مبرقات بالبرين وتب
٢٨٤٠	إذا سافه العود النباطي جرجرا	على لاحب لا يهتدى بمناره
	تخال به راعي الحمولة طائرا	وحلت بيوتي في يفاع ممنع
٢٨٤٧	ولا نسوتي حتى يمتن حرائر	حذاراً على أن لا تنال مقادتي
٢٨٦٦	وبالطويل العمر عمراً حيدرا

البيت	رقمه
يرأوح من صلوات المليـ	٢٩٨٦ لك طوراً سجوداً وطوراً جواراً
جعلت أعراض الكرام سكرأ	٢٩٩٩
كأن الحصى من خلفها وأمامها	٣٠١٤ إذا نجلته رجلها حذف أعسرا
فأكرم بقحطان من والدـ	٣٠٢٩ وحمير أكرم بقوم نفيـرا
ويخبرني عن غائب المرء هديه	٣٠٣٨ كفى الهدي عما غيب المرء مخبرأ
أبا خالد من يزن يعرف زناؤه	٣٠٥٨ ومن يشرب الخرطوم يصبح مسكرا
عفت الديار خلافتهم فكأنما	٣٠٨٩ بسط الشواطئ بينهن حصيرا
غرائر في كن ووصون ونعمة	٣١٥٥ يحلين ياقوتاً وشذراً مفقرا
أصبحت لا أحمل السلاح ولا	٣١٦٧ أملك رأس البعير إن نفرا
داهية دهياء إداً إمرأ	٣١٨٠
لا أرى الموت يسبق الموت شيء	٣١٨٤ نغص الموت ذا الغنى والفقيـرا
.....	٣٢٠٥ فإن الهوى يكفيكه مثله صبرا
إني إذا ما مضر عليّ تحدتـ	٣٢٥٦ لاقيت مطلع الجبال وعورا
نجا سالم والنفس منه بشدقه	٣٢٥٩ ولم ينح إلا جفن سيف ومثزرا
أعيرتنا ألبانها ولحومها	٢٨٦٢ وذلك عار يا بن ربطة ظاهر
ولا تجزعوا إني لكم غير مصرخ	٢٨٨٤ وليس لكم عندي غناء ولا نصر
فلم أر مثلهم أبطال حرب	٢٨٨٨ غداة الروع إذ خيف البوار
يا رسول المليـك إن لساني راتقـ	٢٨٨٩ ما فتقت إذ أنا بور
قلت لبواب لديه دارها	٢٨٩٢ تيزن فإني حمؤها وجارها
بكيت إلى سرب القطا إذ مررن بي	فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه	لعلي إلى من قد هويت أطيـر
بش الصحاة وبش الشرب شربهم	٢٩٩٧ إذا جرى فيهم المزاء والسكر
فلو أن نفسي طاوعتني لأصبحتـ	لها جند مما يعد كثير
ولكنها نفس عليّ أبيـة	٣٠٠٤ عيوف لإصهار اللثام قذور
ظعائن لم يسكن أكناف قسرية	٣٠٧٣ بسيف ولم تنفض بهن القناطر
مستقبلين شمال الشام تضربهم	٣٠٨٣ حصباء مثل نديف القطن مشور
ضروب بنصل السيف سوق سمانها	٣٠٩٩ إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

٣١٠٩	مدل حيناً يخبو وحيناً ينير	وسطه كاليراع أو سرج المجد
٣١١٦	ي وَمَنْ مَال مِيله مثبور	إذا أجاري الشيطان في سنن الغي
٣١٢٢	لشيء نحتنه عن يديه المقادر	ألا أيهذا الباخع الرجد نفسه
٣١٣٣	حباب وجنبي خيفة القوم أزور	وخفض عني الصوت أقبلت مشية الـ
٣١٣٥	وفيها عن أبانين ازورار	يؤم بها الحداة مياه نخلٍ
	كأنما وجوههم أقمار	والله لولا صببية صغار
	أو لاطم ليس له إسوار	أخاف أن يصيبهم إقتار
٣١٥٣	ببابه ما طلع النهار	لما رأي ملك جبار
٣١٧٥	والطبيي كل ما التاثت به الأزور	فعمجتها قبل الأخيار منزلة
٣١٧٧	يبغي جوارك حين ليس مجير	لهفي عليك للهفة من خائف
٣١٨٦	لكل أناس عشرة وجبور	فراق كقيص السن فالصبر إنه
٣١٩٧	تؤج كما أج الظليم المنفر	فراحت وأطراف الصوى محزلة
٣٢٢٦	بكف الإله مقاديرها	هون عليك فإن الأمور
	ألا حبذا يا عزذاك التشاير	فقلت وفي الأحشاء داء مخامر
	سم العداة وآفة الجزر	لا يبعدن قومي الذين هم
٢٨٣٨	والطبيين معاقد الأزور	السنازلين بكل معترك
٢٨٤٢	وأشعث أروسته الوليدة بالفهر	به خاليدات ما يرمن وهامد
٢٨٧٠	فلبي فلبي يدي مسور	دعوت لما نابني مسورا
٢٩٠٢	وليت زياداً كان ولد حمار	فليت زياداً كان في بطن أمه
٣٢٥٤		
٢٩١٢	يا سارق الليلة أهل الدار
٢٩٣٢	ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري	لوما الحياء ولوما الدين عبتكما
٢٩٤٤	مثل القلامه قد قصت من الظفر	ولاح ضوء هلال الليل يفضحنا
٢٩٥٠	والله يعلم أنني ثابت البصر	إني توسمت فيك الخير أعرفه
٢٩٧١	ولا يعذب إلا الله بالنار	نبتهم عذبوا بالنار جارتهم
٢٩٧٦	ومنجحر في غير أرضك في حجر	فلم يبق إلا داخر في مخيس
	رويدك يا أخا عمرو بن بكر	ينازعني ردائي عبد عمرو

٣٠٢١	ودونك فاعتجر منه بشر	لي الشطر الذي ملكت يميني
٣٠٢٦	فجاس به الأعداء عرض العساكر	ومنا الذي لاقى بسيف محمد
٣٠٧٠	عصافير من هذا الأنام المسحر	فإن تسألينا فيم نحن فلإننا
٣٠٨٢	سود المحاجر لا يقرآن بالسور	هن الحرائر لا ربات أحمره
٣٢٢٢		
٣١٠٠	فيهم ورهط ربيعة بن حذار	رهط ابن كوز محقبي أذراعهم
٣١١٤	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	لو بغير الماء حلقي شرق
٣١٣٨	عليّ ومعروفي بها غير منكر	بأرض فضاء لا يسد وصيدها
٣١٦٥	ولكن زنجي عظيم المشافر	فلو كنت ضيماً عرفت قرابتي
٣١٨٢	غلام إذا هوجيت لست بشاعر	تلق ذباب السيف عني فلإنني
٣١٩٨	ومسحي مرعقاب كاسر	كأنه بعد كلال الزاجر
٣٢٣٢	يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	لولا فوارس من نعم وأسرته
٣٢٣٣	ض القوم يخلق ثم لا يفري	فلأنت تفري ما خلقت وبع
٣٢٥١	ينظر إليّ بأعين حزر	ودعيت في أولى الندي ولم

[الزاي]

٣١٢٤	تأكل كل ليلة قفيزا	إن العجوز خبة جروزا
٣٠٧٩	وبعضي حليماً شيتته الهزاهز	يطيع سفيه القوم إذ يستفزه

[السين]

٣٠٧٢	لما رأني أنغضت لي الرأسا
٣١٢٩	وأضرب منا بالسيوف القوانسا	أكر وأحمى للحقيقة منهم
٣١٩٤	ومنزل اللعن على إبليس	يا منزل الرحم على إدريس
٣١٣٦	شمالاً وعن أيماهن الفوارس	إلى ظعن يقرضن أقواز مشرف
٣١٥٦	ولاستبرق الديباج طوراً لباسها	تراهن يلبسن المشاعر مرة
٢٨٧٧	لم يستطع صولة البزل القناعيس	وابن اللبون إذا ما لز في قرن
٢٩١٦		
٢٨٩٩	ما مؤمن الجن كأنجاسها	تهوي إلى مكة تبغي الهدى
٣٢٣١	ماس زمان ذي انتكاث مؤوس	إمّا تري رأسي أزرى به

[الصاد]

- كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص ٣٠٣٣
 ٣٢٠٩
 جاء الشتاء ولما أتخذ سكناً يا ويح نفسي من حفر القراميص ٣٠٠٨

[الضاد]

- وليس دين الله بالمعصّي ٢٩٥٤
 كادت وكدت وتلك خير إرادة لو عاد من زمن الصبابة ما مضى ٣٢٦٠
 بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها ٣٢٣٧
 أبا منذر رمت الوفاء وهبته وحدت كما حاد البعير عن الدحض ٣١٧١
 وردت ونجى اليشكري حذاره وحاد كما حاد البعير عن الدحض ٣١٧٢
 أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض ٣٢١٦

[الطاء]

- جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط ٣١٣٠

[العين]

- رب من أنضجت غيظاً قلبه قد تمنى لي موتاً لم يطع
 جزعت ولم أجزع من البين مجزعا وعزيت قلباً بالكواعب مولعا ٢٨٧٦
 هو الجلاء الذي يجتث أصلكم فمن رأى مثل ذا يوماً ومن سمعا ٢٨٨٧
 سل أميري ما الذي غيره عن وصالي اليوم حتى ودعه ٢٩٢٩
 تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا ٢٩٣٠
 لقد علمت أولي المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا ٣٠٠٦
 أنغض نحوي رأسه وأقنعا كأنه يطلب شيئاً أطمعا ٣٠٧١
 فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا ٣٠٩٠
 قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الودعا ٣٢٣٥
 أليس ورائي إن تراخت منيتي لزوم العصا تحنى عليها اصابع ٢٨٧٣
 ٣١٩٠
 قوم إذا سمعوا الصريخ رأيهم ما بين ملجم مهره أو سافع ٢٨٨٦
 وبايعت ليلي بالخلاء ولم يكن شهودي على ليلي عدول مقانع ٢٩٠٨

٢٩١٣	وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع	ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه
٢٩٣٤	عند الرقاد وعبرة ما تطلع	أودى بني وأودعوني حسرة
٢٩٤٨	لقد نطقت بطلاً علي الأقارع	لعمري وما عمري علي بهين
٢٩٥٥	كأن بياض غرته صديع	ترى السرحان مقترشاً يديه
٣٠٣٦	يتبر ما يبني وآخر رافع	وما الناس إلا عاملان فعامل
٣٠٨٧	ضوامن من غرم لهن تبيع	غدوا وغدت غزلانهم فكأنها
٣١١٣	فإن قومي لم تأكلهم الضبع	أبا خراشة أما أنت ذا نفر
٣١٤١	ترسو إذا نفس الجبان تطلع	فصبرت عارفة لذلك حرة
٣١٥٠	تحية بنينهم ضرب وجيع	وخيل قد دلفت لها بخيل
٣١٩٩		
٣١٦٠	يحور رماداً بعد إذ هو ساطع	وما المرء إلا كالشهاب وضوئه
٣١٦١	سملت بشوك فهي عور تدمع	فالعين بعدهم كأن حداقتها
٣١٩٢	وأخر من بالذي كنت أصنع	إذا مت كان الناس صنفين شامت
٢٩٠٥	بدجلة مهطعين إلى السماع	بدجلة دارهم ولقد أراهم
٢٩٠٦	نواجهن كالحدا الوقيع	يباكرن العضاء بمقتعات
٢٩٠٧	مفاقره أعف من القنوع	لمال المرء يصلحه فيغني
٣٠٦٤	من هجوزبان لم تهجو ولم تدع	هجوت زياناً ثم جئت معتذراً
٣٠٨٦	كما لاذ الغريم من التبيع	تلوذ ثعالب الشرفين منها

[الفاء]

٢٨٦٣	ولا قائل المعروف فينا يعنف	وما حل من جهل حبا حلمائنا
٢٩٤٣	طليق ومكتوف اليدين ومزعف	فأصبح في حيث التقينا شريدهم
٣١١٨	سباع من الطير العوادي وتنقف	فخروا لأذقان الوجوه تنوشهم
٢٩٠١	لم من حيث تؤكل الكتف	إني على ما ترين من كبري أعـ
٣١٧٦	وثيرات ما التفت عليها الملاحف	أسيلات أبدان دقاق خصورها
٣٢١٧	أذو نسب أم أنت بالحي عارف	وقالت حنان ما أتى بك ههنا
٣١٧٠	أم لا خلود لبازل متكلف	أزهير هل عن شيبة من مصرف

[القاف]

٢٩٦٨	حتى إذا ابتلت حلاقيم الحلق
٢٩٩٣	كأنه في الجلد توليع البهق	فيها خطوط من سواد وبلق
٣٠١٨		
٣٠٢٣	دونك ما جنيته فاحس وذق
٣٠٩٣	واشتكيت الهم والأرقا	إن هذا الليل قد غسقا
٣١٤٨	تركت لهم قبل الضراب السرادقا	تمنيتهم حتى إذا ما لقيتهم
٢٨٤٦	يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق	فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى
٢٩١٤	فكل امرئ كأس الحمام يذوق	فلا تحسبن أنني أضل منيتي
٢٩٥٨	على كل أفنان العضاء تروق	أبى الله إلا أن سرحة مالك
٢٩٧٤	ولا الفى من برد العشي تذوق	فلا الظل من برد الضحى تستطيعه
٣٠٦١	فيبدو وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
٣٠٨٤		
٣٠٩٤	حتى إذا هجم الإظلام والغسق	ظلت تجود يداها وهي لاهية
٢٩٨٥	ه وتعطف عليه كأس الساقى	فمتى واغل ينبهم يحيو
٣٠٩٨	إقدامه بمزالة لم يزهدق	ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها
٣١٣١	بت أجافي مرفقاً عن مرفق
٣١٤٧	صدور الفيول بعد بيت مسردق	هو المدخل النعمان بيتاً سماؤه

[الكاف]

٢٨٤٨	ومحالهم عدداً محالك	لا يغلبن صليبهم
٢٩٧٨	إليك حتى بلغت إياكا
٢٨٩٨	طارت وفي كفه من ريشها تبك	حتى إذا ما هوت كف الغلام لها
٣٠٨٠	خاف العيون ولم ينظر به الحشك	كما استغاث بسىء فزغيطلة
٣٠٨٨	وجهك بالعنبر والمسك الذكي	أبيت أسري وتببتي تدلكي
٣٠٩٢	نجوم ولا بالآفلات الدوالك	مصاييح ليست باللواتي تقودها

[اللام]

٢٩٥٧	بذت الخلق جميعاً بالجمال	فهى جملاء كبدر طالع
------	--------------------------	---------------------

البيت	رقمه
صعدة نابئة في حائر	٢٩٨٤
يحقدون الضيف في أبياتهم	٣٠٠٣
ضعيف النكاية أعداءه	٣٠٠٥
إن للخير وللشر مدى	٣٠٤٩
إن محلاً وإن مرتحلاً	٢٨٩٠
محمد تفد نفسك كل نفس	٢٨٩١
فلا مزنة ودقت ودقها	٣٠٦٦
	٣١٣٧
فما أصبحت علّرض نفس بريئة	٣١٥٧
فألفيته غير مستعتب	٣١٩٦
وضاقت الأرض حتى كان هاربهم	٣٢١٤
تحنن عليّ هداك المليك	٣٢١٥
تردد فيها ضوءها وشعاعها	٣٢٣٩
إذا لقحت حرب عوان مضرة	٢٩٣٨
رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم	٢٩٦٦
مثل الفراخ نتفت حواصله	٢٩٩٤
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	٣٠١٦
حتى إذا ما التأمّت مفاصله	٣١٠١
لئن منيت بنا عن غب معركة	٣١٠٤
وإن هولم يحمل على النفس ضيمها	٣١١١
إذا ما أتيت بني مالِك	٣١٢٣
	٣٢٤٨
ضربت عليك العنكبوت بنسجها	٣١٢٨
لنمن زحلوقة زل	٣١٤٣
فلئن باد أهله	٣١٦٢
وقد أخالس رب البيت غفلته	٣١٧٣
زيادتنا نعمان لا تحرمنا	٣١٨٧
أينما الريح تميلها تمل	
كرماً ذلك منهم غير ذل	
يخال الفرار يراخي الأجل	
وكلا ذلك وجه وقبل	
وإن في السفر ما مضى مهلا	
إذا ما خفت من شيء تبالا	
ولا أرض إيقل إيقالها	
ولا غيرها إلا سليمان نالها	
ولا ذاكر الله إلا قليلا	
إذا رأى غير شيء ظنه رجلا	
فإن لكل مقام مقالا	
فأحصن وأزين لامرء أن تسربلا	
ضروس تهر الناس أنيابها عصل	
قطينا لهم حتى إذا أنبت البقل	
.....	
وكل نعيم لا محالة زائل	
وناء في شق الشمال كاهله	
لا تلقنا من دماء القوم نتفل	
فليس إلى حسن الشاء سبيل	
فسلم على أيهم أفضل	
وقضى عليك به الكتاب المنزل	
بها العينان تنهل	
لبما كان يوهل	
وقد يحاذر مني ثم ما يثل	
تق الله فينا والكتاب الذي تلو	

٣٢٠٤	ثم يتاح لها حول	لكل دولة أجل
٣٢٠٧	فيها الفراديس ثم الثوم والبصل	كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة
٣٢٢٨	من عن يمين الحبيبا نظرة قبل	فقلت للركب لما أن علا بهم
٣٢٤٧	وقالت أبونا هكذا سوف يفعل	فلما رآته أمنا هان وجدها
٣٢٦٧	وكل الذي حملتني أتحمل
٢٨٤٩	مد عظيم الندى شديد المحال	فرع نبع يهتز في غصن المجد
٢٨٩٤	ولست بمقلي الخلال ولا قال	صرفت الهوى عنهن من خشية الردى
٢٩٢٢	بأنسة كأنها خط تمثال	فيا رب يوم قد لهوت وليلة
٢٩٦٣	قصد السبيل ومنه ذو دخل	ومن الطريقة جائر وهدى
٢٩٩٠	نميراً والقبائل من هلال	سقى قومي بني مجد وأسقى
٣٠٠٢	بأكفهن أزمة الأجمال	حفد الولائد حولهن وأسلمت
٣٠١٠	أثيث كقنو النخلة المتعكل	وفرع يغشي المتن أسود فاحم
٣٠٢٠	غلقت لضحكته رقاب المال	غمر الرداء إذا تسم ضاحكاً
٣٠٤٠	لقد جار الزمان على عيالي	ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٣٠٤٤	يقولون لا تهلك أسي وتجمل	وقوفاً بها صحتي علي مطيهم
٣٢٦٢		
٣٠٥٦	وأخر يومي فلم يعجل	تخاطأت النبل أحشاء
٣٠٦٨	على الضيف يجرح في عراقبها نصلي	وإن تعتذر بالمحل من ذي ضرورها
٣١٠٢	إذ لا يلائم شكلها مثلي	حي الحمول بجانب العزل
٣١١٥	ولم يشفق على غص الدخال	وأرسلها العراك ولم يذدها
٢٨٩٧	يهوي مخارمها هوي الأجل	وإذا رميت به الفجاج رأيت
٢٩٠٠		
٢٩٣١	لما عدم المسيئون احتمالي	ولولا يحسبون الحلم عجزاً
٣١٦٤	وتقلينني لكن إياك لا أقلي	وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
٣١٦٨	تضل المداري في مثنى ومرسل	غدائره مستشزرات إلى العلا
٣١٨٩	فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي	أليس ورائي أن أدب على العصا
٣١٩٣	عزل الأمير للأمير المبدل

- ٣٢٢٤ وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقبيها نصلي
 ٣٢٢٥ دع عنك نهياً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل
 ٣٢٢٧ غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيضاء مجهل

[الميم]

- ٢٨٣٩ إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدهم
 ٣٠٠٠
 ٢٩٦٧ إن الذي قضى بذا قاضٍ حكم أن ترد الماء إذا غاب النجم
 ٣٠٢٢ وقد لبست بعد الزبير مجاشع لباس التي حاضت ولم تغسل الدما
 ٣١١٢ ولو غير أخوالي أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرائن ميسما
 ٣٢١٩ أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما
 ٣٢٥٨ ردي ردي ورد قطاة صما كدرية أعجبها برد الما
 ٢٨٥١ هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
 ٢٨٥٨ فأقسم أن لو التقيينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
 ٢٨٦١ حتى إذا يش الرماة وأرسلوا غضفاً دواجن قافلاً أعصامها
 ٢٨٦٤ حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم
 ٢٩١٥ فما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم
 ٢٩٤٩ أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثت إليّ عريفها يتوسم
 ٢٩٧٧ فإن النار بالعودين تذكي وإن الحرب أولها الكلام
 ٢٩٨٢ فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعمل مفرقك الحسام
 ٣٠٣٧ ومقامة غلب السرجال كأنهم جن لدى باب الحصير قيام
 ٣٠٤٦ تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه ميعد وحميم
 ٣٠٥١ وغداة ربح قد كشفت وقرة إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
 ٣١٠٣ وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم
 ٣١٠٥
 ٣١٥٢ إن الخليفة إن الله ألبسه سربال ملك به تزجي الخواتيم
 ٣١٨٨ يسديروني عن سالم وأديرهم وجلدة بين العين والأنف سالم
 ٣٢٢١ فتوسطا عرض السري فصدعا مسجورة متجاوزاً قلامها

٣٢٤٩	فأبيت لا حرج ولا محروم	ولقد أبيت من الفتاة بمنزل
٣٢٦٨	عن ظهر غيب والأنيس سقامها	فتوجست ركز الأنيس فراعها
٢٨٥٠	أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم	سائل فوارس يربوع بشدتنا
٢٨٥٤	يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	قالت بنو عامر خالوا بني أسد
٢٨٦٠	ألم تيشوا أني ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب إذ يأسروني
٢٩٥١	عليه وقلت المرء من آل هاشم	توسمته لما رأيت مهابة
٢٩٥٩	يخذى نعال السبت ليس بتوهم	بطل كأن ثيابه في سرحة
٢٩٧٥	يفيء عليها الظل عررضها طام	تيممت العين التي عند ضارج
٢٩٩٢	وقلنا للنساء بها أقيمي	تركنا الخيل والنعم المفدى
٣٠١٩	فتركن كل قرارة كالدرهم	جادت عليه كل عين ثرة
٣١١٧	فخر صريعاً لليدين وللغم	تناوله بالرمح ثم اتنى له
٣٠٣٠		
٣٠٥٤	كجمر النار بذر بالظلام	تراثب يستضيء الحلي فيها
٣٠٥٩	كان الزناء فريضة الرجم	كانت فريضة ما تقول كما
٣٠٧٥	وما هو عنها بالحديث المرحم	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
٣١٣٩		
٣٠٧٦	والكفر مخبئة لنفس المنعم	نبث عمراً غير شاكر نعمتي
٣٠٧٨	يفره ومن لا يتق الشتم يشتم	ومن يجعل المعروف من دون عرضه
٣٠٨٥	عيدان نجد ولم يعبان بالرتم	إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت
٣١٢٠	حرمت علي وليتها لم تحرم	يا شاة من قنص لمن حلت له
٣٠٦٥	والعيش بعد أولئك الأيام	ذم المنازل بعد منزلة اللوى
٣١٢٦	سريعاً وإن لا يبد بالظلم يظلم	جريء متى يظلم يعاقب بظلمه
٣١٣٤	وشكا إليّ بعبرة وتحمم	فازور من وقع القنا بلبانه
٣١٤٩	يوم النار فأعقبوا بالصيلم	غضبت تميم أن تقتل عامر
٣٢١٢	وقد أمسى بمنزلة المضميم	ومولى قد دفعت الضيم عنه
٣٢٢٩	كما شرقت صدر القناة من الدم	وتشرق بالقول الذي قد أذعته
٣٢٣٨	وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم

البيت	رقمه
وأعلم علم اليوم والأمس قبله	ولكنني عن علم ما في غد عم ٣٢٤٥
على حالة لو أن في القوم خاتماً	على جوده لضعن بالمال حاتم ٣٢٦١
قالت بنات العم يا سلمى وإن	كان فقيراً معدماً قالت وإن ٢٩٨٣
وأيام لنا غر طوال	عصينا الملك فيها أن ندينا ٢٨٦٧
إذا دعانا فأهطعنا لدعوته	داع سميع فلفونا وساقونا ٢٩٠٣
فأبوا بالنهائب والسبايا	وأبنا بالملوك مصفدينا ٢٩١٨
رقي بعمركم لا تهجرينا	ومينا المنى ثم امطينا ٢٩٤٦
رخيم الكلام قطيع القيا	م أضحي فؤادي به فاتنا ٢٩٨١
في كل عام نعم تحوونه	يلقحه قوم وتنتجونه ٢٩٩١
فقدمت الأديم لراشه	والقى قولها كذباً ومينا ٣٠١٢
فجسنا ديارهم عنوة وأبنا	بسادتهم موثقينا ٣٠٢٧
لا تنكروا القتل وقد سيننا	في حلقكم عظم وقد شجينا ٣٠٣٤
أراشوا جناحي ثم بلوه بالندی	فلم أستطع من أرضهم طيرانا ٣٠٥٣
فلا أرمي البريء بغير ذنب	ولا أقسو الحواصن إن قفينا ٣٠٦٣
مهلاً بني عمنا مهلاً موالينا	لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا ٣٢١١
إننا بني نهشل لا ندعي لأب	عنه ولا هو بالأبناء يشرينا ٣٢٦٥
تخوف الرجل منها تامكاً قرداً	كما تخوف عود النبعة السفن ٢٩٧٢
ونغضت من هرم أسنانها ٣٠٧٤
متى تأتيه تأتي لج بحر	تقاذف في غواربه السفن ٣١٧٩
تعش فإن عاهدتني لا تخونني	نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ٢٨٤٣
أما والله أن لو كنت حراً	وما بالحر أنت ولا القمين ٢٨٥٧
فظلت لدى البيت العتيق أخيله	ومطوي مشتاقان له أرقان ٢٨٨٣
فإن أهلك فرب فتى سيكي	علي مهذب رخص البنان ٢٩٢٦
أيها المنكح الثريا سهيلاً	عمرك الله كيف يلتقيان ٢٩٤٥
وما أدري إذا يمممت أرضاً	أريد الخير أيهما يليني ٢٩٤٥
أأخير الذي أنا أبتغيه	أم الشر الذي هو يبتغيني ٣٠٤١
رمانى بأمر كنت منه ووالدي	بريئاً ومن أجل الطوي رمانى ٣١٠٦

البيت	رقمه
دعني أخاها أم عمرو ولم أكن	أخاها ولم أضع لها بلبان ٣١٢١
فليت لنا من ماء زمزم شربة	مبرة باتت على طهيان ٣٢٦٣
أيها السائل عنهم وعني	لست من قيس ولا قيس مني ٣١٨٣
بوادٍ يمان ينبت الصدر صدره	وأسفله بالمرخ والشبهان ٣٢٢٣
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً	بسبعٍ رمين الجمر أم بثمان ٣٢٥٥
[الهاء]	
وأغض طرفي ما بدت لي جارتني	حتى يوارني جارتني مأواها ٢٩٠٩
إذا رضيت علي بنوقشير	لعمرك الله أعجبني رضاها ٢٩٤٧
فإما تريني ولي لمة	فإن الحوادث أودى بها ٣٠٦٧
أعوذ بربي من النافثا	ت في عقد العاضه المعضه ٢٩٥٣
[الياء]	
ألم يئس الأقوام أنني أنا ابنه	وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا ٢٨٥٩
أيرجونو مروان سمعي وطاعتي	وقومي تميم والفلاة وراثيا ٢٨٧٢
رميتيه فأصميت	وما أخطأت في الرمي ٣١٩١
مهما لي الليلة مهما ليه	أودى بنعلي وسرباليه ٢٨٨٢
يا رب قائلة غداً	يا لهف أم معاويه ٢٩٢٥
تقدم العهد من أم الوليد بنا	دهراً وصار أثاث البيت خرثيا ٣٠١١
فإني وجدت الضامرين متاعهم	يموت ويفنى فارضخي من وعائيا ٣٠١٥
عميرة ودع إن تجهزت غازياً	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا ٣٠٣٩
ومثل الدمى شم العرانيين مساكن	بهن الحياء لا يشعن التقافيا ٣٠٦٢
فتصدعت صمم الجبال لموته	وبكت عليه المرملات مليا ٣٢٤١
لقد علمت عرسي مليكة أنني	أنا المرء معدياً عليه وعاديا ٣٢٤٢
أخشى رجلاً وركيباً عاديا ٣٢٥٨
ماضي إذا ما هم بالماضي	قال لها هل لك يا تافي ٢٨٧٨
قال لها هل لك يا تافي	قالت له ما أنت بالمرضي ٢٨٧٩

البيت	رقمه
-------	------

أقبل في ثوب معافري	٢٨٨٠
إليك جسنا القيل بالمطي	٣٠٢٨

[الألف]

ربما الجامل المؤيل فيهم	٢٩٢٣
وعناجيج بينهن المهارى	٢٩٢٨
سقاها من الداء الذي قد أصابها	٣١٨١
غلام إذا ما هز القناة سقاها	

**

فهرس

الموضوع	الصفحة
---------	--------

سورة الرعد	٥
سورة إبراهيم	٦٥
سورة الحجر	١٣٧
سورة النحل	١٨٧
سورة الإسراء	٣٠٥
سورة الكهف	٤٣٣
سورة مريم	٥٦١
فهرس الشواهد الشعرية	٦٥٥

• • •

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد الخامس

الخطأ	الصواب	ص	س
الياءين	الباءين	١١	٢ تحت
التاء	الياء	١٩	١٤
كيف	وكيف	٢١	٥ تحت
نُوام ورُجال	تؤام ورُخال	٤٥	٧
—	حذف الحاشية	٤٥	ح ٣
فالتاء	فالياء	٧٨	٦ تحت
تاءه	يائه	٧٨	٤ تحت
بضمها	بضمهما	١١٢	٥
تالي	ثاني	٢٠٧	٢
برزت	برزت لنا	٢٠٨	الشعر
يك	يل	٢٥٦	٩
والخبر	والخبر الجملة	٢٦٣	١ تحت
يُبْعِد	يَبْعُدُ	٢٦٩	٤
أبشنى	أبيني	٢٧٠	٥
فمدحته	فمدهته	٢٧١	٣ تحت
اللوائح	اللوامح	٢٧٣	٢ تحت
أرادَه	أراد (وحذف ح ١)	٢٧٤	٥
المحذوف	المحذوف يمتنع	٢٧٥	١

الخطأ	الصواب	ص	س
يريد	لا يريد	٢٧٥	١
أحببت	أُحِبُّكَ	٢٨١	٦
وما كنا	ما كنا	٣٢٥	٩
وعَدْنَا	وَعَدْنَا	٣٢٥	٣ تحت
تُطْعَمَا	تَطْعَمَا	٣٣٥	٤ تحت
نشر	ناشر	٣٤٧	٥
أَنْ قَدْ	أَنْ	٣٥٧	٢
عتياً	عتياً» محتمل للوجهين	٣٦٧	٣
وإذا	وإِذَا	٣٧٠	٩
الكسائي	الكسائي وورش عن نافع	٤١٠	١
ظنة	صِنَّةٌ	٤٢٧	١٠
كالواجب	كالواجب لكثرة	٤٢٨	٥
من	بمعنى	٤٣١	٢ تحت
لا ولا	«ولا	٤٣٦	٦ تحت
لعبارة	لعبدة	٤٤٤	٧
عملاً	عجلاً	٤٥٩	٨
يا غلاماً	يا غلاماً	٤٦٧	١٠
البدل	المبدل . (والغاء ح ٢)	٤٧٥	٧
صدقوا	حذفوا	٤٨٠	٢ تحت
مذكر	ذكر	٤٨٦	٤
غيزه	تميز	٤٨٦	٤ تحت
اليوم	اليوم	٤٩٤	١١
عشرون	إحدى وعشرون	٤٩٩	ح ٧
تُؤْمَنُ	تُؤْمِنُ	٥٢٩	٣ تحت
وعباد	وعباداً	٥٤١	٦ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
قيسٍ	قيسُ	٥٤٤	٥ تحت
إذا	إذ	٥٦٥	٣ تحت
ويُقوى	ويَقوى	٥٦٧	٦ تحت
بأنفسهم	بل تصيهم	٥٩٤	٦
استثافية	استفهامية	٥٩٩	٩
مُكُواً	مَكُواً	٦٠٠	٣ تحت
منشأً	منشأ	٦٠٣	١٠
نبا	ثنى	٦٠٣	١٠
له	نحو: لن	٦١٤	١ تحت
الباقيين	الغبية	٦٢٤	٢ تحت
لا تحسبوا	لا يحسبوا	٦٢٥	٢
—	إضافة رقم البيت: ٢٤٤٦	٦٣٨	١١

*
**

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد السادس

الخطأ	الصواب	ص	س
مثله	في مثله	٣٥	٩
يضاهئون	يضاهون	٣٩	٤
عزّر	عزُر	٣٨	٥
الهاء	الياء	٣٩	٩
الياء	التاء	٤٩	٥
المقدّر	المقدرُ	٥٠	٥
مَنَعَهُمْ	«مَنَعَهُمْ»	٦٦	٦ تحت
التضعيف	بالتضعيف	٨٠	٢
كالذين	كالذي	٨٣	٨
مَنْ خَلَفَ	مِنْ «خَلَفَ»	٩٣	٦ تحت
المعذّرون	المعذرون	٩٦	١٠
التفضيل	التفصيل	١٦٧	١٠
وَأَنَّ	وَكأنَّ	١٧٢	٢ تحت
ذا	ذات	١٧٨	٧ تحت
الرابع	الرابعة	١٨٦	٦
على	على ذلك	١٨٩	٧
الموصول	الموصوف	٢٠٥	٢
ظَلَمْتُ	ظَلَمْتُ	٢٢٢	٢

الخطأ	الصواب	ص	س
إلا أفضم	إذا أفضم	٢٢٩	٦
وإذا	وإذا	٢٣٩	٤
يعلمون	يفلحون	٢٣٨	٧ تحت
جواب	«فعلية» جواب	٢٥٨	١
١٢٤٦	٢٣٤٦	٢٥٩	ح ٥
مبواً	تبوء	٢٦٦	٢ تحت
وقرأ	وقرأ	٢٦٨	٣ تحت
ذكر	كرر	٢٧٦	٨ تحت
قرأ	قرأ	٢٨٢	٢ تحت
وهو الثن	من الثن	٢٨٦	٣
يشبه	يُشَبِّهه	٣٠٦	٢ تحت
صفة	صفة	٣٠٩	٤ تحت
إلا زيد أخير	إلا زيداً خير	٣١٢	٢ تحت
جَمَعَ	جَمَعَ	٣٣١	٦ تحت
لَغَو	لَغَو	٣٤٣	٥
كتابة	كناية	٣٤٦	٣ تحت
وإن	وأن	٣٥٢	٢ تحت
اختصار	اختصار	٣٦٩	٤
الفرس	الفرس	٣٨٢	٤ تحت
فحص	فتحصل	٤٠٢	٣ تحت
أفد	أفد	٤١١	٣
تفردى	تفردى	٤١١	٤ تحت
ولثن	لثن	٤١٢	٨
جند	جيد	٤٢٣	٣
اجترىء	اجتزىء	٤٣٥	٧

الخطأ	الصواب	ص	س
الفم	بيخر الفم	٤٤٢	ح ١
ورميت	ورقيت	٤٤٦	٣ تحت
ولا يقبلون	ولا يقبلون	٤٦٥	٢ تحت
مُنْ	مُدْ	٤٨٥	٨
يُصبى	يُصبى	٤٩٣	٢ تحت
أنه	أنه مصدر	٥١٠	٤
ليوسف	ليوسف	٥١٥	٥ تحت
آ (٧)	آ (٧٠)	٥٢٤	٤
شر	أنتم شر	٥٣٦	١
والعير	العير	٥٤٤	٣
المغي	المغي	٥٦٣	٧
نفسه	المعظم نفسه	٥٦٧	٥

*
**